





ما شبیه علی مور زاجاه و حکام و انجیر

مكتب خادم العلوم لعلی راده
السید عبد الناصر بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

خاتمة علم میزاجانی کمال الحکمة
المعتمد علی الله
السید علی بن محمد العاده



وانا قائل

سید محمد
١٥١٢



٢٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحاكم قد علمت فيما سبق لزوم الشارة في الحكم المصدر بها فلا إشكال في
تقديمها بالي في قول الشيخ هذه اشارات الى اصول اذ يكون المنع المصدر وعلى تقدير
لنكوة الشارة في الفصول اسما لا محكم المذكورة فيها لا إشكال ايضا لانه لا
لنكوة الشارة بهذا المنع المصدر وكذا الحال في الاستشكال في كلام المجلد
على الشارة من الحكم وكلام الشيخ على ما يرتبها فانهم اقول الفرع مصانف
لاصل الفرع ليس مصانفا لاصل الاصطلاح في الحاشية لانه تعريف احد المتضامين
لا بد ان يذكر الاخر في تعريفه الى مستلزم واما في تعريف الرسم فلا إشكال اذا ارد
تعريف الاب بالكنة فلا بد لنزول في المضامين الاخر لانه حيث هو مضاف
واما اذا ريد تعريفه بالوجه فلا موط في الحاشية فلا بد لنكوة موضوع
الفرع جزئيا لموضوع الاصل في قول كبر لنزول كونه القاننة مشتقا على
احكام جزئيات موضوع الترتيب الفرع لا يستلزم لنكوة الفرد او الافراد
التي حكم عليها في افرع جزئيات موضوعه اي لا بد لنكوة ذات موضوع الفرع
موضوعات موضوع القاننة لا لنكوة عنوان موضوعه ايضا في جزئيات موضوعه
مثلا اذا قلنا بعض الحيوان ان وكل ان ناطق ينتج بعض الحيوان
ناطق فيصدق لذات الموضوع في افرع اي بعض الحيوان ناطق ينتج بعض
الحيوان ناطق واما افراد الحكم عليها بالنطق في جزئيات موضوع القاننة
اي الكبر لانها من افراد الانسان ولنزول كونه عنوان موضوع الفرع وهو
الحيوان في جزئيات موضوع القاننة والحاصل لشرائط لزوم كونه عنوان الفرع
في جزئيات موضوع الاصل في قولهم لا يمتثل على احكام جزئيات موضوعه
مشكل نعم لو قيل لنكوة المنع وهذا المنع فهو امراخر وتوجيه كلام السيد

نحو ما ذكرنا ولنزول كان ينزول به ما ذكره المحقق لكن يصير منده اظهر فانهم قد
ولو تبدل المقدرة لما كان اطلاق الاصل على هذه القضية باعتبار انما يصلح لان
كبر فكانه مقدمة **قوله** في الحاشية واما الثاني فلا بد ان يكون هذا البحث يرد على التوجيهين
الاوليين ايضا وكان لم يذكره فيها اعتمادا على استنباط ما ذكره **قوله** في الحاشية
فما لم يكن وجه القائل ان ليس كل ما يشتمل عليه التعريف بحيث لا يقبل المنع
ففيما نحن فيه مثلا اذا كان معلوما من خارج اي نوع من القضايا يكون صغرى
لاصل والمعروف كان وصفه بان في اغلب سهل الحصول وكان ثبوت هذا الوصف
لا يثبت ولا يثبتا في محذور في لنزول ثبوت هذا الوصف لم وليس هذا
محال لاداء اب صلاهما فيمكن لنكوة وجه القائل انه ولنزول كان يجب النظر
منع الاصلية كبر كبر لنزول كونه مرادة بالمنع لمصطلح فانهم قد اتفقوا على
والاثبات في فعل عدم كونه قاعدة بالنسبة الى القضية المذكورة باعتبار
احتياجه الى ضم قياسات اخرى لا لعدم كونه صغرى سهلة الحصول كقوله
الترتيب لنزول في البيت بعبرة الحصول البتة واقول كلام المجلد
في كونه اشارة الى اذكرة تامل اذ ليس فيه سوى تمثيل في التعريف فكله سهل
الحصول فانهم متعسر من تقديره اذ كان معرفة الامور المذكورة
بمتقدرة فلا يمكن استنباط كونه الحيوان كذا مثلا في قولهم كل حسن كذا فلا يمكن
في حاله سواء وجه تقييد الصغرى كونه سهلة الحصول بالوجه المذكور او لا
فلا وجه لتفريع عدم النوعية على التوجيه المذكور ولو نزل الكلام على افرع نفوذ
السهولة ايضا ممكن فتدبر لان العقل يشبهه فيها كما انه حمل النقص على التوجيه
والا فلا حاجة الى هذا ان حوزا تقدير عمل العرض العام على كثير من مختلفين ما هو في
تملا فحاشية ولا حاجة الى التمسك بان العقل يشبهه في الهبة الحقيقية بل في خبر

كان نفاذ القائل كان معاشية الى كبر
في نظر السيد لا يمكن في تلك المقدرة
وهذا انما يقع على تقدير كونه في القضية
لا تخصيص على ما وجه ذلك البعض
الموقفى لا على ما وجه غير ما في الخبر
منه

كالحكم على المعقولات بان لها جهة او جهات لا يخفى لغير جهة واحدة ولنزول
من مدرجات الحس المشترك كذا كونه الجسم الخاص في الجبر والجهة كانه في مدرجات
الوهم ففي هذين المثالين ايضا حكم النفس على المعقولات باحكام الوهم فتأمل
فيه الملح ومنتق في الاسماء الجادة الظاهر المصدر لا يطلق عليه الجادة
ويج يتحقق قسم ثالث وهو ما شئت في المصدر كالمقتل في القتل الملح والاول
لزم صيرورة الشير جوهرية وايضا ليس هذا النمط في بيان هذا المعنى اقول
يمكن منع استحالته واسند ما ذكره بعظم لا يمكن كونه بناء الكلام على ما ذهب اليه
الشيخ لان الكلام في كلامه وظاهره انه على ما ذهب اليه لا يمكن ان يصير الشير جوهر
بعد ما لم يكن ثم اسند الذي ذكره ظاهره انه ما ذهب اليه صدر المحققين وبطلان
ظنهم لو قيل بان جوهرية واعرضية في العوارض لا الذاتيات ولم يؤخذ في تعريف
الجوهر قيد اذا كانا هو المشهور في محله كونه الشير كيف في الذهن وجوهر في الخارج
لنرم يعتبر في كيف الوجود الخارج ولنرم اعتبر فلا يجوز ذلك كذا كونه الشير عرضيا
في الذهن وجوهر في الخارج وهذا ايضا مانع في المقام كما لا يخفى قلت لا شك
انه في هذه النسخة بعض النسخ على ان المصنوع العقلي لا يخرج ان كانت كيف في العقل
واذا وجدت في الخارج انقلب جوهر اما ان لم يتولد وجودا مشتركا في الحالى
اولا وعلى الثاني لا يصح الاستشهاد بقوله صار الماء هو الوجود المشترك
ثمة دون ما نحن فيه وعلى الاول لا حاجة في جواب قل قلت الى ما ذكره فانه يمكن
لنرم في صار الامر المشترك جوهر مع بقاء مود لا يلزم لنرم في صار وكيف جوهر
خرير والاراد بقوله فان قلت وكما لنرم في المورد يدعى في الصيرورة
الحقيقية لا بد لنرم كونه شير واحد بعينه هو الصاير والمصير اليه ولا يخفى في وجود
امر مشترك منها اذ ليس يصح بعد لنرم يصير وكيف جوهر مع بقاء الامر المشترك لنرم

بق

بق هذا الشير هو الامر المشترك والجوهر وموظاوانه لا بد لنرم في الصاير
شير اما كان داخل في ذاته او لا فلهذا احتج في الجواب الى ما ذكره نعم لو ادعى
المورد انه لا بد من بقاء الصاير فقط لا احتج الى ذلك كفي ما قلنا ولا يخفى انه على
هذا كان الا في الجواب لنرم في كلام ما ذكرت بل اذ لم يكن شير على حدى في حصول
ذلك الحالى يطلق عليه في اعرف اللفظة انه صار كذا بل لو لم يكن ايضا ذلك الشير لنرم
كان مادة مشتركة في الحالى يطلق عليه في اعرف اللفظة انه صار كذا بل لو لم يكن
ايضا ذلك الشير لكان مادة مشتركة في الحالى يطلق عليه في الصيرورة كالماء
والعواء فانهم لجواز كونه جوهر اذ كان الصيرورة حقيقة في معنى وقيل لنرم
الصيرورة مأخوذة في هذه الصيغة فالظن بمعناه الحقيقي مأخوذ فيها لان
الاصل في الاطلاق الحقيقة كما اعترف به انفا فان قيل المراد من الشير لوقر
اسند الذي ذكره للمنع على ما موند من السيد يرد هذا الابراد اذا الظاهر لم يقل
لنرم الجسم في الذهن جسم بل يقول ان كيف في الذهن ويصير في الخارج جوهر
وحسما واما اذا قرر هذا لا يسلط على النحو الذي ذكرنا من الوجهين فيمكن التزم
كونه جسم في الذهن ايضا حسما وحي لا يرد هذا الا يرد انهم موخلاف في ذلك الشيخ
والشهور لكن هذا مشترك بين التفسيرين فانهم كما صرح به في التفسيرين
هذه اجواب بتغير السند وفيه ما عرفت لنرم بناء الكلام الاول على ما ذهب اليه الشيخ
وهو قائل بجنسية الجوهر فلا يكيد من قول الشيخ بانه في المعقولات الثانية
العارض النذر لا يكاد يرب امر في الخارج لا يخفى لنرم المشهور في تفسير لا كاني
به امر في الخارج الواقع في تعريف المعقول الثاني انه لا يصدق على شير في الخارج
ولم يرد لمختر ههنا ذلك بل اراد به لنرم لا يكون ذلك العارض موجودا في الخارج
بل كان في الامور الاعتبارية فانهم فيمكن لنرم في الظن الصيرورة

بمجرع الجعل المصطلح بين الحكماء بل المبتدأ ومنها تقدم الصاير على الصير اليه تقدماً
 زمانياً قال الامام في شرحه في بيان لنسب التجوهر ليس بهذا المعنى بعد ما ذكر التجوهر
 حشبي او لازم للماهية فالجسم لا يخرج عنها لا في الزمن ولا في الخارج وصيرورة
 الشئ شيئاً اخر عبارة عن التضافه بذلك الشئ بعد ان لم يكن موصوفاً به وكفى
 لنسب المبتدأ والبعدي الزمانية سيما والتقريب بدونه غير تمام بل كفى فيه التقدم
 بالذات لانهم قالوا له كلامه مشوباً به لا بد من الصيرورة في احد التقديريين مع
 ان فيما قالوا لا يتحقق شئ منها كما لا يخفى فستحقق الصيرورة فيه ما عرفت
 الملح لان صيرورة الشئ حقيقة بعد ما لم يكن محال مع نسب الكلام ليس بالثبوت
 كيف والمعدوم المطلق لا ذات له صدق الحقيقة والذات على المعدوم المطلق
 وعدم صدقها عليه في مرتبة واحدة والخفاء والظهور فجع عدم صدق الذات
 عليه شأناً على عدم صدق الحقيقة مما لا وجه له وذلك لما عرفت من لا يخفى
 للحقيقة معنيين اعم وخص ولا نزاع فيه وما نقله عن الشيخ لا يدل على استعماله
 الحقيقة بالمعنى الاخص في الموجود الخارج ولنسب الموجود الماخوذ فيه هو الخارج
 واما لنسب الموجود المطلق غير ما خوذ في المعنى الاعم فلا يدل عليه اصلاً الا ان يقر
 كانه غير لنسب القوم صرحوا بان الحقيقة اهما معنيان اخذ في احدهما الوجود ولم
 ولم يؤخذ في الاخر وقد ثبت بتبرج الشئ لنسب الوجود انرا اخذ في احد المعنيين
 هو الوجود الخارج فثبت لنسب الوجود المطلق ليس ما خوذ في معنى الحقيقة اصلاً
 ما لا يخفى ان بعد تيمم معنى هذا المعنى كان مرادهم بالوجود الوجود الخارج
 لا المطلق ومنصب ذلك التعريف المحقق المنع فيجعل لنسب الوجود الاعم ما خوذ
 في الاعم وارجح في الاخص فانهم ثم لو سلم لنسب المراد في العبارة غير جيد
 اذ ليس من صلب المنع لانه صريح في دعوى لنسب الصيرورة ليس من الجعل فلا

محسن

محسن الايراد بهذا الوجه بل لا في النسب لنسب الصيرورة لنسب كانت مجرداً لنسباً
 لم يصدق عليه معنى ثم صدق عليه من دون النسب فثبت لنسب صدق هذا المعنى
 يصدق عليه معنى في مفهوم الشئ وكيفية فلا حاجة في الايراد الى ان هذا هو الحقيقة
 من الماهية الموجودة اذ على تقدير كونها مرادفة للماهية ايضاً يتم المقصود اذ
 الجسم مثلاً قبل وجوده لم يصدق عليه الماهية ثم بعد وجوده يصدق عليه ولنسب اعتبار
 فيه الامر الاخير فلا فائدة في هذه التمسك بان الحقيقة من الماهية الموجودة بالموجود
 المطلق اذ للماهية قبل الوجود المطلق لم يصدق عليها شئ من مفهوم الشئ وعلى
 هذا لا ينفك الجواب بما ذكره من تقدم الغيبة على الوجود لما عرفت من الظاهر لنسب
 البعدية لمعتبرة في الصيرورة البعدية الزمانية وعلى تقدير كونها اعم ايضاً لنسب
 اذ كانت فعلية الذات متقدمة على الوجود ففهم مفهوم الماهية بطريق الاول فلا حاجة
 ايضاً الى التثبت بان الحقيقة من الماهية الموجودة فانهم اى الجعل المطلق ليس
 الشئ بناء على تحقق الجعل البسيط فان قلت اذا كان الجعل عند هذا المحقق يقتضيه
 تقدم المجموع على الجصول اليه فكيف يقول الجعل البسيط قلت لعلة تقييد النسب للجعل
 الشئ شيئاً يقتضيه ذلك واما جعل الشئ لا يقتضيه شيئاً فانهم وهذا بناء على اختياره
 هذا المحقق الى آخر ما وجدنا في كلام هذا المحقق الا انه ينكر تقدم فعلية الذات
 على الوجود واما موطرقة السيد المحقق ويكفي لنسب ايضاً في ان لنسب اراد
 لنسب مفهوم الحقيقة موافق الموجود الوجود غير هذا المفهوم والخبر مقدم على
 الكل فلا تصانف مقدم ايضاً على التصانف به فير عليه لنسب هذا في قبل الاجزاء
 المحمولة والتقدم في الاجزاء المحمولة غير معقول على ان ذلك التعريف المحقق وعلى
 تقدير معقولية بناء على ما نقل عن الشيخ من نسب الحيوان ما خوذ ابو ارسطو
 موافق الطبيعة وما خوذ بذاته موافقة الطبيعة الترتيب لنسب وجوده باقدم وجود

الطبع تقدم البسيط على المركب ليس بضروري وهو ظاهر في قولنا بضروري
 الالزام لكل على البديهي وفيه ايضا كلام ولن اراد ان مفهومها غير مفهوم الوجود
 وهو في العوارض والاضاف بالوجود مقدم على الاضاف بغير العوارض
 منع عدم النطاقة على ظ اللفظ يرجع حقيقة الى ما ذكره بعد ذلك بقوله اقول
 وعلى هذا يمكن التبريق كما لا يخفى والاراد هذا الوجه لا يحتاج الى ادعاء
 الحقيقة من الماهية الموجودة فانهم كصورة اشياء مثلاً انما اوجساماً فيه
 نظر لان النطفة من الغذاء من النبات والحيوان لم يكن انما تم بصيرتاً
 فانهم تصح ان صار ذاتاً فيه ما سبقا على انه الماهية في هذا الجواب على
 تقدير صحة كبره اوده فيما اوردته على صيرورة الشئ موجوداً مطلقاً بناء على
 ما زعموا من الوجود مطلقاً والمحقولات الثانية والاضاف بغير الذهن
 الملح في هذا يعلم تزييف ما قيل من الوجه اي ما ذكر من انه هذا الخطر
 في اثبات جوهرية الاجسام من بيان مهية الجسم انه مركب من المادة والصورة
 وتفنون بفضل عالم كبره مقصودا فيه غير سابق كجزم المص هذا القيد
 مما لا يحصل له وهو ظاهر في ان اراد المص زعم انه تير آي منه في المتكلمين
 يدعون انه عرضي فاد اثنان جوهرية وهذا لا يمكن صحتها كغيرها في حاج
 اليه مع انه يوم لم يزل ذلك الترادف ليس في الواقع مركب من علم المص وسلك
 فالأول تركه ثم لا يخفى ان هذا القول وجه تزييف اخر وهو انه على الحكم في تزييف جوهرية
 الجسم بناء على انه يجب ان يتحقق في الاشياء ولا دخل في ذلك لان المتكلمين عرفوه
 بما في آخر منه انه عرضي فاد اثنان جوهرية وفيه تير هذا التوفيق قد
 ذكره الشيخ وفيه تير تعريف الشيخ وفيه تير الحكم بهذا الوجه على انه رسم
 لا ينافي في تير آي في تعريف المتكلمين في ذلك الوجه انهم يزعمون انه عرضي لانهم

لم يؤولوا بان رسم له ولا ريب في ذلك الترادف وليس مراد القائل الا انه تير آي
 في تعريف المتكلمين انهم يزعمون انهم عرضي فاد اثنان جوهرية وفيه تير
 هذا الوجه تعريف الحكماء لا غير مفهوم لذلك دخل في المقام صلا فتدبر
 انظر لاثبات ان لا يمكن ان يكون الجسم انما هو المبادي في التصورية حيث فرع وجوبها
 على بديه تحقيق ماهية الجسم الذي هو في قبيل التصورات انما رآي انه ليس كذلك
 انما في قبيل المبادي في تصديقه وكان الملح اراد حقيقة الجسم على الوجه الاكمل موقوف
 عليها كما يصح في رسم له ولا يراد مع كونها مبادي في تصديقه ايضا
 على سبيل الحقيقة غير صحيحة وكان المحشر ايضا تصدديان الواقع لا الاراد فانهم
 انما متدرجاً في التعليم فمبادي المحسوسات الى المحسوسات في تير مبادي
 المحسوسات من الحسنة التردد كما المحشر ولا يجب في الطبيعية عنها صلا نعم الشيخ
 اورد الحادة والصورة فقط وذلك ايضا باعتبار ما ذكره الشيخ من انه اراد ان
 لا يحتاج الى الحواله الى العلم الاخر فلم يرد ذلك لا يورد المادة والصورة ايضا فكيف
 يكون التدرج في تعليم الطبيعية فمبادي المحسوسات الى المحسوسات وايضا
 الانتباه في التقييد بالطبيعة لانها اقدم الاشياء بالقياس اليها على ما ذكره
 في انما سبب التبريد بالبحث عن مباديها لانها ليست اقدم بالقياس اليها
 ويحتل على بعد لتبريد مبادي المحسوسات على المبادي التصورية والتصديقية الت
 للعلم الطبيعي ولا لا شك انهم الملح لما عرفت في صناعة البرهان من انه
 لا يسيل في كبره انهم ذكره في موضوعه لانه انما لا يسيل الى معرفة الامور ذوات
 المبادي الال بعد الوقوف على مباديها محض غير المحسوس بغير البديهي ولا
 لا يلزم التدرج فمبادي المحسوسات الى المحسوسات وايضا موضوع طبيعي
 اذ كان هو الجسم وفرض في العلم لا يحصل الال بعد العلم بمباديها فلا يلزم ايضا

لنستفيد اولاً بالبحث عن مباديها لانه قد تقرر عندهم ان موضوع كل علم لا يمكن ان يكون
 فلا يلزم اثباته بالدليل في البحث عنه بل يجوز اخذه مسلماً حتى يثبت في علم آخر وعلى هذا
 ايضاً لا يلزم التعديج المذكور في هذا العلم مع ما علمت في الجائز ان بقية من انهم لم يتدبروا
 لكذا انه قد غير مناسب للمقام ايضا فقال ولا يكون الحل غير مفيد اذا اعتد به
 خارجاً عنه فان قلت لم يذكر في هذا المحذور في الشق الاول ايضا مع ان لزومه
 اظهر قلت لا يلزم هذا المحذور في الشق الاول لانه اذا كان الموضوع هو الجسم مع الحركة
 مثلاً فان ثبتت الحركة في كونه مجموعاً ولا يكون الحل غير مفيد اذا لم يجمع لا يجب بالبداهة
 لنكونه متحركاً حتى يكون الحل الحركة عليه بدلياً غير مفيد وهذا بخلاف ما اذا كان بقيد
 خارجاً كما لا يخفى لكنه لا يخفى ان على هذا لا يلزم كونه العوض كذا انه لم يثبت عند احدا
 في الموضوع بهذا الوجه محذور ووجهه ظاهراً للصواب ليس بطل هذا الشق بان الحركة
 والسكون لا تثبت في الطبيعة الا للجسم وهذه لا تجسم مع الحركة والسكون والمختلف لن
 يحل كلام المتأخر ايضا على هذا فان قلت ما تقول فيما جعل قيد الموضوع في الطبيعي
 مستعداً للحركة والسكون وكذا في الطب مستعداً للصحة والمرض وكذا في الفقه
 ايضا انما لا حيلة في هذا بل انما لا يجوز ان يثبت للجسم والسكون الا ان لم يثبت
 انما ما خوذ من مع الاستعداد المذكورة لو قلت لنز القيد خارجاً والتقييد داخل
 فنقل الكلام ان لم يثبت المحسوس ثابتاً لهما ما خوذ من مع التقييد بالاستعداد ايضا
 قلت كان معنى ما يقولون في القيد خارجاً والتقييد داخل ليس في التقييد كونه
 قيد الموضوع له غيره الا حتى يلزم ما ذكرت بل معناه لنز البحث في الطبيعة مثلاً
 في الجسم مستعداً للحركة والسكون وفي الطب غير بدن الانسان مستعداً للصحة و
 المرض يعني لنز الاحوال التي يثبت عنها فيها انما هي الاحوال التي تترتب على الجسم
 والبدن من حيث انما استعدادان للامرين لا الاحوال التي يثبت لك في الاشكال

فافهم ويرد على الاول انما لا يلزم ان كان بناء كلامهم على ما يفهم من ظاهره على
 لنز العلم بوجوده اشر مستند على العلم بثبوت الاحوال بل على لنز ثبوت شئ ليس
 يتوقف على العلم بوجوده وهذا ما يقولون لنز الجسم البسيطة مقدمة على الهيئة
 المركبة لكن الظاهر انه المقدمه ايضا في معرض المنع والاول التعرض صريحاً لمعناها
 بالمنع المقدمه التذكراً وعند هذا ظاهراً ورد السؤال ان لا يخفى لنز ما ظهر
 من كلامه ليس لنز العلم بثبوت الاحوال للشئ ليس موقفاً على العلم بثبوت اى
 اثبات الشئ ليس ليس موقفاً على اثباته وكذا اثبوت الشئ ليس ليس موقفاً
 على ثبوت وطاهر لنز شيئاً من المقدمات لا يصلح ايراداً على الوجه الثاني اما الا
 فلانه لم يدع لنز الاثبات الاثبات بل لنز الاثبات موقوف على الثبوت فلا
 ايراد مع ان كلامه ظاهر لنز ورد السؤال من المقدمه الثانية واما ما قيل فكذلك
 ايضاً لانه لم يدع لنز الثبوت موقوف على الثبوت بل لنز الاثبات موقوف على الثبوت
 والحوال لنز دعوى توقف الاثبات على الثبوت الطاهر انما مبنيته على العلم
 تابع فيكون العلم بالثبوت الى الاثبات موقفاً على الثبوت في الواقع فان كان
 ثبوت الشئ ليس في الواقع موقفاً على ثبوت ذلك الشئ كان الاثبات ايضاً موقفاً
 عليه والا فلا اذ التوقف على لزوم اشر لا يستلزم التوقف على ذلك الشئ فظهر
 لنز المقدمه الثانية يصلح لا يرد على الوجه الثاني وما ذكرنا ظاهر امكان منع آخر
 وهو منع تابعية العلم بغير التوقف متدبر العلم والملم بعلم وجوده احتمال لنز
 يطلب له ثبوت غير ذنبه لو لم يذللهم لانه لا يمكن لنز شئ في علم بدون العلم
 بوجود موضوعه مع انهم صرحوا باطية بان العلم بوجود الموضوع لا يكون موقفاً
 عليه الشروع في العلم بل يجوز اخذه مسلماً الخ فلو كان الموضوع واحداً في
 فيه نظر اذ ليس من كونه ثبوت الموضوع واحداً مستنداً لثبوتها في نفسها مستنداً

موقوف على

حتى نرى ان ثبوت الشئ على نفسه وكيف نقول انه كذلك ليس معناه الا انه ثبت
الاثبات للموضوع وحده لا يتصور محذورا فان حاصل الدليل على هذا المسمى اثبات
الاعراض واثبات الاعراض يتوقف على ثبوت الموضوع فلو جعل الثبوت مستقلا
في العلم فثبت ثبوت الموضوع فيلزم تقدم الشئ على نفسه وفان اظهر
من ان يخفى ولو قيل ان المراتب ثبوت الموضوع العلم بثبوت في ربيع الى الدليل الاول
ولافتاوت بينهما معتد به وهو ظاهر فافهم وايضا لو كان اثبات الشئ وفيه
الكف عرفنا كلام المجلد لثبوت الاحوال الشئ يتوقف على العلم بوجود
الشئ فيمكن ان يثبت في جواب النفي ان لم يوجد كونه مطلوب ثبوت الشئ
في علم من العلوم فلا نفق فان قلت ثبت الوجود كثيرا الاشياء وقد اشتهر بينهم
ان مبادئ جميع العلوم انما ثبت وجودها في علم ما بعد الطبيعة فكيف ان قلت
ثبوت الوجود للاشياء والعباد والعدو ليس بان يثبت تلك الامور بغير الوجود
عليها بل بان يوضع مفهوم الموجود البديهي الذي هو موضوع علم ما بعد الطبيعة
ويطلب له العرض الذي انما هو انقائه الى تلك الامور متنوعة اليها وبذلك
يظهر وجودها هذا هو الحق انه لا يجوز وضع الشئ وطلب حمل الوجود عليه والتمسقة
التي ادعاها المتشكك في علم ما اشرنا اليه سابقا ايضا ثم لا يخفى ان الالفاظ ان
ما ذكره في مفهوم الشئ الموضوع واخراجه ان يكون له ثبوت في العلم الاخر ولا يمكن ان
يبدأ عليه العلم الذي هو موضوعه انما هو بناء على اصلاح والاخذ بالماضي
والاولا اذ لا جعلوا تان العلم بغير الموضوعات وجعلوا الموضوعات كل علم
اثبات الاحوال الذاتية للموضوع وطلب العلم في الاول كونه محتملا
الشئ بغير وجوده وكونه غروا منه كانه ليس محتملا احواله العارضة من
زاتياته ومقوماته فلذا حكموا بان البحث عن وجود الموضوع واخراجه لا يكون

في العلم الذي هو موضوعه لانه امر عقلي وعلم من كونه مستقلا مستقلا محذورا وعلى
نفس الامر وكذا كثيرا ما ذكره في ثبوت الموضوع من قبل الاستحسان لا بما يقتضيه
الضرورة او لبيان وجب الحاجة الى تلك الوجودات ذكرها ونظير هذا الذي
ذكرنا في وجه احوال الصانع الا ان كذا كذا مثلا فان الحياض حيث هو
حياض لا يشغل له بان يكون كذا في غير اى منوال والعدم الى الوجود يخرج و
ما صورته وما يولده الى كونه وسداده انما هو انقضائه والكنه او من يهتف
وقرنا ليدان ان الشئ باختمه من حيث ان يصلح لان يجعل قبا وتعرف فيه بعد ذلك
كيف يشاء ولا ينفذ ايضا اذ لا يقتضيه اخراج الوجود لا يثبت مدعا
وموظف نعم لو قيل ما نحن فيه لا يخفى انه على هذا يمكن ان يثبت في حقيقته
الدليل بان يثبت ثبوت الوجود المسائل الدنمية بناء على ما تقرر عندهم انه المعقولات
الثانية وما نحن فيه ليس كذلك فالحاجة الى المقدمات الاخر وقد نقل عن المتشكك
في هذا المقام يقتضي ما ذكرنا فقال فيه قد نقل عنه حاشية مما بهذا العبارة
وجه التماسه على هذا يجوز ان يثبت الوجود الخارجي لموضوع علم في ذلك العلم لان
ثبوت الوجود الخارجي ليس حيث انه موجود في الخارج بل من جهة انه موجود
في الذهن لان الوجود الخارجي من المعقولات الثانية انتهى وفيه نظر لان العلم بالذات
ثبت لموضوع الوجود الذي رتب في ذلك العلم لا يخفى انما كونه موضوعه موضوعا له
باعتبار وجوده الخارجي ثبت العوارض في هذا العلم كسب الوجود الخارجي
او موضوعا له باعتبار وجوده المتشكك الذي رتب العوارض في هذا العلم
كسب الوجود الذي رتب على الاول لا يجوز ان يثبت له الوجود الخارجي في هذا العلم
بناء على ما ذكرناه قد تقرر عندهم ان الوجودات المعقولات الثانية وكونه ثبوت في
الذهن والمفروض ان ثبوتها في العلم لا يكون ثبوت في الذهن الخارج وعلى الثاني

اينهم بان يقر تكليف ارباع هذه مباحث الى الطبيعي بان يكمل مسئلة التركيب
 مؤلف من المادة والصورة وليق لزم التألف في المادة والصورة مما يقتضيه
 الى المادة في وجوده وتنفصل فليكون مباحث الطبيعة فانهم ولا يخفى هذا
 الكلام في الشيخ ولا يخفى على مرتبة كلام الشيخ انه صرح بان موضوع علم ما بعد الطبيعة
 هو النوع والطاق وبالعنفية وانه لا يمتنع ان يكون في مجموع منه منع ذلك وجعل اياه
 محمولا فليعلم مراد من كون البحث عن الحركة والسكر مثلاً في هذه موضع غير تام الوجود
 بالمادة للبحث ليس عن الحركة والسكر مثلاً في هذه موضع غير تام الوجود
 بل البحث في حقيقة الوجود والطاق وانق الى ما فرج جميع البحث الى البحث عما لا يخفى
 الى المادة في الوجود والتعلق الى ما هو موضوع العلم حقيقة لا امر فخر وكذا المراد
 ما نقل عنه في العلوم الرياضية انه قد يوضع فيها ما هو متحد بالمادة كالحجم
 في القيمة الحسية مثلاً للبحث عنه في الحقيقة باعتبار مقداره لا بحسبته مثلاً
 ولنز كاد البحث في القيمة عن الفلك الثامن الكبر البحث عنه في الحقيقة من مقدار حركته
 لو كان بدو فلك اخر لكان البحث المذكور كباره والمقدار غير متحد بالمادة في
 العقل على ما هو شأن ما يبحث عن احواله الذاتية في العلم الرياضي فرج جميع كلام الشيخ
 ايضا الى رعاية هذا الموضوع لا المحور فتدبر وهو يتفق بما ذكرنا من المراد
 بالموضوع ولا يخفى انه على هذا يقع البرز اذ لا لزم في المحل لا الترتيب المعلوم غير
 مضبوطة اذ كثير ما يبحث في الطبيعة من احوال الشيء في المادة والوجود
 العقل وكذا في الرياض فالظ اذا رعاية جانب الموضوع اذ لا يلزم منها
 ولا مرج وكلام الشيخ الموهوم ذلك قد عرفت توجيهه فثبت وانما المراد
 لغيره هو ما كان مراده التوهم انه توهم التكليف في مادة الجسم انه مركب من الاجزاء
 الذرية لا يتجزأ لان الوهم يكسر الاجزاء التي لا يتجزأ لان ادلة الجليل الجزئية

وجوده في الوهم ايضا والادلة ايضا السبب في ما لا يتحقق اليه ويكسر كجسم المحل
 عدم التركيب من الاجزاء التي لا يتجزأ مع لزم في ذاته لغيره كجسم الاجزاء المقدارية
 وهذا لزم كجسم عدم الملكة لغيره في ذاته لا يلزم كجسم المحل من اجزاء
 او عدم ملكة ثم لا يخفى انه يمكن ارجاع ذلك البحث الى ما بعد الطبيعة والاطير
 ولا جبر فيه بعد ذلك لا الى ارجاعه الى ما بعد الطبيعة فالشيخ في الحقيقة
 الكلام في التركيب من اجزاء مؤلف من اجزاء لا يتجزأ من العدم في كونه وجوده وكذا
 الكلام في انه من موهوم في صورة وليس عقل ذات طبيعة واستغنى
 بها فهو الكلام فيما يستدرك على وجوده من جهة حركته وقوا وادفائه الكلام
 في التناهي والانتها من وجهين احدهما من جهة المقدار والجميع من جهة
 حسم الثاني من جهة احوال الجسم من حيث هو متحرك ساكن وهذا هو المتعلق
 بالطبيعة ولم يقتض بالاعتقاد الاول الى الكلام في التناهي والانتها من
 الوجه الاول بل الكلام فيهما من الوجه الثاني لكنه لما تكلم بها ادرج الكلام في
 الاول من جهة الكلام في الثاني فاحذف منه مقدمات غير طبيعية اشهر وقد صرح
 ايضا في موضع اخر منها بمثل ما ذكره ولا شك انه ما ذكره اظهر وادلى واسلم من
 التفككات الترتيبية في جعل بحث الجزء وانتها من الطبيعة وفي مدخلية
 المادة فيه كما سيظهر ثم اعلم ان جعل بحث الجزء الذي لا يتجزأ ليس بوجود الموجود
 المطلق غير منفصل الى الجزء الذي لا يتجزأ ولا متوحد به فرج البحث الى الموجود المطلق الذي
 هو موضوع ما بعد الطبيعة فكان هذا البحث من ذلك العلم وانها لغير البحث
 عن التركيب منه وارجاعه الى ذلك العلم بان يقر المسئلة وان كانت هي لغير
 الجسم لا يتركب عن اجزاء الذرية لا يتجزأ كجسم لا يوضع فيه من حيث انه متحرك متغير
 والى ما في الطبيعة لا بد من تركيبها فخرها فيها كذا وهذا هو الذي يفهم ما نقلنا

عن التعليلات واما جعله من مباحث الطبيعي وارجاعه الى التبع عن جسم قد ذكرنا
واما اخذ حيزية الحركة فليس في كلام الشيخ والحاصل ان جعله من هذه المسئلة في كل من
العلمين جائز وان كان جعلها من علم ما بعد الطبيعة اقل تكلفا وتخصيما
باجد ما ليس مستقيما فافهم المحقق الشريف ان اراد تجزئة الاجزاء لم كان
مراده ان يقول ان المسئلة من اجزاء الجسم متجزئة وموضوعها اجزاء الجسم وجسم
عند الحكماء فكان البحث عن جسم ان اردت به اجزاء الجسم منفصل عن الاجزاء الاخر
بالفصل متحصلة المسئلة لتفصل عن الجسم منفصل عن اجزاء الجسم الآخر بالفصل فذاكر
عوضا ذاتيا للجزء لا ناعم من موضوعه اجزاء متفصلة ايضا بعد كونها متصلة
والتمثيل بعدية الاتصال كانه اجزاء المتبادر والاتصال التباين بين الاتصال
لا التباين مطلقا وان جعل المحل عدم التجزئة اي عدم الاتصال وكان المراد تجزئة
الجزء قبل انفك الجسم فبرو عليه ان الجزء قبل انفك موجود بالقوة فلم يثبت له
شئ بالفعل فظهر منه ايضا انه لا يمكن جعل المحل الاتصال بالقوة والموضوع الجزء
قبل انفك لعدم وجوده بالفعل فلم يثبت له شئ ولا كان قوة الاتصال بالقوة
والموضوع الجزء قبل انفك لعدم وجوده بالفعل فلم يثبت له شئ وان كان
قوة الاتصال وكأنه لم يتغير في الظهوره وايضا يرد على لوجهه كلها سوى الثاني
لانه يشهد منها لا يصح لان يكون مقصودا في هذا المقام وكأنه لم يذكر في الظهوره
ايضا ولما ردت به من اجزاء الجسم متجزئة اي قابل للانفك فلهذا ايضا ليس
ذاتيا له لغرضه جميع الاجسام ولن لم يكن جزء جسم آخر ولم يتغير في محل التجزئة على
الانفك م بالفعل لظهوره ايضا اذ لم يظن ان كل جزء ليس مستقيما بالفعل
وجعل القضية بجزئية لا يخفى ما فيه من انه لا يصح لان يكون مقصودا في المقام وكذا
لم يتغير في محل التجزئة وعدمه فانجز الانفك م بالفعل وعدمه في مكان

له بالقوة على ما فعله البعض المحقق لظهوره ايضا بما ذكره وهذا المعنى ايضا
عارض لجميع الاجسام لان بعض الاجسام منقسم بالفعل ويعتبه في تقسيم لكنه بالفعل
قابل للتقسيم الى غير النهاية على ان جعل المسئلة من هذا ايضا لا يخرج عن بعد اذ اخذ
الانفك م بالفعل لغرضه لا يخفى ان هذا ظاهر سابق كلامه كما لا يخفى على الناظر فيه
وعليه لن يجعل التجزئة على المعنى الاول ولينظر المراد بالتجزئة هو الانفصال
بعد الاتصال الحقيقي اي الاتصال الذي انفصل فيه في الواقع وحيث يندفع
الايراد الذي اوردته لعدم كونه عوضا ذاتيا لعمومه اذا اجسام متفصلة
بعد اتصالها لم يكن لها الاتصال المعنى المذكور وهو ان لا يقول ان الاجزاء
ايضا لا يصدق عليها انها متفصلة بعد ما هي متصلة لان هذا يستلزم لن
يكون الاجزاء قبل الانفصال متصلة بالاتصال والحال انها قبل الانفصال لم
تفصل كغير موجوده فليكن موضوعه بالاتصال ويمكن لتفريقه اما بجعل المسئلة من اجزاء
الجسم منفصل بعد ما لم يكن منفصلا في الواقع والاجسام المتفصلة بعد الاتصال
ليست كذلك لانها كانت متفصلة في الواقع ولما انفصلت كجسم ليس لها قبل لن
يقول في لن الجسم المنفصلين الحادثين ليعتقد عليها انها متفصلة لان بعد
ما لم يكون منفصلين ويمكن لتفريق لن المراد بالاتصال معنى لا يتحقق الا بعد اتصال
ولن لم يكن الموضوع بالاتصال المنفصل وهذا المعنى مختص بالجزء هاتين
الكل وعلى هذا يندفع ايضا الايراد الذي ذكرناه من انه لا يصح لكونه مقصودا
في هذا المقام اذ في بعض المسئلة لن كل جزء جسم منفصل عن الجزء الاخر بعد الاتصال
ولا شك لن هذا المعنى انما يصح على تقدير عدم تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تجزئ
اذ على تقدير تركيبها لا يصح ذلك الحكم لان كل جزء منه منفصل لا بعد
الاتصال اذ ليس منفصل عن المعنى الذي ذكرناه اذ في جميع المسئلة الى نفى الجزء و

مقصود في مقام لكن لا يخفى ان حمل المسئلة على هذا العبد كل بعد وايضا ليس
فيه رد على الشرح بل هو هذا الحكم على مذمبة ايضا والامر فيه بان ورد
ايضا على السيد لعمية محمول المسئلة وموضوعها لا فاد فيها اذا لم تجاز
في العموم موضوع العلم وما نحن فيه لك على ان قد جوزت نفس التخصيص في المحلات
التي كانت اعم من موضوع العلم على امر فلتخصيص هذا ايضا فانهم اقول
بناء على كلامه على ان هذا يكون حاصل كلامه انه لا يريد بالتجزئة ان يفتصل
بعضها عن بعض بالفعل في غرضه لا جسام التي انقسمت بعد كونها
واحدة اني فكل جسم كونه نفسا لانها ما رفته للجسم الذي انفصلت عن جسم
بعد انفصال مختصة بها فلا يكون ضادا لبقا للجسم المطلق لكونه شخص منه و
لا يمكن ايضا ان يجعل التجزئة مع عدمها عارضا ذاتيا شاملا لجميع الاجسام
لان عدم التجزئة على هذا يكون مع عدم انفصال الاجزاء بعضها عن بعض مع
ان فرضنا ان ذلك الاجزاء قبل الانفصال موجودة بالقوة فلا ثبت لها
شئ في هذا المعنى ليس عارضا للجسم غير المنقسمه حركية مع التجزئة عارضا
لجميع اجسام ولا يريد بالتجزئة ان يفتصل اجزاء في غرضه لجميع اجسام
فلم يبق محل لعدم التجزئة فكيف يجعل التجزئة مع عدمها من العوارض الذاتية
لجسم لا يخفى بعد على عبارة هذا المعنى كل العبد مع انه يريد عينية وجوده
منه الا يريد ان يفتصل اجزاء على ما ذكرنا وهو محل على الاول على
ما حملنا كلام السيد على التجزئة في اشق الاخير محمول على تجزئة الاجزاء في نفسها
بان يبقى لا يريد بالتجزئة ان يفتصل اجزاء في نفسها فكذا شئ لجميع
اجسام ولم يبق محل لعدم التجزئة وهو غير محتمل على مكان انفصال الاجزاء بعضها
من بعض وهو مفقود وهذا اجاب عنه بعض المحققين وقد ظهر انه ليس سوا

والجواب

والجواب بنسبة حمل التجزئة على المعنيين اذ على تقدير حمل التجزئة على تجزئة الاجزاء
في نفسها ايضا ايراد السيد على اشق الاخير متجه ويندفع بما ذكره بعض المحققين
من انه لا يراد ان يفتصل اجزاء بالفعل مع مقابروا الحاصل من حاصل جواب المحققين
اختيار شق آخر غير ما ذكره السيد سواء حمل اشق الاخير في ايراد السيد على تجزئة
الاجزاء في نفسها او على انفصال بعضها عن بعض فانه قد ظهر مما سبق ان هذا
الجواب لا يستقيم الصواب على ما حملنا كلام السيد عليه وهو ظاهر منه فانهم
ما ذكره هذا المحقق لا يدفع في لا يوجب كونهما ذكره المحققين في الزيادة التي
يوجد في بعض النسخ وقوله ونقول ان انصاف الاجزاء يدفع هذا الايراد فكأن
وقع الغفلة عنه او لم يكن الزيادة منه بل من زيادات الناطق به وفيه بعد
في بعض النسخ وهذا الذي ذكرناه لا يخفى في هذا الكلام اذ على هذا البعير
موضوع المسئلة الجسم كونه الحث عنه وكيفية التجزئة وعدم التجزئة في غرضه
فارجع ما ذكرنا الى الوجه الاول الذي ذكره المحقق وصار التعرض لكونه الاجزاء اجابا عليه
عند الحكماء بقوا محصا وهو موطئ وجهه بها ما ذكره اي يراى على البعض
المحقق على ما هو المشهور وان لو كان المسئلة لكل جزء جسم اما منقسم بالفعل
او غير منقسم فيصدق الكلية ولا يتوجه عليه ما ذكره بخلاف ما اذا كان المسئلة لكل
جسم اما كذا او ما كذا او موطئ وتبع المحققان في جعل التجزئة في لا ياتي انه
ذكر سابقا للسيد حمل التجزئة على تجزئة الجسم لا على تجزئة الاجزاء فكيف يقول
اننا للسيد تجزئة في جعل التجزئة صفة الاجزاء لان ما ذكره سابقا في تجزئة
الاجزاء ظاهرا بالكون الاجزاء متجزئة اى منقسمه والسيد لم يحل ذلك بل حله على
انفصال الاجزاء وهذا بالحقيقة تجزئة الجسم بخلاف بعض المحققين فانه حملها على
انقسام الاجزاء وهذا لا ياتي في النسخ كونه تجزئة بالمعنى الذي ذكره السيد صفة حقيقة

للأجزاء اذ يكون أصل المسئلة لكل جسم انما هو مستفصلة بعضها عن بعض في هذا الفصل
 صفة حقيقة للأجزاء فانهم بمقتضى الفصل بعضها عن بعض في هذا الفصل الى
 طريق السيد وانفصالها عن الأجزاء هذا ما نظر الى طريقه المحقق وحله
 على انه بيان وقد عرفت انه لا بد من هذا الحمل والحمل الذي اختاره فاسد
 في بعض النسخ ايضا ثم اقول في جواب ايراد ان المختار اولاه على ما قرنا الكلام
 اندفاع هذا الجواب فلو ايقظنا قولنا ان المسئلة من كل جسم كغيره من
 الى غير النهاية ففدها اذ على هذا الوجه حديث الجزئية رأيا وعبارة الكلام عليه
 ولما اراد المسئلة من كل جسم فاجزأه قابله للقسمة الى غير النهاية على ما
 يفسح عنه قوله معناه من كل جسم فاجزأه قابله للقسمة الى غير النهاية ففيه
 لئلا يراد السيد لا يندفع بمجرد هذا اذ اراده بان اجزاء الجسم موجودة بالقوة
 فلا تصيف بشيء باق كماله ولا بد في دفعه من التحكم بما ذكره اجزاء في قوله ونقول
 في كل فظ كلامه انه لا حاجة اليه كما لا يخفى على المتأمل في تلك النسخة
 يندفع بتحرير الكلام كما كان مراده لنظر الكلام في موضوع المسئلة هو الجزو
 وح يتجه تلك المناقشة لكل المراد من الجسم كل جزء منه قابل للقسمة فيندفع وقد مر
 ما فيه من انه كونه كسب حقيقة الجسم ويرجع الى الوجه الاول وكذا المسئلة من
 كل جسم فاجزأه كذا لا يقتضيه كونه كسب كسب اجزائه الجسم وهو فظ لان
 المقصود كونه تلك الاجزاء هو قد عرفت انه يمكن حمل التجزؤ في اشتق الاجزاء اراد
 السيد على هذا المعنى لانها قابلة للانفصال الواقع وانفصال بعضها عن
 بعض قد عرفت انه يمكن لنظر هذا على معنى كونه مقصودا في المقام ولذا كان لا يفيج
 السيد فانهم لا يجهلون ان اجزائه وانما مختار بان كلام ذلك البعض
 المحقق ايضا يرجع الى هذا عليه لنزق على بعد بعيد لنزق ليس من المحتمل انه

جزء

غير ما ذكره ذلك البعض المحقق لكن لما ذكرنا اننا نأخذ الجواب برفع مادة الايراد عن
 الملح ذكرها ودفع عن الايراد بقوله ونقول في وعلى هذا يندفع ايضا ما اوردها
 سابقا عليه من انه عقل عن ان الايراد به على الملح من دفع ما سيندكره بعد فانهم
 في تلك النسخة واما لنزق اجزائه اما منفك بعضها عن بعض لا يخفى لنزق هذا
 المعنى ولما كان بعيدا لكونه ليس مما لا يمكن لنزق يتحقق به توجيه هذه المسئلة كيف
 وهذا كونه ردا على المنكسرين لانهم يقولون لنزق كل جسم كونه اجزاء منفك بعضها عن
 بعض فاذا قلنا لنزق كل جسم اما منفك اما متصل فيكون ردا عليهم فيمكنهم لنزق يتحقق
 به توجيه المسئلة ثم لا يظهر منه الرد على شهرته وهو سهل كما اشرنا اليه سابقا
 ايضا في تلك النسخة ولو سلم فنقول الموصوف حقيقة من الجسم لا يخفى
 انه بعد تسليم لنزق الاجزاء لا وجود لها اصلا وان وجود ذاتها لا يخفى في الاقسام
 على الوجهين المتضمنين في العبارة ونقول بان الموصوف حقيقة من الجسم والاجزاء
 لا انصاف لشيء اما اصلا مكابرة صحيحة ضرورة لنزقنا الجسم اجزأه لا انصاف
 الى اجزائه من اننا لنزق قسم اليها متضمن لا انصاف الاجزاء بصفة كيف والاعتناء
 حقيقة وكما الموصوف في هذا القول للاجزاء واما الجسم فانه انصاف انصاف كمال
 متعلقه فانهم وايضا تجزئ وعيد من لم يظهر وجه لهذا الكلام اصلا سواء
 كان بعد الزيادة التي في بعض النسخ او لا فتدبر فانه اشارة الى برهان تناكر
 البعاد الظاهر في لزوم اشارة الى ما سيندكر بعد اثبات تناكر الابعاد ان
 التناكر والتشاكل اما يعرف الجسم سبب المادة واما برهان تناكر الابعاد فظنا
 لا يحصل لميل اشارة اليه كما لا يخفى ثم لا يخفى لنزق اجزائه برهان لنزق التناكر والتشاكل
 من جهة المادة في التناكر في بعض النسخ على شكل اقول فيه حيث اما اولاه
 بعد ما حصل ذلك البعض المحقق الدليل على بعض ما ادعاه الملح لا على وجه

هذا على وجه التفسير
 منه

بنا على غير البعق الا فرق سبق دليله لا يرد عليه بعد ثمانية تقريبا لا قريب
 له نعم لا يرد الثالث واراد ويراد انهم لم يذكروا خلاف ذلك فافهم
 قلنا الثابت بالبرهان الثاني من في الالف م هو انت خبر بان ما ذكره في رد
 مذمب في مقرا ليس يستلزم الثاني من في الالف م فكما انهم ولو قيل ظنهم
 مرادهم من المستند في هذا المقام من انهم لم يسموا قبل الالف م الى غير النهاية
 في مقام رد الجزاء الذي لا يتجزأ ليس لانهم قبل الالف م لم يسموا اذ ثبت في هذا
 المقام ما اوردوه في هذا البرهان سور ذلك لانهم كان بعد ذلك ما ذكره في رد مذمب
 في مقرا ليس ثبت انهم قبل جميع الالف م الى غير النهاية وكلامنا في هذه المسئلة الموردة
 في مقامنا هذا قلنا مبني للمراد في هذا المقام هذا المعنى لكلامنا في ان هذا
 المعنى يستلزم جواز القسمة الفلكية على ما يحجب بعد القسمة الفلكية عروضا باعتبار
 المادة بغيرهم وهذا كاف لنزول المادة في عروضا في القسمة الوهمية اذ حلت في
 المادة في العوارض التي تحت عننا في الطبيعي لا يلزم ان يكون في ذلك من
 يتعدى ففيلو البيان وعسى انهم انقضى في تفتيش وتنسج حال العوارض فكيف
 فانهم واما ثانيا فلان التام في الالف م سياق الكلام للسيد
 الشريف بعد ما اظهر وجه الملح الذي يترك فيه التام وانما يعرف من جسم
 سبب المادة اورد وجه اخر من عند نفسه لا يظهر ثبات المطالب في دون
 التام من في الالف م وانه ما يقتضيه المادة وظاهر ذلك البعض المحقق
 انهم انما يثبت التام وان ثبت ان ما يعرف في الجسم بواسطة المادة ووجه تقابل
 كل ما هو عليه واد هذا لا يرد على الاعتراض ان بقى الذي ذكره السيد الشريف
 على الملح من التام انما اذا جعل عدم ملكة لا يمكن عروضا في الجسم ليس من
 ثمة التام لان هذا المقام وقع في الكثرة وهذا الامر لا يمكن

عروضا للجسم قد عرفت انه لا يمكن عروضا التام في القسمة العقل والوهم
 للجسم على ما قررده في رد مذمب في مقرا طيس فان قلت ما ذكره في رد مذمب
 في مقرا طيس لا يستلزم عدم انتهائهم الفلكية والوهمية عروضا ما يلزم منه لزم
 يقبل القسمة الوهمية يقبل القسمة الفلكية ايضا بناء على ما ذكره في رد القسمة
 الوهمية بحيث في المقسوم اثني عشر في طباع كل منها طباع المجموع و
 طباع الجزاء الخارج الموافق له في المهمة الى آخر ما ذكره في رد القسمة
 الى حد لا يمكن القسمة الوهمية ايضا لكن عليه القسمة الوهمية لزم الجزاء الذي
 لا يتجزأ وهذا لا ينافي ما ذكره في رد القسمة اما اولها فانهم ذكر في رد القسمة بانواعها
 بحيث في المقسوم اثني عشر لا الوهمية واما ثانيا فان البديهة حاكمة بانه
 اذا امكن القسمة الوهمية عند التحقيق سوى الحكم الاجمالي من العقل بانه يمكن لزم
 يتوهم في هذا الشرح شيئا اذ لو لم يكن ذلك التوهم ولم يكن فيه شيئا من خبريان
 في نفس الامر لكان حكم العقل بالقسمة كما في باضدرة نعم يمكن لزم في بعض الاقسام
 غير ادراكه لعمدة لانه ليس فيه شيئا من خبريان في نفس الامر كل ذلك يظهر
 بالتأمل الصادق واما ثانيا فلان اذا كان كذلك كان ما ذكره في رد مذمب
 في مقرا طيس نافع لهم في اثبات الهيولى اذ لعل في اجزاء الصغار لا يقبل القسمة
 الوهمية ايضا فلا يمكن في النزول انها مستلزمة للقسمة الانفكاكية ونثبت
 به الهيولى وهو ظاهر فانهم ولا شك لزم الجسم منصف بالتام في الالف م العقل
 قد ظهر انه ليس كذلك قلنا ليس المراد بسبب التام قد عرفت انه المراد ولزم
 ذلك البعض المحقق في واد هو في واد فلا يقع في دفع ايراد السيد المحقق عنه
 قد عرفت ان الظاهر كلام السيد المحقق ليس مع الملح بل ابدي وجهها من قبل
 نفسه واعتراض عليه لكن على هذا ايضا لا يقع ما ذكره ذلك البعض المحقق في دفع ما اورد

السيد على الوجه الذي اوردوه فقبل نقله لان ما ذكره ذلك المحقق انما هو بناء على قول
 الشافعي في قوله ليس في علم السيد نعم لو ثبت في الواقع لغير القسم الوهمية فيه
 في ثبوت المادة لكان نافعا في دفع ايرادهم لكن ابي ذلك فتدبر واما البحث
 الثاني فواجبه لا يخفى انه لا ضرورة في جعل اللاتناهي عدم ملكة اصطلاحية بالنسبة
 الى التناهي بل المراد من المحمول الذي ثبت في هذا المسئلة لانتفاء القسم في الجملة
 وهو في فرض القضية مع كونه من شأن التناهي في الجملة وهو في فرض القضية والوهمية
 ولا يلزم من كونه اللاتناهي الذي فيه عدم ملكة التناهي الذي فيه بل ولا عدم مطلقا
 ايضا نعم لا يبعد لتزويج ظاهر ايرادهم المسئلة في هذا المقام ليس في القسم بل لا يقوم
 الى غير النهاية فرضا مع ان فرضه انتهاء قسمه فعلا واما كيف يبرهن انهم انهم
 لا ينفيد ذلك التزويج ان انتهائه في القسم الفعلية والوهمية امر ظاهر لاجابة
 له الى برهان فاذا قاموا البرهان على اللاتناهي في القسم الغرضية فقد ثبت
 تمام المقام بالفهم الغرضية الى البرهان فاما وانت بعد الاستدلال على ما ذكرنا
 حقيقة الحال ولا حاجة الى تطوير المقام وما نقله من انهم كان مراد ذلك البعض
 المحقق انه عدم التناهي منها ايضا مثل عدم الحركة الذي هو قيد موضوع طبيعي
 اذ لا يمكن له كونه على عدم الحركة بالظنية اذ لو حصل عليه لا يمكن ان يكون المحمول
 في المسئلة عدم الحركة الا بغيره فقط كما فعلوه في مسلتين في المذكورين اذ ظنهم
 ثبوت هذا المحمول ليس في جهة استبعاد الحركة ولا في جهة استبعاد عدم الحركة
 بالظنية ايضا بل في جهة استبعاد عدم الحركة في الجملة فاما في الظاهر في قيد الموضوع
 عدم الحركة في الجملة هذا غاية توجيه مله وعلى هذا ايندفع عنه هذا اليراد
 لا يخفى وانما تحقيقها مستقاة الشيخ في انه يجب في علمها بعد الحقيقة مثلا من
 الوجوه في كونه اجزائه موزنة في موضوعه من الوجوه في كونه ذاتيا على علم

هذا هو الذي قد ثبت في العلم
 المحقق في قوله ليس في العلم
 في قوله ليس في العلم
 مقصود في المقام

الشيخ كيف قدم ذلك البعض المحقق ونقل عن الشيخ ايضا في موضوع المسئلة
 قد يكون نوعا للموضوع العلم وقد يكون صاندا لثبوت موضوع العلم ولا شك في موضوع
 العلم لا يكون ذاتيا لذلك العرض الذي يكون فيه مضموع والالكان ذلك
 العرض الذاتي نوعا له في اشق الاول مع التناهي في كونه غير افر العلم والظا
 كما اشرنا اليه سابقا لثبوت الخ على الذر كونه له احوال ومباحث كثيرة مطلقا
 مطلقا او مقيدا بقيد العلم كجعل علمه بانه يفرد في العلم ويجعل العلم
 غير احواله على علة ذلك ليس كذلك بدرجته في العام سواء كان العام
 ذاتيا او غير ذاتي وسواء كان تخصيصه بموضوع او لا وقد عرفت انهم الامور الشخصية
 لا اعتقدية فلا بعد في كونه مضافا لجزئية والفرضية ما ذكرنا كيف لو كان
 كما حققه الشيخ واضرار وفرض انه لم يخلف في مادة اصولها ان بناءه ايضا على
 اصطلاح وتواضع واحتسان اذ ظنهم ان هذا ايضا ليس بالامر العقلي اي
 ليس يجب العقل لتزويج البحث عن نوع موضوع العلم بدون قيد في العلم
 وعن الخ على الذر لا يكون نوعا له او نوعا لكونه قيد البقية عرضي ففردوه وهو
 ظا واذا كان بناء الامر بالافرة على الاحتسان فليبين او لا على ما ذكرنا فيكون
 مستورا ولا يحتاج الى تبين زائد فتدبر لانه يجب لتزويج في هذا الاحتمال
 لا يعتمد عبارة الشيخ في كونه الى الغنية اذ قوله لا بامر عرضي صحيح في نفسه لا يقي
 كجعله لتزويج قوله لا بامر عرضي اريد به لتزويج لا بامر عرضي فقط وحي
 يحتاج الى التقى هذا الاحتمال لان هذا بعد ما شرط لتزويج العام ذاتيا للحاصل
 غير محتمل فانهم قلت لو نظرنا علم الطب في الفرق بين البحث عن الحيوان
 والنبات والانس المذكور في الطبيعي وبين البحث عن الانسان الذي في الطب
 بان المقصود بهما البحث عن الحاصل المشترك وهما ليس كذلك لان البحث عنهما

والاول ما ذكرنا ونزاع المراد اختيارا الى المادة هو ان قيل لا يتعاضد
لهذه المفردة بهذا الشق بل يزعم على الشق الاول ان اللفظة جازية
عن احوال الباطن العلوية والسفلية ولا شك في تفعلها محتاجة الى نقل
موادها المحصورة فلم يخصها بهذا الشق قيل كان يزعم ان اللفظة وان كانت
باحثة عن الاجرام الفلكية والخصرية لكن خصوصية الجرمية منتزعة حتى
انها اذا كانت بها اجسام اخر كالأرض بحيث تجال كالجسمية المطلقة ما خفوة
فيها وح لا يرد هذا الفد على الشق الاول كما ينبغي ولكن ما ذكرنا ونزاع
خارج ولا يخفى انه باذنه لا يخرج ذلك المسائل من اللفظة عن الطبيعى ايضا
الطبيعى مقتضى لفظة المذكور هو ما يجب على الاشياء التي هي متفرقة الخارج و
الذاهب الى المادة ويلزم قرينة المقام وكونهم بعد ضبط اللفظة انهم
يكون كما يجب على الاشياء المذكورة من الطبيعى والاشياء المذكورة باحثة عن
تلك الاشياء فيكون الطبيعى وجعلهم موضوع الطبيعى ليس من فرضية
سيتزعم تخصيصها كغير مفردة اخر عليهم ولا يستلزم خروج تلك المسائل عنه
وهو ان اوتيق قد عرفت ما فيه ويمكن اختيار لنزاع المراد المادة
المحصورة لا يخفى ما فيه في التكلف كيف هم قد جعلوا موضوع الطبيعى امرا
واسما هو الجسم الطبيعى المطلق لا ارجاب لم الطبيعى فلا بد من يقع لبحث
عنه فيه ولا شك انه لا يحتاج الى مادة محصورة وعلى الوجه في ذلك
لعدم غيرهم وبعض عباراتهم لنزاعهم كغيرنا فقار الى المادة وعدمه باعتبار
كيفية البحث على اذنه المحشة ليس هو ان يكون الجسم منتقرا الى المادة او غير
منتقرا بل ان يكون الاستدلال على استندة طولى فيه جهة المادة او لا وعلى
هذا الاشكال فافهم فلانم انها منع عن القبول لذاتها هذا السبب كيد لان

منه منبج

ومن منبج الاستدلال دون المنع فيجمل لا على الاطلاق كما عرفت في هذا الشق
لا يمنع عن القبول لذاتها وانما انما لا سبيل اليه كغيره من غيرهم في بيان الفصل
واصول الاثبات المبيحة لجميع اجزاء قولهم فيهم قاب للفصل في حيث هو
جسم ونزاع ذلك القبول المبيحة لا صورة فافهم انوا الوجه في ذلك هم
قد عرفت انه لو اريد انما مكان الذاتى انهم لم يتناولوا ذلك بل انهم على
تقدير لنزاعهم التعريف لا المطلق انما خوز لا بشرط بل منبج الى الصور النوعية
فانوجه لنزاعهم التعريفية على ما هو لفظ لا ما خوز لا بشرط بل منبج الىها وبق
لنزاع المكان باى معنى مجرى ما يتبادر الى الافلاك عندهم والابرة فيهم الغرض فافهم
المحل في التعريف باللام مستدر كك ما يميز بين التعريف بالاشارة الى الابعار
المعهودة الى الابعاد المتقاطعة على و انما قوام على ما هو المعهود منهم في هذا
المقام وتفسيره لا يقول انهم انما هو الغرض والتمسك اشارة الى ما ذكرنا
فافهم انهم لم يستعملوا في مواضع عديدة الامثلة على كغيرهم كغيرهم
لذلك انهم لم يستعملوا في مواضع عديدة مستقديا الى مفعولين ثانيا منها ما يستثنى
منه قوله الامثلة وكيفية لا يكون للوصل وكيفية لا فيه وكيفية لا مستقديا
الى مفعول واحد من هذه اللفظ فيكون المعنى وهذا لا يرد هذه اللفظة في كتاب
الاشياء استعمالها في مواضع عديدة الامثلة كما هو المتبادر من الاطلاق
لنزاعهم انهم غرضية تبادر من الاطلاق فهو كما تروى ونزاعهم انهم بالذات
تبادر من الاطلاق فلا يناسبه قوله كاسما في مقابلة قوله في اذنه لمقابلة
الامثلة في الذاتيه وهو ظن لا يخفى لنزاعهم بالذات مما لا دخل له في
الداخل لا يحصل محيد ومن الابعاد على الابعاد المنزوعة سواء كان بالذات
او بالعرض وليس فيهم مما لا يتم التعريف بدونه لندوة على الجسم الطبيعى كونه

وسيجري ما يؤيد هذا ثم قد يوجد في بعض نسخ الحاشية في هذا المقام زيادة لا يرجع
 الى قابل كما يظهر عند التامل فتأمل لانه يمكن ان يكون جسمه بالحد الى اخر الحاشية
 فيه لا يخفى وكان الظاهر بقوله لانه يمكن ان يكون جسمه بالحد ومباحته مع الاما
 على سبيل الجد لا التحقق فانهم الح الح ثم لانه يمكن ان يكون الجسم في الابد
 الابد والاشياء اعم من يمكن ان يكون على ما نقل عنه بعض المحققين من قول
 الابد للتعليم بالذات وللطبيع بالعرض وعلى هذا فلا شك قد عرفت
 لانه المراد بقابل الابد ما عرفت فيما سبق الاله الشاه قد يعبر تارة عن
 غرضه في الجسم بقابل الابد وتارة بالاله الجسم التعليم وهذا يدرك من الفصل
 شير آخر يعبر عنه تارة بالذات وتارة بذلك هذا الابد اعلم ان المراد بقابل
 الابد هو ما له الجسم التعليم وهو في ذلك ان قابل الابد الذي ذكره تعريف
 الجسم ليس بمنزلة الجسم التعليم كما برة ولا شك ايضا ان المعنى الذي يراد
 في تعريف الجسم ليس بمنزلة الجسم التعليم وهو في ذلك ان قابل الابد الذي ذكره تعريف
 المعنى الذي يراد به في تعريف الجسم حاصل في الجسم التعليم فلا بد ان يتمكن
 بما ذكرنا من حصول هذا المعنى في كل منهما بوجه فتأمل الح والى
 في قدم في علم نرى في فيه انه على تقدير كونه قابلية الابد فضلا لا يلزم
 من كونه يحصل حقيقة الجسم المحقق الوجود كسب الابد مفروضة بل لا يلزم
 من كونه يحصل كسب قابلية تلك الابد والقابلية ليست كسب الغرض
 حتى يلزم الاستبعاد الذي ذكره فانهم وقد فرض الفصل هو القابلية
 لا يخفى ما فيه اذ المفروض من القابلية في الجسم لا يوجب في كونه يحصل
 القابلية في الجسم اولا سبها او مركبا فحينئذ يحصل في القابلية هو
 فلا يمكن ان يكون في ذلك الامر الذي هو في القابلية ما عارض فلا بد من محال اخر

حتى ينتهي الى الجوهري اما جوهري وعلى التقديرين اما جوهري او غير جوهري فان كان
 جوهريا فيحصل بالقابلية ويلزم المحذور المذكور وان كان غير جوهريا فيحصل
 الذي هو مقدم الجسم في حيز البتة ولو بالعرض ويلزم من كونه قابلية بالعرض تحيز
 محله ايضا بالعرض فيلزم من كونه قابلية في حيز البتة وفيه انه يجوز ان يكون محله جوهريا
 جوهريا فيحصل من جوهري كالمسألة والصورة اذ لا يلزم من كونه قابلية بالقابلية
 اذ المفروض من كونه يحصل الجسم بالقابلية الاخرى ايضا فانهم اذ في القابلية
 حادثة لزموا الابد وجوده ليعول على هذا يلزم من حال الجسم حصول الابد والذات
 ح كونه في الاجزاء الخيلية وينتهي الى اعتبار الجوهري كونه هذا
 انتم في الاجزاء الخيلية مما لم يظهر وجهه اذ حاصل الدليل في ان القابلية
 على تقدير كونها مفصلة للجسم لا بد ان يكون موجودة اذ لا بد من لا يكون مفصلة للجسم
 ولا يمكن ان يكون جوهريا بل عرضيا لا بد من محله قابلية في كل المحل له بما
 على من القابلية من الامكان فطانه لا فرق بين قابلية وقابلية في تقدير جوهريته
 بعضها يكون الكلي موجودا وايضا قد تقرر ان ما من شأن الوجود الغير لا يمكن ان يتصاف
 به على سبيل الاتصاف مفردة اعني الابد وجوده الغير في تلك القابلية موجودة
 ويكون صا ايضا ولا بد لها من محله قابلية وكذا اذ على هذا ان يكون في الاجزاء
 الخيلية كونه اثبات الترتيب بين تلك الامور في كل الان يؤخذ الامكان
 العام مطلقا لا امكان وجود العرض في غير هذا ولا يخفى من القابلية في تلك
 عرضا وخبره الجوهري يلزم قيام الجسم ايضا بمحل ذلك العرض وكذا الجوهري موجودا
 في الموضوع وكذا ذلك في قولنا ايضا يلزم من كونه قابلية الجسم متقوما بالعرض
 فانهم كان الجواب ان اثار الاله بقوله من علاماته ان يكون بوجه في بعض النسخ
 بقوله من علاماته الطبيعي وهو غلط كما لا يخفى والصواب حذفه فيصدق على الجوهري

اى على افراد الجوهر فانهم اقول لا يخفى على من ادرك ما له الوجود ان شئ من
 الوجه الاول والاخر جميع الجاسس في واما انما فكله على الترتيب اذ قلنا
 الان ان مثلاً ان حيوان فهناك امور ثلثة الحس والحركة الى المعنيين المقصدين
 وكوثر ميتة على لها والمهية التي عرضت لها هذه العلوية والاول ليس
 لان المصدر امر نسبي والذات ثبوت للشيء بالنسبة لشيء الى انوار ليس فليسا في
 والاد الال يظهر من العبارة وجه الاظهرية ظ الملح ومنها ان المهية التي
 يتوحد بها الجوهر لا يخفى بعد التامل انه حاصل في الوجه والوجه الاول متحد فلا يخفى
 جعل وجهها على جهة قبالة اذ على الفصل في غير هذا الفصل في الصورة
 ليس في كونه مشتقاً منه فلا يلزم كونه القابلية بجزء النعم لو قيل بان ذنب اليد
 المحقق في كل العرض هو العرض الماخوذ لا بشرط وقيل ان الفصل هو الصورة لا بشرط
 فنزله ما ذكر فانهم لانها متباينان للجسم فكيف يكونان نفساً لا يخفى انه اشتبه فيما
 بينهما من الفصل الماخوذة من الصورة والذات الصورة غير محمولة على النوع لا ينافي
 كونه الفصل محمولاً على لان الصورة من الماخوذة بشرط لا الفصل هو الصورة الماخوذة
 لا بشرط فلهذا لا يخلو تلك على هذا وعلى هذا يظهر ما في كلامه من انه المبدأ ليس الصورة
 فالاول لا يلزم ذلك ولا يلزم مخالفة المشهور ويقول بان المراد بالمبدأ هو
 الصورة اذ على هذا لا يتم مقصوده كما لا يخفى اما الاول فلما ذكرنا ما هو
 جزء حقيقة التعريف فيه انما لازم بان ما ذكرنا تعريف ليس جدا ومراد الامام
 ايضا ليس بزيادة في ذلك وكونه شرا في تعبير عنه بما ذكرنا فضلا لا يقدر في مقصود
 الامام وهو ظاهر وهو الذي ذكرنا في قوله هذا اعتراف بان القابل لا يباد
 ليس بنفسه هو لفظ ولا ارسل بعد ما في الملح هذا القول كيف يقر بما في هذا
 اللفظ لا يخفى مع انه سيخرج في آخر هذه الحاشية باننا اذا اقمنا العارض مقام العنصر

انما قالوا لا يكون حكمة
 على ان ليس له صورة حيث
 في صورة منه

لا يكون

لا يكون التعريف حقا حقيقيا الا ان يرقى لغيره الا يرد منه على نفسه بما اورنا
 فانهم ولا يذنب عليك لنحصل الجسم المفرد لا يخفى ان النظام قائم بان
 كل جسم مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل وح لا يخفى اما ان يلزم من عدمه فخذ
 من اجزاء الجسم فيها اجزاء غير متناهية متداخلة او لا يلزم ذلك فان انزل فيكون
 كل عدة من اجزاء الجسم اذا كانت غير متداخلة وكان لها امتدادات الثلثة
 جسام مفردة عند ذلك ان تقسم مستقيما من دون لزوم فصل اصلا ولن يلزم
 في كل جسم المفرد عنده جميع الاجزاء وكان من تقسيم بعضها باقية كما لها عناية الامر
 انه يلزم ان ينقض عليه بان عدة متناهية من اجزاء الجسم بحيث يكون لها الامتدادات
 الثلثة يصيدق عليه حد الجسم ولا يكون كونه اجزاء غير متناهية على ما سيجر وكذا
 يرد عليه ان نصف الجسم وربعه جسم وذلك لا يوجب خلافا في هذا التقسيم وبيان
 الذي ادب الاحتمال في وجهه كما لا يخفى الا ان يرجع الاليراد الى النظام لا يقول
 بان الجسم مفرد متحقق وح يصير حاصل البحث كذيب نفهم دانت خبير بان كذيب
 النقل لا بد من شرط هو ولا كيفية الاحتمال فلعل ثبت عندهم هذا المعنى الذي
 نقلوه وبما ظهرنا ذكر اندفاع ما اورده بعض المحققين ايضا على قولنا ان
 فلا يخفى اما ان يكون تلك الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فيه بقوله في بحث
 اذ على تقدير كون جميع الانقسامات الممكنة حاصلا بالفعل فيه بقوله في بحث اذ
 على تقدير كون جميع الانقسامات الممكنة حاصلا بالفعل لا يكون الجسم مفردا مفردة
 لنصف الجسم مثلا على هذا التقدير جسم ايضا وكذا ساير اجزاء الممتدة
 فيكون مركبا من الاجسام بل على تقدير اننا من الاجزاء كما هو من النظام لا يخفى
 جسم مفرد اصلا وعلى تقدير تمامها من اجزاء جسم لا يكون فيه الاجزاء ما
 ينقسم الى اجسام كالمؤلف من جزئين او ثلثة على مذنب الاشور والمؤلف

في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم

في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم

في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم

في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم
 في اجزاء الجسم

من ثلثة اواربعة او خمسة عند من اعتبر في الجسم الابعاد ثلثة مطلقا ولو لم يفرق في ثلثة اخرى
عند من يعتبر تقاطع الابعاد على زوايا قائمة هذا اذا اعتبر في الجسم المفرد لا يكون كبا
من اجاب غير ثلثة ركن في الاجزاء وان اعتبر الاعم لم يتحقق الجسم المفرد الا ما تتركب
من اقل الاجزاء الترتيبات منها الجسم والقول بان اجزاء الجسم المذكورة على تقدير
كون جميع الالف ثمانية المكننة بالفعل ليست احب ما كبره صريحا على ان يتروا وجه
الدفع طامعا على مذنب النظام فيما عرفت انه ايضا قابل بحسب مفود ايا ما كان اذ
يصح التقسيم على مذنبه واما على مذنب التكليم فلانهم ايضا لا يجازي ان لا يقولوا بان كل
عدة فرس اجزاء الجسم الابعاد اذ ثلثة جسم فاجل الجسم المفرد عند من اقل مراتب
ويصح التقسيم واما لا يقولوا ان ذلك بل يقولون الجسم المتناهي الحسوس جسم مفود
وليس اجزائها حجابا في ايضاح التقسيم غاية الامر انه يلزم عليهم نقض كمالهم على
النظام على ما ذكرنا والخاص له هو لا الفرق قاضية فالجسم المفود وعلى
هذا المشبهة في صحة التقسيم المذكور ببيان الاحتمالات الاربعة الالهية مرجع الكلام
الى التكذيب وقد عرفت حاله نعم يمكن ان ينقضي لعل احد يقول بوجود الجسم المفود
بل يقول الجسم مركب من اجزاء اجزاء لا يمكن ان يكون هذا مذنب لا احد الا
كانه معلوم البطلان اما اولها فليقرر عند من لم يكثر له بد لها فالانتهاء الى
الواحد ضرورة كما سيجري وانما ثانيا فلما بين بعد الانتهاء الى الواحد في مثل يمكن
فيه ضرورة في الجسم المفود في كل ركن واما ثانيا فلان يلزم ضرورة كثر
مقدار الجسم المتناهي الحسوس غير متناه ضرورة تركبه من اجسام الغير المتناهية
ولا شك ان لكل مقدار اذ يمكن اخذ مقادير متناهية يلزم عدم التماس بل يمكن
منع فلذا لم يتصور ان قلت الالزام الاخير يلزم على النظام ايضا قلت
على تقدير لزوم عليه ايضا نقول لاقول النظام بهذا المذهب فبالضرورة عدة

هذا ما على سبيل التقدير
المتناهي كغيره منها
مقادير متناهية
على ما في بعض منته

من مذنب

بما هي المسئلة والاحتمالات بخلاف الاول فافهم ويمكن ان يفرق المراد الجسم المفود
مراده بما هو مفود عند الحكماء كونه مفودا عند جميعهم فلما يرد ان الجسم ليس بمتناهي
مفودا عند الحكماء فينقض فيها حصر الاحتمالات في الاربعة لورود مذنب في غير ذلك
احتمالا حجابا فاما لان مذنب في غير اطيوس منهم لا يعقد مفودا ولا في
ما فيه قد بر وكذا التصان بالذات من خواص الحكماء ظاهرة لوجود الخطا في
بدون تركبه من اجزاء المفود مستلزم لكونه مفودا بمتناهيته والذات في بيان
كونه محتملا بادى الراجح انت خبر بان هذا الاستلزام مما لا دعيته له اصلا اذ لا
استناع في الجسم كونه الخطا الجوهري مفودا بسبب مقداره الذي هو خط عرض ولست
شعري الفرق بينه وبين الجسم الطبيعي اذ كما يقولون انه مفود بسبب مقداره
الذي هو الجسم التام فكذا يجوز ان يفرق في السطح والخطا الجوهري في الجسم وهو
خطا وقد عكف في توجيه كلام الحسن بن مرادة في قوله وهو قادر او غير قادر
مقادير متناهية جوهريه او اجزائى على الجسم الجوهري او في اصل كلامه انه
لا يقول احد بان الجسم يولد في السطح والخطوط سواء قيل انها جوهريه
او عرضية فانهم واما في التام انظر الجسم لزم حكم التام ايضا
في هذا الموضع حكم التام والى افرادها عنها نقض وكانه بناء على بيوستها
فيكم المنع في مقام رفع النقض في غير لزم هذا المنع في الارض كقارة
مصادم للحس ولعل الباعث على هذا التفسير انظر لزم الباعث
على هذا التفسير دفع لزوم الجزء الذي لا يتجزأ لانه اذا فرض خروج جميع التقسيمات المكننة
الى الفعل يلزم الجزء قطعا ففسر مكان الافتسائات الغير المتناهية بانه
انه يمكن له مذنب لم يفرق النهاية ولا يقف الى حد لانه يمكن له يخرج مجموعها
الى الفعل حتى يلزم الجزء ثم لزم الحكماء الحكم الكلي الذي ذكره ذلك البعض المحقق في

في التقسيم العقلي وكيفية اقسام التقسيم العقلي ما يحفظ فيه الاقسام بصورية كلية
 ممتازة متصلة فلا اشكال في خروج جميع التقسيمات المكنية في الجسم الى الفصول سواء
 كان التقسيم فرضيا او غير يميز الجزء قطعا وان كان دخلا في فعل كلام المخرج
 التقسيم الفرضي على انه لا يمكن خروج جميع التقسيمات الى الفصول مفصلا او على انه لا يمكن خروج
 جميع اقسامها مفصلا الى الفصول وكان لم يفصل الكلام اعتمادا على الظهور بهذا
 ثم لا يخفى ان الشبهة المذكورة في ذلك البعض المحقق لا يتوقف على كون هذا التقسيم
 بل هو مستحتم ولن لم يعد هذا التقسيم وجوبا بها من غير ما ذكره ذلك البعض المحقق
 من التقسيم الى اقسام متنافسة اذ طرأ على حكم على جسم بان فيه درجات غير متناهية
 يميز لم يميز ذلك الجسم غير متناهية لمقدار سواء امكن خروج جميع الدرجات الى الفصول
 ام لا فانهم في الحاشية في هذا هو الجواب المشهور عن هذا الاشكال قد عرفت ان
 هذا الاشكال لا يندفع بهذا الجواب اقول فيه نظر لان التقسيم العقلي في هذه نظر
 ليس التقسيم العقلي اذ لا يخفى انه لا فرق في التقسيم بين ان تصور كل واحد من
 الاقسام بصورة كلية مفصلة ممتازة اذ تصور الجميع بصورة كلية كما يكمل الوجود
 ولا يتوقف فقد وكيف يتصور التقسيم في العقل الى قسمين مثلاً هذا ام لا
 خلاف ما يكمل به الوجود ان اذ تجزئ النفس انما تكمل بان كل جزء من الجسم يوجد
 فيه شيان غير ان يتصور كل واحد منها بصورة كلية مفصلة ممتازة عن الصورة
 الاخرى وهو لا يوافق بل معناه انه يكفي للعقل في معرفته الوجود ان شاهد
 بان معناه ليس كذلك ويؤيد ما قلنا ما قالوا في النظائر انما يبيد فيه بلا
 قاله ان ليس معناه ما قالوا التقسيم الفرضي فرضي دون شرعي سواء لم يكن العقل
 يكمل بان فيه شيان لان التقسيمين متناهيين كل منهما غير الاخر بوجه كلي
 وكيف يجوز لم يقول احد بان في التقسيم الفرضي تميز كل القسمين عن الاخر

بوجه وهذا لا مفاخرة بل غاية ما فيها من تقويم العقل في شئ من مفاهيم الشئ
 مرتين وظن ان هذا الاستدلال لم يميز كل القسمين عن الاخر بوجه كلي وكيف في شئ
 مفهوم كل من الشئين لتصورين العقل الى كل القسمين الحاصلين في الجسم
 متساوية ولا امتياز بينهما اصلا وعند ذلك كيف يمكن الترتيب لكل القسمين
 بوجه تصور بوجه ممتاز عن الاخر فتدبر وفي كلام الشيخ في التقسيم بانواعها
 ثم قد عرفت مما مرنا سابقا ان التقسيم العقلي لا يميز بين قسمين متناهيين
 في الجسم والا لكان حكم العقل اختراعا كاذبا غاية الامر لم يميز بعض الاقسام عن
 عن استحضارها ما لصغر ما واما الحد الذي لا يتطرق اليه العجز فلا بد من كمالها
 كما ما جزئيا والا لكان حكم العقل كاذبا وعلى هذا الاشكال في ما ذكره الشيخ والله اذ
 طرح في التقسيم بانواعها تحت اثنتين في المقسوم ولا حاجة الى التكرار كما ذكره
 المحقق في التقسيم العقلي لا بد من تصور القسمين ممتازا كل منهما عن الاخر بوجه كلي
 مفصل غير كذا في بعض حدوث الاثني عشر بل لو بين الامر على ما قد مضى ايضا
 لا يمكن ان يقي لترا أحداث الاثني عشر لا يتوقف على ما ذكره المحقق اذ كان التقسيم
 بوجه اجمالي كلي لكلا الاثني عشر ايضا وظن ان أحداث مثل هذه الاثني عشر مرامهم من
 لزوم حوز التقسيم الانفكاكية كما لا يخفى عند التدبر في الحاشية لكلام
 المحقق حيث قال لا يخفى ان كلامه صريح بعد هذا الكلام حيث قال وكيف لم يميز
 بالكلية صريح فيما ذكره المحقق اذا تم هذا القول التقسيمات الغير
 المتناهية اذا عرفت حال ما هذه ففصل حال من عليه اقول لو فرض تحقق
 جميع في هذه انما لا يخرج يحصل اقسام متساوية فيبانه اذ كل قسم فرضي
 قلنا كل قسم فرضي فهو منقسم بالفعل وهذا لا يميز استواءه الى الواحد ثم لو لم
 استواءه الى الواحد لكان كما ذكره فان قلت على هذا لا يميز على النظام ايضا

هذا هو المقصود من سبيل التنزيل على المعنى
الذي سبق من بعد منه

الانتهاء الى الجزئية الذي لا يتجزأ واقدار المت وية قلت كان المحقق يريد ان على تقدير
وجود الاجزاء بالفعل في الخارج لا بد من الانتهاء الى السبب كما ادعوا به
ففي ميزم الجزئية والاقدار المت وية واما على تقدير وجودها بالقوة فلا وهو
لا يحكم بعدم الفرق بين الاجزاء الكائنة بالفعل والكائنة بالقوة في حكم الاستدلال
في ذلك الحكم المذكور وهو لا يستلزم عدم الفرق بينهما ايضا فاما في جميع
تلك المراتب كانت الاجزاء المتضمنة بعضها الى البعض مت وية كان مراده ان
في كل مرتبة من تلك المراتب الاجزاء منصفة بعضها الى البعض مت وية فاذا ذهب
القسمة الى غير النهاية وحصل جميع تلك الالف تان بالفعل في المرتبة الترصات
الاف م غير متساوية كانت الاجزاء في هذه المرتبة ايضا مت وية ضرورة فيتم
المقصود وانت خبير بان ما ذكره ذلك البعض المحقق في هذه القسمة العقلية
حصل جميع الالف تان بالفعل في المرتبة الترصات الالف م غير متساوية
كانت الاجزاء في هذه المرتبة ايضا مت وية ضرورة في غير متساوية بالفعل
ليس الا انه قسم العقل اجبا لاجميع التقسيمات الغير المتساوية وهذا لا يستلزم الوجود
فيه مرتبة من انتهائها التقسيم حتى يرقى الى هذه المرتبة الاخيرة فيكون الالف م غير متساوية
وكيفية مت وية ايضا بالفعل بل لو سلمنا انه حصول جميع التقسيمات في القسمة العقلية
ليس معناه مجرد القسمة الاجمالية التي ذكرنا ارجح ذلك العقل بالقضية الكلية العالية
بان الجسم وكل جزء من اجزائه في شيان بل انه يوجد فيه تقسيمات الغير المتساوية
فلازم ايضا انه توجد مرتبة يفيق فيها جميع الالف م الغير المتساوية بكل
مرتبة توجد كيفية تحتها مرتبة كوكها من ازيد فراقها وبكذا او لا يثير
الى مرتبة من آخر المراتب كوجود الالف م والالف تان بالفعل في الخارج
مستلزما لانتهاء الى الواحد قد عرفت انه يجوز ان يكون كوكها من لوازم وجودها

الجزء لا يكون في
الاولى فلا يكون في
لا فرق بينهما فالقوة لا يفرق
الشيء فتدبر منه

والان

والاقسام بالفعل بالقوة وظان ان قيل بان تقسيمات الغير المتساوية في العقل
فلا يراد به انها في العقل بالفعل وكيف يقول عاقل بل يقول بانها في القوة
وقد ذكرنا الحكم ذلك البعض المحقق بعدم الفرق بين العقل والقوة في حكم
ما لا يستلزم عدم فرقه بينهما في جميع الاحكام فتأمل في الحاشية وانت خبير
بانه اذا فرض في هذه المراتب ان الالف م لم يفرق لا يقول بان تقسيمات الالف م
الغير المتساوية متحققة في العقل تفصيلا بالفعل بل انها متحققة على نحوها
ومثل تلك اقسام الغير المتساوية لا يميز انتهائها الى الواحد وان كان
في العقل او في الخارج على ما سلم المحقق منها مخفيا عن المنع الذي سنده
بعد ذلك على هذا لا يميز لتكوين تلك الالف م مت وية بل اقسام
متناقضة والعقل لا يحكم بان المخل الى مثل تلك اقسام المتناقضة الغير المتساوية
لا بد لتكوين غير متساو انما يحكم بذلك في الالف م مت وية والمترابدة وان
كانت تلك اقسام بالقوة في الحاشية وهذا القائل لم يفرق وقد عرفت
لانه هذا القائل لم يفرق بين كوكها من الاجزاء بالفعل والقوة ولنا لها مدخل
في حصول الجسم لا مطلقا والحاصل ان محصل كلام هذا القائل في الاجزاء المخل
اليها لا بد لتكوين كوكها من اجزاء في تركيب المخل منها لم يزد ولم ينقص شيء
فيقول لا شك لتقسيم العقل ككل الجسم الى اجزاء غير متساوية ولو اجمالا فلا بد
لتكوين كوكها من اجزاء في تركيب الجسم من تلك الاجزاء لم يزد ولم ينقص شيء ويراى
في بادى الرأي ان الاجزاء الغير المتساوية اذا فرض تركيب الجسم منها لا بد لتكوين
جسم غير متساو كما الزموه على النظام ولا يجدر القول بان التقسيمات العقلية والكمية
لا يخرج جميعها الى العقل بل عدم التسام في بعضها لا يقتضي ان التقسيمات العقلية
الغير المتساوية الحاصلة وان كانت اجمالية كافية في الالزام فلا بد القول بان

بان تلك التام متناهية اذا فرض تركب الجسم من تلك الالف م المتناقضة وان
 غير متناهية لا يلزم له كونه غير متناه بل لا يزيد على ما هو في الواقع نعم لو فرض
 تقسيمه الى غير النهاية الى جزائرت وفيه اذ قد ابدى لازم كونه غير متناه البته
 وان كان هذا التقسيم اجاليا وفرض انه لا يمكن حرج جميع ما في النفس ثم لم
 يلزم الاتساق على النظام وان كانت الاجزاء متناقضة بناء على التسليم وجود
 تلك الالف ففصل في الواقع لا بد من انهما الى الواحد وحيث يحصل التام وت
 على ما صرح به المحقق وهذا مع قطع النظر عن منوال الالف وتلك الالف م مفيدة
 للجسم فلا جرم يلزم كونه غير متناه في الجسم غير متناه وهذا بخلاف الالف م الاجالية
 التي في العقل لانه يلزم انتهائه الى الواحد ففرض التركيب من غير مقتدر يكونها متناهية
 لا يستلزم لاتمام حرج الجسم هذا لما كان المقام شتبا على الاقوام فما بالناس وقوع
 التكرير والتطويل في الكلام لكن لا تصاف في تخيل المقادير المتناقضة
 المتناهية ان يجوز احد وجودها في الخارج بالفعل كالنظام فذلك انما يلزم
 عليه كونه مقدار جميعها غير متناه كما اشار اليه المحقق وسجرا في مفصله كما ظهر
 لنظام الامام والمحقق ليس على هذا تقديره ولن يلزم كونه احد وجودها وقيل
 انه على تقدير وجودها مع انها لا يمكن كونه في الخارج كما هو مراد الامام والمحقق
 وحيث نقول اننا لم نقول لا يمكن ان يكون في الحالات لانه على تقدير وجودها
 كيف يسير الامر او سلم المكانة فالنظام فيكون فيه كونه مقدار الجميع غير متناه
 وعدمه على تقدير ان يكون متساويا في نظر العقل ان لم يقل بوجوب الالف
 على ما شهده الوجودان فالقول بان الالف قد برغم كونه لنظام الوجود
 المقادير الغير المتناهية المتناقضة كونه على وجهين احدهما مثل ما قال النظام
 من جهة قوله بان جميع الالف المتكثرة في الجسم من الفصل ففصله على هذا

كما اشرنا

كما اشرنا اليه شك ان يلزم عدم تمام الجسم اذ يلزم انتهائه به في الالف
 الغير المتناهية وفيه في افادة ان ثانياها لن يكون الالف بانه كونه مقدار
 كذا راجع مثلا ثم يتفرع اليه نصف ثم رابعة وهكذا الى غير النهاية وانت غير مبني
 ح لا يمكن الا الزام اليه بمثل ما يلزم على النظام نعم يمكن التسليم لو كان متناهية
 يلزم كونه غير المتناهي من الحاصلين ضرورة اذ يتيقن ان تلك الاجزاء اذا
 كانت متناهية بحسب المقدار كانت متناقضة اذ اخذت من جانب
 فلا بد من كونه متزايدة اذ اخذت من جانب ضرورة وانكاره فيما نحن فيه
 مكابرة صريحة ويمكن ايضا ان يتيقن ان كانت الاجزاء الغير المتناهية على الوجه
 الذي يقول به النظام غير متناهية المقدار على الزمونه فعدم تمامها على
 هذا الوجه الذي يقول به النظام غير متناهية المقدار على الزمونه فعدم تمامها
 على هذا الوجه بطريق الاول كما لا يخفى ثم يمكن ايضا ان يقول بان التطبيق
 وكونه ايها ولا يوجد ايضا ادعاء لزوم الجزء ولو قيل مع ذلك بعدم تمامها
 في المقدار ايضا فيبطل سريان تمام الالف وبيان التسلسل ان كان
 بينهما ترتيب في الوضع ويلزم الجزء فالنظم وقد ذكر سيد المحققين
 ما ذكره السيد على فرض امكان خروج جميع الالف م الغير المتناهية المتناقضة
 الى الفصل والمحقق ايضا قائل بان يلزم كونه مقدار الجسم غير متناه كما يلزم
 على النظام ذلك فتقوله بانه لا يلزم ذلك على تقدير استحالة ذلك الخروج به
 بقوله مع استحالة فالنظم اقول ان غير متناهية عليه لان الاعتبار في
 لنظام كونه المقدار كاف في هذا الاعتبار ولا محذور فيه لانكار كما اشرنا
 اليه آنفا الملح فلهذا الظن اننا قد اشرنا في بعض المحققين اقول
 نظر لان النظام اذا استند الى احد كان معناه لنظام تلك الالف عند

من انتم قريب مما لا يدركه العقل لا يقدر على الاعمال الغير المتناهية وكيفية الحسوسات
متناهية كما ذكره المحقق اوله وان كان مراده مجردة لنزله المقدمه بين القولين
فلا وجه لجهلها ايرادها عليها على ما ثبتوه لكان يجب ان يجعل ما ثبتوه دليلا لضعفه
فلا ذلك في الفوق بينهما كالمفهوم ولا اقل بالاجمال والتفصيل ومثل هذا
لا يعد مستحجنا اصلا فانهم للبرهان الدال على ضرورة كمال الترتيبات
فيه لنزله المقدمه الوهميه لا يخبر في قسمه الوهم لان ما ذكره بل انفس
المنطوية الشكليه ايها القدرة عليها ولا يقدم على زعمهم في تعيين الكلام
بالقوة الانانية لا وجه له مع لزوم القوة الانانية ايها لا يتم فيها هذا الكلام
بعد البعث فانهم اما في الوجه الاول فلان ادراك العقل قد عرفت ما فيه
فيما سبق فتذكر على لنزله الكلام في هذا غير متجه لان المحل البطلان لا دلالة له في
الذي ذكره بعد الفرق بين الوهم والفرق في ايراد المحقق انما هو على هذا الوجه
وكلام المحقق لا يدفع هذا بل هو وجه اخر لسطحان هذا الحق وهو هو واما
في الوجه الثاني فلان نفس ونزله كانت باقية وفيه لنزله الفرق بين الوهم والفرق
في ايمس اعتبار لنزله لا يقف في الثاني لا يقف في هذا بل باعتبار لنزله الوهم
لا يمكن في انفسها الغير المتناهية لا دفعه ولا على التعاقب والفرق في لنزله
يمكن ذلك على سبيل التعاقب كما ذكره المحقق لكن يمكن دفعه كما علمت فيما قبل وفيه
لنزله المقدمه العقلية لا يتحقق بالنفس لان فيه وكذا الاجزاء الكلام فيما بعد المعاد
لكنه الزام على القائل اذ لا يمكنه ان يقول ان نزله قبله كما ظهر مما ذكرنا فانهم
المح على لنزله الحق عدم الفرق بينهما كما اشار اليه لنزله ما اشار
عدم الفرق بين الوهميه هذه المعنى الى القسمه بالاخلاء المدركة بالوجه القطع
كما هو مراد المحقق بل ان راي الشيخ لم يفرق بين اعظم الوهميه العقلية في هذا

من انتم قريب مما لا يدركه العقل لا يقدر على الاعمال الغير المتناهية وكيفية الحسوسات
متناهية كما ذكره المحقق اوله وان كان مراده مجردة لنزله المقدمه بين القولين
فلا وجه لجهلها ايرادها عليها على ما ثبتوه لكان يجب ان يجعل ما ثبتوه دليلا لضعفه
فلا ذلك في الفوق بينهما كالمفهوم ولا اقل بالاجمال والتفصيل ومثل هذا
لا يعد مستحجنا اصلا فانهم للبرهان الدال على ضرورة كمال الترتيبات
فيه لنزله المقدمه الوهميه لا يخبر في قسمه الوهم لان ما ذكره بل انفس
المنطوية الشكليه ايها القدرة عليها ولا يقدم على زعمهم في تعيين الكلام
بالقوة الانانية لا وجه له مع لزوم القوة الانانية ايها لا يتم فيها هذا الكلام
بعد البعث فانهم اما في الوجه الاول فلان ادراك العقل قد عرفت ما فيه
فيما سبق فتذكر على لنزله الكلام في هذا غير متجه لان المحل البطلان لا دلالة له في
الذي ذكره بعد الفرق بين الوهم والفرق في ايراد المحقق انما هو على هذا الوجه
وكلام المحقق لا يدفع هذا بل هو وجه اخر لسطحان هذا الحق وهو هو واما
في الوجه الثاني فلان نفس ونزله كانت باقية وفيه لنزله الفرق بين الوهم والفرق
في ايمس اعتبار لنزله لا يقف في الثاني لا يقف في هذا بل باعتبار لنزله الوهم
لا يمكن في انفسها الغير المتناهية لا دفعه ولا على التعاقب والفرق في لنزله
يمكن ذلك على سبيل التعاقب كما ذكره المحقق لكن يمكن دفعه كما علمت فيما قبل وفيه
لنزله المقدمه العقلية لا يتحقق بالنفس لان فيه وكذا الاجزاء الكلام فيما بعد المعاد
لكنه الزام على القائل اذ لا يمكنه ان يقول ان نزله قبله كما ظهر مما ذكرنا فانهم
المح على لنزله الحق عدم الفرق بينهما كما اشار اليه لنزله ما اشار
عدم الفرق بين الوهميه هذه المعنى الى القسمه بالاخلاء المدركة بالوجه القطع
كما هو مراد المحقق بل ان راي الشيخ لم يفرق بين اعظم الوهميه العقلية في هذا

الكتاب بعجزه استعمل كل ما يجوز واحد وهو المفعول العام الى القسم الذي لا يوجب
 في الخارج سواء كانت الاقسام مدرجة بالوجه الجزئي او الكلي وموظف تثبت
 الشان التام لا يتصور الا بعد ملاقات الاجزاء وقد عرفت ان
 ويقولون ان الاجزاء المتماثلة منها اوجب بثبوتها في الخلق وبدون ملاقاته والآن
 لنرى في تقدير تركيب الجسم من تلك الاجزاء لا بد من ملاقات الاجزاء او مقارنتها
 بحيث يحصل بينهما محاذاة وموافاة وعلى الاول الامر كما ذكره وعلى الثاني يقول
 لنرى في الخلق في الوسط اما ان يتركب من اجزاء غير الشان الذي يحاذي
 منه الطرف الاخر او لا وعلى الاول يلزم الاتفاق وعلى الثاني يلزم التعاضل فمرة
 انه لو لم يكن التعاضل محاذي من اجزاء غير الشان الذي يحاذي منه الطرف الاخر
 ومع جميع ذلك مستلزم للمطابقة وهو الاتفاق الجزئي ومنت فغيره ان لا يوجب
 للحكم الثالث فاما به حصة يكونه مطلوباً دون نقص الحكم الثاني والحكم على وجود التعاضل
 لا يخرج عن بعد الشان والاشياء لم يذكر القسم الاول والثاني اولاً وهما لا يتساوى في نظر
 ويدخلان لان الحكم لا يوجب اليها ان اراد ان يخصص لم يوجب اليها وصرح
 فالله ان لم يكن كذلك وان اراد انها بيان ما ذهب اليه فالثالث ايضاً كذلك
 وايضا الظاهر كلام الشيخ في ملاقات كل من الطرفين شيئا غير ما يلقاه الاخر
 كما يلزم كونه الاوسط لكلا ان يلزم بناء على سلمه سلمه انه ليس كذلك كما
 انهم لم يقولوا بالتقسيم الاولين على ما ذكره فالواجب القسم الثالث فلما عرفت
 القول في الشيخ انهم لا يعلمون ذلك ولو قيل ان القسم الثالث الذي يقولون به غير
 الملاقات المذكورة بل هو لزوم ما افادنا به قوله الشان بعد هذا ففان
 قولنا ليس كل واحد مما فهم ان الشان قد ثبت بذلك حجة على فهم قد
 عرفت ان القسم لم يثبت في بيان ما ليس بين الاجزاء الملاقات بالامر لا عدم

الملاقات بل ان يلزم فيها قوله تعالى لا يحب منها كما يلزم في الملاقات بالامر
 انهم من قوله عدم افتام تلك الاجزاء كيف ولو صرحوا بتقسيم الاولين
 كفي في النقض عليهم الزام القسم الثالث في ذلك وفي الزام القسم منه وحاجة
 الى وسط قولهم يجب الوسط الطرفين غير الخامس كما موطأ الشيخ وانه على ان
 الظاهر القول في التقسيم الاولين والقول بالقسم الثالث في مرتبة واحدة
 ولا يحسن الزام ذلك القول ونفسها ومع ذلك كله ظن القسم الثالث
 بين اللزوم للقول يجب الوسط الطرفين فلا حاجة في مقام النقض الى القول
 بانهم لم يقولوا بهن في التقسيم فيلزم عليهم القسم الثالث يتم النقض بان
 ان يبق القول يجب استلزام القول بالملاقات لا بالامر لا بعد ان يدعى ان
 ويتم النقض فالاول على تقدير جعل كلام الشيخ دليلي جديداً وبرهاناً على
 ما فند الشان لوجه الكلام بخلافه وهو ان الشان في ناقض معلوم بان
 قولهم يجب الوسط الطرفين مستلزم للقول بالملاقات لا بالامر وهو مستلزم
 للاتفاق المناقض للحكم الثالث في ذلك عنت المناقضة كنهها اراد اجزاء
 الكلام على وجه البرهان لزوم لغيره بطلان في الخارجين حيز يلزم القسم الثالث
 اذ لزوم القسم الثالث في المناقضة انما هو بناء على ما قالوه ووجب الوسط
 ووجب البرهان لغيره بطلان الكلام على قولهم لا بد من ثبت ذلك القسم في
 الواقع فابطل التقسيمين الاخرين فثبت ذلك القسم في الواقع فابطل
 ويكفي لغيره بطلان كلام الشان عليه تكلف بان يبق ليس رده ولهم
 الاوسط الذي هو واجب على فهم لا يخرج الحاسب للطرفين لا يخرج من
 احوال ثلثة انه مع اخذ الحجب كمثل احتمالات ثلثة من الاوسط الذي هو واجب
 على فهم لا يخرج في الواقع من تلك الاحوال مع قطع النظر عن الحجب وقوله

ذلك الشيخ لم يذكر القسم الاول والثاني لانه لم يذهب اليهما اراد به ان لم يستعمل
 القسم الاول والثاني لانه لم يذهب اليهما بناء على قوله بالجواب وهو مستلزم
 لنتفيها لزوما بينا فلا حاجة في مقام النقض الى تنفيها بل انما يحتاج الى
 تنفيها في مقام البرهان حيث لم يبيح الكلام على قولهم بالجواب على الوجه
 ولذلك ينبغي ما بعد ذلك ولا يخفى لنتفهم كلام المحل لا يتحمل هذا التناول البعيد
 وان احتمل احد بعد هذا الاول ترك هذا السقف الذي انكسبه شبه
 من جعل الكلام دليلين جديليين وبرهانيا وجعل المجموع دليلا واحدا برهانيا
 لان الامور المذكورة الشيخ في بيان ندمهم اما نفس ندمهم او لازم له والمحل
 غير م عليهم ولا حاجة الى اخذ مقدمة خارجية مسلمة منهم حتى يكون الكلام جديليا
 نعم لا حاجة في الدليل الى اخذ انهم يقولون بحجب وسط اذ يمكن تمام الدليل
 بدون ذلك انهم واخذ الشيخ له كانه من باب الحاشية في كلامه وعدم تمام
 بشأن مثل هذه الامور الجزئية التي لا يقدر في اصل الغرض وخلاصة المقصود
 ومجرد ذلك لا يوجب الدليل جديلا لانه ولم يذهب اليه حاجة الى اخذ هذه المقدمة
 لكنه قد عرفت انها ليست مقدمة خارجية حتى يصير الكلام جديليا بل مقدمة لازمة
 من ندمهم ايضا هذا ثم لانه الامام ذكر في الشيخ اعتمد في العلم الخ على الحجة
 المستورة وهو من الحجة لو كان مولها فخرجها كل واحد منها لا يقبل التجربة
 لكان الجزء المتوسط بين فرعين من قبالة اما لنتفهم الطرفين من التلاني
 او لا يعنيها لكن القسمين باطلان والقول بتألف الجسم من الاجزاء التي لا تجزى
 الى هذا والافرق بينهما فلا يخطا وكان اراد ان ما ذكره الشيخ ليس هذا عند التحقيق ولنا الامور
 ان ما ذكره الشيخ فهو

هذا الامام بعد ما بين في القسمين المذكورين في الدليل المنقول بان الاول
 يستلزم الالف م والثاني ملاقة كل واحد الطرفين للوسط بالكلية الى التداخل
 وهو مستلزم للتجزية الى قسم ثلثه على ما نقلته عنه قال واما بيان لنزول
 بالتداخل في فلان الاجزاء المتداخلة اما لنتفهم في كل واحدة بالكلية او لا بالكلية
 فان تداخلت بالكلية كان التداخل في كل جزء في الاخر غير عالم بدخول فيه ذلك
 يقتضئ الالف م ولنسبة تداخلت بالكلية لم يزد مقدار الثلثة على مقدار الواحد
 فعلى هذا الواضح الى مجموع تلك الثلثة جزء رابع او خامس فانه لا يزيد المقدار اليه في
 لا يكون فيها مفيدا للعظم والمقدار واذ كان كذلك لم يكن العظم حاصرا في الالف
 تلك الاجزاء وذلك على القول بتألف الاجسام منها فثبت بما ذكرنا في قسم
 الثاني فلزم في المقدم وهو ترك الجسم من اجزاء لا تجزى انتهى ونسبة شور بعد بين
 لنسبة القسم الثاني يستلزم التداخل في التداخل يستلزم الالف م اي حاجة
 الى قوله واما بيان لنسبة القول بالتداخل الى آخر ما نقلنا لان لزوم الالف م كان
 في بيان محاليتها في هذا المقام ولا يمكن حمله على انه دليل آخر على بطلان التداخل
 في نفسه مع قطع النظر عما نحن فيه اذ لزوم الالف م انما هو مح في هذا المقام لا
 في الواقع فلا يدل على بطلان التداخل في نفسه فارد من هذا القول بطلان التداخل
 في نفسه لا في حيث لزوم الالف م المحل منها على ما اثبت في نفسه حيث قال قبل
 ما نقلناه من قوله واما بيان في كل القول بالتداخل يقتضئ الالف م الاجزاء الى
 بتقدير لنسبة يقتضئ ذلك القول مح ثم قال ما نقلنا لان في هذا الدليل ايضا
 تمسك لزوم الالف م وعدم تألف الاجسام الذي هو ايضا من المحالات
 في هذا المقام ولا يلزم منه محالية التداخل في نفسه لانه لم يبق لعل مراده بيان لزوم
 محال اخر من التداخل غير الالف م ولنسبة كان في محالات هذا المقام كسب بيان لزوم

دليل مستورة لا يمكن حمله على انه دليل اخر
 من المحالات

الانتم ايضاً في البيان الاخير ما كيدش هذا الكلام وعسى ان يتي للنظام
 انما الزم في هذا البيان في القسم الذي ليس هو متداخلاً بالحقيقة وانما هو غير
 التداخل واللازم منه ليس الا عدم تالف الجسم في الاجزاء الذي هو غير التماسك
 فصح لنزول البيان لمحاكية التداخل مع قطع النظر عن لزوم الانقسام ولا يخفى
 ما فيه من التكلف ولا يخفى ايضا كما ذكرنا في التذييل المذكور في انه على تقدير التداخل
 الذي يلزم من الملاحظة بالاسرى في الزم في القسم الثاني اما التداخل بالكلية
 او لا يتداخل بالكلية هذا وقد نقل الامام مثل ما نقل به في ما سيجري ايضا
 وسنشير اليه في كلامه فيما بعد يمكن فيه التاويل الذي ذكرنا بقوله الا لا يتي
 فردون ووردوا في هذا التذييل الذي ليس فيه لزوم الانقسام ايضا بل هو مقصور
 على لزوم عدم التالف نحوه فتدبر الشئ وانما حصة بالذكر لانه مذموب
 لبعضهم كان مراده وذا ذكر هذا القسم لا تخصيص بالذكر كما هو في العبارة اذ وجه
 التخصيص بعد ما ذكر وجه ترك القسم الاول كما كان الذي هو مخصوصا بهذا
 القسم عبر بهذه العبارة والحاجة الى وجه الذكر لعلها بالنظر الى الآية التي الى
 لانه حاله هذا القسم ايضا فلا حاجة الى ذكره فذكرنا ذلك لانه كان كذلك كما كان
 مذموبا لبعضهم فلا استتمام باطلا ذكره وايضا لما كان مع حاله مستلزما
 للمعظم كيف يظهر حاله وذكره ليس مستلزما ايضا هذا ولعل لبعض
 الذين ذهبوا الى انها القسم غير الحضم الذي ذكرنا سابقا انه لم يذم اليه فافهم
 الشئ وانما رجع الى اثبات القسم الثالث مع لزوم المناقضة قدمت
 قد عرفت ما فيه الشئ بل اقصى اطلاق هذا الرز في نفس الامر فيه الباطل
 للقسم الثاني في الدليلين ليس الا بانه يناقض الحكم الثاني والثالث والرابع على
 ما سيجري في نفسه وقد قفنا الشئ سابقا لذكر هذه الاحكام تهيدا لما يأتى في قسم

كما ينبغي ان يفيد ما قضوا الا وضايع وعلى هذا يكون المناقضة مع هذه الاحكام
 جدا اذ لم يصطح النسخ في نفس الوضع في غير الجدل فكيف يقول مع ذلك
 بان هذا برهان الشئ فالوجه عليه ان يسلط جميع الاحتمالات ولنزلها في ثبوت
 اليها اذ امكن فثبت حقيقة الحس المجازي لانه لم يتلاق الاجزاء لم يتالف
 بالضرورة ما فيه فتذكر المحل والعم لا والاول والثاني يتقيان لا يبعد
 الحضم عليه فتبين القسم الثالث قد عرفت ما عليه والحاجة الى إعادة الكلام
 عليه اقول ثابت مما بالبرهان ولا يخفى لنزول البرهان كما اشارنا اليه في توقف
 على اخذ له حجب الوسط للطرفين عن العلاقات مستلزما لاحد الامور الثلاثة
 بل يمكن حديث الحجب والوسط والقول بان ترك الجسم من اجزاء لا يجوز مستلزما
 لاخذ تلك الامور وكذا يمكن ان يسلط الشقوق ايضا بدون اخذ الحجب كما يظهر
 من النظر في المذكور الذي نقلنا عن الامام وعلى هذا ثبت لنزول جعل الكلام بربها
 لا يتوقف على عدم المقدرة اي حجب الوسط للطرفين غير التماسك لانه قد فهم
 على ما اردنا من الحشر ولنزولنا في لزوم فهم في الواقع ثم لا يخفى انه اذا كان
 هذه المقدرة لازمة لدعويهم كما هو الواقع فيفقد ما قاله الشئ في لزوم اول الكلام
 مناقضة بل كونه ما لا يمكن ان يكون هذا والنزول لا يلائم لكن استلزامه
 للملاقات لا بالاسر لاجابه على قول الحضم فردون اثباته بالبرهان فكان الكلام
 حديدا وحيث يمكن لنزول البرهان منبسطا على اخذ هذه المقدرة واثبات العلاقات
 لا بالاسر بل بالثبوت بالدليل كما هو في كلامه في اول كونه منبسطا عليه كما اشارنا
 اليه هذا اذ قيل لنزول استلزام العلاقات لا بالاسر منبسطا بل يحتاج الى دليل
 واما اذ قيل ان يبين كما هو في نظرية التقيض بانه انما ينفى عن كونه بينا وبينه
 باعتبار ان الحضم قد يكون حديدا وعلى هذا البرهان اما بانه قد ايدى على هذه

عند قول المحقق في جواب السؤال المقدس ان يورد مراد لم يثبت
 كونه تعالى بهذا التصريح وعبارته في الحاشية بهذا الدليل يدل على استحالة
 التدخل مطلقا وما ذكره او لا يدل على استحالة التدخل الحادث بعد وجود
 الاجزاء انتهى وانت غير بان لا يخرج فيه بما ذكره من النظم بقوله المقام
 هذا الدليل يدل على استحالة التوزيع الخلق فافهم والافق على الاقلية ان قد عرفت
 لنسب بعد بناء الكلام على ما سيجر انفسه لا وجه له على الاقلية المحل والاولى كحل
 ان يحل في التقاسم الذي في كلام الشيخ في الفقرتين يوجب حل توجيهه فافهم
 المحل من الوهميات المتبادلة لا وليا فيه انه ليس في هذا الدليل مقدمة
 ومهمة اذ ليس مقدمة الدليل لنسب كل حركة في الجزء لها حالات ثلثة خرى انها
 ومهمة بل لنسب كل حركة لك ومصادقة وكذا القول ان انفسه حركة هذا
 وقد اورد عليه المحقق المحقق الشريف لنسب هذا اذا كان الغلط في جهة المادة
 واما اذا كان الغلط في جهة الصورة فلا والقياس المشتمل على المصادرة لا ينضم
 لنسب كونه الغلط فيه في جهة الصورة كما يظهر من صورة هذا القياس فافهم
 المحل انما انما يتم اذا كان لا يلقى في النهاية ما يلزم ما ذكره لنسب ثبوت تلك
 الاحوال الثلث موقوف على نفي الجزء لا اثباته وبهذا لا يلزم المصادرة اذ
 فلا اثبات تلك الاحوال موقوف على نفي الجزء لا كونه دون اثبات الانقسام
 واثبات الانقسام لا يمكن بدون اثبات انقسام المسافة واثبات انقسام
 المسافة لا يمكن بدون نفي الجزء وموقف القول في الجواب عنه لا يخفى
 لنسب البديهة حاكمة بعدم الفرق بين حركة لم تجلها كونه في جهة واحدة على
 من جسم واحد وبين حركة تلك انفس على مسافة مولفة من جسمين ماسيين
 والحكم بانفس احداهما دون الاخر مخالف للبديهة والوحيد ان كان

مرادهم بوحدة المسافة غير ما يفهم من ظاهر ما والا فبطلانه ظاهرا واجاب عنه
 بعض المحققين انفس بانهم لا يخرجون المحقق الشريف ما قاله من وجود الاجزاء
 بالفعل في المسافة لا يوجب وجود الاجزاء بالفعل في الحركة لكن المنطوق فيكون
 به وهذا لا ينافي لنسب قولهم به بناء على المقدمة التي اعتقدوها من انفسهم
 لا ينقسم الا الى ما فيه الحاصل من مراد السيد لمجرد القول بوجود الاجزاء في
 المسافة بالفعل لا يوجب القول بوجودها في الحركة بالفعل كما هو ظاهر كلام المحل
 نعم انهم قالوا في جهة اخرى لا يراى اذ فافهم اذ كما ان النظام في
 هذا كما لا دخل له بالمقام اذ مراد ذلك البعض المحقق لنسب المنطوق من اعتقدها باسم
 لنسب انفس لا ينقسم الا الى ما فيه بالفعل والنظام في جهتهم لما كان هذا معتقده
 ومع هذا ساعد الحكماء في نسب الجسم بقبول الانقسام في التوزيع المتسامية قال بان
 تلك الالف من جسم بالفعل فلزم عليه من حيث لا يشعرك تركيب الجسم والاجزاء
 التي لا تجزى وانتهى في كلامه يعتقد بهذه المقدمة اي انفس لا ينقسم الا الى
 ما فيه بالفعل لم يقبل تركيب الجسم من الجزء الذي لا تجزى اي بالفعل وهذا لا ينافي
 لنسبهم عليه اذ ان القسم الى الجزء الذي لا تجزى بناء على بديهة من انه لا يقبل الانقسام
 الغير المتسامية بل انما يقبل الانقسام المتسامية وهذا الكلام مما لا خدشة فيه
 اصلا ولا ينافي بقطعنا لنسب النظام وقوع اثبات الجزء في حيث لا يشعركه انفسه
 وكما لنسب انفسه لم يقبل تركيب الجسم منها صريحا وكذا النظام وموقف وكان قوله
 فقال في اثباته الى ما ذكرنا نعم يرد على ذلك البعض المحقق ما نقل به بعض
 الاكابر من الاصحى في نسب عدة النظام للحكماء في نسب الجسم بقبول الانقسام
 الغير المتسامية لا دخل لها في ذلك المعنى بل بناء على تلك المقدمة لو كان الجسم
 قابلا للانقسام المتسامية كان لزوم الجزء بطريق اولي فكان انصواب القول

النظام بما وافقهم في تلك المقدمة لزم عليه القول بالجزء لئلا يسعد الحكماء في قبول
 الجسم البقعة الى غير النهاية فانهم لم يجدوا كونه للحركة الواحدة الايق
 اذا ثبت منها لئلا يثبت للحركة الواحدة مبداء ووسط ومنتهى ثبت المبدأ
 من دون حاجة الى المقدمة الثانية لان ما ذكره انما هو حكاية قول المنطقيين
 ويجوز كونه من انهم لا تثبت المصادرة اذ لعله لا يكون صحيحا في الواقع ولا كونه
 مصادرة فيه بل لا بد لئلا يثبت بالدليل لئلا يكون في الجزء الذي لا يتجزأ حتى
 يثبت المصادرة بان يقي حاصل الدليل على هذا التفتؤد حركة وكل حركة
 لها مبداء ووسط ومنتهى فله مبداء ووسط ومنتهى ويزم ان نفى الوسط
 شبهة اقام وح نقول اثبات لئلا يكون كل حركة لا بد لها من تلك الاحوال انما يكون
 بعد نفي الجزء الذي لا يتجزأ اذ على تقديره يمكن لئلا يوجد حركة ليس لها تلك الاحوال
 لان الحركة على الجزء الذي لا يتجزأ وليس لها تلك الاحوال فانهم في الثانية
 لانها بدئية لا يخفى لئلا بدية لا ينافي كونها مقدمة اذا كثرت المقدمات
 لك نعم ما ذكره في لئلا التفتؤد في المقدمة الاولى مالا يدخل به بالمقام
 فهو كذا وظ ولعل الاحتياج لا يخفى انه لا احتياج اليه في بيان تلك
 ايضا المأثولة والحركة عند الحكماء مستعدة واحدة فربما ينافي المسافة الى نهايتها
 فخطا جدا واما الى قوله واما المتكلمون فلو ايضا كذا فظ لئلا اثبات الاتصال
 لا يتوقف على نحو الذي سبكه كرا لم لا على الجزء الحركة حركة عند الحكماء
 اذ هذا يتم المصادرة عليهم ولا يحتاج الى الجزء الحركة حركة عند المنطقيين
 و لو سلم توقف عليه ايضا اذ قيل انه نقول للمبدأ حيث يثبت المصادرة على
 كلا القولين فنقول ان لا ينفى لئلا في الحركة في الجزء حركة عند المنطقيين
 منتهى اليها فكل جزء حركة عند المنطقيين ولا يحتاج الى السبب والنتيجة

والامور الزائدة ان تفرغ للمال والظن انما لا ينافي هذا انما يصح على ان ينفى
 اجز را اراد ان لئلا بعض من المتكلمين على ما ذكره الله وما ينبغي ان ينفى
 الكلام ولئلا يكون لبعض الامور مدخل في اثبات المصادرة فادري ما اورد
 فانهم لم يجدوا كونه للحركة في الثانية هذا التفتؤد على المقدمة من حيث
 لئلا ليس لئلا في جزء في احوال ثلث المبدأ قلت هذا انما يصح ان لا يخفى
 لئلا ما ذكره استتجه من المقدمة من قوله فوجب لئلا يكون لئلا انما لا يرد
 اصلا المبدأ وموم كذا فيمكن ان يقي هذا المنع ليس بجدا حاصل الكلام
 لئلا الدليل شتم على المصادرة اذ بناء على لئلا كل حركة لها ثلث حالات
 وهذه المقدمة صحيحة على تقدير الجزء اذ على هذا التقدير يمكن ان يكون حركة على الجزء
 ولا يكون لها تلك الحالات ولا يمكن دفع هذا المنع الا بان ثبت امتناع الجزء وهو
 مصادرة وهذا لا يمكن ان يكون لئلا يكون لئلا كل حركة على الجزء ثلث حالات واستتبعها
 فمن هذا ان لا حاجة في بيان المصادرة الى اثبات لئلا الحركة في جزء لا يتجزأ بل يكفي
 مجرد احتمال ذلك كحال كذا في لئلا لئلا لئلا بالانفام في اثبات المصادرة
 وجب لئلا ان يكون على اثبات لئلا كل حركة لا يقبل الانفام واما اذا اخذ
 الاتصال فاللزام لئلا هو موقوف على اثبات لئلا كل حركة لا يقبل الانفام واما
 اذا اخذ الاتصال فاللزام لئلا هو موقوف على اثبات لئلا كل حركة واحدة
 فمن مقتضى فانهم قلت اصحاب الجزء يثبتون في لئلا على هذا الصير الدليل
 حديثا لا يبرهان والمفروض ان في مقام افادة البرهان مالا ان يقي انه يلزم
 من منبهم بناء على انه اذا لم يكن مائة بدان المداخر لم يقو التاليف ولم يرد
 حجم الجسم كذا لا ينفى الله بيا على انهم في كل كلام لئلا الاخرة
 التروك كذا انما لا ينفى الله منها الف لاجل ان من لئلا لئلا منبهم واما كذا

لشمس الملقبة و ان يفظ لنز المنة بدون المدخلتين ساقات الوسط للظن
 لا بالاسر فلا يفتى لاخذها في اثبات لغتها على ما قرره الله الى غير ذلك من المحذور
 نعم يرد على قول الشيخ في قوله بعد الجواب المذكور على الايراد السابق بلزوم
 المصادر لا يلزم عليهم القول بالحالة وهذا يستلزم اللفظ بالفه ووج لا يرد
 انه يجوز لنز كونه الاجزاء في اول ملاقاتها مدخله كما في الاطراف وهو خلاف هذا
 الايراد والايراد السابق متحدان فلا مغر لا عاده بعد الجواب عنه وحمله على
 آخر وابداء احتمالات النزك ان يمكن لكن ليس بشئ منها وقع اصلا وتفنيل
 القول انه لو اريد حمل على ايراد آخر فلهنا احتمالات احد بالنزك مبراهه منع
 لزوم اللفظ م بناء على ما ذكره في ذيل قلت لمرحى الجواب فيثبتون له حالة
 مماسته غير المدخله فاذا جوزه والمدخله بالحركة يلزم عليهم اللفظ م ووج
 يورد عليه انه سلم انه اذا كان حركة يلزم اللفظ م لكن يجوز لنز كونه حركة كما
 في داخل الاطراف وفي اذا بعد ما ثبت لنز الجوز مماسته غير المدخله ففي المدخله
 يلزم اللفظ م مطلقا سواء كانت بالحركة او لا ويكفي لنز كونه مدخله عين مماسته
 كما في الاطراف وموظف ثانياها لنز كونه المبراهه منع لزوم اللفظ م ايضا لكن بيا
 على ان يلزم من الجواب السابق او انه اذا كان مماسته بدون المدخله ووقع
 المدخله يلزم اللفظ م فيجوز لنز لا يقع بين الاجزاء مماسته بدون المدخله بل
 كونه مماسته عين المدخله كما في الاطراف فلا يلزم اللفظ م وفي هذه ايضا
 اذا بعد ما نقرر لنز لها تماس من دون مدخله فلا يكفي لنز غير فرضها تماس كونه
 عين المدخله وانهم عوا على هذا كونه مماسته في فرق ايضا فيلزم اللفظ م مطلقا
 وثانياها لنز كونه المبراهه لا يرد الا اول نز الاجزاء كونه في اول التماس مدخله
 وبما يرد اننا ان يجوز لنز كونه في اصل الفقرة مدخله وهذا مع انه خلاف ظاهر

وهو ان ثبت الحاشية دون المدخله
 ومما يستلزمه انما هو بناء على الوجه
 الذي ذكره لا على ما افترضه
 حصول التماس في الاطراف
 فذلك هو التماس المدخله بالوجهين
 لا وجه له فانهم منه

العبارة ظهر حاله ايضا وابعها لنز كونه المبراهه منع لزوم اللفظ م بل سلمه
 لكن يفتى بان ما ذكره الشيخ في قوله لا يرد من الحركة غير مسلم والى حصوله سلم انه
 اذا كان الجزاء عند م حاله مماسته بدون مدخله ففقد فرض التماس فيلزم
 اللفظ م قطعاً كمن يسم انه ما به لنز كونه المدخله بالحركة على ما ادعى الشيخ وهذا
 والنزك ان اول الكلام في الانطباق عليه كونه ما ذكره اخرا في انه كونه تلك الاجزاء اول
 مدخله من مدخله كما في الاطراف ياتي عنه اذ لا يفرق بين تماسها وندخلها
 كما في الاطراف الا بان يتكلف دق المراد بتداخلها اول الملاقات لنز كونه المدخله
 بالحركة والنزك ان بينهما وبين المماسته فرق ونسبة بلاطراف في مجرد عدم كونه
 المدخله بالحركة لا في عدم الفرق بين الحالى الى الابد وهذا مع ذلك التكلف فانه
 ايضا اذ في الامور التي تماسها غير المدخله لا بد لنز كونه تداخلها بالحركة وكما
 مكابرة صرفه مع لنز هذا منقشة لا يفر المصم وهو لزوم اللفظ م هذا مخطر
 ببالنا في الضم والوجود احد احتمالا آخر اقرب منها فيلزم بيا في اقوال
 القسم الثاني في قوله لا اتجه لهذا الايراد اصلا اذ ليس مراد الجيب لنز حاصل الديل
 لنز تلك الاجزاء اذا تلاقيت بالاسر بعد المماسته يلزم اللفظ م فيكون متلاقية بالاسر
 من يرد عليه لنز الاحتمال من نزك الاجزاء اما غير متلاقية واما متلاقية وملاقاتها
 مطلقا اما بالاسر او لا ووج لا بد من الطاق ملاقاتها بالاسر مطلقا فترجم الدليل
 ولا ينفى الطاق ملاقاتها بالاسر بعد التماس بل مراده لنز تلك الاجزاء بالاسر لا بد
 لنز كونه بالحركة ومن يستلزم اللفظ م ولا يرد الايراد المذكور في مقابلة قطعاً وقيل
 انه اذا كانت الملاقات بالاسر يلزم لنز كونه قبل تلك الملاقات بالاسر ملاقاته بالاسر
 قيل انه لا محذور فيه على المستلزم كونه محذورا آخر على الجهم ويكفي لنز مطلق قوله بهذا
 الوجه ايضا خلاف ونعم يرد عليه ما وردنا سابقا من نزك الاجزاء على هذا الوجه

عين فرض المداقة بالاسر والافق لا يظلم النفس الا في غير وقت هذا
 بقسم كما ذكره اشتهر وكذا لا يراد بالذكريا سابقا في الثانية وايضا اذا لم يقع
 التفاضل لا ينفى لزوم الجواب لو كان ما فهمه ذلك البعض المحقق من المقصود
 ابطال المداقة بالاسر الحادثة بعد الممانعة التي هي المداقة لا بالاسر لا يتجه ما ذكره
 لكن قد عرفت ان ليس المراد هذا بل ما ذكرنا وعلى ذلك لا اتحاد الاصل كما لا يخفى
 ولا يبعد لشرح كلامه على ما ذكرنا انما المراد بعد فرض كونه اجزاء هذه الوحدة المذكورة
 ليس عين المداقات لا بالاسر ولن يكون مستلزما لها لزوما ينافي فلا محذور في
 التبرهي لزومها لا بدليل ولن كان غير محتاج لزيادة التوضيح وكما هو دور
 الشيخ في التطويلات من التعلقات السجدة وحج يورد عليه انه سلم انه اذا كان
 حركة يلزم الانفاس كغيره من الحركة كحركة كمان في داخل الاطراف في التفسف
 الباردة التي لا يقبلها طبع سليم ولا ذهن مستقيم فافهم اقول كغيره من
 يتبادر منه انه يؤخذ مقدمة اخرى في ما ذكره المجيب ويتم الكلام بها وانت خبير
 بان ما ذكره المجيب من كونه اجزاء على الاوصاف المذكورة موعين ما ذكره او مخن
 عنه وهو ظن كغيره من المقصود قد ظهر ما سبق لنزول حاصل الدليل
 ما زاد انه لا يتوجه عليه هذا الايراد اصله ثم لم يراد عند التحقيق ليس
 الا ما اورد المحقق فدفعه بما ذكره ثم لا يراد عليه نفس ذلك الايراد لا في غير غرابة
 واما قوله وايضا فظهور الورد قد عرفت حاله اقول في الجواب عن اصل
 الايراد هو لا ينفى لزوم الجواب بالذكريا فلو لم يتحقق بقوله وجيبه عليه على هذا الجواب
 بان يقي مراده فكل الاجزاء ذات ترتيب وسطا وطرفين تامين شأنها ذلك
 فرجع الى الجواب بعينه ثم لا ينفى لزوم حاصل هذا الجواب ليس الا انه هذه الاجزاء
 التي كانت بالوصف المذكور لا ينفى لزومها ان اول المداقات متداخلة كما

في الاطراف بل بالذكريا متداخلة بعد المداقات بالذكريا وليس حاصل ما ذكره المحقق
 بقوله وجيب على تقدير فعله على ظاهره ايضا لا على هذا الوجه الجواب كما ذكرنا بل
 حاصل ما ذكره بقوله قلت ايضا سوى هذا الا انه اخذ الوصف في هذا الجواب
 الجواب في هذا الجواب بالذكريا فلو لم يتحقق بقوله وجيب على هذا الجواب
 شقوق فينقض القسم الثالث ولا يثبت ذلك القسم فقط بل به ونفى التداخل
 الذكريا ليس كذا وانما لا يكون المنفرد هو القسم الثاني ولا يورد على هذا الجواب
 من المحذور بل هذا الحكم والاصواب كما اثرنا اليه انما لم ينفى الا بالذكريا
 بواردين على غير ذلك الاجابة ولنزومهم وروودها على المجيب المذكور توهم
 قد مضت في حاشية الحاشية هذا جوابي هذا بظاهره يدل على ان الجواب
 جواب عن الايراد على الشيخ ثانيا وقوله الحق في الجواب عن اصل الايراد وفي
 آخر الحاشية فلا مصادرة يدل ان على انه جواب عما على الايراد الا في الذكريا
 المصادرة والتوجيه محقق فافهم في الحاشية فلا ينفى الجواب في الذكريا
 الجواب في التداخل انظر ايضا بان يقي مثل هذه الاجزاء بين تماسها وتداخلها
 فرق بالضرورة فذلك كما لا يخفى على تقدير تماسها من قية ليس غير ما بين قية حاشية التداخل
 فيلزم ان لا يتطابقا سواء كان كل تماسها ممكنة في الواقع اهم لا اذ في توهم
 التماسها في لفظ كما لا يخفى لو كان الايراد انه لا يلزم على تقدير التداخل انظر
 حكمة التزاد عام الشيخ ولنزوم الانفاس فلهذا الجواب غير متمشك كغيره من
 لنزومها منقصة لا يغير بالمطالع المحج والجواب انه لو كان في ذكريا ما ذكره
 لا يثبت الا ان شئت تلك الجوانب مستلزم للتصديق لا بدل على توقفه عليه ولو
 سلم التوقف ايضا فلا يلزم لمصادرة اما يلزم لو كان اثباتها موقفا على اثبات
 وهو يلزم ما ذكره وليس في ذلك الواقع على النحو الذي قلنا في الانفاس وهو ظاهر

واحد انما الملح بعد ذلك واعلم ان اتصال الحركة بفافهم الملح والامتناع المنطقيين فان
 حاصله ليس بتخليص الحركة عند من يربط الحركة في الجزء ويعتقدون انها حركة واحدة
 وهي لا تجري وكل جزء يفرض في الحركة اما حركة على الجزء او مشتمل عليها وعلى تقدير
 يكونه حركة على نفسه من لفظة الاول اقول اراد انه لا يتوقف على كان مراد
 الملح ان اخذ الاتصال والانفصال معا كما فعلت في ما لا بد من في بيان المصاحفة
 بل كيف احدهما وانما خفي الانفصال بالذکر لانه اقرب من الاتصال والافهم الاتصال
 لا بد فيه من احد الاتصال يظهر ما ذكره الملح في جواب الباير الثالث في هذا الاستدلال
 حاصل قطعا فافهم وكوثر الحركة مستقلة واحدة لاحاجة الى التطويل الذي
 ارتكبه بل كيف ليس في كونه الحركة مستقلة واحدة انما يتم اذا لم يكن الجزء الذي لا يتجزى
 اذ على تقديره يكثر الحركة فيه والحركة فيه ليست مستقلة لا بد في لفظة الثانية
 فافهم الملح والسؤال انما يريد ان لا يخفى انه ما ذكرنا سابقا من مقدمات هذا الدليل
 ليست ومهمة فلهذا انفسر الاقناع بما ذكر لا يريد السؤال اذ لا شك في مقدماته
 مشهورة او منطقية كما ذكره الملح سابقا فافهم جعل الدليل برهانيا موقوف على
 تينك المقدمات اثباتا موقوف على ابطال الجزء فيلزم المصادرة فظهر
 ان الاشتغال بالمصادرة لا ينافي كونه الدليل اقناعيا ومكمله لوجه كلامه انه
 بان مراده انه ليس مجرد كونه الدليل اقناعيا بل كونه مشتملا على المصادرة
 على المطايع فافهم الملح ويبان لزوم الامرين في جعل قول الشيخ فاذا كان
 غير من ذلك هو على انه بيان للزوم الامرين بما ذكره وهو كما ترى ان لزوم
 الامرين من لا يحتاج الى بيان وايضا على نفسية الذكر في بيانه ليس يظهر
 منه بل هما في مرتبة واحدة فلا ينبغي التمسك في بيانه والاصواب ان الشيخ
 بعد ما اثبت لزوم القائل يستلزم رفع التاميل والترتيب رجع الى اثبات المط

٢٦
 وقت فاذا كان احد الحكمين صحيحا كما هو منكم لم يكن الملافة بالاسر على بقى
 وكان الملافة بالاسر لزوم الانفصال وهو المط ونها هو انظر كلام
 انه ايضا فافهم ونها برهان خلف الكلام جدي لا يخفى انه اذا كان هذه
 الاحكام الثلاثة الاخير بعضها جزءا لبعضهم وبعضها لازما فكيف يصح ما
 ذكره انه اولا في لزم ذكر هذه الاحكام تهمة لما يناقض من مبهم على ما ينبغي ان
 يفهم فافهم الاوضاع وكيف يمكن جعل قول الشيخ

معتقون فان قيل حيز الحركة اذا كان كذا وجودها بالقوة والفعال الموجود بالقوة في الحيز كان وجودها
بالمعدوم لا يقدور فيه نعم لو كان موجودا بالفعل لا جاز ذلك لا ترى لغيره القابلية
بان الحركة انقطاعه موجوده في الماضي والمستقبل دون الحيز فيكون وجوده
منها في الحيز وكذا الزمان كونه الآن حيزا منه موجودا ويلزم في صورتين اتصال
الموجود بالمعدوم لكسب الحيز كونه وجودهما بالفعل فلا يحد وقت فرق بين
الحيز والحد وليد بقاء حيزه بان اتصال حيزه موجود بجزء معدوم لا معنى له واما
وجود حد الحيز بالقوة مع عدم ذلك الحيز مع اتصاله بحيث يكون ذلك حيزا مشتركا
بين اجزائه لا مقطوعا ومنه انه كما في الآن والزمان وحد الحركة انقطاعه الواقع
في الآن فليس ما يشهد البديهة ببطلانه فمما فيه وكذا اختلاف الاعراض
النظرية ليس من ذلك الاول فلا بد من القوة الايجاب في الدنيا لا يلزم كونه
على سبيل الايجاب بل كيف لمقارنته واما ثانيا فلا بد من الزمان عند تقدير الحركة
الوضعية لاجتماع حركاتها فالحركات الانية اذا كان تعددها بتعدد الايون لا يلزم
لنكونه مختلفا للاعراض موجبا لاختلاف الحيز واما الحركة الوضعية فلعل تعددها بتعدد
الاصناف فانهم لا ينفقوا الذات هذا الكلام لتركيبه مع الحيز فلا وجه له لانه لم
يقبل بوجود الحركة بمقتضى القطع في الزمان الحيز كيف وهو غير وجودها مطلقا وان
كان مع العارض فكذلك ايضا لان كونها غير قارة لا ينافي الزمان الحاضر على نحو
ما يدعي المعارض فيكون كل حيز منها في آن ووقت في الحاشية على ما في بعض نسخ
فان قلت لعله يقول من كانه متعلقا بالنظر الاول والآخر او رده على المحقق بقوله وفيه
نظر اما الاول فلا يخالف البديهة كيف وبني كل آيتين من الالفاظ التذكيرية لقطع
الحركة برسمها اما الثانية فبكون الحركة والزمان منقطعين اول والا لبطا بالضرورة
وعلى الثاني فلا يترتب في الوهم منها شئ البتة وانكاره انكارا لثبوت البديهة

يكفي في الوحدة من كان حكمهم بهذا بعد تقرير هذا في الحيز والحركة والزمان
فما لم يثبت من الحيز تتركب المسافة بالفعل بالوجه المذكور ذلك لم يثبت
تركيب الحركة انتم بانفس هذا الوجه لان بقا اتصال الموجود بالمعدوم وغير

قد عرفت بما ذكرنا من الغرض ان ابطال تركيب الجسم الاجزاء الغير المتماثلة بالفعل مع
 قطع النظر عن كونها اجزاء غير متجزئة او لا على ما هو مرجح من ذلك النظام او مع مراعاة
 كونها غير متجزئة ايضاً ولنرى على تقدير سير نفى كلام الشيخ بما هو غرضه ومقصوده
 ولا تقصير الاستدلال اصلاً نعم لو كان تقصير كلامنا موافقاً لما اختاره المحشر في
 توجيه الكلام وقد عرفت ايضاً ما هو مراد ذلك البعض المحقق وعدم توجيهه بمراد
 المحشر عليه اصلاً فيثبت بل انما لم يتعرض لاي نحو للشيخ نفى له فيما بعد ذلك
 في فصل التذنيب والمجلم يرد انه لم يثبت اليه اصلاً بل انه لم يبعد من الماهية المستندة
 اذ لا بد لتلك الاجزاء الوهمية وايضاً بما ذكره في رد مذنب في قرار
 يزعم امكان خروج تلك الانقسامات المتماثلة بالفعل في الخارج فيلزم امكان وجود
 الجزء في الخارج الا لنتبين ما ذكره في رد مذنب في قرار ليس انما يدل على امكان
 الانفكاك بالنظر الى مهية الجسم في الواقع ولا في امتناع وجود جزء في الخارج
 نظراً الى مهية الجسم فتدبر وايضاً لما كان الدال على نفى الجزء كما يدل على
 نفى هذا الاصل يدل على نفى المذهب الثاني ايضاً غاية الامر ان الزام الجزء على هذا الاصل
 اسهل منه على المذهب الثاني ولعل هذه الاسهلية صارت منشا لعدم افراد هذا
 الاحتكاك بالذكورون المذهب الثاني وكذا عدم اختصاصه بمفاسد دونهم فانهم
 قالوا في الجواب انهم يمكن لنتبين مراد المحل لنتبين هذا الاحتكاك بين ابطالان بعد الطائفة
 الجزء فيقول ما ذكره هذا المحقق وكأنه لنداق قالوا فانهم قالوا للمحققين
 لما لم يمنع لاي نحو انه ولنرى اننا لا نرى القول بان شتم الكثير على الواحد مطلقاً
 لكنه لا شك انه اذا كانت الكثرة مولفة واما متميزة في الوضع كما هي في
 فلا بد من اشتغالها على الواحد التبعي كيف واذ انوهم ان متميزة اخذت الحركة و
 ابتداء منها في جسم فكيف يمكن لا يصل ابتداء الى فصل وكيف يمكن لنتبين ان كلاماً

فرض وصوله الى الفصل فقد وصل فنزل ذلك الى ما قبل غير متماثلة وبل هذا الاخر في غير
 القطعة الثانية والفرق بين الاجزاء الكائنة بالفعل والكائنة بالقوة ظاهر
 فلا يوهن النقض عند الحكم نعم اذا لم يكن الاجزاء اجزاء مقدارية وصفيه فللكلام
 فيه مجازي لنتبين اننا اذا قبل كل قسم ممكنة خرجت الى الفعل وليس كغيره
 لم يخرج بحرم العقل مجرد ذلك انه اشهر الى الواحد الذي لا يقبل القسمة اصلاً والتمسك
 مكابرة كما يشهد بالناس فيقال ويكلمهم في فيه نظراً الى غاية ما يعلم انه
 اذا تحققت كثرة في معنى فلا بد من تحقق ذلك في نفس تلك الكثرة بمراتب متعددة مثلاً
 اذا تحقق الكثرة في الشخص لابد لنتبين ثمة الشخص مرات فوق الواحد ويكلمهم في فيه
 في ضمنها عدة ولكل البيت ونحوها وعلى هذا اذا فرض تحقق الكثرة في الاجزاء فلا بد
 من افعال الشارة الى اجزاء مرات ولا شك انه ممكن فيما يخص فيه ولنتبين اننا
 الى الجزء الواحد اذ كل ما يوجد من الابعاض فهو جزء ولا بد من تحقق الجزء الواحد
 حتى يتي ان لا اولوية لشئ منها بالوحدة ولو سلم ايضاً انه لابد من تحقق جزء الواحد
 وان اريد الواحد بالحقيقة فهو اول النزاع ولنرى ان الواحد بالاصناف فنقول
 كل بعض يوجد فهو جزء واحد بالاصناف فتدبر وهو اما اذا وصفاً راس
 محذور في قيل فيه استراكي اذ يكفي لنتبين لنتبين الراس المحذور اما جوهراً غير منقسم او
 عرض الى احوال ليس ولا حاجة الى فرض وضعه على شئ ونقل الكلام فيما وضع عليه
 فانهم فنقول المعلوم بالضرورة لنتبين الاجزاء فيه انه يجوز لنتبين كل متصل
 في تلك الاجزاء الغير المتماثلة المنقسمة بالفعل على ما اجاز السيد الشريف سابقاً
 من انطباق المتصل في ذاته على منقسم بالفعل ونقول لنتبين الراس المحذور المذكور يتي
 على نقطة من الخط المذكور مردون لزوم محذور فان قلت كيف يجاب اذ قرر الدليل
 على انقله من القيل اذ ليس في المحذور خط حتى يمكن لنتبين لنتبين النقطة قائمة بغير

يكلمه لفرق الجسم المتصل الواحد قائم بالاجزاء الغير المتساوية المنفصلة
وهو ينظر الى النقطة وانتهى الجسم الى النقطة غير محال بل هو مسلم عند فهم مثل
المخروط على التزم عدم وجود الخط في المخروط انما هو على مرتبة الحكيم هذا الاضاف
لنجزائه الجسم لو كانت موجودة بالفعل فلا بد لنتوهم كذا النقطة الغرضية
جزءه ادا احد او التزم جزوا وجود الخط المتصل الواحد القائم بهما بالاجزاء المنفصلة
وكذا الجسم المتصل الواحد نعم اذا كان اجزاء الجسم بالقوة فلا يلزم ذلك بل
النقطة ج يتوهم قيامه بالجسم حيث هو مجموع وايضا على اذ يد الى النظام ولم
كل قسمه ممكنة لا بد لتوهم الفعل لا يجوز لتوهم المقادير ايضا متصلة واحدة
فتأمل يمكن لغير محال بل لا يجوز لتوهم ما ذكره انه ليس منطبقا على القياس الذي
ذكره المحشر ايضا فلا بد من ارتكاب رجاءه الى اذ ذكره المحشر اسهل ادلى ففعل
النظام لا يجوز لتوهم النظام قابل بتركيب الحركة والزمان من اجزاء غير متساوية كما
قال الملح لان الزمان والحركة عند عدم الجسم وقار ايضا وهم مقترون به فخلا
يصح لتوهم النظام لعدم مرتبة تلك المطابقة الى القول بالطفرة رد عليه بعضهم بان
النظام في فيه نظر لان مراد الملح انهم جوزوا التداخل كما الزم عليهم وجوب
التكلف في كون الجسم غير متناه وهذا كاف في جواب هذا الالتزام ايضا ولا حاجة لهم
الى التزام الطفرة فالتزامها مع ذلك الالتزام محبت وما ذكره هنا بعض لا يصح
ايراد على هذا القول نعم هو ايراد على التزامهم التداخل بان التزام التداخل بيا في
مذهب النظام وما بعيد ولا يمكن القول به وهذا غير ضار للملح اذ غرضه لتوهم هذا التجويز
لو كان في فهم دفع ذلك المخدور في دفع هذا المخدور ايضا والحاجة لهم الى
ارتكاب التزمين اخرا فانهم الملح فنقدوا الاخوان للالتزام بالزمنهم و
كانوا يستشنون القول بالطفرة الظاهر المراد بالاخرين اصحاب النظام وهذا

والنظام موافقا لما ذكره اول هذا الفصل حيث عبر عن العالمين بتركيب الجسم بالاجزاء
المتساوية بالفرق الاول لكس لا يوافق قوله فاوردوا ولون لذلك مثلا اذ لظ
لنظام بالاولى هو اصحاب النظام ايضا اذ لا معنى لان يورد هذا المثل الطائفة
الاخرى لانه يفرم وينفع غصومهم فليجمل الكلام على المراد بالاولى اولوا
اصحاب النظام وكان المراد بالالتزام بالزمنهم لتوهم اصحاب النظام ما انتهوا الى
هذا المقام واوردوا هذا المثال قصدوا لتوهموا على الفرق الاخرى لظفر باقتضا
ارادة المثال الذي ذكره وحركة الرجل كما الزم الاخرى لطفرة عليهم والفرق الاخرى
ولنظام يلزم عليهم الطفرة بل التزموا وجوب عدم قطع مساواة المتساوية في زمان
متناه كذا كان التزم هؤلاء في جواب هذا الالتزام القول بالطفرة فكان التزم الزمونه
عليهم وفيه كانوا يرجعون الى مخالفي النظام وانفع لتوهم العالمين بالاجزاء الغير المتساوية
ايرادوا لتوهموا الطفرة على الفرق الاخرى باعتبار حركة الرجل والفرق كانوا
يستشنون الطفرة فلم يقولوا بها في جواب مثالهم بل التزموا امر آخر فتركه الصغرة
اذا ارادوا انهم قصدوا الالتزام الى دفعه اذ انهم قصدوا الالتزام انفسهم ثم رأت
في بعض النسخ للالتزام بدون الالتزام على هذا الالتزام هذا لعدم ما اخذ كلام
الاشاعرة على وجه وقوع في هذا التوهم فلا حظ فافهم الملح فنقول بل يؤخذ
عليه ان انت خير بان ما نقله الملح ايضا لا ياب عن حمل كلام الامام على حمل القائل
مع لتوهم كلام الامام ليس بهذه الشدة التي نقلها الملح كما يظهر عند الرجوع اليه
اشه اذ المقصود واضح كان مراده لتوهم المقصود بيان اشتغال الكثرة التوهم بالما
النظام على الواحد والمتساويين غير متساوية ولا شك في اشتغالها على الواحد
والمتساويين كس في اليها الكثرة المتساوية ايضا استلزام ادولم باشتغالها على الواحد
والمتساويين حمل الكثرة على الكثرة الحقيقية ايضا ولا ضير فيه اذ غاية خروج

فرد واحد من الكثرات المتنامية الغير المتنامية المذكورة على سبيل الاستفراد
وهو الاثنان من الحكم المذكور ولا شك لنزج وجه ليس بهما في المطاوعة
لزوم كونه الكلام غير مطابق للواقع ايضاً بين اذ خروج الاثنان ظاهراً مستثنى
عقلاً وبكيفية كونه مرادة للمفرد واضح لنزج المتنامي وليس له معنى الحقيقة
مختص بما لكم منها ظاهرياً المقام ان المراد به المخرج الى الخارج كونه لا يوجد
ايضاً او بنزج المقدم واضح من الواو في قوله والمتنامي معاً او والكلام على
منع الملو هذا والتوجيه الذي ذكره الملح لا يخرج من تعلف كما لا يخفى الملح واعلم لنزج
المقدمة القابلة في قد بين وكذا اخذ له الكثرة الغير المتنامية مستمدة على الواحد
ايضاً مستدرك فان قلت لا بد من ملاحظة عند قوله ليس جمع ازيد من جم الواحد
قوله ازيد من جم الواحد ايضاً بكيفية سقاطه في الدليل والاكتفاء بليس جمع ثم اخذ
الاشتمال على الواحد لا شك انه اظهر في بيان المقدم سيما في بيان التاسب كما
لا يخفى فانهم وايضاً قايمة اثبات ليس كما مراده انما نفرض الاجزاء المتنامية
المتمايزة خارج الجسم ونقول انها مستمدة على الواحد والمتنامي فالمتنامي منها ليس كونه
له جمع ازيد من جم الواحد لم يكن التاليف مفيداً للمقدار الى اخر الدليل ولا يخفى انه
لا حاجة في هذا المطلب الى اخذ اشتمال الكثرة المتنامية على الواحد والمتنامي
اذ يمكن لنزج في تلك الاجزاء المتنامية المفروضة اما لنزج كونه جمع اولاً الى اخر الدليل
من دون اخذ اشتمالها على الواحد والمتنامي فان قلت يمكن لنزج كونه الاجزاء المتنامية
المفروضة لها جمع كونه ذلك الجسم في جهة واحدة فلا يكون بها كنف ما اذا
اخذ اشتمالها على المتنامي اذ ذلك المتنامي الذي هو جزء تلك الاجزاء كونه
له جمع وينبغي ان لا يتحقق جمع قلت ينبغي ان لا يخرج المفروضة اجزاء اخرى
فيحصل جمع القول بان على هذا لا يمكن تحصيل الجسم في كل كثره متنامية بخلاف ما اذا

اخذت

اخذت المقدمة المذكورة فانه يمكن تحصيل الجسم في كل كثره متنامية على ما ذكرنا على
اذ على تقدير اخذ المذكور ايضاً لا يتم الكلية اذ لا يمكن لنزج كونه في كل كثره متنامية
كثرات متنامية حركية تحصيل الجسم بل يجوز لنزج كونه فيها الاكثره واحدة
كالثقل الا لغيره في إمكان تركيب الجسم من ثلثة اجزاء كما يحرج يظهر الفرق اذ على
تقدير اخذ هذه المقدمة يكون الكلام ذا الال على السبيل اجزاء كثره متنامية يمكن تحصيل
الجسم على تقدير تركيبها لا يعلم ذلك بل يجوز عند العقل لنزج كونه الاجزاء المتنامية
لها جمع من جهة واحدة فقط فيحتاج في تحصيل الجسم الى ضم اجزاء اخرى وانما لم
يكن له سبب وجوده يمكن لنزج ايضاً لنزج على تقدير اخذ يعلم المقدم من حيث منطوق
العبارة وعلى تقدير التركيب من حيث المقابلة فلا اخذ اليق واول ما فهم
اذ معلوم لنزج المراد بالواحد لا يخفى انه لا حاجة الى كونه المراد من الواحد هو
الواحد الذي يشمل عليه المتنامي اذ يجوز لنزج كونه المراد الواحد الذي يشمل عليه الغير
المتنامي ويتم الدليل بل هو انبساط على تلك قد علمت عدم الاحتياج الى اخذ
الاشتمال على الواحد في غير المتنامي ايضاً فانهم قد نفى المحققين ذكر التام
بيان كلية كبري مراده انه علم فيها على دليل الكبرر الكلية اركان كثره مستمدة
على الواحد والمتنامي سواء اوردت بهذه العبارة او بعنوان لنزج كثره مستمدة
متنامية مستمدة على الواحد والمتنامي اذ في موضع المنع ظاهراً بتحصيل المتنامي
وتسليم الحكم فيه كما في الاول واما بالمنع مطلقاً كما في الثانية فيقول بان هذا الحكم مسلم
في المتنامي دون غيره وجب علم اشار الى منع المنع بان الكثرة لذاتها يقتضي اشتمال
على الواحد والمتنامي ولا دخل فيه للمتنامي اصلاً فالمنع غير متوجه ولا يخفى انطباق
قوله على ما ذكرنا من دون تكلف وايضاً لنزج هذا في المحاورات وبيان
المطالب وعلى هذا انفع ما اوردته المحرر عليه من الايرادين بالعلية بلارية فانهم

ولما لم ينفك ولا ينفك بعده وما ذكرنا غنية عنه ثم السهم مختلف عند قول
 ذلك البعض المحقق ولا يدخل في ذلك كونه متناهي في بعضها بعد ذلك
 القول يوجد او غير متناهي وفي بعضها لا يوجد فعلى الاول كيف في ارجاع كلامه
 الى ما ذكره المحقق في الحاشية من قوله يمكن ان يبق هذه المقدمة في سقوط الغير من
 قوله الكثرة الغير المتناهي على ما ذكره كونه على التمام لا بد منه من زيادة قوله الكثرة
 متناهي ايضا كما لا يخفى والثاني يستلزم لانه لا يكون لا يخفى لانه المنع الذي اراده
 المحقق باق كماله لان ما اذا لم يكن في الجسم كثره متناهي لا يكون حجما ازيد من
 حجم الواحد بل لا يكون التاليف مفيدا لزيادة الحجم اصلا لجواز كونه الكثرة
 الغير المتناهي ذات حجم ولن يكون كثره من الكثرات المتناهي ذات حجم توضيحه
 ان يبق انه يجوز ان يكون كل جسم مثله متناهي من اجزاء متناهي في الوضع
 غير متداخلة وكثير من اجزائه متداخلة لا اجزاء غير متناهي فالكثرة الاجزائية
 من تلك الاجزاء اما ان يكون الاجزاء المتناهي الغير المتداخلة فكل منها مشتمل
 على الاجزاء الغير المتناهي على ما هو المفروض فالجواب بطريق الاول في اذ كانت
 تلك الكثرة ذات فلا يتفوق في المقام واما ان يكون الاجزاء الغير المتناهي
 المتداخلة فكل كثره متناهي يؤخذ منها نقول انه لا يجب لها ولا يلزم لانه
 لا يكون التاليف مفيدا لزيادة الحجم اصلا اذ الكثرة الغير المتناهي يمكن ان يكون
 ذات حجم فان قيل بل لا بد منه لانه لا بد من اجزاء لا يدخل التام في المقدار و
 الجسم المفروض حجمه ومقداره لا بد منه كونه سبب الاجزاء الغير المتناهي الغير
 المتداخلة فاذا اخذت اجزاء غير متداخلة متباينة فلا شك انه يحصل منها
 حجم فتم الدليل قلت ان النظام يمنع جواز تحقق الاجزاء غير متداخلة بل
 فلا يمكن ان يوجد كونه متداخلا لاجزاء غير متناهي وايضا على هذا لانه لا يمكن ان ينفك

عليه فانه لا يمكن اثبات السلب الكلي الذي هو المقصود في المقام باعتبار اخذ
 التناهي لانهم لم يزدوا بالحجج بحسب ازيد او انقص والتاليف وهو ظاهر
 وبما قررنا ظهر انه لا يمكن ان يذكره المحقق كالتاليف فانه لا يجوز ان يكون المنع كما
 لا يخفى اقول يمكن ان يبارض في فيه لانه المعارضة في هذا المقام مما لا وجه له اصلا
 لان الكلام انما في بيان البطلان التداخل بانه يستلزم لانه لا يكون التاليف مفيدا
 للمقدار بل لا يكون مفيدا للعدد ايضا والامام استدعى على الاخر المعارضة معه
 بانه لا يستلزم عدم افادة عدد بل العدد والكبر اذ يجوز ان يكون كمال الدليلين
 صحيحين بان يكون التداخل محالا مستلزما للنقيضين وايضا نقول لانه الامام في صدر
 البطلان التداخل فقد فرض امكانه والزم منه المحل ولا يمكن ان يبق معه لعله كان محالا
 فيلزم منه المحل اذ على هذا ثبت مقتضوه وهو ظاهرا لا يمكن فرض التداخل
 ممكنا اذ الامام لم يقول لعله كان محالا على ما هو عموما نقول ما ذكره من انه لا يخفى
 اما ان يستفيد ويحدث جوده واحد فيلزم عدم تحقق التاليف والتداخل
 اذ يجوز ان يستفيد ويحدث جوده واحد ولزوم عدم تحقق التاليف والتداخل
 ليس محذورا لجواز كونه محال مستلزما للمحال وكذا نقول او لا يستفيد فان تحدد
 الجزآن حقيقة اذ تختم رانه يتحد الجزآن والاتحاد والكم كان محالا لا يمكن
 ان يكون لازما للمحال فخر هو التداخل فان قلت الدليل الذي ذكره الامام لانك
 انه لا ينفك بين اجزاء المتحدية المحل بل ينفك في تداخل غير ايضا كما لا يمكن
 كتحقق التداخل العرضية وعلى هذا يصح المعارضة معه ويندفع الابرار ان معا
 قلت نظر المحقق ليس على ذلك لانه لا وجه لقوله فيلزم عدم تحقق التاليف اذ
 في مثل هذا التداخل الذي ذكرته لا يتحقق التاليف مع ان اجزاء الوجود في تداخل
 المقادير العرضية ايضا كما لا يخفى ان عدم الامتناع في الوضع في فيه لانه

يتبع ان عدم التماثل

الامام لم يميز بين التماثل في الوضع يستلزم عدم التماثل بالعوارض مطلقا
حزير عليه ما ذكره في سبب ما فيه الاجزاء متساوية فكل عارض نسبة الى مجموعها
على السوية فلا يميز الاختلاف بالعوارض على التماثل وان في بيان ذلك كثر الشك
مهيته واحدة بالمادة ولما لم يكن لهذه الاجزاء زيادة على زعمهم فيلزم عليهم عدم
امتيازها ووجوب لايرد النقض بالنقطة المجمعة عند المركز فاختلافها بالمادة لا يبي
على هذا الجوز لتكثير الاختلاف في هذه الاجزاء بالوضع ايضا لان هذا غير ضاير
للإمام اذ عاينه انه سلم على سبيل الاستظهار لتلك الاجزاء كونه متعددة عند
اختلاف الاوضاع اذ له شبهة باختلاف المواد هذا ثم لو سلم احد ما قاله
لتكثير الاشخاص بالمادة وجوز تكثيرها بغير التماثل في جواب الامام لتلك
الاجزاء مع تسليم اتحادها في المهيته يجوز لتكثيرها بمختلفة بالتحقق من دون
مادة واختلاف وضعها كونه شمسها بغيرها ووجوب يجوز لتكثيرها عند اختلاف
مع اتحاد الوضع فتأمل الملح ويقع الامتياز بينهما بحسب اختلاف العارضين
من الجنتين هذا غير حاسم لمادة التماثل اذ لا لتكثيرها بنقل الكلام الى الجنتين
ولنعم وضعا من ارجحية وكيفية القول فيه قلناه في الحاشية السابقة
الملح لا يقي لا تم لتكثيرها بنقطة متعددة ولا كيف ان كانت خطوط متعددة
منفصلة بعضها عن بعض ووصلت رؤسها عند مركز دائرة في منع تعدد النقاط
غير معقول في الحاشية الاولى لتكثيرها لو كان في هذه النقطة الترتيب بين
بين الخطوط والسطوح ليس لها قيام بغير ترتيب قيام عرضي بحسب ووجه
الا لتكثيرها في الكلام في الاتفاقيات المنفصلة على ما ذكرنا انفا في الحاشية
وايضاً يلزم حكم الحمل بينهما بالانظر الى معارضها وكان الحاشية موضوعية
الملح واليه لو فرضا لتكثيرها نقطة واحدة في فضاء نظرا لاختلاف عوارض

مواضع

مواضع واحد المستلزم ترجيح احد المتساويين الذي اورد الامام عند اختلاف
التساويين بالعوارض كما لا يخفى هذا الجوز بالنظر الى مهيته قد نقل عنه
وبين فيها ان هذا الدفع اعترض بتوجيه على انه من التعدد اما وضعي او عقلي
وانتفاء الاول في الاجزاء المتداخلة قطعاً وكذا تحقق الثاني فلا محال لتكثير الجوز
وانت خبير بان ما ذكره في دفع هذا الاعتراض ما لا يحتمل لان ارتفاع التعدد ان
ان يرد بسبب مهيته التعدد بالكلية كما هو المتعارف في سبب العبايع في الشك
في عدم تحقق مهيته ارتفاع التعدد على ما قرر في الاعتراض او يرد بسبب مهيته
بالكلية في خبره ولا شك في تحقق مهيته ارتفاع التعدد على ما قرر في الاعتراض
التقديرين لا محال لتكثير التردد وايضا بعد ذكر عدم ازدياد حجم الكثرة على
الواحد وعدم كونها كالتأليف مفيدة المقدار لاحاطة الى ذكر انتفاء التعدد العارض
اذما هو بعينه وليست بانه لزوماً يتبين من دون حاجة الى التبرير به وهو
والا لكان في توجيه كلامه لتكثيره قولاً فيرفع التعدد الوضعي دون العقلي معناه
انه يرفع التعدد الوضعي جزاء دون العقلي اذ يمكنه ان يرفع ويكثيره برفع
فلذلك حكم الشيخ بارتفاع التعدد الى العقلي على ما هو لها در منه على سبيل التماثل
وعلى هذا يدفع الاعتراض المذكور هذا ثم يمكنه حمل كلام الشيخ على التعدد على
انه ليس بقيد العدد وتوجيه لفظة عرس ايضاً بالوجه الذي وجهنا به كلامه
وكلامه انه ايضاً لا يبا عرسها الحمل كما لا يخفى اذ اى في الجنتين واحد فانهم
على ما استفاد من عبارة الشيخ في اى من قوله بغير العدد على وجهه المحض وقد عرفت
لن استفادته من هذا القول كما لا وجه له بل هو مأخوذ من القولين في ثم الظاهر
من سياق كلامه لتكثيره رفع التعدد الوضعي عند واما فيه فحاشا وان خبيراً به
ليس لك ادخاله على هذا التأليف وازدياد حجمه لا مقدار فزيادة بقوله

بناء على انه تركب الحسم في النسخ كان هذا الذي ذكرنا في حقه وفيه دلالة على انه لا يمكن غيره فمع
انه لا يظهر من آخره حاجة الى ما به كونه محذورا عليه حتى يحصل فيه حقا لم
لا يبين على ما ذكرنا من كونه واضحا فانهم اقول كيف انه لو حمل لا كيف لم
التمايز العدد بحسب الوضع ليس له الا اعادة لعدد النسخ في احوال اولاد وكيفية
هذا مستلزما له لزوما يتبين على ما ذكرنا ان الحاجة في تقيده الى التطويل الذي
ذكره الامام على انه قول الامام يكون الاجزاء في الجزء الواحد هو قول المتعدد وهو
بعبارة بعد ذلك ارجع الى استدلال عليه وهو موطئ فلهذا الضمير ايضا راجع الى
الكثرة كانه تقوية للامام في ارجاع الضمير الى الكثرة وانت ضمير الكثرة التي
ارادها الامام غير هذه الكثرة فليحمل الكلام على انه ليس تقوية له بل ايراد على
الشيء حيث جعله راجعا الى الاعداد الا ان يبقى ضمير منها في الحاجة الى التكاثر
هذا الوجه الذي لا يخفى من بعد النظر انه راجع الى الاجزاء في قوله ولكن اجزاء
غير متناهية وكان اللام في قول الشئ والكثرة للعدد إشارة الى تلك الاجزاء
واعتبر عنها بالكثرة للشارة الى وجود امتياز فيها اذ من شأنه كونه كثر
وعبر عنها بها بالاعداد الملح حصول الامتدادات الثلث لا يتوقف
فيها على الحاجة في هذا التوجيه الى اخذ النقصان الكثرات بل حاصله ليس يتم
الى الكثرة الكائنة في جهة مع غيرها من جميع الجهات واغلب لا يلزم له كونه كثر
فكيفية كونه غير في كل جهة واحدا فيجوز تخصيص الحسم في ضمن اربعة اجزاء
كما ذكره اما لو شرط كونه تلك الاعداد في نفسه انه على تقدير كونه الاجزاء اربعة
فكيفية تقاطع الامتدادات على ما في ايات قوايم كما لا يخفى ثم على هذا المذهب
قد عرفت انه لا يثبت على هذا المذهب فلا يستدرك فيه واقول ولحق
لحسم كلام الشئ لا يخفى انه هذه الموازنة ايضا بموازنة بسيطة لا وقع

لها جدا والظاهر ان حسم كلام الشئ على انه لا حاجة في تخصيص الحسم الى غير فرض
كثرة اولاد في جهة ثم ينفذ في اليها امور اخر حتى يحصل الحسم ليكون تقدير كلمة
ويبين غير ما يحتاج اليه بل يكفي فرض تخصيصه بان يبق لمكان كثرته متناهية حجم
فوق حجم الواحد ليضيف بين الاعداد في جميع الجهات حتى يحصل حسم في كل جهة
الى تقدير هذا ثم لا يخفى ان هذا الكلام المحض بعد كلامه اسبقه يدعي على انه نعم لم
الاستدراك الذي اوردته الملح لتفسير قول الشئ والتأليف بين الاعداد انما يحصل
وانت خبير بان يمكن له قول الاستدراك الذي اوردته فمقتضى نفسه وكلام الشئ قد
حمل على حسم فانهم الاول تقديم هذا التوجيه الى آخره الى الشئ كقولهم
هكذا لان كلام الامام ظاهرة انه حمل الاضافة على النسبة واسبقه كلام المحكمات
بان الثلث اكثر من واحد حيث انه قال في حسم الكلام على هذا التوجيه لكنه
مستعمل في تقديره استدراك وهو مشعر بان لا يمكن حمل على التوجيه الاخر لانه
اورد التوجيه الاخر وترضى عليه ولم يتوضا لكان الحمل عليه وحكم عليه بعده
عن الصواب ويمكن له كونه قوله على ما يشوبه متعلقا بقوله الاول تقديم هذا التوجيه
واشار كلام الملح بالتقديم في قوله وان عاد الى الكثرة فاما ان يرد الى قوله
واعلم ان الشئ ويمكن له كونه المراد الاشعار بالتقديم في قوله والاكثارية جميعا
على ظاهر وجهه فانهم انما وذلك بعبارة الصواب بقوله بعد ذلك
الظاهر مراد الامام على ما يظهر من راجعة الشئ كلامه لم ينع كلام الشئ
ان كانت الكثرة متناهية منها في فوق حجم الواحد واكنت النسبة بين تلك
الكثرة من فرضها في غير ذلك في جميع الجهات اي كان ذلك الحجم حجما
في كل جهة اذ لو لم يكن حجما في كل جهة لم يكن النسبة بينها وبين غيرها في جميع
الجهات فكان حسم الى اخر الدليل والحاصل ان قوله واكنت الاضافات

بيان كون ذلك الحجم جماعيا في كل جهة بالنسبة تلك الكثرة الى غير ما وحي لا يرد ما اورد
الشيء كما لا يخفى ثم لا يذم عليك كلام الامام بحتمل وجهين احدهما ما ذكرنا
والثاني لتكميل حمل الاضافة في كلام الشيخ على الانضمام لاعلى النسبة ويمكن
ما ذكره من النسبة ليس المقصود به انه تفسير للاضافة التي في كلام الشيخ بل كلام
من عند نفسه وتفسير كلام الشيخ يكون مستتبعا في جملة كلامه وكان الاول اظهر
كما لا يخفى عند النظر المحمى من اعتبار النسبة قبل حصول المنتسب فقد عرفت وجه
الكلام بحيث لا يرد عليه هذا الالزام وفيه نال اذ بهذا الدليل وحده
فيه نال اذ بهذا الدليل وحده لا يمكن اثباته بذهب الحكيم بدون ابطال مذهب
النظام اما يستلزم للجزء او بالحق الذي ذكره الشيخ فانهم قبل النظر الى
الاجزاء لا يثبت ما هو واما انهم اذا قطع النظر عما يلزم من الدليل الاول المنتسب
واحد السبق فيه صريح في عدم كون الاجسام مركبة من اجزاء لا يجوز متساوية فيها
نقطة الى هذا الدليل لا يثبت مذهب الحكيم في كل من متصل قابل للقسمة
الى غير النهاية لان هذا الدليل انما يدل على ان كل جسم متناه المقدار لا يتالف
من اجزاء غير متساوية فكل جسم لا يوجد جسم غير متناه المقدار لا يكون موافقا
للاجزاء لا يجوز متساوية ولا يكون متصلا واحدا بل للقسمة الى غير النهاية بل
مؤلفا من اجزاء غير متساوية وسجرا لشارة اليه الا ان يبقى انه يلزم من هذا
الدليل وجود كثرات متساوية في ضمن ذلك الجسم الغير المتساوي فكيف كل منها
حسبا لا يكون ذلك الجسم حسبا مفرا او الكلام فيه وقد يوافق ان هذا الحكم انما
اعلمه يستنبط من هذا الدليل فمتساوية وليس مفاده صريحا انما اعتبره انما يستنبط
والدليل الاول انما هو ان النسبة في الاستنباط اظهر منه وهو كما ترى وما ذكرنا
في تفسير فائدة افران تكميل الجسم غير ما يفسر فتنقل وتوجيه كلام الشيخ بحيث

الى غاية كان في معنى كونه نسبة الحجم الى الحجم نسبة المتناهي الى المتناهي لانه على
هذا التقدير اي تقدير كونه الكثرة المتساوية لها حجم فوق الحجم الواحد ازدياد الحجم بحسب
ازدياد التاليف وتنظم نسبة الحجم الى الحجم نسبة الاحاد الى الاحاد فاذا كان
نسبة الحجم الى الحجم نسبة المتناهي الى المتناهي لزم لتكميل نسبة المتناهي الى غير المتناهي
اي الاحاد الى الاحاد نسبة المتناهي الى المتناهي اي الحجم الى الحجم مف وممكن
بكل كلام الشيخ لاعلى استثناء نقض التاليف في مراده لو كان الكثرة حجم
فوق حجم الواحد لزم لتكميل نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه كونه معنى
مقدمة اخرى ومنه ازدياد الحجم بحسب ازدياد التاليف وتنظم لتكميل نسبة الحجم الى
الحجم نسبة الاحاد الى الاحاد ويلزم من هاتين المقدماتين لتكميل نسبة المتناهي
الى غير المتناهي نسبة المتناهي الى المتناهي وهو فيكون موزوم وهو تقدير المذكور
بل مذهب مخالف لما لا ندع ما ذكره الحشر اول الحاشية من كلامه في ما
الى النزول الشيخ غير مناسب لسوق الكلام كانه باعتبار الزيادة مع قائل كونه
كنسبة الاجزاء الى الاجزاء اذ لا يمكن الاكتفاء بهذا في بيان لزوم نقض
التاليف بل في كونه كنسبة الاجزاء الى الاجزاء اذ لا يمكن الاكتفاء بهذا في بيان
لزوم نقض التاليف بل في كونه كنسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة متناه الى
غير متناه فلا يكون نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه ولا حاجة الى النسبة
الحجم الى الحجم نسبة الاجزاء الى الاجزاء بما على المقدمة الترددية من ازدياد
الحجم بحسب ازدياد التاليف وتنظم ونهذه نسبة الثانية نسبة متناه الى غير متناه
فلو كان النسبة الاولى نسبة متناه الى متناه لكانت نسبة المتناهي الى غير
المتناهي نسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو محال فلم يكن النسبة الاولى نسبة متناه
الى متناه وهو نقض التاليف المطعون ما يلزم من التوجيه المذكور في الكلام الشيخ

ولا يخفى ان نسبة كانه بان كلام الشيخ غير مناسب ايضا على توجيه الكلام بقوله
نسبة متناه الى متناه كنسبة متناه الى غير متناه انما لان حاصله هو الذي
ذكرنا في توجيه كلام الشيخ فانهم الاظهر انهم بقى مقصوده انهم كان مقصود
الايراد الذي ورد في الشرح السابق فلا يدخل في هذا المقام والركان
المراد كما يفهم من الحاشية انه قبل تحصيل الجسيم بعنوان انه جسيم لا يحس الحكم عليه
بهذا العنوان فضعفه ظا اذ بعد ما حكم عليه بانهم في كل جهة لا خدشة في
الحكم عليه بهذا العنوان الجسمية الملح والركان كانت لزومية متناه في حيث
نظروا كونه الكثرة المتنامية لها جم فوق جم الواحد مستند كونه نسبة جم
الجسيم المتنام الى اجزاء الى جم الجسيم الغير المتنام الى اجزاء نسبة متناه الى
متناه وهما اللذان جعلهما الملح مقدما وتاليا على توجيهات رجب ضرورة
انه اذا لم يكن الكثرة المتنامية جم فوق جم الواحد لا يمكن له لا يوجد جسيم
متنام الى اجزاء فلا يكون نسبة جم الجسيم المتنام الى اجزاء الى جم الجسيم الغير
المتنام الى اجزاء نسبة متناه الى متناه واما اذا كان كذلك فنحقق تلك
النسبة قطعا فان قلت لو لم يكن هذا التقدير ايضا كان نسبة جم الجسيم
المتنام الى اجزاء الى الجسيم الغير المتنام الى اجزاء نسبة متناه الى متناه قلت
ان اردت بنوك لو لم يكن ذلك التقدير كانت النسبة كذلك لو لم يكن التقدير
ايضا كان اشرفية القايلة بانه لو كان جسيم متناه الى اجزاء كان نسبة جم الى
جم جسيم الغير المتنام الى اجزاء نسبة متناه الى متناه صادقة فهو على تقدير
تساوية لا يجب ان يكون التا في الدليل ليس صدق هذه اشرفية بل تحقق
نسبة في الواقع بين الجسيم المذكور كنسبة متناه الى متناه ولنزاد ان
انه لو لم يكن ايضا ذلك التقدير كانت النسبة الكذائية بين الجسيمين متحققة في الواقع

ففاده ظ لا عرفت فانه يجوز ان لا يكون على انتفاء التقدير المذكور الجسيم
المتنام الى اجزاء متحققا فكيف يكون النسبة منه وبين جسيم اخر متحققة فالملح
كانه خلط بين الاعتبارين فان قلت لعل مراده ان نسبة ترتب الذات على
هذا التقدير وجود جسيم متناه الى اجزاء ولن ترتب عليه تحقق تلك النسبة حتى
ذكرته ايضا لكنه ليس بالذات فلي هذا الا لا يمكن وجود جسيم متناه ذي
نسبة كذائية تاليا لا يتحقق النسبة الكذائية على بالشبهة قوله والا قرب قلت
مبانه لك كونه لا قربية ايضا لما ذكره اذا ثبتت نفية الذات في الحقيقة
الاستثنائية هو هذه النسبة لا وجود الجسيم الكذائية فالاقرب لنزول الجسيم التا
تحقق هذه النسبة ايضا فانهم الملح بل اللازم لنزول نسبة الجسيم الى الجسيم
لا يخفى ان نسبة الجسيم لا زالا ينافي اللزوم الذي ذكرنا لان الملح يجوز ان يكون
مستندا للنقيضين وهذا النقيضان انما يلزم من المحال الذي هو من مذهب
النظام فليس يضار الدليل اصل بل هذا الذي ذكره الملح هو بعينه ما ذكره السيد
فانه يلزم على هذا التقدير لنزول نسبة بين الجسيم كنسبة متناه الى متناه
في الواقع لكن كيف في الواقع لنزول كونه اعتبارا لنزول الجسيم بزيادة كونه
الاجزاء على ما قرره فكيف يتوهم لنزول كونه فادانية فثبت الملح والاقرب
ان يبقى من قول المحقق اشرف في حيث لان حاصل حصول الجسيم لازم
لذلك التقدير واما كونه موصوفا بالصفة المذكورة فهو امر ثابت في الواقع
وليس جزءا من اللازم ولا زالا وعلى هذا فرفع التا انما يكون برفع نفس الجسيم
لا باعتبار الصفة والبطانة ظانته ولا يخفى ان نسبة اللزوم الى الجسيم ملكه
على قياس ما ذكرنا انتفاء تقرير الدليل بحيث لا يكون رفع التا باطلا وهو
فانهم وحيث توجه حديث الاعداد سند المنفعة فيه انه ليس المقام مقام

مقام الاستدلال حقيقيا بل المنع لان الكلام في نسبة الشئ الى جسم
 ولم يكتف بالجم وظل في هذا المقام لوقيل النسبة في المقدار يمكن
 بشرط باكتاد النوع فلو انجز بالجم كان مطلقا للمنح محض الجسم بل من ذلك
 المنع لكان كلاما موهما موافقا لاداب روح المنع في مقابل ليس موهما
 فانهم كثر على مذمب الحكماء ولا يخفى انهم الكلام كان في انه على هذا المذهب
 يلزم ان كان تحقق النسبة بين الجسم باي وجه كان وبين الجسم فلا حاجة الى
 تخصيص الجسم وعلى هذا الوجه لا يقول بان على مذمب الحكماء والمحققين لا يصح هذه
 النسبة وليس مراده من النسبة بين الجسم والجسم لكان صحيحا على جميع المذاهب
 اختار الشيخ ذلك لتلايد عليه المنع في ادى الراي ولما كان الحكماء في هذه
 من مذمب الحكماء فانهم المانع كونه مستثناة انما يصح لو كان هو الواقع
 من النسبة مستثناة هذا انقيض انما يصح لو كان هذا انقيض واقعا وليس كذلك الواقع
 لنسبة الجسم المتناهي الاجزاء الى الغير المتناهي الاجزاء نسبة متناهية الى
 المتناهي القدر فالصواب في جعل الثاني هذا انقيض كما سبقت الاشارة اليه قوله
 بل اللازم لتكميل نسبة الجسم الى الجسم في تقرير الدليل كذا لو كان لكثرة المتناهي
 حجم فوق حجم الواحد لزم لا يكون نسبة الجسم المتناهي الاجزاء الى الغير المتناهي الاجزاء
 نسبة متناهية القدر الى متناه القدر لكنه في نظره لانه لزم ان هذا انقيض
 ليس متحققا في الواقع فلا يصح استثناءه فقيه لزم صحة استثناءه لا يتوقف
 على اوزن واقعا بل يكفي فيه وقوعه على تقدير المقدم اذ لا شك انه لو قيل لا
 على امره لو كان تقدير كذا لزم لتكميل ذلك الجسم لكان على هذا التقدير فيكون
 هذا التقدير باطلا كان قولنا لا يحتمل لا غاملة فيه ويكون له الى هذا التقدير يستلزم
 انقيضين فيكون هذا املا لا شك في صحته ولزم ان لا يكون متحققا على

هذا التقدير متفاد فلو منع انه معتبر في لزومه على هذا التقدير هذا انما لا يخفى
 انه يمكن تقدير الدليل بوجه اخر غير ما قررنا انما بحيث يصير الشرطية لزومية
 بان يبق لو كان لكثرة متناهيته ما حجم فوق حجم الواحد لزم ان يكون اجتماع هذا
 التقدير مع كون نسبة الجسم الى الجسم نسبة متناهية كما هو شأنه في الواقع اذ
 الامور الواقعة يجوز اجتماعها في الواقع ضرورة كذا يجوز اجتماعه مع لا يستلزم
 انقيضه وعلى هذا ايضا لا يكون الشرطية اتفاقية غير منتجة في القياس لا يستلزم كما
 ذكره المحقق اولاد الاستثناء انقيض الثاني غير صحيح لكونه خلاف الواقع على اذكرة ثانيا
 لكن هذا تقرير بعيد عن الكلام في الجزء الاول اوله والمحقق انقيض في توجيه
 الدليل لشرطية اتفاقية لكنها منتجة لان مرجعها الى الانفصال في جميع
 ولا يخفى بعده المانع وهذه الجزئية لازمة لان الجسم مفرد ولا يجوز له اثبات
 هذه الجزئية موقوف على ثبوت الجسم المفرد وكذا النزاع في الجسم مفرد على ما مر سابقا
 لا يكفي في المقام اذ وفيه حكم البرهان وايضا الظاهر قولهم بان النزاع انما هو
 في الجسم المفرد بعد انهم اشتوا الجسم المفرد باذكارا سابقا ولنظرة وجود الجسم
 المركب بدون المفرد كان متناهي قريبا من البداية وح يمكن بناء على هذا توجيه
 تقدير الشيخ هذا الفصل بالتمية مكملة مع ذلك لا ولا يمكن كلام الشيخ في الفصل
 الثاني ان لا يجوز لتكميل الجسم موقفا من مفاصل غير متناهيته سواء كانت اجزاء
 لا تجز او لا ولا يخفى مفاصل لا ينفصل اصلا على ما مر سابقا وان لا حاجة الى
 ذلك التخصيص ولن كلام الشيخ في بطلان مطلقا وح نقول اذ ثبت للجسم
 لا يجوز لتكميل موقفا من مفاصل غير متناهيته مطلقا ولا يجوز لتكميل موقفا من مفاصل
 متناهيته لا يجوز فلا بد لتكميل بعض الاجسام متصل واحد اذ لو كان متفصلا
 فاما الى اجزاء لا تجز متناهيته او غير متناهيته وهو لفظ او الى اجزاء تجز فاما

الى جسم متصل وهو لفظ ونزيب الخ غير النهاية فيلزم التاليف في الاخر الى غير
 منف وعلى هذا ينبغي النظر الذي اوردته دون حاجة الى القول بان الكلام
 في الجسم المفرد وسجده آخر لانه لا ينظر دون البناء على الكلام في الجسم
 فافهم اننا لما ثبت امتناع كونه الجسم لهما في اجزاء لا يتجزأ سواء كانت متناهية
 او غير متناهية قد عرفت ان الاول لا يخفى الا جزاء الغير المتناهية التي لا يتجزأ
 الملح ولما ثبت ان الانف لم يحصل جميع الانف ما المكنة لانه لا يقبل
 الانف م كونه اجزاء متصلا واحدا قابلا للانف م فالشرطية مستلزمة لكلمة الجسم
 بين هذا الشئ والاشئ الاول غير مسلم اذ المراد بالاشئ الاول ما لا يقبل الانف م بمعنى
 لانه لا يكون له جزء لا يتجزأ ولما لا يرد به مقابل الشئ الاول فالشرطية ممنوعة فلا بد
 لانه غير الكلام اما على امتناع الشئ او على الكثرة لا بد لانه لا يتصلها الى الواحد
 ويبدو هذا التردد الذي ذكره في الجزء الواحد ولا شك ان اذ على اثرنا اليه
 سابقا من العقل حكم بدية بان جميع ما يمكن للانف ما اذا خرج الى الفصل
 فلا بد لانه غير المتجزأ الى لا يتصل بالفصل ولا قطعنا النظر عن الكثرة لا بد لانه غير المتجزأ الى
 الواحد فتأمل الملح الى ما يقبل الانف م وهو الجسم متصل فيه ايضا انه يجوز لانه
 لا يكون جسما متصلا بل متصلا الى ما يقبل الانف م ايضا وهكذا في غير الكلام هو هنا
 ايضا اما على امتناع التسلسل او لانه الكثرة لا بد لانه غير المتجزأ الى الواحد او على اذنا
 سابقا من لانه تركيب الجسم المتناهي من اجاب غير متناهية غير متصور او على
 لانه يقي ان ابدية حاكه بانه اذا لم يكن في الجسم متصل واحد كان متناهيا الى اجزاء
 لا يتجزأ كما لا يخفى على من انظره سليمة وهذا هو الذي ذكرنا انما انما سجد وجه آخر لرفع
 النظر فان قلت على ما ذكرت من الاحتمالات يلزم لانه جميع الانف ما حاصرا للفصل
 والمفرد من غير ان يكون في ما يمكن انف م ولم ينقسم كان متصلا واحدا قلت ما ذكره

لا يقبل التسلسل على امتناع التسلسل
 لا يقبل التسلسل على امتناع التسلسل
 لا يقبل التسلسل على امتناع التسلسل

من التعليل وجب استقلال الخط ولا بد من فيه لفظ المقدما الا فيكون وهو لفظ لا يخفى لانه ما ذكره
 الملح في توجيه الدليل مستدركا لاحاقه الى التثبيت او لا لجميع الانف ما
 المكنة غير حاصلة ثم ثبت لانه بعض الاجاب متعلق في نفسه بل كيف لانه يقي ما ثبت
 لانه الجسم متعلق لكونه كذا في اجزاء لا يتجزأ فان لم ينقسم بالفعل اصلا فيمكنه
 متصلا ولما انقسم فاما الى ما لا يقبل الانف م فيلزم الجزاء واما الى ما يقبل الانف م
 وهذا مشترك بين التقريبي والدفع الدفع والا في توجيه كلام انما لانه يقي
 الزم اوله من امتناع تركيب الجسم في اجزاء لا يتجزأ عدم صواب جميع الانف ما المكنة
 بالفعل اما بناء على ما ذكره الملح او على ما اشرنا اليه من الابدية حاكه بانه اذا
 خرج جميع الانف ما المكنة الى الفعل فلا بد لانه غير المتجزأ الى الجزاء وبعد ذلك يلزم
 المطرف لكونه بعض الاجاب متصلا طهرا بحكم البداية بانه اذا لم يخرج جميع
 الانف ما المكنة الى الفعل بقدر متصل ثم افرغ على هذا الكلام مترقيا
 الى انه يمكن اثبات المطر بدون توسط هذه المقدمة بان ثبت او لا اتصال بعض
 الاجاب م وامتناع تركيب الجسم في اجزاء لا يتجزأ اما بهذا النحو الذي ذكرنا انما
 بان يقي اذا لم يكن في الجسم متصلا واحد كان متناهيا الى اجزاء لا يتجزأ ضرورة
 كما اشرنا اليه فندر وهذا بعينه ما ذكره صاحب الحاشيات لا يخفى لانه ما ذكره الملح
 او الفصل في توجيه كلام الشيخ حيث قال فنقول المطر هو هذا بعينه فليت شوي
 لم يشره الخ الى هذا القول مع كونه اقرب فافهم لكنه لا يوافق ما ذكره اشارة
 قد عرفت اننا لا ننظر لاجزاء الكلام على الجسم المفرد وما وقع في بعض كلماتهم من البناء عليه
 فبناء على ما يلزم آخر الامر قول الشيخ ومن الناس من يظن ان الجسم كل جسم ذو
 مفصل لا يجب تخصيصه بالمفرد حتى يكون رفعه مستلزما لسبب المفصل عن بعض الاجاب
 المفردة اذ الجمهور كما يقولون بوجود المفصل في اجاب المفردة كما يقولون في

لا يقبل التسلسل على امتناع التسلسل
 لا يقبل التسلسل على امتناع التسلسل
 لا يقبل التسلسل على امتناع التسلسل

زمانه فاضلانی در این زمانه
حکایت کرد علی بن نقیص
معانی سه

عليه السلام

على ما هو ظاهر كلام الشيخ في حق الفصل الثاني معقودا لا بظاهره فقط ويعلم بها
كما في الفصل الثاني وعلى الثاني فوالا حاجة الى التعميم المفصل في المقدمة الثانية بل
يتم الكلام مع تخصيصها بالاجزاء الغير المتجزية على ما قررنا سابقا مع انه الاول
اذا نظر للمقدمة الاولى بناء على الفصل الثاني والثانية على الاول وما في الاول
ليس الا بظاهر المفصل الغير المتجزية وايضا يرد عليه تخصيص المفصل كمالا
لقواد المفصل المتنامية المنفصلة بالفصل ايضا لا بد من ابطالها ثم ثبت
المطابق انها مبطل ايضا بما يبطل - المفصل الغير المنفصلة بالفصل فما وجه
اخراجها وبناء الكلام على اوله ثم لا يخفى ان الفصل الثاني ليس مبطل الثاني
بانه يلزم خلاف الفرض اذ يلزم ان تكون المفصل غير متنامية واما ما ذكره
المحشر فيكون في هذا الكلام بانه في ما ذكره من لزوم له وكو العبد المشتمل
على الجميع غير متنامية القدر ليس ما ذكره في الفصل الثاني من التفسير بالثنية
لأنه في الفصل الثاني ايضا بناء على بطلان الشئ على ما وجه المحشر في استقيم
الثنية وحديث العبد المذكور على سبيل الاستعداد وهو كما ذكرنا في الاول
حالة ايضا بالمقابلة عما ذكرنا مع انه لا يحتمل الدليل في غير شئ اخر ولو لم
يكن في القسم الثاني على ما في غير متنامية ولم يلم بطلان في الفصل الثاني
والثالث لا لغيره - في هذا الفصل الثاني على ما ذكره المحشر في السبيل على بطلان
الشئ ويستنبط حال هذا الشئ منه وفيه ما فيه وبالجملة فقد ظهر ان الفصل
قوله الشيخ نال الفصل على الاجزاء الغير المتجزية على ما قلنا ان لا على ما حمله المحشر
وهذا بناء على ما في غير تخصيص الكلام بالجسم المفرد لا ياتي هذا التوجيه
اذ لا يلزم ان يكون بشرط كونه مفردا حتى يمنع كونه مشتملا على مفصل متنامية
متجزية بالذات من حيث اياه التخصيص عن هذا الوجه وطاعة اذ لم يؤخذ بهذا الشرط

[illegible]

يمكن كونه مشتقاً عليها كغيره انه على هذا يكفي لتزويج الجسم المفرد لا يمكن
 اشتراكه على المعامل الغير المتناهي ولا على المعامل الغير المتجزئ المتناهي
 وليس المعامل المتجزئ المتناهي واللام كبير حسب ما مفرداً فقد ثبت وجوب
 متصل ولا حاجة الى ان تكون التكميل الذي ذكره المحقق في الكلام المتكامل
 بعيداً عن المبتدئ في فهمه وغيره كالمستعمل في فهمه من بناء على
 لغيره الاخر من مقتضى مقتضى الاول الاستدلال بنحو ما ذكرنا سابقاً من لزوم
 تحقيق الواجب في مثل هذا الكثير فافهم وعلى ما ذهبنا لم يتوجه وقد ظهر
 كما سبق انه يتوجه في ايضا نظراً الى ان في انتقاء المعامل الغير المتناهي
 والمعامل المتناهي الغير المنفصل بقول لا يكفي في المرام اذ سيقر المعامل المتناهي
 المنفصل ولا بد لتزويج في الجواب ايضا بما يخل به المتناهي الغير المنفصل
 على ما عرفت مفصلاً فافهم ان كانه قال في المرام من كونه كافي
 ما فيه من البعد بل الظاهر لفظيكا والاشارة الى انه لم يقبل صريحاً كغيره عليه
 كما مر سابقاً وان رايه ان روح وايضا يتوجه السؤال في غير الاشياء التي لم تكن
 ثمة لتزويج الناس من كونه هذا التكليف لم يقبل انه قد يوجب اذ هو كما لم يكن
 صريحاً بالواقع لم يقبل صريحاً ايضا بالجواز وكما يلزم عليه القول بنحو
 بالواقع مع انه قد عرفت ان الظاهر ان الاشياء مع عدم جواز التناهي
 من الاجزاء الغير المتناهي سواء كانت غير متجزئة او لا فتدبر ان لا تزعم
 ان يجب فيه لتزويج الوجوب وهذه العبارة غير ظاهرة في عدمه وايضا
 في الكلام في انه لم عبر عنه عن هذا المذهب بالوجوب وفي اخذه بالجواز
 وما وجه تخصيص الظاهر في عدم الجواز في الاول وعدمه بالوجوب في
 الثاني فليس المتكثرات التي عرفت في عبارة الشيخ كغيره لتزويج هذه المتكثرات

بار ووجب بوجوب عدم فهم المرام والتجزئ فيه وليس فيه مقصود صحيح اصلاً فانهم
 على ما زعم هذا القائل المحقق اذ هذا القائل المحقق حصل الجزئية باعتبار
 خروج الجسم المتناهي وهو انما يحصل باعتبار الالام في المقدمة الاولى ولا تأثير
 فيه بجزئية المقدمة الثانية مع انه لا بد لتزويجها ما تأثيره جزئية النتيجة
 وسبق له توضيحاً فانتظر والنتيجة الثانية ايضا تخصيص المتناهي على ما عرفت في غير
 هذا التخصيص لا يفهم من كلام الشيخ والتزويج الفلام على انه يلزم من كلام الشيخ في الكلية
 ايضا يلزم منه فهمه بغير ذلك ويعتبر هذا الا ان يبق ان يعتبر المتناهي من اقسام الغيرية
 اخذه في المقدمة الاخرى وانت تعلم ان اخذه في المقدمة الاخرى ايضا ليس صحيحاً
 كلام الشيخ بل يلزم منه ولو اعتبر ما يلزم من الكلام في فهمه من سائر المقامات في هذا
 المقام مع ان اخذ المتناهي في السابق بقرينة اللاحق لا يخرج عن غير هذا المقام
 كلام آخر وهو انه على هذا يكفي لتزويج في جابذة ذلك البعض المحقق انه لم يزل على غير
 ان حصل المقدمة الثانية جزئية بل انما حصل جزئيتها باعتبار ان الجسم الغير المتناهي
 خارج عن الجسم بقرينة خروجه عن المقدمة الاولى كجزئية النتيجة باعتبار
 خروج الجسم الغير المتناهي عنهما وعلى هذا ينبغي جميع ايرادنا على ذلك المحقق
 لكنه لا يخفى انه لم يكن له حاجة في دفع نظر المحقق الى التناول الذي ذكره الجوابين اذ
 بما انظر على انه الماهية الجزئية لا يتجان وعلى ذكره ذلك البعض بغير المقدمة
 طينين بالنسبة الى الجسم المتناهي ولا يربط انما هما لكن الامر فيه سهل فتدبره
 من لو كانت المقدمات مساوية لا يخفى ان لو كانت المقدمات كليتين يلزم
 منها ان لا يكون الجسم مشتقاً على مفصل لا يتجزئ غير متناهي ولا متناهي فان كان
 الكلام في الجسم المفرد على ما زعم المحقق من التناهي فلهذا كان في الجسم
 المتكثرات يلزم ان لا تتكثرت بعضه بغيره لتزويج اذ لم يكن له اجزاء لا يتجزئ فاما ما ذكره

الاتصال في جميع الاجسام واما اذا لم يثبت كما هو المفروض منها فكيف يمكن ثباتها
في الجميع متصفا بان الاتصال طبيعة نوعية اذا لم يثبت بعد وجود الاتصال
في جميع الاجسام بل يجوز ان يكون بعضها متولفا من اجزاء لا تجزى بدون اتصال
ويوظف في الصور ان حصل الكلام على الكلية كما هو اللازم من الدليل وعدم
الى الالفاظ الموهمة التي في كلام الشيخ المتخيرة للذهن المشوكة للطبع ومنها
اما على انه لم يشترط التصفيف للزم مفاد خلاف الكلية او على انه مستشعر لكنه
لم يثبت اليه اعتمادا على ظهور المراد وعدم ذهابه الى خلافه فانهم راجع
لان كل جسم فرض هو قد ظهر مما مر انه لا حاجة الى هذا الدليل وانه يلزم من هذا الاستدلال
فتذكر الشافذ ليس في الوجود جسم معين هو فان قلت الدليل كما ارد الم
يدل على انه لا بد من جسم في الوجود عديم المفاصل وذلك كونه معينا للثبوت لان
الجسم الغير المعين لا وجود له فكيف يمكن تجميع بين هذا وبين الدليل قلت غاية
ما يلزم من الدليل ان يجب ان يكون في الوجود جسم معين عديم المفاصل لكن لا معنى
بل على معين لا على الغير من ذلك كل جسم نفوذ في وقت معين لا يلزم ان يكون هذا
الجسم مخصوصا بعدم المفاصل بل يمكن ان يكون له مفاصل وهكذا مفاصل ايضا لكنه
لا بد ان يكون متصفا بالمتصل متصل ونفي ذلك في الوجود كثير مثلا كل عدد يقرب من
لن يكون فوفه في ذلك الوقت عدد اخر وهكذا لكنه لا بد ان يكون في الوجود جميع
مراتب الاعداد بل ينشأ بالافرة الى غير وتحقيق المقام لنحصل جميع الالفات
الممكنة متمتع بالذات وحصول كل واحد منها ممكن الذات سواء نسب الى ذات
ذلك الحصول او الى ذات الجسم واما في الواقع فلا يخفى اما ان لا يحفظ كل وقت
او الاوقات متصلة فلي لا يقول لنف في كل وقت يجب في الواقع ان يكون جسم معين
عديم المفاصل ولا يجوز في الواقع ان يكون له مفاصل بل هو جسم لا يوجب في الواقع

نفسه

نفسه لكنه لا نفوذ مخصوصه وهذا يقتضي ان المتنازع الذي ذكرنا وعلى اننا نقول
لا يلزم في الواقع مجرد الامتناع الذي ذكرنا لنكون جسم معين لا يتغير
في وقت اسد الامر اخر سوى ذلك الامتناع ووجود صورة نوعيه مانعة للتسام
الخارج على ما وزعمهم في الافلاك او عدم وجود اسباب النقص واما الجدة لا يمكن
الحكم بمجرد ذلك الامتناع الذي انه لا بد لنكون جسم معين في الواقع لا يقسم في وقت
اصلا يجوز العقل لنكون جسم معين وعلى هذا النوع الاشكال راس وظهر لنقولهم
ليس الوجود جسم معين يجب ان يكون عديم المفاصل ان اريد به انه لا يجب بالنظر الى
ذات الجسم او في الواقع بالنظر الى مطلق الاوقات فتوجب ان اريد الوجود بالذات
بالنظر الى خصوص وقت دون وقت فليس يصح فان قلت اذا كان حصول جميع
الالفات متممات بالذات يجب ان يكون عديم حصول شير منها واحدا بالذات
لا يعرف في الطبقات وعدم حصول شير منها واحدا بالذات لا بد لنكون في
في نفس شير خاص فيلزم ان يجب عدم الفات بالذات قلت امتناع حصول جميع
الالفات لان الفات لا يفتقر الى مزيد من كبر في الواقع عدم حصول الفات م
ولو بالسبب لان يجب ان يكون بالذات لا بد من دليل ولو سلم فلان انه اذا كان عدم
حصول الفات ما يجب بالذات يجب عدم الفات فخاص ايضا والشبهة نفي بالنز
ارتفاع وجود زيد وعدمه متمتع بالذات مع لنشينا منه ما لا يجب بالذات
والجواب الجواب فاقول المحو شير من هذا الجواب لا يصلح وفيه لنظر ان
السائل هو الامام نفسه وهو اعرف بقصده فلعن قصده الا براد على كلام
الشيخ لا استلكت في حكمه اعتبارا على الامكان ولعلنا قلنا لا يظهر فانهم
ان لا يظهر انه لا يخفى انه محض الامكان لا يثبت ما هو منسب اليه الذي
غير الشيخ في هذه الفصول وكفاية في اثبات النبوة ايضا محل نظر فليت سور لاتي

سبب اقم لفظه الوجوب في القعدة الثانية من غير رفع الامكان ولا ينفذ اصلا
 لما ذكره سابقا والدليل على ذلك ثبت به وجوب وجود جسم عديم المفاصل وهذا لا
 من جهة ما قلنا لك انه لا ينفذ الالتفات اليه والى ايوامه فلا تغفل بين كل واحد
 من جنس الجسم لفظ الكل غير واقع موقعه واصواب حذفه كما لا يخفى وبين
 القسم الذي لم يكن لا يخفى انه لا حاجة الى فرض كل قسم الجسم المفروض بين
 الجسمين المحاذيين له وبين قسم آخر من ذلك الجسم غير محاس له بل يكفي فرض كل قسم
 من الجسم المفروض بين الجسمين المحاذيين كما فرض كل جسم بينهما على انه يوجد الحافة
 لا يحصل قسم آخر غير محاس فلا بد من فرض قسمه اخر وهو كما نرى فانهم فيه بحث
 لان هذا انما يلزم لو لم يقيد اختلاف العرضين ولو لم يقيد انهم اختلاف العرضين
 باختلاف العرضين القاريين نقول اننا لم نعني بان اختلاف العرضين
 يوجب التفات المحل في الخارج فنقول انه اذا كان عرض حال في جزء الجسم او محلي
 وعرض حال في جزء اخر منها فلذلك يوجب انفصال ذلك الجسم الخارج بنيتك
 الجزئين منه وبالنسبة التي الذي يراه جزءا سبطا لانه اذا كان جسم لا يقاسم
 لظرفه الجسم اخر لظرفه الآخر كان ذلك الجسم منقسمين في الخارج وكيف
 يقول عاقل بذلك والفرق بين الوجهين ظاهرا ريبه فيه لكنه بعد وجوه الكلام
 فنذكر اولها بان يحكم عليه بالضعف في الاول بان يحكم عليه بالضعف ويوجد في
 بعض النسخ بعد هذا الكلام زيادة لا يفهم لما حصل وانما هي غلط استماع
 اتوا انت خبير بان اختلاف الجهة العقلية لا يخفى لانه اختلاف جهة العقلية كما
 منسب اليها وكانت الجهة التي ذكرها المحقق العقلية لزوم الدور ايفافلا حاجة
 الى التفرقة في افادتها كما كانت بيان الواقع وفيه بعد بل لا بد من اختلاف الحقيقة
 العقلية من تنقيح المحل هذا الكلام وانما كان مشهورا بينهم كذا الظاهر لا اصل

لان تغير المحل غير لازم في مطلق اجتماع المتقابلين كيف ونعلم ضرورة لنزولها
 اذا كان بالعدم وانما في الدليل معروض الابوة والهنوة سوى ذات زيد فقط
 وان ذاته مع المتقابلة اخذت ليست معروضة لهما وكذا في نظيره بل لا يصح
 ان في اجتماع المتقابلين لا بد من اختلاف جهة سوى الجهة العقلية لان الجهة
 العقلية لا يجدي في اجتماع المتقابلين بالضرورة لكنه لا يلزم لنزول بقية
 الجهة جزء المحل ولا يلزم ان اذا لم يصرف المحل عن مختلف الموضوعات كما في
 اجتماع المتقابلين بانه على انتفاء اتحاد المحل الذي هو شرط التناقض لا يصح
 اجتماعهما لان صحة الاختصاص وجه الصحة في اختلاف المحل مطلقا كما نعلم
 بديهته لانه اختلاف المحل مع اجتماع المتقابلين كما نعلم لانه اختلاف الحقيقة
 ايقوم معصية ولا يلزم ارجاعه الى اختلاف المحل مثلا في تلك المفروض
 المعصية لا اجتماع المتقابلين في اختلاف الاضافة ولا يلزم له كونه اختلاف المحل
 اذ كماله العقل كالم عند اختلاف المحل لا يمتنع اجتماع الابوة والهنوة
 لك كالم به عند اختلاف الاضافة ايضا والحاصل لانه اختلاف الحقيقة
 امر سوا اختلاف المحل والعقل كالم به معصية لا اجتماع المتقابلين ولا يلزم
 ارجاعه الى اختلاف المحل اذ لا دليل عليه ولا يستقيم في اكثر الامور كذا اختلاف
 الحقيقة مختلف في المواد ففي بعضها يرجع الى اختلاف الاضافة كما في
 المثال المفروض وفي بعضها الى غيره كما يظهر عند التسمع نعم لا ينكر لانه بعض
 المواد لا يمكن اجتماعها الا باعتبار اختلاف المحل وليس يمكن فيه اي
 اجتماع اسواء والبيان لك في العقل كالم به لانه لا يمكن اجتماعها في محل واحد
 لكه اختلاف محلي لا يلزم له كونه كسب الوجود في الخارج بل كونه
 الاختلاف كسب الوجود الفرضي لان وجود الاجزاء المنفصل الواحد ليس

فانما هو اختلاف الحقيقة العقلية لا يخفى لانه اختلاف جهة العقلية كما
 منسب اليها وكانت الجهة التي ذكرها المحقق العقلية لزوم الدور ايفافلا حاجة
 الى التفرقة في افادتها كما كانت بيان الواقع وفيه بعد بل لا بد من اختلاف الحقيقة
 العقلية من تنقيح المحل هذا الكلام وانما كان مشهورا بينهم كذا الظاهر لا اصل

وجود فرضيا اختراعا بحيث ترتب عليه تراص بل وجود فرض نفس امر ضروري
ويمكنه تصويره في انما راد لوازمه وانكاره مكابرة وبالجملة لمحمل المحل
للنور والبياض في الجسم الالقي لضعف الجسم والوطء والمحل بالحقيقة فخلاها
لا يحتاج الى اخذ لمشييه بل بما مختلفا كحسب الوجود الفرضي والمحل بمحل المجموع
فينبغي التمييز بين مختلفي الحيثية التي لا يستقله المحشر عن بعض المحققين والاول
اول فافهم واثبت ولا تتبع الشهرة فان قلت امتياز محل السواد
اعلم ان ذلك البعض المحقق قاي في هذا المقام فان قلت محل السواد والبياض
لن يكون واحد الزم اجتماع المتضادين في محل واحد ولن يكون متضادين
يثبت المطر وايفاء اجزاء المتصل الواحدة ليست موجودة بالفعل فلو كان
المحل المتصف بالبلقية مستقلا واحدا لزم قيام السواد والبياض في محل
بالمحل المقدر وهو مفسدة ثم قد يرد ذكر ايراد وجواب قلت محلهما واحد
بالتفصيل الطبيعي ولكنهما مختلفان بحسب الغرض في المحل اجتماعهما في محل
واحد لا يختلف في حيز بحسب الغرض اليه واجزاء المتصل الواحدة ليست
موجودة بوجود متميزة لكنها موجودة بوجود الكل والحيث قيام الاعراض
الموجودة بالسياسي هو وجودها لا بما هو موجود بهذا النحو ولن تستثني قلت لن
العرضيين المذكورين في بيان سطح واحد كغيره من مختلفين في السطح
فمن حيث التفريق في هذا النصف مثلا غير من حيث الالتفات الى
النصف الاخر فان قلت الى آخره فقل المحشر ولا يخفى ان الجواب المذكور
المحشر بقوله فالصواب هو الذرات والية المحقق بقوله ولن تستثني
قلت قد اذنت فخير ان لا يرد الذرات او لا يقول فان قلت محلهما
نوعيه الى هذا الجواب بل انما يتوجه على الجواب الاول الذي ذكره ولم يرد

المحشر

المحشر فظهر في كلامه المحل فانهم في الحاشية كيف يكون المحل الفرضي
عرفت في لزوم الجزئية في الحاشية المقيد اذا اعتبر من حيث انه مقيد
كان المقيد داخل لا يخرج لنزاع في بعض المواضع لنزاع التقيد اقل في غير التقيد
فارجع ارادوا به اشير المقيد مثلا اذا قالوا انهم منوع العلم بالجميع لم يمتنع
حيث استعداد الحركة والسكون ارادوا انهم موضوع الجسم المستعد لا للموضوع
والمجموع المقيد بالاستعداد وقد اشير اليه سابقا فيها من غير ان كان محل
البياض والسواد في الالقي كالجسم الحيثي في الذي في المحل فان
الحاصل للجسم من حيث هو قابل للالتفات وهذا النصف المعين مثلا محل
للبياض ومن حيث هو قابل للالتفات بالنصف الاخر محلهما السواد ومحصلا
قياسا عرفت ان الجسم القابل لكذا المحل للبياض والقابل لكذا المحل للسواد
لان التقابلية والتقيد في المحل وبذلك يختلف كل البياض والسواد بل يصح
المحل مختلفا باعتبار ان الجسم القابل لكذا كان غير الجسم القابل لكذا كما يتيقن
زيد باعتبار انكاتب غير زيد باعتبار انكاتب غير زيد انكاتب غير زيد انكاتب
لانهم زيد مع الكتاب او مع التقييد بها غير زيد مع انكاتب او مع التقييد بها
ذكرنا طرانا فيكم ارجاع مختلفا الحيثية التقييدية الى اختلاف المحل لكن
لا بالوجه الذي في المحشر بل بوجه آخر وهذا ما وعدنا في الحاشية ثم لا يخفى
انه لا يلزم اليه في جميع مواد اختلاف الحيثية التقييدية لنزاع يرجع الى ما ذكرنا
بل يجوز ان يكون اختلاف حيثية في مادة لا يمكن ارجاعه الى ما ذكرنا وكان مع ذلك
مستحيا لاجتماع المتقابلين اذ لا دليل على وجوب ذلك لارجاع ايضا وبالجملة لنزاع
صح ذلك لارجاع في جميع المواد فيها ويثبت ولنزاع في عدم صحة في مادة فلم
ياخذ احد من لزوم الارجاع فزيد ما قد بر في الحاشية بل الحق لنزاع المراد

استعداد القسمة هو وانت خبير بان الجسم مع الاستعداد معنى لان يجعل محلا للقسمة
 واسود وكل ذلك غفلة عما هو المراد قلت الامتياز مطلقا من الصفات
 الذاتية لا يخفى لانه جعل الامتياز مطلقا من الصفات الذاتية مما لا يحصل
 في نظر العقل السليم بل الظاهر ان الشرح الخارج اليه يقتضيه بالامتياز وانكاره
 معكافرة لكثرة التعارض في حقيقة بعض وجوه الاتحاد فيه وجوه في الكلام قد بينا
 في تعليقنا على الشرح الجديد للتجريد وهو شبه اقول فيكث لان ما قلناه
 السليم لا يخفى عدم دفع هذا البحث اذ مع قطع النظر عن السليم ليس الجيب
 نفسه ولا شئ اعرف بقصده غاية ما يلزم منه اعراض عما منع تعريف الجيب كقولهم
 انه تعريف له وليس له مكانه اصلا فانهم اقول في الجواب عن الجزء بانه
 انه يظهر من كلامه ان الجزء باعتبار الجزئية ليس موجودا في الخارج بل موجود باعتبار
 المهمة ولا يخفى ان المهمة الجزئية ليست المهمة الكلية مثلا مهمة جزء الجسم من طبيعة
 الجسمية التي تجعل على الكمال الضا وهو فردا كما صرح به في قولك تلك المهمة وجودها
 لا بد لتكميلها في نفس فردا ما لتكميلها في نفس فردا الذي هو الكمال فقط في الجزء ليس
 بوجوده اصلا بل مهمة الكمال موجودة في نفس فردا وهذا ليس بوجوده البتة
 كما ان وجوده ليس وجودا زائدا مع انها مشتركة في المهمة او في نفس الكمال
 الجزء مع الكمال وجود واحد فرجع الى الجزء حيث الجزئية ايضا موجودا والاصل
 انه لا بد اما القول بان الجزء ليس موجودا اصلا وهو مع انه يكاد لتكميلها في الخارج
 للبيدته قد صرحوا ايضا بخلافه على انه لا حاجة الى ارتكاب متونة الجواب الذي
 ذكره واما القول بوجوده حيث الجزئية وحيث ما ذكره في الجواب فالاولى الصم
 المتك كما ذكره ذلك البعض المحقق ويمكن ان يقال ايضا لا يراد بعد تسليم
 اصله هو انكاره في الوجود بان لا يلزم لتكميلها في نفس الواحد موجود بوجود الجزء

الاخير وكذا بوجود الكمال بانه الجسم الكمال اذا كان موجودا كان اجزأه ايضا
 موجودة كذا بوجوده بتمايزه متفادله وليس معنى ذلك ان الكمال موجود بوجود
 واحد وهو وجود الكمال بل الكمال منها وجودا كذا ليس وجودا مفصلا عن وجود
 الاخر مثل وجود الجسم المنفصل في هذا الوجود بغرض النفس الامر ليس وجود الكمال
 ايضا لان وجود الكمال وجود فعلي متميز من فصل والاصل ان الكمال له وجود فعلي
 منفصل وعلى هذا لا يلزم حمل الاجزاء بعضها على نفس ولا على الكمال ولا على الكمال
 عليها اصلا وهذا لان كان مخالفا لما هو المشهور بحسب النظر لكثرة التماثل كما يظهر
 انه ليس بعيدا عن الصواب والشرع في هذا ما هو المشهور بين اصحاب الملح وهذا
 يؤيد ما ذكرناه في اختلاف الاعراض كان التاميد باعتبار انه ذكر في الجواب
 الجزء انما على معنى ملا في منه غير ما قلناه منه ما على رده هذه القسمة قسمه
 باعتبار اختلاف العرفين والملا فاة فلو كانت هذه قسمه خارجة لكان ينبغي
 لتكميل الشرح بان القسمة الخارجية لا يقف لتكميل المهمة لا يقف هذا وقد عرفت
 لتكميل الشرح بان اختلاف العرفين لا يوجب القسمة الى رتبة النظر انهم لا يقولون
 به في مثل ذلك الموضع ويمكن لتكميل التاميد باعتبار انهم لا يقولون في رتبة
 القسمة الوهمية يقبل اختلاف من حيث تكون قسمه خارجية على هذا التقدير فلا حاجة
 في رد من حيث فيمقر طرسي الاستدلال الذي ذكره فانهم انما لم يفرقوا
 الاول انت خبير بان ما في بعض الاول لا يدخل فيما يخص قسمة الجسم ما حوز في
 تعريفه ان يقبل الانقسام ولا حاجة في بيان قبول الانقسام الى شئ الملح
 استدراك المفارقة بينهما لا ياتي النظر للمفارقة بينهما بداهة اذ ظاهر الامر
 الممتدة غير امتداده واما ما في الجسم التاميد ليس الاستعداد الجسم الطبعي في الذات
 انكث وما ذكره كانه غلبه على المدعى البديهي لا انقول انما يريد بالاستعداد

هذا هو الذي ذكره السيد

المصدر فهو ذلك كغيره من الكلام فيه بل الكلام في هذا الامر المحسوس الذي سمي
بالجسم بل هو امر واحد اثنان متحد وامتداد ولا ريب في انه قابل للنزاع
فقالوا لا شك في انه في المربع لا يخرج من الظاهر كلام المحققين
الشيخ الرئيس في العمق بل المقدار الذي يبين اسطوح كيف ولو كان بحر العمق
لم يمت دلالته فورا فانه اذا جعل كره في على ما قبله هو خط وعلى هذا منع المحقق وادار
الحج وهذا انما يتم لانه لو ثبت في قدر من معاني الحواس عند نقل كلام الامام
في بيان مغايرة الجسمية ما يظهر من في هذا الكلام فراجع فلا بعد ادعاء
صحة في بعض الاحكام الرطبة فيه لانه ادعاء صحة في بعض الاحكام ايضا ممنوع
كيف واهكام الرطبة مثلا كغيره من كونه متناهي في اخر اجزاء حيث لا
يملكه تبدل اشكالها بتدليسا في الامكان الا بعد انقضاءها وهو خط
فلا يرد ما ذكره بعض المحققين من انه مكان في العلم لذلك البعض المحقق
بعد ما اورد هذا الايراد اورد كلاما اخر ايضا فاقى ثم يترآى في باد النظر
انه في قول او كما انه مكان الا انقضاء الى ان ذلك المكان التبدل يتوقف
على وجود الجسم التغير وبدل عليه خط لان الجسم الطيب بمنزلة اليتيم لا يتغير
فلم تم الدلالة لكان المكان التبدل والاعلى وجود الطيب مع زوال التغير
مستلزما لوجود التغير ضرورة لانه الزايل غير الثابت حبله بازايتوث اليتيم
فان كما انه ثبوت اليتيم مع زوال الصورة يستلزم مغايرة الصورة لك
ثبوت الطيب مع زوال التغير يستلزم مغايرة التغير لغيره في وجوده فمال
انتهر وانت خبير بانه لا حاجة الى مونة انك بارتكابه ليس مقصود السيد
المحقق سواه بل انه لا انفصال في تبدل على وجود اليتيم وكذا ان كان عند
تبدل توهم الخط والتبدل لا حتم في خط فانهم الملح ثم انها لا يعتد في لاجابة

في المقام الى اثبات انها لا يعتد في جميع الجهات وكلها لا يعتد في الجهتين
بل كغيره من بقى لوتسا الجسم والسطح عوض السطح والخط وهو خط. يقول الجسم اذا انتهى
اقول لا يخفى في هذا الوجه بل بعد فيتحقق هناك سطوح في نفس عليه الحاشية
السطوح والخطوط ايضا وايضا لو قطع النظر عن لزوم الاتمام لطبيعت قول
يترجم لانه كغيره من جسم متصل واحد وهذا يكفي في بطلان كذا السطح والخط
فتدبر اقول كغيره من بقى لوتسا لانه لا يمكن ان لا يخرج من الجسم انما هو كغيره
او جها الاول لانه كغيره من جها لانه المقادير في كلام الشيخ بمعنى اجسام التعليمية السطوح
والخطوط كغيره من اجسامها لانه لا يعتد بغير نهايتها احتمالي الجسم لها الذي هو لزوم
لا حتم لها ذكر الزم واردة المزوم كناية وهو خط كلام الملح بل مركبة وعلى هذا
يصير حاصل الكلام انه لم يقل في جها لانه اجسام مركبة كناية للتوفيق بان
احتمال المقادير يعلم في جها لانه اجسام مركبة يستلزم حركته والزمان
بناء على انه وجوده لم يثبت بعد وعلى هذا لا وود لسؤال السيد اصد لانه كغيره
المقادير معلومة الاحوال مركبة كغيره من العلم بوجودها مقتضا لان ركنها
لكنها لا تقتصر لانه يصح استعمال احوالها في جها الجسم بل توفيقا ولا يتم لانه
لا يقتصر عدم التفرع يستلزم احوالها لا يقتصر لانه لا يحلها معلومة ايضا توفيقا وهو
خط الا لانه كغيره من كلامه على انه لا بد من اخذ معلومية احتمال المقادير بالقسمة بغير
نهاية حركتها لانه كغيره من الحركة والزمان ايضا ولا يكفي احتمال اجسام مركبة
به في الحاشية الاخر لانه لا يخرج لانه غير لازم ان يجردهم اجسام لانه لقسمة
بغير نهايتها ثبت احتمال الحركة وليسود الزمان لها بالضرورة ولا حاجة الى بسط
احتمال المقادير لانه لانه ليراد باحتمال المقادير احتمالا بانقضاءها لا احتمالا
الاجسام وهو مع انه يلزم والاحتمال الذي ثبت فيما سبق ولا بد من تدبر على لزومه

منه كما دل على لزوم احتمال الحركة والزمان لكنه لم يصح به واكتفى بالتعريف
 بناء على عدم العلم بوجودها بعد ولا يخفى لئلا يراد السيد متجه وما ذكره المحرر
 لنكون بآية على هذا الوجه كما هو الظاهر حيث لم يتوقف في جواب السيد لان
 الشيخ لم يحيل المقادير معلومة الاحوال فصار الحكم الشرعي هو محط الدفع على الوجه
 الاول كما اشرنا اليه في غير سديد ومشتعل على تكلف بعيد الثالث لنكون مراده
 من المقادير كما يطلق على الكميات المتصلة يطلق على السبب الطبيعي ايضا ولو كان
 في مراد الشيخ والمقادير الاحكام كالتعريف بها بهذه اللفظة تعريف فان الكميات
 ايضا كذلك ولم يصحح بها سواء كان معلومية حالها او يستعملها بناء على
 عدم ثبوت وجودها بعد وعلى هذا ايضا لا يراد ما اورد السيد لكنه هذا الاحتمال
 لا يخرج عن بعد ثم لا يخفى لنكلام السيد لنزاع على انه لكان له وجه لان كلامه
 يحتمل الوجه الثاني ويراد السيد لكنه اورد على المحل وفلاظ في الوجه الاول
 بل يصح كما قلنا وعلى هذا لا وجه لا يراد ثم الا في توجيه كلام الشيخ كما استفاد
 من كلام بعض المحققين لتسريح المكان لزوم احتمال المقادير للقسمة الى غير النهاية
 من احتمال الاحكام لها ظاهر جدا فحاشا لما ثبت احتمال الاحكام لها ثبت
 احتمال المقادير ايضا فلذلك احكم الشيخ بمعلومية حالها بخلاف حال الحركة والزمان
 اذ لم ليست بهذا المنزلة وهو ظاهر فانهم لان تقسيم الحركة بغير تسميتها
 الى الاجزاء من خواصات واشتهر والاحكام من اعيان الاشياء من دون
 حاجة الى اثبات وجودها في الخارج واذا كان كذلك فكيف يستقيم في كلامهم
 لتقسيمها لا يثبت الى حدودها ليست الى اجزاء لا يتجزأ من دون حاجة الى اثبات
 وجودها في الخارج ولفظهم وبما قرأنا يندفع ما اوردوه من ان دفع هذا الكلام
 في الشيخ على ما ذهبنا به كلامه انفاظا ما عرجه انما هو على ما ذكره انما

وحرره المحرر فلا يخفى عن تكلف اذ قلنا العلم بوجوده اسطوح والمخطوط من الاحكام التعظيمية
 ايضا لا يقتصر على العلم بوجود الحركة والزمان لنزاع كنه اعيان منه ندغم اعلم ان ذلك
 البعض المحقق بعد ما اورد هذا لا يراد الذي نقله المحرر على المحل وقد لا يراد على
 عبارة اشهر انه لم يجعل في النكتة التخصيص بل نكتة العدول في التعريف كما هو
 المقادير الى التعريف واشتهر ان الحركة والزمان في ذلك لا يقتصر في ذلك اذ النكتة
 لا يطرده ولا ينكس انهم وفيه نظر اذ كلام المحل ايضا لا يغير كنه النكتة
 العدول الى التخصيص لان قوله وانما لم يصحح بالملازمة فلم يقل مستقيم ما علمته
 من جهات احتمال السبب فسمته بغير نهاية لتعريفه ايضا ككافة في الحركة والزمان
 لك لا يدل على انه لم قل في الحركة والزمان ذلك لم يقل في المقادير لك بل مراده انه
 لم يعرض ولم يصحح بان يقول مثلاً في الحركة والزمان فالنكتة النكتة للعدول
 والتعريف الى التعريف كما هو ظاهر العبارة لكن مثل التعريف بانه كما تقول ان في
 الحركة والزمان وهذا لا يوجب لنزاع كنه النكتة التخصيص للعدول وهو ظاهر فانهم
 فها امران لا يوجدان الا في الوهم احضار وجودهما في الوجود او يجرى غيرهم
 اقوال كنه لتسريح المراد من كنه لئلا يكون الانقسام باعتبار لفظ اسطوح من اعتبار
 لفظ البين اذ الظاهر من تحقق الطرفين وجوب لا بد من الجواب في اعتبار البين في اسطوح
 الواحد وعند اعتبارهما كنه القوم يصدق السبب على كليهما فلا حاجة الى انما الكلام
 على النزاع بطل الجمعية فاعلم المحل ولهذا حمله ايضا على غلط القوم اي على كل
 على غلط القوم كما في نسخة الاخر ويكفي لنزاع كنه جمله راجعا الى الشخص اي يطلق
 الشخص على غلط القوم فيكون الحاصل من الشخص لا يفسد في المعنى الثاني بالامر المصدر
 فيفسد لنزاع كنه في المعنى الاول ايضا بالامر المصدر قوله في بعض النسخ
 فان سئل لنزاع كنه التعريف الى آخره الى شبه لا يخفى لغير عبارة المحل في بعض النسخ ان

رأينا كذا فالا لا لغيره الثمن كونه شوا بين اسطوح غير مستقيم ومصادق
 مستقيم اذ لم يترى حمل الحشو على لفظ الحاصل بالمصدر ارباب كثر في فقر حشو
 ما بين اسطوح الجسم فلا معنى لجملة حشو فالا لا لغيره الثمن كونه شوا
 حشر بغير الثمن الكاين حشوا بين اسطوح ورجع اليه الجسم التجميع فاجاب بان
 الحشو هو المصدر لا الحاصل بالمصدر ارباب التحليل والتركيب ورجع اليه الثمن
 هو المتوسط المتخلف بين اسطوح الجسم التجميع وكان في نسخة اسيد كذا فالا لا
 لغيره الثمن كونه شوا بين اسطوح فلذا انكف باكتلف وكان نسخة
 كانت مغلوطة اذ سياق الكلام يدل على ان كونه العبارة بهذا النحو انما
 عندنا كما لا يخفى اقول اذا كان اطلاق المتصل بالمرح راع ظاهر عبارة
 الشرح اذ انظر منه لفظ اطلاق الاصل على الجسم التجميع بعد اطلاق المتصل على
 الصورة الجسمية باعتبارها ولذا وقع فيما وقع وبكيفية توجيه عبارة الشرح
 بان مراده انه قد يقع التجميع اعتبارا وذلك حين كونه المتصل بخلق الصورة
 الجسمية لانه باعتبارها وسبب بقاءها بالاعتبار اطلاق الاصل على الجسم التجميع
 ما بين وجهه فلعن وجهه اطلاق رسم اللازم على المعلوم ورجع الى ما ذكره المحرر
 بعينه ولا يبعد توجيه كلام المحرر بان ياتي اطلاق المتصل على الصورة الجسمية
 اذ اطلاقه قبل التجميع اللازم والنسبة لا يحد فيه هذا الاعتبار بل
 المتصل الى الاصل كونه لا يحد فيه هذا الاعتبار معناه الاصل لا يحد
 فيه ذلك التجميع وباعتباره بكونه اطلاق الاصل على الجسم التجميع حيث لم الصورة
 الجسمية المتصلة بتجميعه وهذا هو اللاب على ان شخص مسمى بالاب
 باعتبار اللفظ الاصل في باب الظاهر اعتبار معتبر ووجه وجهه ووجهه
 توجيه آخر لعبارة الشرح فانهم اقول في قوله الما واة نظر لان الجوز

ففيه نظر

فيه نظر اذ كما انه يصدق المقدر على مجموع المقدير المتحد اي مقدار الجسم المركب
 على ما ذكره من المعنى الجسمي كالمصدق على الواحد فزاد ذلك يصدق على كل واحد منها
 كالمصدق عليه في ذواته اجزاء بالقوة بمعنى الاشتمال على الاجزاء بالفعل صلا بما على
 المذكورة لانه ولو لم يكن في اجزاء واحد كذا فاجزاء كثيرة كذا في خبر يصدق
 على الواحد كغيره على ما عرفت وهو نظم يمكنه ان يورد الايراد بوجه آخر بان يقيس الجسم
 له مقدار واحد مع ان ليس في اجزاء واحد كذا في خبره انما لانه انما يراهم باشتراك الاجزاء
 في المحدث وبيان كونه واحدا في الواقع مشترك بينهما فاجزاء الجسم كالمصدق عليه
 له مقدار واحد لان بين جسمين منه لا يكون مشترك بهذا المعنى اذ كل منهما له سطح
 على مده في قد تداخل والتداخل المستند الى ان في الواقع وظن المراد ان الجسم
 جميع اجزائه كذا في الجملة ورجع يحصل الى واة بين المعنيين ولنا كثر في وحدة جهة
 بالوحدة المفترضة كما ان المراد فيصدق عليه في ذلك فيختل الى واة بينهما ويصدق
 هذا المعنى على الجسم على تقدير كونه مركبا من اجزاء لا يتجزأ منه والمفهوم من كلام الشرح بعد
 ذلك حيث يقول ان انما لا يتجزأ لم يغير فوا باقتدار الجسم بهذا المعنى انه لا يصدق
 المتصل بهذا المعنى على الجسم لو كان مركبا من اجزاء لا يتجزأ ما بان على وجهه ما ذكرنا
 من معنى الحد المشترك او على ما سيذكره بعض المحققين ثم انه يحتمل كلامه ان وجهه
 احد ما لانه لا يصدق المتصل بهذا المعنى على المركب من اجزاء لا يتجزأ ولنا يصدق
 على الجسم بناء على الكفاية بوجود حد مشترك بالمعنى الاول بين الاجزاء في المبدأ
 لم ياتي جميع الاجزاء او على الكفاية بفرضية بعض الاجزاء في الجملة وثانها لانه لا يصدق
 على الجسم المركب ايضا بناء على عدم ذينك الكفايتين والا ووجه على الثاني فتم اعتبار
 الملح فانهم فما ذكره بعض المحققين قد عرفت وما يتفرع عليه هذا الف
 انما هو بهذا المعنى المختص بالجسم المفرد قد ظهر ان اختصاصه بالجسم المفرد على ما عرفت

على ما ذكرنا لو فرضنا ان الحاصل في وجه لا يكون من المداة لا يمكن الترتيب للمقدار
 بالمعنى الاصطلاحي لاسل المفرد والمركب المتصل بالمعنى الاخير الذي حصل مقتضى
 بالحس المفرد فلا تكرار فافهم في الاصل على ما في بعض النسخ وفي الحاشية على ما
 في بعضها اقول سوق كلامه يدل على الظاهر ليس بل سوق كلامه يدل على انه
 حصل المتصل على ما لا يجوز له بالفعل والسر في غرضه بالتقييد بالوحدة يخرج الجسم المركب
 من غرضه لتقييد الاتصال بخارج الجسم المركب الجسم المركب لا جزاء الشر لا يخرج
 لكنه ذكره قيد الوحدة للتوضيح وايضا عبارة المتصل الواحد عبارة شائعة
 وكيف يمكن له حمل كلامه على التقييد بالوحدة يخرج الجسم المركب الحاصل انه اخراج
 الجسم المركب من اجزاء لا يخرج ايضا وايضا بعد ذلك ساد على نفسه الترتيب
 في قوله مقدار انحناء الوحدة فلهذا حاجة الى قيد الاتصال بخارج المقدار المتصل على
 الاجزاء بالفعل وكما بين الوحدة المفادة والترتيب اعم من الوحدة الالائية
 التركيبية فلا يخرج به المقدار المركب فيذكر له شواهد ثم نقول بل نقول المقصود
 منوط بانحصار الالائية فلهذا سئل استلزام الوحدة للاتصال فلا بد من اخذ
 الاتصال في الدليل اذ ثبت المقصود الالائي وهذا كله مخرج من المقصود لانه لا يخرج
 بقيد الاتصال بالوحدة وعلى هذا لا يرد ما اوردده المحقق فان قلت كان نظر
 المحقق على ما ذكر ذلك البعض المحقق بعد ذلك كما يستفاد من قوله ما يمكن
 آخره اذ لو لم يحمل كلامه على هذا الحمل لم يظهر فرق بين الاثنين اذ في الحديث الاخر
 ايضا يخرج ما يخرج بقيد الاتصال قلت الفرق بين الاثنين باعتبار ان في الحديث
 الاول حمل المقدار على المعنى المتصور ونقول انه قيد المتصل الذي هو قيد ضروري
 وليس المتصل انه من فصل الكم فخرج من مجموع المقدار الثمن المتصل بعينه الجسم
 التامير ويحتاج الى الاعتذار في تقديم الثمن على المتصل كما فعلنا في الملح وفي البحث

الثاني

الثاني نجد على المعنى الاصطلاحي ونقول انه قيد المتصل بهذا المعنى لانه لا بد منه فليست
 فيه فصول لا يخرج من كونها المراد بما كان الغرض في كيفية الترتيب في الحد المشترك
 ايضا كما ذكرنا سابقا فافهم الاول بط لا يستلزم به هذا الترتيب ما ذكرنا سابقا
 على ما ذكره الامام في الملح والاشباهات المفارقة بين الجسمين بتبديل المتصل بمقتضى ما
 اذ لم يكن الجسم مركبا ثم انه يمكن الترتيب في الترتيب اذ انه يلزم لانه لا يكون له جسم تعارفا واحدا
 فبطون اللازم ثم لا بد له من بيان لكيفية كان منقسم في البعض المحقق المنع لانه
 متوجه لكلام الشيخ فانه من قدير فوافقتين الثاني في المقادير لا يخفى
 ما في هذا البيان لانه ابطال الشق الاول بان الجسم المركب جسمان تعارفا حتى يتبين الشق
 الثاني ثم يتفرع على الشق الثاني كونه الجسم المركب الجسم تعارفا ويحصل المقصود منه وهو
 كما ترر وهذا مع انه غير ملائم سوق كلامه حيث الحاشية لا يخفى ان كتابا في شية
 على قوله ان كان المتصل بعد مكررا مستدركا لا يتقرر عدم الملازمة لاجل المتصل
 على المعنى الاخر كان منافيا لما اشرقت به انما يمكن الترتيب على ما لا بالما و
 كان بناء على ما يظهر في دور الراي من عمل الامثال على ما يقابل الفعل في هذا بناء على
 التحقيق وما هو الصحيح في الواقع عنده وعلى هذا المساقاة محفوفة بالنسبة
 ان ما هو انكس لكم قد على ما قد عرفت وما وانه لا يتقرر خصوصية في اصواب
 الترتيب في خصوص على ما ذكره ذلك البعض المحقق في الترتيب ان كان الغرض الذي كان مع
 الفعل بعيدا على مقدار الجسم المركب على انه فرد واحد منه لا فرد كثير ولا يسبق
 عليه ليس له جزء بالفعل بل اجزاء بالقدرة وهو لا يمكن له حمل قوله ما مر على هذا
 لا على ما مر فالظاهر المداة بينهما الظاهر انه على تقدير حمل مكان الترتيب على
 الترتيب كما مر بالفعل لا ما يقابل الترتيب انما لا يكون بعض الاجزاء بالفرض البنية والترتيب
 البعض الآخر بالفعل بل لو كان جميع الاجزاء بالفعل ايضا لصدق عليه لا مكان

وهو القائل بعد هذا التوجيه على ما سبق
 هذه حيث كتب الحاشية على قول المتصل
 والالكان المتصل بعده مكررا مستدركا
 منه نحو

وعلى هذا دعوى المسواتين ايضا باطله لان امكان الغرض بهذا المعنى يصدق
على مقدار الجسم على تقدير تركبه من اجزاء لا يتجزى ايضا ولا يصدق عليه المتصل
بالمعنى الآخر البنية الالترتيبي مراده لها واة في الواقع بناء على بطلان الجز
فتدبر قائل الحاشية كمنه في عبارة واخراج كلامه تشويش واضطراب
على ما اشترى اليه كلام ذلك البعض وليس يمكن تشويش واضطراب لكلام المحضر
ايضا ليس كمنه كونه برعنا منها بل ايضا قط تام منها كما ظهر بما ذكرنا فتدبر
الحج اجابته لما حاول في فيه من هذا الكلام ليس مع القائلين بالجزئية فلا
ينبغي لانه حاول تفهيمهم بالصواب ليرتقي مرادهم لمرادهم الشانه اعرف من الاتصال
لان كل احد يعترف بنجاسة الجسم من القائلين بالجزئية ولا يعترف كل واحد بتعال
فهو اعرف والاعرفيه هما انما هو من حيث التسديقي ولو كان وحيث
التصور ايضا لا يمكن ليرتقي لا ينبغي لتقديم كلامه في الاقوال الشارحة
اذ لو فرض لمراد الناطق كونه اعرف من كونه فلا ينبغي ليرتقي في تعريف الناس
انه الناطق الحيوان الحج اما لفظ فلان الواو بيان لمرادهم ذكرنا الجوهري
مغايرة لهذه الامور اكونه في امته وثان في اتصالي وهذه الامور كونه
ذو جسم تعليم كلامه بانه يعطف هذه المقدمة على المقدمة الاولى وجعلها
للدليل لا معنى له بل كمنه يفرع هذه المقدمة على المقدمة الاولى وهو خطأ
الحج لكي يبين بياننا للمغايرة اي كونه قبل القاء للمغايرة الجوهريه لكونه ذا جسم
ودليلا عليه او المراد لكونه قولا في كونه سببا في شانه بياننا للمغايرة اي افراده
استشناجا لها فانهم واتحادها في امارة فظ لمراد المراد التلازم بينها
فمن ثمة لا ينبغي في المقام ولنمراد الاتحاد كما هو المظهر في وجهه ظ
ولم يراد العلم من خارج فلا يخفى عن مناقشة لان في تلك المقدمات متو

كثيرة

كثيرة مراده لمراد العلم لمراد كان من خارج فلا يخفى عن مناقشة العبارة عن مثل هذا العلم من مناقشة
لان فيه منوعا كثيرة وهذه العبارة انما يناسب الامور الظاهرة التي لا يتطرق اليها
منه فلا يرد لمرادهم تفريع ورود المناقشة على العلم من خارج لا وجه له لان المناقشة
واردة سواء علم من كلام الشيخ او من خارج ووجه عدم الورود وظناهم
اقوالهم يدعيه الامنع واحد قد عرفت وقد عرفت ان وجه ذلك يتناولها
هذا البرهان بانه مع انه غير صحيح في نفسه على ما سيظهر وسيجوز ان يشك ما ينافيه
الحج وليس يورد لان الشيخ لم يقتضه ولا يخفى انه اذا كان المراد بالانفصال ما ذكره
انه وان الدليل يتم على ما عرفت فانه لا ينفك ايضا عليه بالانفصال
مع الانفصال لغوا مستند كما في لافائدة ولنم الشيخ لم يقتضه الانفصال بل
ذكر الانفصال ايضا فانهم الحج ثم قائل الصواب انه انما جعل الحكم فرعيا لان بعض
الاجسام محل كلام الشيخ على ما هو ظاهر العبارة وليس بعض الاجسام لابد لمرادهم
والانفصال والانفك كحصوله والالزم حصول جميع الانفصالات الممكنة بالفعل
ووجه هذا الحكم ليس بصحيح لورود المنع عليه بان الملازمة ثم اذ يجوز لتكميل الجسم
ما يفيض من الانفصال والانفك في وقت ورود حصول جميع الانفصالات الممكنة
بالفعل وهو خطأ لصواب حمل على لمرادهم اجابم لابد لمرادهم الانفصال
والانفك في جميع الاوقات ليعضل عن ورود المنع وح كونه لافائدة جزئية
لوقت ظهوره وهذا ايضا بناء على لمرادهم فيضد جزئية الحكم مردود فانهم
يمكن لمرادهم لمرادهم الانفصال يمكن لمرادهم فيضد جزئية الحكم مردود فانهم
يكون توجيه الكلام ان قال قلت لو كان مرادهم هذا فلما ذكر بعض الاجسام
قلت ذكره لبعض الاجسام كانه ان الشيخ اورد فيضد جزئية يمكن لمرادهم الانفصال
بانه يجوز لتكميل الجسم قد لبعضه الامور او لغيره او للاعم على ما يبين في الحاشية فانهم

الحج وملاحية ما ذكره الشيخ في هذا المقام للحجسب لا يخفى بعدد كلام الشيخ
 جدا والاولى لتبقى في تقرير خلاصة كلام الشيخ مع قطع النظر عن قولنا فان
 نعم للحجسب القضا وقد يعرض للافصال ايضا وبالحجزة نعم ان في الجسم اما
 واحد كجسم متصل ومفصل موصوف بالامرين جميعا والمتصل بذاته
 الذر الصورة الجسمية لا يكون قابلا للافصال والافصال بهذا النحو بان يكون
 بالامرين جميعا لانه عند الافصال يتقدم فلا يكون له كونه موصوف به نعم يجوز
 لتبقى انه قابل للافصال بمعنى انه يطرأ عليه للافصال لكنه قابل للافصال
 الذر كونه في الجسمين بهذا النحو هو موصوف بالافصال فلا بد له كونه
 اما اخر كونه هو القابل لهما بهذا النحو الذر كونه له محل آخر قريب مما ذكر
 سيجر بعد هذا ثم لا يخفى لنته هذا الدليل اي دليل الفصل والوصل كونه تقريره
 بوجوده مختلفا احدهما ذكرناه وثانيها وثالثها بالمتبسط من كلام الحج
 تقرير خلاصة كلام الشيخ ووجه التفصيل في شكل الذر اوردته ورايها
 ما يقرب ما ذكره في تقرير كلامه انه هو لتبقى للجسم بقدر الافصال والتقابل
 للتشابه لا بد له كونه موجودا معه والصورة لا يوجد مع الافصال فكيف قاسية
 ما هو فامسها لتبقى للافصال كونه في الجسم فلا بد له كونه قوة حاصلة
 قبله في شدة وقوة اشير لا بد له كونه في شدة كونه متصف به والصورة لا يجوز
 لتتصف بالافصال فلا يكون له القوة فلا بد من امر اخر كونه محلا لبعبة
 اخر عند الافصال كونه صورتان والحادث مسبق بالقوة وقوة
 لا بد له كونه في امر ببع كونه متصف به والصورة الكائنة قبل الافصال لا يصح
 اتصافه بتلك الصورتين لانعدامها حاله وثالثا مع انه لا يقبل ايضا بذاته
 كونه الصورة الواحدة محلا للصورتين فلا يجوز له كونه محلا للصورة فلا بد

منه

منه امر اخر وبالحجزة هذه من التقريرات المتناولة لهذا الدليل والكل يظن اما الاول
 فلا لانهم لم يسموا امر واحد بعينه كونه موصوف بالافصال والافصال سلما
 لكنه لم يسم الصورة لا يفر عند الافصال في الموصوف بها جميعا واما الثاني
 فظن واما الثالث فلما تمنع او لا انعدام الصورة وثانيها لتبقى هو
 اجزائها التركبات قبل الافصال موجودة بالقوة وسجرت تفصيل القول فيه اما
 الرابع فلنمنع لتبقى القابل لا بد له كونه موجودا مع لقبول ولو لم نقول لتبقى الصورة
 موجودة واما الخامس فلان قوة الحادث لانها لا بد له كونه موجودة قبله
 محل بل امر اعتبار لا يقتصر محلا موجودا ولو لم نحملها بالصورة ولانهم انما
 حال الافصال واما الآخر فبالوجه الاول من هذين الوجهين الاخيرين
 الحج فكيف متجزية بذاتها تنفيع هذا مع مكان فرض الابعاد المتقاطعة فيها
 محال وجهه ان الجسم يتكلم في كل مع عدم تجزئه بالذات والصور لا بد له كونه
 في تجزئه بالذات ولا يتكلم فيه بما ذكر الحج وجهه التفصيل في هذا الاشكال
 انت خبير بان ما ذكره في وجه التفصيل تقرير آخر لهذا الدليل ولا يتعلق به بالتقرير
 الذر اورد عليه الاشكال فحبل هذا جوابا عما لا شك في الوارد عليه مما لا ينبغي غملا
 يخفى لنته ما ذكره في الخلاصة ظاهره ظاهر السطوح جدا كما ذكرنا اننا لا نرى في
 اليه لنته حادث مسبق بالادة فرجع الى ما ذكرنا اخيرا في تقرير الوجود والحدوث
 الجواب لم يكونا موجودين حين الافصال لانهما لم يكونا موجودين صلا
 ثم ولنته اراد انهما لم يكونا موجودين بالفعل مما زاعم لكن لا يجد في المرام
 وسجرت تفصيل القول فيه بل العقل يحكم بانه بعد اتصاف متصل الاول لا يبعد
 لتبقى لنته حكم العقل ببقاء شدة الجسم ما هو بوحدة الجسم والافعال العقل
 بذاته لا يحكم بذلك وانه ليس اذ الصور الصورة الاتصالية وتقرر انهما
 خرم بانه بعد الاتصاف لا بد له كونه في شدة لنته اذ لفظ لنته العقل لقطع النظر

علمت مدة الظاهرة تصور نية المعين لم يحكم البتة بضرورة بقاء شيء
 كما يحكم بعد تصور طرف الاوليات بالحكم وكان القول بخلافه مكابرة و
 في قولنا الحس انما يدرك الصورة الجسمية فقط لا انما يحكم على ما عرفت
 ايضا فلا بد من ان يكون في حيز الصورة التي يدرك الحس لبقاء البسوط
 التي ليست محسوسة مما لا يجدر في تصديق حكم الحس ببقاء شيء لانها
 والحاصل انما نجد بديهة الحس لئلا الامر المحسوس بالذات الذي يقول انه الصورة
 الجسمية لم يندم بالمرّة عند الانفصال بل يبقى فيه آثاره ولن تلك الآثار
 ايضا محسوسة بالذات مثل الامر الاول بعينه وفي القول بانعدام تلك الصورة
 المحسوسة بالذات بالمرّة وبقاء امر آخر غير محسوس بالذات مثلها ولن كان
 محسوسا بالعرض لا ينفذ في تحقق مصداق بالحكم العقل بمعونة حس بديهة
 بل لا بد من كون الامر على نحو آخر وسيجري زيادة تحقيق له وفي عاقل الحكم
 بان المات المتصل الواحد بالظاهرة لا مخالفة للبديهة في هذا الحكم بل الظاهر ايضا
 وزوال الصورة النوعية لا ينافي بقاء الصورة الجسمية شيئا الا لا يدرك الحس
 المات اذا صار هو الصورة الجسمية المشخصة باقية مع زوال الصورة
 النوعية فان قلت اذا زال شخص الصورة النوعية زال طبيعة النوع واذا
 زال النوع زال الحس ايضا فيلزم من زوال الصورة النوعية زوال الصورة
 الجسمية قلت اما اولها فالدليل منقوض بالصورة التي ذكرنا وحاصل المنقلب
 الى الهواء واما ثانيا فلان الصورة الجسمية طبيعة نوعية على ما سيجري الشرح
 ولا يلزم من زوال فرد نوع وهو الصورة النوعية زوال نوع آخر وهو الصورة
 الجسمية وما يقولون من الجسم طبيعة جنسية فذلك تقدير صحيح له في غير هذا
 موضع ذكره وذلك المفعول ليس معنى بقاء الصورة الجسمية مع زوال الصورة
 النوعية كما يظهر عند مراجعة في موضع وما وضع ذلك الظاهر في موضع

لعدم بقاء المتصل الاول ومعلوم ان الشخص الواحد كان مشتركاً بين الكل
 لما لا يمنع ذلك من قيام عليه البرهان ولو تمكنت ان الشخص هو الوجود
 وقد ثبت لزوم وجود الاجزاء بعينه هو وجود الكل فتقول لنسبته اليه الشخص
 هو الوجود بعينه لان لم وجود الاجزاء هو وجود الكل اذ قد مر الكلام فيه بقاء
 فتذكر كذا حيث برز اجزاء غير ذلك للكل بل حيث اتحد معه ما فيه
 بقاء فتذكر فلان المات لم يبق شخصه الذي كان حين الاتحاد فيه المات
 اريدانه لم يبق شخص الكل من شخصها هذا النصف فيلزم الاعداد بالمرّة
 اي يلزم اعدام الكل والمفروض خلافه فهذا المات كذا كذا شخص الكل باقيا
 ولم يكن شخصها هذا النصف الموجود بالفعل بل كونه شخصاً لا على تقدير
 صحة مشروفاً بانصاف ذلك النصف كما لم وجود زيد الابيض وجود الابيض
 وبعد زوال البعض البياض ذلك الوجود باق كماله ليس وجود الابيض ولن
 اريدانه لم يكن شخص الكل المفروض بقاءه شخصاً للنصف لم يكن النصف
 موجودا لان وجوده وشخصه بوجود الكل وشخصه واذا لم يكن النصف موجودا
 كان الكل ايضا معدوماً فاذا لم يكن شئ من النصف في وجوده كان الكل معدوماً
 بالمرّة فتقول اما اولها فلان لم وجود الجزء وشخصه بما شخصه هو بعينه
 الكل وشخصه هو الاتصاف ايضا واما ثانيا فلاننا سلمنا لزوم وجود الجزء وشخصه
 هو الاتصاف هو وجود الكل وشخصه وح لا يلزم على تقدير ان لا يكون شخص
 الكل شخصاً له بعد الانفصال والعدم خبر يلزم انعدام الكل بالمرّة وسيجري
 مزيد القول فيه واجتماع الشخصين بالذات في شئ واحد خلاف البديهة
 ذاتية الشخص من عند الانفصال شخص الكل شخص الجزء بالعرض على
 تقدير نسبه وله شخص آخر بالذات والحاصل ان الشخص بالذات للنصف

الموجود بالفعل انما هو الشخص الخاص به الذي يتناوبه عن جميع ما عداه حتى
الاخر والكل والشخص الذي لا يتناوبه منها غير شخص الكل كما زعم المحشر
فليس بدالة فانهم في الحاشية وايضا كيف يتصور له كونه موضوع
الوحدة الشخصية وهو يقول سابقا لمقتضى الاول لا يقول انه يصير عين الاشياء
الكثيرة متركة في الفاظ بل يقول ان الشخص الواحد الكثرة اجزائه وكذا لو كان
الشخص موضوعا للكثرة الشخصية بهذا المعنى لاف وفيه كيف وعند المحشر
وجماعة المحققين السامعين اذا كان موجودا كان الثالث ايضا موجودا
ولاشك انه اذا كان الاثنان شخصا كان الثالث ايضا شخصا واحدا مع
موضوع للكثرة بهذا المعنى فان قلت اذا كان كل من الجزئين حادثا بالفعل بعد
الانقضاء كان المجموع ايضا كذلك كيف يمكن ان يكون هو الموجود المتقدم على
الانقضاء قلت هذا وجه آخر والكلام فيما ذكره المحشر وايضا يمكن ان يكون
الجزئين اذا اخرجوا من عدم الفرقان المجموع ايضا حادثا عند حدوثهما واما اذا
لم يخرجوا من عدم الفرقان الى القوة الى الفعل كما تحققه فلازم حدوث المجموع
عند حدوثهما قائل فيلزم ان يكون الكل متصل شخصيا جزئيا لانه عبارة عن
الماهية النوعية وهي كلية والشخص المشترك هو ايضا كلي وليس يمكن ان يكون
المشترك في هذا تكرار لما ذكره سابقا بقوله ليس مجرد الاتفاق في النوع المشترك
بين جميع افراد النوع فبقوله كونه مشترك في امر داخلي اقول بعد ما بنى
لنفسه هنا احتمالا آخر وهو ان يكون الجزء الفرضي الذي كان موجودا بالقوة واما
نمن وجود الكل على الانقضاء يصير موجودا بالفعل وبرسه على الانقضاء
ولنفسه انقضاء الكل فظن ان هذا كاف في الربط بين المتسليين والمتصل الاول
لا يبق اذا كان الجزء موجودا بوجود الكل وانقضاء الكل فيلزم ان يكون متقدما للجزء

لانا نقول انما يلزم عدمه اذا لم يصير موجودا بوجود آخر مع انك قد عرفت ان كونه موجودا
بوجود الكل ايضا غير ممكن حين وجود الكل له كونه موجودا بالقوة والحاصل ان كونه
ممكنه لنكونه شيئا وجودا ان زعمنا وفارجه يمكنه ان يكون موجودا في غير الاشياء
واحد على كونه احدهما وجودا بالقوة وفي نفسه غير منفردة عن جميع ما يغيره
وثانيتها وجودا بالفعل لا في ضمن شيء اخر بحيث يتفرد به عن جميع ما يغيره وثانيتها
وجودا بالفعل لا في ضمن شيء اخر بحيث يتفرد به عن جميع ما يغيره في الخارج
ولادليل على استحالة فان قلت فقد لا وجود مستلزم بتعدد الشخص به
ولذلك حكموا بامتناع اعادة لمعدوم بناء على انه اذا تعدد وجوده صار شخصا
اخر قلت مستلزما له مطلقا ثم وحكمهم بامتناع اعادة لمعدوم ليس مستلزما
على ما ذكرت بل على انه اذا انعدم شخص في الخارج وبطل ثبوته بالكلية ثم
حصل له وجود بعد حين فلا يصح الحكم عليه انه هو الموجود الاول بل لابد
في صحة هذا الحكم من استمرار ثبوت له في الخارج الى انك الحين ولما لم يكن معلوم
ثبوت في الخارج بناء على بطلان راسل مقوله فلا يمكن القول باعادته ولا شك
لنفسه ليس بجار فيما نحن فيه وعلى تقدير ابتناء عليه فاما هو في الوجودين
الكامنين بالفعل لانا اذا كان احدهما بالقوة والاخر بالفعل فان قلت
اذا كان الاخر موجودا بالفعل فكان الكل موجودا بالفعل فلا يصح الحكم بان
الاخر اخرجت من القوة الى الفعل والعدم الكل قلت اما اوله فلا يلزم لنفسه
الاشئين مثلا اذا كان موجودا كان الثالث ايضا موجودا اما ثانيا فقد قلنا
ذلك كونه لا يلزم لنفسه هذا المجموع الحاصل بعد خروج الجزئين من القوة الى الفعل
هو الكل الذي كان على الانقضاء موجودا بالفعل بل هو موجودا غير هذا
المجموع وله شخص بخلافه كونه شخص هذا المجموع والقول بانما دله

من ليس هذا ولا يدعي عليك لنم كاستنقذ المحشر عن لفهم علم العظيم هو هذا الاحتمال
 وما ذكره هنا ليس بمتصل الاصل فكم في ما بعد بانه قد زيف ليس بشئ الا كما قيل قوله
 فليخ اما لنسلم ان يتشخص الذي هو على ما قلنا الاخير الذي ذكرناه سابقا وكم
 لم يستنبط منه بطريق هذا الاحتمال ما فيه غاية الاشكال بل الظاهر القول بكونه لا
 الموجودة بالقوة حين انقضاء الى الفصل من الانفصال هو الاحتمال الذي يشهد
 به بديهته الحسن والمحيط القول به مع وجود حكم حسن بديهته بعد ان لم يحسم
 بالمره حين الانفصال وبقا بغيره لما عرفت سابقا ولم يبق له بقا
 ليست محسوسة لا يكفي في تحقق مصداق هذا الحكم بل لابد من بقا امر محسوس
 وظاهره على القول سبقا لمقتضى الاول كما هو راس الشراطين على ما هو مشهور
 لا يتم المرام ما لم يتمك بهذا القول ايضا اما اول الفلانة لانه في حدود تخصيص
 من الصورة بالفصل عند الانفصال والكاره مكابرة صرف ونفيم بديهته حسن
 لنفديك التخصيص لم يخرجها من عدم يعرف الوجود بل انما يخرجها من
 من الصورة في ضمن الكل على انه لو خرجها من عدم يعرف الوجود لكان المجموع
 ايضا كك بديهته وموينا في القول سبقا لكل القول بوجود موجودين احدهما
 الكل الثاني والمجموع الحادث خلاف البديهته كما لا يخفى واما ثانيا فلان بقا
 الموجود الاول من الصورة ليس كافيا لان نفيم بديهته لنفديك التخصيص
 نسبة الى المتصل الاول ليس بالغيره وذلك ليس الوجود بغيره فيها وليس
 الموجود في كل منها كما في من جزئه الا ان يتبع لعل الموجود بجزؤه كما كان
 قبل الانفصال فان قيل نفيم بديهته لنفديك الوجود لما حصل من الانفصال
 قد حدث في وليس هو الوجود الحاصل قبله في جميعه اصله الى الوجود الاول
 فلما لم يغير من مع القول بهذا الاحتمال لا حاجة الى التزام بقا المتصل الاول

اذبحر

اذبحر وينعدم الاشكال بالمره الا ان لم يردوا الى وجوده غير بديهته او بديهته
 غير حقه دفع الاشكال الى اذبحر ايضا بعض الموريات لان الحاشي على هذا المنوال
 وانه لابد من القول بهذا الاحتمال والنسبة في قوة الوجود التي قالوا بها لنفديك جميع
 الوجود والبقاوم اي صفة كيد من رد الاشكال فان قلت على هذا القول لنفيم
 جواز بقا الجنس بعد زوال النوع بانه لنفيم النوع موجود بالفعل والجنس بالفعل
 موجودان في ضمنه بالقوة كالكل في المتصل الواحد واخره فاذا جاز لنفيم
 الاخر الموجود بالقوة بالقوة بوجوده بالفعل مع الغدام النوع لائق لنفيم لا يجوز
 لنفيم موجود منفردا براسه بخلاف الجزء لانه القول لا يلزم لنفيمه موجودا براسه
 بل لنفيمه موجودا مع فصل اخره ضمن نوع آخر وهذا ايضا محتمل فقلت على تقدير
 استحالة الفرق بينه وبين ما نحن فيه من جده اما اول الفلانة لانه في حدود تخصيص
 بوجود واحد قطعا وقد عرفت لنفيمه وجود الكل والجزء بوجود واحد غيرم واما ثانيا
 فلان الجنس والنوع لا امتياز بينهما اصلا في الخارج فينبغي العقل ببقا احدهما
 وزوال الاخر بخلاف الكل والجزء فانما على تقدير كونها موجودين بوجود واحد
 بينهما امتياز في الخارج في الجملة فليس الامر بينهما واحدا كما حكم به الوجدان
 فالخصم في الوجود الموجود في المتصل هو فان قلت وجود الحصة الموجودة في
 المتصل الاول في كل من المتصلين خلاف البديهته قلت مراده كما سيصرح به بعد
 ذلك لنفيمه موجود في كل من المتصلين حصته فيها فان قلت الحصة الموجودة في المتصل
 الاول لكان تخصيصها بالصورة الاولى كما سيصرح به بعد ذلك فكيف يمكن بقا
 بقاها بعد زوال الصورة قلت يمكن لنفيمه تخصيصها ليس بالصورة بل
 بالاعراض المتناقبة كما ذكرنا ههنا وما ذكره بعد ذلك كانه على المسامحة
 ولو سلم لتخصيصها بالصورة فلازم انه عند زوالها ينعدم تلك الحصة بل انما

ينعدم اذا لم يكن صورة اخرى مقامها وليس كذلك عند الانفصال يقوم مقامها
 الصورتان الاخران قلت بعد الانفصال كما زال شخصه الصورة زال
 الحصة المعينة موفيه واللازم والاشخصية الصورة قد عرفت انه غير وليت
 شئ الى فرق بين بقاء شخص الصورة الجسمية لما بعد انفصاله وصيرورة
 بعضه جزءا من الحيوان وبعضه جزءا من النبات الى غير ذلك بين بقاء حصة الميولي
 الترتيب كما ان الحصة تلك الصورة الجسمية الواحدة بعد الحالات المذكورة
 وتوارد صور متكررة متعاقبة عليها قال يرضى عن قل بان يقول بالفرق بينهما مجرد
 لتخصيص الميولي بالعرض وتخصيص الصورة بالذات وهذا الامكان مكررة
 وثانيا انه قد مر ان الحصة الميولي الترتيب المتصل الواحد لا يمكن القول ببقائها
 بعينها في كل المتصلين بل لابد من القول بوجود حصة منها في كل واحد كما سبق
 بالبحث ايفاد في نقول في الحصة الترتيبية المتصل الواحد لانها
 متحققة بالقوة وبعد حصول تفصيلي بصير الفاعل والذات بالعرض فاذا اجاز
 لتفصيلي شر كاي بالقوة كاي بالفاعل فلم لا يجوز لتفصيلي جزء الصور كاي بالقوة
 كاي بالفاعل والفرق بين الصورتين اما باعتبار انهما بالذات والاخر
 بالعرض احصة الميولي التي تحصل بعد انفصال حصة كاي بالعرض باعتبار الصورة
 الكائنية بعد الانفصال وجزء الصورة لتوقيل بوجوده بالفاعل بقية الانفصال موجود
 بالذات والبقية الصورة الاخرى كاي بالذات والحصة الاخرى الميولي كاي
 بالعرض واما باعتبار انهما الميولي الحصة الاخرى بالفاعل والذات بالعرض فلا
 امتناع في الترتيب بان حصة كاي كاي بالقوة صارت كاي بالفاعل بخلاف
 الصورة فان الصورة الاولى ليست باقية حصة الانفصال حتى تبقى الحصة
 كانت فيها بالقوة صارت بالفاعل واما باعتبار انهما الميولي موجود بالفاعل

فانه اجاز القول بصيرورة حصة الكائنية بالقوة كاي بالفاعل سواء قلنا ببقاء الحصة
 الاولى المذكورة او لا بخلاف الصورة فان شخصها ليس موجود بالفاعل واما باعتبار
 الترتيب الميولي يحصل صورة ويخرج بالقوة الى الفاعل وليست الحصة في الصورة كاي بالذات
 يخرجها الى الفاعل والذات لا وجه لفرق سواء لا يربطها بالذات والذات بالعرض لا تأثير فيمكن
 ليصلح لفرق عند سائل اما الاول فظن ان الحصة بالذات وبالعرض لا تأثير فيمكن
 فيه واما الثاني فقد عرفت ان الفرق بين الصورة والحصة الميولي في بقاء وعدمه
 بعد الانفصال لا وجه له مع الترتيب بعد ذلك يصح بعدم بقاءها وعلى تقدير الفرق
 ايضا لان الترتيب بقاء ما يترج منه الامر الموجود بالقوة لا يدخل في صيرورة ذلك الموجود
 بالقوة موجودا بالفاعل ذلك ليس امرا بيا وموظفهم يدعيه البيان واما
 الثالث فقد علم حاله انهما ما ذكر في الثاني واما الرابع فلان انهما لا يمكن ان يكونا
 في نفس كاي بالذات يخرجها الى الفاعل نعم لا بد له من مخرج لا يحصل فيه شر يخرج
 انهما المخرج موجود وهو سبب الانفصال هذا اذا قد عرفت عدم صلاحية تفرق
 الامور المذكورة للفرق وجواز القول بصيرورة الجزء الكائين بالقوة في الصورة
 المتصلة الواحدة كاي بالفاعل بعد الانفصال سواء قلنا ببقاء الصورة المتصلة
 او لا فاعلم انه لا بد من ذلك القول ولا يمكن القول بمجر الميولي منه وانه اما اولها
 ذكرنا انه لا بد من القول ببقاء امر محسوس بالذات فيكون مصداق كاي بالذات بعد
 الانفصال لم ينعدم الجسم بالذات واما ثانيا فلان انهما لا يمكن ان يكونا على
 سطح الجسم من الخطوط العجيبة والصورة لا ينفك بغير انفصال كاي بالذات ولولم
 يكونا على ما ذكرنا فلا بد من القول ببقاء امر واحد اما بان يبق ليس محسوسا على المادة
 او يبق بقاء الحاصل بعد انقضاء المحل او يبق بان تلك الخطوط والصورة كاي بالذات
 مثل كانت سابقا والكل باطل اما ان لا يكونا على سطح فظن ان الحصة من الناحية

كجذبها وبين سطحها والكون السطح هو المادة فلان محله الجسمي وخط الجسمي
 محله اوله وانذات الصورة الجسمية لانها المنكبة بالذات والهيولى متممة بالعرض والوقيل
 بانها متممة بالذات فيصير الصورة الجسمية والصورة الجسمية هي مبع على سطح
 السطح ايضا هي الصورة الجسمية والما بقا الى بعد الغداه المحل فلان هذه الصور
 اعراض وقد اقيم البرهان على امتناع انتقال المحل مطلقا واما حد في الحدود والخطوط
 والصور بعد انقضاءها فبطلانها يظهر من الخفي وكيف يجوز عاقل ان بعد الف الف
 ميت مثلا كخط كاتب باربع او الف الف صورة من فلم مصور ما هو وعاد مثله
 دفعة كخط ذلك الكاتب فيصور ذلك المصور بعينه من دون تفاوت اصل وهل
 هذا الامكانية مركبة بل بسطة فضية ولا قيل للمادة كانت مستبعدة في
 فيضت عليها تلك الصور لتفوش ولا بعد في ذلك قيل اوله ان المعلوم لم
 مثل هذه الامور ليس ما يتعلق باستعداد المادة فقط ولم يجر العادة كجذبها
 من دون كاتب ومصور وانما لم يستعداد المادة لو كان سببا لحدوث هذه الصورة
 فلان هذا الاستعداد لا سبب له الحصول هذه الصور فيها في الزمان الباقى في
 كجب لتبريغها على تلك الصور اذا حجب السطح بدون تفرق بل العود في هذه
 الصورة مكان اقرب لان المادة والصورة التي محل تلك الصورة موجودة معا كجذب
 صورة لتفريق فان محلهما قد انعدم والمادة باقية فقط هذا ثم لا يخفى ان بعد القول
 بهذا الاتهام الذي ذكرنا انه لا بد من القول بصدق الاشكال واستيفه الصور والسر لم
 يقبل بان يكون المراد بالقيود والقائل بالقول بالامر ليس بالاجور والاشكال او من مقال
 غير ذلك فقال والله اعلم بحقيقة الحال وتبقى في مقام شروها والافكار بعد الاتصال
 قد علم حاله وكيف يصور سوا قبل بوجود الهيولى اوله واما على فلم يعلم من حاله
 على ان ينوال فيقول ان لم يقبل بالهيولى فنوال الصور بين الكائنين بالفصل اذا

انفصالا نصيران موجودتين بالقوة في ضمن الصورة الحاصلة بالفعل بعد الاتصال
 ولا لم يستحالة ولا بد لها من دليل فان قلت الصورة الحاصلة بالفعل بعد الاتصال
 هل مجموع الصور بين الكائنين قبل الاتصال او موجود آخر حادث قلت يمكن
 لتكميم المحل الاول كقولنا ان الاتصال كان وجودا اخر انه بالفعل وبعد كقولنا بالقوة
 ولا يؤثر ذلك في وجود المجموع ولا بعد انقضاءه بل في انه موجودا اخر حدث بعد الاتصال
 بيانه للبرهان اذا كانا موجودين بالفعل في الكون لم يكن موجودا ثانيا في الكون
 في تلك الصورة كحدث بعد الاتصال والاشكال هو موجودا على ما هو رار المحشر
 وبعض المحققين في كماله في الكل له وجود خاص ومجموعه بطريق معين
 من الوحدة الاعتبارية لا الوحدة الحقيقية وعند الاتصال يرد الى الوحدة
 وذلك الوجود وكيفية الطبيعة كواخر في الوجود ونوع آخر من الوحدة وهو الوحدة
 الحقيقية ولا يلزم كقولنا الحقيقة موجودة في ضمن الجزئين بالفعل قبل الاتصال لانه
 لا يكون الوجود الحاصل في ضمن هذا الفرد الغير هو عبارة عن مجموع حادنا بعد
 الاتصال ان بعد صورة المنفصلين الكائنين بالفعل كائنين بالقوة نصير حكمهما
 حكم اجزاء المتصل الواحد فكما ان وجود اجزاء المتصل الواحد بهذا النحو الوجود
 لا يمنع من كونه كونه لكل وجود مستقل منفرد بالفعل فكذلك لا يمنع وجود الجزئين هما
 ايضا كما يظهر عند التامل فتأمل واذا قلنا بالهيولى وبما هو مظهر في كحق حال
 الاتصال والانفصال على ما قرره المحشر في ذلك الاشكال بان كل واحد منهما هو
 الموجود في المايه المنفصلين مثلا لم يبق بعينه حال الاتصال سوا ذلك بان
 تخصيصه بالصورة او بامر آخر وعند زوال التخصيص لم يبق الاصل الهيولى في تلك
 فيها سائر افراد المياه بل افراد العناصر الاخر ايضا لانهم كانوا لا يسمون حواجز
 صيرورة المنفصل منفردا واحدة الحقيقة بل كجذبها ليس ذلك في ذمهم كما

مرحوبه وايضا ما ذكره في البطلان من قراطين على جواز انفصال
المتفصلين من حيث تقدير تمام على جواز انفصال المتفصلين ايضا كما ان
فلا بد من دفع الاشكال اما لانه في الجوز لانه في حستان المبعوث من المايه
حان الانفصال في صورتين بصوره واحدة مستفاده من الانفصال فلام
لانه الحاصل كان تحقيقا في الجوز او كان السعد ولا زماله وفيه
ما فيه اوتى لانه الحاصل في الفاعل بصورتين صارتا بعد زوال الصواب
وحدوث صورة واحدة مستفاده من الانفصال فلام هو الصواب وانت
خير بان بعد الجوز في الحاصل في المايه لا مانع في تجزئه في الصوره وايضا
نوم الفرق باعتبار اصل الامور الابد لا يحصل له ايضا كما لا يخفى على
فيل انه في نظره سليم ولقد اختلف في الكلام في توضيح المرام وتبيين المقام لانه
يزا فيه لاقدم وتصل فيه الاقدام فان قيل لم يجوز لتقسيم شخص متصل
ول كيف لانه في التجزئه في غاية كراهة وكيف تفصل النفس اشخص وادى مؤله
والا ريبا في تقسيم الشخص لنفسه الواحد الذي هو المجموع المتصل الواحد
ينزل وحدته بعد الانفصال وتغير كثيرا ان اريد انه كونه مثل العينه
مقوبط بديته او لا يجوز لتقسيم الامر الواحد بالشخص كثير الاشخص بعينه لانه
اريد انه يتكرر في اوله وينزل وحدته الاتصالية فهو بعينه ما يقولون في الاتصاليات
والانفصال عن صان يتعاقبان على الموضوع ليس على عبيده وكذا ما ذكره
من لانه في الشخص موجوده فلا معنى لاصد ولنا ريد الشخص موجودا
لكنه لا يوصف بالثبوتية والتميز ككل من غير الاخر والفراده وانفصاله عنه
في الوجود فقط يرجع الى ذكرنا من الاحتمال الذي لا بد من القول به وسنبينه الى
العظيم فيجوز ان يراد عليه اذرون وملاذ انا اصل لانه في الكلام في القائل لانه

ظاهره فلا يحصل اصلا وكان مخالفا للبدية ولا حاجة في دفعه الى الجواب الذي ذكره
المخبر مع ما فيه كما سنشير اليه ولنا ريد غير ظاهره فهو كلام صحيح لكن ليس كلاما علمية
غيرا هو المشهور وجواب الجمله لا يمكنه في مقابلة على سطر قلت مع نقل
الكلام الى هذين الشخصين يقول فيهما انهما لانه في الشخصين كما هو موجود في المتصل
الاول بعينه الوحدة اي بدون امتياز احد ما عدا الاخر في الوجود وانفصالا عنه
فلم يكونا موجودين بالفعل فتقول لانه القائل لا يقول بانما موجودان بالفعل بل يقول
بانما موجودان في الجمله به يمنع فلو كان انما بعد الانفصال شخصان لم يكونا موجودين
قبلا فان قلت مرادنا بحدوث شخصين لم يكونا موجودين قبله لم يكونا موجودين
بالفعل قبله وحيث المنع قلت على هذا يرجع المنع الى محل آخر وهو قولكم انه لا بد من امر
اخر كونه في العالمين اذ يقول الثاني ليس لانه في ذلك وجودا لانه الموجود بالقوة
قبل الانفصال كاف في نسبة الماين الى الما الاول وانت خير بان هذا الجواب لا يتم
على القائل سواء حمل كلامه على ظاهره او على خلافه نعم لو حمل على ظاهره لم يكن معقولا ولا
كما ذكرنا وهذا لا ينافي عدم صحة هذا الجواب اذا حمل على خلاف ظاهره فكل ما معقول
صحيح ولا يتوجه هذا الجواب ايضا كما عرفت ثم فيه ان ليس الا هو المشهور عنهم وليس
كلاما علمية والمبادر منه انه كلام علمية فانهم على لانه كلام الفاعل لانه
وجود اشخص لا يخفى لانه في الوجود اشخص والوحدة واحد الا بان في زوال الوحدة
الاتصالية وطريان الكثرة الجزائية مع بقا الوجود اشخص كما لا يخفى على المتأمل
المراومها لان الوحدة لانه عين الوجود على تقدير وحدة غيبته بالبيت من
الوحدة الاتصالية وهو ظاهرا لو قيل لانه اشخص الواحد المتصل بعينه شخصين
لكان الامر كما ذكره وهو ظاهرا في سوا ذلك لانه الوجود عين الوحدة او لا كما في ما نحن
فيه لا يزم القول به كما عرفت نعم اذا حمل كلام القائل على ظاهره ولنا ريد الشخص

الواحد يصير شخصين لكان هذا الكلام موجبا في مقابلة فانهم قد اختلفوا
 لا بعد عمل نقل الح اليه عليه ان يكون المراد كدوت مومنين اخرين صيرورتها
 بالفعل وقد ظهر ما سبق لمع القول بهذا يمكن التوافق بين الصورة الاولى وبرزوا لها
 ادعى كل تقدير يزيل الاشكال ويستقيم الامر فلعله ظهر عند الح انه العظيم مع قوله
 بهذا القول في زوال الصورة الاولى لا مر حده الى انك فانهم وانت بما قرأ
 علمت حال الجميع انت ايضا بما قرأ علمت حال ذكره وعلمت انه لا بد من القول بهذا
 الاحكام سواء قلنا ببقاء الصورة الاولى او بزيوالها وسواء قلنا باليتولد ليل اخر
 او لا فتدبر بدليل الانقلاب هذا ما اشتبه بينهم ولادلائه فيه على ادعوه كما
 لا يخفى واشتخى الذكران لما عند الاتصال في هذا هو الذي ذكرنا سابقا بقاءه يعرف
 بعدم بقاء الحصة الاولى والى اليتولد ففي هذه الصورة لكل واحد من تلك الاجزاء الثنية
 هو قد مر فيما سبق غير مرة ما يتعلق بهذا المقام بوجه وسيرد بك حقيقة هذا فنقول
 تلك الاجزاء الفرضية التي يقول المحشرين تشخص كل منها بعين تشخص الكل وعين
 تشخص سائر الاجزاء انما لم ير ادبها الاجزاء التي تفرضها الوهم ويدع عن تلك الاجزاء
 بعد الفرض تشخص كل منها بعين تشخص الكل وعين تشخص سائر الاجزاء وعند اختلاف
 الواحها يختلف التشخيصات ويمتاز كل واحد من هذه الفرضية لانه لا بد من فاكهة بان الجزء
 الذي يفرضه الوهم مفار للجزء الاخر والكل ويمتاز منها ولا فرق بينه وبين ما اذا
 عرض للكل في الجزئين لو اخرجوا موطن وانما لم ير ادبها الاجزاء قبل الفرض تشخيصها
 ولا امتياز ولا وجود سوى وجود الكل وبعد الفرض وعروض الاعراض المختلفة يحصل
 التشخيصات والامتيارات وذكر الاعراض على سبيل التمثيل وموس بعد هذه العبارة
 فيد ان خفاء البديهة التي يفرضها لانه الاجزاء التي لا تخفى خصوصية وامتياز وجوده
 نفس الامر سواء فرضنا ما اولاه او عرض لها اعراض مختلفة اولاه بالجملة القول بان

كل فرد تشخص مومنين تشخص الكل وعين تشخص سائر الاجزاء لا فرك بيننا وبينها
 ما لا يخفى اصله اذ مع القول بعدم الفارقة لا معنى للقول بتشخص الاعراض حصول
 التشخص وعدم الفارقة متساويان بالفعل ولو ادعى ان المراد انه لا تشخص ولا امتياز
 ولز القول بتشخص مجاز فيمكن امكان محنة في مواضع اخرى بما نحن فيه من
 للتفصيل الواحد اجزاء متميزة متفارقة موجودة بنفسه سواء فرض اول تشخص
 والظاهرة ككافة فتدبر كان هذا الجزء منه مفار للجزء الاخر بتشخص الكل
 دون ان يفرق قد عرفت لا يفرق بينهما اصل ومن يدعيه فليكن البيان مع لزم
 للمعنى كونهما في الاثر بالصورة الجسمية بالذات مجازا وكذا في هذا العلم من جهة
 اشتمل والتكاتف الحقيقيين فان بينهما شيئا بوجه من المنع دون ثانيا فتدبر
 والظاهر ان كل واحد من الاتصال في هذه الاية قول الشيخ وصورة التفسير
 للجسم بصورة الانتم كعمل نفسية الالهية وحصل الصورة الجسمية صورة
 لا يخرج عن بعد ان فان الاتصال لا يقبل في الاخر لئلا يفسد كلام الله الى ما لا
 في لزم المراد بالاتصال معناه لفظ والمتصل بذاته لا يقبل الاتصال والاتصال
 جميعا لانه لا يقبل شيئا من الاتصال والاتصال جميعا لانه لا يقبل شيئا منهما
 وهما حمل على المتصلين وادع لزم المتصل ذاته لا يقبل شيئا من الاتصال والاتصال
 وكانه للتنبية على المراد يتم بما في قوله ليس كذلك الشيخ لما صرح بان المقبول الصورة
 صرح انه ايضا اجزاء الاتصال الصورة بان فانهم في الموضع الجواب عنه لزم
 الاتصال مع كل واحد من المتشخصات المتشخصات لا يلزم توجيه الامام اقول وذلك
 لانه قال في القدمية لا يستدعي محلة ثابتة في الاما على ما ذكر في هذا الشرح لزم اعدام
 المحل في المحلات سبعة محلات ثابتة كالمحلات الاتصال من هذا التفسير فلا يتم
 هذا توجيه بل لا يمكن جعل كل واحد بعد ذلك فربما على هذه الازادة حيث قال

الامور

الانفصال لانه امر عدم من المقبول بالحقيقة الجسماني الحادثان عند طريان
 ذلك الانفصال انتهى وعند هذا الوضو لن كلام المحشر انما فاما هو على الامام
 ولا يتجلى على الملح مع له النظر ككلامه على الملح فافهم واما ان فيكم له هذا التفسير
 فيه لانه لا يمكن له هذا التفسير اذ بعد حمل الانفصال على الاتصال لا يمكن انما
 الدليل بدون اخذ القوة لما عرفت فانهما جوهرا لا يلزم له سبب عيا محلا ويكفي
 لتسبب في توجيه الدليل بهذا الجسم له القدر بعينه لا تفكك وظن عند الانفصال
 لا يندفع بالكلية بل يتبقى منه شيء وهو ما يلزم الانفصال الواحد والاتصالين المتصل بذاته
 لا يمكن له لانه لا يكون له نفس ولعدمه فوامر آخر فدون حاجة الى اخذ القوة
 فافهم فمفسر الماشاة مع الامام مراده لانه لم يرد بهذا القول الانفصال
 هما بعينه بمعنى عدم ملكة الاتصال بل مراده لوفى الانفصال بهذا المعنى على ما مر
 لكان الدليل ايضا تاما بدون اخذ القوة ولا حاجة اليه كما قاله الامام وقد عرفت
 لانه الامام انما لم يحكم على هذا المعنى بل اورد على سبيل الاحتياط وحسب الظن لم يحصل ايراد
 اشرع عليه لانه ذكره في مائة على تقدير حمل الانفصال على هذا المعنى لا يتم الدليل بدون
 اخذ القوة مما لا يستقيم وبالحج لا يدل هذا الكلام مراده على ان حمل الامام الانفصال
 على معناه انما قلنا قد ظهر انه على علم انه الامام عليه ما يتم الكلام وعلى تقدير
 حمل الانفصال على ظاهره اعني علم الامام نعم اخذ القوة وعلى علم انه بدون
 انما فلم اراد الشيخ به الاتصال بل قلنا وجه الاشارة الى ما ظهر من المقبول
 بالحقيقة هو الاتصال لان الانفصال الذي هو عدم فافهم وبما قررنا من دفع
 ما ذكره بعض المحققين من مكانه وتقع في المقام سهوا لان ما ذكره ذلك البعض في مقام آخر
 سجد بعد ولا يربط له هذا المقام فان قلنا لعله اورد في قوله لان هذا البعض في بحث
 انما يندفع بحمل الكلام على الماشاة قلنا هذا ايضا لا يقرب له لان الملح فيما يتصل

عن ان لانه ذكره الامام من له المظهر لا يحيل على الانفصال ليس كذلك لان الانفصال ليس
 عدم محض بل عدم ملكة حفظ الوجود واد عليه بالانتماء لان الانفصال عدم ملكة ثم
 اجاب بجواب ايراد ذلك البعض المحقق على هذا الجواب انه لا يصح توجيه الكلام لانه كلام
 انه مخرج من له الانفصال كونه عدم ملكة لست محلا موجودا وما ذكرته مرسله على الجمل
 الموجود في ذلك بل لا مراد وانت خبير بانه على هذا لا يمكن لتسبب لانه ذكره انه الزام
 على الامام حيث اخذ الانفصال بمعنى عدم الملكة نعم يصح هذا لان يكون هو ايا اخره الا ايراد
 انه اوردوه الملح والملك كونهما جوهرا لا يرد على جوابه فلا وانما يصح تفسيره بكل
 منها لا يخفى لانه حمل الانفصال في كلام الشيخ على كل منهما لا يصح بناء على قوله وغير
 مبنية وصورة الانتماء بحمل الكلام دليلين على المرام وحمل كلام المحشر على انه يصح اخذ
 الانفصال بما معنى كان في هذا الدليل لانه عبارة الشيخ بعيد الملح وانت خبير
 بانه لا يخفى انه على مراده انه كلام الشيخ المتصل بذاته لا يقبل الاتصال والانفصال
 انه لا يقبل شيئا منها واستدل عليه بان اشر لا يكون قابلا لنفسه لعدم لابل كونه
 المتصل بذاته هو المتصل لكن يمكن لتسبب لانه كلام الشيخ محله غيره ولعله لا فله وهو
 ما ان اليه المحشر انما في له المتصل بذاته لا يقبل الاتصال والانفصال جميعا وعلو يلزم
 له يستدل عليه بما ذكره اشر من يلزم لتسبب المتصل بذاته هو المقبول بذاته او قد اجاب
 بعض المحققين على ايراد الملح بقوله يمكن لتسبب في الصورتين الجسميتين الحادثتين عند الانفصال
 متعلقان بذاتهما فيلزم من كونه المقبول عند الانفصال الصورة الجسمية بصفة اتعد
 كونه المقبول في حال الاتصال ايضا الصورة الجسمية بصفة الوحدة فيكون معنى كلام الشيخ
 لتسبب قبول الصورة المتعددة غير وجود المقبول بالفعل سواء كان ماخذ بصفة الوحدة
 كما في حال الاتصال او بصفة اتعد كما في حال الانفصال وغير مبنية وصورة ملك
 فتأمل انتهى وهو كما مر اذ مراد الملح هو المتصل بذاته الذي في كلام الشيخ لا يلزم لتسبب

المقبول في كل علم ان كثر المنع بانها كيف يكونان متحدين والحق ان المقبول ما يحدث
 بعد الانفصال والمتصل بذاته حاصل قبل الانفصال وعلى هذا لا يجدر كونه المقبول في صورة
 الانفصال ان الصورة الجسمية اذ لا يكون المراد المتصل بالذات الجسمية مع كونه المقبول
 في الحالى في الصورة الجسمية غاية الامر ان يظهر خدشه فيما اكبر المنع حيث ظهر المقبول
 يوجد حيث حصل الانفصال ايضا وهذا ليس بغير كمال لا يخفى الظاهر ان المقبول في كل علم
 الشيخ الى آخر الحاشية اعلم انه وجدت منها حاشية في بعض النسخ هكذا اذ دفع
 لما ذكره في المنافاة واما اثبات ان المتصل بذاته هو المقبول فبيان ان الكلام اير
 بين حمل المتصل لذاته على الصورة الجسمية وبين حمل على الجسم والتقدير هو حمل على الجسم
 ففي صورة التفريع يتفرع تقديم ما هو الوجود على ذلك المذكور اعلى سبيل لتفريق
 اذ ظهر الصورة في كانت بمنزلة الصورة الجسمية نعم توجه انه لم لا يكون المتصل بذاته
 بالمنع الا في المتناهي للصورتين وهذا كلام آخر سبق واشتد لم يحرك على ذلك فتدبر انتم
 والظاهر ان هذا اشارة الى الوجهين المذكورين في اصل الحاشية لان شيئا منها على
 تقدير كلامه تمام لا يدل على المتصل بذاته هو المقبول وهو كما ترى حيث جعل العنوان
 ما هو ايراد على المقبول هو المتصل بذاته وايضا فان في اشارة الحاشية فالمتصل بذاته
 هو المقبول ايضا وبعد الاغماض عليه عز ذلك لقول المنافاة ان ذكر المنافاة ذكره دفع
 لما اظن انها المنافاة انما ورد في الملح انما في كل منهما بيان مغايرة القوة للوجود
 يدل على المقبول هو الانفصال مع انها صرحا بان المقبول هو الانفصال وانت خبير
 بان الوجه الاول الذي ذكره لا يدفع تلك المنافاة لان الظاهر ان مراد الملح بالانفصال
 هو الصورة الجسمية لان كلامها صريح في ذلك على ما نقلنا من عبارة الامام وعبارة
 الشيخ على تقدير كونه كلاما ان من مبني على التمثيل وكما مراد الانفصال والانفصال
 جميعا لا يجدر في المقام اذ الانفصال والانفصال ايضا غير الصورة الجسمية فالمنافاة باقية

بجاها ولا بد في دفعها وانتم كما ذكره الملح من الانفصال عبارة عن الصورتين
 ويقاس عليه لانها ايضا بانه عبارة عن الصورة الواحدة واما الوجه الثاني فغيره
 اوله انه منظر لظهور المقبول حين الانفصال هو الصورة المتصلة بذاتها حتى يظهر لغيره عند الانفصال
 ايضا كونه المقبول هو صورتين الحادتين وثانها انه يرجع حقيقة الى ما ذكره الملح في
 دفع المنافاة ثم ما ذكره في حاشية الحاشية في بيان المتصل بذاته هو المقبول
 فلم يظهر محصله فتأمل الملح فالجواب عن الامر الاول ان ظاهر من انما بين لغيره الجواب الذي
 ذكره الامام من الامر الاول ان ظاهر من انما بين لغيره الجواب الذي
 وادراكنا الملح وعلى هذا لا يبقى لقولنا ان معنى قوله لا يغير المحققين يعني
 انه اذا كان المغايرة ظاهرا غير مستفاد من غير فلا معنى لتفريقه وانت تعلم لمغايرة
 قوة المقبول للوجود المقبول فرع على اثبات قبول الاول والآخر المتصل الواحد
 ليس بلانه ثانيا اما الاول فلان المراد من المغايرة لغيره جسم قوة قبوله لغيره وجود
 المقبول بالفعل وذلك ان اشار اليه بلفظ هذا المقبول واما الثاني فلفظ هذا ما ذكرنا
 لا بد من تفريقه على ما سبق اذ قد ظهر ما سبق كونه الجسم بظرا عليه الانفصال وكذا القابل
 بالحقيقة ليس هو الانفصال البتة فيكون في الجسم قوة قبوله لغيره وجود المقبول
 وصورة ولا يخفى ان ما ذكره انما دعوى ظهور اصل المغايرة لظاهر ما ذكرنا ان
 في الجسم قوة موصوفة بالمغايرة فلا ينافي في التفريق بالوجه الذي وجهناه فتأمل
 انه وانت خبير بان حمل المغايرة على ما ذكره بعيد جدا على تفريقه على المتصل
 الواحد ليس بلانه لوجه له ظاهرا وما ذكره انما ظاهر لا يظهر وجهه وكان مراده
 به ما ذكره بعد ذلك في الحاشية الاخر حيث قال في اشارة كلامه فان قلت كون
 المتصل بذاته غير القابل للانفصال وان تفكك لا دخل في اثبات المغايرة بهي قوة
 المقبول ووجود المقبول قلت اذا كان وجود المقبول صفة للمقبول الذي هو المتصل

كما سبق أنقاده القوة مسكونة عنه فمفارقة وجوده مع القوة انتهى ولا يخفى لهذا
 سواء أوجدها منفصلة للمفصل الذي هو المقبول والقوة مسكونة عنه مفصل آخر فلا يلزم
 منه مفارقة القوة للوجود فثبت بل المقصود لهذه القوة ما أنت خير بانه على
 هذا التوجه لا يظهر فائدة لقول الشيخ وغيره بما في صورته ووضع قوله انه قال لا
 لا انفصال حاكمه متصلا على هذا كونه متصلا ليس في الجمل كمالا يخفى وتنفرد
 عن قوله وانت تعلم على هذا التوجه لا بد من التأخير لانه دليل آخر فلا حاجة الى ما ذكره
 وفائدة مفارقة القوة للمعينة والصوره لا يخفى فده اذ مفارقة القوة
 بالمعنى المذكور لا تقدم لا يستلزم لان القوة حاصلة لهينة وصورة الجسميتين
 الحاديتين والمادة عدم حصولها لهينة وصورة الجسمية الثانية قبل الانفصال وهو
 نظركم على هذا لا ينبغي ايراد افعال الظاهر هذا اثر الى التوجه الذي ذكره الكلام
 الشيخ من جهة التقريرين وانما ايراد الفاء لا يظهر له وجه سور لنز المفارقة لما كانت
 بالمعنى المذكور من حصولها قبل حصول المقبول يتفرع عليه لنز لا يكون حاصلة للمقبول
 وفيه نظر لان مفارقة القوة للمقبول بهذا المعنى لا يلزم الا عدم ثبوتها للمقبول
 الى الصورة الجسمية الحادية بعد الانفصال وهذا ليس بما دل المراد عدم ثبوتها للجسمية
 الحاصلة قبل الانفصال فلا بد من التمسك بانها لا يقر بل مفيد من الانفصال وحاصل قوة
 انز لا بد لتقرير مع كماله على قول الشيخ وتلك القوة بغير ما هو ذات المتقبل بانه
 الذي عند الانفصال لعدم وجود غيره وعلى هذا فلا بد من الواو ولا يستقيم الفاء فانهم
 قالوا لا يفتقر قد بين فيما سبق لنز انفصال الجسم المتفصل لا يخفى انه لا يصير
 لعدم دليل آخر واجبة فيه الى اخذ الانفصال عدم ملكة وانه يستلزم من جهة
 اذ بعد ما ثبت لم الانفصال ليس الا عدم بالمره وثبت للمصورة لا يقر وجود امر
 اخر مع قطع النظر عما اوردهما عليه من جواب بقاء الاجزاء الموجودة بالقوة على ما

الى العظيم ولا يحتاج الى شيء آخر ويرجع الى الدليل الذي جعل المحل كمالا شئ عليه والحاصل لنز
 ما ذكره على تقدير ما يدعى ان الانفصال امر ثابت في الخارج لما كان ثابتا في الذات
 وهذا لنز كان والاعلى لطرفه اثبات الابطال لكن امر ما يدعى كونه الانفصال عدم ملكة
 او عدم الملكة لا يعتبر فيه هذا ليس الا مجرد عدم شيء مما في ذلك واثبات الانفصال
 هو عدم ملكة لا يتوقف على هذا بل يكفي لنز في جواب ما يبق اذ اسلمت لنز الانفصال
 زوال انفصال الجسم فقد اعرفت لغيره بانه عدم ملكة لان الجسم منزه عن الانفصال
 نعم يمكن الايراد بان لا يلزم لنز عدم ملكة يستلزم وجود المحل وهو ايراد آخر غير ما ذكر
 في لابق قد اورده بعض المحققين بذم لا يخفى انه على ما ذكره المحل مثبت وجود المادة
 لنز الانفصال ايضا فدون اخذ القوة فانهم المحل وفيه نظر لانه لو كان المراد
 ذلك لكان استواء لان فيه نظرا فظا لانه ليس له بسبب اخذ القوة بغيره بل
 كليتا من جميع الاقسام مردون اخذ شيء اخر بل اوده بغيره بل ان لنز لا يخفى بل منفصل
 بالفعل او اراد انه اخذ القوة من بغيره بل ان حيا بعد جواب عن السؤالين الاثنين
 اذ لو لم يأخذ القوة لا يقع جواب السؤالين في هكيت البرهان اذ غاية ما يلزم من ضرورة
 ندب بمقراط ليس لنز الاجزاء الصغار ملكتها الانفصال فاذ لم يثبت لنز ما يمكنه
 الانفصال ايضا لا بد له من الابطال ولا يخفى بل منفصل بالفعل لا يثبت المرام لكن فيه
 مناقشة حيث انه على هذا لا يثبت الابطال اصلا لانه لا يكون البرهان كليا والامر فيه
 بين المحل على سبب الابطال ليس مطلقا الانفصال فاذ ظهر ما قلنا انقاده دفع هذا
 ايضا فانهم المحل فيما سبق ايضا الى الوهم لنز الابطال موجودة واجبا عنه سيد
 المحقق بان الوهم الاول ظاهرا والوهم الثاني فوجه له لان الشير اذا كان منقضا
 بقوة قبول الانفصال كان قابلا له عند حصوله فيكون موجودا معه ايضا
 المحل وما ذكره ان رعان لا يعطى فيه لانه لا ماقى لنز مجرد الانفصال لا يكفي

في المطا اذ هو لا يستدعي محلا موجودا في بدو فخذ قوته وبيان انه غير الانفصال وانه
 امر اضافي ثبوت لا يستدعي محلا موجودا في حيز المطا وظننا انه اورد المخرج عليه
 اذ ظهر منه انه لا بد من بيان المفارقة نعم يمكنه في الماهية اثبات اضافية ووجوبية
 واما المفارقة فامطافا شيخ تعرض لغير الماهية واهل الماهية واما انه قد ذكر انه لو لم يخذ
 القوة لعرض الوهم الذي ذكره فلا بد من اخذ القوة وتقرير الدليل على انه لا بد من
 اليه حيز لا يورث في ذلك الوهم وانت خبير بان ما لم يتبين في القوة مفارقة للاتصالين
 ومتفوتة عليهما لا تثبت المطا نعم يلزم اهل التقدم الذي هو اعم والمتفوت للمفارقة
 التي ليست بتلك المنزلة المخرج الا انه المتقدمين الاخيرتين وفيه انه على ما ذكرنا
 يظهر فائدة ما بين المتقدمين ايضا اذ لو كانت القوة هي الشكل او المقدار فكان محلا
 الصورة نفسها من دون حاجة الى امر اخر هو لا يتو سوا كان على طريق الامام او
 على طريق ابيه نعم هذه المفارقة امر لا ليس يحتاج الى البيان ولا ينبغي للمنزل الشيخ
 لم يتوض له سيما في مثل هذا الكتاب الذي في غاية الاجازة والاختصار في الحاشية
 لا بد من عليك قد عرفت بما قررنا انه لا ايراد على الامام اذ هو ايضا قد اقر ما لا بد من
 بيان المفارقة وبيان انها ثبوتية فزاد المحشر لكان انه لا بد من بيان المفارقة
 وبينها ثبوتية فالامام ايضا قابل به والتمسك بالبيان المفارقة له مدخل
 فليكن اذ لو لم يكن مفارقة لم يحتج الى محلا موجودا نعم يمكنه في الحاجة الى بيان المفارقة
 على جهة بل اثبت ثبوتية يلزم المفارقة ايضا من دون حاجة الى بيانها على جهة
 والامر فيه سهل في الحاشية وعلى التوجه لا والله قد ظهر بما قررنا من اراءه
 من يمكنه البرهان انه ما كان ينبغي له ان يقول ان الماهية هي التي تثبت مفارقة تمام
 فقد ما اثبت المطا في الحاشية وعلى التوجه لا والله قد ظهر بما ذكرنا في توجيه
 الامام فانظر له كيف هذا القول في انه التزاما بالاعتبار الذي ذكره المحشر على

تأكيد لا يرا عليه بان الانفصال يستدعي محلا كما اعترف به نفسه في حيث لا يشترط
 فان عدم الاتصال على فرض انه لا يتقبل هو المحل الثابت انه قد اثبت محلا
 وهو الذي من شأنه لا يتقبل فيه نظر اذ ما قاله الامام لا يستلزم ان يكون الانفصال محلا
 ثابتا اذ لو فرض له المتصل زال اتصاله وانعدم بصدق في انه زال الاتصال عن شئ
 من شأنه ان يكون متصلا فيحقق الاتصال بالمعنى الذي ذكره الامام من دون حاجة
 الى ثبوت محلا له ولو تزلنا وسلمنا ان ليس له صوابا بل فيه ثبوت فلا يستدعي ثبوت
 الا ثبوت المتصل في الذهن فاذا كان المتصل زال اتصاله في الخارج وانعدم وكما
 موجودا في الذهن ثبت له زال الاتصال بشئ من شأنه الاتصال فانهم اذ لا يجد
 له يوم الاستدلال هو ان قلت هذا الوهم مما لا وجه له لان الشيخ ذكر في الجواب
 قبال الاتصال والانفصال قبول لا يكون هو بعينه الموصوف بالامر من وذلك ليس هو
 المتصل بذاته الذي هو الصورة الجسمانية فيكونه امر اخر هو الوجود وعند هذا المجال التوهم
 لا يكون الوجود حاصلا قبل الانفصال بل لا بد من كونه حاصلا قبل كونه الموصوف
 بالامر من امر واحد اقلت لا يتبين من كونه امر الشيخ ما ذكرنا اذ يجوز له كل كلام على
 لغيره احب اتصال الانفصال والمتصل بذاته لا يجوز له قبل الانفصال قبول لا يكون
 هو بعينه موصوبا به لان لغيره اقلية الانفصال فيعدم ولما كان المتصل موصوبا بالامر
 فان قبول لا يكون هو بعينه الموصوف بالامر من فان قلت هذا توجيهنا كما يحسن على تقدير
 حمل الكلام على ما مر سابقا في حمل الامر من على الامر من جميعا واما على ما حملنا
 من كل منهما فلا اذ على هذا الادب للنقض والاتصاف بالاتصال قلت على هذا ايضا
 لا بعد في هذا التوجيه بان يجعل النقوض للاتصاف بالاتصال على سبيل الاستعداد
 في الكلام شائع فان قلت لم لا يحمل الكلام على الوجه الاول حيز لا يورث في الوهم
 قلت الشيخ لا اخذ القوة ولا بد من وجهه فيمكنه حمل وجهه به ويجعل اخذه

الشيء في وقت آخر وقد يتغير كسبب هو اعم من ذلك فقد يكون كسبب كالكوسج فانه
لا يصدق على المرأة وقد يكون كسبب بغيره كالخوس وقد يكون كسبب القريب
كالعم وقد يكون كسبب البعيد كالزاس والمعتبر في كل عدم نحو خاص من تلك
الانكسار كما ظهر في الامثلة لكثير معتبر في جميع تلك الانكسار الوجود والذاتي على المععدم
شئ من هذه الامثلة وامثالها كما لا يخفى على من انصف وبالحجة ان الانفصال لا يوصف
به المععدم اتصال المععدم لا يتصل والانفصال ليس بتوجيه الكلام اليه فان
كلام الشرح في انه اعدام الحقائق مطلقا يستعمل محلا ثابتا ثم يقال للقول
الانفصال صفة للمتصلين الموجودين في الخارج ولا يستعمل محلا آخر فان وقع
ذلك بان المتصلين الحادثين لابد لهما من محل موجود لاستحالة حدوث الشئ
لا غير شئ كان رجوعا الى التقرير الاخر وترك الاستدلال بكونه عدم الملكة انتهى
ولا يخفى انه الظاهر من كلامه انه قوله لكثير معتبر في جميع تلك الانكسار الوجود المراد منه الوجود
الخارج لا الوجود المطلق اذ عدم قول شئ على المععدم المطلق لا حاجة له الى هذا
الاستدلال لان ثبوت الشئ مستلزم لثبوت المثبت له في الجملة قطعا الا ان
مراده اثبات الوجود على ان يقال بان سبب الوجود وانها لا يستعمل وجود الموضوع
ايضا وفيه بعد او انه ليس سببا قابلا لثبوتها وايضا لا يراد ان يرد في عدم
الحادث فانه باعتبار عدم استدعاء الوجود الى جرح فالظن المراده في هذا
التحقيق اثبات الوجود الى جرح وليس الى اليه قول الانفصال صفة للمتصلين
الموجودين في الخارج وعلى هذا ما دعاه في انه معتبر في جميع تلك الانكسار الوجود الخارج
موجوده ظاهر وعدم صدق شئ من الامثلة التي ذكرنا على المععدم الى جرح على تقدير
تقديره لا ينفك انما غلبت فيه ما ذكره الا ان المراد عدم الحادث ايضا عدم ملكة
موازاة لصدق على المععدم انما جرح ثم على تقدير صحة ما ذكره كيف يقول بان هذا

ليس

ليس توجيه الكلام اليه اذ لو صح هذا الهم ما ذكره انه فلم لا يكون توجيهه الى الاله في قوله
وليس توجيه الكلام اليه متعلق بقوله وبالحجة فانه اضرب عن قوله بان كل عدم
ملكه يستعمل محلا موجودا في الخارج وحقق الكلام بالانفصال وادعاه كخصوصه يستعمل
الوجود والخارج قطعا وعلى هذا يستقيم توجيه الكلام اليه في قوله طاقا له
ويراد عن قوله بان الانفصال صفة للمتصلين الموجودين في الخارج بانه كيف يكون
ذلك مع انما ليس من شأنه الاتصال بالشيء كونه على منعه كونه عدم ملكة
او تسمية لكثير معتبر كونه ما خذ في ثبوت الشئ على ما ذكرنا اتفاقا فانهم يرد عليه
ما ذكره بعض المحققين من لا يخفى في ذلك البعض المحقق بعد ما اورد هذا الايراد على
المحقق قال ولولا صيق على الفاعلين من الفاعلين بعد في توجيه كلام الشيخ المراد
بقوله قوة هذا القول غير وجوده لمقبول في مقابلة القوة لوجوده لمقبول كما هو
العبارة والتفريع على ما سبق من انصاف الحجة بان الانفصال عليه المراد بقوله
المتصل بذاته غير القابل في الاله كما مرنا في الشيخ بعد تهديد المتصل في نظر عليه
الانفصال وانه ليس المتصل بذاته قابلا حقيقيا فيع على ذلك لقوة القول الموجود
في الجسم بغير وجوده لمقبول وهو الانفصال والزم محل هذه القوة امر مقابلة لثبات المتصل
المطهر عليه بقوله فاذن في تحرير القياس المنتهى للمطهر ما سبق تهديد لبيان المقدمتين
الماخوذتين فيه فتأمل انتهى ولا يخفى انه المحقق ايضا ما صنع شيئا في تفسير كلام الشيخ
اذ لم يقبل فائدة بيان المقابلة بين قوة الانفصال ووجوده لمقبول ايضا جعل
المقبول هو الانفصال ظاهر او هو لا يستقيم في توجيه كلام الشيخ اذ على هذا لا يمكن
امثاله وصورة ومع ذلك كله لا يخلو ان لم ينفك عن توجيهه اليه اذ توجيهه
اليه ايضا يرجع اليه غاية انه توفي لبيان فائدة المقابلة وذلك المحقق لم يفرغ
لقد تقرر المحقق في كل حجة بحكم انفا كما في هذا هو مراد الشيخ ايضا في التعليق كما

كل ما استوفينا به

اثرنا اليه بالجموع والمعلوم بالضرورة في منع العلوية سواء كانت ضرورية
 او برهانية وبعد تسليمها نقول له ان يقول انما ليست بمقتضى الانفصال قطعا
 انما لم يطر عليها الانفصال فمطلوبه ظواهرها انما ليست بمنع لم يكن باقية
 حال ورود الانفصال فم كذا لم انه لا بد لم يكن الانفصال قابل لكل في وجود
 ما يطر عليه ولو قيل انه حادث سواء اريد به ظاهرة او الاتصال وكل حادث
 لا بد له من مادة يكون محل القوة ومتصف به حين وجوده فمفهوم ذلك انما هو
 بديهة لانهما امران يكونان الانفصال والاتصال شيئا بيا معهما ولو قيل ان
 بديهة لانهما الانفصال لا يندم الجسم الكلية وان فرق بالضرورة بين انفصال
 الجسم والعدم فلا بد من ابقاء وهو الوجود فبقاؤه امر آخر الفاعل مكاره
 لكن لا نعلم انه الذي يوجب مواجاة الصورة الزائفة الكائنة قبل الانفصال بالقوة وقد
 صارت بعده بالفعل كما يشهد به الجسم وقد مر الكلام فيه مفصلا فتذكر
 اقول فيه بحث لانه اراد به هذا الكلام ليس في مقابلة كلام المصلا اذ المالح ما ذكر
 الا انما بينا الجسم متصل في نفسه ليس مركبا من اجزاء لا تجز فكان اماك
 هوية اتصالية وهذا امر لا شك فيه ثم قال النزاع واقع في الجسم مجرد هذه الهوية
 او غير فردا وعلو لانه المعلوم بالضرورة لهذه الهوية لا يوجب الانفصال
 فلا يكون قابلية له فلا بد من امر آخر يكون قابلا له فظانه على هذا لا ربط لكلام
 المحسن به وليس في مقابلة اصلا بل المتقابل اما منع الضرورة في العدم تلك
 الهوية عند الانفصال او منع الانفصال الاحتياج الى قابل له على ذكرنا في الهم
 ويكفي عمل كلامه على ما ذكرنا قد عرفت انه كلام لا يمكن عمله الا على هذا ولا يمكن
 على ما نتجه عليه ايراده غير ممكن فانهم ويكفي عمل كلامه في هذا هو انظر منه كما
 لا يخفى ان ذلك لان ذلك الشرح لم يكن في ذاته في النظرة لا فرق بين

كل

الاتصال

الاتصال وكونه اذا اجزاء فاذا ازم على تقدير كونه موضوعا للاتصال والانفصال
 لانه لا يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل فلا يكون في حيث ذاته بحيث يفرض فيه
 الابعاد اثنان فكذا لا يكون على تقدير كونه مرة اذا اجزاء اكثر ومرة اقل لانه لا يكون
 في ذاته اذا اجزاء فلا يكون في حيث ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد اثنان مع ان المثلثين
 جوزوا في الخلل والتكاثف الحقيقيين فما يقولونه فيمكنه لانه في الاتصال والانفصال
 ايضا ويمكنه لانه في الجسم يدخل الاجزاء في حقيقة يمكنه كونه بهذا المقدار وان ذلك
 المقدار خارج عنها عارض لها بواسطة المقدار ولا يمكن القول بمثل ذلك في الاتصال
 كما لا يخفى وذلك لان فرض الابعاد لا يخفى لانه في تقرير الدليل من ان الانفصال
 والاتصال اذا كانا عرضيين متقابلين على الجسم كونه الجسم في حد نفسه
 غير متصل ولا منفصل لانه متصلا بروض الاتصال منفصلا بروض الانفصال
 كماله الجسم هو موضوع للبياض والسواد ليس في نفسه ابيض ولا اسود بل
 بروض البياض والسواد واذا لم يكن في حد نفسه متصلا ولا منفصلا لم يكن في ذاته
 قابلا للابعاد اثنان اذ القابل للابعاد اثنان متصل وانما منفصل سواء كان
 بدون اتصال كما اذا كان مركبا من اجزاء لا تجز او مع اتصال اثنان او اثنان
 او غيرهما وعلى هذا ليس الجواب بقابل له اصلا وانما يكون الجواب مطابقا له ولو لم
 على لانه الاتصال والانفصال لو كانا عرضيين لكان الجسم موضوعا لهما ففتح لهما
 لكل منهما وحي لا يكون متقابلا لفرض الابعاد في ذاته اذ عند الانفصال لا يفرض
 الابعاد فيه فظننا عمله على ذلك بعيد جدا بل غير محتمل اصلا والجواب بانه
 يبق ما اردتم بقولكم الجسم في ذاته يعرض فيه الابعاد اثنان لانه لم يرد له هذه
 الحقيقة ثابتة له بالذات لا بالعرض فنوم كونه لانه اذا كان اتصالا و
 انفصالا بروض الاتصال والانفصال لا يكون بحيث يفرض فيه الابعاد لذاته

بهذا المعنى وهو لا يتم له هذه الحقيقة للجسم في حد ذاته بل يجوز له كونه في حد ذاته
ذاتيا ومع كونه هذه الحقيقة ثابتة للجسم في حد ذاته وله كونه لا يتصل ذاتيا ولو
سلم فلان لم له هذه الحقيقة كونه في حد ذاته في حد ذاته لم يعلم الجسم انه
يجب له كونه في فرض الابعاد سواء كانت هذه الحقيقة داخلية او لازمة له ولو
ادعى لزوم هذه الحقيقة اليه كانه في المرام اذ نقول الجسم اذ عرض له الانفصال
لا يمكن فرض الابعاد فيه فيجب باذنه المحتر في فرض الابعاد الماخوذ في تعريف
الجسم اعم من كونه في ذاته المتصل الواحد او في اجزائه ولا يخفى له هذا الجواب يمكن
اخذة بوجهين احدهما وهو ان عبارة المحتر لكنه بعيدة في نفسه في فرض
الابعاد اعم بعد الانفصال من اجزائه لانه في الماخوذ في تعريف اعم من كونه
فيه او في اجزائه ولا يخفى بعده وثانيها لتبقى بعد الانفصال اليه يمكن فرض
فيه الابعاد اذ لو فرض الابعاد لا يتلزم الانفصال وعلى الاول لا يكون التعريف
ثابتا للجسم على تقدير تركيبه من اجزاء لا تجزى وعلى الثاني لا يشمل هذا التقدير ايضا
هذا وهو قريب ثم لا يخفى له من البين انه لا يتصل الى ما يليه بالفارسية يتوكل
لا معنى لان كونه ذاتيا للجسم فالاستدلال عليه بطريق وسحر له توجيه
لكونه منفصلا في ذاته وبطلانه ظا واذ لم يكن له امتداد فيمكن له كونه كجانب
عنه ايضا بما ذكرنا انما مرانه اذ لم يكن له امتداد في ذاته لم يكن له كونه في ذاته
قبول فرض الابعاد داخل في ذاته وهو ليس محذور ولا يلزم له كونه قابلا
بالذات بل بالعرض الذي هو المحذور وهذا ولا يذهب عليك له الامتداد بمعنى
الذي هو الجسم التعريف لا يمكن له هذه ذاتية الجسم وانما اثبت عرضيته
ومغايرة الجسم فلا بد له كونه في الام على الذات الجسم لا بد له كونه في الام في الامتداد
اي ذات الاجزاء في نفسه ما والالم كونه في ذاته قابلا لفرض الابعاد والجواب انه

عليه

يمكن له كونه الجسم في ذاته هذه الامور الممتدة بل يجوز له كونه في ذاته هذه الامور
وسبب فرض المقدار يصير لك ان امتداد اجزاء كذا بل استبعاد التعريف
والثالث الحقيقة لا يتحقق على هذا كونه في ذاته لا سيما لان ما هو
لجسم هو الذي يلزم الامتداد والاجزاء والتجزؤ كونه اما لاجزاء داخلية
فيه فلا كيف وهم ايضا فاما لكونه في الامتداد ليس داخل فيه فلم لا يجوز له كونه اجزاء
ايضا لك ثم لا يخفى له اذ هم بذاتية الاتصال اليه يمكن كونه على كونه ذلك بان
يريدوا ان الذات الجسم كونه في هذه الامور الممتدة الاتصال والالم يمكن
في ذاته قابلا لفرض الابعاد وحاصل الجواب في ان ذاته القابلية ليست قابلا
بالذات لا بالعرض كالميتو عندهم وعلى هذا يمكن له كونه الجسم في حد ذاته متصلا
ولا ممتدا الى اجزاء اصلا وكونه مع ذلك قابلا لفرض الابعاد بالذات
لا بالعرض ويحتمل الفرق بينه وبين المجرود والميتو ولو سلم انه ممتد في نفسه فلم
الاتصال في نفسه كما ذكره بعض المحقق ولا يخفى له عند تسليم امتداده في نفسه يمكن
لنفي ذاتية القابلية بالمعنى الاخر ايضا فتدبر له اذ لم يتم في موضوع
الاتصال الواحد قد ظهر بما مر اننا لم نعلمه ليس مقابلا للدليل المذكور ولا ارتباطا
له به اصلا لكن لم نعلم ما هو كونه لا يمكن له كونه في عدم الامكان بل
في عدم الذاتية لجواز كونه مستند باللفظة الاستناد ليست في محلها
ولم يرد له موضوع الاتصال المطلق في على ما اخذنا بعض المحقق الدليل
لا يلزم له جميع طرمان الانفصال بمعنى عدم الانفصال المطلق على الجسم بل
لو التزم اليه لا يمكن له كونه بانه في ايضا لا يصح كونه لا يمكن فرض الابعاد
الثلاثة فيه لما عرفت الجسم على تقدير تركيبه من اجزاء لا تجزى ايضا يمكن له فرض
فيه الابعاد فافهم وفي الجواب الثاني لم يرد له بما ذكرنا في تجزؤ الجواب الاول

من الوجهين وجوبها فلهذا كثر هذا الجواب ايضا وجوابه ثم لا يخفى ان جواب هذا البعض المحقق
 لا يكاد يتم اذ بعد ما عرفت بان الاتصال المطلق ذاته لا يمكن ان يكون الاتصال عرضيا
 والا لزم تقوم الجوهر بالعرض فيقول بان المطلق هو هو الاتصال الواحد عرضي
 ركائز الالهي يتكلف ويتيق مراده بالاتصال المطلق الهوي الاستدادية التي يكون
 تارة متصلة بالاتصال الواحد تارة بالاتصالين وغيرهما اي ما هو مفصلا في الحقيقة
 وهو موجود بالاتصال الواحد معناه لفظا وهو عرضي فانهم بل يقولون الجسم
 مستند لفظ الاستدادم منها ايضا غير واقعة موقتها اذ ظن المراد
 قد عرفت حقيقة الحق مفصلا ثم كونه الاتصال المطلق هو على ما ذكره لا يظهر
 للدليل صورة معقولة وانظرا قرنا انما فتبر ضرورة انه اذا انفصل
 زال وحدته الشخصية لانه ان يزول ذلك الشخص الواحد فهو غير م وان
 اراد انه يحصل فيه كثر فلا يتم انهم يزوم لتسفيد ذلك الشخص الواحد فيكون
 لتكملة الشخص الواحد شكله الاجزاء وما مهده في مقدمه ليس الالهي شخص
 الواحد لا يجوز ان يصير بعينه اشياء كثيرة لانه لا يجوز لتكميل فيه التكثر الاجزاء
 فليما مل ضرورة ان الوحدة الشخصية قد عرفت ما فيه است قول انها
 لم يتصف بهذا الاتصال لانه لا يخفى منه المراد ولا يعلم لتلث اليه بهذا
 اتي بشر ولعل اشارة الى الاتصال الواحد و مراده انه لا يقول انها لم يتصف
 بالاتصال الواحد لانه لا يتصل بالاتصالين ايضا فكيف فافهم
 فتوضيحه ان الاتصال اذا كان مقوما للجسم مقومته لها فمئة الالهي
 بالاتصال المطلق ففصل الجسم يدعى لتلث الاتصال لهذا المعنى اذا كان ذاتيا
 للجسم كان اتصال الجسم بالاتصال معناه لفظ بالذات لا بالعرض كما لا يلو
 واذ كان اتصاله بالذات فيزول عند زواله على فوره هذا لكثرة لا يخفى

لـ

لتلثه انما يتلثه لتلثه لم يتلثه لفظا المـ والمـ لا يمكن ان يتلث على الوجه الاول
 اعلم انهم ما تفصيلا وهو لتلثه لانا ان يريد بان مع قطع النظر عن الاتصال
 في الجسم اجزاء اوله انه لم يعتبر الاتصال او انه فرض عدمه وعلى التقديرين اما
 لتلثه لانه على ذلك ما لتلثه لا يمكن الجسم اجزاء الخارج او في الذهن وعلى الاول
 يجب باختيار ليس له اجزاء وانه متلث لتلثه لا يلزم لتلثه لانه ذاتيا بل على الثاني
 او عدم اعتبار العرض لا يلزم عدمه وهو لا يخفى انهم لا حسن لان يرد
 في لتلثه لانه عدم التلث على الاجزاء في نفس الامر وعلى هذا الاعتبار اذ يحصل
 له وعلى الثاني لا يخفى انما لتلثه لانه لا يلزم لتلثه في الذهن والخارج
 فقط وعلى الاول يجب ان يتلث على الاول ولا يمكن ان يتلث لانه لا يكون
 وعلى الثاني يجب ان يتلث على الثاني او يتلث لانه ليس له اجزاء لتلثه متفصلا
 ولا متفصلا اذ المتلث ليس له اجزاء بالفعل لكن كانت بالقوة وهذا ليس
 اجزاء بالفعل لكن كانت بالقوة وهذا ليس له اجزاء بالفعل ولا بالقوة لا يتلث
 مثل ان يكون مجردا ولو فرض ان ليس مجرد فلا اقل ولتلثه لا يكون متصلا بالمتلث
 والتجزؤ كونه ذات اجزاء بالذات بل بالعرض كما يقولون في الحديث اذ لا يتم ذلك
 لا بد له من ليس كيف وكثير الاشياء لا يلزم في الذهن بل في الخارج ايضا
 ويكون متصلا بالذات لا بالعرض كاتصال الجسم بالباطن وكونه الى الالهانية
 فيكلم لتلثه لا يكون متصلا وذو الاجزائية لازمين في الذهن وكان الاتصال
 بها في الخارج او في الذهن بالذات وحال التلث ايضا كما عرفت وعلى الثالث
 تجب التلث المذكور ويجب على المشتق الاول ما يجب به على الاول وعلى الثاني انما
 انه ذو اجزاء لكن ليس اتصاله في الواقع عبارة لتلثه لانه انما كان كك
 لو كانت الاجزاء دفعية وتارة انه ليس له اجزاء اذ المـ جاز لتلثه المـ على

الرابع غلبة التزديد ايضا ويكفي على الشق الاول اما بما حجب به في الخارج على تقدير
القول بضرورة الاستدلال في الذهن ايضا او بانه ليس في الاجزاء لكن ليس متصلا
او ليس له اجزاء بالقوة على تقدير القول بعدم لزوم وما ذكرنا يستنبط
على الشق الثاني ايضا وهما احتمال آخر وهو ان يكون المراد من الجسمانية بدون
الانفصال ما هو امر حقيقتهما اي شي هو امر ذو اجزاء ام لا واما الشق
بضرورة الاجزاء في حقيقة الجسم ام لا فان لم يقل بانه ليس في الاجزاء و
لا يلزم ان يكون متصلا او ليس له اجزاء بالقوة ايضا وقد عرفت انه لا يلزم
تجزئه ولا كونها تصانف بذات الاجزائية والاستدلال بالعوض وليس قيل به فيقول انه
ليس في الاجزاء بل متصل واحد ولا يلزم ان يكون متصلا ذاتيا بل غاية ما يلزم
منه ان يكون متصلا لازما في الذهن والخارج لا يفي بالضرورة ايضا فكيف في المرام
اذا لازم في ان يكون لا انفصال الواحد لازما له حال الحدوث لكنه لا يلزم
واما ما قيل من ان يكون متصلا بعد الوجود ثم لا يخفى انه اذا كان الاجزاء داخلية في
حقيقته الجسم فلا بد ان يكون الاستدلال لازما في الذهن والخارج وكذا الاتصال
ايضا لكنه على النحو الذي ذكرنا وليس كغيره فنتج ان يمكن ان يكون الاستدلال
الاتصال لازما في الذهن وليس لا يكون لازما في غيره فليس لزومهما في الخارج
مما لا شك فيه فانهم الملح فان الجسمانية في الخارج موجود والطبيعة الفلكية موجود
اخر فيه منع ان لا في الخارج ولا في الوهم اي لا عند الانفصال الخارج
ولا عند الانفصال الوهم يعني ان الاستدلال الجسماني الموجود في الخارج لا يبرهن
موتية باقية في الخارج عند طرمان الانفصال عليه سواء كان انفصالا
خارجيا او واهما او اراد ان الاستدلال الجسماني سواء كان في الخارج او في الوهم
لا يبرهن موتية عند طرمان الانفصال عليه ويجب ان يبرهن بالانفصال اعلم

الفلك

الكل اما اوله فان الاستدلال الوهم لا يعرفه الفلك اما ثانيا فلانه لا يقع
في المرام كما لا يخفى ان واجب القبول الانفصال في الوهم الانفصال
الوهم وانقسامه ففهم الملح فيكون امر واحد بالذات وبالوجود في ذاته
لا يلزم ما ذكره ان يكون امر واحد بالذات وبالوجود موجودا في حال متعددة
لجواز ان يكون وجوداته متعددة ويكون ذلك الامر مختلفا باختلاف الوجودات
على ما هو امر محتمل التشخص عن الوجود والجواب انه في كل واحد لا يمتياز
بالامر الغير الموجود وهو الوجود وقد ابطال هذا الشق فلم يمكن اختيار هذا
الشق ومنع الظاهر ان ادعاه في بطلانه مستند بهذا الرار لكنه هذا ايضا لا يبرهن
ما هو مقصوده من اصل الايراد اذ فيمكن ان يبرهن في الحقيقة النوعية يمكن
للمتقضي باعتبار بعض الوجودات شيئا وباعتبار بعضها شيئا آخر بل ان
لن هذا الايراد لا يتوقف على استناد الاستدلال الى التشخصات ايضا بل يمكن استناده
الى الامور الخارجية كمن الامر اظهر كاشا رالية المحشر ايضا فان قلت على تقدير
الاستدلال الى الامور الخارجية كيف يمكن ان يجاب عنه قلت الجواب في ايضا بنحو
ما ذكره الملح من ان العلم انما يحتاج ليس للامر الخارج قطعا فتبين ان يكون لغير
الطبيعة فان قلت ففان هذا يمكن ان يجاب عنه ليس بسند الى الفصول ايضا فلا حاجة
الى التعرض لنوعية الاستدلال قلت لعلم يدعون البداية في عدم مدخلية الذئبة
والامور الخارجية التي لا يتجدد مع الاستدلال في الوجود لا الامور الخارجية بحسب
المفهوم ايضا وسجبر مزيد كلام فيه فتدبر لان مقتضى الشق لا يختلف بالامر
الخارج عنه كذا في بعض النسخ الذر اربا والنظر في سياق الكلام انه لا مقتضى
النسب لان ثم اختلاف مقتضى الشق بالامر الخارج انما هو فيما اذا كان مقتضا
ناقصا فانهم الملح لا يقولون بالمعلوم بالضرورة في نفسه منع فافهم بعض المحققين

لا نجيب هذا الكلام ولا اذكر من ان يعجز عن الاستدلال الى الشخصيات
مع بقاء جهات استناد الى الفصول والاولى مدعى اننا لا نستند الى الفصول
على تقدير اختلافها ايضا كما يعلم عدم استنادنا الى الشخصيات المختلفة لم يكن لنا
افادة ما يدفع ذلك لو تمكنا بان حكم الاشياء غير مختلف بخلاف حكم الانواع
المختلفة فبعد ان غماض عن كلامه بمغز ذلك بحسب العبارة يكون الحكم بعدم الاستناد
الى الشخصيات موقوفا على العلم بكونها طبيعة نوعية وهو خلاف ما ذكره اشهر
والخبر ما في قوله كونه الحكم بعدم الاستناد لانه على هذا يكون مراد الملح انها اذا
كانت نوعا فلا يجوز اختلاف افرادها في الحاقه وعدمها لان حكم الاشياء واحد
واما اذا كانت جنس فلا وجه لالتجبة عليه ذكره فتا في ثمة ثم قال هذا الحق متصلا
بما نقل والذي يعلم من كلام القدامى الحكم بان افراد الطبيعة الواحدة كالتلف
في كونهها غير حاض في فطر كمالها افراد طبيعة واحدة لا تختلف بالعرضية
والجوهرية وللملوك القبيض ان لا يكون المحل ذات مستقلة بل كونه عاقل لذاته
للغير فاذا كانت الطبيعة في ضمن بعض الافراد مستقلة كانت الطبيعة مستقلة
فلم يمكن لمعرفتها لنا الناعية باعتبار الشخص العارض له والا كان مستقلا
بذاته ناعيا بحسب العارض فيكون الناعية الحقيقية هو العارض كمالها
الدار مستقلا بحسب ذاتها ناعيا بحسب العارض وهو نسبة والناعية الحقيقية
هو نسبة الى ذاته وهو تنبيه نافع لطالب الكلام والالام يرفع في تلكات ال
المجد والعلك ان اقررت في ذمتك قلت هذا عناية لتحقيق في هذا المقام وهو
الذي ينطبق على ما في شيخ من الكلام في بيان هذا المرام انتهى ولا يخفى لغير
كلام المحققين يمكن الحقيقة على التحقيق الذي نقله القدامى فانهم الملح
اما اوله فلا يسهل في التذكير في الظاهر لانه فيهم في التذكير في

لفظ طبيعة الامتداد اذ ظاهرا ثبت بما ذكره الشيخ في الفصولات بقية لطبيعة
الامتداد الجسم مطلقا واجب القبول لا يفتقد ولو في الوهم فظهر ايضا لامتداد
عند انفصاله لا يفرق موثقة بعينه ولستم لم يصح الشيخ في الحكمين كقضية واذ
ذكر طبيعة الامتداد الجسم فخر خلاهما الثابتان سابقا بالدليل الياس
وبتحليل الاشكال على فصلة الشيخ وحي لا يتجبد الا يرا بانه ليس في كلام الشيخ شي
منهذين التذكير فيهم عين ولا اثر فيهم يرد عليه انه على هذا الحاجة الى ما يرا ذكره
الشيخ في طبيعة نوعية مختلف بالاجزات دون الفصول فاذا ثبت احتياجا
في بعض افراد ما ثبت في البعض الاخر وقد اوردنا على هذه الحاصل انه لا يرا
سور يذنبه الا يرا دين وقد اوردنا ما يرا دلالا ولا وجه له فانهم
قلت هذا الكلام هو لا يخفى فانيهم والنسب كان مستغنا بالغير بالنظر الى الصورة
النوعية هو اذا جاز لم يفرق في الوهم امر مستغنا في الواقع والنسب كان ممكنا بالنظر
الى الامتداد والاسيوط وتحقيق الفرق بينه وبين فرض الفهم ان نقطة فليجبر لغير
بفرض الانفام في الامتداد المجد من المادة والنسب كان الانفام مالا باعتبار
عدم المادة وكونه الفرق بينه وبين فرض الفهم ان نقطة انه سببه الانفامات
الممكنة دونه ولا يتم كضار الفرق في الامكان وعدمه بل يمكن الفرق ج باعتبار
الامكان ايضا بان في انفام الامتداد المجد ممكن لو كان لامة وانقسام
النقطة محال والنسب كان للمادة فتا بل سبب ذكر الشيخ انه لو لم يتم المقادير
لا يخفى فانيه لاننا لم بدته اما يمكن تخيل المقادير مجردا ولا شك لغيره كذا
وجزا انه دون مادة وانكارة مكابرة الالتمين للمادة في تخيل موادهم
ويترجم لغير العقل ليس كذا وجزا يجوز امر محال كانه اراد بتجوز الامر الملح
انه يجوز في بادئ الامر ومع قطع النظر عن الامور الخارجية والواقع والنسب كان بعد

انظر لا يجوز ان ينفك النقطة فانه لا يجوز اصله كما قيل في الفرق بين الجزئية
 والكلية ان الفرضية تحقيق الفرق بينهما لطلب تليقاً تليقاً على الشرح الجديد للتجريد
 ومواسبه لا ينفك اللازم من الالف م الومر مادة ومهمية لا خارجية لا خفية لا
 كان المراد من الالف م الومر معناه المشهور في فرضي شير في الامتداد فتوهم
 لزوم المادة في الخارج وكذا في الومر مالا وجه له اصلاً ولن كان المراد توهم انفصال
 الامتداد الخارج فقد ظهر ايضاً انه لا يستلزم وجود المادة في الخارج وكذا الاستلزام
 في الومر ايضاً بل لا يجزى من محصل الاستلزام القسمة الوهمية وجود المادة في الومر
 فاما لتوهم معناه انه اذا فرض الومر الامتداد منفصلاً فقد فرض معه ميو ايضاً
 فظ انه غير لازم اصلاً ضرورة ان لا يجزى من النفس كثيراً ما نفرض انفصال شير دون
 خضوع الميو بالبال اصلاً او كيو المراد اذا فرض الومر الالف م وحدث القسمة
 فيه فلا بد من ميو ايضاً لانه في الحادثين بناء على مسبقية الحادث بالمادة فلهذا
 المادة 2 م الومر وهو ميو مادة ومهمية بل خارجية اما لتوهم في الصورة ^{امتدادية} الالف
 اذا كانت في الومر وانقسم الى قسمين يلزم لتوهم كيو لها مادة ومهمية وحيث انما لم ينفك
 انه لو انقسم بطريق الانفكاك فليز منها مادة فففيه لفظها شراً سابقاً للصورة
 الوهمية لا يمكن انفكاكها الا لتوهم كيو الكلام على سبيل الفرض واما لتوهم ان لا ينقسم
 بطريق الومر فيلزم لتوهم كيو لها مادة ومهمية فقد ظهر لطلانه ايضاً ما ذكرنا في القسمة
 الوهمية للامتداد الخارج مع لتوهم في القولين مالا دخل فيما نحن فيه كما لا يخفى
 وقد تصورنا في آخر رسدنا في بيان كلام الحشر وبعلم حاله ايضاً الاول والآخر
 الصورة لانه منية متحد بنوع م ما ذكرنا ظاهر لتوهم م المادة في الومر القسمة
 الوهمية مالا منية لتوهم م عليه ايضاً ومع قطع النظر عن ذلك نقول اذا كان
 المادة حاصل مع الصورة في الذهن لا يلزم لتوهم كيو الصورة في الخارج ايضاً

كذلك انما يطابقنا ما يستلزم لتوهم كيو من الامر الى جرح موجود في الذهن لا لتوهم متفقين
 في جميع المقارنات والاحوال نعم لو فرض لتوهم كيو الصورة والمادة الموجودتين
 في الذهن ميو بصورة الخارجية لزم لتوهم كيو الصورة الخارجية ايضاً مع المادة
 وانما ذلك اذ لو لم يكن في الخارج كذا لا ينافي لتوهم م م لتوهم اذ ان لا بد
 لتوهم كيو في الخارج متصفاً بانه بحيث لو حصل في الذهن كان للفقوة الوهمية قسمة
 امتداد بالانفصال الى قسمين م واجل القسمة على المعنى المشهور او المعنى الآخر فسلم
 كيو لم انه اذا كان كذلك في الخارج فلا يمكن لتوهم كيو في الخارج لان انفصاله لا يجامع
 الانفصال الوهمي اذ الانفصال الوهمي بان غنى كان يجامع الانفصال الخارج ولو لم
 اراد ان يلزم لتوهم كيو في الخارج متصفاً بقبول الانفصال فيه فم اذا لم انه لو لم
 كيو لم تبات لتوهم قسمة والفرق بينهما وبين المجرى قد عرفت لا بورت الثانية
 بحسب نفس الامر اصلاً لا في الخارج ولا في الصورة لانه منية لا خفية لا خفية الوهمية
 بورت الثانية في الصورة الذمينة بحسب نفس الامر لا لتوهم كيو المراد لتوهم كيو الصورة
 الذمينة بحسب الومر لا بورت الثانية في نفس الامر كما لا بورت القسمة الصورة
 الخارجية وهما الثانية فيها بحسب نفس الامر لكنه بعيد عن السياق كما لا يخفى فلهذا
 كان بدل الثانية الميو وحيث لا يلزم جداً بل انما يلزم وجودها بحسب التوهم
 والفرض وحاصل المراد الذي ذكره لتوهم كيو الوهمية لا يوجب الميو اصلاً في نفس
 الامر بحسب الومر والفرض اي على هذا الفرض يعني على فرض تحقق مفروضه اي
 الانفصال الخارج يلزم لتوهم كيو الميو وانت خبير بان تحقق هذا المعنى ايضاً محل
 المناقشة اذ يجوز لتوهم كيو المفروض محالاً والمجاز لتوهم كيو مستلزم مالا في كيو لا يتحقق
 الميو على هذا الفرض ولن كان محالاً فانهم ولو قيل كيو يزيد بالقسمة الوهمية
 تحليل العقل لم يرد لتوهم الصورة الذمينة عند تحليل العقل اما الى صورتين م منفصل

الى تسمين في الواقع كما ينفصل الصورة الخارجية اليها عند القسمة الخارجية فم
 لا يلزم الاشتغال على المادة بناء على لزوم الانقسام بالمرّة على تقدير عدمها والمزج
 لتعقل كنهها الى تسمين كما يحل الصورة الخارجية سواء كان المراد القسمة بالمزج
 المشهور والمفغ الاخر فم كنه لا يلزم منه الاشتغال على المادة كما لا يلزم قسمة المادة
 الخارج وما على ما ظهر انفا كيف ولو فرض انه يستلزم المادة وفارحاجة الى هذا
 القول بل المطعاصل بدونه ولنريد انما نقسم الصورة الذهنية بطريق الانفكاك
 و لا يلزم الاشتغال على المادة ففيه ان لا يجوز انفكاك الصورة الذهنية بل لا
 كما اشرنا اليه سابقا لوجه الوجه لزم ضرورة بان انفكاك الصورة الذهنية غير ممكن
 فانهم لا اذا اشتمل عليها ففهم لزم قد عرفت لم يطابقه لستلزم هذا
 المفغ لجواز تسمين ممتية الصورة مقارنة للمادة في الذهن دون الخارج فان
 قلت تصور الصورة الخارجية ونقسمها في الذهن الى تسمين فم على تقدير اشتغالها
 على المادة لا بد من اشتغال الخارجية الفعل عليها قلت يمكن تسمين الصورة الخارجية بحدة
 لكن في التصور وحصلت في الذهن بزيادة لزم وجودها مادة ايضاً فانهم
 قلت محال تلك الصورة انما هو الذهن محالاً يذهب عليك لزوم وجود الذهن لا يكفي في
 هذا المقام اذ على تقدير انفصال الصورة الذهنية لا شك في التفرق بين انفصالها
 راساً عن الذهن وبين انفصالها وكذا انجز خصوصية بين صورتين الحادثتين
 وبين الصورة الاولى لا نجد مثلها بين صورتين اخريتين مع المادة اتر من الذهن
 موجود في جميع الصور فالصواب في الجواب ذكرنا فان قلت يمكن فرض الانفصال
 في الصورة الذهنية بنحو آخر غير ذكرنا بنفرض انقسام الذهن اذا كان مادياً
 و لا يجد ما ذكرته قلت على هذا القول وجود مادة الذهن كاف في عدم لزوم الانقسام
 بالمرّة وفي كلام سبيل في الحاشية الثانية ولو وجب مع على ما قرنا الفرق

بين ما نحن فيه وبين الاعراض ظنم انقسام الاعراض نظير الانقسام الذي فرضنا
 اخيراً في الصورة وكما يكفي منها وجود الجسم كغيرها من احوال الذهن كما عرفت
 ثم انها كلام آخر وهو لزوم وجود مادة الجسم كغيرها من احوال الذهن كما عرفت
 القابلة للجسم بناء على صحة دليلهم على وجود الهيولى بانه لا يبياني مثلاً اذ ان قايما
 الجسم انفصل الجسم الى تسمين وانقسم صورته ومقداره وبيانه القايمة ووجدت
 صورته ان ومقدار ان وبيانه ان نقول كنه خصوصية بين البياني في الحادثتين
 وبين البياني الاول لا نجد بين بيانيي اخريين وانكاره مكابرة ولو جاز هذا
 الانكار لجاز انكار تحقق خصوصية بين الجسمين الحادثتين بعد الانفصال والجسم الحاصل
 قبله التفرقة تحكم فيهندهم بيان دليلهم على اثبات الهيولى وليست تلك خصوصية
 مجرد لزمادة البياني السابق تحقيق حصته منها في هذا البياني الحادث وحصته
 اخرتها في البياني الاخر لانا لو فرضنا لزم البياني الاول انقسم عن الجسم بالمرّة
 ثم انقسم الجزء الجسم وحصلت في كل حصته من بياني خاص فيتحقق بين هذين البياني
 والبياني الاول لهذا المفغ الذي ذكرنا ان خصوصية التسمين البياني في الحادثتين
 المذكورين وبين البياني الاول مع انما نجد التفرقة بين صورتين بالضرورة وهذا ايضا
 شاهد آخر على بطلان دليلهم على اثبات الهيولى وعلى انه لا بد من القول بالاحتمال
 الذي ذكرنا سابقاً من خروج الاجزاء الكائنة بالقوة الى الفصل عند الانفصال
 حتى يبق في البيانيين ايضاً انما جزء البياني الاول وذلك ما فيه بالقوة فخرجنا الى
 الفصل بعد الانقسام ولا يمكن تسمين بقى لزم البياني وكيفية قايماً بالمادة فلا يقدم
 بالانفصال اما اولاً فلانه خلاف ندمهم واما ثانياً فلما لا نجد بينه وبين السطح
 الاختصاص الناعت الذي هو القيام بدمهم واما ثالثاً فلان بقا شخص البياني
 مع تفرق اجزاء الجسم الذي هو محله ووقوع بعضه في الشرق وبعضه في الغرب مثلاً

لو كان مجزأ عند العقل فلم لا يجوز بقا شخص الصورة الجسمية مع تفرقها وتشتتها
وذلك أيضا الفرق بينهما بما يفرق بين الصورة والشيء بان شخص الصورة ذات
وتختص الشيء بالعرض لان لفظ الشيء في اي شخصه بالذات على التباين شخص
البياض باعتبار بقائه المادة كانه لا يتغير ايضا لان حقيقة المادة ان كان البياض
قائما بها قد انعدم بانعدام الصورة كما عرفت به المحشر ايضا وحدث حصتان
اخرتان فتشخص البياض القائم بتلك الحقيقة كيف يقرب من زوالها واليها سلمنا ان شخص
البياض الاول باق بجاؤه لكن لا شك ان كل ما فرستسمية الحادتين بعد الانفصال موجود
مستحق مستقل بالفعل ولم يكن موجودا كقبل الانفصال فوجوده في الموجودين
هذه التحويلات وجه حصل فانهم ولزم ايضا اشتغال السطح الخارج عليها لئلا يراد
انه يلزم اشتغال على مادة غير مادة الجسم فلو لم يحل وان اراد اعم منه فلو لم
غير محذوف فانهم بمعنى انه حاصل صالح لا يمنع الاستعداد لغير الصورة
الخارجية ليست مستعدة لهذا الانفصال الوهمي لئلا يلزم ان يكون له صلاحه لئلا يمنع
انه ثبت انها اذا حصلت في الذهن حكم لغيرها الذهن الى التسمية وثبت
هذا المعنى لها ليس بجعلها لا يخفى الملح فاللازم ليس الوجود اليه في الوهم
قد عرفت ما يتعلق به على وجه لا مزيد عليه انه اراد ايضا بعض احوالها واما
طرايز الانفصال مع العلم لغيره اشعارات منها مختلفة نفى بعضها واذا عرفت
فبعض احوالها وفي بعضها بدون كلمة وكان نسخة اشعارات بدونها ولذا
فسرنا بغيره فنقول ان الجسم قد عرفت ما فيه وتحقيق كلامه ان
الجسمية اذا اخذت لا بشرط شيء فيه ان على هذا ايضا نفر المادة عنها غير موقفة
المادة ايضا اذا اخذت لا بشرط يحل على المجموع فنقول ان الجسم مادة مع حلها على المجموع
فان قلت اخذ لا بشرط ولذا حكم عليها بالنوعية قلت ما وجه اخذها كك مع لغير

الاول اخذها لا بشرط لا لما ذكر المحشر الصورة الجسمية اسم لها وقد اخذت لا بشرط لا
والى اصل لغيره لا بشرط ولحكم عليه بالنوعية ما لا دخل له فيما هو لصدده ولا في رتبة
اليه في كلام الشيخ على انه اخذها كك الصواب في توجيه كلام الشيخ لغيره في غرضه نفى
الجسمية عن طبيعة الصورة ولا غرض له في نفى المادة عنها وكذا النوع والحسن
مادة اذا اخذ لا بشرط لا امر معلوم فان ثابت النوعية للصورة لا يستلزم لغيره لا يكون
مادة اصل حقيقي ان يجوز لغيره يوقد بشرط لا فيكون مادة فلم حكم عليه بالنوعية بل
الاول اخذها كك بناء على ما ذكرنا انها ذاتها من كلامه اخره هو لغير الصورة الجسمية
على ما ذكره المحشر في انه اذا اخذ لا بشرط يحل على المجموع يحكم حلها ما خذت كك على جميع
انواع جسم فكيف يحل كما يقول لغيره جسم يحل باعتبار امكان حمله لا بشرط على انواع
الجسم فنقول الجسمية فيها غير صحيح فالشخص لغيره في غرض الشيخ لغير الصورة الجسمية
بالنسبة الى المحصر بالترتيب اعتبارها في الوجود بوجه ليس يقبل المعنى الجسمية
التركيبة لصلتها باصولها كغيره لصلتها بها بل في قبيل المعنى النوعية التي لصلتها بها امور
فخرية كغيره تشخصها لها وبذلك يتم مقصوده اذ الصورة اذا كانت الامور التي لا يتغير
عنها في الوجود هي صفات لا مضمون فكيف يقتضيها لصلها لئلا يتغيرها او تشخصها
ولا سبيل الى اثبات ما ذكره صاحب الحاشيات في انهم بالضرورة لغيره في الصورة لا
لها في اقتضاء المحل بتعين الاول فيثبت انه لا يمكن اختلاف مقتضاها باختلاف ما اذا
كانت مضمونا فان كان يجوز لغيره كونه ما دخل في اقتضاها فيختلف المقتضى بذلك ولا يتبع
في ذلك كونه الصورة الجسمية اذا اخذت لا بشرط يحكم حلها على المجموع المركب منها ومن
الصورة النوعية او المركب منها ومن المادة والصورة النوعية فان المادة والصورة
النوعية متممات لغيره في الوجود في كل واحد منهما كان حين اخذها كك بالنسبة اليها
لا يتعارف عنها في الوجود بل ما دخل في مقتضاها فيها على ما هو علمهم وان كنت

لا رغبة في الاقوال وتفصيل القول فيه في تقليدنا على الشرح لمزيد التبريد وعلى تقدير
امتناننا على ما لا يدخل اليها في اقتضاها ما يقتضيه لادانها ما يقتضيه لادانها يجب
لنكون متحققين في جميع المواد وان كان في اثبات لنزولها الاقتصار الذي نحن بصدد
لذاتنا اذ على تقدير صحة ما ذكره المحقق من اننا لم نبرهنه لنزولها في ذلك وحتم
مدخلية الامور الخارجية بان كماله في مريد القول فيه ثم اعلم ان بعض المحققين اوردوا
ما اوردوه المحقق من المادة ايضاً قد يجعل على غير ما عبادرة المحقق في ذلك وتحقيقه
اما قد اخذنا الجسمية مجردة عن الصور النوعية المقارنة لها وذلك لا يستلزم مجرد
عن الفصول اللاحقة لطبيعتها والتشخيصات حتمية في علم لا يبرهن على افرادها
النوعية والاشخصية ولو صح ما ذكره لنزولها على كل حال اخذنا بشرط لا طبيعة نوعية
ما ذكره الحق الاقتصار في بيان نوعيتها على ما ذكره الشيخ في انشاء ونقله في المحاكمات
فالقول ما قلت خرام انتم وهذا الكلام اما تحقيق الجواب لا اعتراض على ما اورد
فيه وجوده في المحل يظهر بالتأمل وليس كما يظن فيه اذا قالت خرام فصدقها فاسأل
صدق المحل الجسم لا يتقرر اذا ما حصله في فيه نظر والاسباب بطريقهم لنزول
بقى الجسم اذا اخذنا بشرط بالنسبة الى الصور النوعية كجسم ومحصلا بها ولنزول
كان بالنسبة الى افراد الجسم بمقتضى المادة والصورة فقط بدون الصور النوعية نوعا
قلت يمكن اخذ الصورة الجسمية ايضا لا بشرط بالنسبة الى الصورة النوعية فلم لم يكون
جسميتها وحكمها كجسمية الجسم قلت كان نظرم الى النزول انما الجسم مع الصورة
النوعية يحصل نوع يحصل ولا يكون الجسم مجموع تمام اية الانواع فلم يجعلوا جسم فان قلت يمكن
اخذها لا بشرط بالنسبة الى الهيولى والصورة النوعية وحدها فيحصل نوعا محصلا حقيقيا
فلم يجعلوا جسم بهذا الاعتبار قلت هذا وجهه فاجد انا اولاً فلان لم يتعارف بينهم
لنزولها لفصل القريب من كمالها بل في بعضهم لنزولها لفصل القريب واحد اليه وانما

فقد

فقدان المعقول في اعتبار الجسم لفصل المعقول العام سواء كان مأخوذاً من واحد او من
جانب واحد من اجزاء فصلها لا لنزولها من عام ويضم مع معنى خاص وكجمل المجموع مفصلاً
بمعنى عام آخر وهذا قريب بان يجعل الناموس جانباً والجسم الحس مفصلاً ولا ريب في عدم
معقولية ثم لنزولها المقام انما هو على طريقة القوم من جعل الجسم المأخوذ من شرط
مع قولهم بان حده الجوهري القابل للابداً الثلاثة والنزول اجزاء الخارجية التي تؤخذ منها
هذا المعنى هو الهيولى والصورة وهو انه لا بد لنزولها من جهة واحدة من المعنيين ما خذوا من الهيولى
والاخرى الصورة فالجوهري كان مأخوذاً من الهيولى مثلاً والقابل للصورة ففيه
لنزولها على انها ليست مجرد الجوهري بل فيها معنى آخر مفصلاً بناء على ما هم من الجوهري
جانباً لا تحتها فان في فصلها اذ لا بد لنزولها من جهة واحدة من الصور ايضاً ليست
بجوهري القابل للجوهري ايضا داخل بناء على ما ذكرنا فان في جانبها بل لنزولها من جهة واحدة
يلزم لنزولها من جهة واحدة وهو الجوهري ما خذوا من الهيولى الحاصيات الحقيقية الترتيبية من
بل ثلث مرات حيث لنزولها الصورة النوعية ايضا الجوهري منها وهو محال على ما هو المشهور
عندهم ولو قطعنا النظر عن استحالة ذلك سلمنا عدم استحالة انهم حكموا باستحالة
ما اخذوا من شخص مرتين او اكثر ايضاً لكن لا باعتبار حقيقة في ضمن فردين ونقول مع
ذلك انما لنزولها المعنى الواحد اذا كان مأخوذاً من غير مرتين فلا يلزم ذكره في الحد مرتين
لكن عدم استحالة الحد على فصل واحد من الهيولى والصورة لازم البتة ولا منع من الاخذ
بقى لنزولها الحدان هو للصورة الجسمية فقط وما اشتهر انه حد للجسم بناء على انما الجسم
بأدراك النظر كما هو ببعضه وبالجملة كلماتهم لا يوافق بعضها بعضاً في كثير من المواضع والادراك
عدم التقييد بتبعيتها وترك التعصب السج البارد لها كما هو دأب طائفة من الحكماء
حيث حسبوا انهم كان ذلك بطبيعة المنزلة والارتفاع عند الجهل هذا كله على تقدير انهم
هيولى الاجسام مختلفة بالنوع واما على تقدير كونها كمالها المشهور من مخالفة هيولى

كل ذلك النوع لا يمتد الى الامور الخارجية ايضا اذ يجوز لتقدير النوع بشرط امر
 انهم يعدون الجسم العنصراني جنس وعلى هذا لا بد من التوجه المذكور فتدبر
 اقول فيجب ان معنى الطبقة النوعية هو الطبقة المنسوبة اليها لا يكون عدم دفعه الى النسبة
 لا يجوز في الضرورية بل يجوز لكي لا ينتاب النوع باعتبار انه يكون نوعا اذ اخذ
 باعتبار العموم فانهم وليس المراد وجوب عدم الاعتناء به ولا يفي لتزويجهم هذا
 بعيد جدا بل ما يتوهم منها انه يريد ان يكون لا يقتضي مع غيره ذلك الفصل المعين
 ذلك التبريد لتقدير غيره ووجه فالاول لا يترتب ليس المراد ان يجوز لتقدير هذه المحصلة
 امر واحد فانهم وبما قررنا ظهر انه فاع ما ذكره بقوله ولا يلزم عليك ان يتردد
 المحشر انه اذا كان المراد الجسم ليس موجودا في الخارج اصلا فهو باطل ولن
 اراد انه ليس بمحصل في العقل بمعنى انه العقل يجوز وجوده في كثير من في الخارج
 ليس معلوم معين عند العقل كيف ان الجسم مفهوم معلوم مما زعمه العقل
 بدبه فذلك لا يقتضيه لتقدير شيئا في الخارج مجرد مفهوم لا بانضمام شئ
 آخر اليه ووجه لم يثبت ما ادعاه من الفرق بين النوع والجنس اذ حاصل الفرق
 لتقدير النوع لما كان امر المحصولا فتصا به بنفسه لا يتخلف عنه واما الجسم فلما لم يكن
 امر المحصول موجودا فلا اعتناء به بنفسه بل مقتضى الامور المحصلة والمحصل هو
 الجسم مع الفصل والجنس مع كل فصل غيره مع فصل آخر فتختلف في مقتضى
 جازي بل لا تختلف حقيقة وعلى ما ذكره المحشر يرجع حاصل الكلام الى الجسم كجوز
 لتقدير شئ من المحصول بغير شئ وبفصل اخر شيئا اخر ولا يخفى ان هذا المعنى
 مما لا حاجة فيه الى المقدمات الترددية انه وجوب الاعتناء بشروط يتصور
 في الفصول وغيره من الخارجيات ايضا ولا يقتصر الى اعتبار المحصول في الشرط وعلى
 هذا لا يظهر الفرق احد بينه وبين النوع لا باعتبار التشخيص فقط على ما ذكره

المحشر

المحشر آخر ابن باعتبار الامور الخارجية ايضا اذ يجوز لتقدير النوع بشرط امر
 خارج جريئيا وبشرط آخر اخر والحاصل انه اذا ثبت ان الاعتناء لذات الامور
 الجسمية سواء كانت نوعا او جنس لا يجوز اعتناء به ولن يثبت انه لذاتها يجوز
 الاختلاف سواء كانت نوعا او جنس ايضا سواء قلنا للامور اختلاف حسب التشخيص
 لاختصاصات والفصول وبغيره من الخارجيات فتصاع ما سألته ولم يقع اصلا
 نعم اذا ثبت لتقدير الامور الخارجية من الجسمية المحصلة لا مدخل في هذا الاعتناء وثبت
 ايضا لتقدير الشخص ما لا مدخل فيه في كل الفرق بين النوع والجنس بان يبق اذا كانت
 الصورة نوعا لا يترتب من مقتضى هذا الاعتناء لذاته فلا يجوز لتقديره تخلف اذ المفروض ان
 لا مدخل فيه لتشخيص الامور الخارجية عن الصورة المحصلة وعلى تقدير النوعية
 لا يبقى شئ غير ما سوى ذات النوع ومهنية راما اذا كان جنس فيجوز لتقديره لا
 لذاتها بذاتها اذ يقع على هذا التبريد غير ما وهو الفصول لانها ليست تشخيصا ولا
 خارجة عن الصورة المحصلة اذ على تقدير جنسية الصورة يكون الفصول داخل في الصورة
 المحصلة لكن من يكتفي بانبات هذا المعنى وعلى تقدير اثباته مني يكتفي بتطبيق كلام الله عليه
 اذ لا يفهم من ظاهره بل صريحه سواء ما ذكره والبصاق هذا المعنى به لا يتصور بالور
 نعم ما ذكر المحشر من الفرق ليس من اجل وجوب اختلاف مقتضى الطبيعة الجسمية
 بل على جوازها ويندفع ما ذكره المحشر اذ كلام الله لا يبعد عنه على الجواز لا الوجوب
 على انه على هذا ايضا لا وجه لا يرد على ما اذ لو ثبت وجوب الاختلاف في مقتضى الجنس
 لكان الفرق باقيا كما لا يمكن ان يكون له الفرق ليس الا الفرق فهذا يكون موكد للفرق
 وتوحيده فما لا يرد الا لا يمكن ان يرد انه لا يلزم ما ذكره على تقدير تمامه الاجواز
 الاختلاف لا وجوبها لانه على تقدير ان يكون مقتضى المتحصلات للجنس نفسه يجوز
 لتقديره عدة من المحصلات امر واحد اذا اختلف مقتضى والمفهوم لا يستلزم

اختلاف المقتضى واللازم لكن حمل المقتضى على المقتضى هذا ثم اعلم ان مقتضى الحقيقة اجاب
 عن هذا الالزام على انه بقوله واقول قد قيدت عدم إمكان اقتضا الجنس بحقيقة
 عدم التحصل حيث فاق ولا يمكن لمقتضى شيئا من حيث غير محضه وحيث ان الشق
 الاول من انما هو محضه في الخارج فحيث انما طبيعة جنسية وتخصها في الخارج
 انما هو باعتبار انما هي النوع واقتضاها بهذا الاعتبار ليس في حيث بالجنسية بل في
 حيث كونها نوعا وحيث يجوز اقتضا انواعها الامور المختلفة لان مقتضى الحقيقة من
 الانواع التي امور مختلفة بخلاف الطبيعة النوعية فانها حقيقة واحدة لا يختلف
 مقتضاها وما نقله القوم لا ينافي ذلك ولا يقدح في المقصود لان معناه انما كان
 تابعا للاعم والجميع ما هو محض منه فهو ينسب الى الاعم بالذات والى الاخص بالعرض وذلك
 لا ينافي في كون مقتضى الحقيقة هو الانواع التي تحتها كالم لا يتفاوت مقتضى
 باختلاف الخصوصيات نسب الى العام ومعناه ان العام من حيث تحققه في ضمن اي
 نوع ما تحت مقتضى ذلك وذلك لا ينافي في مقتضى العام باعتبار تحققه في ضمن نوع
 الانواع شيئا باعتبار تحققه في ضمن النوع او هذا هو مدار الفرق بين الجنس
 والنوع سواء نسب الاقتضا الى الجنس او لم ينسب اليه فلا مشقة في العبارة
 بعد ظهور المقصود انه وفيه نظر اما اوله فلا ينافي انما كان مقتضى الجنس في ضمن النوع
 وباعتبار ان مبنية لمقتضى اقتضاها راجعا الى اقتضا النوع اذ لا شك في مقتضى
 الجنس مفاهيم حاصل عند العقل متميزة جميعا عدا حصر عن النوع والفضل واذ كان
 هذا المفهوم موجودا في الخارج جاز عند العقل لمقتضى في نفسه اقتضا في الخارج مع قطع
 النظر عن غيره ولان وجوده في ضمن النوع وباعتبار نوع اى ضرورة انه
 والنوعان له نوع اتحاد مع النوع كالم لا ينافي في مقتضى اقتضاها باعتبار المقارنة بكون
 مقتضى شيئا في الخارج ضرورة ان مقتضى النوع والفضل وغير ما علم لكن موجودا

في الخارج لما يمكن لمقتضى شيئا في الخارج وايضا لو تم ما ذكره لزم لمقتضى النوع
 شيئا لذاته كما لا يخفى مع انه مقتضى باقتضاها لذاته وانما ما ينافي ما ذكره في توجيه
 ما نقله المخرج القوم مما لا توهم له اصلا ضرورة انه على هذا الوجه لا يبق لمقتضى
 الى الاعم بالذات والى الاخص بالعرض ولو اختلف عن هذا اتركب الجواب والناظر الى البعيد
 في توجيهه فلا شك ان مقتضى كونه بدية مرفوعة محتاجة الى التبيين اليه فلا معنى
 لا يرد في العلم مع انه ورد وما واما ما هو البرهان عليها كما فعله الشيخ في الشفاء
 فانهم لو اثبتوا نوعيتها بما اثبتوا النظم لم يلزم في حده تفسير كلام الشيخ على
 وفق ما فسرته فداير ادعاءه لا ينسب الى الايراد حقيقة على انه لكن هذا الايراد
 عليه قد مر فانهم انما غير التماثل للطبيعة المذكورة لا يخفى انه اذا وجه كلام الشيخ
 على النحو الذي ذكره انما في الجواب عن التماثل ان مقتضى النوعية كانت مقتضية للموت
 فوجودها في جميع المواد واما اذا وجه على ظاهره فالجواب عنه مشكل اذ بعد تسليم الجنسية
 طبيعة نوعية وانه لا يختلف مقتضاها لا يثبت المدعى ان غاية ما لزم من برهان اثبات
 الاصول الجنسية ان مقتضى في الخارج لا بد له من ميو لا لم يثبت في الصور الجسمانية
 محتاجة الى الميو لا والحلول فيها بل الانفصال محتاج الى الميو لا فيكون مقتضى الصورة الجسمانية
 غير محتاجة الى الميو لا والمقتضية لها واذ جعلت فيها بسبب من خارج كان الانفصال
 محتملا واذ لم يثبت في الميو لا لا يثبت في الميو لا في مقتضى اقتضاها نفس الحال الى المحل
 على ما اذناه بعض وليس معينا او يترك بالبداهة في مقتضى الشخص والامور الخارجية
 مما لا يدخل لها كما اثر اليه سابقا وموكل في مائل واقول ان مقتضى النوع الاول
 لما كان في وايضا لما كان بعد ايراد هذا السؤال والجواب عنه لم يبق لسؤال الاول
 وفيه ضرورة وكان الجواب اخرا غير هذا ما وزده او لا يجاب عنه بالجواب المختص
 منه ان مقتضى كانت الحاجة المذكورة في اثبات الميو لا في هذا ما ذكرنا سابقا

سيجزئ منه ما يباقي ما سبق منه لنزول بان السيو يكفي في اخذ القسمة الوهمية
 رجع عنه ويطلق بالصواب او وقع منه غفلة او انه ما من شئ مشترك بين
 بناء على اية هذا نظر الى ط عبارة الشرح في الظاهر اذ انا اننا اننا اننا
 ت يططابع الاخر كيف يتوهم النقض عليه بالمثل والعنصر بناء على ثبوتها في الامتداد
 وفيه النقض لا يلزم من كونه معين ما ذكر في الدليل بل يجوز ان يكون نظيره والامتداد في
 طبابع الاخر بناء على ما ثبت انه طبيعة واحدة واما ما ذكره المحقق من انه بالنظر
 الى ط عبارة الشرح حيث لم يأت به طبيعة الامتداد بل اخذ الاشتراك في العلم
 فيثبت اليقينية للموضوع فيلزم تقدم الشيء على نفسه وفاداه اظهر من كونه
 له المراد بثبوت الموضوع العلم بثبوته في جميع الدليل الاول والثاني وثبوتها
 ليعتد به وهو ظاهر فافهم وايضا لو كان اثبات الشئ في نفسه انك قد عرفت ان
 ظ كلام المحل لم يطلب ثبوت الاحوال الشئ يتوقف على العلم بوجوده في نفسه
 لثبوت في وجود النقض انما لا يلزم من الوجود كونه مطلوب الثبوت في علم العلوم
 فلا نقض فان قلت قد ثبت الوجود كغير الاشياء وقد ثبت فيهم لثبوتها في
 جميع العلوم انما ثبت وجوده في علم ما بعد الطبيعة فكيف انك قلت ثبوت الوجود
 للشيء ولطباد العلوم ليس بان يوضع تلك الامور ويجوز الوجود عليها بل بان
 يوضع مفهوم الموجود البديهي الذي هو موضوع علم ما بعد الطبيعة ومطلب له
 الذات الذي هو النفس انما لا الامور وتنوع اليها وبذلك يظهر وجودها بهذا
 والحق ان لا يجوز في وضع الشئ وطلب حمل الوجود عليه ولذا المقدمه انما لا يحل
 غير مستمدا على ما اشرنا اليه سابقا ليقا ثم كيف في النظر في مظهر القوم من
 الموضوع واخراته لا بد من كونه ثابتا في العلم الا في ولا يمكن ان يستدل عليه في العلم
 انما هو موضوعه انما هو بناء على المصطلح والافضل باليقين والاول اذ لا يخلو

في مفهومه

في مفهومه فتخفيف جدا اذ بعد ما ثبت له الامتداد طبيعة واحدة لا حاجة الى
 بتفصيله وهو ظنهم تعجب من انهم ان بعد ما نقضوا للنقض بهذا التقرير لم يحل
 الشئ الى الاشتراك في طبيعة الامتداد لتدبير الكلام جديا خارجا عن الحكمة
 مع لنقول الشئ الامري في مانع خارج عن طبيعة الامتداد اليقينية في نفسه بناء
 الدليل على طبيعة الامتداد واثبات مكان الانفصال بالنظر اليها اذ لا يخلو
 له الاضافة في طبيعة الامتداد بيانية ووجه ظهوره فيما ذكرنا من ان لا يجوز ان
 يمكن حمل كل المسمى ايضا على ما ذكرنا لكن ما ذكره في الجواب من ان ذلك لنزول
 يدل على انه نظره على مجرد انه اخذ مجرد الاشتراك في مفهوم الامتداد لا في طبيعة
 اذ على هذا يتجه لرب في مقابلة انه اراد له مفهوم الامتداد الذي هو حقيقة
 الجميع فيكون طبيعة ويتم النقض اما اذا كان المراد ما ذكرنا فلهذا حصل في الجواب
 كونه الامتداد حقيقة في الجميع بل الجواب كما ذكرنا في النقض ليس باعتبار اجزاء الفلك
 والعنصر بل اجزاء امتدادها وما من مشترك في الطبيعة ثم كونه امتداد حقيقة في الجميع
 كونه حقيقة في جميع اجزاء جسمية الفلك والعنصر فكيف هذا الكلام كناية عن ان
 بالاجزاء اجزاء الجسمية فيكون الامتداد حقيقة للجميع ويكون طبيعة ويتم النقض ولا يخفى
 لنزول ان كتاب هذا التكلف يندفع اياه هذا الجواب عن حمل كلام المحقق على ما
 يصير هذا الجواب الجواب الذي ذكرنا من كلام المحل بعينه لكنه تكلف بعيد بعد كونه
 مراده ذلك بالمجرد مراده من هذه الحاشية غير فاعل ويكفر هذا الترجيح
 حمله على ما لا فهم معناه ولا ادراكه كيف يكون نوع خلافه في كلامه
 موجبا لترجيح حمل كلام الشئ على ما حمل المحل على ما لا فهم المحل واعلم ان
 القسمة الفرضية قد مر فيها كفاية في هذا الباب اقول ما يمكن من ثبوت
 اليقينية في النقض في هذه الطبيعة محال من تسليمها قد ظهر ما سبق

انه لا يثبت به اليقوت قدر اقواله في حيث لان المكان الانفصالي لا يخفى انه اذا
كان بناء الدليل على القوة الانفصالية لا بد لها من محل والمتصل بذاته لا يمكن ان يكون محله
له فلهذا في امر آخر فنفذ البحث مما لا وجه له نعم يمكن ان يفرض بأنه يجوز ان يكون محلهما طبيعة
المتصل بذاته بناء على انه لا يلزم له كونه محل القوة مكملة الاضاف بالافقوة قوة
له بعد تسليم انه لا بد لها من محل موجود نعم لو كان بناءه على لزوم الاقدام بالمره
ففي نتيجة البحث وتحتاج في دفعه الى اذكرة فتدبر وحسب دايمة منع امكان القسمة
الحارضية لا يخفى انه لا يتبع دايمة المنع بهذا اذ المقدمه التي ادعاها بالحق كانت
صحيحة يستلزم هذا المنع انهم ولا فرق في استلزامه لا مكان القسمة ما خذوا
بهذا النحو وبدونه كما يظهر عند التدبر فتدبر المحل والجواب ان ثبت شعور في
ظهور الجواب في النظر المراده كما يفهم من الشرح انه لا مكان بالنظر الى المهية
كيفيتها ونسبته حتى المانع الحارجر ولا يخفى انه لو فرض لنسبته القسمة لا يمكنها
الانفكاك وليس فيها قوة قبوله كغير الطبيعة المشتركة لا يباغ انفكاكها اذ منع
الامكان بالنظر الى المهية ليس الا ان كيف ثبت اليقوت مجرد ذلك اذ ليس في الانفكاك
مكانا في الواقع حرق انه لا بد من اليقوت والا يلزم الاقدام بالمره وهو محتمل والمحتمل
لا يستلزم المحل والقوة فتقبل قبوله ايضا متحقق في الواقع في انه لا بد لها من محل ومحلهما
ليس متصل بذاته بل امر اخر هو اليقوت غايته لطبيعة الاستدلال لا يباغ غير الانفكاك
والانفكاك بدون اليقوت ونسبته محال لكن لا استحالته في نفسه لا يباغ امر ممكن غير
وقوعه في ان ليس عدم الالباء قوة او قبول او فرض انه قوة ايضا فلا شك في هذه القوة
يمكن ان يكون محلهما الطبيعة بلا ريب ولا حاجة الى امر آخر فتأمل ثم منها كلام اخر
وهو انه لا مكان في نفسه فيهم الجسمية لعدم عند الانفصاليات المحل وكيدت جسمين
اخرين فكيف يقولون ان الجزئين المتوحدان في الاستدلال كانت طبيعتهما مثل

لبيعه

مثل طبيعة المجموع والجزء الخارج فصح عليها ما يصدق عليها من الانفكاك الرابع للصدق
او ليس الجزآن الوحدان عند الانفكاك موجودين عند عدم وجوده ان افترقا
فكيف يتبين الاستدلال نعم هذا الاستدلال انما يعقل لو كان الجزآن الحاصلان
بعد الانفكاك هما الجزئين الوحدانيين وحيث يندم بينان برهانهم على اثبات
اليقوت فلم يمكن ان يثبت اليقوت بل كان مجرد القسمة الوحدانية يستلزم القسمة
الحارضية فهذا الاستدلال انما يكون على ما علمنا في البرهان فان قلت نعم
لن انفصالي الجزئين الوحدانيين يلزم له كونه خارجا وهذا يكفينا في الاستدلال ولا يفهم
عدمها على الانفصالي اذ اقبل ان لم يلزم جواز الانفصالي بل انما اللازم هو ان لا ياتي
الحق في ادخاله في الجزئين المفترقين انما هو هذا في وجه النظر الدقيق الذي
نفذ الحشر وليس ايراد عجيبة قلت هذا ايراد آخر وهو انه يجوز ان يفهم في
الصغير بعد فرض الانفصالي بالمره وح لا يثبت اليقوت والنظر بان الانفصالي لا يمكن
اعدا بالمره قطعا غير مسموع مطلقا انما هو في الانفصالي التي ثبت امرها ولعلها انما
يكون بين الاجزاء المفترقة في الواقع لاني الامر المتصل الواحد فان قلت عاتية ما
ذكرته لن الانفصالي بين الجزئين الوحدانيين كما بين الجزئين الاخرين مع ذلك هذا الامر
الاستدلال اذ فهم انه ممكن بالنظر الى المهية كما ذكر وفي جواب الامام في قول الانفصالي
بينهما على نحو الانفصالي بين الجزئين الاخرين ان يكونا موجودين بعد الانفكاك ممكن بالنظر
الى المهية ونسبته كما لا محالة في الواقع ويتم الدليل وهذا بعينه ما ذكره في الجواب فلم يذكر
كلما عجيبة قلت الانفصالي بهذا النحو امر في وجوده ان لا يستلزم اليقوت
اذ ثبتت اليقوت انما هو بناء على لزوم الاقدام او عدم محل القوة الانفصالي على تقدير
عدمها وعلى هذا الفرض لا يلزم شي منها كما لا يخفى وبما ذكرنا ظهر انه يمكن ان يكون محلهما
ولبيد عليهم على طبيعة الاستدلال ليست بحيث يفهم بالانفصالي وكيفية الانفصالي

متافيا لذاتها بان بقي اذا كان الجزآن الوهميين في الطبيعة مجموع والمخارج
 فكما يجوز انفكاك المجموع والمخارج في الخارج مع وجودها فيه فكذلك يجوز بالنظر
 المهمة انفكاك الجزئين الوهميين في الخارج مع وجودها فيه فكذلك يجوز بالنظر
 وهو لفظان جميعان الواقع بين المجموع والمخارج هو الافراق الخلف وهو جاز
 بالنسبة الى الجزئين الوهميين ايضا فيظهر بطلان استدلالهم راسا مع كونهم
 الجزئين المفترقين ابتدائيا الجزئين الوهميين ايضا على كل حال فتأمل
 ان في ذلك قضية لان الشيخ برهنته قد عرفت ما في هذا البناء وظهر ايضا
 ان عبارة الشيخ انه نزل الدليل على ما فيه الامام لا على ما فيه الله وايضا نقول
 لنسبنا الدليل على ما لموه كونه الباطن مستدرة في الطبع مما لا يجوز بدون اثبات
 مسداة الصورة الجسمية في الماهية بانه لا يميز في الدليل في امكان الانفكاك
 بالنظر الى الصورة النوعية التي للجزء الصغار وهذا ليس بما في ذلك يجوز له كونه
 الانفكاك ولنه كان جازيا بالنظر الى الصورة النوعية معتمدا بالنظر الى ماهية
 الاستعداد اذ يجوز له كونه امتدادا على كل جزء من معيار الاستعداد الجزاء الاخر على ما قاله
 الامام وكونه كل امتدادا مفعلا لان انفكاك في معنى هذا لا يوجد فردان من الاستعداد
 مفترقان حتى يبق له الانفكاك جازيا بالنظر الى ماهية ايضا ولا شك انه كان
 الانفكاك بالنظر الى الماهية لانه كان مفعلا كان امتداد الانفكاك الذي يكون بالنظر الى
 ماهية الاستعداد والافا كانه بالنظر الى ماهية فخرج مع امتناعه بالنظر اليها لا اثره
 له اصلا ولا شك في مرتبة من هذا الصواب في جواب الامام انه يبق لا شك في الاستعداد
 الصغار مشتركة في مفهوم الاستعداد سواء كان هذا المفهوم ذاتيا او عرضيا
 او نوعيا فلما فرق جزآن منها ظهر منه هذا المفهوم لا يباين الافراق فالجزآن
 الوهميان ايضا يجوز افتراقهما بالنظر الى مفهوم الاستعداد وبه يتم الدليل والبرهان

بان جواز الانفكاك بالنظر الى هذا المفهوم لا يجوز في المرام لا بد من هذا المقام
 لانه اذا اردوا على اصله ليس مما ذكرناه لا يتعلق بهذا الجواب كما لا يخفى ثم لا بد
 عليك من هذا الجواب بناء على ما ذكرنا سابقا لمعنى الجنب وكونه يعجز اقتضاه شيئا غيبه
 من دون كونه مقتضرا لغيره المحصل انه عبارة عن النوع لا شك في صحة ما على
 ما ظهر من كلام الشيخ على الشيخ ايضا انه لا يقتضاه مقتضاه حقيقة للنوع
 منفية نظر اذ على تقدير كونه الامتداد حجب او عرضا على ما لا يمكن له ان يكون اذا كان
 مقتضاه في بدنه لا يجوز له جواز الانفكاك في مكان مقتضاه في الفردية الاخرين
 ايضا كذا في الاستعداد لان الامتداد لا يجوز له كونه في الامتداد الحاصل
 في الفردين المتصلين مقتضيين له فتدبر وعلم ان ما ذكرنا في كونه لم يراجع كلام
 الامام والافا قد مر بان ما ذكره ونسبنا فيه اعترافا بالبيوت لكلام الامام
 لا يمكنهم اثبات ما ادعوه من امكان الانفصال في الجزء الواحد والصواب لنسبنا
 في الدفع لنسبنا من اثبات امكان الانفصال ليس الا اثبات البيوت والغرض
 لهم متعلق بهذه المسئلة في نفسها فاذ سلمت البيوت فمذه المسئلة كان لم تكن
 ان في الشيخ ازال تلك الاستعداد لا يخفى له مجرد كونه البيوت غير متقدمة
 في نفسها وكونه المقدرة مستدرة بالنسب اليها لا يمكن في زوال الاستعداد بل لا بد من
 كونه الصورة الجسمية ايضا غير مقدرة في نفسها بل كونها غير ذات جزء ايضا في
 نفسها بل كونها غير ذات جزء ايضا في نفسها وهذا نزل على ما ذكرنا في مقام
 دفع سلة المتشككين في البيوت لانه لا يكون الصورة الجسمية في نفسها بحيث
 يغوص فيها الابعاد لثلاثة فلا يحصل منها وفرا البيوت الجسم وقد رايت اشارة اليه
 سابقا ايضا ما فيه فتدبر في الملح الاول لنسبنا من الابعاد في قدر الكلام فيه والشيخ
 ذكر في تعليقاته انه في مقاصد ما بعد الطبيعة نعم التسام من جهة الحركات والافا

من مقاصد الطبيعة وكان ادراكها بالاثبات لم يثبت محددات لم يثبت
سبحر الشيخ انما ثبت محددات الطبيعة والاثبات لا يتوقف على تامين
الابعد فانتظر **المورد** على التحقيق الذي ذكره في هذا بناء على انه الحيواني قبل
الان **نيز** **مثلا** **و** **الحل** انه كما يرجع فهو قولهم في النظر لمراده بالحل ما يضل
هذا الصدام الذي يرد على تحقيق السيد وكيفية ايضا اذ بهذا الحل يضل ذلك تحقيق
اليتيم بان يتلزم لغيره الموجود نوعا مخصوصا قريبا من التحديد اذ حال
المسئلة ان الموجود اما محدد واما مستند الى غير ذلك وهذا المفهوم الراد
ولا يحتاج في عروضة الموجود الى عير ورتبه نوعا مخصوصا فانهم **اولا** **اولى**
لغيره كونه مساويا للطبيع كما ذكره صاحب المحل انت خبير بان كونه التحديد
والتمدد لا يتصور الا في الجسم والمادة لا يكفي في كونه هذه المسئلة والطبيع دون
ما بعد الطبيعة الا انما ذكره في الارواح ايضا بعضا من الامور المذكورة يكون
على الجوهرية مثلا وبعضها على الوضعية مع انه مساويا للطبيعة بناء على
التقدير المشترك من العوارض الذاتية للموجود المطلق كما ذكره فيمكن فيه ايضا يمكن
لغيره في المسئلة ان الموجود اما محدد واما مستند واولا هذا واولا ذلك كما
ذكره في تقدير المشترك ايضا من عوارض الموجود المطلق ولزمت المحددية
والمستندية من فوقه على الحسية على هذا يمكن ارجاعه الى كل علم الى ما بعد
الطبيعة فان قلت لا يلزم له كمال المستند كما ان يقول المستند ان بعض الجسم
محدد واما مستند الى الطبيعة لا في مساويا للطبيعة فان قلت
لا يلزم له كمال المستند كما ان يقول هذا ايضا لا يكفي في جسم مادة الاشكال
اذ يفرض انه لم يحصل في مواضع اخرى مستند مثل ذلك حتى يخرج عن علم ما بعد الطبيعة
ويجعل في علم انما لا يحصل في هذا المستند ايضا في مساويا للطبيعة لا في غير ذلك في علم

ما بعد

ما بعد الطبيعة وما وجه تفوقه في سبب ادراك الى ذلك التحقيق كما يظهر من تتبع
كلماتهم ووضعهم العلوم المختلفة وما يذكرون في مساويا لكل علم كما اشرنا اليه ايضا
سابقا اذ كان لبعض اقسام الموجود ما هو ذا مع حيثية اول اعراضه واول
كثيرة متعلق الغرض بمعرفة ثبوت هذه الاحوال بحيث يصح ان يحصل علما على حدة
بجسم ذلك القسم مع اعتقاده بكونه موضوعا للعلم ويثبتون في ذلك العلم ذلك
الاحوال كالحس مقيد بحسية الحركة والسكون للطبيع والمقدار للرياض ولا يذكرون
تلك الاحوال في علم ما بعد الطبيعة ولزمت ان يكون ذكر ما فيه ايضا ارجاعها
حالي الموجود كما عرفت ما كان من الاحوال حال الطبيعة الموجود او القسم متعلق
ذلك القسم لا يكون له احوال كثيرة متعلق الغرض بمعرفة ثبوتها بحيث يصح
لان يدون ويجعل علما على حدة فانما يوردونها في علم ما بعد الطبيعة ويرحبون
القسم الى حال الموجود بالحوال التي علمت وانت خبير بان وضع العلوم واذا بعضها
خبر بعض ليس الا امره بطريق احتيا ولا شك انه هذا المعنى الذي ذكرنا وجهه
استحسانا لئلا يصير سببا للفوق الذي مستفود والامر الذي تركوه من ادخال
بعض الرب في علم ما بعد الطبيعة واخراج بعضها عنه مع اشتراك جميعها في
ارجاعها الى البحث عن احوال الموجود المطلق ولا يلزم له كمال مستند في مساويا
الامور البرمانية وموظف وهذا التحقيق ليس على كمال الامر في كثير من المواضع
وتخلص عن كثير من الاشياء والتكلمات ما حفظتم اعلم لبعض المحققين قد نقل
هنا اعتراض السيد الشريف ثم قال قلت قد اشتهر عنهم لثبات
وجود موضوعات العلوم بل اثبات وجود الاشياء مطلقا في وظائف
الحس الفلسفة الا ذلك كما ذكر المحققين في شرحه فاذا لم يكن الوجود والاعراض
الذاتية كيف ثبت وجود الاشياء في ذلك العلم قلت يوجد الموجود المطلق الذي هو

الذرات الغير المتناهية في اماكن غير متناهية اذا بعد الثبات لما كان مشتتاً عليه مع
 زيادة فكلما انتقل البعد الاول في موضع الى هذا الموضع وزيد عليه تلك الزيادة
 والبعد الثاني البعد الثاني لما كان مشتتاً على الثاني مع زيادة فكلما انتقل البعد الاول مع
 ما زيد عليه البعد الثاني في الموضع الثاني الى هذا الموضع وزيد عليه تلك الزيادة
 وهكذا لان حاصل جميع الزيادات الغير المتناهية بالنقل فلا بد من حصول
 بعد غير متناهية كما يحصل في فرضنا في المقدمة مع انه محصور بين حاصرين
 ولا امكن في مرتبة من الترتيب لا يتقرب من مخرج من وسطه انكار فراد
 الشيخ بالزيادة في قوله فاما ان كل زيادة توجد في بعد في موجودة فمما فوقه
 الزيادة مع ما زيدت عليه كما صرح به في الكتاب حيث قال في كل زيادة
 توجد فانها مع المزيد عليه يوجد بعد واحد وبعدها يمتد في عبارة في الشفا
 هذا الكتاب على ما ذكرنا من دون تكلف وسيقتضيه المنطق في هذا المنطق انما ان
 عن هذا التعيد اركان في زيادة مع المزيد عليه بعد فان هذا التعيد اشارة الى ما ذكرنا
 من التقرير فانه لا يخفى عليك انه يرد على الشيخ الا ان الدليل الذي ذكره قوم في سالف
 الزمان هو بعينه ما ذكره الشيخ لانه يمكنه طبيعة الفهم على ما ذكرنا عناية الامر انهم جعلوا
 كل الاحكام في بيان المرام وكان ما ذكره الشيخ تفصيل ما له والنسب في غير بعض
 الاحكام لانه ليس اخرا في زيادة عليهم وارجاء هذا الدليل في نفس كلامه في الد
 لتبين مقصود البنية في موضع ما تقدمه وتفصيل الا لا تراعى عليهم ما عليه في كلامه
 عناية بعد كما يظهر من احدى عبارة الشفا فيم يوجد فرق بين كلاميهما بانهم ما اخذوا
 است و في الزيادات والشيخ اخذها وكان عدم اخذها وكان بناء على استنادهم
 في الزيادات الغير المتناهية اذا تحققت بالنقل بمسيرة مجموع غير متناهية ولكن كانت متناهية
 على ما قيل او اتحاداً على الظهور وسواء في ذلك فانه قد ثبت في بعض المحققين

هذا مسند الشيخ بعينه لا بد
 نقل المتن منه

الشيخ مقدمة لا يخفى انه لو كانت الاخر لا يمكن حملها على ما ذكرنا لكنه قد خرج
 مراده من الشيخ قد اخذ هذه المقدمة بمعنى الكلية والمخرج في تقريره الاتية لم
 ياخذها وبعد اخذها لا يرد المنع المذكور لان مجموع زيادات الغير المتناهية ايضا
 زيادة توجد فيجب ان يكون موجودة فيما فوقه حكم تلك المقدمة ثم يمكن منع تلك المقدمة
 كلية بناء على انها في الزيادات المتناهية متعينة وانما في الزيادات الغير المتناهية
 فلا يمكن للشيخ كانه يزعم ان البنية حكم بهذه المقدمة كلية ودون توقف على تفصيل
 وهذه علامة في التوفيق بين فرد وفرد غير معقول وذكر هذه الظاهر هذا محصل ما ذكره
 وانت خير بان هذا الكلام مالا وقع له اما اوله فلان حكم النقل بهذه المقدمة كلية
 مردون توقف على تفصيل غير مهم بل الظاهر ان الحكم فيما نحن فيه لا في خصوص المتناهي
 واما ما قلناه هذا هو الذي ذكره انما حيث قد اثبت حصول كل مجموع موجود
 في بعد وكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعاً موجوداً وجب حصول ايضا
 في بعد وترض عليه لم يسكن كلاماً جديداً او مقدمة لم يتقن بها احد واما الثاني
 فلانه على هذا الحاجة الى القول بان كل زيادة توجد في بعد في موجودة فيما فوقه
 اذ يمكن للشيخ ان يكتفي بزيادة في موجودة في بعد فيجب ان يكون جميع الزيادات الغير المتناهية
 ايها موجوداً في بعد لانه ايضا زيادة والامر فيه هل فتاى **في** اقول ليس على ما ذكره
 من المقدمة في انت خير بان على ما نقلنا محصل كلام ذلك البعض المحقق لا يرد عليه
 هذا الايراد اذ ليس محصله من الشيخ في كل زيادة توجد سواء كان وحدة
 او عدة على ما مر في بعض موضع من كلامه لا بد من كونه في الزيادات الغير المتناهية
 زيادة موجودة فلا بد من كونه في بعد وعلى هذا الوجه هذا الكلام في مقابلة واما ما اراد
 عليه ما اردنا فانهم **بل** نقول لو ثبت للشيخ زيادة في غير ان يجوز للشيخ المحقق
 الخ مستنداً للتفصيل فلا يصح هذا الايراد على ذلك البعض المحقق مع ان اخذ

الوقوع ليس يحتاج اليه كما في **الشيء** وايقظ اذا تحققت الزايات في ذلك الفهم فمثل
في سابقه بعينه **لكن** لو قال الشيخ قد عرفت ان ذلك البعض المحقق يرجع كلاً الى
الى قول الى هذا فانهم **لكن** يرد عليه منع اخر قد عرفت ان ذلك البعض قد فرض
لنفع هذا المنع لكن دفعه نوع على ما ظهر من **لكن** وسجى عليه هذا عند بدو و
لكن المحل ولا يمكن ان يكون كلاً في الشيء لا يخفى ان ما ذكره على تقدير تمامه يمكن ان يكون دليل
القوم ايضاً **لكن** الاستدلال لا يفتك غير الانقراج في عدم انفكاك الانقراج
عن الاستدلال وكونه ما ويا له ليس معناه الا انه كلما يفرض هذا الاستدلال يكون
بين المحتملين قد اتم الانقراج مساو له ويجوز هذا لا يظهر انه اذا كان الاستدلال
غير متناه لنوعه ايضاً انقراج غير متناه وما ذكره في بيانه انه اذا كان الشيء
كلاً لا متداد ان لا زمان ولا محسوس كما لا يخفى فان لا يمكن في هذا المطلب ما ذكرنا
سابقاً اذ على ذلك فيلزم لزوم لا تمام الانقراج كحل الظهور **لكن** هو يتم وهو التثنية
قد عرفت ان عدم انفكاك الاستدلال عن العدد وعلم العبد مما لا يحذر من لا يمكن
يخبر ما ذكرنا ولا يخفى ان كلاً في المحل لا يمكن توجيهه بما ذكرنا اذ لا حاجة على ذكر ما في بيان
لزوم لا تمام الانقراج الى اخذات في النسبة وسيعرف بعد ذلك ان لا بد من ذلك
الاخذ والالم يتم الدليل فظهر انه ليس نظره عليه ولا يمكن ان يفي انما اخذ
ت في النسبة بما على ان لا يتم على الزايات المتناقضة لا يستلزم عدم تمام
المشتمل عليه بالانه سيجري بعد ذلك هذا الاستلزام ولنراخذت في النسبة لتوقف
بيان الدلالة عليه فانهم **لكن** في الاصل متزايد الى النهاية مع انه لا ينتهي عدم
انتهائه الى ما وادة لخط الاول المنصف بعد خروج جميع الزايات المتناقضة الى
الفعل لم يظهر وجه حمل الكلام على الزايات لا ينتهي الى الخط المنصف بعد فتمام
لكن فان بعض المحققين يستحال خروج الجميع الى الفعل في انظر الى انهم ليسوا

بالشبهة فان عدم استحالة الاول وجه لا يصلح بل ليس مرادوا لالخط والخط
قابلاً للمقابلة الى غير النهاية وتبرار بحسب الشرائط في غير المتناهي لا يكون المقابلة
ولا يرد عليه كما كان خروجها الى الفعل محلاً جازاً لكونه عند ذلك الخروج محلاً
المعروف في فماتن فيه تلك ذات غير متناهية بما على استلزام المحل المحل وعلى
هذا الوجه لا يقال ان ذلك البعض فلا دور على المحل في وقت ما في **لكن** المحل
خروج جميع الاقسام الى الفعل لا يخفى ان وجود الزايات المتناقضة فيما نحن
فيه ليس الا كوجود هذه الخط المتناهي وكنه ما نحن فيه الفعل في غير خط ودور الفعل
في تحقق الفرق بينهما لا يخفى ان كلاً في فماتن لا يخفى ان اذ اثبت هذا الدليل وجود
بعد مشتمل على جميع الزايات التي يمكن فرضها عند ذات الخطين الى غير النهاية على
ما زعم الشيخ فيمكنه ان ياتي الحاجة الى اخذ كونه الزايات متساوية اذ على تقدير التناقض
ايضاً لم يتم المطلب لانه اذا كان بعد مشتمل على جميع الزايات المتناهي فلا يمكن ان يكون
بعد فماتن والالم يمكن العبد لكونه مشتملاً عليها واذا لم يكن بعد فماتن لم يتم قطع
الخطين **لكن** في معناه بما لا يخفى ان في هذه الزايات لم يرد على دعوى الفهم
اصل النزاع كما يظهر من كلامه في هذا الوجه والاصل انما نحن في الشق الثاني
والمنع ساقط بدعوى الفهم ولم يات بما يؤيده ويؤيد دعوى ضرورية ظاهرة اننا
غير سموعة وقد تم تحقيق القول في سابقه فذكر **لكن** الى اصل انما نحن في الشق الثاني
اننا لما ذكرنا اختيار الشق الاول كما يظهر عند التام في فماتن وقع سهو في الكتاب
لكن لا يخفى ان كلاً في لا حد له يقول دعوى المكابرة غير سموعة اذ كل مقدار
يوجد في المقادير الغير المتناهية المتناقضة فامثاله موجود في طرف التمام
فكونه متناهية ولم يثبت الى حد كونه اقل الجميع من كونه متناهية غير متناهية ولو قيل
انما كلاً في الاحتمال انه اذا تحقق امور متناقضة غير متناهية كونه امور متزايدة غير

تساوية ايضا با على تصانيف الزايد والتاقي من دون السعي مبداء لما تقول
لأنه لم يمتثل هذه الامور المتزايدة يوجب لتساوي المقدار انما الموجب له كواثر
منها فانهم لا يمتثلون في اذ خرج الجميع بالنفس كما هو المفروض فلا بد من السعي الى الاقل منه
وح يوجب امتثاله بالزيادة عليه بعد غير متساوية ويكفي لم يمتثل به بان ما قل
في وجهه بغيره بل لا بد منه لا يكون له مقدار يحصل من امتثاله او ما يزيد عليه عدة
غير متساوية مقدار فتايل ويكفي لم يمتثل في ابطال الشئ الذي فرض في زيادة الابدان
على سبيل التناقض انه اذا امتد الخطان الى غير النهاية وكان بعد بينهما تزايدا على سبيل
التناقض فينضم السكون في جميع الزيادات المتناقضة بالنفس وهو محذور في الجزء ولكن
الشيخ لما كان اراد الاختصار والاكتمال في الاطراف لم يزم الاختصار فقط اخذ
المادة ولم يتوقف على شئ التناقض فانهم **قالوا** انما وجه الوجه الذي فرضه ان لا يكون
للام انقضاء في لان مع كل شيء في علة بعد ان عطف على استيفاء من قول الشيخ
والاخر الجازي لم ينفى في بيان لم ينفى هذا الكلام انه لا يجوز له سبيل البعد الى غير النهاية
لان من الجازي لم ينفى في وجه كونه لان كل زيادة يفرض عطف عليه من العطف
بعض مقدمات الدليل على بعض مثل لم يمتثل احد العالم حادث لان العالم متغير وكل
متغير حادث ووجه كونه انه زيادات امكن ان يمتثل عطف عليه من هذا القبيل ولا يمتثل في
ذلك قاله الامام لم يمتثل ابتداء البرهان اذ ليس مراده انه يركب من المقدمات
الباقية فينتج منها اذ ليس كذلك بل المراد انه يمتثل في المقدمات اخير كونه ما خذها
المقدمات الباقية لترتيب هذه المقدمات في اثباتها بمقدمة اخير ولو كان
حاصلها ترتيب المقدمات الباقية لما كان كذلك وهو ظاهر في هذا التعليل والظن انما
الشيء انه انما زيادات عطف على زيادة واحدة وانما عطف على التساوي **والدليل**
في ذلك انما في الادلة لم يمتثل في شئ في ما كان هذه القضية اعز الحكم

بوجود يمتثل في جميع الزيادات **قال** مع مزيدية وهو الزيد عليه في قوله
ولان من زيادة توجد في شئ على زيادة ليست في القضية المذكورة انما في تفسير
عدم الامام وهي الزيد عليه والاصل في القضية المذكورة انما في زيادة في بعد القول المذكور
هو لم يمتثل زيادة مع مزيدية بعد في شئ على ما مع زيادة **قال** في بعد فوقها
لا حاجة الى ما في قولها في هذا المقام كما لا يخفى **قال** او هو البعد الحادث عن هذا الشئ
وكانه اراد انما عن هذا البعد الزيادة **قال** في ما في ذلك التفسير اي
اي التفسير المذكور في كلام الشيخ في قبل الامام **قال** في حاشي كذا ما لا بد
من بعده ومع ذلك كذا في غير موضع في السبيل اذ هذا بل انما في حصول
جميع الزيادات في بعد بان كل زيادة توجد في مع المزيد عليه بعد فوقه ويدعم
لغيره مستند في حصول جميع الزيادات في بعد كل كلام في جازم بهذا الاستلزام
والنداق والعم لم يمتثل في مقدمات هذه الحجة بطلية الامقدمة واحدة وفي قولنا
لما كان كل واحد من هذه الزيادات حاصل في شئ اخر وجب له وجوده من بعد وجه
يشتمل عليها باسرها وانت خبير بان هذا الاستلزام على النحو الذي ذكرناه في تقرير الدليل
اول هذا الفصل فجدوا في نظر الشيخ عليه السلام في ذلك في حاشي الدليل اصد
ولعل الامام ايضا تقطع بهذا الوجه لكنه ما جزم واما ان كان توهم لم يمتثل بالدليل
على لم يمتثل زيادة في بعد فيكون مجموع ايضا في بعد فلو كانه برى منه فثبت **قال**
الحج انه زاد في قسمين الاول منها مستند في شئ مثل هذا الامور كما لا وقع
في متناه الكتب كذا في جميع كل الامام **قال** في حيث اجبر التفسير الاول
فاذا لم يمتثل لم يمتثل في ان وجب لم يمتثل في الامام من بعد شئ على
الزيادات الغير المتساوية مع كونه محصورا بين حاصرين في تفرق على بطلان الشئ
انما من التزايد الاول على قول من صدق على كل واحدة انما حاصله في غير

على المجموع انه حصل في بعضه كونه مرتبة البطلان القسم الثاني الثاني في صفة كماله انه
 متردد في كل واحد منها بعد صدق على المجموع ايضا انه في بعد و هو بطلان
 لانه خلاف الفرض فاذا بطل كل قسم الشق الثاني بطل الشق الثاني فتبين الدال وهو
 بالعلم بط لا يستدل كونه غير المتناهي محصورا بين حاصرين فيبطل القول بانه
 الابعاد يورد الى ان لم يظن باطله و قد يندفع ما ذكره الشيخ كما لا يخفى في الموضع
 لا يوضح الملازمة في بيانها اذا ثبت محالية عدم بعد شئ على الزيادة في الغير المتناهي
 بانه ان لم يوجد بعد لا يكون فوقه بعد آخر فيلزم الانقطاع او لا يوجد فيلزم كونه
 غير المتناهي محصورا بين حاصرين فلا يظهر الملازمة بينه وبين اعظم الابعاد الذي هو
 هو لطلان وجود اعظم الابعاد لانه لو لم يطل انما يلزم من انقطاع الانقطاع
 على هذا ليس لانه عدم البعد المذكور بل اللازم له احد الامرين في انقطاع و
 وكما غير المتناهي محصورا بين حاصرين وفيه نظر اذ على الوجه الاول ايضا لازم عدم
 البعد المذكور احد الامرين لانقطاع و حذف الفرض فلم يتفصح في ايضا الملازمة
 بين عدم البعد المذكور و وجود اعظم الابعاد و كانه توهم انه على هذا المكان اللازم
 على الشق الثاني حذف التقدير فكان هذا الشق لا يتحقق على هذا التقدير بل لا يلزم
 على هذا التقدير حقيقة هو الشق الاول و هو يستلزم لانقطاع و وجود اعظم الابعاد
 و هو توهم في قطع كماله لا يخفى و وجه الملازمة المذكورة الشيخ بانه اذا كان الشئ مستلزما
 لاحد الحاصلين فتبين في طريق الاستدلال انه متباعد عما لم يثبت له و ثبت له و هذا
 ليس مستلزما بل لا يخفى و معلوم الشيخ بهذا جاز على هذه الوتره مستر كين الوجهين
 ولو لم يكن كماله على الشق الثاني ليس شارة الى وجهه لا يخفى بل الى ما ذكره الامام في
 انه حذف في علمه وفيه ما قررنا فافهم في الموضع لو حاول من حفظه ما في الكتاب به
 لا ينفك الامام في هذا المقام ليس بعد تطبيق شروحه على عبارة الشيخ بل انما يورد

البرهان من قبل نفسه ثم بعد اخذ في شرح عبارة الشيخ بما ينشئ ما ذكره الشيخ بعينه كما
 يظهر من راجعة شروحه و على هذا لا ايراد عليه **اصم** فيكون من كعدمه لا يخفى ان اذا
 كان حاصله ليس ما فهمه لم ينجح الى هذا الكلام بل كيف لم يبق بطله مع ان كل زيادة
 في بعد شئ في المقدمة الثالثة مع لزوم ايضا لكونه كمالا شرا الى ان يظهر له منظور
 الامام ما ذكره **فقد** **بر** في الموضع التقدير التسليم لا يدل على الملازمة في في الحاشية في
 بيانه من قبل في ذلك بحيث وجوده يستلزم على جميع الزيادة لانه لو لم يوجد ذلك البعد
 لزم له كونه مما لا يكون فوقه بعد اخر فانه اذا لم يكن بعد كل يلزم له كونه جميع
 الزيادة في الغير المتناهي في بعد لانه مجموع زيادات وكل مجموع زيادات في بعد قول
 هذا لا يدل على ذلك التقدير و هو ليس لا يكون مما لا يكون فوقه بعد اخر فيلزم
 وجود البعد الغير المتناهي من المستلزم تلك المقدمة و هذا مما يبق لو كانت الشمس طالعة
 غيرم لكونه من غير وجوده لان زيادته ان وكل ان يكون له و في البين انه لا ينجح
 هذه الملازمة انتهى كماله في الموضع فيكون عدد الزيادة متساويا للزم له كونه عدد
 الزيادة في كل مرتبة متساويا ولا محذور فيه لانه كونه عدد جميعها متساويا
الشيخ فاذا كان عدد الزيادة في مظهره فافهم في الموضع الزيادة
 لا يكون في بعد آخر في هذه لعل من الوجهين اسرعه و ما قبله و الحاصل ان يلزم في الوجهين
 لعدم عدد الزيادة متساويا فيقيم اليه من الزيادة زيادة حيز يلزم وجود اعظم
 الابعاد و حجم الملازمة اسرعا عما يقول فانه لو لم يوجد بعد في فافهم في الموضع
 اذا ثبت تناهي الزيادة في مراده انه اخذ في المقدمات الممهدة عدم تناهي
 عدد الزيادة و الابعاد فيكون في الشق الثاني لو لم يوجد بعد شئ على الزيادة
 الغير المتناهي لزم تناهي عدد الزيادة و الابعاد بطريق استنباطه المذكور في قوله
 وذلك لم يكن في موهو حذف الفرض و الحاجة الى السبر في الشبهة الثانية

لأنه يوجد بعد شئ على تلك الزيادة بلزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه فيحتاج
بعد اثبات تمام عدد الزيادة إلى قوله في الزيادة هو قائم **المع** بل لم خلفها
ثالثا من النسبة إلى تلك الزيادة تمام الاعداد هذا خلف الثالث هو انقطاع
الاعداد ويزيد المفروض عدم تمامها **الحال** في مورد صيرورة كل زيادة في قيمته
مورد ما ذكره ليس لأنه عدم الزيادة إذا وصل إلى مرتبة متناهية في مراتب الاعداد
يكون تلك الزيادة الموصوفة بتلك المرتبة في العدد بعد الأصل بعد واحد
وأما إذا وصل إلى مرتبة غير متناهية فلا غم أنه إذا لم يكن له كونه في موضع لا يفر
لن هذا الوجه في الحقيقة ليس ما ذكره **الشيء** ليس بها تفاوت بعيدة الكسب
العبارة قائم **المع** عبارة أخرى عدد الزيادة في نفسه ليس ورت عدد
الزيادات المجمعة في بعد واحد بعد الزيادة التي فرض في كل واحدة منها في
لا يقع في المقام إنما المانع عكسها وهو كذا غير لا بد له من بيان وهو
قائم **الشيء** لا يكفي لتبقى فكيف هناك مكان زيادات لا يخفى أنه على توجهه
المع لا يلزم انقراض الكمية في الزيادة غير متناهية بل لا الاعداد أيضا بل كونه في
بقي لو لم يكن الاعداد متناهية طارئة لوجود امتداد في غير متناهية **مخرج**
فكذلك إلى غير النهاية لا يزال البعد منها تزايد بعد واحد في قول لو لم يوجد
بعد شئ على زيادات غير متناهية فكل زيادة بعد فرضت إلى آخرها قال **المع**
فقد بر كذب هذه المسألة ووجه توجيه المع الظاهر السيد ووجه توجيه قول
لعدم الشئ وليس الخفى منه توجيه **المع** كما لا يخفى **المع** بل اختار طريق النسبة للفظ
لأنه إذا بطريق النسبة ليس طريق معاد **المع** بل الطريق الذي ذكره السيد وقبل
نفسه بعبارة بين مختلفين لأنه أيضا نسبة ما لا يخفى على توجهه **الشيء** قال **المع**
مورد وجهه أيضا ولأنه لا يرد على توجيه **الشيء** أيضا حيث قال كونه في مرتبة

خبر

خبر بان التزام التكرار واستدراك حسن التزام هذه التوجهات البعيدة
الشيء لا نقول كقولهم الشئ لا يخفى ما فيه من البعد والعمق لتسميم المتراضين أو
براتب شئ من امتداد هذه الاختلافات **المع** والجواب لغير تمام الامتداد
محض الجواب لغير الحجة لا يتوقف على وجود بعد شئ على جميع الزيادات الغير المتناهية
فمن لم يجد المحذور بل يدعى من الحجة ووفق بين اعتبار الحجة على غير وجه لزوم
منها فافهم **الشيء** أقول بد الفهم الأخير الذي فرض فيه البعد وقد عرفت وجه
لزوم هذه المقصود ونسكان عبارة الامام منها تطبق على ما ذكرنا لا يخفى غير ذلك
الشيء وإنما بقي الالتباس معنا في استلزام وقد عرفت ما يزيل الالتباس
المع لأن السلب الجزئي لقيض الكل بالكل لا يقتضي إيجاب الكل قد عرفت لاثبات
إيجاب الكل ليس باعتبار لانه يقتضي السلب الجزئي كيف السلب الإيجابي الذي بينهما
سلبا متعلقين بشئ واحد أيضا لأن إيجاب الكل هو لجميع الزيادات في بعد
السلب الجزئي لا يكون زيادة بعد في فوقه ولا ربط لاحدهما بالآخر من اثباته
باعتبار ما ذكرنا فإنه إذا كان لكل زيادة بعد مع المزيد عليه يوجد في بعد فوقه بلزم
لن كونه جميع الزيادات الغير المتناهية بعد باعتبار أنه يصير نظيره ما ذكرنا في الفصل
فإنه يزيد على مقدار ذراع ثم ينتقل إلى موضع آخر ويزيد عليه راع وهكذا إلى غير
النهاية محض الاستدلال لرسيد تهديد المقدمات نقول لو لم يكن جميع الزيادات الغير
المتناهية بعد فلم يكن زيادة بعد مع المزيد عليه يوجد في بعد فوقه أو وجد كل زيادة
بعد مع المزيد عليه بعد فوقه كونه جميع الزيادات في بعد البنية فلو لم يكن ذلك لم يكن
هذا إذا لم يكن هذا يحصل أعظم الابداد وينتهي الزيادة إلى حد لا يمكن للمزيد عليه إلى غير
ذلك ما ذكرنا **الشيء** وهذا الاستدلال يستدل صحيح غير شئ على استدراك بعد في الوف
فلان في قول والظاهر على غير وجه توضيح وتفهيم على ما هو طريقه **الشيء** دعاه

فافهم وثبت فنقول ان هذه الامور على الترتيب المذكور لا يخفى رتبة الكلام
 فطائفة مجرد تحقق لقيض الدعوى فما نحن فيه ونظيره لا يلزم الخلف وليست
 الامور التي يفرض معها فرضها محض ظهور لزوم الخلف منه بل في البين انه يلزم
 الخلف مجموع تقيض الدعوى والامور المذكورة مثله في مقام لزوم الخلف
 انما هو في الخط الغير المتساوي المفروض والخط الاول الذي يفرض معه اذ لو لم يكن
 الخط الاول يلزم منه وعده كخلاف الغير المتساوي بين حاصرين فلا بد من اثبات
 امكان الخط الاول على تقدير تحقق الخط المفروض حصر عليه جواب الدليل بان ياتي
 تحقق الخط الغير المتساوي لا يمكنه تحقق الخط الاول واذا امكنه في فرض وجوده
 وجود هذا الخط مع الخط المفروض يلزم معه مع هذا الملح ليس بالخط الاول بناء على
 امكانه كما هو المفروض لان اجتماعها ايضا كلف في الخط المفروض نعم
 لا يلزم اثبات امكانه في الواقع لاتي تقرير الدليل بهذا الخط الغير المتساوي بحيث
 اذا فرض مع الخط الاول يلزم منه الملح وكل ما هو كذلك فهو مع فلا يلزم اثبات
 الخط الاول لا نقول الكبر في خط البطلان اذ لان لم يكن كبحيث اذا فرض
 معه شر اخر يلزم منه مع فهو مع جواز التكميل في ما شيا من الامر الذي يفرض معه او في
 اجتماعها وهو لا بد اذن من اثبات امكان المفروض على تقدير اثبات
 امكان اجتماعها حصر في خط الانه في مثل هذه المواضع الذي يلزم على تقدير
 تقيض الدعوى وفرض امر اخر معه في انما لم لا الامر ولن كان مكانا ايضا
 وكذا اجتماعها كان يلزم مع ذلك ايضا الملح فيعلم انه تقيض الدعوى في كل ثبات
 هذه الدعوى شكلها وكذا ادعاء البعض فيها يمكنه في خصوص ما نحن فيه ادعاء اخر
 بان ياتي اذا جاز وجوده بعد غير متناه جاز وجوده بعد اخر ايضا بالضرورة وكذا اجتماعها
 ونهاية الشيء في شكلها وبالجملة ليس هذا ما نظم النفس في كلامه في قوله

في الاشياء

في الاشياء فيلزم قطعها في الغير المتساوية والجملة التي هي عندنا وفرض لا قطعها
 في قدر معين من الزمان مثلا فاذا كانت القطعة المتقدمة على القطعة المؤخره
 المتساوية لها ايضا قطعها في مثل الزمان المفروض في وازيد منه فلا يمكن
 قطعها في المقروضة في زمان متناه وهو لا يوافق اما اذا كانت القطعة المتقدمة
 على القطعة الاخره لمساوية لها قطعها في زمان اقل من زمان القطعة الاخره
 وبكذا القطعات المتقدمة عليها يكون زمان قطع كل منها اقل من زمان ما بعده
 فنقدم امكان قطعها في زمان متناه محل نظر وفيما نحن فيه الامر كذلك لا يخفى
وله وما ذكره من انه لا بد مما ذكر في نظر لان القائل اثبت هذا بازل لو لم يكن
 كذلك لم وجوده فاثبت غير متساوية العدد بالفصل في زمان متناه وهو مع
 وهذا ليس معا بل كما لا يخفى **له** اما اوله فلان بعد وقوع المفروض في فيه نظر اذ
 ما يلزم ما ذكره من كونه مسافات مع التقاط الموجودة بالفعل آتية ولا يلزم له
 كونه مسافة اوله وان اقل هو مفيد ههنا اذ حاصل كلام المجيب في المسامحة
 له ههنا مسافة زمانية مسبوقه بزمان عدم مسافة واما كونه مسافة آتية
 يكون مسبوقه بعدم مسافة فلا ما ذكره المحضر لا بد من هذا في مصلية ما ورد
 من انه المورد اثبت هذا بالدليل ولم يتعوض لا بطا كونه في مقابلة فافهم
وله ولو قال مسافة الخط المفروض في قد ظهر حاله بما ذكرنا انما مع انه لا يوجد
 الفرق بين الحوادث والمماسه فتدبر **له** الملح وفي هذا التعريف ايها الم لا يفهم
 ما في الظاهر من انما على الشكل والنسب في تعريفه انه ما احاط به بعد واحد
 لكن هذا التعريف فيه ابهام لا يتحقق فيه مائة الكل وتحقيق مائة انه منه سر محيط
 به نهاية واحدة او اكثر من واحدة ووجهه احاطتها به ووجهه الا بهام بما ذكره
 من الوجهين وفيه نظر اما اوله فلان شيئا والوجهين الذي ذكره كما لا يخفى

لا بهام لان الشكل اذا كان شاملا لجميع ما احاط به حد واحد وحواله كان مقدارا
 او حيا طبيعيا مثلا فتعريفه على جهة العموم لا يلائم فيه بهام واما انما قلنا
 نظير ما ذكره من الوجوه جارية في تعريف الحقيق الذي ذكره انه لان ليس اذ
 يحيط به حد واحد وغير متعين وصادق على المقدار الجسمي فلا يتعين
 المضاف اليه ايضا وهو الهيئة ومجرد تعين مفهوم الهيئة غير كاف اذ على هذا
 مفهوم ما ايضا متعين واما ثانيا فلان لم يتبادر في تعريف المنقول
 وهذا تعريف حقيقا انه يبين ما انهم في تعريف المنقول الى ان ليس كذلك لان
 هذا التعريف يبين تعريف المنقول حيث لا يصدق على ما يصدق عليه
 التعريف المنقول وبالعكس فالنظر لم يرد انه في تعريف الشكل
 انه ما احاط به حد واحد وهو صادق على المقدار الجسمي كغيره من
 والتحقيق ان الشكل ليس كذلك بل هو الكيفيات المختصة بالكميات وهو هيئة
 ما احاط به حد واحد ولا انف ولسن حكمه بالمتعة في تعريف الاول وصل
 ما ذكره تحقيقا بما على ما يظهر من متبع موارد الاستعمال والافليس في تفسير الالفاظ
 نزاع حقيقي بل الكل احد له يصح على ما ثبت في الجفر النظم
 هذا الكلام في انظر ان ليس كذلك بل مراده كما عرفت في متبع موارد الاستعمال
 يظهر ان المراد بالكل هو الهيئة المذكورة لادوية الهيئة وتوحيده بذهنية متحدة
 لان ههنا نزاعا وحده معنويا وانما حكمه بالمتعة ولم يقبل تجالف اصطلاح
 ارباب الهندسة والطبيع اما لا ذكرنا في متبع موارد الاستعمال كذا يظهر
 انه واما لان ارتكابه الجسم في تعريفه امون فرار كما في اصطلاح
 كما لا يخفى هذا غاية توجبه كلامه انه ولعل الظاهر الحكم تجالف اصطلاحين في
 من متبع موارد الاستعمال فيظهر ان مراد ارباب الهندسة في الشكل ما احاط به حد

اوحد وورد في الطبيعي ميان فافهم **الحج** وفيه نظر لانه لو صح ما ذكره
 هو وبوجه آخر لو صح ما ذكره لزم ان لا يكون الجسم ايضا **الحج** رة الى ديفه
 هو هذا اذا ظهر لزم ادائه بالتوسط اتوسط في اثبوت في الاثبات فافهم
قوله اقول بوجه آخر في لاي وجه هذه الحاشية بعض النسخ وعلى تقدير وجودها
 الظاهر وقع سهو في الكتاب وكانت العبارة لو كان الشكل لازما للجسمية
 لزم ثبوت بهام فافهم **الحج** وليس كذلك فيكون الجسم في تعريفه نظرا لان
 مقتضى الطبيعة الجسمية بناء على استناد عدد واما في مختلف الى الانواع
 المختلفة اذ لو استندت الى نفس الطبيعة الجسمية لم يصح اختلاف مقتضاها
 ايضا بالضرورة ههنا لم يصح استناد الشكل الى الانواع لان النوع غير لازم
 للجسمية والشكل لازم على ما ذكره الامام **آر** وذلك بناء على انهم استندوا
 اللوازم الى ذات الغزوات النظرية استندوا هم في مضمون لوازم الهيئة
 كيف وكثيرا ما يكون من امره لزم في الوجود الخارجي كالميتة والصورة وعلى
 تقدير استعظيم لزم استناد كل منهما الى الآخر فافهم **آر** مقدارنا لوصف الابهام
 الجسمي في لزم اراد به الجسم بشرط لا فالحقيقة التي في الشئ التذكير باسم
 اذ سبق في قسم آخر هو الجسم لا بشرط ولا لزم اراد به في لزم الشرط وبشرط لا
 فافهم انه على هذا التقدير يلزم وجود لهم في الخارج والاستدلال في هذا
 بالنسبة الى اثنا القدم فالاول في رد على الحج ما ذكرنا **آر** لا يبق مجموع الجسمية
 وذلك لانه لزم بوجه كغيره مختلفا في لزم اراد لزم ذلك المجموع ليس طبيعة نوعية
 بل طبيعة جسمية فيرجع الى كنه الحج وقد اجاب عنه وايضا الجواب ان اللذان
 ذكرنا لا انطباق لهما على استواء كما لا يخفى فلهذا رد لزم ذلك المجموع
 امر مختلف في النوع ليس نوعا واحدا بل نوعا كثيرا فيمكنه لزم تقدير عنه

الامور المختلفة في قايدها الجوانب واصل الجوانب الاول لغيره صدد الكثرة من
 الامور المتماثلة في النوع لا يصيد على كل نوع امر وفيما نحن فيه لا يجوز هذا المعنى اذ كل
 امر يكون مقتضى واحد مما لا بد من كونه حاصلا في جميع اجسام بناء على ان ذلك الشر
 لازم للجسمية وحاصل الجوانب التي لا تختلف في الحاصل في الاشكال ان يدرج الاختلاف
 الحاصل منها لان تماثلها في النوع منها ليس الا في مرتبة الاشياء وفيه نظر
 اذ يجوز ان يفرض لوازم كثيرة لا يجوز له كونه لا يمتنع ان لا يمتنع واحد وهو
 فانهم **المع** فلتكن قلت اذا كان الحاصل في الجسمية في فيه انه على هذا يلزم ان
 لا يكون الشكل لازما للجسمية او كونه الجسمية مقتضية له ويلزم **المع** ولا يتوهم ان هذا
 هو مقتضى الذي ذكره **المع** انما يتوهم وفيه نظر لظهور الفرق بينهما فانهم **د**
 اقول فيه كذا لان كونه الجسمية مقتضية له قد عرفت ان كونه الجسمية طبيعة جسمية
 لا يتوهم في عدم تشابه الاشكال لان الجسمية اما ان يفرض انها مقتضية لنفس ذلك
 الجسم او لا وانواعها وانما يتوهم في عدم لزومها للجسمية على الاول لا بد
 ان يفرض مقتضى الشكل اي نفس ذلك الجسم **د** ويلزم تشابه الاشكال قطعا
 والعجب ان المحرر نفسه ايضا البطل في هذا الاعتقاد كما ذكره في الحاشية السابقة
 وعقل عنه هنا فليعلم لم يميز ما ذكره في الحاشية السابقة وعقل عنه هنا فليعلم
 لم يميز ما ذكره في الحاشية السابقة مرضيا عنه كما يشير اليه قوله تعالى على
 ما شرنا اليه الا انهم يحل كلامه على ان الزام على **المع** حيث قال بكونه بعيدا كما ينبغي
 فانه **د** الا انهم يرجعون الى انهم يذكرون انك انت خبير بان كلام **المع** لا يرجع له سور ما ذكره
 لكنه قد عرفت ان هذا المرجع لا يرجع الى **المع** بل الى **المع** وفيه نظر لان ما لا يكون
 من حيث الانفراد لا يخفى عدم وقوع هذا الكلام اذ لا يمتنع ان لا يكون له سبب
 اما حيثية الانفراد او حيثية المقاربة بل ليس الا ان لا يلزم ان الشكل اما بدالة

المادة ولو احققها اولاد على انما النفس الجسمية او غيرهما كما ينادى به سوت كماله
 وهو بعبارة ما ذكره **المع** وكان الاثر ان يتبين **المع** في امثاله هذه المواضع فانهم
د ان ذلك لان الاختلاف لا يخفى في المقصود والعقل اما في الصورة
 لا يمكن ان يتجرد عن المادة بمفرده لوجود صورة ما تجرد عنها او ان لم يتجرب جميع
 الصور الموجودة متفككا عنها وعلى الاول يصير حاصل الاستدلال على ما قرره
 ان لا صورة ما اذا كانت مجردة عن المادة فكيف متماثلة فكيف متشكلة
 فتشككها اما بسبب الصورة نفسها ويلزم تشابه جميع اجسام في المقدار
 والشكل وتبطل بالجزء والكل اذا اختلف في المقدار والشكل بسبب النفس واصل
 لا غير ما في الامور التي ذكرها ومرتبة للمادة وفائدة ما اذا لا فلا حصر
 الاختلاف فيما ذكره بطريقا اذ تعدد الاشخاص بسبب المادة فهو دليل آخر
 واما ثانيا فلانه لو سلم السبب الاختلاف من غير ما ذكره بناء على وجه **المع**
 فيصير حاصل الدليل كذا لو كان الشكل الصورة المجردة بسبب نفسها كما حصل
 الاختلاف في الاجسام لان الاختلاف بسبب النفس وهو تابع للمادة وفيه **د**
 اظهر من كونه كذا دليل لا يرتبط بها احد فلم يمكن له كونه دليل على وجود المادة
 في جميع الصور وهو بعبارة دليل النفس والوصول المتقدم على وجود المادة و**د**
 يصير كل ما ذكره اشياء يلزم التماثل في الشكل والتقسيم والطائفتين
 معا باطلا ولولا ذلك في تصحيح الملازمة بان يتوهم لو كان الشكل بسبب الصورة
 لكان الاختلاف في النفس سببا لان الشكل بسبب النفس والحاصل ان
 النفس سبب المادة فتوهم ان الصورة سبب الشكل لم يحصل الاختلاف لانها
 لا يحصل بسببها بغير تميز في الشكل بسبب النفس والنفس بسبب
 المادة اذ غاية ما يمكن ان يكون متفككا عن المادة لان النفس سبب المادة لغير

يدل على ان كمال الاختلاف في الاتصال للصورة التي فرض انها مجردة فيازم لنز
لا يوجد تلك الصورة لان كمال الاختلاف في جميع الاحكام وهو مع سائر
فيه استندراكا كبيرا اذ كبر بيان هذا المطلب بحجج الصورة لو كانت مجردة
لكانت منفصلة قابلة للموصل وهو الدليل الذي مر سابقا على اثبات البطلان
ولا حاجة الى التمسك بالبناء من الشكل وانقسام المذكور الشيخ على ان
يكو حاصل الدليل لنز جميع الصور لو كانت مجردة عن المادة لكانت متشكلا
وتشكلا لشكلان بسبب نفس الصور كمال الاختلاف في التوابع
المادة وفيه دلالة لثبوتها ثبت لنز في الجسم مادة واثبت عموميتها بما اثبت
فمن المعلوم انه من غير محتمل ان يكون جميع الصور مجردة عن المادة اذ يصير هذا
محض افتراضا لا يثبت سبب الاختلاف فيما ذكره من كمال من غير يمكن لنز هو الدليل
اولي لثبوتها في هذا المنع بان يقر لو لم يكن للمادة مدخل في الاشكال وكانت تلك
سبب الصورة لم يكن الاختلافات الترسية بها هذه الامور التابعة للمادة وثالثا
لنز بعد تسليم المحرر على وجهه الحسبي من الملائمة منطبقا عليها بل هو دليل
برر على وجود المادة وهو الدليل الذي اتفق كل من لم يمتنع بما ذكرنا
اننا نكلمه جعله ليدل على عدم الاختلاف في اساس كمال ادعاء الشيخ كمال لزوم الاستدراك
باق كماله بالجدد هذا المتقرب الذي ابداه في الشرح كماله لاختلاف سبب
المادة في الدليل لاجل منع اعتراضات الامام وحسب ان ضيق شيئا في غاية اليقظة
ونهاية الاختلاف في استخراج الكلام عن الاستقامة والانتظام في الصور البنية
بذلك في بيان وكيل الكلام على ما علم الامام من ان الشكل لو كان سبب الصورة
غير ثابت بل لا بد في المقدار والشكل لان طبيعة الصورة متحدة ليحصل استقامة
انتظام وارتباط ونزود عليه جميع بعض الاعتراضات فتدبر **قول** لان لنز الاتصال

الذرة دليل على وجود المادة وفيه لنز الحاصل كمال على وجود الاتصال ولين على وجود المادة حتى
يرد ما ذكره من الاتصال مع المكان الاتصال كما صرح به في جواب السؤال في ذلك
الاتصال الطارر على الاتصال والوجود المادة كالاتصال الطارر على الاتصال
على ما مر في بحث اثبات البطلان قلت اذ جاز الاتصال في لا يخفى انه لا حاجة الى
هذا بل يكفي ما قاله الشيخ في جواب السؤال على ما ذكرنا **قول** فنقول ان الاتصال في هذا النوع
لغة هذا المقام بل هو ايراد على ما قاله في رد من مذهب يقول ليس وقد اورد هناك
وما ذكره هناك من غير على ما اثبتوه هناك من غير فاعاد الذرير هناك ما لا وجه له
الحج فنقول ان كمال طبيعة الجسمية واجب فيه للاتصال الذي كماله في كماله
الطبيعة الجسمية للاتصال الخلق للاتصال الطارر والكلام فيه كما لا يخفى **قول** ولعل
مراده من مكان الاتصال الطارر بالنظر الى طبيعة الجسمية واجب على ما قاله في
الدليل الذي اوردده الحج بقوله بل هو منقوض في النفس حقيقة فلا بد من ابراهه ثانيا
الحج اجاب بان الفرق بينهما لا يخفى لنز هذا الجواب لا يخرج الكلام عن كماله
الذرة من ادعاء ترك هذا التكلف وجعل الكلام من باب العطف التفسير ومثل هذا
لا بعد استدراكا ولا محذور وفيه اصدقا فافهم **قال** الحج فابعد لنز من هذا الظاهر
يناسب ما ختمه المحقق من ان المقصود من الفصل عرض الشكل بواسطة المادة
فانه لو لم يكن للمادة فريد على هذا المتقرب ايضا انه يمكن كماله شكل معين مثله لو ان
الصورة بدون مدخلية المادة في واقع به فاختلاف ولوجه ما ذكره الحج في توجيه
كلام الشيخ في النزاع فاحتاج الى المادة ففيه لنز كمال صورته منفصلة
عن غيره غير متفكر عن المادة واما لنز المادة سبب الاتصال فافهم انه لو سلم ايضا
فلم يمتنع في المقام اذ يجوز لنز كمال الشكل والصورة بدون مدخلية المادة وان كانت
المادة سببا للاتصال بصورة الاله ليقول كما ذكرنا سابقا لنز كمال سبب الاتصال
الصورة اذ لنز الاتصال بهذا المعنى حقيقة هو المستحق واذا كان للمادة مدخل في الاتصال

والجزء ايضا على ما ذكره في حق هذه الكمية فيما بعد تقرير وجود الجزء في الخارج
يصير هذا اللازم اقرب الى الازمين الاولين منه على تقدير كبر الجزء مفروضا وهو لا ينفرد
الى ما يرب منه وقامس لكمس الاول في الكمية دون الثاني ما يظهر له وجه اذ في الكمية
والجزئية في اثباته ليس الا باعتبار انه ينبغي لانهما فينتيان وهذا المعنى متحقق في الاول
ايضا كما لا يخفى فان قلت كلامه لا يابى كل الا باعترافه على ما ذكرته قلت ما ذكره افراس
على انه ليس مراده من التقدير ما ذكرنا كما يظهر بالنظر فيه وايضا ما ذكره من ان الازمين
الاخيرين مترتبان على اللازم الاول على ما بينه لدفع اليراد الذي اردوه بدلي على
انه لم يات هذا كلام الله على ما ذكرنا اذ على هذا لا يكون هذا اليراد والدفع وجهه
كما لا يخفى وايضا لو اخذوا اخذوا لا يتوابعونه منه دفع اليراد الامام ولم يكتفوا بذكر
ما اورده من النقص والثاني ما ذكره فيما بعد بقوله وجوابه ان ليس المراد بتحقيق الكل والجزء
اذا طاهر انه على الكلام على ما ذكرنا وجعل النقص دفع اليراد الامام لا النقص الذي
ذكره الاول لكن فيه ايضا شير يخرج عن الاستقامة وتير آي منه انه لم يات هذا كما اخذناه
وسنحكم عليه في موضعه والثالث ما ذكره بعد ذلك بقوله فيقول هو التقدير بالحاجز
وسيجبر الكلام فيه بالجملة كلامه مشوش جدا وانت باذكارنا على تفسير كلام الله
من الوجه الذي غنيت عن ان كتاب التبيين في تحقيق كلام الحق وتبيين قوله ذكره في الازمين
كلامه ثم ليس الا في اللازم الثاني **الحج** وذلك لان اللازم الاول لا يكون في حيث
لان ما يرد على بطلان الازمين الاخيرين يرد على بطلان اللازم الاول ايضا اذ
يجوز ان يكون جميع اجسام مشتركة في انقضاء مقدار معين كقوله في اذرع مثلا وكثير
المتخلف لان كل واحد لا ينفرد في مثل تلك الازمين الاخيرين ايضا كما لا يخفى فان
دفعت في المقدار ان كسب اجسام مقدار اذراع وبعضها اذراعين موقوف
على المادة لانه لا يمكنه ان ينقص احد ما عدا الاخر وموقع المادة على ما اشار عليه
ففيه مع انه لا يلزم قوله وذلك لان اللازم الاول لا يكون لكل جسم مقدار معين

كذراع

كذراع مثلا فلو كان بعض الاجسام مقدرا اذراع وبعضها اذراعين فبعضها اجسام
في المقدار وهو موقوف على الحال اذ لو كان كل منها مقدرا اذراع ايضا لكان فرع على
وجود المادة بعض ما ذكرنا من ان هذه الوجة جارية الشكل والكم في الجزء ايضا اذ في جميع
في الشكل لا يخفى وان كان كل واحد من الشكلين استدارة مثلا وكذا في الكمية والجزئية في
وجود المادة بالدليل المذكور فلا حاجة الى جعل الازمين الاخيرين فرع على المقدار كما
لوضع اليراد المذكور بان الكلام في مقدار الشجر الذي للصورة المذكورة المجردة وكذا
سببها الصورة نفسها لزم لكمس ذلك المقدار في جميع الصور لان الموقوف في المقام
الاول لا يكون الصورة بنفسها عذبة له الشكل على ما سيذكره المحقق في الاصل الذي ليس
غرضه من ذكر كلامه في التبيين الذي ذكره الحج ليس نظره الى الترتيب المذكور وان لم يوضع
اللازمين الاخيرين على الاول بل جعل اللوازم الثلاثة متفرقة على امراض غير مذكورة
الكتاب موعدهم مغايرة اجسام مطلقا لان المغايرة فرع وجود المادة على ما فصل
واذا لم يكن مغايرة لم يكن اختلاف فلا في المقدار ولا في الشكل ولا في الكمية والجزئية
وليس الغرض من كلام الله اذ توجيهه لدليل بهذا النحو فاسد محض جدا كما اشار اليه
بل المراد من ليس مراده الترتيب الازمين الاخيرين على اللازم الاول كما زعم
الحج فتأمل الحج والمرب على ذلك انكم كبرتم لا يخفى بعد هذا التوجيه اذ لا يتعارف
جعل مثل هذه الامور ما سعة متعددة بل معسدة واحدة حقيقة ودرهم اختلاف
في المقدار فبذلكها مفسدة ثلثا بالتوجيه الذي ذكره الحج مردود ضرورة دعوى
اليه بعد كل البعد فانهم الحج ما تغايرت الاجسام في المقدار فمردودت ان
لا يلزم جعل اللازم عدم تغاير الاجسام في المقدار على ما زعم الحج بل يمكنه عدم
تغايرها في الشكل والكمية والجزئية مردودا توسط المقدار اذ نظيره الدليل الذي ذكره
على الملازمة على تقدير صحة جارية ايضا بل انما لا يمكنه اللازم اولا عدم التغاير
في الاشكال كما لا يخفى الحج ويترتب ثلثا بالاجسام في المقدار لا يخفى ان هذا اللازم

هو المزدوم بعينه والفرق بان المزدوم عدم والاخر وجود لا يخرج عن كلف ثم لا يفتي لغيره
 بانه ما ذكره مرتبة للآتين الاخيرين على الاول اذ على هذا ترتب ظ بين هذا المزدوم
 بل جميعا مرتبة على امره فتأمل **الحج** وذلك لا ينافي في كونها كان لغيره يقول ذلك
 لا ينافي في تعاريفه من وجهه لكن لا كان التعاريف مطلقا من قواعب المادة بزعمهم فاذا لم تقف
 التعاريف من جهة على المادة يلزم عدم تعاريف من تلك الجهة فلذا اعتبر في المرام بهذه العبارة
قوله لانه انما يرد لو كان لغيره لا يغير انه اذ جعل اللزوم من تقيض المطلق عدم التعاريف مطلقا
 سواء جعل المطلق مستلزما لصوره للمادة او كونه الشكل من المراسم التابعة لها وسواء
 قرر الدليل على كونه ما قرره الله او انما يرد عليه ظ لانه اللزوم ليس لما عدم التعاريف في
 الشكل والمقدار وذلك لا ينافي في التعاريف من وجهه الاخر ويندفع عن الجمع بعد التام في
 العبارة انما يرد في الحج مقوله وذلك لا ينافي في توقف تعاريفها من وجهه آخر على المادة بانه
 ليس كمثله الا يرد انما يرد انما يستوفى عليه اية من عرض الفصل في المسائل لطيفة الله
 بين وذلك لا ينافي في تعاريفه من وجهه آخر والفرق انه ذكره المحشر ليس سببه فانهم
قوله الحج وهاهنا كنه هو لزوم لازم ما ذكره في هذا ما في حكمه انما يثبت وهاهنا انه
 نقده وانه لا يثبت ههنا لعدم مغايرة الاسباب في المقادير لعدم مغايرتها مطلقا
 فكانه من عدم تعاريف الاسباب الذي هو المخلون في ههنا في جميع الاحوال وهاهنا
 لا يلزم من الدليل ثبوت ههنا في جميع الاحوال بل في المقادير ثم من الدليل ثبوتها في
 الاسباب لا ثبوتها في المقادير وانما في قولنا في تقرير الله لا يلزم هذه الاسباب
 ايضا بل عدم تحققها اصبا وتحقق الجسم بدون الكلية والجزئية في وقتها وهاهنا
 ظهر ما في جعل الله بها في الله لانه لا يلزم من الدليل ثبوتها على كذا في
 على ما ذكره المحشر غير محبة ولا يوجد من غير سبب يعجز للتجوز والى من لم يرد الله
 التعاريف الاسباب الذي جعله الحج اللازم المزدوم للوازم الله اما عدم تعاريفه في المقادير
 على ما علمه الحج وقد علم فيه واما عدم تعاريفه مطلقا اي عدم تحقق جميع متغيرين و

من المتعارفين على معناه لفظا لا يتغير من غير جهة على الكمال ومع ذلك فيه انحراف لا فرق
 بعينه بين اللازم والمزدوم وايضا لا يلزم من عدم تعاريف ههنا في الكلية والجزئية
 الذي هو اللازم **قوله** الثالث على ما قرره الله واما عدم التعاريف بغير عدم تحقق معاريف
 اصبا في الجسم كما هو ظاهره حيث جعل التبا مطلقا من قواعب المادة وحيث لا يبيح جعل
 معاريفها وايضا في كونه ما ذكره اللازم في عدم تحقق الجسم اصبا ويمكن لغيره في هذا
 عدم تحقق التعاريف مطلقا في الجسم لعدم تحققه اصبا لا ينافي في القول بان مستلزما للثبوت
 او لا كما قد نظير هذا كثيرا في الاستدلالات وبهذا ظهر الجواب عن كنه الحج ايضا فانهم
قوله الحج والاعتقاد في المقدار موقوف على ما هذا انما هو على طريقة تقرير الله للدليل
 واما على طريقة تقرير الامام فيجب ان يبدل في القول بان الحق واذا لم يكن للمادة مدخل
 في ثبوت المقدار كان ثبوته باقتضاء المحسنة ايضا كثبوت الشكل في لزوم الاستواء
 في المقدار ايضا ولو استدل بثبوته في غير المحسنة على ما اقبل به القسم الثاني فانهم
قوله الاختلاف الواقع في المقدار في نفسه نظر اذ تحقق الاختلاف في الشكل ههنا ما
 فائدة فيه لان مراد الامام كما استذكر انه لا يرد الاستواء في الشكل الطبيعي الى ما هو
 مقتضى الطبيعة الذي مرجعه الى الاستواء في انفسها الطبيعية فليعلم لان طبيعة جميع
 الاسباب مقتضية للكروية واردة على نفسه انه ولزم مقتضى الجميع الكروية لكنها مختلفة
 المقادير فلا يقتضي الكروية على مقدار واحد معنى فاجاب بان الاختلاف في ليس في
 الشكل اى في انفسها بل في المقدار حقيقة وهو اللازم الاول في الكلام ههنا في وجوب التزل
 بانه اذا كان المقادير مختلفة كان الاشكال ايضا مختلفا حقيقة ولزم ان مختلفا في
 اختلاف المقادير لا يتجه في مقابلة لان مختلفا في الاشكال لا يقتضي اختلاف في
 الطبيعة اذ اقتضاء الطبيعة في الجميع مطلق الكروية ولو قيل المراد من الاشكال الكروية
 ايضا مختلفة في نفسها ولزم ان مختلفا في السبب المقادير فيختلف مقتضى الطبيعة فليعلم
 بقول كانه في مطلق الشكل في الطبيعة يقتضي كروية فاصلة وتختلف في بعض المواد لان

او يقول ان الطبيعة تقتضي مطلق الكونية والمفوضيات لا موقوفة فاذم **قال** ان الطبيعة
في الامتداد لا يقصور الابد وجود المادة فيه منع **قال** في الحاشية والحجب منه انه في الدرس
الابقي الى احوال الحاشية لا يجوز له الاعتراض والجواب بالذكرة المحل اما هو فتمت كلام الامام
لا وجه له في نفسه وج لا يتوجه عليه لانه هذا ما فاما في الدرس ابقي غاية الامران
لم يتوقف للاعتراض عليه وهذا لا يدل على انه حجة صوابا ففعل عدم اتعوض للاكتفاء بما ذكره
سابقا مع انه تعرض له ايضا بعد ذلك فغل عن المجتنب حيث قال لانه اشتراك الاجام
في شكل الكوة فاذم **قال** فيه نظر المفروض هو لا يجوز له ان على ما وجه اشبه الدليل
وقرره المحل لا يتجه هذا النظر ولما كان هذا التوجيه محمدا فاسد كما مر اشارة اليه
نعم لو فرض على ذكره الامام وهو الصواب جيب عن الاعتراض بما ذكره المحل ان وجه هذا
النظر لو ارجع هذا النظر الى اجبي الابرادات المتروكة على تقريره فمع انه ليس
موقفه بهذا بل كان ينبغي له ان يورد عين تقرير الدليل فنقول في لزوم ما ذكره في الجواب
جواب عن هذا النظر وجواب عن الاعتراض الامام على تقدير الدليل على كونه موقوفة الامام
وعلى الاول يرد عليه ادلا انه يستقيم مرجع ان الله اصم اذ على هذا لا حاجة له في دفع
الابراد الامام الى التمسك بالذرة كونه محال في التغير في جهة المادة ولزم للامام
لذا التمسك بشيء واحد على تقديره مع كل واحد منها محال لانه لا يسهل ابعده دون التمسك
بان المعايير ووجه المادة منه في الابراد اذ لا يجوز ان يبقى لكل الخلف مانع
وهو ظاهر وانما لا بد في النظر عما ذكره المحل الا ان يبقى انه جواب بتغيير الدليل وهو كما مر
وثانيا انه ح اما ان يبطل القسم الثاني بنحو ما قرره الله او بنحو اخر وعلى الاول
يصير السعي لنسج القسم الاول من ابعاد اذ في النظر الذي اوردته على هذا التقدير على دليل
القسم الاول ان كان على الدليل القسم الثاني فلا يحسن فارة لعينه بها وهذا يقتضي على
الثاني في انه يصير ايضا هذا بنحو جوابا بتغيير الدليل وقيل ان الله شكل جدا اما كما
سنته اليه وعلى الثاني فنقول ايضا اما ان يبطل القسم الثاني على كونه موقوفة الله فقد

عالمه واما بان يبقى لو كان الشكل بدلية الغير المحال التجريد وكانت الصورة منفصلة عن الغير
والانفعال من تواجعه المادة وفيه نقول كجذب كونه الصورة مقتضية له سبب التجرد ولا يمكن
انفعال عن الغير ولو قيل لزم وجه الشكل انفعال ففي تقدير تسليم لزم مثل هذا الانفعال
يحتاج الى المادة لا حاجة الى هذا التحويل الذي ذكره الشيخ اذ يكفي لزم ان كانت الصورة
مشكلة فيكون انفعال يحتاج الى المادة فان قلت الجواب ليس للصورة لذاتها والاكانت
الصورة كلها مجردة فيكون سبب الغير وهذا انفعال قلت لعل الصورة كانت مقتضية للجو شرط
عدم المانع منه او كونه التجرد الذي هو عدم المقارنة مستندا الى عدم سبب المقارنة وقيل
مثل هذا امر الانفعال والحكم بان يحتاج الى المادة ليس الا جهالة وسفاهة في بديهة كل
ادنى دليل لا يدرى اليه فاذم **قال** المحل ان اما اختلاف الشكل في مواد وقد نقصنا عنه
اقتضاه الجسمانية فاذم هذا الكلام يورد ما ذكرنا سابقا من انه لا حاجة الى جعل اللازمين في
مرتب على اللازم الاول كما ذكره المحل المحل ثم يجيب ان المراد الاستواء في الاشكال الطبيعية
انما استخبر بان الشكل الطبيعي يعرف بطريق على مقتضية الطبيعة سواء كان حاصلا
اولا مثليا في لزم الشكل الطبيعي للبيد الكونية في اصل كلام الامام انه لزم ان يرد الاستواء
في الاشكال الخاصة بالفعل مطلقا سواء كانت طبيعية او غير طبيعية وهو غير لازم والامر بالاستواء
في الشكل الطبيعي الى مقتضية الطبيعة سواء كان حاصلا اوليا ومرجعه في الحقيقة الى الاستواء
في الاقتضاء فيلزم من عدمه ان يرفع محذور وج منه جميع ما اوردته المحل على الشق الاخير
فاذم **قال** المحل ثم اشتركت الاجام في تعريفها عليه فيقضي المحل والية اشارة بقوله
قد ظهر ما ذكرنا لزم كل كلام الله على انه المحل غير متجه على انه كما اشترى اليه للامام غير وجه
او عدم تغير الاجام مطلقا لا عدم تغيره في المقدار وهذه اللوازم الثلاثة لوازم له لا
كل واحد منها محال برهنة **قال** المحل فنتا وشكل الكل الجزئية لزم ما ذكره المحل سابقا ولم يلزم
نتا وشكل الكل الجزئية للمعين على تقدير صحة **قال** في الجواب ايضا وكان لم يذكره

على ما ذكره سابقا و قد ان ما ذكره من الجواب هذا راجع اليه و مستقيم عليه **قول** اقول قد ثبت
 ما عليه في الحاشية المعنوية بقول الحكم فنقول ان ختلاف غير واقع في الشكل **قال** المجمع
 و جوابه ان المراد ليس بتحقيق هذا الجواب بل بانه بل هو كذا و ال على انه لا يلزم جعله في
 الاخيرين مرتبا على اللازم الاول على ما ذكره المجمع و ارجاع هذا الى ما ذكره سابقا من
 ان اللازم حصول الشكل لمقدار معين ما لا وجه له الاصل كما لا يخفى **قال** المجمع فيجوز الالتزام
 في الجسم ان لا يخفى انه على اتوجهية الذر ذكرنا الكلام انما كبر حجاب هذا الاعتراض من
 الامام ان المراد انما اذا لم يكن مادة لم يتحقق تغير بين الاجسام فلم يكن كل جزء
 والمراد بتثابة الجزء والكل في اللوازم هو هذا المعنى و انما فاع الاعتراض على
 و على هذا مدخل لان يثبت ان يجوز الالتزام في الجسم الذر لم يفرض فيه سبب
 من اسباب في الجسم سواء كان فرض سبب من اسباب الانقسام او لا يجوز ان
 يثبت كون المادة لا يمكن فيه تحقق الكل و الجزء و هو وظ و يظهر من هذا الكلام للمجمع
 ان ما اورد المراد على وجهه كما اشارت اليه الا ان يقراده اما مخرجها من
 الجسم الذر لم يفرض فيه سبب من اسباب الانقسام اي لم يكن ان يفرض فيه معين
 اما لا نورد هذا الالتزام في الجسم مع امكان ان يفرض فيه سبب من تلك الاسباب
 بل انما اورد في الجسم مع عدم امكانه اي لا يلزم له هذه الفرض لكنه في الجسم مع ذلك
 مدعى عدمه في تلكه الكل و الجزء بل يقول انها على تقدير عدم المادة
 لكن سبب لم يفرض لا متساويها على ما تعرضت للوازمها لا لافعال و فيه تركه
 ما لا يخفى **قال** المجمع ففقيه شيرازي انه لم تعرض نحو ذلك كقول الامام و لم تعرض
 في بيان اللازم الاول عليه لكنه في سائر اللازم الثاني بعد ما اعترض عليه بانقله
 المجمع ثم اورد الابرار على نفسه و اما ما عساه و لم يحاول محال لتقرير هذا الالتزام
 مردده اخر فقال الجسم انما يحصل بانه ما يحصل لجزءه مقدار كله و لو كانت الجسمية

مقتضية للمقدار لو كانت كميتها مقدار الجزئ مثل مقدار الكل لان المقدر قائم و لا ينفك
 هو الاتصال بالكل مع حاصله كما لم يكن كذلك **قال** المجمع انما لا الجسمية غير مقصودة للمقدار
 و اذا لم يكن مقتضية للمقدار وجب له لا يكون مقتضية للشكل الذر لا يحصل ان
 حصول المقدار فنقول ان هذا ايضا ليس بقول لانه من الجائز ان يكون الجسم على المقدار
 ثم لا يحصل في ذلك المقدار الكثرة من اجسام لاجل ما يمنع و بذلك اما كونه جزءا
 للكل فهو مانع معقول لا يلزم من زوال مانع معين زوال كل الموانع انما و انت
 فغير بان هذا الاعتراض على اللازم الاول و نظرا انه عليه سيجري في جواب التفتي
 الا انه وسيورد عليه صاحب المحاكات الى اخره فغير عليه راجع الى التفتي **قال** المجمع
 مانع اخر هو ان هذا الذر اورد المجمع و حاصل كلامه ان هذا الذر سيورد المجمع مانع اخر
 كبر من تلكه ايضا ههنا فافهم و لم يندفع بما ذكره هناك من انه مانع اخر
 اما انما يظهر اختلاف الشكل بخلافه ان تبدل الشكل ههنا بالمقدار و لم يندفع
 في الخط الذر و رده المحرر بقوله اقول فيه نظرا ان المفروض في ذلك قد عرفت على النظر
قال انه و انما يعجزها بعض الظاهر انما يعجزها بعض لا مدخل له في المناقشة
 بين الاجسام و كان ما ذكره على سبيل الاستعداد او اريد بالمعاينة بين الاجسام
 المعاينة في الاشكال و المقادير فافهم **قال** المجمع لانه انما يكون قابلا لو اذا جعل
 في النفس لنم صورة ما لا يمكن له ان يتجوز كما هو الظن ففقيه لا يلزم ان يكون تلك الصورة
 المجردة اذا كان شكلها بسبب غير ذلك كونه قابلا لاشكال مختلفة نعم لو جعل
 المدعى عدم تجدد جميع الصور لكان له وجه لكن قد عرفت ما فيه **قال** المجمع و يختلف
 الاستعدادات نحو انما اراد بانفسا بعضها عن بعض لا انفصال الطار ففقيه انما
 كونه لا يختلف لا يتصور بانه من اجسام المقدرة الموجودة ابتداء مختلفة
 بدون الانفصال هذه المعنى و انما اراد بانفسا الامم فيمير الى ان ليس

في اثبات الوجود ويصير جميع ما ذكره الشيخ في هذا الفصل ضارفا بطلانها مراتب اربعة
وربما على هذا الحاجة الى التمسك بقبول الاشكال مختلفة اذ يكفي لبرهن اذا كان
بشكل الصورة المحودة بسبب غير ذلك كانت منفصلة عن اقسام الاخر فاقبله
نبا وهو من توالي المادة وارجاع ما ذكره الى هذا **الكلف** **قال** المحل وبالمجمل فقلت
الا متداوئان ارادوا بالانفعال التابع للمادة مجرد قبول شئ في حاجة الى هذا
التطويل والتسك بالاختلاف سواء عمل الاختلاف على امره او رجع الى ما
ذكرنا اذ يكفي لبرهن لو كان شكل الصورة المحودة غير غيره لكانت منفصلة عنه
بدون المادة وهو محال ولا يخفى لعل كلام الشيخ يحل على هذا لانه ارادوا به مثل ورؤ
القطع والتفك والتفكيك والتكثف ونحوه لا مجرد قبول شئ غير شئ في الزمان
بين القبولات وجعل بعضها تابعا للمادة ودون بعض اشكال الا ان يقي مثل
هذا لا تغايرت لستزم عدتها او استعداده او لا بد له من المادة فيه لانه لا ينفك
هذه الوجه لا يلزم فقلت لا متداوئان في وجه يحل في الوجهين المذكورين فانهم
قال المحل فان فقلت الاشكال في هذه الحالة مما لا حاجة الى اعادته نعم هذا
الكلام كانه نتيجة الزا على الامام حيث يفهم من كلامه انه قبل من الصورة ح فانه
للاشكال لكن لا يخفى انه قابل للتوجيه بدون بعد هذا كلامه اخر وهو ان
مرتب الكلام بل الصريح لزم مراده بالانفصال الكاين في اقسام المستعدة ^{للمادة}
الطائر والديون ايضا لا يتم بدون المحل عليه كما يخفى ونقول الانفصال بهذا
كما يكون في اقسام المستعدة كونه في الجسم الواحد ايضا فلا يستقيم الجواب فلا بد من
لزم يحل الفصل والوصل في كلامه انه كلام الامام على الطائر في استيعاب الجواب
لكنه على هذا يرد لانه حصل الاختلاف في الوصل والوصل وتوارد الاشكال على مقدار
واحد م ولو قيل ليس المراد بالانفصال الابد والتوار وبل المراد انه تفرقت سمته

انفعالها ووجه المحل في هذا لا حاجة الى اعتدال اختلاف الفصل والوصل بل
لم قبول الشكل انفعال وهو لا يتصور بدون المادة كما مرارة اليه ايضا فانهم
يحكم توجيه كلام الشيخ بانهم لم يردوا على الشئ اذا كان قابلا للشكل كان قد بد
للفصل في الطائر ثم رجع وتقرر عنه بما رجع قبول المانع وبما الكلام على رجع الانفعال
حيث لم يقبل من غير مطلقا انفعال هذا واذكرنا في كلمات المحل في هذا المقام طرعا
على كلماته لا حاجة الى التوقف لها على عدة ما **قال** كما يقتضيه الجواب الجواب
لا يقتضيه البتة لزم كمال الانفعال في الانفصال بل على تقدير كونه اعم منه ايضا كالجواب
بما لا خلاف له في ان لا ينفك عن المادة بل هو قائم في نفسه لا يخفى عليك ان يكون قد عرفت
اذا كان المنفصل هو في صورته ما هو المادة كان هذا اللازم من جهة الخصائص لو كان المنفصل
المفرد لو كان له وجه **قال** الا لزم الشيخ الى قوله وانته غير كان مراده ان الشيخ اراد
اللازم في الجسم المتعدد والوحد جميعا ودون لزم قياس الواحد الى غيره فحصل اللازم
القدر المشترك اذ مع هذا لا يمكن لزم يحصل اللازم في الجميع الفصل اذ الجسم الواحد لها
فيه فصل باعتبار مقايسته الجسم اخر ويرد عليه القدر المشترك ايضا لا يتحقق في جميع
الاجسام المستعدة والواحدة اذ كل جسم واحد لا يتبدل اشكاله بل هو بعضه ولو
علم الانفصال بحيث يشتمل على قبول في ان خلافه عبارة حيث فقل وكذا الانفصال
في الجسم الواحد نحو فيمكن لزم يحصل الانفصال في ما في جميع اجسام الواحدة والمتعددة
ولا حاجة الى جعل اللازم القدر المشترك في المحل لانه كلامه انه اراد لزم الشيخ
اراد اللازم في هذين السمين الى الواحدة والمتعددة جميعا لا في جميع اقسامها وهو كما
تر **قال** على ما ذكرنا من تعدد اللوازم اللوازم المستعدة لفصل الانفصال اما الوصل في
سبيل الاستعداد فيقال له قول المحل في كل واحد من الفصل والافعال لا يستعد
حيث لم يذكر الوصل وفصله **الفصل** **قال** المحل اما كونه ماعدا للاشكال فذلك اقسام
قبل عليه لزم هذا المحل لا يتم بدون التمسك بما ذكره انه من ان اختلاف لا يتم بدون المادة

اذ يدور عليه بعض ايرادات الامام من حيث مختلف المقتر على ما لا يخفى ولا ينبغي الا باقره
 انه على ما اشار اليه ويرجع الى الوجه القابل للترديد في هذا الايراد بان
 الموضوع في القسم الاول المذكور الصورة بنفسها مقتضية تامة للشكل كما ذكره المحقق
 وبقى لزوم ما ذكره انه بيان الامام من جهة القابل والامام من جهة العاقل فلم يتوفى
 له الظهور **الح** واما عن الثاني فان مقتضى بيان الامام من جهة العاقل ما لا يخفى
 انه على ما ذكره في الايراد الثاني واما الوجهين لا يتجه مقتضى ما لا يخفى وسجله توجيه
الح كفى للزعم في قد ظهر مما مر ان اذا كان المقسم من الفصل للصورة ما يتجوز عن الهيولى
 فالزام عدم الاختلاف اعم لا معنى له اعم نعم يمكن للزعم في لوجود الصورة مع المادة لزم له
 كما في الصورة الاخرى بان لا يفتصل عنها والاعمال متفصلا عما بالوصل دون تصور
 بدون المادة وانت خبير بان راجع حقيقة الى الدليل السابق في اثبات الهيولى مع
 ذلك لا يحتاج الى حديث الاختلاف التكلف فيه بارجاعه الى الانفصال ثم لم يتك
 بقوله للوصل بل يكفي لزم لو كانت الصورة مجردة كانت قابلة للانفصال الطار و هو
 لا يتم بدون المادة واذا كان المقسم من الفصل عدم تجوز جميع الصور مع الزام عدم اختلاف
 اعم بما عليه استلزام الاختلاف للانفصال لكن حاله ايضا كما سبق فافهم **قال** **الح** وكذا
 المراد ان يرفع الشكل في اذا كان المراد لرفع كل شكل بعد اخذ الهيولى كما هو الظاهر في الدليل
 فاسد الوضع اذ لو اختلف بالانفصال والافتقار لا ينافي في كونه شكل ما بدون مدخله
 المادة ولوجوده بان شكل ما اذا كان بدون مدخله المادة كان ذلك مخالفا لما لا يخفى
 بالنظر الى معيار او التعاريف بسبب الانفصال والافتقار فليس مع بعده عن العبارة انما لم
 له الشكل للمخالف شكل اخر بسبب الانفصال بل يجوز له كونه الشكل سببا ولو لم يكن سبب
 للشكل فانه لزم الانفصال سببا للمادة اما لم يكن كونه مقصدا بل للوصل فله مادة
 واما ما ذكره في عين الانفصال والافتقار لغو اذا انفصل لزم على هذا قطعاً
 كان المراد من خلية المادة في الشكل في الجمله في ان لا يتم رفع عدم الاختلاف من الاعتراف

نعم لو ثبت في بعض الاختلافات انه بسبب الانفصال الطار او الانفصال و ثبت انها سبب
 المادة لكان يلزم على تقدير نقض المطالب تحقيق مثل هذا الاختلاف فافهم **الح** **قال**
 لزم لزوم من غير الصورة الحسية ولزم ايضا فافهم لزم كونه الصورة النوعية **قوله**
 فان قلت يجوز لزم نقض الصورة الشخصية لا يخفى لزم هذا هو الايراد المذكور بقوله وان ارد
 لنفسه سباق الكلام بشوا من غير **قوله** والتحقيق انه لكان الكلام في على هذا التحقيق
 يمتنع ما ذكره بقوله فان قلت لا يتجوز في دفعه الى قوله قلت ولا يرد عليها ما ذكره بقوله
 ولزم اورده عليه انه يجوز اختلافه بسبب المستحضات كما لزم مقتضى نفسية مختلفه
 الفصل المتومات لان الصورة النوعية بل الحسية ايضا اذا كانت مقتضية شي
 انفصال ما مر دون مدخله امر اخر فلا يجوز انفصال اعم ولا من اختلاف مقتضا
 بسبب المستحضات بل الفصل الصيا وقد مر مره **قوله** والا لكان هو ليس الشك
 قد عرفت ان في التبريم ما ذكره في الفصل الثاني ولكن ينبغي ان لا يغفل عن ان
قوله اراد بالوجود الوجود الشخصي كان المراد بالاشخص الامر الذي كونه لا بالاشخص
 كونه المراد للمادة على الشكل الذي هو لزم اشخص الا بالاشخص معناه لا ينفصل الامر كونه
 عين الوجود او مر لزمه الذي لا يحتاج الوجود بعد حقيقة الى امر خارج عن اشخص اذ
 لزم كما وصفت الخارج فله اشخص جزئية السببية ودون ان ينفصل عن بعد الوجود و يمكن
 لزم كونه وجود الصورة مقدما على الهيولى وتختلف موضوعاتها فافهم **قوله** ولزم على معناه
 يمكن دفع الدوران بصورة اعلم لزم اشخص الامر كونه امر اخر وراى الطبيعة النوعية نسبة
 اليها نسبة الفصل الحسية على ما مر من **قوله** ولا على انها انه لا ينفصل عن الطبيعة
 على اشخص **الح** وعلى الاول فان قلنا بتقدم النوع على اشخص بالوجود يلزم لزم كونه النوع
 في مرتبه وجوده غير اشخص وهذا لزم ان غير متمم على ما لا يخفى لكن يلزم فيما نحن فيه لزم
 كونه غير الوجود محملا الى امر اخر ينفصل اشخص وهو بطريقه كما اشار اليه انفا لعله
 لزم ارجع التقدم الذاتي الى الحقيقة في الوجود حتى لا يلزم منها ما ذكره بالا فكون الوجود

متقدما على نفسه بحسب بقلته بامر من مال لا محذور فيه ولزم كان معز التقدم الذي لا غير
اللا حقيقة في اوجوه كونه لا يخفى لزم الارجاع المذكور ايضا كانه لا يتفق فيما ذكرنا من ان
بهية ان بعد الوجود لا يتقدم شيئا على الشخص بهذا التقدم الذي كونه للوقوف
عليه على الموقوف وعلى تقدير كونه هذا التقدم راجعا الى الاولوية في الوجود كما
الحكم البديهي لزم بعد الوجود لا كونه شيئا في الاولوية في الوجود بالنسبة الى الشخص فلا يجوز
اذن لزم كونه بهية الصورة موجودة ثم يوجد بعد ما لا يتوافق شيئا لشخص الصورة لانه
يلزم لزم كونه بهية الصورة بعد الوجود محتاجة الى شيئا اخر كونه سببا لشخصها ومتقدما عليها
بالفعل المذكور **فقال** في الحاشية سحر في كلام الشيخ في الخط الخامس ما يدل على ان
خير بان ما سحر لا يدل على ما ذكره ماصدا بل الظاهر ان الشرح ما سحر لا يحتاج الى ان
التقدمات في التقدم الذي كونه باعتبار استحقاق الوجود اي ان ماصدا مستحقا للوجود
وجبا له الوجود ثم صار لا فاستحقاق الوجود وجبا له الوجود ثانيا ولزم ان يتبع ان كونه
في الزمان معاد لمعنا لا يحتاج الى ان التقدم باعتبار وجوب الوجود اي ان كونه وجبا
وجود واحد ما مقدما على الوجود وليس فيه لزم التقدم يرجع الى الحقيقة والاولوية في الوجود
وهو **فقال** لا يخفى في ايدى اخر من غير اثبات لمثل لرفع الشكل بدخلة ايتو وغيره
كما يظهر عند التامل **فقال** في الجواب المختار لزم المراد هو قد عرفت على الحقيقة ان
ذكرنا لزم الشكل في العلم الاول ايضا لا يتم بدون لزم تفهم اليه لزم الاختلاف لا يتصور بدون
المادة اذ يجوز لزم تفهم الحسية سببا للشكل وكيفية الاختلاف بالامور الخارجية ان
الموضوع في العلم الاول ان الحسية معتققة بآية الشكل وما ذكرته في العلم الثاني
على ما هو راجح المحسوس لكن قد عرفت باقية من ان لا يتم ان يزم الاتفاق في العلم الثاني
مطلقا اذ يقي انه الزام على الخ حيث اعترف بعجزه هذه الحقيقة اذ لم تعرف على ما فهم
الحق في السؤال لا يخفى ان لا يزم ما ذكره لزم لا يراد السؤال بغيره لانه لا يكون شيئا
كما هو ملاحظ في كلامه بل عاين ان كونه هذا جوابا لآخر السؤال غير ما ذكره الشيخ وهو **فقال**

اقول الفرض المذكور في السؤال يقتضيه الكلام لزم كونه غير الفرض المذكور في الدليل لا يخفى ان
الحق لا يبايع في ذلك وذكرنا احتمال واجاب عنه فواجه للمؤمن ثبات بل ينبغي التعرف لا
ذكره في جوابه فقط كان حاصل السؤال ما لو قدرنا للفلك حركته في الخارج في فني بحث اذ لم
انه على تقدير كونه النصف الشئ المقدار للفلك مستديرا يلزم ان لا يكون للفلك مستديرا
وهو **فقال** اي شكله المقدار بالمقدار المحصور قد عرفت ما فيه سابقا فتذكر وان لم
مساداة لكل الجزء فيه لانه لا محذور في كون الجزء بعد تقديره مفصولا عن الكل في الخارج
مساداة لكل واما الخ مساداة معه مع كونه الكلية والجزئية كما لهما واجبا يمكن ان يقي
تقدير الجزء للفلك في الخارج تقديره مع عدم الخ يمكن لزم سبب الخ وهذا الظاهر الجواب
من محذوره الاخر ايضا وهو لرفع قيام عرض واحد محليين في فني لزم البعض غير محذور في ذلك
والاول في الايراد على الخ ان يقي ما ذكرته في جواب البعض واراد على الدليل ايضا فافهم
وما ذكرنا من ان لزم الخ في الايراد على الشيخ في قد ظهر بامانة الايراد حقيقة لا على الخ
ولا على الشئ اذ غاية الامر انهم لم يذكرنا في جواب البعض ما ذكره الخ من ذكر اجابا اخر مثل
هذا ما لا يعير اذ اذ علمنا ان كونه ما ذكره الخ من لا يتسبب في استحقاق **فقال** الخ في قوله
المراد بالفرض ثمة هو الصور الخارج من قد عرفت سابقا في جعل الفرض في معنى تقديره الخارج
ولا يخفى ان قول الخ هذا وهما لو قدر للفلك شيئا يبايع لزم في لزم المراد بالتقدير الخارج
ما ذكرنا ثمة في توجبه توجيه الكلام الشيخ وهو طاع لزم في هذا التوجيه لوجه انتفاء التقدير الخارج
كما لا يخفى ان قلت على ما ذكرته من التوجيه كيف يتجه هذا التقدير اذ حاصل كلام الشيخ في الاستدلال
في قوله الطبيعة اذ كانت معتققة للشكل بدون المادة لم يتصور ان يرفع كونه كل واحد
وهو المراد بثبت به لكل الجزء في الخارج لا في التوجه انتفاء ان طبيعة الفلك اذ انتفت أشكال
يلزم لزم كونه جزءا ايضا بهذا الشكل قلت التقص على كلام الشيخ حيث توهم منه مراد وجود
لزم الطبيعة اذ انتفت شيئا فلا يمكن لتجلف عنها جواب حقيقة بيان المراد والعبارة
وتوضيح المقصود منها جدا ثم اذ قرر الدليل في العلم الاول على ما ذكره الامام ولم يجعل المحذور فيه

كيفية مقتضية له شكل فوزود التفتظ واذا جعل المفروض ان يكون له شكل
بناء على الظاهر فافهم **قوله** ان قد عرفت ما يندفع به هذا السؤال وهو ان الكلام في قوله
ما فيه **قوله** ان في الشكل اشكال هذا ليس كاسم ان لما عرفت ان في قوله ان يفتق مطلقا
ان يقول الطبيعة مقتضية للاستدارة عندكم مع انها خلفت في بعض الاجزاء فتقول
المادة مانعة من ذلك السؤال ولا يندفع باذنه الحشر في قوله في شانه ايضا فافهم
واما ما ذكره من الجواب فلا يخفى ما فيه من التفتظ ان ليس هو المختلف بل ليس صحيح
لان استنداب والتمنع فابطال سطل المنع ايضا لان مقتضى المنع استندابا
لم يتناول كل القسم الاول في الدليل ما كونه الشكل والمقدار سبب في الصورة فقط لم
منه فليس امره كما مر سابقا لا بد من ترتيب الشكل والجزء ولا يمكن منه باعتبار وجود
مانع او غيره وعلى هذا لا يلزم في جواب التفتظ لم يستندابا وبتين شكل جزء
الفتك مثله وكله يمنع المادة ان يجوز له ان يكون اشكاله على ما ذكرناه في التفتظ لكن نتيجة
منع على القسم الثاني كما ظهر سابقا فافهم **قوله** ان في الجواب ان المادة مانعة من ذلك
فيها اي في مجموعها وحيث المجموع كما يقتضيه سياق الكلام ان الملة ان تذكر في الجمع
حملها الا على هذا المعنى لا يرد ما اورد به بقوله فان قلت كما لا يخفى ولعل مراده من المادة
ليست مانعة في الشكل فيكون له في التفتظ باعتبارها فقط لا باعتبار المجموع ووجه لا يرد
ما اوردنا **قوله** ان فيقول المادة ولزم ان يكون مانعة فيكون الا ان لا يرد في الجواب
في جواب اصل السؤال ولا يركب هذا التفتظ في الذرات كونه لا يقع على هذا الجواب بل منع المادة
من جوبين ودر شكل الجزء والكل لا يقع في المقام اذا لا يمكن كيفنا بان نقول ان
المساوات والطيف المقتضية موجودة فيلزم له كونه شكل الجزء والكل مساويا لهما
لنم الجواب بها ليس المنع لعل لا يمكن بل المراد ان المادة مانعة من كونه جميع الاجزاء
مساويا في الشكل للكل ان لم يمنع من ذلك بعضها وهو ظاهر ايراد افعافهم
المحتمل ان يكون الجواب فيه ان يجوز له كونه الصورة المستمرة كونه على ما كان

باعتبار

باعتبار المادة **قوله** ان المصدر الذي منها الظاهر للصورة النوعية مصدر ذاتي الا
يراد بالمصدر الذات منها ذاتها ايضا فيكون المراد بطبيعة القوة على تغيير الطبيعة للصورة
النوعية نفسها لكن باعتبار ما فافهم **قوله** ان في قوله لا يكون له صورة الشكل بعد حصول
صورة الشكل لم يحصل بعد حصول صورة الشكل متعلقا بمفروضه لا باذنه ان كان مراد
ايضا ليس ان في كلام الشيخ متعلق بما كونه متعلقا بمفروضه كما لا يخفى بل ان كان
فافهم **قوله** ان وهو من الشكل والجزء يمكن له مراد بالعارض الصورة النوعية وبالمانع
الكيفية والجزئية ثم لا يمكن له لاجزاء المتصل بوجوده في نفس الامر ولم يرد فيها ما وطال
مقداره في شكله ليس مثل مقدار الشكل شكله والتفتظ اما هو بهذا الاعتبار فيقول
في الجواب بان في الجزء بعد حدوث الكل واما مانع من التفتظ ان لا يستقيم افعافهم
تركه او الاكتفاء بمنع نفس الكلية والجزئية فيكون مقتضى ليس المراد الاجزاء التي تحت
بعد التفتظ بل التفتظ بها لانه يفتق في هذه الاجزاء وان كانت موجودة بوجود الكل
يجوز مع ذلك ان يكون الكل متعلقا بالوجود كما قاله الشيخ في الطبيعة والشيء الطبعي
لكن في شكل الفرق بين صورتين حيث حكم بها بتقدم الكل من ان يتقدم الجزء وكونه
الجزء مقدما في احداهما دون الاخر كانه لا يورث في الفرق ان كان كل كلمة في الطبيعة
على معنى اخر ثم على هذا ولعل الجواب بنقطة لكن يستدرك البعدية باق بعد الا
يحل على بيان الواقع **قوله** ان في الكلام الشيخ توجيهه او سيجب ان يكون بعد ما تحقق الكل
ايضا كونه كونه للجزء الحادث بعده مقدار الكل بان يغير الكل اعظم ما كان ثم بعد
يغير الكل مقدار مخصوص لا يكون له كونه للجزء مثل ذلك المقدار لكن هذا مستدرك بين
صورته كونه حدوث الجزء بعد حدوث الكل ومعه ان يكون حدوث الجزء مع الكل ايضا
ويشترط في الكل له مقدار مخصوص لزم لا يكون له كونه للجزء مثل ذلك المقدار في البعدية فافهم
اصد ولا يجد له كونه البعدية في كلام الشيخ على ان الجزء يفتق بعد فم كونه الكل على الصورة
المختصة فافهم **قوله** ان ليس في كلام الشيخ ما يدل على ان المنصوب في هذه العبارة لم يظلم

لها توجية احد اذ يتوكل على هذا المظهر الخارج من شكل الجزر شكل الكون ليس له الجزئية والكلية كونه
 وحد وشا الجزر بعد حدوث الكون والبقية في الجزر مشترك وكان له هذا اقل من انفسه **قوله** الى
 والقوة على الصورة النوعية فيمكن على بعد تفرع القوة اسرية في كلام الامام
 معن القوة لفرع الكلام الشيخ بن كويرش الى اللفظة الغير التي في كلامه فيكون على القوة
 على ما حل الشرح لا يفرق لقوله فيبقى قوله **قوله** الشرح ثم قال في موضوع
 بعين الموضوع في الاظهر لفرع الترتيب في كلام الشيخ شارة الى ان هذا المظهر يمكن
 لتركيبه سببا للاختلاف سواء كان للحل مادة وهو الترتيب عنها بالمكان والقوة او
 موضوعها في لا يوجب لفرع السبب في القسم الاول **قوله** الى كذا الامام طه بن عبيد
 قال في نقل عنه الى حاشية في هذا المقام بهذه العبارة حاصلة لفرع الاختلاف بالكلية والجزئية
 لو كان للمادة فاما لفرع الكلية للمادة المختلفة او مادة متحدة فان كان مادة متحدة لا يمكن
 محل الصورة او بالكلية ولزم ان كان هذا في المادة يلزم التسوية والفرع في القسم الاول
 مستند رك لان المحييات بالابان اختلاف الكون والجزر اختلاف ما في الكون
 والجزر فلم يزم بسبب اتحاد المادتين احد فابرد في السؤال الاطلاق تحت فلهذا قال
 اطلب الامام في انه لا يجوز لفرع الاختلاف بالكلية والجزئية اختلاف المادة ليس
 في كلام الشيخ ولا في كلام الامام وفي كلام الشرح ولزم ان كان لا يدخل فيه هذا المقام بل
 ليس فيها الا كونه لاختلاف لاهل المادة فاذكره الامام لا يلحق به احد بل جميع
 ما ذكره ما لا بد منه **قوله** بل الحق في الجواب لفرع اختلاف المادة في ههنا اشكال لان
 بالكلية والجزئية لو كان مرجحة الاضام القائمة بالمادة لكان للكل جسم بل للجزر
 منه اعراض غير متساوية لانه قابل للجزئية الى غير النهاية ويجب لفرع الجزر عرض
 واما لفرع كونه مستحيلا بناء على عدم ترتيبها فلا شك في كونه مستبعدا اما بل لا يبعد
 لفرع ان اذا كان بالكلية لفرع كونه عرض لكان بازا الجزر الذي لا يجوز عرض
 وفي يلزم لفرع كونه كمال الجسم الى الجزر ما يشهد بفرع السلبية والبقية لا يبعد ادناه

البداهة في لفرع الاضام القائمة بالمادة لا يدخل فيها كونه الكون والجزر جزءا وكلما وهو
 فان قيل لفرع كونه لاهل المادة في القسم الوهمية الوهم فمثل ذلك يمكن لفرع في الابداد
 بدون المادة ايضا لان لفرع المادة اما هو لاهل اختلاف لاهل اما لاهل اختلاف
 وخصائص كل منها مقدار ولزم ان كان بعد ذلك ان مقدار اجزاها الوهمية وهذا ما
 مستند الى الوهم وتفرعاته بسبب مصادره لكن هذا على تقدير صحة ما يتبع لادراك
 المدعى في الفصل الثاني في الصور الجسمية في العالم غير مجردة عن المادة وعمل الدليل على ما
 الشرح واما اذ جعل المدعى في الاضام لفرع الدليل على ما في الامام وهو لفظ من كمال الجزر
 على انه على التقدير الاول ايضا لا يقع في دفع النقص الذي كان الشيخ لفرع بقية نعم يتبع
 في المقام لفرع في **قوله** لان قبولها يستلزم الانفعال عنها لو كان قبول العرض في
 الانفعال يتابع للمادة ويتبع في دفع النقص يلزم الاستدراك العظيم في الكلام اذ يمكن
 في لفرع اذا كان الابداد مشكلا فتشكك النقص مانع للمادة فلا يمكن لفرع مجرد **قوله**
 والبقية في صورة كان الجزر والكل حادثا في هذا الكلام اما يستقيم اذا كان المدعى في
 ما في ههنا وكان الدليل على دفعه واما على الجزر فلا مانع ان على تقدير الاول ان
 فيه لفرع الكلام في الدليل الذي ذكره الشيخ على اثبات المادة من لزوم مساوئ الكون
 والجزر والامور لا غير لذكر على تقدير انتفاء ما ذكره المحشر دليل اخر يثبت
 على اثبات المادة فلا يقع في دفع الابداد عن دليل الشيخ **قوله** في دفع هذا الكلام
 وهو لفرع المادة كونه في العكس لا يخفى لفرع المدعى بالكلية ان على ما في الامام ولزم
 جارية في دفعه كما هو لفظه وجه هذا الكلام ١٢ ولزم ان على كونه في ايضا لا يقع
 في دفع النقص اذ الكلام في كونه الذي لا يجوز وهذا التكرار كثيرا في بيان لفرع الشيخ
 على لفرع الشكل في كونه لا يمكن لفرع كونه في الصورة واللازم لفرع كونه شكل الكون والجزر في
 مقدار ما واحد اذ الطبيعة الجسمية في الكون والجزر واحدة فتوقف ان شكل الشكل
 عندكم الطبيعة والطبيعة في الكون والجزر واحدة مع لفرع شكل ليس كذلك فان طالب بان

المادة مسببة لك فادرك ان المادة مع وحدتها لا يمكن ان يكون سببا لغيرها
 من كثرها بالاجزاء فترى سببية الصورة للاجزاء المادة الذرية من اجل الصورة وكذا
 كليتها فاليقولون في المادة تقولون في الصورة وفي هذا القول ان مادة كل تلك مخالفة بمبدأها
 لمادة الفلك الاخر والمادة ايضا لا يقل له في المقام اذ المقام في له جزء الفلك كان
 يجب ان يكون شكله ومقداره مساويا لكلا ولو كان ذلك لحكمة الذر موزعة مادة تنقل
 المقام في ذلك الجزء فاني قد علم ان مادة كل تلك مخالفة لمادة الاخر وهو ذلك المقام
 في العناصر ايضا اذ ما قد حسبا والعنصرات مثلا ونقول له جزء يجب ان يكون مساويا
 لكلا ولا يقل عن عدم ابدت باعتبار محل الذر موزعة وحصة الهيولى التي هي محل ذلك
 الجسم بقول تنقل المقام في ذلك الجزء ولا ينفع في تخصيص تلك الحصة بسببها لا ومن
 كما لا يخفى نعم هذا المقام على تقدير صحة ما ينفع في تجميع كثر الصور الجسمية وهو غير
 للاجسام مع رعاية ما تقر عند عدم كثرها في شئ من نوع واحد بسبب المادة والاصل في
 المدعى لو كان ان المادة لا بد من وجودها في العالم الجسمي وكان الدين مجردا لو لم يكن المادة
 لم يتحقق الاختلاف والتباين بين الاجسام لكان انما المقام نفع في المقام ولكن
 ليس كذلك اما اننا فقطعنا او انا اول فظة هذا فان قلت في هذا المقام لذكره
 انتم من كثر اختلاف المادة بذاتها واختلاف الصورة والادوات بها كالزمان والذر
 يقتضي للتقدم والباخر لانه والاشياء متقدمة وماخرة لسببه وجهه قلت في
 لان المقادير مثلا اذ قلنا له لا اختلاف بين كذا وخرى وكيف لا اختلاف بسبب
 المادة فنقول اما اذ فرضنا له مقدار كذا راع مثلا في مادة معينة في تلك
 طبيعة مثلا لكلا ليس لذات تلك المادة المعينة وموظا اذ نسبتها الى الكل والجزء
 واحدة فلا بد من تيقن اننا لا نعلم ان نصف نصف تلك المادة المعينة ومحل الكل
 هو واحد وان انصف في الكل فاني شير كفى في المادة المعينة مع انها لا مقدار
 لها في ذاتها فان كان لا محل اصل المادة وشخصها في اجسام مثلا فذلك الشخص

مشترك بين النصف في الكل خصوصية انصفية والكلية لا بد من كونهما مبرح خارجا ولا يمكن
 باعتبار الحصة التي هي محل الكل ان في تلك الحصة التي تخصت بسبب الصورة الهائلة
 على هذه الصورة وصارت محل هذه الصورة يقتضي ذاتها كثرها في شئ من اجسامها ايضا
 وشير آخر بعدا وكذا او سلكا كما قلنا ان لا يمكن ان يكون في الصورة والمقدار ايضا مثلا فنقول
 اذ انحصرت في قدر المقدار مثلا كذا راع بسبب تخصي هذا الفرد يقتضي ان لا تخصي
 اجزائه بان يكون بعضها نصفه وبعضه ربعه اي يقتضي ان تلك الخصوصيات لنفس
 الامرية لا افراد المقادير بل في ضمنه فنصف هذا الفرد اذ اقتبل من طبيعة مثل طبع الكل
 فلم لا يكون شكله مثل كل له خصوصية مانعة عن ذلك فان قلنا بسبب خصوصية كل
 سبب خصوصية خصوصية ذلك الفرد بل يكون له في الامر الذي يصير سببا لتخصي
 طبيعة المقدار بتخصي فاصف كان يصير سببا لتخصي جميع افراد المقدار التي هي
 فرضها في قيمة واختلافات اللوازم مستندة الى تلك الخصوصيات ولا شك ان هذا
 القول في المقدار والصورة ظهر منه في الهيولى ان تخصصها وكثرة وتقدر
 فكميتها ووضعها وكثرة كلها بالعرف باعتبار المقدار والصورة فاني معني لكون
 اختلافها بالجزئية والكلية سببا لاختلاف المقدار والصورة وهو جزء الهيولى
 ماض فيه جزء الصورة وهو التخصي او لا بد لك وظا انه على المشيئين للهيولى
 ذلك في ظهرا لا بد من تيقن ان لا المقدار والصورة الجزء والكل في شئ من اجسامها ايضا
 ذلك مما لا يقبل الطبع اسلم فلا يحسب الا المعير الى ذكر ما لم يزل طبيعة المقدار اذ تخصي
 بسبب صار فردا خاصا كذا راع معين مثلا فلهذا خصوصية الخاصة او سببا يصير
 سببا لخصوصيات سائر افراد الهيئة التي في ضمنه ست اقول ان تلك الافراد تخصي
 كلها بالفعل بل بالقوة وفي نفس الامر الى اصل الوجود والكل بالفعل كما كان سببا لوجود
 الاجزاء بالقوة وفي نفس الامر كذا شخصه وخصوصية سبب لتخصي الاجزاء بالقوة
 والاعمال والامور المختلفة الواقعة ترتب على تلك الخصوصيات نفس الامرية او

بموجب الافتراض واستعمل في توفيق تحقق تلك الاحكام والافعال الى انهم اليوم وفرضه تلك
كما توهم بعضهم وجب دفع كثير من الاشكال وتدخل ما ذكره الشيخ في الدليل من لزوم
الجزء ولكن لان طبقه المقدار يمكن تحقيق فيها الجزء والكل من مادة على نحو ان صورنا
ونعقد ان كان ذلك المعنى فلا شك في منع اللزوم المذكور باعتبار جواز استثناء الاختلاف
الى المخصوصية على ما ذكره الامام نعم لم يثبت ان كثير من اشخاص النوع الواحد لا يمكن ان يتحقق
ما دونهما كما هو محتمل وان لم يثبت ذلك كان هذا دليلا على ان كل شيء في المادة في عالم
الاشياء كما هو المألوف والكل في هذا الدليل ان ذكره الشيخ عند اذا كان المدعى المعنى هو
الذي هو موافق له في المدعى في هذا الدليل انما هو التسمية الزمان
التي ذكره الشيخ في قوله الفرق بينه وبين ما نحن فيه ظاهر ان يفهم منه ان ما عد الزمان ليس
له هذا التقدم والماضي في الزمان ماله هذا التقدم والماضي في الزمان
ما نحن فيه اذ هم مقترون بان المادة ليس لها هذا الاختلاف في زمانها في كل
المقدار هذا الاختلاف في الزمان بالوجوب ان لا يكون فيه العكس الزمان وانما
فان قلت عدم تحقق الاختلاف في الزمان في المادة لا يوجب لزوم سبب الاختلاف اذ
سبب التميز لا يلزم لزوم كونه متصفا به قلت ليس كذلك بل ان هذه الجهة بل مرادنا
الاختلاف الذي يحدها بالكلية والجزئية فاما كونه بالذات حقيقة في الحقيقة
ولو كان مادة الاختلاف فيها فلو سبب المقدار على ما عرفت فانه في هذا الاعتبار
كثير من المقدار والمادة بعكس في الزمان والماضي في التقدم والماضي في التكميل المذكور
لا يمكن ان يكون في هذه الجهة ولكن في جهة اخرى من الاشياء التي توهم في هذا المقام
ولم يزل الجزء والكل متساويين في الحقيقة فكيف صار احداهما جزءا والآخر كلاً في جوارها
لن الجزء من المقدار وكله فردان من جهة المقدار وتقسيمها كبرافراد لم يثبت ان
اما بالتشخيصات او بالافعال لا يعقل ان يثبت في كل صفة هذه المخصوصية والافعال
ان كان لا يعقل ان يثبت في كل صفة هذه المخصوصية والافعال ان كان لا يعقل ان يثبت في كل صفة هذه المخصوصية والافعال

فرا ولو قيل ان هذا غير محذور الصورة اذ انقضت لذاتها فاذ امر المقدار كذا من مندرج
نقول جزءا من سائر تلكها في الحقيقة فيجب ان يكون هو ايضا جزءا من مدفع هذا باذنا نوت
العرض منها لا يخلو من الجزئية والكلية يمكن تحقيق بدون المادة وليس على ما قلنا
وهو قد حصل ما ذكره واما ما قيل في جوابه انه لا يلزم لزوم الصورة الحسية لذاتها فيقتصر المقدار
منه يلزم ما ذكره ان يكون له كونه كل فرد من مقتضيات المقدار عام في بعد ودفن هذا المقدار لذلك
الفرق في تحقيقه لا يجوز ان يفسر مرة واحدة المقدار والكلية كونه جزءا من مقتضى سبب نقص
تلك الاجزاء والمقادير انما تقتضي كل الصورة والمقدار او سبب نقصها على ما ذكرنا فان قلت
في المحذور انما الزموا على تقدير كونه الصورة نفسها مقتضية للمقدار فما ذكرته رد
في مقابلة قلت قد عرفت سابقا انه كان يرد على ما ذكره انه يجوز ان يكون الصورة مقتضية
لاصل المقدار والكلية اختلافا في مورد وقد تمحلت في هذا اليراد بان ارجع على الدليل
الى ان الاختلاف في الكمية الجزئية لا يقو بدون المادة وحيث بينا انه يمكن ان يتحقق
الاختلاف بدونها فانه انهم بينا ان ليس راسخا مع التماثلات المادة ايضا لا يمنع
في دفع هذا المحذور كما ظهر من تقاضيف الكلام ولوفيل الكلام في الشكل في تحقق الصورة
الجزئية واذ استدل ذلك بالصورة نفسها بدون مدخلية امر اخر كما فرض في القسم الاول
يلزم ما الزموا وينفع ما ذكرته في قول قد عرفت انه ارجع القسم الاول كذا في دفع
القسم الثاني والاعمال على هذا الشكل الزام اللزوم الى كل الصور والوجود يقتضي
ذلك لكل المعنى والجزء انفسه ليس كذلك ولو قدر تحججه الى ما ذكره لم يقد
انه لم يبق فرق بين هذا اللزوم واللام من الاولين وبعد الثاني ولم يبق قول
الوجه في وجه تمام لا فاعله الى افذه انه لم يزل الاختلاف سببا لادله لا يمكن
اختلاف امر وكان افذه لغوا ضايعا ولو دلل على وجه برهانه انه كما اشار
اليه في قوله لم يلزم لم يلزم في القسم الاول من حيثين قول كل صاحب معية هذا الوجه مع
كلامه انه لا يمكن ان يكون في التوجيه احد لانه جعل مناط دفع اقترانها بالامام مجردا عن الاختلاف

ليس السبب للمادة وليس في كلامه شاعرا بالوجود ان يخرج من هذه الاحتمالات يرفع
 الامان على العبارة ربما كان قلت انهم سجدوا المقدار والكل الى الصورة النوعية للصورة
 النوعية مهيمنة في الكل الجزاء واحدة فكيف يندفع هذا المحذور قلت يحكيه ليس في الصورة
 النوعية يقتصر الحكم على وجوده في الخارج من الصورة الحسية يحكم بمقدار الشكل في
 المحذور ايضا واما لا يختلف بالكل الجزاء هو انقسام الامور وهو مستخدم للمادة الكلية
 على ما مر في كلام الشيخ فيما سبق فنفده ايضا على ما ديفد ولكن انقسام الامور مستخدم
 للكل على ما قد رده وهو مستخدم للمادة فقد عرفت حاله انقسم مع لزم من اوجبه هو ان لا يثبت
 الذرة في انبثاقها بغيره وليس بها افراد اما شير آخر قد يرد عليه ثم بيان للمادة
 يتفقد فيه من ينظر في حالها اذ لم يطر بها لاشير آخر هذا قد يفرق في المقام آخر وهو انه لا شك
 انه يحكيه في المقدار للصورة بالوجه الكلي مثلا يمكن استيعوا الذراع لوجه كلى فذا ايضا ان كان
 له في الذراع الى ادة واما في بعضهم في انه يحتاج في الذراع ايضا الى ادة لا يكون لها من مطلق
 فالظان ما اراد بالمادة الصورة الحسية لا الميوعة فيقول ان هذا الذراع الذي في الذراع في
 حيز ام لا وانما في هذا المقام في الاول فظهر ان يمكن حصول الجزء للمقدار بدون السبب
 فكيف يقول في الحيزية والكلية باعتبار السبب ووجهها يرتفع الجزء والكل ولوقيل ما دم
 بهذا القول في الحيزية والكلية بعنوان امتياز الكل والجزء في الوضع كاي في هذا المقادير
 المحسوس باعتبار السبب والجزء والكل في الذراع الامتياز بينهما كذا فيقول هذا
 مع انه انما بعينه الصواب حيث لم يضع السبب في انما سبب الصورة كما يجوز ان
 انما فكيف يصح لزم في لم يضع الجزء والكل في الصورة باعتبار السبب كفتيا في هذا
 في نفس كلامهم ان يقول ان كان الذراع الذي في الذراع كان لا اجزاء ولزم تميز لزم الذراع
 والذراعين الموجودين في الذراع بينهما امتياز مع شرايط طبيعة المقدار فيها وليس لها مادة
 فاما ان المقام حقيق بالمال العام **قال** في كونها امنا او هناك في ما يمنع ذلك ثم
 لا يحكم لزم سبب الوضع مستدركه المقام اذ يحكيه لزم في السبب ليست متخيزة بالذات

بل تخير ما من قبل الصورة فلا يحكم في اذ انما متخيزة او غير متخيزة الى اخره ليس ولوقيل لزم
 التمسك بالوضع لانه حال بسيط المحذور على ان لا يمتنع من ان لا كان له في هذا المبدأ
 ما لا صورة له اذ لا يصح لزم في لزم ما هو بالذات فكونه من ادمنا كاي في بالذات
 اذ المحذور ما بالذات لا كاي في امنا او هناك في لزم كاي في امنا او هناك في لزم كاي في
 بالتميز امنا امنا فيمكن فبطل القول المذكور سدا يحكيه لزم في كاي في المبدأ كاي في
 اليه بالذات كاي في لزم لكان فيمكن بالذات انما في هذا المحذور اذ لا حاجة اليه
 كما في ذوقهم **الح** فيكون سببا بالذات في نظر اذ القدر في لزم من لزم في الجهات
 الثلث المتخيزة بالذات هو الجسم واما لزم من متخيزة بالذات هو الجسم فلا يلا في غير جهة
 بطلان الجزء الذي لا يتجزأ وما في حكمه من الخطا لجزء في وسط الجزء في هذا محذور اذ لا عاذه
 الشيخ ولا يحكيه في ما ذكره **الح** وهو **قال** المحقق في كاي في امنا او هناك في لزم كاي في
 الحاشية في توجيهه لان مقطع الامانة لانه لزم في طرفين في لزم كاي في امنا او هناك في
 في الاشارة فلا كاي في امنا او هناك في لزم في لزم كاي في امنا او هناك في لزم كاي في
 البشير لزم من امتداد الاشارة فاما لزم في مقطع الاشارة من امتداد الاشارة
 او الازال لزم في تطبيق عليه لك المتشرفان اريد الاول في انه طرف الامتداد في كاي في لزم
 لزم كاي في السبب في وضع وغير منقسمة في جهة لزم كاي في مقطع هذا المقام وهو لزم في لزم
 انما فكونها في مقطع هذا المقام كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في
 مقطع الاشارة طرفين في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في
 ولزم كاي في المقام في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في
 في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في
 لا امتداد الاشارة مستدركه اذ يحكيه لزم في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في
 مستقيمة في جهة فيكون طرف البشيرة في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في
 في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في لزم كاي في

لزم المراد بالثبوتية هي تلك التي لا يثبت بها شيء من حيث هو حقيقة وحسبته من حيث المحل
 بلطف فاصفاً في ذلك لا يفرق بين المقامين بان ما هما الاشارة بان ليس بينهما اوجها
 وما في محبت المحل الاشارة مطلقاً فليست فيه **قوله** على ما يقتضيه اليمين الذي ذكرناه قد عرفت
 حاله **قوله** المحل والآن فقد بينا بان الخبر بالذات قد عرفت في بيان **قوله** المحل لانه لا كان
 وصفها من قبل الصورة كان خبرها منها لا محبة فيه ان الله تعالى لم يثبت من الوضع لانه لا يثبت
 وكان في الاشتباه من حيث ان لفظه الذي اذ قد يراه بها الجزئية وقد يراه بها اشارة
 الهية او اريد بالتشخيص ما هو علة التشخيص لا التشخيص **قوله** فلهذا الطريق حتى
 واخر العدل من الطريق الاخر الى الطريق الاطول ليس بعيداً من باب الشيخ كما يظهر
 من تتبع كلامه **قوله** ولا ينافي ذلك في بقاءه على شخص نفسه هذا الذي كان جازماً فيهم
 كما ذكره المحققين انهم قالوا ان الهية قد يكون على الشخص فكيف النوع مخففة في ذلك لكنه محل كلام
 اذ انظر الى التشخيص هو الوجود او امر لا يحتاج بعد الوجود الى شيء فلو كانت الهية مفيدة
 لتشخيص نفسها وجب ان يكون مفيداً لوجودها والام كما في مفيدة لتشخيصها والهية لا يكون
 لشخص مفيدة لوجود نفسها عندهم والتحقق للشخص حقيقة يرجع الى الخواص
 والوجود فلا يكون له مدخل في خصوصية الوجود بل هو العلة التي يعمى بها العاقل بغير سببه
 متحصلاً بخصيصية ما يمتاز بها عن سائر الوجودات وبغير الشخص في شخصها مما ذكر
 سائر الاشخاص وهو شخص مثلاً ما يتوكل له المادة مستخفي عنها للعاقل اذ اذ هو صورة
 في المادة بغير ذلك الوجود باعتبار المادة باعتبار المادة واستعداداتها الخاصة ووجودها
 يكون ممتازاً عن سائر الموجودات او كونه الصورة الموجودة في ذاتها من الصور مما ذكره سائر
 الافراد في الواقع وعلى هذا يكون كونه الهية انما مستخفي عنها بعين الهية كونه مقتضيه
 لان بغير الوجود للعاقل عليها بخصيصية الاشياء كونه وجوداً آخراً وبصارت الهية فرداً
 ممتازاً اذ ان الله تعالى لا يجوز له ان يكون كونه الهية فرداً ان فتح ما في قوله فثبت **قوله** المحل ولا كان
 كونه وضع بظاهره ان محل العكس للغة ان ذكرنا ان كل غير منقسم فهو مقطع **قوله**

على الكبر

على الكبر غير منقسم مطلقاً لا مقيداً بكونه في وضع واداء ثبوتية فاجبه بان كل في وضع غير منقسم
 فهو مقطع **قوله** لانه غير منقسم اذا كان له كونه في وضع غير منقسم مقطع **قوله** اشارة
 عدم الانفام كان كل غير منقسم مقطع **قوله** اشارة ان العلة فثبت العكس المذكور في
 ما فيه اذ لا وجه لمحل العكس في ان الحاجة في المقام اريد ان كل ما ذكره انما هو لكونه مقطع
 اشارة ان العلة فثبت العكس المذكور في ما فيه اذ لا وجه لمحل العكس في ان الحاجة في
 المقام اريد ان كل ما ذكره انما هو لكونه مقطع **قوله** اشارة ان العلة فثبت العكس
 الكل اذ ان كل في وضع غير منقسم فهو مقطع **قوله** في ما ادعاه من كونه في وضع
 غير منقسم فهو مقطع **قوله** اشارة ان العكس المطد لا وجه له اذ لا كان ما ذكره وانما
 من كونه في وضع غير منقسم فهو مقطع **قوله** اشارة ان العكس المطد لا وجه له اذ لا كان ما ذكره وانما
 غير منقسم دليل على ما ادعاه في ينفذ الا يرد ان اذ في العكس فذكره ولا يكون المراد
 اشارة فثبت لا يصلح دليلاً الا ان اراد ان في وضع غير منقسم يكون ما بالشيخ في
 ولولم يؤخذ في موضع فغيره ليدل على كونه في وضع غير منقسم وكل غير منقسم فهو مقطع **قوله**
 فكل في وضع غير منقسم فهو مقطع **قوله** اشارة ان العكس فثبت العكس فثبت العكس
 من النتيجة وهو ما لا يخفى ان العكس في المقام فثبت العكس فثبت العكس
 وايضا قد نقل عنه حاشية على قوله لانه غير منقسم بهذه العبارة لانه لو كان منقسماً لم يكن
 اشارة فلم يكن مقطع **قوله** اشارة ان العكس فثبت العكس فثبت العكس فثبت العكس
 منه على الاستدلال كما لا يخفى **قوله** المحل ليس في كونه ان يوجد كلام الشيخ بوجه اخر ان
 مراده من الهية اذا كانت ذات وضع بالذات فالهية كونه مفيدة في جميع الجهات ليكون
 حسباً او غير مفيدة في جهة فليكن جهة لا يجوز او خطا جرم او خطا جرم او خطا جرم او خطا جرم
 الغير انقسم في جهة مستحقة في الكل بطايرهم **قوله** المحل مستند على هذا الوجه
 الاستدلال في كلام الشيخ شائع جداً في دفع الله الايراد **قوله** حاصله ان المقوم من كلام
 الشيخ في الظاهر ليس في وجوده احد من الزعم ان كل كلام الشيخ فيهم من الصورة **قوله**

في احوال دون اثبوت ما لا وجه له ان يثبت الكلام ما يدعي عليه في لفظة القرآن ان
 من كلام المحشر انما منشأ هذا الكلام انما لم يثبت لك لظهور انه لا يثبت منها سوى ما لا يثبت
 سبب للوضع ولا يلزم منه كونه الصورة واسطة في احوال وهو لا يثبت منها لانه ليس على
 الذي قرره الخ في توجيه كلام الشارح ليس يظهر منه عليه الصورة لوضع الهيولى ليس
 فيه الا لانه الهيولى لا تفراد لا يجوز له كونه لها وضع وهذا يستلزم له كونه من احوال الاقران
 من قبل الصورة وهو ايضا وانما لانه لا يثبت له كونه المحقق وايضا الى قوله ان من الجائز
 بل صريح في المراد ليس ما ذكره المحشر من كلام الشيخ فانه عليه الصورة لوضع الهيولى
 المقترنة وما ذكره الشارح ان ليس له الهيولى على الانفراد لا وضع لها هذا يستلزم
 له كونه من احوال الاقران والصورة كما اشار اليه الوجه الثاني ثم قوله ان من الجائز
 ان لا يثبت على هذا توجيهه اذ بعد ما سلم له كونه حصول الوضع موقفا على شرط هو الصورة
 الحسية فقد سلم من خلية الصورة في وضع الهيولى المقترنة على ما هو مراد الشيخ طاهر افلا
 ايراد كان الحساب في له قول مثله فان من الجائز له كونه وضع الهيولى ومنه ما كان
 يجوز له تحقيق حاله الانفراد بناء على وجود الخ او عدمه هو انفرادها للتدريج والواقع
 بينهما وبين الصورة فقلد وقع هذا منه غفلة او نزع له كونه الوضع والصورة فانه
 له الصورة سبب على الوضع وهو غير لازم من الدليل ان لا يلزم منه انه من احوالها
 له وهو ايضا كما ترون بالجملة كلامه غير مستقيم **عبارة الخ** والجملة ما وجهها فلا يستدرك
 قد عرفت ما عليه يفهم الخ والذم يلزم من توجيهها ليس الا للصورة اذ هي
 فيه كنه لا يلزم له كونه كلام الشارح على الهيولى اذ كانت مجردة عن الصورة
 لم يكن لها وضع كما عهد الخ في توجيهها ما اذ لم يزل اذ هي الهيولى لو كانت لها
 نفسها اربون منها بصورة معها وضع للزم كذا وكذا وظل لم يبق في الوجود ليس له
 الهيولى ليس لها وضع بالذات بل بالعرض وبجعية الصورة في اصل كلامه انما
 الخ لوضع وهو قائم به انه فاعلى الصورة فلا يخرج له كونه من احوال الاطلاق وفي

جميع الجهات كان بانفراد ذاته عن الصورة جسمه اذ لم يكن حاداً للجسم من احوال
 الخ لوضع من احوال اعتبار الصورة معها لا مجردة عن الصورة فان كان من احوال جميع
 فان بانفرادها من دون الصورة جسم لا انه مجردة عن الصورة جسم وكان قوله بانفراد
 ذاته عن الصورة جسم قد انزل ذكره لا التوجه كما يجوز ولا شك في هذه المقترنة مقيدة صحيحة
 وقد اختلف بها الخ في ثبت من الدليل لوضع الهيولى بتجعية الصورة وهو طاهر على
 ما ذكره احوال الخ في حيث ذكر الانفراد وانما قوله ان من الجائز للصورة الحسية ان لا
 في كونه الهيولى ذات وضع فليس يعبر في المراد للصورة واسطة في اثبوت دون العرض
 وموقفاً في قول السلك احوال ايراد الخ ما ذكره المحشر قد دفعه لا يحتاج الى بيان ولا ذكر
 من الوجهين فمقتضى هذا ان الاول فانه اذا كانت الصورة واسطة في احوال من خلية
 عظيمة بل اعظم من خلية العلة ولا ثم لم يثبت الخ طاهر عليه واسطة في اثبوت
 او كونه الوضع من قبل الاقران يحتمل التوسيع جميعا بل رتبة وانما الثاني فقد ظهر دفعه
 اذ غاية ما سلم له كلام الشيخ لا يثبت شرطية وكونه وانما التوسعة لوضع في احوالها
 القاطنة بل اعلى لا يثبت لطلال القسم الاول من احوال انفاك الهيولى عن الصورة الحسية
 لا يتوقف على كونه الوضع بالذات بصورة وبالسمع للهيولى بل كونه في الصورة لانه في الخ
 للهيولى بل مجرد عدم تحقق الوضع لاهوال الانفراد اذ القسم الاول من احوال الحكم قطعا
 لقول الشارح انما يراى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 اول مسئلة ما فقه نفسها ومع ذلك من ثبات حكم الفرد له ذلك الحكم كونه ثباته في
 احوالها فمهم ثم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما لاهل الحاجة الى هذا الطول بل كونه ما ذكره ايضا كما بينه الخ لانه فمما ذكره المحشر توجيهه وتبيينه
 للعادة فمما ذكره الخ انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 غير ظاهرة في الخ كونه هيولى بل كونه كونه انما انما انما انما انما انما انما انما
 المقصود من التوجه لعل من المعارضة وانما كونه المعارضة بالنظر الى نفس الهيولى فاللازم له لازم

المجرى مقارنة الصورة نفس البؤرة في المله لا يلزم في مقارنتها البؤرة المحرقة البؤرة
 المحرقة في الصورة يمكنه لا يجوز للحرق في الصورة اذا كان مكملا بالنظر الى ذات البؤرة لا يلزم
 لا يلزم منه محالة الواقع بالنظر الى جود الحق مع قطع النظر عن الامور الخارجية كما سيظهر
 بعيدا انهم ما يكون مكملا بالنظر الى ذات البؤرة لا يجوز ليلزم منه ما يكون محالا بالنظر الى ذات البؤرة
 مع قطع النظر عن الامور الخارجية لكنه فيما يخصه لا كان الحق مكملا في نفسه لتحقيق كثير من
 المواد وكذا بالنظر الى البؤرة فلا يجوز ليلزم منه مع قطع النظر عن الامور الخارجية فلا بد
 في الايراد من التسليم ما ذكره المحقق او ما ذكره فان قلت هل يجوز على قياس اذ كانت كل
 وجوه البؤرة مكملا بالنظر الى ذات البؤرة في ذلك يلزم منه مع قطع النظر عن الامور الخارجية ما هو
 في الواقع لا بالنظر الى ذات البؤرة قلت الظلال اذ يلزم من المنع سور ما يكون محالا
 محالا في الواقع مع قطع النظر عن الامور الخارجية نعم ذلك في غير الوجه لك كما ذكرنا فان
 المجرى فيها انها ليست في لا يجوز ان لم يكن لا بالنظر الى البؤرة البؤرة المحرقة في ذات البؤرة
 كان يجوز في مستحالة فلا يلزم منه الاحتياج الى اعادة فلم يشترط المقارنة في المستحالة
 لكن هو متناع لاحق لا يقع في المرام والاولى لا يتغير في المقام بان لم يقصده ليلزم من الامور
 لم يكن محرقة قبل ولا يجوز ليلزم محرقة بعد لكن الكلام في مستحالة في التدرج في اعادة بين
 البؤرة والصورة هو مجرد هذا وما هو عليه يتبين على هذا ان لا بد من اذ لا يقال في قول المحقق
 ليلزم من ان يكون في كلام الشيخ ما يشوبه بطلان ذلك كما ستعرفه في ما ذكرنا في
 اما ليلزم من ان يكون في موضع مستدرك في ذلك لا يشتمل الدليل في المحقق في
 ليلزم من ان يكون في جميع الاوضاع او بعضها في بعض في الاوضاع الدليل في ما ذكرنا في
 بكلام الشيخ في قول المحقق في جواب من انظر من الحق في الكلام في فيه اذ لا
 جواب بتغيير الدليل على قياس ما سيذكره المحقق في ذلك في شير اليه والى ما هو الحق فيه في ما
 انما نقول ان يجوز ليلزم من ان يكون في الصورة حال كانت معدة للحق في هذه الصورة في
 نفس المقام انما بداهة نقول ان قبلها ايضا كانت حالة معدة لها وكذا نقول بان البؤرة

الموصوفة بتلك الاوصاف لم تخصص موضع في مقارنتها ولا لم تخصص في نسبتها مع
 الاوصاف المجميع الاوضاع واحدة على ما سيذكره الله على تقدير ما لا ينفع ههنا اذ
 غاية ما يلزم منه ان البؤرة المحرقة في ذات البؤرة مع اوصاف لا يمكنه ان يكون نسبتها في ذاتها
 وضع خاص متميزة عن نسبتها في وضع اخر لانه لا يمكنه ان يكون نسبتها في ذاتها
 خاصة بغير موضع وموضع معين من البؤرة مستعدة للصورة لا بغير الوضع والموضع
 الا ان البؤرة الفلك مستعدة للصورة النوعية المخصوصة من دون مدخلية موضع
 او وضع في موضع وموضع باعتبار تلك الصورة وبالجملة هذه الامور غير مستوية في
 مبيع البؤرة في هذه فاعلى ان لم لا يكون نسبتها في البؤرة المحرقة الى جميع الاوضاع
 والمواضع على السوية فلا يمكنه ان يكون نسبتها في ذاتها مستعدة للصورة فاعلى ان يكون نسبتها في
 البؤرة انما هي مشتركة في نسبتها الى جميع الصور مستعدة للصورة او موطاة قلت
 هذا بعينه يرجع الى ما قلناه في المرام ويندفع باجاب به الله عنه قد ظهر ما قررنا انما
 من هذا لا يرجع الى ان الله في المرام وانما ينفع باجاب به الله عنه لان كلام المرام
 ان يجوز ليلزم من ان يكون نسبتها في ذاتها مستعدة للصورة فاعلى ان يكون نسبتها في ذاتها
 التبر في الوضع لا يبيح سببا للوضع والكلام ههنا في ان الاوصاف لا يمكنه ان يكون نسبتها في
 والصورة سببا للوضع والادعاء المذكور ههنا لا وجه له اذ كما بينا والحاصل انما يكون
 ليلزم من نسبتها الى جميع الاوضاع والوضع بالسوية ليلزم من ان يكون نسبتها في ذاتها
 كذا في قولهم وليست البؤرة لا بغير الذات وصفا وموضع معين اي بلا واسطة وانما
 اريد به ان لا يمكنه ان يكون مستعدة للصورة او حاله بغير وموضع معين وكما سيظهر
 مختلفه الى المواضع ههنا لا اعتبار في قولهم كلام ولان من فيهم ولا يمكن ان يكون فيهم وبين
 ما ذكرنا سابقا مستعدة البؤرة الفلكية من دون وضع للصورة المخصوصة المقتضية لوضع
 خاص لانها ليست محرقة في كون الوضع ليس هو ذا معها وبين ان لا يربط في ذاتها
قوله وما اورده عليه من ان البؤرة في ذاتها مستعدة للصورة فاعلى ان يكون نسبتها في ذاتها

المنع عليه ان ليس من المحقق الا على هذه القعدة وتجويز لنزول كغيره في موضع معد للوضع فاما
 ما لا طائل تحتها ولعل مراد من هذه القعدة به يهتبه لا يقبل المنع لكلام فيه ان محال فافهم
قوله ويكفي لزوم في ذلك نفس الوجود المجردة في المثل اليه بذلك اساسا لتخصيص الوضع
 والموضع او بخصوص خبر من الخبر والاساس لتخصيص الصورة لمجئته اكلها معا ويكفي لزوم
 لعدم لم يقولوا بذلك في نفس الوجود لانها اذا كانت مقتضية او مستعدة تامة لشئ وان لم
 المذكورة يوجب حصولها فلا بد في فرض النجود لزم تنبك بالصفا لتتقارب
 وازوال المتجده حتى يحصل بعد تمام الاستعداد الوضع المخصوص او الصورة المخصوصة
 المقتضية له في عدم المحال كانه إشارة لما ذكرنا حيث قال فليس يمنع لزوم في تلك الصفا
 لا يخص الوجود بوضع الا انها بعد ما لوضع معين خرافا انتهى السلسل الى الصفة الآخرة
 ثم استعداد الوضع المعين في تخصص الوضع المعين فافهم **قوله** ويكفي لزوم في ذلك في
 هذا من الدف وحاصل انه لو قيل في الوجود مع الاحوال بقيت مجردة ومع ذلك يستعد حصول
 وضع معين فيكون لزوم في ذلك نفس الوجود المجردة مردون لتكسك بالماله فافهم **قوله** قلت
 هذا تقرير اخر قد برأت خبره بان ما ذكره لا يفي ليس الا نظيره ما ذكره المحرر سابقا في جواب الحق في
 اصل الامر من الذي نقده ان ما يجوز له يقتضيه الصورة النوعية التي تقابل الصورة الجسمية
 موضعها ما فافهم كان ذلك جوابا عما ذكره من جواب بتغير الدليل توضيحه لاعتراض السابق ان
 يجوز له يقتضيه الصورة النوعية الموضع المخصوص وجواب المحرر قوله ان الاحكام غير معقول
 لان نسبة الوجود الى جميع الصور نسبة واحدة في العاقل لا في الخارج كما بل اتحادها في جميع
 والحكم فيها اذ لا يتصور الوجود في الوجود الا ذلك فادجه تخفيض هذه الصورة والاعتراض في
 منها انه لم يجوز له نفس الوجود مقتضية الوضع المخصوص او الصورة المخصوصة والجواب
 الذي ذكره لا يفي لنزول هذا الحكم لا يتصور لان نسبة الوجود الى جميع المواضع او جميع
 صور ووجه مشتركها ففقط من جهة فرق بين الجوابين في انهما بتغير الدليل وان
 وان ذلك مرة منه فاذا كان هذا الجواب بتغير الدليل وغيره من لازم لم يحرج جوابه ايضا

والتحقق

والتحقيق ان ليس من غير الدليل بل غاية ما يلزم منه لزم مقتضى الدليل مطوية كما
قوله والمج و اعلم ان لم يمتنع في الجواب لنزول الشيخ لانها مجردة بحسب هذا الموضع وقوله
 جعلها مجردة بيان امتناع التمسك على ما ذكره المحرر **قوله** المحل الى اصل السؤال ان مراده بالسؤال
 على ما هو ظاهر الحال النقض الذي ارادده الام بالحسم العفوري ولا يهتبه عليك لزم هذا النقض
 لا يندفع على ما ذكره ولان ان جواب النقض لا يجاب له بل لزم لزم لا يكون جارية على
 الدليل الفعلي على ما بينه ويكفي استنباطه لزم في لزم هذا اما ما ذكره في جواب النقض
 هو بعينه جارية على الدليل اما اذا اراد نظيره في اصل الدليل في الاستدلال كما كان اجابة
 ويغني عن المعارض كما فيمكن فيه فلا يغير النقض حينئذ كما لا يوجب في ذلك الجواب على
 ذكرنا سابقا لم يكن كما وصفت المتعاقبة معدة للصورة والصورة مقتضية للوضع المخصوص
 كمنه اجابة في بعض بعينه جارية على الدليل واستغنى عن مكابرة فافهم **قوله** ويكفي لزوم
 الوجه في ذكر المحرر في ان خبره لزم في الوجه لزم غاية ما يلزم من الدليل لزم في اجسام كانت
 مجردة سابقا اما انها لا يمكن لزم تجرد بعد القارة مع انه اخطا ايضا فلا كما يظهر عند التأمل
 فيه فالامر بالتحس بالخط باعتبار انه اذ ثبت لزم ما يمكن وضع نفسه لا جميع الامور
 على اسوية ولا يمكن له كسب له وضع خاص فتجسس من ذلك لزم العكس ايضا كذلك اي لزم ما وضع
 خاص لا يمكن لزم تجرد من عالم الوضع بحيث لا يكون له وضع احد فافهم **قوله** والمج ولو قال من لم
 عليه بل بواسطة حكمها في هذا الموضع لو اخذت ان الية القائلة بان لا يشرع الوجود المجردة
 بقاها الصورة بالصفة كما اخذ المحرر في ذلك بل ما ذكره ان لزم امتناع اقتراح الوجود المجردة
 بالصورة لا يدل الذات على امتناع تجرد الوجود عن الصورة الى غير ما ذكره واما اخذت
 اقتراح الوجود المجردة بالصورة لا بالصفة لزم اخذ المحرر لان اخطا لزم نتيجة الدليل الذي ذكره
 الشيخ ادرك هذا على هذا لادجه لا ذكره المحرر كما لا يخفى وقد نقلت اسبغ في هذا المقام
 عايشة هذه العبارة لعل كونه حسن من حيث لزم الثابت بالبرهان هو ان الوجود لا يوجد
 المعد فيحتاج الى اعتبار سلب المحل لزم وقد ظهر حالها ايضا فافهم **قوله** والمج في لزم

المتعلق باليهو مستدركه لا يمكن حمل التعلق على معنى آخر غير الحلول مثل لا يتحقق
 بدونها ويراد ان لم يحد على معناه اقل من مستدركه او يكون نظره الى
 مستدركه بعد ذلك من لزم القوم لم يتصور الا ثبات حلول الصورة النوعية في اليهو
 وكانه عندهم امر فاقضى هذا لا يكون منظور الشيخ في حكمه بان اليهو لا يخرج عن صورته
 انها حاله في اليهو ومع انه لا حاجة الى بيان التعلق باليهو بل كيف ان يقاها
 اعراض او صور الى اخر ما ذكره المحي هذا الكلام بعد حمل ما لا دون فلان كونها
 في اليهو امر خارجا غير ظاهر وعدم تعرض القوم لبيان لا يصح سببا لعدم تعرض
 له مع الشيخ حكم عليها بانها صور فلا بد لثبته لتعرض لبيان فلم يكن ذكر التعلق
 مستدركا وانما ثباته على هذا الوجه لا يردده الذي نقلا عنه انه لم يزم وجوب
 تلك المسألة في كون صور او انما يزم لو كانت حاله في اليهو اذ على تقدير كونها
 امر خارجا عندهم بحيث لا يحتاج الى بيان كيف يعم هذا الايراد ان لم يكن
 الايراد انما على انه حيث لم يكن بالظهور وتبين لبيان فقول انه على
 لا بد من ثبات الحلول ولم ينس بعد بناء على انه ذكر مردي غير تمام وركب في
 المقام والتكلف التام **ان** اقول يمكن الجواب به اذا ثبت تلك المقدمة في
 اوله لم يثبت بالمقدمة الاخر الاية انها جواهر يحصل اليهو ويقوم بها
 حتى ثبت مجموع المقدمات امتناع حلول اليهو عنها بل المقدمة الاية ثبت انها
 جواهر يحصل احكاما ويقوم بها لا اليهو الا لزم في اليهو لا ينفك عن احكامها فاذا
 لم ينفك الجسم عن تلك المباد لم ينفك اليهو عنها وانما نقول كون تلك المباد
 منزهة لا يستلزم توقف وجود احكامها عليها كما سيخرج المحشر بعد هذا بان الصورة يمكن
 لكونها منزهة بدون كونها سببا لوجود محالها الا لزم في العلم به بنية الجسم لا يمكن لكونها
 موجودا به منزهة او لغرض لتلوه محققا اما هو بهذه المباد فيكون وجود الجسم
 به وانما تلك اليهو الى اليهو فاما في الجواب ما يدعى على تلك المقدمة المذكورة فلا

في اثبات كونها صور لا في امتناع حلول اليهو عنها لان المقدمة الاخر الاية القائمة بانها جواهر
 يتحصل الجسم ويقوم بها كافي في بيان امتناع حلولها لزم في بيان امتناع حلولها
 ما حوذة بقول ان كونها صور اخر الحقيقة يكون مدخلية المقدمة المذكورة في اثبات كونها صور
 وما ذكره المحي بقوله فان قلت طاهر لزم تلك المقدمة في بيان امتناع حلول اليهو
 عنها لا في كونها صور كما يكون بعد التزاع المظهر نقول ان لزم المورد والجيب المحي
 نفسه فلعن رده ذلك فلهذا جاء ما ذكره المحشر في الجواب ايضا نقول لزم امتناع حلول اليهو
 عنها لا يحتاج الى المقدمة الاخر الاية ايضا لانه قد ثبت لزم الجسم لا ينفك عن الاعراض
 التزاع الشيخ وثبت لزم لها مباد قطعا ولزم مبادها ليست مفارقة عن الجسم بل بقا
 فيثبت الجسم لا ينفك عن هذه المباد وكذا اليهو على ما ذكرناه في المحل لعدم حلول
 اليهو عن الصور ثباته بهذه المقدمة اما باعتبار انه يفهم ظاهر عدم حلول اليهو
 عنها انها حاله في اليهو وح لا شبهة في ان ثباته يحصل بهذه المقدمة ولا حاجة على هذا
 الى اذكره المحشر في انه يتم بهذه المقدمة مع ضم المقدمة الاخر فظن انه ليس منظور المحشر
 هذا اما باعتبار انه يدعى على انه لا يمكن تحقق اليهو بدونها غير نظر الى انها حاله فيها
 وح يدعى المحشر اورد ما ان المقدمة الاية كافي في هذا المعنى ولا حاجة لها الى ضم هذه المقدمة
 اليها بل لا حاجة اليها ايضا كما يجب اذ باعتبار ان مفاده لزم اليهو لا يمكن تحققها بدونها
 كونها حاله فيها فففيه انه لا حاجة الى ايراد الى لزم في انه يقوم مكنه لا يتبع حلول
 اليهو عنها مع كونها حاله فيها بل يكفي لزم من حلولها في اليهو فلا بد من التعلق وعلى
 لا يحتاج الى القول ان امتناع الحلول ثبت بالمقدمة الاخر الى لزم في عبارة اسوال المحي
 لما كان هذا النحو فاضا المحشر في الجواب في الطريقة اما باعتبار ان مفاده انها لا يمكن تحققها
 بدونها مع كونها صور على ما يدعى عليه لفظ الصورة واثبات كونها صورة متوقف على المقدمات
 وفيه انه لا يحتاج الى لزم في عدم حلول اليهو عنها محتاج الى هذه المقدمة بل يكفي لزم في الشيخ
 حكم عليها بانها صور وهو متوقف على ثبات حلولها في اليهو او غير ثبات حلولها ليس

وثبت ما سبق من ان تلك الاعراض مبادر في الجسم كغيره على الاشراقين حيث هو المبادر
 مبادر انما الجسم اعراض اعاد له من ان كانت خبير بان هذا ايضا مما لا يخفى من وجوه لا
 لمراد له ثابت سابقا معايرة الانا لمبادرها وذلك لا يدفع ما ذهب اليه الاثر في
 من ان مبادر تلك الاعراض في ان لا يكون تلك المبادر المعايرة للانا مبادر هذا فذلك الكلام
 دفعه ففقيه اول انه قد ثبت ايضا سابقا لتلك المبادر صورته عاجزة الى الاعراض واما ما يلاحظ
 ما ذكره من التحقيق والنوضح لا يثبت غير منها هذا المبدأ الاول فقط واما الثاني فلان
 لتزعم جميع اعراض الجسم بغيره ما هو مبادر الاثر فيه حتى يلزم له كونه مبادر الاثر في
 بل غاية ما ذكره لتعريفه بكونه مبادر مع بقا ما هو مبادر الاثر في غير ذلك الاثر في الاعراض
 ولزم ارادته الاشراقين فهو المبادر في الجسم بغيره هذه الاعراض المحسوسة وهذا
 ولزم البطلان في ضمن ما سبق كغيره عليهم اعاد له من ان كانت خبير بان هذا ايضا مما لا يخفى من وجوه لا
 ذلك لتزعم بعض ليس الا ذلك ان ليس عقد الفصل الا ان في الجسم شيئا هو متناه
 الا ان المحسوسة وعلى تقدير كونها اشراقية فاعلى هذه القول كانه انهم الحفص فلا معنى
 لان اعادة هذا القول صلا فلهم كما لا يخفى ويكفي له بغيره كونه مبادر في جسمه او ان في ما ذكره
 دليل اخر على ان الجسم بغيره اشراقية هذه الاعراض المحسوسة على ما هو مقتضى الفصل
 نداء ولزم ان يستقيم دليل ان تلك المبادر لا وليس كميلا ان مراده كونه الجسم بغيره
 لزم ان معناه لفظ معايرة مع الدين فانه كونه لا يتبع في هذا المقام لان هذا ليس على
 كونه المقدم وجميع في الجسم لان ما هو المقدم ههنا في الجسم هو ما كونه سببا للاعراض وليس
 ولزم به ان لا يكون سببا للجسم كما ان في ذلك كان على تقدير تحققه في الجسم
 معايرة الدين فانه كونه الكلام في كونه في الجسم واول النزاع فكيف في الجسم
 الا لا بد من ان على اشق انما في التزويد الاول ايضا فانهم قد اوردوا عليه ما كان
 هذا انارة الى ان لا يخفى لزم هذا لا بد من الايراد المذكور ان غاية انه كونه لم يثبت
 الوجه لزم الاعراض الى صفة في الجسم مبادرها بوجوه في الجسم كغيره المبادر ومجرد هذا لا يفي
 له الدليل ان اردوا ان لا يكون كونه المعايرة على الاعراض الجسم الى ما عدم كونه على

تلك المبادر ايضا بل لا بد من التزام ف ذلك لا دليل على ان الاعراض المحسوسة التي لزمها الثبوت
 الى جميع الاجسام فانه لا يمكن له ان يكون في الجسم خاص يحصل في الجسم خاص في
 او يحصل في الجسم خاص كغيره في الجسم خاص ولا يمكن له ان يكون في الجسم خاص في الجسم خاص
 له تصوير صورة نوعية خاصة كونه تلك الصورة مستترة في الصورة المحسوسة وحده في الصورة
 او هو على خاصة وحصل في الجسم خاص في لا بد من ان يكون له كونه في الجسم خاص في
 واما ما يلاحظ ان بناء الكلام العام والتشكيك في سببه في قوله انه كونه في الجسم خاص في الجسم خاص
 بناء ما ذكره انما على المبادر ان لا يكون في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 كما صرح به في وعلى هذا لا بد من صور نوعية مختلفة بخلاف تلك المبادر وكذا كونه في الجسم خاص في الجسم خاص
 مستند الى علم واحدة وكيفية فلهذا باعتبار اختلاف استعدادات المواد وادوات
 على ما ذكره العام ولو عرض في بان مثل هذا يجوز في تلك الاعراض ايضا فلو بعينه اعراض الاما
 والجواب الجواب لك على هذا ان كونه في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 فتدبر ان في نفسه نظرا لان العام لم يكن في نفسه نظرا في هذا القول ما ذكره في الجسم خاص في الجسم خاص
 انما الاجسام لا يمكن لكونها انما للمفارقة بل ما ذكره انما في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 المبادر وكذا ما ذكره في التوضيح والمحصل لزم ان لا يكون في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 مع كسبي الاستعدادات والمواد في هذا الذكر ما ذكره انما باعتبار في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 والمواد في ما ذكره في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 التحقيق لزم منها ليس جواب بان جوابه انما في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 الى اختلاف المبادر في الاجسام فلهذا المبادر ايضا لا بد من كونه مبادر في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 ما ذكره في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 لزم على جميع المقامات ولزم له الدليل المذكور في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 لزم على انما في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص
 المعاني الى جميع الاجسام واحدة على ان ذكرتم ولزم المعاني المذكور في الجسم خاص في الجسم خاص في الجسم خاص

مسته اليه واحد منكم وعلى تقدير كيف يجوز له بعد عنه امور مختلفة بحسب
 وجواب له لم يختلف انما يكره له كونه باعتبار ختلاف استعدادات المواد او ختلاف
 ذواتها فان قيل لم يستند في الالوا في الختلاف استعدادات المواد
 مردون توسط صور قبل اذ كانت باسناد الالوا في الختلاف استعدادات المواد
 لمراد منها بسند الالوا في اعتبار ختلاف استعدادات المواد كما قلنا في اسناد
 مبادي الالوا في المقول في انه من دفع بامر الالوا في فعلها انما هي اجسام لا انما هي
 اذ يعلم ان تلك المبادي محضه منوعة للجهل لمراد منها بسند الالوا في استعدادات المواد
 فجوابه انه لا يكره انما اسناد الالوا في استعدادات المواد فلما بينا ان تلك الالوا في الالوا في
 محضه لا انواع والاستعدادات ليست كذلك اما المواد فلان المادة لا يمكن ان يكون لها
 بل مراد منه محضه وقس عليه لوقر الكلام في هذا المقام بخلافه ثم سقوا انه لا يكره
 في بيان مقارنه المبادي لاجسام من جهة بسند المبادي الى جميع اجسام على سواء مستند الى كفايتها
 فيه ما ذكر من كونها محضه للجهل مع انه لا بد منه ومن جهة ختم الكلام فليكنف به ذكرنا
 ما ذكره في ابطال مبدئية الصورة الحسية كما اشارنا به سابقا لكونها مباديها من كل كثر
 وبالحكمة ما يجوز لكونها محضه للجهل الذي هو في ذاته اشكال ولم يبق محال في اوقاف
 واحد لا يكره عليه جوابين كما يظهر عند التأمل فاما في كونها لو اخذ الاستعداد الى
 في الالوا في المحض منها فالمراد انما اذا قررا لادبانه يجوز لكونها الصورة الحسية
 على الالوا في كونها الختلاف بحسب استعدادات المواد كما ذكره المحض سابقا ويكره فيه
 عمل كلام الام عليه قد دفع بان تلك الامور لا بد لكونها منوعة والاستعدادات والمواد
 كذلك لكونها تيم في اعمار دون الالوا في مواد يكره لكونها منوعة لها في العباد
 دشته انما في المادة انما يكره كما ذكرنا سابقا للمادة لا يكره لكونها منوعة لان النوع لا يفرق
 باعتبار التقسيم في غير الالوا في الاحكام والاداة لا تدخل لها في التقسيم وقتئذ
 نفر كونها استعدادات با على انها في انت خبير ما به ليس في كلام شيخنا في الالوا في

الذليل في اثره في سورتا الى مقدمة واحدة من تلك الامور في مقتضى الحال مع العلم
 قد خزانة في اخذ بعض المقدمات في كلامه وهو **وظو** لا اقول كونها متعلقة بالمادة ايها مراد
 قد اور على لسانها كونها متعلقة بالهيات اما لو بعد في كونها ميوطة وهو **وظو** لا يكره
 معها ما دليلين بل ليس التعلق مشتمل على الاستعداد كما قطعوا ايضا ما ذكره لا بد في مقتضى
 بالكلية بل يفرق باعتبار حال المقارنة ويكره لكونها محضه لانه لا يستند ركن في جهة الالوا
 فتدبر **الحج** ان قلت الاستعداد ركن في اذ كونه ليقول على الاستعداد ركن اعتبارا ان يكون
 له بسند في مبدئية وجود استعدادات انما ليست فاعلة لا اذ ولا حاجة اليها
 بان مبادي تلك الالوا في لا بد لكونها منوعة محضه للجهل والاستعدادات ليست كذلك
 فاما في كونها يكره لكونها محضه لكونها ليست استعدادات واما لو ادرك على لكونها استعدادات
 واما لو ادركت كذا لم يمتدح لكونها محضه للجهل انواعا وصعد والالوا في استعدادات
 فنظر ان دل على قد ذكره الحج ونظر انما قد ذكرنا اننا واما المواد فنظر انما قد ذكرنا الحج
 واما في الاول في اعتبارها للمادة فانه لا نوع للجهل ولكن كانت اخذ في محضها واما
 فقد ذكر لكل من استعدادات والمواد دليلين ولا يستند ركن في **الحج** حيث
 سلك هذا الطريق في الجواب الاول في لم يظهر مقتضى الكلام ولعل غير برونه وكان لم
 يرد بغير الاستعداد ركن في ذكره في اسئلة ما ذكرنا بل معزاه في كلامه عند
 انه موجه الى كل شكل ايضا فم معزاه منه كما يظهر في قول في نظر لانه لو لم يقبل في
 نظر لان الحج لم يرد ان لا يؤخذ ختلاف الالوا في كيف وهو قد مر في الفصل عند تقريره
 لكلام شيخنا باختلاف حيث في لان الاجسام تختلف بحسب اثارها واما دليل عليه
 كما يظهر من الرجوع الى مبدئية كذا لكونها منوعة لانه اراد ذلك بل مراده من حصول الدليل في اجسام
 اثار مختلفة فلهذا يكره لكونها مبادي مختلفة فيها واما في الالوا في في تلك الامور
 اجسام لكونها يصرح منها باختلاف حالها في ظهور وجه نتيجة لكونها في المبادي المختلفة
 ايضا لا بد لكونها مبادي مختلفة في اجسام لعدم ارتباط اصم وليس حاصله لكونها اجسام

مختلف بالآثار وخصائص كل جسم بالآثار لا بد له من سبب فيجب كونه في اجسام مباد مختلفة كسببها
 لتلك الخصائص فخرية لانه جار في الجواريف وعلى هذا المنهج النظر الزاوية فتدبر
 حيث يستدل في هذه الزاوية وغير مبررة وليست شور كيف علم انه يستدل بحجج وثبوت
 تلك الاحوال الجسم على لانه لها مباد فيه اذ لم يقل الشيخ سوانه لا بد في الجسم من صورته يقتض
 قبول الانفكاك في كونه وصورته يستقي المكان الخاص في كونه وليس في مقتضى الجارية
 المستمرة وهذا لا يقتضى كونه مستند على ثبوت المباد في اجسام مجرد ثبوت تلك الاحوال
 لها بل يكمل كونه على تلك القوال لما استدل بها من ان اجسام قد بدلت كونه لها مباد
 فيها وليست الجارية المستمرة فكانت صورة اخرى وهو ما قد **قال** في الجواريف قوله
 المباد لا ياتي في هذا الكلام منه مشعر بان ليس نظرنا الى الاختلاف كما ذكره المحرر اذ راد
 انه ليس من اجزاء الكلام على الاختلاف الا لا بد له من كونه في المباد كما في تقرير الامم الجوار
 اتحاد المباد واختلاف الآثار كاختلاف القوابل على ما ذكره في الاختلاف لا بد من
 كونه لها مباد فان قلت التجويز المذكور كما يفتح في الحكم الاول الذي يفتح في حكم الثاني ايضا
 وهو ان قلت لا يستدل بحجج وفحمة الآثار المختلفة على المباد المحصلة من نعم اليه انما نعم بجارية
 له مبادها من نوعه من سببها كل من تلك الآثار المحصلة من نوعها خاصا وعلى هذا لا بد من ثبوتها
 قطع والى هذا لا بد ان ليس من اجزاء الكلام على الاختلاف في اختصاص كل من تقرير الامم اذ
 يتجه المنع المذكور في الجواريف والمنع المذكور في الامم على ما ذكره في وجه الآثار المحصلة الجسمية
 ما ذكره في لاجبة المنع ولا بعض لاني بعد التسمية كونه في الجسم وبعض من تقرير الاختلاف
 والاختصاص في الامم على ما ذكره الامم فما افرق بين الصور بين مع انه بدون التسمية برب الابد
 عليها جميعا ومعها ينشأ عنها جميعا لا انقول ليس كذلك اذ تقرير الامم على وجهه الجواريف
 في الاجسام كصفات مختلفة وخصائص كل قسم منها كصفات الجسم الجسمية المستمرة **قوله**
 بل الصورة النوعية لا بد من ثبوتها على التمام لان هذا هو مقتضى الاختصاص بالصور النوعية
 لصور نوعه اخرى والمنع انما بانه كونه كونه الاختلاف لا اختلاف القوابل والاختصاصات

في اجسام لا تختلف المباد فيها وهو المنع المذكور في الجواريف اتحاد المباد لا بد من ثبوتها
 لاما ان لا يتغير التقرير في الجواريف على ما هو الكلام فيه لانه لا بد من بعض اما اتجاها على هذا
 التقرير ولا وجه لان في بعض لا بد من ثبوتها لانه لا بد من ثبوتها واما تقرير الاختلاف
 لانه الجسم مباد الهند الآثار المختلفة وذلك المباد الجسمية لا شرا كما ولا المادة
 لكونها في حقيقة فلا بد من ثبوتها النوعية ولا شك ان لا بد من ثبوتها لانه لا بد من ثبوتها
 المذكور في الجواريف اذ المراد منه لانه لا بد من ثبوتها الجسمية لا شرا كما ولا المادة
 لا بد من ثبوتها في اجسام خيرية سبب الاختصاص هو الاختلاف في الجارية عليه لا على علمية
 وهو ليس بواجب اذ اخذ في الدليل لانه المباد في الجسم نعم كونه كونه عليه من الجواريف
 لانه كونه المباد هو الصورة الجسمية باعتبار اختلاف المواد والاختصاصات والاختصاصات
 انفسها ويندفع بان المباد يعلم انه من نوع الجسمية ليست من نوعه وكذا الاستعدادات
 مع انها لا يصلح للمبادية انفسها المواد ولوسم لانه من الجواريف لم يوجد فيه خروج لاجزاء الجسم
 ويكفي لانه طبق على هذا المنع فلا يغيره اذ نقول مرادنا من الجواريف من سببها انما الاختلاف
 الى المباد الاختلاف بالنحو المذكور في المباد في الجسم كونه محصل له كونه سببها في
 انما الى الاختلاف المباد بان يستدل بحجج الاختلاف فيها على ما هو تقرير الامم اذ
 ضم مع الاختلاف امر اخر كونه المباد في الجسم كونه محصل له لا يقتضى هذا التقرير وصار التقرير
 الاخر كما يخبر به اعانة توجيه كلامي **هذا** الكلام من الامم لم يوجد فيه هذا الكلام لم يفسر
 الامم بل هو الجواريف اذ غير عبارته ولفظها في الامم في لانه في الصورة النوعية الصورة الجسمية
 غير مقتول خرق لانه الامم لم يقل في الكيفيات لانه الجسمية الفلكية بل الفلكية كعدم الامم
 في لزوم الصورة في لانه مراده لانه في الصورة الجسمية فالجواريف في الكيفيات الصورة
 ويكفي لانه في لانه كونه المباد في الامم كونه محصل له لا يقتضى هذا التقرير كونه الجسم
 سببها من لانه عدم قبول الفلك الكيفيات المختلفة لا يكتفي بالقطع بان كونه في صورة ذلك لان
 الصورة انما كونه الجسمية الجسمية الفلكية كونه في لانه كونه في الامم اثبت الكيفية المذكورة

القول الكيفيات المختلفة للفلك الجسمية ثم نقول اذا كان هذه الكيفية لازمة للفلك فلا بد من كونه
 الترتيب الذي اوردوه الامام في الصورة التي استند اليها تلك الكيفية اما لازمة لجسمية الفلك او لا
 وبطل الشك الثاني بان لا يمكن ان يكون غير اللازم عنه لان نسبة الى الفلك الى جسمية
 يستقيم الكلام فان في الابدان كما يجوز وايضا في الامام في ابطال الشك الرابع والاربع
 الرابع وهو كونه اختصاص الفلك بالكيفية اللازمة وهو لا ينفك عن الكيفية منها وكذا في موضعين
 بعده وقعت هو ابدال الصورة اذ الكلام في لزوم الصورة وهذا ايضا مؤيد لما ذكره في شرح
 لا يجوز ان لو جعل كلام الامام على ما ذكره في المتن وفيه وجوه اخلافة لا يخلو لزوم الصورة لنفسه
 بان الجسمية كانت شرطية في لزوم اشتراك الصورة ايضا ولزم كونه شرطية في سقوطها
 ولو كان المراد بالجسمية الفلكي لم يستطع على تقدير عدم اشتراكها في الجسم لان الجسم ليس شأنا
 على اشتراك الجسم الفلكي بل على اشتراك الصورة الجسمية لا على اشتراك الجسم في قوله اما كونه لازمة
 لجسمية الفلك على الجسم الفلكي وفي قوله لزومها لنفس الجسمية على الصورة الجسمية ولو قيل في
 بغير شق اخر لم يطل الامام وهو كونه لزوم كونه الجسم فاجابة ان في حكم الشك الثالث ان
 يكون في المادة دخل في لزوم الصورة وهو اراد الامام فانهم **قوله** وليس اختصاصا
 فيلزم ان لا يتوكل على الصورة النوعية عند كونه اختصاصا في اختصاص الصورة النوعية
 الصورة الجسمية ولو منع كونه ايتو معلولة للصورة النوعية فيكون كونه اختصاصا للصورة الجسمية
 السببية كما منع الحجة من ان لا يقال ان اختصاص الصورة الجسمية سببية النوعية ما على
 للصورة النوعية على الايتو والاختصاص للصورة النوعية عند كونه هو المادة وعلى خلاف العدد في
 الصورة الجسمية الى الجسم الفلكي لانه اراد ان لا وجه له مع اللفظ في الامام الاستدلال
 على الارجح في اختصاص الصورة على كونه صورة كونه لا يخرجها اللازمة كما
 به على الصورة النوعية وسببيتها لا عرفي الجسم ولبعد ذلك نقول للمادة اذا جاز ان كونه
 على الصورة في الفلك فلم يكون له كونه على لفظها به فترت في الصورة اذ لو لم يستدل
 على ذلك وجب التمسك في كونه كونه فاذ سبب اللفظ في اللفظ لان المستدل بطلان

المادة ليست فاعلة لولم يجعلها فاعلة بغيره من المبادي فيرجع حقيقة الى منعه الاول من انه
 يجوز كونه للمادة واستعداداته من خلفه الاعراض مردون توسط الصور والاشياء لان منعه
 مجرد المنع لا يحتاج الى التطويل الذي ذكره وهو موقوف على هذا المنصب المنع فليس من المنع في
 مقابلة فانهم **قوله** لان اللازم من المخرج هو هذا المصطلح اما هو في اللازم المحمول
 هو قسم الكليات وايضا فوجه لا يستلزم كونه وجوده بعد كونه المزدوم ولو قيل مراده
 كما بنا من عبارة ان لزوم بعد كونه ذات المزدوم لا وجه فيه لا ينفك عنه ايضا اذ يمكن في
 كونه وجوده اللازم مقدما على كونه ذات المزدوم ولكن لا بد من كونه فاعلة فاذ لا مانع من
 كونه الصورة النوعية لازمة للجسمية الخاصة ولكن تخصها بها من الاعراض الخارجية ما يميز كل
 الكلام على خلف المصطلح وكان ما ذكره من المصطلح بين شارة الى ذكرها فانهم **قوله**
 اقول ما ذكره في نفي هذا الاحتمال كونه نفي الاحتمالات الاخر الا انها ما سر رقتها الثالث بدلالة
 قوله وان كان اراد في قولها لا يستطع على احد لانه لم يطل الاحتمال الثالث فانه اذ قوله
 لانه لما اراد لزومها للصورة لانه لم يطل على ان في مقام تصحيح الاحتمال الثالث في رده عليه ما ذكره
 الامام في بطلان القسم الثاني بطلان الاحتمال الثالث ايضا فالاولى كونه الامام على المصطلح
 صحة الاحتمال الثالث القول به على سبيل الازام عليهم حيث بطل الاحتمالات الاخر فنقول على سبيل
 الازام عليهم انه لا بد من اختياره في الشك واذ اخترتم هذا الشك في كونه ليس له الاعراض الى المادة
 فيبطل ما ذكرتموه وجوب سببها للصورة وعلى هذا لا يقدح في إمكان اجواب ما ذكرتموه بطلان
 الاحتمالات الاخر في ابطال الاحتمال الثالث ايضا وهو موقوف وما ذكرنا ظاهره في قوله لنقول انما
 قلت سبب قول الامام لزوم الصورة للجسم على سبيل الازام كونه على الاعراض في لزوم الفلك
 فكيف يصح الامر فيها اذ ما ذكره جازها ايضا قلت انما اوله فنقول بزم الاعراض للفلك غير معلوم
 وانما ثانيا فان دليل الذي ذكره بنا قد عرفت ان مقتضى افه في بيان اجوابهم على سبيل السبق
 فلعله لم يقبل بصحتها او بعضها بحد لا شك انهم لا يوافقون فيه بعد ما عرفت
 انه لا حاجة الى التمسك هذا الاستدلال لبيان المراد ليس لزوم كيفية الصورة المستند الى

لأنه لا يمكن أن يكون له لازم في الكلام وكلام الله في الحقيقة بالملك كما قلنا سابقا
وأيضا ما ذكره في إبطال الشك الأول مرجع في هذا المرام ما ذكره منها فادع وجه تخصيص الاستدلال
بهذا الكلام **المرجع** على الصورة الطبيعية المحصورة بالحق في كونه ليس بسند الزوم
إلى الصورة المحصورة لأن خصوصية الصورة بسببها على ما تقرر عندهم من لزوم المادة
للمصورة في كونه حكم الشك الثالث والآخر له الزيادة بردي على المقام سواء حمل الكلام
على لزوم الكراهي لحسب الفلك أو لمحمية العامة أو لمخاصة والجواب الجواب **قال**
الحج دنا على المعارضة لأن مقابلتها للدليل أظهر من مقابلتها للمعارضة كما ذكرنا في الجواب الثاني
مقدمة والمقدمات أعدها ما ذكره بقوله ولم يكن كونه في نفسه قد سقط من الحجج وثانيها أنه
لا يمكن له كونه لزوم الكراهي **و** وذلك من قوله وكذا الثالث وثالثها أنه لا يمكن له كونه
لزومها للمادة وذلك من قوله ولا يثبت لافتم التلوه في هذا ثم أنه قد نقل في هذا المقام
حاشية من السيرة كيف بهذه العبارة كمال المعارض على بطلان المدعى ومقتضى الجواب
الناقض إجمالا بغير فساد الدليل ويتعرض لبيان ذلك كونه المنع في جواب البعض فليس
فيها لم يتوكل لم لا يجوز من هو **قال** للناقض وقد حمل كلام الإمام على البعض لا على الكل وسلم أنه ذكر
فيه ما معناه لم لا يجوز فتأمل أنه في نظره لأن الناقض حيث هو ناقض لا يصح منه المنع لكن
إذا استنواه كما يمنع في مقابلة كونه المنع جاريا في أصل الدليل فلا يتوكل لما أضيف
مثل هذا الجواب في أصل الدليل **و** نقول ما ذكره الإمام في الشك الثالث من قوله والفقهاء
سنداد منه التجوز والمنع فتوجه به أنه لا دليل على الشك بإبطاله المستدل في الدليل ثم
قطع المنع عنه فالحجج في جزمه في بعض من هذا القول فلما أضيف له كونه في الدليل وقد رقت
أنه موافق لما في المسطرة وما ذكره في الشك الثالث حيث لا يتوكل التجوز في كونه حكم
المنع على هذا القول الذي ذكرنا وأنه قطع المنع عن إبطاله بسند من لزوم المادة لا يكون عليه
وقد لا يجوز في هذا في بعض من كونه في الدليل ومكانه كونه مع وجوهه فإن قيل لا يخلو
أنه قد رقت في أنها الشك فنقول بسبب الزامهم على ما شرنا إليه سابقا

لأنه لو كان هذا الشك إذا قلنا سواد وكثير في الشك أيضا باطل بما ذكره في الشك الأول
أو بغيره فيلحق في الزام به وهو ظاهر وأدقتم هذا الشك في كونه بسند الكيفيات
أيضا إلى المادة مردون توسط الصورة أو الفرق بين هذه الكيفيات بل إلى المادة
أولها كما لا يخفى في كونه ليس بحسب الكلام معارضة أو نقضا أما الأول فإن قيل يستدل
حديث سناد الكيفيات في الصورة وعدم جواز استنادها إلى غيره والمعارض ثبت
عدم وجوبه وجواز استنادها إلى غيره كما ذكرنا وأما الثاني فإن قيل ثبت عدم الدليل وجوب
الاستناد إلى الصورة ومنها الكلام عدم وجوبه فنقول لو تم هذا الدليل لزم متابع التفتيش
فكان الدليل باطلا وكل منهما موافق لاولي كونه نعم كان ينبغي للحجج لم يشتر إلى ذكرها
كما شرنا إليه فترسم مادة الاشكال بأنه كيف كونه لم يذكره هو بمنزلة التجوز في الاستدلال
أوليس كل مادة ما فيه هذا عدم فافهم **الحج** ولقد يورد هذا الكلام معارضة في جواب
الناقض واللام يتوجه أحد كان وجه عدم التوجه أنه لم يتوكل في كثير من مقدمات دليله في بعض
الزوم والدليل من كونه الصورة مستندة إلى المادة وهو غير متجه ما ذكره من كونه معارضة في
مقدمات النقص فغنيه **قال** إذا بعض لزم الزم على لا وكان يجوز مقدمات المستدل كما
أو بعبارة غير نظام مقدمة آخر البها فظ للمعارضة معه غير موجهة إذا كونه معارضة
مع أصل الدليل حقيقة ولزمه كان بالنظام مقدمة آخر البها في لو عارض مع مقدمات
أصل الدليل فيبطل أيضا كما عرفت ولو عارض مع خصوص المقدمات المنقضة فيزوجه
ولو فرض له الناقض لم يلزم شيئا مما كان من النقص بل الزم شيئا لم يدع احتماله
بل الزم عدم تامة الدليل في أيضا إذا كان بعض يجوز مقدمات الدليل فلا وجه
للمعارضة معه سواء كانت المعارض مع المقدمات أو مع أصل الزام وإذا كان يعنى
مقدمات آخر فالمعارضة مع خصوص المقدمات المنقضة موجهة دائما إذا عارض مع
أصل الدليل الزام وبقي أنه في إذا كان الناقض لم يابطله استحالته فظ أيضا
أنه لا وجه للمعارضة وإن كان آتيا عنه هذا أيضا لا يغير نفعه ولم يضر بطلانها

كلما انه لا يراد منه الصورة ليست لازمة للفعل على تقدير وجوده في الفلك فذلك لا ينافي
ما ذكره الامام من انها على تقدير وجودها فيه لازمة له لعدم انها في بين الشريطين اللذين
الموجبتين والى كان البقاء فيقتضي اذا كان المقدم امر محال وما نحن فيه يجوز كقولهم
ولم يراد منها ليست لازمة للفعل في الواقع ففائدة لازم الامر في الشرطية انما هي
الامام من الصورة لو كانت موجودة في الفلك كانت لازمة له كاذبا في الواقع وكذب
اللازم لا ينافي صدق اللازم كما نفرد في توجيه حسن في التطبيق على كلامه ولا يخفى
عليه امد مع ظهور هذا التوجيه لا يراد من انك لم تجش ما اركب في تلك بالكلف مع انه ما ذكره
ليس مجرد اختلاف بل لا صحة له اما اوله فلا بعدا بطلان ايراد الصورة على تقدير وجودها
ليست بل لازمة بانها لا ينافي ما ذكرنا من الصورة على تقدير وجودها لازمة لا وجه لنترق
اهتمامنا لتبريرها ليست بل لازمة على تقدير وجودها وعلى تقدير عدمها اذ ظهر المسافة
بينه وبين ما ذكره الامام لو كانت انما باعتبار الجزء الاول ولا يدخل في الجزء الثاني وقد
ابطل المسافة عنها فبعد ذلك ابدأ به الاهتمام على محصل له وهو ظاهر اما تقديرنا ينافي ذلك
ما ذكره من انه انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملازمة لغرض منه اما تصحيح الملازمة على تقدير
العدم او الملازمة على تقدير الوجود انما هو الامام وعلى الاول كونه المراد من اللازم هو
اللازم في هذه الشرطية اذا كان مستقيما في الواقع لا يلزم كذب الملازمة بين عدمه وبينه
ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير كونه كونه عدم محال ووجه ينافي ما ذكره في تصحيح الملازمة الاول
وعلى الثاني المراد من اللازم هو اللازم او الصورة فلو كان اللازم نفيها لا وجه للفعل بعدم
استناده انتفاء اللازم في ملازمة كذب الملازمة اخر اذ لا يمكن له عينا مع الامام في
اللازم في هذه الملازمة لا كان هو اللازم في الملازمة الاولى فتقول ان عدم اللازم لا يستلزم
كذب الملازمة ولكن انما يصح لغيره لعدم اللازم في على تقدير عدمه لا في الواقع وهو
لا ينافي صدق الملازمة انما يكون لازمة اللازم وهو كاذب ولو كان الصورة فيكتمل
التقدير لعدم الصورة لا ينافي في صدق الملازمة لو وجدت كانت لازمة للغير

ويؤيد

ولا يخفى فيه ان تحقق اللازم على تقدير عدمه لا يستلزم عدمه فربما كان الى هذا الجواب لا ينافي
يحمل على الماشية وانما لا ينافي في قول المجع او انتفاء اللازم لا يستلزم كذب الملازمة شيئا
الى المقعدة المشهورة بينهم مع انهم سابق بهذا القول ولا يخفى ما ذكره في العلوة من غير المراد
باللازم هو المعروف كما لا يخفى من كونه انما يمكن له ان يرد ايرادا على انما على التقدير الاول غير
المجربان في ما ذكره انما يدل على الصورة على تقدير وجودها لا كونه لازمة للغيرية في الواقع
وما ذكره الامام يدل على انها لازمة على تقدير سببية للمواضع اللازمة وذلك لا ينافي
الاول لان سببية المواضع عليها كانت امرام لا فائدة في المجع والسؤال الاول
انما لا يكون انما لا يكون القول بان استناد الصورة الى المادة على تقدير وجودها ولعل كان محال
الامام اذ لا عارض في موطنه عند ان لم يكن الصورة موجودة والذين عارضها فلا بد من
الى المادة على ما ذكره وهو انما لا يرد لربني الامام انما استند الصورة الى المادة بناء على
تمامية دليلهم وهو لا يقول بانها على منع الحسية لا يكون محض كونه ووجه اللازم هو
واراد بالسؤالين في مختلف على قول المجع والسؤال الاول ان عايشة السيد الشريف بهذه
العبارة فان استناد الصورة الى المادة باعتبار عدمه عنها في واما استنادها اليها باعتبار
اللازم فلا كيف في المادة العقلية مستندة لصور النوعية ومقتضية لاستخدام الفلك في
وايضه الكلام على تقدير وجود الصورة في ازل كونه المادة مبدأ لزومها للفلك على ذلك التقدير
انتهى هذا القول على ان السوالين على اننا نقول وايضا واما الاول منها بان يتي
لازم للصورة لا يعقل استنادها الى المادة اذ لم يرد منها استنادها من حيث اللازم ولا من
المادة لا تعقل لغير كونه وانما نعم انما يطبق هذا على انما نقول بعيد كل بعد مع ما فيه
ما مر ان لا يكون على هذا الكلام الامام في مقابلة كلام الشيخ والاول على السوالين على ما ذكره في
قال المجع في الجواب ان لا يكون صورة في ان قيل العلم اذ الامام من عدمه اللازم ووجه تلخيص
هذا الجواب يقول على هذا الاول ايراده الاول مع استناده ان هذا اللازم والجواب
الجواب فاذم **قوله** انما في حيث اذ الامام القول ان فيه بعد ما سبق وان لم يكن بها للشيخ

ما يرد من الكم ان اقام على عدم المكان يستلزم تلك الماخر في الاشارة الى الصورة الحسية
 احدى المتخيلات التي يمكن ان يتخيل فيها وهو محمولها وتشتد الكاوتنا فيها مشتركة فيها
 وبين غيرهما من عدم التفرع الذي لا منافاة فيه ولا في ذلك من هو مشترك على مزيد فاية
 فانهم الخ والكم يمكن في الشخص امر ازيد هو فيه منع اذ يجوز له كم الطبيعة بعد صيرورتها
 موجودة يمنع من جعلها على كثيرين بدون انغام امر اخر اليها على ما قالوا ان الشخص هو
 الوجود اذ لا يلزم له معبر الوجود كافي فيه مردون حاجة الى امر اخر وسيجر تفصيل القول
 فيه الخ لكن الاشبه هو هذا ليس بظن الخ ثم لنفهم النوع اما كم كم قد ركب
 فتذكر الخ انها لا يمكن ان يتغير بينهما ما هو الخ لم يتبين تلك القاعدة بعد
 هذا استلزم توجه اخر في الاشياء فيما سبق وهو الصورة محتاجة في انشاء الشكل
 الى المادة محتاجة في الشخص اليها الخ قد استلزم اليه فيما سبق حيث قد استلزم
 تأثر في وجوده لا بد للصورة في وجوده من كماله وانما الشكل انما يتغير في هذا الكم
 لا يدل على الشخص الصورة التي لا يمكن قولها انها غير متغير صورة جوانية تتر على انهم
قال الخ وفيه نظر لان الثابت بالبرهان ان قول السيد هذا السؤال الذي عليه انما يتوجه
 اذ جعل كماله على الصورة محتاجة في شخصها في نفسها الى انما اذ حصل على
 انها في شخص مقادير وانما الى اي في ثبوت المقادير انما كمال الشخص لم يثبت محتاجة
 اليها فلا وقد افهمنا هذا المعنى في حاشية على شرح الكتاب على هذا الحاجة الى تلك المقادير
 التي تمتد الى العذر الذي اوردته فيما بعد انتم ولا يخفى انه لا فرق بينه وبين ما ذكره
 في الجواب بين الشخص الذي ذكر الخ فانهم **قوله** واللازم لكم شخص واحد مقادير وانما
 مختلفة في وقت واحد فلا يرد ان يجوز ذلك كما في صورة الخ والكم في تلك المقادير
 الانفعال على شخصه بينه وبينكم انما السقوط فيه ان يجوز لكم الخ على
 التثابة على معناه لفظا واما اوردتم رجوع عنه وقال الخ لكم لا يلزم ليس هو
 ليس هو اذ هم التثابة معناه لفظا لا ليس يلزم في الواقع فزادهم به الا كما دعى

هذا لا بد ما اوردتم انكم التثابة في منع عنه ايراد الخ في هذه الحاشية اوله
 واخرها **الخ** **قوله** اقول لكم انكم لم تبق مقصدا انتم فيه من البعد لا يكون بل كمال
 الله عنه كل لا بالانه يستلزم على انه لا يزداد في الكل واخر حيث لمز المادة كافي
 في حصولها وطلعت من ليس البعد على انه لا يلزم تباين الكل في الجزء بحد ذاته وهو
 خطا فانهم **قوله** ولا يبعد ايضا لم يبق مقصود انتم التثابة الا كما دعى لا يكون بل كمال
 الذي ذكره لا يتوقف على كل التثابة على الا كما دعى وهو ظاهر ولا يشترط في تحقق الكلية
 والجزئية الفرضية في نفسه لا كماله اعصار العقل الجزء على مقدار وسيل غير العقل
 ليس مجرد اضلاع من كم على مساهمة فاد كان هذا المقدار والشكل مجردا لا
 علم لكم كم من هذا المقدار لكل وبكلمة منكم انكم لم يبق على حقيقة لكم
 المادة اذ احدث صورة ما حصل لها مقدار وشكل خاص في علم سبب المادة لئلا
 لم يصح للعقل انتزاع الاجزاء منها على مقدار وبكلمة منكم انكم لم يبق على حقيقة لكم
 لكم موجبة بالفعل وليس المادة موجبة في ضمنها على هذه بل ليس الموجبة بالفعل المادة
 موجبة بالفعل في ضمنه لفظا علم لكم كم منكم انكم لم يبق على حقيقة لكم
 حاصل الاجزاء ايضا بل الاجزاء وجودها بقدر العقل واختلاف مقاديرها وذلك الى ان
 كسب فرضه فلو قيل انكم لم يبق منكم العقل منكم مقدار وشكل خاص في هذا السؤال
 بمنزلة لم يبق منكم صارت يردون انما نيا للعقل فترجع جزءا معينا والمادة يكون متشعبة
 انتزاعه المادة وسبب تعينه العقل وخصوصية هذا الجزء يقتضيه مقدار او شكل معينا
 في العقل خصوصية المقدار والشكل لم خصوصية الجزء وخصوصية الجزء سبب المادة للعقل
 واما انكم لم يبق منكم الاجزاء منكم مادة لم خصوصية نحو خاص فسيب خصوصية المادة لئلا
 وهذا الخلف الاجسام المتعددة اذ لا يمكن ان يكون لها وجود في الخارج بالفعل وكانت
 المادة حاصلة بالفعل في ضمن كل منها على هذه فلو كان المقدار والشكل سبب المادة لفظا
 وكانت المادة مشتركة لزم التثابة فيها قطع بل الا كما دعى فظهر انكم اذ كان المقدار

هذا هو المقصود من التثابة في منع عنه ايراد الخ في هذه الحاشية اوله
 واخرها الخ قوله اقول لكم انكم لم تبق مقصود انتم التثابة الا كما دعى لا يكون بل كمال
 الذي ذكره لا يتوقف على كل التثابة على الا كما دعى وهو ظاهر ولا يشترط في تحقق الكلية
 والجزئية الفرضية في نفسه لا كماله اعصار العقل الجزء على مقدار وسيل غير العقل
 ليس مجرد اضلاع من كم على مساهمة فاد كان هذا المقدار والشكل مجردا لا
 علم لكم كم من هذا المقدار لكل وبكلمة منكم انكم لم يبق على حقيقة لكم
 المادة اذ احدث صورة ما حصل لها مقدار وشكل خاص في علم سبب المادة لئلا
 لم يصح للعقل انتزاع الاجزاء منها على مقدار وبكلمة منكم انكم لم يبق على حقيقة لكم
 لكم موجبة بالفعل وليس المادة موجبة في ضمنها على هذه بل ليس الموجبة بالفعل المادة
 موجبة بالفعل في ضمنه لفظا علم لكم كم منكم انكم لم يبق على حقيقة لكم
 حاصل الاجزاء ايضا بل الاجزاء وجودها بقدر العقل واختلاف مقاديرها وذلك الى ان
 كسب فرضه فلو قيل انكم لم يبق منكم العقل منكم مقدار وشكل خاص في هذا السؤال
 بمنزلة لم يبق منكم صارت يردون انما نيا للعقل فترجع جزءا معينا والمادة يكون متشعبة
 انتزاعه المادة وسبب تعينه العقل وخصوصية هذا الجزء يقتضيه مقدار او شكل معينا
 في العقل خصوصية المقدار والشكل لم خصوصية الجزء وخصوصية الجزء سبب المادة للعقل
 واما انكم لم يبق منكم الاجزاء منكم مادة لم خصوصية نحو خاص فسيب خصوصية المادة لئلا
 وهذا الخلف الاجسام المتعددة اذ لا يمكن ان يكون لها وجود في الخارج بالفعل وكانت
 المادة حاصلة بالفعل في ضمن كل منها على هذه فلو كان المقدار والشكل سبب المادة لفظا
 وكانت المادة مشتركة لزم التثابة فيها قطع بل الا كما دعى فظهر انكم اذ كان المقدار

هذا غاية توجيه كلامه ولا يخفى ما فيه من السكوت ومع هذا الاستقيم في قوله اذا ما كان
 الاشخاص في مواد متعددة اذ لو لم يكن عدم التماثل على عدم الاتحاد بل على معناه لم يكن
 معاد الكلام له التماثل مانع من التحقق في مواد متعددة بل انما يمنع ذلك اذ جعل عدم
 التماثل على كونه الاشخاص غير متحقق في مواد متعددة وعلى هذا يلزم لم يكن التماثل مانع
 من التحقق في مواد متعددة وبهذا كان الصواب في قوله انما لا يتحقق عدم التماثل
 عدم التحقق في مواد متعددة من تسليمه ولا يمكنه ان يثبت انما لا يتحقق عدم التماثل
 لزم مراده من النذرة النذرة ووجهه المادة الى التحقق في مواد متعددة يظهر المراد
 من عدم التماثل عدم الاتحاد لان معنى الكلام في كونه الاشخاص في حيث انها لا يتماثل في
 المواد المتعددة يحتاج الى كذا وظاهره لا يمكنه في كل التماثل على معناه لست ادر اذا كان
 في كونه الاشخاص المتحققة في احوال متغايرة مماثلة هذه المعنى به من عدم الاتحاد
 وعلى هذا لا خدشة فيه فان قلت لم على ما حمل عدم التماثل قلت حمل الاشخاص
 من حيث انها لا يتماثل على الاشخاص من حيث انها اشخاص كما يظهر من سابق كلامه ووجهه
 عنه به لعدم التماثل كانه المعايير ومعايرة الاشخاص من حيث اشخص اذ مع قطع النظر
 عن اشخص لا معايير بينها فالاشخاص من حيث التغاير من الاشخاص من حيث اشخص
 فلذا عبر عنه به هذا ثم لا يبعد حمل كلامه على معنى اخر غير ما ذكره المحقق من ان
 وموله من مراده لاشخاص من حيث التماثل الى لا يثبت به حيث المتعدد الاشكال والنز
 وغيره كما ترى من عند افراد الفان والفرس وغيره في اكثر المواد التي به فربما
 في هذا الامور في غاية الحاجة الى عمل في احوالها في انفا فيه كما هو ظاهر كلام الشيخ اذ لو
 كانت العلل دائمة الوجود او اكثرية كانت الاشياء في وقت واحد اما في اكثر الوجودات كغيرها
 دائمة الوجود او اكثرية اليك كما انما في اكثر وقت به لا تتحد ولا خفاء في ظهورها لظهور
 كعدم اشياء على بل مراعاة فيه وكذا استقامته في نفسه فلا حاجة الى انكساب اركبها وبها
 يؤيده قوله في بحث المراح بحيث لا يثبت به اثنان من الانواع **قال المحقق** في كتابه

في الفاخر انما هو الحق الشريف في الاختلاف فيمكن من جهة قوله حتى يتبين صورة جوايه فان
 المناسب للتعين الحين كما لا يخفى انما في خبره ان المناسب لمرادها ليس ما لا يمكن النزاع
 فيه فانهم **قولهم** لان مهيأ بها لا يمكنه انما في خبره انما في خبره انما في خبره انما في خبره
 كيمه شخها مستحقة وقد ذكرنا انها في شخصها ووجهها محتاجة الى المحل فلزم الدور وكذا
 انه ما لم يثبت انها في شخصها محتاجة الى شخص المحل لم يلزم الدور فكان عليه لم يتوض
 فانهم **قال المحقق** في نفسه في لا يخفى له محجب على الامام هو لم يبين هذه المقدمة المستوية
 بما هو معتقد الشيخ بن علم الامام وهو لا يقدّر دليل الصورة النوعية بان الاشياء مختلفة
 في الاعراض ولا بد من تقاسم كل منها من بعض من يخص في نفسه فغنى هذا الدليل تمام
 في نظر الشيخ ولا شك انه لا بد في الواقع لم يكنه من تقاسم كل واحد من صورته
 لمخصص فيه وبهذا اذ ان لا يمكنه بطريق الاستدلال في كونه نحو استبان في هذا دليل
 تمام من الشيخ بن علم الامام على هذه المقدمة وليس مجرد المنع والسنه وهو ظاهر لم يكن الاما
 لشيخ فانهم **قال المحقق** في احوالنا ذكره الله تعالى في احوالنا ذكره الله تعالى في احوالنا ذكره الله تعالى في احوالنا
 اما الله فقد علم في كلام الله احوالنا حيث قال في جميع ذلك على ما عليه من قوله
 ايضا فان قلت ارجح الى احوالنا هذا الدليل في قوله تعالى في احوالنا ذكره الله تعالى في احوالنا
 ذكر الله اول الفصل في الشيخ اراد التبيين في هذا الفصل في الصورة مع حبها
 الى الهيأة محتاجة الى احوالنا اخر في ذكر بعد ذلك الفصل في الله تعالى في احوالنا
 يصح جوابا عن سؤاله على دليله فالظن كلامه انه وجه اول كلام الشيخ بنوجه
 غير توجيه الامام ولم يحل على جواب السؤال بل حله على سبيلها وجه لا بد من التمسك
 عليها والذليل على دليلها كما يشوب كلامه ايضا في احوالنا على ما اشار اليه في
 الدليل في حكمه على ما ذكره الله تعالى في احوالنا على ما حكم الشيخ بانه من فوج بنوع المح
 الله لا عليه فان قلت الدليل ليس مستغنى في هذا في كلام الله تعالى في احوالنا على ما حكم الشيخ

إثارة الى دليل اخر حيث قلنا ان كانت الاقدار والشكالى متشابهة قلت قد ليس
 بان في المقام لان الايراد المذكور قد ورد على الدليل المذكور من لزوم ادلة الفاعل
 وحيث لا يتم ان الدليل القابل لا يكون له من الفاعل كغيره على ان الدليل ايضا اذيق له
 الية بالاشياء التي ذكرها الصورة محتاجة اليها دون اليقوت والمعدات وما يلزم من هذا
 الدليل الاحتياج الى امر اخر غير اليقوت وما كونه معدا فلا كان هذا الايراد على
 هذا الدليل ايضا كغيره على ما يراه على الدليل الاول **قوله** انما يرد على وجهه
 فان قلت لعل مراد الحق لانه ما ذكره الله لا يصلح دليل على المقدمة السرية لانه قد ورد
 انه لا يرد عليه اوردته المحسن اذ لم يردم بالمعد من المقدمة السرية المذكورة فالو
 معناه المتعارف في ايضا ما خذ في تلك المقدمة كحق معدات غير متناهية يكون كل سائق
 معدا لاحق وظانه لا ينبغي مجر ما ذكره الله سواء كان الدليل الاول او الثاني
 فلهذا اذا جعلنا استدلالا على الله هذه المقدمة السرية فالدليل غير ان عليه العمل
 غير فيكون محال الكلام الشيخ حيث حكم عليه بان سر عظيم قلت قول الحق لما سبق لم يرد
 من العلة الفاعلة العلة المعدة ياب عن هذا التوجيه كما لا يخفى وايضا كونه المقدمة السرية هذه
 المقدمة ما ذكره الامام وليس الله لم يرض به بل جعلها غير ان الا ان يرد الحق لانه
 الدليل لا يصلح دليل على المقدمة السرية لانه ذكر الامام سواء جعل الله المقدمة السرية
 هذه المقدمة او غير ان لا يجعل كلام الحق ايراد على الله بل في حاصل كلامه لانه
 المقدمة السرية لا بد له من بين ولم يبينها الامام وهذا الدليل الذي في كلام الله ايضا
 لا يصلح دليل عليه فلا بد من بيانها بوجه اخر ثم تعدل بانها على التفصيل المذكور
 في انهم **قوله** لا يلزم ان في بعض النسخ ان عندنا هذا الحكم متصل بقوله او
 ما يكون معدودا في جانبها وعلى هذا الوجه لا بد ان جوابا على ما يرد الحق قد علم هذا
 القول لان حاصل ايراده على ما عرفت لانه كفاية لا يؤول للاستدلال الاحتياج الى
 حصول المعد بل ما هو غير اليقوت فلهذا احتجنا الى انقضاء هذا القول بل لا يربط بالمقام

اذ يرد الحق على الله ما ذكرنا من اعتبار رتبة السلاسل لم يرد في طريق هذا جوابه بل
 لانه كما قلنا في الفصل الثاني جواب السؤال عن كون منصب المنع من على انه مستند
 بهما فلا بد من وجوبها ولا وجه له لهذا القول في بقائه ولا يلزم له العمل
 الا يرد على الله باعتبار ان الشيخ حكم بان هذا السر فلا بد من بيانها على انها
 هذه ايضا فان الصحيح لم يرد على جوابا بان ان كل من منته ما قبله ان كل منها
 تام والاول لم يرد على القول من قبل الامام من كونها خارجا عن العمل بل يرد عليه
 ايضا لعدم لزوم بيان السر غير سديد اذا ادعاه الحق والادوم والوجوب
 انما ليس الا الوجوب الاحتياج في ذلك في استحسان بيان ما حكم عليه
 بان سر عظيم يطلع منه على سر اخر وما ذكره والله لو كان كذلك لزم له كونه
 محال بالوجوب فلهذا لا يرد على بيان مثل هذه الامور على ما تيسر اذا كان
 في مقام الاختصار التام كما ما بيننا في موهوم وطيفة الشرح الا ان الله في الشيخ ذكر
 انه يطلع منه على سر اخر ولم يذكر السر وكيفية الاطلاع من السر المذكور
 عليها ولا يقول احد انه اخبر بشيء مع انه في غاية الظهور لشرح لو لم يتعد
 لبيانها وبيان كيفية لزومها من السر المذكور لو كانت محتاجة الى البيان لصار
 هذا سرها من التوضيح في كل جانب بانهم اخبروا بالوجوب لطالت عليهم لسان
 بالروح بانهم ينادون في اداء ما هو في الشرح هذا ثم انه وجد في بعض النسخ بين
 قوله معدودا في جانبها وقوله ذلك لا يلزم هذا القول وكونها معدودا في جانبها
 غير مراد منها ولانه كان بعضها كذا في الواقع فلهذا لم يذكره الله تمام على لسان
 ذكره صاحب المحاكمات كان كلاما على السيد اذ جعل كلام الشيخ على جواب سوال
 على ما نقله الامام استر وورد عليه اول النسخ ايضا معترف بان هذا الكلام
 حيث انه مستند لا يحتاج الى الدليل بل كحج على الامام باعتبار انه من حيث انه
 سر كيب يانه بالمعنى المذكور في الاحتجاج وعلى الله باعتبار ان النسخ
 لم يجعل مستندا للمنع بل مستند براسها وظانه لا يرد على بيان المسئلة على الله في الشيخ

حكم بانها سر عظيم و ثانيا انه لا ربط لقوله ذلك لانه انما باعتبار كلف
 و يقرب لمراده لزم كلام الحق ليس ان الحكم على اسند على تقدير حمل كلام الشيخ على
 جواب بغير علم السؤال على ما قلناه الامام و ذلك لان كونه شرا لا يستلزم لزم
 بين فلم يبق منه الا كونه كمالا على اسند وهو غير مسموع على ما عترف به بنفسه ايضا
 و قد يندفع الالزام ان نعم بغير عليه ما اوردناه من كلف كلف بيان على الشرح
 فانهم الحق فنقول كل حادث انما يبين للمقدمة اسرية فان المحقق الشريف المراد
 بالحوادث هنا اعم من كونه وجوديا او معدوميا فان الاعداد الطارئة و الاثر
 الاعتبارية التي تتحد انصاف الموجودات بها حادثه ايضا ولا فرق بين ذلك
 في الاحتياج الى علتها حادثه في الجملة و لو اريد بها الوجود الحادث كما هو المتعارف
 لورد الشيخ و التفصيل هنا ليرتق لا يثبت عليه الحادث في امر متحد و ذلك ما وجد
 شير قائم بنفسه او عدمه و اما وجود امر قائم بغيره او عدمه اذ ثبت صفة اعتبارية
 لشيء او انتفاء عنه فخطا الارجح الاول لان الحادث متوقفا على وجود حادث
 اما في الاول والثالث فخطا و اما في الثاني و الرابع فخطا لان عدم الطارئة لا يتصور في
 غير الحادث و على ان مسر الساب كان متوقفا على انصاف وجود بصفة اعتبارية
 كالنوعية و لا يرجح و تعلق الارادة و انما لها لا تتاح له كبد الصفات على المعنوية
 حال عدمها و حكمها في الاحتياج الى علتها حكم بصفة الحقيقية لان بدية العقل كما حكم
 بان حدوث السواد لا يوجب احتياج الى علتها كدرك بان كبد ومؤثرية يحتاج اليها
 ايضا و من ديان في امتناع استلزامه انما لا يجوز له قوله لا تتاح له كبد
 الصفات على الاعداد مات ثم و ما ذكره اخيرا و لم يرد السواد و المؤثرية متساوية و بان
 في امتناع استلزامه بطا اذ انما في الامور الاعتبارية جازية بالاتفاق **قوله**
 و ان الذي يبين في هذا الشق لزم انه الاعتباريات و لزم ان جابر الفكر العقل كلف
 بدية بان الامور الغير المتساوية الى حادثه سواء كانت موجودة او اعتبارية لا يمكن

لزم

لزم كونه حدوثها في وقت باعتبار لزم كل حادث منها حدث بسبب حدوث سابق
 في نه الوقت اذ تلك الحوادث بالكلية جاز لزم كونه في ذلك الوقت بل في وقت اخر
 فالمرجح لهذا انما لا بد لزم كونه الامور الاعتبارية ايضا متساوية كالموجودة ثبتت
 ما عود على ما اوردناهم فانهم الحق ثم لزم هذا القرب و البعد لا يكون في العدم فيه
 لزم القرب البعد لا يكون في العلم سببا موجودين في الخارج فربما جاز على وجود
 بل و اما الامور الاعتبارية فيجوز لزم كونه محلهما لما ثبت لعدم في الخارج لوجوده في العلم
 ان في نفس الامر ما مع خفي و حصر فانهم و لا يلزم ان توقف على عدمه ايضا فيه كلف
 لانه اذا لم يكن الحادث الاخر متوقفا على عدم الحادث السابق بل على وجوده فقط
 لزم له وجوده عند وجوده فيلزم اجتماع امر غير متساوية مرتبة صف و يمكن
 لزم ان يجوز لزم كونه الحادث الاخر متوقفا على وجود حادث سابق و على عدم حادث
 آخروا ليس شرا منها معدوم و لا يلزم استه فانهم فكذا اما هو عليها في فيه
 يجوز لزم كونه الحادث القرب على محال محال بغيره و كذا لا يرد بانها كمال
 لا يبق لا بد لها من علتها محال و ان لزم يختلف لان هذا جاز في الحادث ايضا في
 وجه يصح ان امر فيه يصح فيها ايضا فان قلت العلة البقية بعين الاستعداد القرب
 و البعد مر مراتب الاستعداد و الاستعداد لا يحتاج الى استعداد اخر قلت لا ثم ان
 العلة البقية مفيدة الاستعداد و قل يجوز لزم كونه حادث سببا لوجود قارب حادث
 اخر مر لوجوده دون لزم بعينه استعداد القرب ثم لو لم لزم القرب منه محال
 فقام لزم الحادث اذا كان متوقفا على عدم القرب كان متوقفا على عدم علتها ايضا
 لزم المراد لزم كل حادث سابق منه معدوم للاخر و غرض المحشر هنا بيان توقف
 الاخر على عدم السابق فمن ثبت معدنية و على تقدير كونه الحادث السابق على محال
 للقرب يمكن لزم كونه عليه لشرط لزم لا يوجد حادث اخر فاذا وجد حادث اخر
 بنعدم القرب و لا يلزم انعدام الحادث الاخر و علتها فقلد لزم كونه سببا لعدم

الح

القرب في لم يثبت توقف الحادث اللاحق على عدم الحادث السابق الذي هو **قال** فافهم
 كان عليها ايضا لك يمكن ان ينزل كان على الترتيب وجود حادث مع عدم
 الحادث او فاذ وجد ذلك الحادث لا فعدم الترتيب دون حاجة الى عدم الحادث
 الاول فلا بد من ان يترك بمرور جميع انواع الاحداث الترتيبية غير المتساوية كما ذكرنا
 فافهم **قال** فنفقوا للمعد بعد ما ان انت غير بان هذا الجواب لا يقابل السؤال
 امة اذ حاصل السؤال لز اللاحق لم يتوقف على وجود سابق فلا يكون السابق
 معدا اذ المعد ما يتوقف عليه المعد قطعا ولزم توقف ففقد انتفاء ما كان
 لزم بوجبه اللاحق ضرورة انتفاء وجود الوقوف بدون الوقوف عليه فلا لزم
 القول بان المعد بعد من سابق ولاحق الحادث يتوقف على عدمه اللاحق فلا يوجد
 الا اذا وجد وانعدم لان في ما ذكره لا يرتبط به **قال** في جواب السؤال
 لزم ان اللاحق يتوقف على وجود السابق لانه زمان وجود اللاحق بل في الزمان
 السابق عليه ثم هذا يتوقف ايضا كمتل وجيب امة ما لم يكن وجود اللاحق
 موقوفا على وجود سابق في زمان وجوده مع ان الوجود اللاحق وهذا بطريق
 منه وجود الزمان السابق في الزمان اللاحق وتوقف اللاحق ليس بهذا الوجه
 وثانيتها لم يكن موقوفا عليه لان كونه مع بل بان يتحقق في الواقع قبل توقفه
 عليه في الواقع بهذا الاعتبار وهذا لا يوجب محذور بل يلزم منه هو لزم بوجبه
 اللاحق الاول كمتل سابق وجوده قبل هذا لا يوجب لزم بوجبه اللاحق عند
 انتفاء السابق بل ما يوجب انتفاء اللاحق لو لم يتحقق السابق في الواقع
 قبله والحاصل ان التوقف مطلقا لا يستلزم لزم بوجبه الوقوف بدون وجود
 الوقوف عليه مع بل قبله كما ظهر مما ذكرنا وبما يشبهه على هذا المطلق
 او على انه فم وقولهم الوقوف لا يوجد بدون الوقوف عليه انه لا يوجد الا
 في كونه الوقوف عليه وليس كذلك بل ادهم انه لا يوجد بدون لزم بوجبه الوقوف

عليه ما قبله كما في بعض المواد واما ما بعد كما سبق لا فافهم **قال** في مسبوقية كل
 حادث باخر قد وجد حاشية منه بهذه العبارة فان كل حادث اذا كان مسبوقا
 بحادث لم يكن للحوادث تسلسل غير المتساوية مائة قطعا ولزم من ذلك ان يكون
 السابق معدا اللاحق فقد ظهر لزم داخل للمعاد في تلك الملائمة انه لا يكون
 يمكن لزم من سبق لم يكن كل سابق معدا اللاحق لا يستلزم ذواب الحوادث في غير النهاية
 من غير زمان غير متناه اذ يجوز لزم كونه الحوادث متساوية ويمكن كل سابق معدا
 للاحق كونه هذا كمتل لفظه واراد على ظا العبارة كما لا يخفى ثم اعلم لزم هذا لا يرد الا
 على الامام بل على ان لا فافهم في شره وتلك الامور لا بد ولزم كونه مسبوقا
 بامور اخر من كونه كل سابق سببا لاستعداد المادة لقبول ما يحسن مقبولة وهذا
 سر عظيم الى اخره فافهم في هذا كمتل كونه في قوله وهذا سر عظيم اشارة الى كونه
 كل مسبوقا باخر على ما ذكره **قال** في كونه كل سابق معدا اللاحق على ما ذكره
قال فان ارتفع الحادث لا يكون فيه كمتل اذ يجوز لزم بوجبه حادث لم يرتفع
 حتى لم يرتفعه بارتفاع علته الساتة والجواب بان الحادث الزماني كونه استمرار
 وجوده ايضا زمانيا فانه ان ما كان داخل تحت الزمان لا يجوز لزم بوجبه ما رجا منه
 نظيره لزم الملائمة لا يمكن لزم بوجبه باللفظ كما مر اشارة اليه سابقا واذ كان
 استمرار وجوده زمانيا فانه من زمان وحركة ابدية في ان على هذا الحاجة الى
 هذا المتطلب الذي ان كونه بل يعني ان في الزمان لا يمكن لزم بوجبه بعد وجوده وكذا الحركة
 بل نقول بل لزم هذا لا يستلزم وجوده في سائر احوال الزمان والحركة لا قبل الحادث
 ولا بعده اذ يجوز وجوده ما سبقه امر وجود الحادث على انهم و بدون لا يستقيم
 كما يظهر عند التأمل وفي نقول اثبات وجود الزمان والحركة ازل ابد على انهم
 لا يحتاج الى هذا المتطلب بل يكفي ما شرنا اليه من الزمان والحركة عندهم لا يمكن عد هما
 بعد وجوده ولا قبله فافهم **قال** في كونه موجودا وعدم لا يجوز لزم ما ذكرنا سابقا هو لزم

في الوحدة وكثرة والاتصال والانعكاس والتجريد الوضع وليس لها اثر في ذلك بالذات
 اذا نظرنا الى ذاتها بعد ذلك يجوز وجوده بغير قيام الصورة بها ومع ذلك لا ينفك الكلام
 محال وانما انما ليس ما يقع في المقام اذ غاية ما يلزم من ان الصورة لا تنفك عن الصورة
 ويستلزمها وهذا ليس بمجد كمال كثير ولا راد ان يتبع العقل على كونه موجهة به
 الصورة اي كيم بان وجوده في قبل الصورة اسبقه فهذا لا يمكن انما في المقام
 لكم يقع دائرة المناقشة عليه جدا ولم يلزم القول بالنظر الى ذات الوجود
 سواء احدث مجردة عن الصفات ان ذكرناه او مقارنته لها كيم العقل بان الصورة
 مدخل في وجوده فاما **قال** المحل في يجوز العقل كونه قائما بذاتها قد ظهر عامر في
 هذا القول ما لا دخل له في المقام الا ان ياتي اذ يجوز العقل قيام الصورة بذاتها وجوده
 منفك عن الوجود فاما لا يجوز عدم مدخلية الوجود في وجوده فانهم **اقول** لا سبغاية
 السبغ لزم في **اقول** لا سبغاية السبغ لزم في قول الشيخ او كيم لا الوجود يتجوز
 الصورة انما معطوف على هذا ان الوجود مفتوحه فربما كيم مع كونه للوجود اما مفتوحة
 الى الصورة او محتاجة في وجوده بالفعل اما الصورة بتفصيل الذي ذكره وكيم الصورة على
 مطلقة لها او الوجود او وسطه او جزءه او اما انما لا يتفكك في الوجود بدون اتفاق
 لا حدها الا في الوجود او الشق الا في الوجود او مفتوحة الوجود فقد ذكرنا في الوجود
 كما ذكره انه على هذا لا يتجوز في هذا الكلام وربما يؤيد هذا توجيه قول الشيخ وليس
 احدنا او بان كيم مقامه الا في حيث يظهر منه لزومه مقامه احداهما بالآخر في مقابلة
 قول مفتوحة في الوجود بالفعل فانهم وسجرت في توجيهه في هذا الكلام وقد اشار الى
 لزومه الا في حيث قال في فصل بيان استلزام الوجود للصورة وتبين منها انما من الز
 تنفيذ شخص الوجود وتعيينها على ما يستلزم ولا ينفك لانه انما هناك كيم وضع الوجود
 من قبل الصورة يستلزم كيم شخص الوجود منها لان استلزام الوجود للصورة يستلزم
 كيم شخص الوجود والصورة الا ان ياتي بيان استلزام الوجود للصورة لان منبسطا على الز

وضع الوجود من قبل الصورة فاذا كان كيم وضعها من قبل الصورة مستلزما لكيم شخصها
 من الصورة جاز لزم في استلزامها للصورة مستلزما لكيم شخصها من الصورة
 والا فلهذا لم يقول كيم شخص الوجود والصورة مستلزام استلزام الوجود للصورة
 فبغير الاستلزام بل بوجوبه بغير السبغ بقوله ولا ينفك فيها سبق في الوجود وبعد
 ما اشار الى مقدمه القدر في قسم **قال** المحل على انه زاد في الاقسام قسم يحتاج
 الصورة وهو غير مذکور في القسم الاول امر فيه مير لان هذا القسم لا شك انما في الاقسام
 المحملة الا انه لم يذكره الشيخ لان مورد قسمه على زعم الامام غير شامل لزيادة الامام
 بناء على قطع النظر عن مورد القسم ما جعله الشيخ ثم ذكر انه لم يذكره الشيخ لان مورد القسم
 الذي ذكره ليس بمحمول لانه لا محذور فيه **قال** المحل على اظهار انما مقدمه في
 الطريق الخامس وقد عرفت ما فيه **قال** المحل والعجب لزم من هذا ان ليس له القسم
 لا يجوز ان لا كيم توجيه كلام الامام بان مورد القسم لا جعله الشيخ يقوم الوجود للصورة
 بالفعل فصار ان عليه الصورة للوجود عليه ثالثا فاما فانه كل واحد منها بالآخر
 ومع الاخر ووجه على الوجود من الاقسام لكن لما كان يقوم الوجود بالصورة بالفعل
 ان عليه الصورة لا يكون ليس ما ثبت في السابق ويجوز كيم كونه بالآخر
 فالشيخ ابطال هذا الاحتمال بجمع مورد القسم كما يشير اليه ما قلناه انه من قبل قوله ثم قال
 وهذا الحقيقة التي فعلها هذا كيم ابطال الشيخ لهذا القسم ما في عدم دخوله في قسم
 مورد قسمته الذي ذكره منها اما الاول فلانه على هذا كان يجب لزم توجيه ابطال هذا الاحتمال
 عن بيان الاقسام باسرها او تقدم عليه ولا معر لتوسيط بين بيان الاقسام مع
 ليست من الاقسام واما ثانيا فلان القسم الرابع ايضا لا كيم مورد القسم فلم يعل
 من الاقسام فان قلت قد اخرجها ايضا ونظير في سائر الاحتمالات كما نقل عنه انه
 بقوله لا محال لانه لا كيم ما فيه **قال** المحل في قولنا في ابطال الاحتمالين قلت
 ولزم في هذا كيم في موضع اخر في بيان وجه عدم ذكر القسم الثاني واما لم يذكره
 لان الذي جعله مورد القسم هو الوجود مفتوحه في وجوده الى مقارنته للصورة

ولا يجتمع هذا القسم بذكر القسم الثالث والرابع والي وجعل ذلك الثالث
 الذي استقله عنه ويكسر ليقاها من قبل بذكر القسم الثالث والرابع المصنوع
 فيه من الفاد ثم استدرك في الثالث وذكر ليقول من الاخر كان هو المستغنى عنه
 من قبل لوجود القسم ويكسر حكم الاحتياج باليهو في وجوبه لا يذكره ايضا في ضمن
 اقسام مورد القسم الذي ذكره بل يذكره على حدة ولزكان مع آخر هذا القسم الرابع كونه
 مذكورا في المقام الثاني من اقسام مورد القسم وعلى هذا اندفع ما في ذيل بقية الوجوه
 فتدبر **اشد** اقول التلازم عند التحقيق انه لا يجوز التلازم بين سببين اما لما
 يراد به امتناع انفكاك كل منهما عن الاخر في الواقع او كونه ذات كل منهما آتيا عن كونه
 بدونه الا خود لا يتوهم له هذا يستلزم الدور اذا لا باء على كونه بدونه الا خود لا يستلزم
 الاخر عليه وعلى الاول فنقول اذا لم يكن احدهما علته موجبة للاخر علته تامة او جزاء
 منها او جزاء كونه كان في وجود الجزء الاخر منها فلا دليل على انه لا بد له كونه موجبة لهما
 اذ يجوز له كونه ذاتا كما كانت يا عظم الوجوه بعد الاخر غير مقتضاها واحدهما او ثالثا
 ادعاء اشده وان كان كذلك يجوز احتمل انفرادهما في محل المنع ثم على تقدير تسليم وجوبه
 ثالث على تقدير عدم عليه احدهما لا وجه لتفكيده بان يقتصر تعلقا لكل منهما بالآخر
 لان المراد بهذا التعلق اما الاحتياج في الوجه فذلك مع استلزام الدور لا مغزى له
 اذ لا يقتضي كونه سببا لاحتياج امر في الوجود او وجودا في الرجوع هذا القسم
 القسم الاول اذ لا يعتبر في الاول تحقق العلية والمقتضى من ولا يظفر فيه الى كونها واحدا
 فقط بل انما اعتبر في احدهما باعتبار محالية العلية وكل منهما وكذا لا يعتبر كونه العلية
 بسبب ذات لعله او ثالثا اذ لا فائدة في اعتباره ولو اعتبر ذلك الامر ان وقطع
 النظر عما لا الدور وجعل هذا القسم بهذا الاعتبار فاما القسم الاول فلم يكن
 اقسام عليه كل منهما بدونه كونه ثالثا وكذا العلية الثالث باعتبار مقتضاه
 الاحتياج من جانب واحد وايضا عليه الثالث كونه في امتناع انفكاكها بدون هذا
 الانفكاك كما يستظهر ما سيجي او الاحتياج في صفة غير الوجود وهو ايضا فاسد اذ لا معنى

لان كونه

لان كونه سببا لغيره كما جاز صفة الالزام باقتضائه الاحتياج في الصفة لزم الامر
 بفيد لكل منها صفة يحتاج في تلك الصفة الى الوجود وفيه يقع لزم الامر الثالث اذا كان
 موجبا لهما فقط انه متين انفكاكهما سواء اذ لكل منهما صفة ام لا كما سيجي وايضا نقول
 لانك لزم تلك الصفة لزم كونه لازمة للمقتضى من قد مدخل في احتياج فيها في تارة ما دون
 كانت لازمة فلو دونهما اما من قبل القسم الاول او من قبل القسم الثاني فان كان من قبل القسم
 الثاني فنقل الكلام اليه وهكذا حتى يتبين ان لزم القسم الثاني على كونها من الامور الاعتبارية
 يمكن لزم في بعضات الاعتبارية فانها تابعة للموصوف فيكون لزم وصفها في جميع
 الى القسم الاول وللكلام في غير ذلك ان من قبل القسم الاول فالعلة اما الصفة فيلزم الدور
 في المقتضى من ورجوع تارة ما دون القسم الاول اما الموصوف فيلزم جميعا علية على
 لزم واحد وهو الصفة اذ لا بد له كونه ذاتا كما كانت يا عظم الوجوه بعد الاخر غير مقتضاها
 لزم العلة الثالثة لا بد له لفيد لكل منهما الا بالان الذي لا يظفر به ايضا في امتناع الانفكاك
 حاصل بين المقتولين سواء تحقق في المعنى ام لا كما سيظهر ومن هذا ايضا لزم الدور لان
 يصير ذات سببا لغيره بهذه الحيشية وايضا لوجود ذلك فلم لا يجوز له كونه ذاتا كما كانت
 بهذه الحيشية فدون ثالثا مع انه اول او سبب ثالثا لك كونه لا كونه لهما وعلى تقدير
 يتفحص جدا بطون ما تارة ما لزم احد المقتضى من اذا لم يكن علة للاخر لا بد من ثلث كونه
 علة موجبة لهما كما لا يخفى اذ المراد بعد قلة لزوم وهذا ايضا بطا لزم كونه كونه
 الامر الثالث علة موجبة لهما ولا يحسن لتوقفه على افادة لزوم وكونه الثالث قد كونه مقبولا
 لا قد لا كونه حيز يحتاج الى تنقيح الا ان بين لزم العلة الموجبة قد عرفت انها يمكن لزم كونه
 جزاء اخر امر العلة الثالثة وح كونه كونه لزم الثالث علة موجبة لهما بهذا المعنى على هذا لا يلزم
 لزم كونه من حيث لا يلزم ما لم يكن الا جزاء الاخر من العلة التامة لكل منهما مستدرة وكذا يجوز
 لزم كونه سببا لغيره لاحتياج من جهة واحدة او جهة اخرى بل لا بد من ذلك على ما هو
 رايهم وان لم لا يجوز صدور امرين من واحد بدون تعدد الجهة وح اذا لم يكن الجوابان

متد زمتين لا يحيل اللزوم بينهما فالقييد انما هو لا يخرج من غير ان هذا
التوجيه بعينه على عباراتهم خصوصاً مع عبارة الشرح لا يمكن تطبيقها عليه لانه احوال وجه
التقييد باسبغ كونه في التقييد فيكون وهو ما لا يربط به هذا التوجيه مع انه لم يتعارف بينهم
اذا لم يكن التقييد متد زمتين واما زمتين كذلك لا يمكن تطبيقها عليه لانه علة موجبة لها
بلا طلاق ذلك عليه عند التزام التقييد وتلازمها معه وعلى الثاني القول انه لا يستقيم 2 انه
اذا كان احد المتد زمتين علة موجبة للاخر فيحصل التلازم بهذا المعنى منها اذ غاية الامر في
صورة تحقق العلية بينهما لم يكن العلة لكراية عرو وجودها بدون المعنى بشرط لم يكن علة
او فاعلة مستقلة واما اذا كانت جزءا اخر او كونه فلا يلزم لم يكن كذلك كذا ان يلزم
لزم كونه المعنى ايضا لك سوا كانت العلة علة تامة او جزءا اخر منها او كونه ولا يصح ايضا
انه على تقدير عدم علية احد المتد لا بد من علية ثالث لهما لا بد من بيان ودور العلة
غير مسموعة واما حال لزوم افادة الامر الثالث ليعتق لكل منهما فيعرف بالمعاني
الى ذكرنا في الشق الاول فتدبر **قال** المحل والحق انما قد كلف في غير التلازم كذا هو
عند قوله ولا يعلق لاحدهما بالآخر ايضا ولا كفاية كفاية يستدعي لم يكن الامر بالعكس
فانهم **قال** المحل وقوله ولا معلول زيادة لا فائدة فيه لانه اذا لم يكن هو لعل العلية فيه
انه لو حصل على هذا ليس احد هما على اسلوب الجزئية ايضا يخرج منه ما هو المراد اذ ان يلقى
المعلول على ما دللنا من علية العلية فانهم اثبات هذا مبني على اثبات المنزلة
في غاية الاشكال فيحقق القول فيه في حاشيتنا على شرح **قوله** اول قوله كذا هذا
هو البحث الذي سبق ذكره المحل بقوله وسؤال آخر لا يعتبر لعله الموجبة في فن وجه لا بد
ثانيا فانهم **قوله** والاهو بل يترقى لا يكتفون بها في هذا ايضا هو الذي سبق ذكره المحل بقوله
ويمكن ان يجاب عنه ان العلة في العلة لا يستقويه بها وسيزده بعد ولعل لم يتبين
لهما اعتمادا على ما سبق ذكره وقوله فاعلم ان كانت هناك اية ثم قد ذكرنا انه اذا لم يكن التقييد
متد زمتين وهو زمتين للعدم لم يتعارف ليعطينا عليها انها علة موجبة فتدبر

المحل فلا بد مع ذلك من انقضاء تلك العلة الموجبة تعلق كل واحد منهما بالآخر ففقدت الحاشية
قال المحل وعند لزوم التعلق كل منهما بالآخر كانه في التلازم بينهما لا يتعارف التلازم
كل منهما على الاخر في هذا ذكرنا وفضلنا بكونك استنباطا على هذا القول والحاصل ان مراده
بدوام التعلق لكونه موصلة في اللزوم فلا يفسد لانه كانه في التلازم ولزوم كان المحل
مرادنا التلازم ما قلناه ما ذكرنا انه لا يستقيم الا لانه يكلف ديق مراده المناسبة التلازم
المتد زمتين التلازم التلازم حصر لمتد زمتين التقييد هما معلول علة تامة و
مثلا استماع الفلك كما هو ان مراتب ليس في انها بحيث يابى على الفلك كسبها
كانت بينهما ارتباطا ومناسبة صار بسببها معلول علة تامة دون ما سواها فكان
نحوه المناسبة مثلاً التلازم فاعلم **قال** لان الايراد كان العقدة منه بيان في علية
كثيرا لست علة في تحقق التلازم الاظهر لربنا كان ليعتقد ببيان التلازم متحقق كونه
المتد زمتين معلول علة تامة اذا لم يكن احد هما علة الاخر او الاخر علة الاول ثم كذا ذكره
تسليما للايراد والابحار ايراد آخر منه ما لا وجه له اذ هو ايراد اول الامر لا هو التلازم
المذكورة غير محياج لهما ثم اجاب كجواب ثم ذكر لزمه الجواب على تقدير صحة التلازم
الا بدخلية احد الامور المذكورة دون الاخرين لا يفسد لانه في التلازم لا يلقى التلازم
للايراد والابحار ايراد اخر وهو **قال** المحل ولم لا يجوز لم يكن تعلق كل منهما بالآخر ك
مهمته في سيجر تغضيب القول فيه **قال** المحل وسؤال آخر لا يعتبر لعله الموجبة في
قد عرفت لزم هذا صحيح في التلازم باحد الطرفين ولا مجال للفتنة ولا يصح في المحل
قال المحل وبعبارة اخرى كل واحد من المعلولين في هذا ايضا مثل سابقه فتعلق **قال**
المحل ويمكن ان يجاب بان العلة اذا صدر عنها شيان في فية لعله الموجبة الرغب
التلازم ليس مرادهم بها العلة المستقلة بل يعلم مثل الجزء الاخر من العلة التامة لهما
وج يجوز لم يكن امر واحد مرتبة واحدة جزءا اخر العلة معلولين ولا يلزم منه صدر
الكثرة وواحد مرتبة واحدة لانه مع شيئين او شيئا علة لهما وليس هو او شيئا اخر

عنه لحد لا محذور فيه وظاهره ان منع انفكاك احد معلولين عن الاخر ضرورة حاجة
 الى افادة دوام التعلق وايضا فيه انه اذا كانت الجهتان متلازميتين متلازمتين
 فبمقتضى انفكاك احد المعلولين عن الاخر ولا حاجة الى افادة دوام التعلق بينهما ويمكن
 للمرتبة في الصورة الاولى لا بد من تدرج الاجزاء الاخرى والعليتين وفي الثانية لا بد
 من تدرج الجهتين ففعل للمعلولية لثالث لا يكون له لا بد من تدرج فاقول قلت بعد
 التقييد بهذه العقيدة لا حاجة الى تقييد افادة دوام التعلق قلت افادة دوام التعلق
 سادة مستندة بالعقيدة ولو قيل لم يرد دوام التعلق سادسة للمعلولية لثالث ايضاً
 الايراد الاول من الحجج بعينه على انه لو حمل افادة التعلق على الغير الاخر المذكور كما
 لم يتجه هذا القول امه لكن قد عرفت انه بعينه على المقام هذا ثم قد يفتش في لادبية فيه
 آخر الصورة الثانية بناء على ما ذكرنا سابقاً فانهم اذا افاد دوام التعلق في
 السابق على ما يرجع الايراد الاول الى ما يرجع الى دوام التعلق كما ان الايراد الثاني
 دوام التعلق كما في ولا حاجة الى امراضهم وايراد الجرح هو انه اذا اعتبر عليه ما لها
 فاما ان يشترط تدرج الجهتين او لم يشترط فان لم يشترط فلا يحصل بينهما تدرج ولن
 يشترط فيمكن ان تحقق التلازم بدون عليه ان لا يشترط بان يكونا معلولين على بعض
 بينهما تدرج والفرق بينهما **قوله** وليس شرط فقط فقد يرقد والعلة في فيه اما التعلق
 الكلام الى العليتين المتلازمين ونقول تدرجها اما باعتبار كونها معلولين على وجه
 للاخر اذ كونها معلولين على وجه موجب فيرجع الامر في التلازم الاول الى كونه المتلازمين
 معلولين لعل واحد موجب كما لا يخفى واما باعتبار كونها معلولين لعليتين فنستقل
 الكلام اليها ايضاً ويمكننا فلا بد من تدرج اما الى متلازمين يكون احداهما علة للاخر او
 الى متلازمين يكونا معلولين على واحد فيرجع الى التعلق الاول فان قلت لعل كونهم
 الامور اعتبارية ولتسوية الاعتبار جازي قلت ولتلازم تحقق الامور الاعتبارية
 التسوية لكونها مما لا يجوز ان تكون تلك الامور المتلازمة لم يستند الى حاجتها

ففيكم

فيحكم العقل بديهية بانه يجوز له لا يتحقق شيئاً من اعم قد يجوز تحققها اذ لا يشترط ان يكون
 سواء كان عينياً او اعتبارياً ولم يستند الى حاجته فيرجع الامر الى كونه المتلازمين
 معلولين على واحد فان قلت يمكن ان يثبت تلك الامور الاعتبارية اما باعتبار كونها
 لا يكتفي بان اقله كعدم مستعين قلت فيرجع الى الايراد الاول من الحجج بعينه ولا
 فيه هذا التطويل اذ ليس حاصله الا انه يجوز لغير كونه شيئاً متلازمين من دون الحكم
 احدهما علة للاخر وان لم يكونا معلولين على ثالثة وهو ظاهر الاول والآخر في هذا
 التعلق الاخير من تدرج الجرح ان يدرج ح الاستدراك المذكور الحج اذ يثبت التعلق
 ويكرر الاوسط في وجوب ما ذكرنا سابقاً وان المراد بافاد دوام التعلق
 ليس الا هذا الاشكال فلا يستدرك وقد عرفت ما فيه فانهم **قال** الحج اما اولها
 الاوسط فابداً قوله بقول كونهم العلة من الصورة لا يخفى لانه توجيه الكلام انه وجوب
 اياه دليلين لان الاوسط ليست علة موجبة للصورة غير مستقيم اما اولها فبعينه
 عن طريق السياق كما لا يخفى وانما يفتش في ضعف الظن والخلل بين في وجهه ان
 اذ اللازم منه ليس الا الحكم في حيث انها قابلة لا يكون موجبة والمادة انما لا يكون علة
 موجبة اعم من النظر الى سياق عبارة انه دليل واحد حاصل لم يتغير
 التلازم لانه لكونه علة موجبة ولا يوافقها في وجوبها حيث انها قابلة لا يكون موجبة
 فالأوسط من هذه الجهة لا يمكن لكونه موجبة مقتضية للتلازم ولا كانت قابلة لا يكون
 لكونه علة حركية لا يوجبها وجهه الفاعلية لان الايجاب وجهه الفاعلية فقط
 سواء كانت نفسها او ما بعد مرجعها كالاعداد والاشراط وكونها فلا حرج
 لا ايجاب فيها بوجه من الوجوه فيمتنع لكونه مقتضية للتلازم هذا هو الوجه الصحيح
 الكلام انما لا يفتش على سياقه **قال** الحج في الصورة لم يجب في نظر اذ المادة لا
 مدخل لها في وجوب الصورة عندكم كيف الصورة شريكه علة المادة بمرهم فكيف يمكن
 لغير توقف وجودها على نفع المادة مستحقة لها وتستحق من غير صفه لها كما في

بان الامام ايضا لم يذكر كونه مراد الشيخ في هذا الظاهر ان المراد بالشيخ ذلك الكفر في عبارة
 توسع ما محال وجه له وح يمكن له في نفس مراد الشيخ ليس الا ارادة على الامام بل اراده
 لمراد الامام الشيخ يحتمل ما ذكره الامام ويحتمل معنى اخر فلا يرد ويحتمل بعينه الكفر المحمدي لمر
 الامام قال انظر لمراد الشيخ ذلك لا غير ذلك انما شبه على انه ليس كذلك بل كقول
 ويحتمل غير ذلك احتمالا مساويا ثم ذكر لمراد الامام ان ذلك الاحتمال فاسد فانهم انما
 قاموا بسيا ابطال الاحتمالين ماسيا على ما فسر الامام ليس الا ابطال الافتقار
 من جانب الصورة في اعتبارها مطلقا لكن ذكر في هذا اذ هو في البحث عند قول
 الشيخ يجب ان يتطابق مع نفسك في المراد الشيخ بالتلفظ لهذا انما
 اقول اما طرد المتقايين في بعد ما ذكر الامام انما سياتي ابطال الاحتمالين لوجه
 لهذه التوافق لا يخفى الا اقول يمكن دفعه بما سبق انما في لا يخفى فيه اذ طرد
 ما ذكره من قوله والا يلزم لم يكونا معلولا سببا فيكون هو مقتضى ان مقتضاها الامام
 فاثبات كونه المتقايين سندا مساويا للمنع من كونه الكلام عليه مسموعا
 هو بعد ابطال المنع وهو كما ترى مع اما قد اشترى سابقا الى المراد التعلق كسب
 الحرمة لا يخفى في المتقايين فانهم ثم اقول لا يذهب عليك في لا يذهب عليك
 لمراد ذكر في ضمن نظر عدل المحققين فانظر المحمدي على المراد لا يتوقف لوجه
 بالفعل بدفع الصورة في بحث لان تلك القضية ليست الا هذا فكيف يقع
 بناها عليه فان قلت فرق بينهما لان المراد من تلك القضية المراد لا يتوقف في
 وجودها بالفعل الى الصورة الى الصورة على وجودها وما يتبين من عليه لوجه
 الا يتولى فعلية بالصوره وكما ما فيها قلت على هذا انما يمكن ان يكون بينهما
 فرق لكن يرد عليه ان الامام انما كان فعلية لا يتوقف بالصوره يلزم لم كونه
 الصورة على وجودها والشيخ ايضا في اشياء لم يقع عليه الصورة لا يتولى
 على هذه المقدمة بل ما فرغ عدم عليه الا يتولى الصورة عليها فالاولى لوجه

كلام الشيخ منها على ما ذكره الامام في اشياء بان يمكن تلك القضية على المراد لا يتوقف
 بالصوره وانما في نفسها بالقوة ويمكن تلك المقدمة مقدرة لا يبالى ما ذكره في التوقف
 الاربعة من كونه الا يتولى على وجود الصورة فيجاء في كلامه في اشياء بعينه حيث قال
 في صدر فضل تقدم لصوره على المادة ومرتبه الوجود قد صح لمراد المادة الجسدية اما
 يتقوم بالفعل عند وجود الصورة ثم قال في اشياء الفصل في بيان ابطال على الا يتولى
 للصورة بعد ما يخلها بوجه وانما ثانيا فلا يمكن ان يكون كونه ذات لمر سببا
 بالفعل هو بعد بالقوة بل يجب ان يكون ذات قد صار بالفعل ثم صار سببا
 اخر ثم قال بعد ايراد كلام في البين فان كانت المادة سببا للصورة فيجب ان
 يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد منعنا هذا منعنا ليس بنا واد الى اخر
 ما ذكره المحمدي ولا يخفى انطبق على ما ذكرناه وهذا هو الوجه الذي وعدنا به
 البحث قال الشيخ واقول لو كان مراده ذلك لا يتوقف لمر الامام لم يقع في الشيخ
 لم يرد لمر المختارين اذ لم يكن احدهما على الاخر لا بد من ثلث بل هو اينما
 سيقترب بذلك يقول الشيخ الزم من عدم كونه احدهما على الاخر لمر سبب
 خارج يقيم كل واحد بالآخر اوسع الاخر لكن اورد عليه لمر الزم من واما
 يثبت بالبرهان على استحالة تحقق التقاوين وحينئذ لم يذكر وجه تفرق الشيخ
 لمر هذا المقام وهو انه للتنبيه على ان ذلك المحمدي كما ذكره انما تمام الكلام
 بدونه على ما قرره الامام وح لا يرد عليه ما اورد في هذا فقال المحمدي في
 لمر المراد بالسبب انما يمكن لمر في ارادة مطلق اسبب ايضا تنبيه على ان توهم
 المحمدي لانهم لم يقولوا بالاحتياج الى سبب خارج مطلقا وهو في هذا لا يخفى
 انه يمكن ان يوجه كلامه انما يوجه يندفع عنه الاستدراك ان جميعا بان يبين
 مراده لمر القسم يتبين لمر لا يكون سببا في مورد نفسه فانما مراده ما ذكره الامام في
 القسم الاستبعاد من الجانبيين مطلقا الى لا مع وجود سبب لثبته في التلازم

ظاهر بخلاف ما ذكره اشته لان القسم الرابع هو الاستغناء مع وجود سبب ثالث رابط
 وهذا لا ينافيه ظاهره فان دفع الاول ونقول السبب الرابع ليس بمعناه المذكور
 موجبا للاحتياج بينهما في الوجود بل اعلم منه وجوب لا ينافيه استغناءهما في الوجود
 فان دفع الثالث ايضا كذا كذا لم يبق له الامام لا سبب له من انساب المتكلمين كما هو ابل
 يدعي انه لا بد له من بيان وبرهان وكانه كذا على ما مر مفصلا وترديد الشرح في امور
 لا يحتملها ذلك الشرح فيجب جدا لمراد بعدم الاحتياج عدم الاحتياج في الواقع ومما
 له فيه فبقية ظلال اكثر البرهان مشتمل على مثل ذلك كما قال في المتن ولما زاد عدم
 الاحتياج والمساواة الظاهر من العلويين في دار الازالة والعبودية فبقية لمراد في
 ليس كذا فانه لا يستغناء من الجانبين مع عدم الاحتياج في الوجود ليس مافيا
 للتقدم بينهما على تقدير كونه مافيا في اوراق مساواة ظاهرة بديهية وتكون
 فيه باسنة كره اشته من الاستغناء من الطرفين لا معنى في سوجور ان انك كذا في دفع
 بالمنع ووجهه ظاهر على انما نقول تحقق المساواة الظاهرة ايضا لان ان فيج مطلقا بقدر
 وقد كما يظهر من تتبع احوال مع لمراد في دفع قد زعم عليه كذا حيث لا يشرع
 قال بعبه هذا المراد اشته باقاة كل منها مع الاخر مغف بهم كذا في دفع راجع اليها
 والاستغناء عنها والازالة وبقية ازاذا ظاهرا لمراد في دفع في دفع تحت الترتيب
 الترتيب في المقام وهذه الترتيبات واقعة في التقدم وقد مر في المحرر بان احد شر
 الترتيب وهو الاستغناء المحض مافيا في التقدم ولو سلم انه ليس ترتيبا في التقدم
 فلا شك ان ترتيبه في السبب الثالث رابط والاستغناء المحض مافيا في الابق
 كما ذكرنا انما لمراد في مطلق اسبب لا اسبب رابط فانه بر الجواب
 اللذان ذكرهما الامام في لا يخفى صنف في الكلام اذ الامام لم يفسر التفسيرين
 ذكرهما اشته باقاة مافيا في دفع في المقام اربعة اقسام منها الاحتياج من الجانبين
 والاستغناء عنها واشته في ترتيب التفسيرين كذا في دفع فيها سبب ثالث وعرض

بان وجود سبب ثالث محتاج الى الترتيب وان هذا لا يوجب تفسير التفسيرين باقاة منها
 فانهم قال اشته في دفع الى القسم الاخير على ان يكون لا يخفى انه ليس في كلام
 اشته في دفع الا يكونا متساويين وعدم كونه احدهما كجفوها سببا لا خور وهذا ليس
 ما ظنه الجمهور بل اعلم منه اذ ما ظنه الجمهور هو ان يكونا كذا في دفع سبب ثالث ليس
 من انظار الثالث فية اشته في دفع اشته وهذا لا يمكنه الباطل فوان قلت قد قال
 الامام سابقا لمراد الباطل عدم احتياج شري منها الى الاخر سببا فانه لا يرد منها
 اي وجه له وانه من لانه لا يمكنه الباطل الا باذنه فقلت كان ما ذكره سابقا لعدم
 الاحتياج وما ذكره هنا هو الاحتياج الى سبب ثالث اذ سبق ما ذكره سابقا هو ان
 سبب الباطل ان اشته سبب له ولعل ما ذكره اشته لم يكن مرضيا عنده وبقية
 انه لا يخلو الا بالبرهان المذكور فانه بر الجواب وقد شرحت الى جواب هذا الشك
 لا يخفى لمراد في جواب لو كان بناء على ما فهمه الجواب وقرره لكان ما قلنا في دفع الامام
 من قوله متكافيان في الوجود لخوا بل كيف ما تقدم وهو مطلقا لمراد في دفع
 ما شرحت الى سابقا لمراد في دفع مفعول على علة واحدة مطلقا لا كيف في دفع
 فانظر لمراد في الجواب بنحو آخر وهو لم يبق مراده من انك فانا لم لمراد في دفع
 اذ لم يكن احدهما علة لاخر فيلزم لمراد في دفع مفعول على علة موجبة مقتضية للعلة
 بينهما بل يجوز لمراد في دفع كذا بل كذا في دفعهما بل كذا في دفعهما اما من انما او
 من غير ما كما ذكره الجواب سابقا سواء لم يكونا مفعولين احدهما او يكونان مفعولين كذا في دفع
 المذكورة او يكون احدهما مفعولا فقط وهو الجواب لمراد في دفع اشته في دفع بالبرهان المذكور
 على استحضار كونه في الوجود وجان مكافيان اذ في دفع بالبرهان على تقدير صحة لمراد في دفع
 لم يكن بينهما علية وحتياج بوجه اي سواء كانت لعلية واحدة مما او من انما لمراد في دفع
 لمراد في دفع من كذا في دفع عند انظر فيما ذكره اشته في دفع في دفع المقام في دفع في دفع
 انما انه حله على اقدم انه قد عرفت لمراد في دفع على هذا ايضا سيندم المحذور وهو عيب قال

مع كونها علة لشيء واحد او معلول له غير ما خرج به **قال** ايضا قيل في حيث قال في المعية
 في العلية لشيء واحد ما علة لاشيئها مشتركة كان في العلية وعلى هذا مانع المتأخر وما
 لا يكون علة ولا معلولا للمنفرد لكنها كما ما مشتركة بين في العلوية وظاهر على هذا
 لا بد له كونه معلولا للمعلول مع قطع النظر عما ذكرنا في الحاشية السابقة له في العقل عنه فافهم
قال في غير كمال كونه بين وبين المتقدم والمتأخر احتياج في ايضا نظير ما مر آتفا
 للمعية بالطبع ليس محسب الاحتياج بل هو مع كون المعين محسبين او محتاجين اليها
 على قياس المعية بالعلية كما مر في الحاشية ايضا وحمل كلامي في تعريف المعية بالطبع حيث
 لم ياخذ فيه هذا القيد على ما في في نظرنا في قولنا ذكرنا في العلية والاحتياج
 بالعلية في هذا المقام ونسب الكلام على تفسير المعية بحسب العلية والاحتياج او اخذ
 الاشارة فيها للكل لم ياخذها بالنسبة الى امر واحد بل على وجه الم فافهم **قال** في
 المراد من المعية معا عاد الاستفاد والتفريق في المعية والتقدم والتأخر استفسر
 عن معنى المعية والتقدم والتأخر انه بحسب العلية والطبع او غيرهما متفقين او مختلفين
 اي قولهم ما مع المتقدم متقدم مثل المعية والتقدم فيه باعتبار واحد او باعتبارين
 ثم ليس اياه بالتفريق ما ذكره بقوله احد ما انقضى في لعدم وروده حيث كان المراد من
 المعية اسلب التقدم والتأخر مع الملازمة او الاتفاق او هو طر ما ذكره سابقا بقوله
 وما مع المتأخر في السلب والجزء في ثم لا يخفى انه على تقدير حمل المراد من المعية على مجرد
 سلب التقدم والتأخر في حد ذاته لا يشترط او مع اخذه ايضا للكل على الوجه الاول كما في
 في ظاهر الملازمة بكونه توجيها لكلام الشيخ في قوله بين ما مع المتقدم وما مع المتأخر
 ما يكون مع التقدم على غير ما كان لا يكون متقدما عليه ولا متأخرا عنه ولا يلزم له لا يلزم
 يكون متقدما على ذلك لشيء لان احد المتأخرين اذا كان علة لشيء لا يلزم له كونه الاخر ايضا
 لا يردون رتبة واما ما مع المتأخر عن شي من المعين المذكور فلا بد له من متأخر عن
 في ذلك لانه اذا كان ملازما له فيكون في ليس علة له ولا معلولا فلا بد له من كونه معلولا

لعلته بناء على قاعدة انما لم يترأفقه وبها فظهر الفرق والتفريق بطلان استعمال كلنا ^{للمعنى}
 في البراهين من الصحيح استعمال احد بهما دون الاخر لا يبق كيف يجوز لكونه مانع المتأخر
 عن علة المتأخر اذ في يلزم له كونه علة لشيء واحد شيئا لا نأقول انما يكون في قاعدة انما لم
 من المتأخرين لا بد له من كونه معلولا على علة واحدة فالتقوله في قولنا هذا وهو انما اراد
 العلية الناقصة او المراد انما معلولا علة واحدة وان كانا يجتمعان فيكونا مختلفين
 لم يحل كلامي انما ايضا على ما ذكرنا فافهم **قال** في واما في الصورة النوعية فيكون في
 الدليل المذكور من زعم ثبوتها في الامور وثبوتها في الجزاء والكل في الكل والتقدير جار
 في الصورة النوعية ايضا باخذ في تغييره وما يرد وما لا يرد مشتركة فافهم **قال** فان قلت
 ما متاخران في قبل لاحاجة الى هذا الفهم اذا نشأ ذكر لبيان الامام فغير تأخر
 الشكل عن رتبة الصورة ثم ذكرنا محتاجة في نسخها اليه ولا شك في هذا منقصة
 للسؤال فاجاب بقوله ولا يبعد **قال** في قولنا لو لم يكن المراد بالمشخصات في هذا يرجع
 الى الايراد الذي سيورده المحيى بحسب غرضه وهو متوضى للجواب عن الجواب ثم قال في الا
 عليه **قال** في احد ما في الصورة المنسقة لما كانت محتاجة في لا يخفى انه على ما قرره
 في السبب الصورة المنسقة منقصة نظرا الى التسام في الشكل من لوازمها فلا بد
 من غير تحقق معيتها او بعدتها لم يكن تلك الدعوى من غير احد من احد ما لازم
 الانتفاء ولم يسقط ايضا المقدمة القائمة بان مانع المتأخر من غير الاعتبار لكن
 على هذا يرد انه لا يمكن في نفس التأخر عنها حتى يلزم له كونه مانعا معييا او متقدما في فافهم
 الدليل في ذلك في التمسك بالسبب في المحيى في التسام في الشكل لما كانت قائمة بالسببية
 لازمة لها بل من سبقها سبقها بالضرورة وانت خبير بان على هذا يسقط المقدمة المذكورة
 عن الاعتبار بل لا حاجة الى المقدمة الاولى ايضا وهو طر اذ يكون حاصل الدليل في الصورة
 اذا كانت علة مطلقة لا يتوقف تسبقها مع لوازمها وعلوها لوازمها التسام في الشكل
 فيلزم سبق التسام في الشكل على التسام مع انما متاخران عنها على ما سبق ولا شك

انه لا دخل لاحد المقدمة الاولى والثانية بل نقول لو قطع النظر ايضا عما ذكره الخ من المرام
 بالمتخص لازم الشئ في العلة المطلقة لا بد من سبق لوازمها ايضا على الحد وحمل الشئ
 على معناه لظا وجعل التامر والشكل في شخصات الصورة لاحاجة الى المقدمة الثالثة
 على ما ذكره الخ ولا الى المقدمة الاولى ايضا لان حاصل الدليل في العلة المطلقة لا بد من سبقها
 بمهيتها وتخصها وعلى مهيتها وتخصها وانما هو الشكل من علة وجود الصورة و
 تشخصها فتو كانت الصورة علة مطلقة لا يتقدم التامر والشكل عليها مع انها
 غيرنا ولا دخل في المقدمة الثانية وظهر باذكارا لتخصيص الخ المقدمة الثانية بالسطر
 عن اعتبار ليس ما ينبغي وانه لا كانت هذه المقدمة محلة للبحث والتمزج قال الخ
 انه يستطاع هذه المقدمة عن الاعتبار ويخرج عن النزاع فيها ولم تعرض للمقدمة الاولى
 لانها لا كانت بينة فلو فرض ان يثبت الدليل عليها لما كان فيه فخر في شك منها
 اذ يثبت لمرأخذ هذه المقدمة ولم يكن محال اليه في اعتبار التامر ثبت بها تقدم
 الايضا على الصورة وحيث انها متقدمة على التامر والشكل واما متقدمة على الصورة
 كما تقدم الامام لكن يحتاج اليه باعتبار التامر حاصل الدليل في الصورة اذا كانت علة مطلقة
 سبقها بالوجود وعلى الوجود ايضا لا بد من كونه سابقا على الايضا لان اسبق على
 سابق هذا ثم لا يخفى للشيخ ذكر اول لم الصورة لو كانت سببا لقوام الايضا مطلقا
 لان على مهيتها وجودها سابقا عليها ثم ذكر آخر التامر والشكل لا يوجد الصورة
 الا بها او معها فنوا ان تقدم ان التامر والشكل من علة وجود الصورة فلا وجه لثبوت
 الاخر وبما هو الكلام سبب في المقدمة المنوعة لمرأخذ الامام لم يمنع لما ختمت
 وللمرأخذ فيقدم الاول مما لا دخل له في مقام امم الا ليرى انه معتقد في التامر
 او لا عليه كمرأة آخر على سبيل التمثيل والاستظهار اياها الى انه يمكن تمام الدليل مع
 ما ذكره الخ في المقدمة الثالثة وهو كذا ترى ولكن ليرى كلامه الاول ليس محال
 مدخل له في صورة التامر بل مدخل في ابطال شق الاول بانه لمرأخذ الشئ يمكن

يمكن ابطاله بوجهين احدهما ليرى التامر والشكل اذا كان وجود الصورة الحسية بها
 والا يثبت متقدمة عليها فيكون متقدمة على وجود الصورة فكيف كمر الصورة متقدمة عليها
 وعلى هذا لا مدخل في ذلك الكلام فيه وثانيهما ليرى في تقدير التامر كونه من علة وجود الصورة
 فيكون ان متقدمين على الايضا بما على لزوم سبق علة وجود الصورة عليها على تقدير عليتها
 لانه مع لزوم الايضا سبب لها وعلى هذا يكون مدخل فيه لكن النظر في كلام الشيخ حيث
 ذكر فيصير الايضا سببا في حساب بانه او معناه انه اجر الكلام على الوجه الاول وايضا
 على هذا يكون الكلام في الشئين على نقيض واحد بخلاف الثاني فانهم قالوا لان الصورة
 من حيث هو صورة التامر يكون ليرى كونه متقدمة الصورة علة مطلقة لمهيتها الايضا تشخصها
 من تركيب لمرأخذ متقدمة وكونه تشخص الايضا اما بنفسها او بالاعراض اللاحقة لها
 كما يجوز في تشخص الصورة بالاعراض ولو قيل ليرى تشخص الاعراض في الصورة جميعا لا بد
 لمرأخذ الجمل الذي هو الايضا فكيف يكون لمرأخذ الاعراض تشخص الايضا فنزل لاجز ان
 كونه تشخص في الامر من بالاخر لا يجعل الصورة علة للايضا المتقدمة في الجمل مع انكم
 لتولم تشخص الصورة بالايضا ليس على هذا الكمال من مدخل في تشخص الاخر مع الشيخ
 سيصح بان تشخص كل من الصورة والايضا بالاخر ولو قيل ليرى سبب في ذلك
 الموضع ليرى تشخص الايضا بذات الصورة في اذا كانت الصورة علة مطلقة للايضا وكذا
 تشخص الايضا بغيرها فقد حصل تشخص من السبب وهذا هو الذي ذكره في ذلك ان لم يذكر
 انه لا يشيخ ففعل تشخص الايضا بذاتها وبالاعراض ولولم فنقول اذ جعلتم تشخص
 بتميز صفة الشئ يتصف به بعد الوجود كما صح به اشارة غير مرة فالاجابة متعلق حقيقة
 بنفس الطبيعة في لا يجوز ان يتعاضد للعقل في ليرى وجوده طبيعة اخرى مثلها ولا يجوز ان
 ليرى تشخص من الطبيعة فلا يجوز ايضا في ليرى تشخصها ايضا في تلك الطبيعة فقد حصل تشخص
 من الطبيعة بدون لزوم محذور ثم جعل متعلق الاجابة متعلق تشخص لا بعد ادعائهم
 موجهه لا بد من كونه متعلقا متقد ولو قيل انه وللمرأخذ الكمال متعلقا بنفس تشخص

بل الطبيعة لم يمنع ان يكون الشئ في الطبيعة لكن مع ذلك لا بد من تحقق في
 حبله على الشئ شئ في يقين العقل بدون فحوا ادعاء لا مخرج من العقل بل هو
 قول المحقق التشرع وهو فان قلت ليس للشيء مرتبة كلية بل هو امر شئ بنفس
 ذاته قلت نعم بل الظاهر لا يتصور ذلك في الملكات ونقول ان الظاهر بل انكم هذا
 على الاستدلال بين الوجود والصورة فالله تعالى هو المتكلم بين طبيعته ما ذكرنا
 الطبيعة الصورة على الطبيعة الوجودية او تدعو به بين طبيعة الصورة وشئ الوجود
 وهو بخاصة او بالعكس هو انهم مؤيد ما ذكرنا او بين شئها ووج نقول انكم قد علمتم
 ان الوجود على الشئ الصورة وقد كاف للتدليل من بينها في حاجة الى طبيعة الصورة
 ويكفي لمرئ الطبيعة الصورة مستندة لا احد الوجوديات وكذا العكس ليس الطبيعة
 مشتركة حتم كونه على اللازم الاستدلال بين الطبيعتين فلا بد من كونها في طبيعة
 الصورة وشئ الوجود ولا يتصور العلية وحاجب الكمال فلا بد من كونها في طبيعة
 اوتى لمرئ الشئ الوجود مستند الطبيعة الصورة قطعا وللمرئ كين الامر بالعكس
 والاستدلال مستند العلية وللمرئ كين لازم لمرئ الدليل فيه ايضا ويتم الدليل
 على نحو ما ذكرنا ولا بد من قول المرئ الصورة في الوجود على طبيعة الصورة الطبيعة
 الوجودية كما ان كقولنا ان الله تعالى له شئها لا انهم لهذا الحكم مغروران
 كيف وقول شئ لمرئ شئ اخر ما ان مغروران فان ارادوا ان الله تعالى شئها الصورة
 فع بعد من العبارة يرد انه بمنزلة المدعى فيكون مصادرة ومع قطع النظر عن ذلك
 نقول ان العلية في الشئ الصورة ما معناه ان يراد بها الصورة وجودا ولا ثم الوجود
 توجد ويجعل تلك الصورة الوجودية مستندة بدون انهم شئها في الوجود والظواهر
 مخالف للبيعة وكيف يعقل لمرئ الصورة موجودة ومع ذلك لا يكون مستندة
 ثم بعد ذلك صارت مستندة سبب اضرار دون لمرئها في الوجود والظواهر
 مكافئة او يجعلها مستندة بانهم شئها في الوجود فان كان اللفظ انهم وقيل

انقسام امرين موجودين فبطانة انهم ضروري وان كان وقيل انهم انفسهم على ما
 فقلنا تقدير صحة هذا القول في انهم في انفسهم وقيل انهم في انفسهم الصورة الوجودية
 في المرتبة السابقة يعبر بوجوده في المرتبة الثانية مع انهم في انفسهم الوجود والحداد وجود
 كونه الموجودين بوجود واحد مع ما على الاخر فانما يكون ذلك في الوجود العز
 مشترك في الوجود وجوده في الوجود في المرتبة الثانية في الزمان الشئ لا ينفك
 انما تجوز في غير الوجود فشكله او مع شئها في الوجود في الطبيعة او وجود
 فوجوده انما في شئها او مستند له كيث لا دخل لمرئها في الوجود في الوجود
 اليه سابقا وبالجملة لظانه اذا سمع لمرئها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 على سبيل اللزوم لا على نحو التوقف يعني انهم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في وجود الجسم المكان مثلا وليس هو فاعليه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ذلك بان الوجود ليس على ما عليه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 لمرئها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الشئ في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 كما هو المتعارف بل هو انه لا الزم وكذا الصورة على مطلق الوجود سابقا بوجود
 عليها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ايضا شئها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ولحل العلة على غير الاضافي هو ان شئها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يتم الدليل انما هو الدليل على الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الصورة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 لم يلزم محذور انهم لو قيل لمرئ الوجود على شئها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

لرؤية الصورة من شخصه قبل وجودها لا يتصور فانها من العاقله تشخصها لا يمكن تشخيصها
بدون العمل على الاعراض لكنه على هذا يكون له ان يفرغ من ذكره الشيخ في قوله
الى التمسك بالظاهر وانما الشكل هذا ويرد على قوله او جعلت الاعراض على حقيقة
تشخصها لزم الكلام على سبيل الفرض او لزم ان يمكن دفعه في الدليل على الكلام
بصورة الكلام قليل الفائدة بعد ادقس عليه لما لو حمل المعطوف عليه هذا الكلام
على الفرض على اننا نقول الاعراض ليست على حقيقة التشخص على ما نقله عن بعض
الفضلاء فكيف يمكن حملها على حقيقة فانهم قالوا الى الوجود الموصوف
بالمغايرة بحمل بعد عليه الصورة فلو انا حاجة الى ارتكاب هذا التكلف اصلا
بل يجب حمل على ظاهره اذ لم يفرغ وجود الصورة على عليها فحمل الصحيح على
وجودها او لقدم تلك العمل وكلاهما صحيح مع انه على تقدير ارتكاب هذا التكلف
يصير الكلام مستدركا على اعتراف المجرب وانه لا يستدرك اذ لا يستدرك
اذ قبل الصورة لو كانت على الالهية لزم له سبقها على الصورة غير محتمل
للصورة وجوده في الالهية الا لربح الاستدراك في توصيف الوجود بالمغايرة
وقد استدركه انه وذكر في بيان قايده ما ذكرتم يمكن له بيان هذه
القاعدة ليست مما يعتد به اذ المغايرة بين العدد والمعد ظاهرة ولا فائدة
اصح في بيانها وبالحيلة لا شك له استدراك حاقق منه على تقدير التكلف
المذكور فان قلت لعل العدول باعتبار لفظ يقتضيه الترتيب كلامه انما هو
يقتضيه السببية وظل له عليه الصورة ليست سببا لصور الوجود للصورة بل لصور
الوجود المعاني كما يشير الى كلام المج حيث قال الوجود الموصوف بالمغايرة
تحمل بعد عليه الصورة وتقدم ما قلنا اذ لا فكله يقتضيه الترتيب ذلك يستدلها
في الاستدراك ما لا داعي لا محال لا نكاره وكفى شأنا وقرينة القول انه بعيد
فان كلامه يقتضيه تقدم احد الصنفين اذ ظهر ان الكلام ليس سببا لتقدم احد الصنفين

واما ما يقال ان لا يتصور انما هو قد تقدم على الماهية والوجود حصول الوجود للصورة
متفرع على ذلك التقدم وذلك المتفرع ما لا كلام فيه ولو كان شرا فترافعا لعلته
تقدم العمل حيث لم يعلية سببا لتقدم العمل وكما في القول باذكارنا
له لا يتصور بموجب الاستدراك ولا حاجة الى ما ذكرنا في الكلام وهو ان
آخروا انه على تقدير حمل الكلام على ذكره المج يمكنه ان لا يستدرك على
ما ادعاه المج اذ يصير حاصل المعنى الوجود الموصوف بالمغايرة بالفعل لوجود
الالهية انما يحصل بعد عليه الصورة وتقدمها والا فاصل المغايرة ثابت قبلها في
نقول حصول المغايرة بالفعل مستلزم لوجود الالهية فكله الشيخ غير اللازم
باللزام فكله حاصل الكلام من كونه بعد ذلك الالهية وجوده في جميع ما له الى استن
الا و لا يستدرك فانهم قالوا المج كان سببا ليقول ان يقتضيه اذ قال هذا
السؤال في الدليل لا يخفى عليه وكذا على اليف بالبعد عن التوجيه جدا المج اجاب
بما توقف توره على مقدمتين الاولى ان مقتضيه ان محط الجواب عن السؤال المذكور
على ما قرره المج ليس الا انما لا للم الصورة لو كانت على الالهية في الجملة سبقا بالوجود
واما كان كذلك لو كانت على ما يجب الماهية فيقتضي ولا دخل فيه لكونها معلومة
مقارنة او غير ذلك ان على قول الشيخ على انها معلومة من جنس لا يبين ذاته
ذات احد لغوا وقوله ذلك كانت ايضا ليس من احوالها المعطية ما فينا يجب الظ
اذ تعرفت له الفوق الالهية ومعلومات الماهية الوجود ضرر في انتفى وتوجه الاول
بان لولم الالهية معلومة من جنس لا يبين ذاته ذات احد كناية عن عدم كونها معلومة
بحسب الوجود لان المعد المقارن لا يجوز له معلومة الوجود كما قرره المج بسبب جدا اذ
عدم كونه المعد المقارن على معلومة الوجود ليس له اربابا جدا ولم يوجد له سبق ذكر ايضا
في هذا الكتاب لم هذا واستنباط ايضا ما ذكرنا من بعيد فكله كان عنه ليس بسبب
والوجه الثاني ايضا بان المراد من الالهية ليست معلومة الوجود بل الماهية والزم كانت ايضا

عنه استحقاقه من المقارنات الصحيحة كبحر متقدمة على بحر الشئ في هذا الدليل
 به وايضا من الدليل الاول الموجهة تقدم اليتو على نفسه وروى واسطة امر آخر
 وفي الثاني بتوسط التماثل والتشاكل فيما بينه وبين اليتو ليس اليتو باوة على المقارن
 لا العينة وح الفرق باعتبار الامر الاخير الذي ذكرناه الوجه الاول يمكن الحكم به هذا
 الدليل ايضا على العلية لا المقارنة وح لكان بناء الدليل على اصل على العلية كما هو لفظه فالفرق
 باعتبار الامر الاخير المذكور فقط ويمكن ان يكون الفرق باعتبار اختلاف طريق
 اثبات العلية التماثل والتشاكل في اليتو بان يثبت العلية اليتو وطريق المول
 والتمثيل لا بد الحكم مستحقا للمقارنة والتماثل في طريق اخر اما المقارنة او غير
 ولر كان باوة على المقارنة فالفرق باعتبار الامرين في ان لا يكون عليك على الدليلين
 سواء بني على العلية او على المقارنة اما العلية فلان العلية لا عراض للشئ فقد ظهر حالها
 ما ذكره المص والمعلية اليتو فقد ظهر حالها ما ذكره اما المقارنة فقد ظهر فيها حالها
 سابقا ما ذكره المحرر ولذا كان في الامر يحتاج الى بيان والمحصل انه في الامر العجيب
 قناعته في مثل هذه المسائل التي يطلب فيها اليقين بالبرهان باثبات هذه المقدمات
 الواهية الضعيفة **ان** الشئ لا يجوز الحكم بشئ في الطل كحكم هذه الحاشية على
 قول الشئ لان العلة اذا سبقت بوجده سبقت بالمقارن وتجب اكمال كيف **ولا** يخفى
 عليك انه بعينه يرجع الى المقارنة قد عرفت الكلام في الفرق بين الوجهين بالامر عليه
ان الشئ في الشئ استثنى لرب المقارن بحسب الحكم معلوله للمهمة لا الوجوه
 ان لا يخفى لرب المقارن معلوله للوجود في هذا المقام غير مناسب لان هذا
 عنه المستدل الذي هو الشئ وهذا الافتراض الذي استتبعه منشاء انما هو هذا الفرق
 مع حكم العلية الصورة لليتو فلا وجه في هذا المقام لتعريف الشئ واثباته بالدليل وهو
 قد بر كان غير لرب اليتو لانه اطلت الحكم معلوله للوجود الصورة فقط تقدير
 عليه الصورة لانه كما علمت بحسب الحكم معلوله للمهمة مع انما ليست كذلك القول بان الدليل

الحكم

الحكم به في اوجها اخر لعدم امكان الحكم لامر المقارن في غير معلوله للوجود غير الوجه الذي ذكر
 سابقا عليه من قوله وللمقارن لا يباخر وجوده لعل المشتبه في الف كالمخبر
 المص لكنه مع ما تقدم من اليتو واحدة بالشئ في الاولان مع المص يجب
 الحكم به حالها كما في قوله ونظيره على ما توهم واليتو ليست كذلك لان مع المص يجب
 الحكم معناه الذهن والمخرج واليتو ليست كذلك **ان** الشئ فان اليتو معلوله
 لمهمة الصورة مطلقا لامر الوجه **ان** الشئ **ان** الشئ من فقه الحكم معلوله لانه فان قلت
 كيف يرفع الوجه الشئ المذكور لعدم كمال اليتو معلوله للمهمة الصورة بهذا الفرق
 اما وجه المص فانه بان المهمة اذا كانت علة مستقلة لليتو لا يمكن ذلك لان العلة
 المستقلة للشئ لا بد الحكم مستحقا لانه مطلقا كما مر غير مرة اما الوجه الاول في الوجهين
 الذين ذكرنا في ان يقي لا يمكن الحكم بالمهمة حالها بالعبث نعم انما لم يذكر في انما اذا كانت
 المهمة مستقلة له واما الوجه الاخر بان يقي المهمة اذا كانت مستقلة له الحكم
 معلولا معناه الذهن والمخرج واما اذا كانت مع شئ آخر فانه في الامر يعلم لرب
 للمهمة اذا كانت علة مستقلة ايضا لا يلزم الحكم بالمتحد حالها ولا الحكم في معنى للمص
 والمخرج او مع كونه المهمة علة في مقامه ليس الاله العلة ليست من الشئ في نفس
 المهمة لكنه لا كونه الوجوه لا يدخل في حكمه بل كونه الوجوه شريطة غير مرة في يلزم
 الامر ان اما الاول فان كونه المهمة حالها لانه امر اعتباريا على تقدير صحة اما
 يصح فيما اذا كان المهمة علة بحسب الوجوه مع اذ على هذا ادعاء الاستقراء في الحكم معلوله
 ولو ازمها امور اعتبارية ثابتة لها وفيها كونه في يلزم الحكم بالعبث بحسب الوجوه في كونه
 الحكم بحسب وجود واحد وتقسيم على الشئ ايضا وعلى هذا ادعاء ان كونه الوجوه
 لان الجواب شئ انطباق عليه لانه كان اقيم لفظه الاحوال ما يوجد الوجه في الحكم كونه
 له حديث الشئ ليس في كلام الشئ بل في كلام الشئ فلا جرم في كل كلام على الوجه الشئ
 كما لا يخفى **ان** الشئ فهو ايضا مع مقارن في المناسب لهذا الكلام **ان** الشئ الحكم كونه

والاشياء ايضا ليس من احوالها المعلولة لميتها دفعا لغيره على ان ليس الشئ المذكور له
 ومولدين لان لم يعد المقارن لا يبعث تقدم اعلمه عليه بالوجوه كما ذكرنا ذلك اذا كان
 حاله للعلمه واصل الدفع لم يتقدم بالوجود سينتزم تقدم جميع مقاربات الوجه
 سواء كانت حاله ام لا لان كقولنا لا يرد الوجود على ما ذهبوا اليه من علوية
 الصورة للميت كما ذكره الله اولا لا لم يرد في هذا الكلام تنبيها على الامرين
 جميعا فانهم قالوا انه لا يوصف المعلول بانها قد يكون غير متناهية بل يمكن
 ان لا يوصف بغيره بل قد يكون الشئ فان الوازم المعلول انما هو على انه مرتبة قوله ولم
 كانت ايضا ليس من احوالها المعلولة لميتها حتى يكون تنبيه الجواب ان المقارن المذكور
 فكيف حصل الحكم للميت انما معلول الصورة ولا يجوز ان يكون معلول وجوده الا ان
 لم يكن معلول النفس ميتها بنفسها اي مستقلة عن غير شئ من الامور المذكورة فان
 الوازم المعلول لم يوازم المعلولة التي لا يكون معلولتها باعتبار وجود العلم
 فكل من ميتها في وجودها مما لا يكون لهية مستقلة في علمها والثانية لا يمكن
 مستقلة عن شئ كونه للعلمه لكن ان يطلق لفظ الوازم المعلول مع انه علم على
 ما ذكرنا في هذه الامور انما يكون تقييدها ويذكر ايضا على هذا الحكم على الوجهين
 جميعا ما ذكره الله وما ذكرنا كما اننا لم نذكرها في سابق **قال** في وفيه ادراج
 وليس في دليل الامر كما قاله من تحقق الحلف فيه الم كما في توجيه الامام ان قد عرفت
 انه لا محذور فيه وحس التوجيهات توجيهه كما ظهر وجهه ما سبق **قال** في وفيه ادراج
 جميع كلام الشيخ على تقدير علوية الصورة قد عرفت انه على توجيه الامام ليس ما يقول
 الشيخ فان الوازم المعلول انما هو على التقدير وكان مراده بما جميع ما سبق **قال** في وفيه ادراج
 وهو انظر في كلامه ذلك فيه منع **قال** في وفيه ادراج ما سبق قد مر في **قوله**
 الشيخ يتم وجه الصورة ابدا بغيره وجهه للميت ارباب بغيره ما يتم وجهه
 به على الميت **قوله** في وفيه ادراج ما سبق قد مر في **قوله** في وفيه ادراج ما سبق قد مر في

نفيه ونفيه بيا ما فنقول لم يرد الله لطلقة ما لا يكون له شريك في العلوية ولو كان
 وكذا الله لطلقة ما لا يكون له شريك في الالية كغيره من طبيعة الصورة في
 العام في يجوز ان يكون علمه مطلقا اذا لم يكن لها في الصورة الشخصية لا يجوز ان يكون
 علمه او الله مطلقا لوجه شريك لها بالتعاقب لم يرد الله ما لا يتقدم مع بقاء
 المعد ولو كان عدما في الحقيقة وباعتبار فرد في وجهه والمكان محفوظا مستمرا لكن
 لما كان في ضمن افراد متعاقبة فكان له شريك في العلوية والالية فله كونه مطلقا
 فمع هذه الارادة يتجه لتفسير الاطلاق بهذا المعنى لا يستلزم شئ من العلوية
 او الالية كما هو المقصود اذ طبيعة الصورة يجوز ان يكون علمه او الله مستقلا ولم يكن
 مطلقا بالمعنى المذكور ووجه العلم المطلق بهذا المعنى لكل مع فرد في وتوطين
 للمعد الشخصي لا بد لم يكن علمه كذا اذا لم يرد الله على شئ من العلم الكلي لا يجوز
 لم يكن علمه الشخصي ولا يمكن ايضا بقاؤه بطريق التعاقب في كونه العالم
 بالحقيقة الطبيعية الكلية بناء على العلم لا بد لم يكن موقوف على ما فيها من
 فيه لما كان الميت شخصا واحدا فلا بد لم يكن لها علمه كذا فنقول على هذا في حصة
 الى قول الاطلاق على هذا المعنى ليعبى ثم اتى بك بهذه المقدمات لم لا يكون علمه
 المتبادر من الكفاية وبقر الدليل على كونها من المحسوس ايضا سابقا ولم يكن الطبيعة لا يجوز
 لم يكن علمه للميت الشخصي مع العلم لا بد لم يكن فيها العاقل في علمه الكلي
 المتعاقبة يرجع حقيقة الى علمية الطبيعة ففيه لا يكون لم يكن الصورة مستقلة
 بل لا بد لم يكن شريك في العلم في نوازل المطلق لم يتك بما ذكرنا في سابق
 المراد بالاطلاق في الالية لم يكن شخصا واحدا لا يبق في كونه الاطلاق في العلم والى
 بمعنىين وعلى طريقة المحسوس مع فرد واحد مع ذلك ايضا لا يمكن ان يكون واحد او مع
 انه يمكن ان يكون لم يكن فيها علم واحد هو شخص ومع ذلك ايضا اقرب من ان
 من كلف فان قلنا لم يكن علمه كذا لم يكن علمه على هذا المعنى فليس يحسن ما في علمه عليه

ولكن نحن نغفل العلية في اننا على اذكارنا من مغلز الاطلاق في الآلة كما بينه المحكم
الدليل في ربا في نفس الالية المطلقة ايضا اذ على هذا يكون شخص الصورة الآلة قد
لم يكن مستغفرا متقدمة على الية ووجه مستغفرا التماس وبتشخص الماس في
عنها وهذا ظهر له كماله السابق لا يمكن عمله على ما ذكرناه **قوله** ووجه عدم
اجرائه في نفس الالية المطلقة في قد عرفت وجه اجرائه فيه ايضا فطانه
لم يزد ما ذكره الشيخ في قد طرأ به بزم ايضا قوله ووجه ظهر له تفسير الامام ليس
قد طرأ به ليس كذلك بل على ما ذكرنا ظهر له كفا الشيخ منها بنظر العلة والواحدة
المطلقة قريبة على تفسير الامام كما **يقول** اذ الدليل لم يفت الالية من بينها
ايضا كما عرفت **قوله** واطل طريق البانة في الافلاك ما مرفية نظر اذ عدم اختلاف
مقتضى الطبيعة النوعية لا يستلزم له الصورة شركة للعلة في جميع اجسام كجواز كل
مقتضى لشركة في اجسام والآلية في الافلاك لان كبر اصل الطبيعة مقتضيا لتمام
فتر يزد له كبر كل حصة منها شركة في اجسام والآلة في الافلاك بل بان يكون مقتضا
لذلك بسبب وانه لا يشرط اخوان قلت لا يراد على المحسوس الا يراد في الحقيقة على الشيخ
حيث استعمل هذه المقيدة فيما سبق في نظير ما نحن فيه بعدم تامينها محذويرة قلت فرق
بين ما نحن فيه وبين ما سبق كما يظهر بالناس والادعاء هذا المعنى فيما نحن فيه كما نلاحظ
كيف ووضح ذلك الجواز ليرى في كبر الصورة حاله في الجسم مثلا لانها يقتضي الجواز
في الية ومقتضى الطبيعة النوعية يختلف كماله فاسبق فان فيه مجال للتأمل
فليست ولا سبب له كبر قول الشيخ في السابق في الحاجة الى الفصل الذي بعده اذ
لا محذور في تلك الطرق سيما على طريق الشيخ كبر لا يخفى بعد هذا الجمل مع ما في الجمل
من انظر الى ما بيننا وقد اهلنا رعان ومصابيح المحاكات هذا الجمل مع ما
من صاحب المحاكات من النظر في الآلة ودفعه بما قرره ونقلنا انما وانتهى كانه تم عرض
للآلة احالة على الظهور فانهم **قوله** سيجزى هذا زيادة كحق لا يخفى زايده على اذكاره

الشيء فيها غير متاخرين كما هو متهم وجهد الصورة الى جميع ما هو متهم الصورة والخاص انما في شأنا
على علم الصورة المستغفرا فلا يمكن له كبر الصورة متقدمة عليها ما على تقدير كبر الصورة المستغفرا
عنه على انها لا يقتضيه فرض كونها على مطلقة لها اذ على هذا التقدير يكون مقتضى انما
فكيف يصح فرضها على كماله اذا جاز تأخرها عن الصورة المستغفرا اذ كان في تقديم
الية عليها مع فرض كبر الصورة المستغفرا لها محذور كما لا يخفى الجواب
فقد قرره الامام في النظر المرام اذ الامام في العلة الموجد فلهذا منع اوله للمحتاج اليه لان
له كبر علة ثم ذكر انه لا حاجة الى اخذ العلة بل بسبب كبر الاحتياج ويتم الامام في لا يرد
عليه الطعن الذي نقله المحقق في علية ما ذكره لا ينطبق على عبارة الشيخ اذ الشيخ لم يقبل
الاحتياج لا يستلزم العلية ليس كماله الا انما لم نقل الصورة كاحتياج في له يستلزم وجود
الى الية بل قلنا انها كاحتياج الية في وجوده وجوده او معه هذا لا يستلزم الاحتياج
في الوجه الى الية فلهذا لا وجه للقول ان الاحتياج لا يستلزم العلم الا يراد عليه بان
من العلية يقتضي الاحتياج لا يراد عليه الا ليرى في كبر ما ذكره من انها كاحتياج الية
في وجوده وجوده او معه اما لا يستلزم احتياج الصورة في الوجه اليها لان ما كان يستلزم
ولا يراد كماله في له يستلزم فبطل حجتك السابقة وجواب ما ذكره انما بان ما ذكرنا
الاحتياج في الشخص في له يستلزم الاحتياج في وجوده وهو كفيته اذ العلة المطلقة
لا بد له كبر متقدمة بالشخص هذا ما قاله المحقق في قوله فهو في كبره فففيه اوله ما ذكره
في الايراد يستلزم الاحتياج في الوجه اذ قال انكم قلتم الصورة لا يستلزم وجوده بانها متاخر
والشكل ولم يتعرض في الجواب فلهذا منع الشيخ فالله انما سجد واجاب بان الاحتياج لا يستلزم
العية في البين في له الطعن في كبره ولا يندفع باذكاره ولا يمكن ايضا حمل استواء وجوده
على ما لم يستلزم من الاحتياج في الاحتياج في وجوده لان الامام على من هذا المعنى
والامام يورد الايراد الاخير عليه فاما باننا انه اذ هو الحكم على الاحتياج اعلم له كبر وجوده
اذا مفعلة اخرى لا يزد الاحتياج العلية الجواز له كبر في وجوده فلا وجه لان يبي بعد

ذلك انما منع العبد ونقصه على الاحتياج ونور الابرار وهو ظاهر في الصواب في الترتيب كما ذكرنا في
ما ذكرتم لم يستلزم الاحتياج في الوجه فينبط حجتكم اسبقه ولم يستلزمه فالابرار باق
بل انما ترك الترتيب ايضا بان ياتي لولم يكن الاحتياج في الوجه بل في العبد على ما ذكرتم فينبط
حجتكم اسبقه ثم في قوله فنقول قضيت بان الصورة لا يستلزم بها الوجود الا بالهيو انما
قد شئت لان الشيخ انكر هذا وقال قضيت به وايضا هذا المقصود اما لم يستلزم الاحتياج في
الوجود نعم الامام لا فان استلزم الاحتياج في الوجود قال بل لا ايضا ادع هذا المقصود
منهم والزم منه عليه الاحتياج في الوجود فكيف منع لزوم العبد اسند بانه يجوز لم يكن
الاحتياج في غير الوجود ولم يستلزم فكيف الزم بها الاحتياج في الوجود المجردة
لا يمكن حمل الاحتياج على الاعم والاحتياج في الوجود لانه رتب عليه تقدم الوجود فانهم
الشيخ لان الهيو هو السبب القابل لتشخيصها وتخصها قدرته لا من كونه كونه
فانما تشخيصه غير آخر الالهي ياديه انها قابله لادعوى الترتيب كونه تشخيص الصورة بها على رتبة
كما يدعي عليه كونه بعيدا **قال الشيخ** لكون الهيو قابله لها في بعض النسخ الذي رايها كونه
بلفظ المصباح ولا يظهر له محصل والظاهر ان كونه بصيغة المصدر في قوله عليه السلام
لو كانت سببا لاحتياج المقتول في الوجود في القابل فكانت الصورة بها محمولة الى الهيو
في الوجود ولو قبل الاحتياج التمام وتشكل في الوجود تشخيص الهيو فقيه انه على هذا
اخر حجة في اثبات احتياج الصورة في التشخيص الى الوسط التمام وتشكل اذ هذا ليس
خارجا من الصورة بل مع سريته كونه تشخيص الصورة التمام وتشكل امره في
التمام وايضا على هذا لا يثبت تقدم الهيو على تشخيص الصورة فلانها يثبت ليست
علة مطلقة للهيو اذ ان شئ سيقع بعد ذلك ان تشخيص الصورة مطلق التمام وتشكل
لا يتحققها وايضا نقول اذا جاز لم يكن الهيو متقدما على التمام وتشكل فينبط ما
ادعوه ولم يكن الهيو ليس مشتملا الا على القابلية المحضة وبل ايضا ما فرعه عليه لم يتبع
عليه الهيو للصورة فانهم **قال الشيخ** يريد بيان كيفية تبيينه في كلام الشيخ ما يشتر

بانه ليسا نفس التقدم لا كيفية ومسير اليه في موضعه **الشيخ** اراد السبب في القسم الثاني
يراد عليه السبب في القسم الثاني اما لو اثبات عليه الصورة للهيو في غير سببه على علة
الصورة لها وايضا على هذا يثبت القسم الثالث الذي ذكره الامام من احتياج الهيو
في هذا الفصل فلا وجه لادعائه بعد ذلك بل انما يثبت في هذا الفصل حقيقة هو القسم
الثالث لان الله واما يفرق في هذا القسم واما القسم الثاني في قوله لانه لا دور وكذا
يثبت القسم الرابع في هذه المادة الباطنة ثانيا وقد سبق في دفع الاول ليس المقصود من هذا
القسم الثاني اثبات عليه الصورة فقط بل هو في نفسه ايضا مقصود ويزم منه ذلك فانهم
الشيخ اراد السبب في هذه الصورة واذ كان كذلك لا يكون له هذا تقدير
ثامه بل على الصورة اذ في المفاصلة ايضا مقدمة على الهيو فادعوا تحصيل السبب كذا
بالصورة المفاصلة وايضا هذا الوجه جاز في تقوم الهيو ايضا كما لا يخفى **قال الشيخ** في هذا
العنوان نظروا تحت خبير بان هذا الكلام من الشيخ يظهر كيفية تقدم الصورة على الهيو
سواء كان مطلوبا او لا فيرد ايضا انه لا يظهر كيفية التقدم فلم يقول بعد ذلك
فوجب له على كيفية هو ديك لم يكن كيفية التقدم الذي هو المظهر للصورة فتركه
العلمه وليس في هذا الفصل حديث الشراكة واما ما في الفصل الا انه اذ ليس في هذا
حمله على محله المحقق الا ان الصورة الحانية الفاعلة متقدمة على الهيو وبقا الهيو
بها ولا يزعم من ذلك الشراكة فلهذا ورد عليه بعد ذلك لم تقدم كيف هو ومن
هذا ظهر وجه اخر لعدم صحة حمل الكلام على كيفية التقدم فانهم **اقول** ايضا ما لم يسموا
وايضا ينفوخ قول الشيخ انه لم يعقب بل لم يبق المادة موجودة واما ما ذكره
بقوله فالاول في قوله عليه السلام لا يخفى انه على هذا الوجه اذ لا بد انما على اقامة الصورة
لهيو وابطال القسم الرابع اما لو لا تمام الدليل الا على نعم يرد عليه انه فانه دليل
اخر في انما ليس الاول لا لا ينبغي وسيورد المحل نظير هذا على انما في الفصل
وفيه ايضا كلام اخر يجرى في انهم لو لم يحمل الكلام على انه ليس اخر فنزل انما في الكتاب

الى ابطال القسم الرابع اذ لم يثبت بالتعقيب الا مجرد تقدم الصورة على الوجود فلعل ذلك
 بان كونها ثابتة بغير كمالها بالافراد مع الاخر لا يثبت في الاصل في هذا الفصل
 العكس فقد ظهر بطلان اقامة كل منهما بالافراد مع الاخر فيظهر بطلانها في اللاحقة
 بالصورة كما لا يخفى فلا حاجة الى ابطال القسم الرابع الا ليرتق بالاطراف في هذا الفصل
 احتمال العكس فقد ظهر بطلان اقامة كل منهما بالافراد مع الاخر فيظهر بطلانها في اللاحقة
 بالصورة كما لا يخفى فلا حاجة الى ابطال القسم الرابع الا ليرتق بالاطراف مع الاخر
 لا يظهر بطلانها الا بالتعقب عن معناه وارجاعه الى الدور او الى استغنائها
 الجانبين لكن ثبت خبرنا في الحاجة الى التعقب لهذا التمسك في قوله في معناه
 اجمال لا بد له من توضيح اذ التعقب في اللاحقة الثالث بعد ما بين عليه احد المتدربين
 له اذ عليه الثالث لما على تقدير عدم عليه احد هاتين ولا يخفى لزم هذا ان يراد بالافراد
 على توجيه الشك لانه لا يظهر من هذا الفصل بطلان اقامة كل منهما بالافراد في كل احتمال
 الا في اقسام فإيراد الفصل الثالث ليس بالاحتياج اليه ويرد ايضا على ما بعد ما نزل
 عدم الاحتياج الى ابطال القسم الرابع لمر ابطال القسم الرابع يظهر تقدم الصورة
 على الوجود قطعا فلا حاجة الى هذا الفصل ولا يحسن قول الشيخ في قوله قد ظهر ما ذكرنا
 انه ليس كذلك ما على تقدير جعل هذا الفصل ابتدا في حفظه والى تقديره الاخر
 فلان مجرد تقدم الصورة ليس يتعلق في جانب واحد بل يتعلق في كونه يتعلق
 في الجانبين فبعد ابطاله حسن ليرتق فيقول يتعلق في جانب واحد فانهم
 الملح ولا حاجة الى اشرطه الا بدله لان المدعى لا يخفى لزم الشك اراد بالتقدم
 ولم يفرق بينهما في المقام مر بالاحتياج وعلى هذا لا يراد الشك في
 الى هذه المسئلة فيعكس في قوله اوله لزم هذا ما لا دخل له في المقام وكبره اجنبيا
 المحب لان الطبعان كيفية تقدم الصورة وهو يحصل من هذه الاشياء و
 ليس ايضا في المقام توهم لكونه لا يتوهم للصورة فيكون قد اذ الشك

لم يحسن الكلام السابق دليلا على تقدم الصورة كما تقدم انهم قد ثبت توهم العكس ايضا
 منه كما اشرنا اليه مع انه على هذا يكون توهمهما معهما لا يكبر وقد ورد على ما في
 على ما وجهها كما مر انه جعل كلام الشيخ هنا دليلا على تقدم الصورة للوجود في اللاحقة
 وانما ان لزوم الدور بناء على عدم الصورة بالاطراف لا يتوهم من جهة عدم عليه
 الوجود فيكون قد اذ لو بين عدم عليه بوجه اخر ما ذكرنا سابقا لزم الوجود في محضه
 يكون الكلام ايضا هذا محض كما لا يخفى ولو بين عليه الصورة بالاطراف فكان الكلام
 لبيان تقدم الصورة كما ذكره الملح لا لبيان كيفية التقدم كما ذكرنا في الشك في
 ويجوز كلام الشيخ على ان لبيان تقدم وكيفية تقدم الشك لا تحال الدور اشارة
 الى قول الشيخ وبالحجة لا يمكن لمرتب اللاحقة **الشك** ولان الوجود لو كانت في
 اشارة الى قول الشيخ لان المراد تقدم ما ذكرنا في قوله في وجهه لا جمال هذا على ما ذكره
 بقوله على انها معلومة في بعيد مع انك قد عرفت في قولك القول ايضا على وجه
 الشك وكذا عدم تامة هذا الدليل في نفسه ايضا ويرد عليه ايضا ما اوردته المحرر ايضا
 يظهر من كلام الشيخ لزم ما ذكره لبيان فالصواب ليس يحسن كلام الشيخ على انه دليل واحد
 الدور فيكون المراد من هذا القول لمر الوجود اقامت فاقامت لمر كونه متقدمة
 اما بالزمان او بالذات فينبغي الدور اذ قد بين في الصورة متقدمة ويكون قولنا بالذات
 محال لا سبق فيهم الا لمرتبنا في في قوله في اوله لا يظهر محصل هذه القول
 ايضا اذ محذور الشك انما كان الا عدم اثبات الدليل للمعروف وهو باق كالمع
 هذا القول ايضا كما عرفت في نفسه ايضا في اخر الحاشية بقوله ايضا على هذا يلغى في مكان
 هذا القول حشوا لا يلزم قطعا ولو جعل على انه توجيه الكلام الشيخ في وجهه باياه
 قوله لكن لا يخفى عليك لزم هذا في قوله ايضا على هذا يلغى في الا لمرتب على انه توجيه
 لتوجيه الشك الكلام الشيخ اذ مع قطع النظر عن جعل هذا الدليل دليلا لعدم انعكاس
 المسئلة ايضا لا يظهر له وجه اشتقاق فوجه بان هذا الدليل لغير كون الوجود على مطلق

وإشراق إلى الله مشترك بين الهيولى والصورة قوله فادون قد حصلت من ذلك ثم نشأ
بعد ذلك إلى أن يكون في مركبة الهيولى ثم انه جعل الصورة في المركبة هذا الهيولى
لأنه ذكره من غير أن يبين عين ولا أثر في المتن لئلا يراه أنه ليس له إلا شأني
إشراق إلى الحكم الأول مشترك بين الهيولى والصورة وإشارة إلى الحكم
الثاني مختص بالهيولى في كلام الشيخ اثر ولا يبين فيه لغير الهيولى لئلا يراه أنه ليس له إلا شأني
الشيخ بهذا الاستدلال لم يكن إلا أن في كلام الشيخ وهو ظاهر لئلا يراه أنه ليس
شأنه من الحكم في كلام الشيخ فهو ليس كذلك الحكم الأول من قوله على لغير الهيولى
قامت ما قامت على ما حملته الحكم الثاني على قوله وبالجملة لا يمكن لغير
الاقامة وهذا ظاهر أنه يمكن لغير الهيولى لإشارة الثانية ليست مما لا يمكن
منه في كلام الشيخ عين ولا أثر فادون قوله من ادأته على إشراق الهيولى
للمراد للصورة لها تقدم على الهيولى ولم يكن كما يعتبر إعطاء الوجه من اعتبار
الشبهة أو الألية مثلا والهيولى ليس كذلك لئلا يراه أنها لا تتصور
فيها تقدم ولذا كان وجه الشبهة الألية وكونها ما قال الحكم أنها علة قاهرة
فليس جزء أو العلة الثانية فدفعه إلى المراد بالعلة الثانية لئلا يراه جميع ما يتوقف
عليه فادون لغير القابل جزء منها البنية إذا القابل لا يلزم لغيره متقدم ما لغيره كان جميع
ما يعلق عليه لفظ العلة حتى العلة الثانية فلا يفتح كونه الهيولى جزء علة الصورة
هذه المعنى في الرام إذا ما يفتي على الهيولى ويثبت للصورة موجبة العلة الثانية
بالمعنى الأول فادون قوله لما ثبت أنها قابضة فتعكم الشيخ سابقا بعلية
المادة لا حافض حيث حكم بانسب للتساوي والشكل والاثبات كونه الصورة
علة مطلقة للمادة عليه لما حصل من كلامهم متناقضة لا يجمع إلا في قوله والحق
في الجواب ما يشير إليه إشارة إلى ما سيذكره بعد ذلك بقوله أقول ملك الجواب
من الإشكال فادون مستحكم عليه ما كقول الجواب أنه أراد بالمتحقق في كثير

المراد بالمتحقق لئلا يراه هو التميز الاعتباري للعارض للمادية النوعية فادون
امتناع إشراكه بين كثيرين فادون لغيره المعنى من وجود وجود المادية النوعية
ولا حاجة فيه إلى العوارض بل العوارض ما يعرض ما بعد عرض هذا المعنى
مرتبة وللمراد به التميز الذاتي الحاصل لا فرد النوع بعضها من بعض في الوجود
لا يمكن لغيره لئلا يراه العوارض الخارجية وكذا المادة وكونها وللمراد به معضو
مثل التميز عند الحس وكونه فليس هذا المتحقق الذي محل البحث وكذا التميز في العوارض
المتخلفة العوارض اللازمة للمتخلف فادون قوله أقول ملك الجواب على الإشكال
استخيرة بأنه لو اكتفى في المقيمة بوجود العوارض مقيمة لغير المتخلف أو المادة
المتخلفة المحسوس لما خفف مع العوارض والمادة المتخلفة كغيرها من غيرها
فليس هذا التقويم حاصل للمادة أيضا وهو ظاهر وجهه في تقويم بالصورة
هذا لا يلزم من هذا الدليل هو تقويم للصورة للمادة بهذا المعنى لئلا يراه غير ذلك لا يقتض
بالعوارض كما ذكره الامام لا يبين أنهم يقولون بتقويم المادة أيضا كجعلها في الصورة
في المادة كما ذكره أنه مراد وسحق أيضا والشيخ لا يقولون أنهم يثبتون
في طرف الصورة تقويما بنسبة إلى الهيولى أيضا على التقويم الذي لا يثبت بنسبة
إليها ولما حصل أنهم يقولون بالمتحقق للصورة والهيولى وتخصص الهيولى بالصورة مع
ذلك للصورة مدخل في وجود الهيولى ليس للهيولى تلك المدخلية في وجوده وتلك
المدخلية التي سمونها بشرارة المفارقة في علة المادة ومقتضى الشيخ في هذه الفصول
أثبت تلك المدخلية وهو ظاهر وكلامهم معهم في أنه لا يثبت على هذا التقدير تلك
المدخلية الزائدة التي تخرجها وإذا قد عرفت حال الجواب على الإشكال السابق الذي
أدخل إلى هذا الجواب على ما نقول لو كثر مثل تقويم العوارض للتدريج لكفر تقويم المادة
أيضا لتدريجها مع الصورة إذا لهما أيضا مثل هذا التقويم فلا حاجة إلى تقويم للصورة
فادون قوله لأن المعنى في الصورة هو لا يفتقر إلى الشخص أيضا لها وحدة حقيقة فالفرق

بين ما يحصل من الوحدة الحقيقية النوعية وبين ما يحصل من الوحدة الحقيقية الشخصية وحسب
 جوهر اول الثاني لا يخرج عن نفس وايضا لا يمكن ان يكون الجوهر يخلقون عليه الجواهر
 حقيقة وقد اشهر من ذلك ان الجوهر جوهر وكثيرا ما يستلزم هذه الحقيقة على جوهرية
 بشير مردون من حقيقة كونه نوعا وشخصا وهذا لا يباين ما ذكره فانهم قد اوردوا حساب
 المحاكات في هذه الحالة ان اراد صاحب المحاكات من غير علم اقامه وجوب المحاكات
 الباطن اذ يتجه الى ايراد وجوده لا تجادل في عدم كونه في دفع الايراد تصور الجوهرية من غير
 للصورة لم يبق مرادهم باقائه وجوب المحاكات في اقامه وجوده مطلقا او وجوده محققا
 بالتحقق النوعي كما ذكره المحقق فانهم اشبهه فانه يناسب الدور ولا يظهر لهذا
 التعليل في كلامه معن فانهم المحاكات اشبهه فقد اعتبر في كلام المحاكات من غير
 على انه ثم صرح بكلامه وجعله مطابقا لكلام الشيخ ولم يعترض على كلام الشيخ انه لم
 كلام الشيخ صحيح لا يحتاج الى تصحيح مع انه ليس كذلك اذ لا بد من تصحيحه ايضا بما صح به الكلام
 حيث لا حصة لكلامه فانهم المحاكات كان علم منه في بقول للمفسر ان علمه وحيث
 ايضا لانهم لا بد منه بل يكفي كونها معلومة عنه فالتلوه موجبة اما بدون اعتبار الجبهتين
 لم يوزن به او مع اعتبارها بشرا طارضا منها مثل كبريات من جهة موجبة لجهة واحدة
 لها وهذه الجهة كانت موجبة لجهة اخرى ايضا لما ثم يكون تلك الذات مع الجهة ان
 عنه موجبة لامر ومع الجهة الاخر عنه موجبة لامر اخر فذلك الامر ان متلوه
 من غير حاجة الى تعليل باخيهما نعم لو اريد بالعلم الثالث لوجبه ما مر سابقا وكون
 ذات واحدة عنه المتلوه من باعتبار الجبهتين مردون باعتبار التلوه من بين الجبهتين
 فلا بد من اعتبار الجاهل الثالث علاقه بينهما لكن تلك العلاقه ما لا يسلل
 التلوه في اصل الكلام وان ذلك الامر الثالث لا بد من تقييد بينهما امتناع
 وذلك ان يكون بين الجبهتين المعبرتين في صدور المتلوه من تارة على نحو الذي ذكرنا
 هذا ثم قد عرفت فيما سبق ان التلوه من اريد به مجرد امتناع ان تفكك فكون التلوه

مغلوبة عنه فالتلوه موجبه اما بدو الجبهتين او مع الجبهتين المتلوه من كاف في
 سائرهم بينهما كما علمت واما اذا اريد به لتلوهما بحيث يستلزم لا بد من وجود
 معا فالتلوه المذكور غير كاف فيه بل العبرة بوجود تلك الجبهتين اما لسبب انها اوجب
 اخوان فانه حصولها بسبب غير الذات لا بد من فعلية احدهما لا فاعلمتها
 الثالث سواء اعتبر كما علمت للتلاوة بينهما او كما مر مرشده مفسدا فتكون اشبه
 ولزم من احتياج الاخر الى ما لا بد من فيه نظرا اذ لا يلزم من كونه الاخر محتاجا
 اليها حتى يلزم الدور لكن هذا انما نشأ عن تحريف التلوه انما لم يبق لهذا بل ذكر
 الوجه الاول ثم قد اذنا ثانيا فانه نفرض الكلام في هاتين الجبهتين كونه فلو كانت
 احدهما الى الاخر لا احتجت احدهما الى الاخر ايضا اليها ولزم الدور وعلى هذا
 المحاكات وهو غير صحيح فان العلم في كل مراد اشبهه ان كان شير عننا غير علم يكن
 عنه لزم وجوده بذاته لكنه خفي بقاء على الظهور المحاكات يلزم من تعلق كل منهما باخر
 ما يترك كل منهما في الاخر فيكون هذا يجوز لتعلق كل منهما بالاخر مردون لزم الدور وقوله
 في اقسام الاخر وهو لتعلق احدهما بالآخر فقط ايراد اخر حاصله انه على هذا
 تقديره لتعلق كل المفسر ان يجوز ايضا لتلوه التلوه من جانب واحد كما يجوز لتلوه من
 جانبين ولا يرجع الى القسم الاول من علمية احدهما والاخر لتلوه على هذا ثم من
 العلمية لا يلزم عبارة اشبهه بل ينطبق عليها احد وجوه ويرد عليه
 الاول في قد ياقش بانهم ارادوا التلوه من لا بد فيها من نحو احتياج ولزم
 بذلك النحو لان كل امرين بينهما هذا هو الاحتياج متلا زمان وذلك لتلوه التلوه
 سواء اريد به امتناع ان تفكك في الواقع او الجبهتين لتلوه كما لا بد من التلوه والاحتياج
 لا يوجب كما ذكره المحقق في فلاح الملتزم بان لا بد من علمية التلوه على تقدير
 لم يكن كونه احداهما للاخر ولا يبق فان قيل بان اريد بالتلوه التلوه من المفسر الاول
 ايضا انه كفي من مغلوبته لامر التلوه مردون حاجة الى الاحتياج بهذا النحو

ذكره ولنزاعه بالغير الثالث فان لم يوزع حصوله بالغير لسبب الخارج فوجه
 الثالث لا ينفع ام سواء اعتبرت معه الاحتياج او لا دل عليه ذلك فان كان حصول
 هذا المعنى من الامران ثالث فقط فلا حاجة الى الاحتياج ايضا **فان** قد لا يرد على حصول
 هذا المعنى اذ لم يكن احد المتلازمين علته لاخر موقوف على علة ثالثة موجبة مع كسفي كقوله
 احتياج بينهما وحادثان في بيان توقف حصول هذا المعنى على الامر المذكور او لا
 وعلى الاحتياج ثانيا فان كلاهما المتعين دون اثباته شرط الفناء ومجال المنع فيه
 وانه في واد ولعله جازل لم يحصل هذا المعنى في ذاتها به ون تحقق العلية بينهما وفي
 امر اخر غير العلة الموجبة ويرد على ارادة الغير الاول ايضا انه كما ذكرنا انه لا حاجة
 في تحققه الى الاحتياج اذ كانا معلولين على ثالثة كقولنا لا حاجة الى حصوليهما
 ثالثا ايضا اذ على تقدير جواز ما ذكرنا من غير التماثلين الاخرين تحقق هذا المعنى
 للتلازم ايضا ومن دون الحكم احدهما على الاخر او كلاهما معلولا لثالث فانهم **قال** في
 بحيث يكون كل منهما مطلقا بالاخر او احدهما بالاخر من غير الحكم متافيا للمعنى المذكور
 وعدم عليه احدهما بالاخر **الجم** مع تعلق كل منهما بالاخر وتعلق احدهما بالآخر
 الجم على وجه يتقلى كل منهما بالاخر او سقيا احدهما بالاخر **نعم** يرد على ان لا
 الاحتياج العام في هذه المسئلة المذكورة سابقا فانهم **اقول** ما ذكره في جواب
 الامام في قيل عليه لعل هذا السؤال لا يترتب له مقتضى يفي مرادى قسم هو ليس في القسم
 الاول لما ذكره الامام ولا في القسم الثاني لان الشيخ البطله فلا يتجه في جواب التعميم في العلية
 اذ لا يدخل في الجواب بل لا بد من طريقة الجم ويمكن لم يرد في ذلك ايضا متجه اذ كان
 وقيل ما نقيم ثالثا كل منهما بالاخر فلو قيل لشيء البطله لقولنا البطله في التلازم
 الوجودية غاية الامر لم يرد عليه جاز في التلازمين جميعا ونز ليس يضارب في نظير ان يرد
 يرد على الجواب في النقض ايضا وهو ما ذكره **الجم** مفسدا **قوله** بل الحق لم يرد في مراد الشيخ
 قد ظهر في ما ذكره **الجم** ليس ان يكون صوابا نعم كان ما ذكره اظهر كسبيات في عبارة بل

منها لشيء يقال مراد ان لا يترتب ما ذكرنا من احتياج كل من المتضايفين الى الاخر لغير ما يرد
 معان ليس بينهما تقدم وما فرأى احتياج ليس وحسن ما تقدم بطلانه اي وحسن ما
 تقوم كل منهما مع الاخر لغير البطلانه بل هو وحسن ما يقوم بالاخر لغير البطلانه وجه الدور
 والحكم بينهما بالمعقبة باعتبار معقبة ما في العقل والاخر الخارج ليس معين بل كل منهما
 تقوم بالاخر لغير البطلانه وجه الدور نعم يرد عليه انها متلازمان في العقل مع امر انك
 بانها معان فيه وما ذكرته في البطلان المعنى كسب الخارج جاز في العقل ايضا ولحق
 الحكم وايضا لو كفي حتما جها في الخارج لا على وجه الدور في تنازهما لغير متافيا في نفسه
 لكن هذا لا يقع في مقصودنا وظهرية هذا التوجيه اذ من هذا الايرادين جاز في
 التوجيهين الاخرين ايضا والكلام ههنا في لفظي التوجيهات اظهر كسبيات في
 العبارة فانهم **الجم** فاما لم يستغن كل منهما عن الاخر فلا تلازم قد عرفت انه لا تلازم
 التلازم **الجم** دام الاحتياج احدهما الى الاخر قد مر انه يكره الاحتياج والجانبين
 على ما قررنا في المتضايفين بل **الجم** في جواب المعارضة في كسب كل كلام **الجم** على
 ايضا فترد في تكلف وقد عرفت جواب البغض قد عرفت ما فيه ايضا **البيان**
 كيفية التقدم في وايضا كذا الصورة حيث من متقدمة لا حيث الشخصية كيفية التقدم
 الصورة **قوله** **الجم** فنقول البيوت بالشيء بالقوة والشيء منها الجسم است خير بان
 هذا التوجيه لا يرد عليه ايضا على هذا المحل والصورة لا يخرج الجسم من الفعل ولا
 هذا المصنع في البيوت والشيء لا يترتب له كسب في هذا الموضع اليه التبعية ايضا
 وهو مصنع في البيوت ولا يبعد لمرتب في الجواب عن الايراد اما ان لا يترتب كسب البيوت بالقوة
 عبارة عن امكان وجودها مع عدمها بل كسب كسب الجواب كما يختلف سبب بعضها بالقوة
 وبعضها بالفعل ويكتسب البيوت وجه في نفسها وقيل القسم الاول وسبب الصور
 صير بالفعل ودور الوجود بالقوة ليس الا انه غير متحقق بالفعل لكن يمكن تحققه
 الى لم يقوم عليه لبرهان فتأمل **الجم** فانه لو كان حسبا ادجا بنا شتم على مادة و

صورة بعين شتم هو او ما يتحقق به الملح كما يزعم لكثير الصور في بيان لبعض الحالات
التي سبقته **الم** في القطع بان المراد منه هو صور القطع منه اذ كثر الكلام في الصورة
التي يزعم لكثير المعين بتعقيب صور هو الصورة لجواز لكثير هو الحارق اذ المقصود
وهو مدخلية الصورة في عليته اليه كقولهم لا اذ كانت الاعانة بتعقيب الصور
فيترجم من ذلك الصورة وحيث هو صورة ما دخل في وجوده اليه وما نقله وانما
فانما فلا حرج في ذلك لمراده من المعقب هو الصورة وهو **الم** في ان
بعض الاذن قد انقضى فيكون لكثير مراده من الصورة هو ما على اليه انما
منه في العالم وهو عدده لا انما في قبيل القابل لمراسلها لا بد فيه من جهة
الاجاب في احد لثلاثة زعمي والى كمال لا يكون جهة القابل لمراسلها لا بد فيه من جهة
في الصورة لا بد لكثير في جهة فاعليه فانهم قلت ضم الكلي الى الحاشية في الاذن
لن يبق في الجواب انهم ما ادعوا ذلك فاعل الواحد بالتخلف بل لكثير شخص بل انه لا يترجم
يكون انما شخص او شتما على الشخص كما يظهر في العبارة لست نقلها المحشر سابقا
واما ما ذكره في الجواب فقد قيل عليه الكلي مع الجزئية فكيف صدق على كثير من اذهل فرد
منه الكلي اذا اخذ مع ذلك الشخص فيصدق عليه هذا الكلي والجزئية وما اوردته في المثال
ليس مطابقا اذ زيد الكاتب هو زيد مع حصته الكاتب اذ زيد الموصوف بمفهوم
الكاتب لا زيد مع مفهوم الكاتب على هو المفروض فيما نحن فيه لا لمراسلها لجزئية
لا يصدق على كثير كما ذكره بعض في يتم ما ادعاه لكثير في مناقشة في مثاليه على
ما ذكره لبعض انه صدق الجزئية وحده فانهم انما يريدون فيه مع ذلك يمكن
لربما من قبل انما لم في تعقيب صورته الى ذلك الحركة السردية كما كانت
معينة في التعقيب فلا بد من **والله** في الاتفاقية لا يتوقف ثبوتها بتجدد
بها ما يجب والقدر والكل فلا مدخل لها في الوجود بل كان نفس الشخص والكلام في
الوجود ولو فرض لكثير بعض الامور غير الحركة السردية على انهم خلا في الوجود فلا شك

العدة

العدة من الحركة السردية عندهم فانما انقضى بها اكتفاء بالاصل فلا ايراد عليه فانهم
قال في وفي نظر لانه لو كان في النظر لمراد منه لانه لم يحل المعين على الصورة
فيستغنى لكثير على عليتها باسرها انه ينبغي لكثير على انما ما له جهة فاعليه وتقدم بآلية
اليها لا ما له القابلية اذ لا تقدم للقابل والكلام فيما له تقدم على اليه ويتوقف
اليه عليه مراده بالعدة التامة جميع ما يتوقف عليه فلا ايراد عليه فيكون لكثير
كثير اليه على نفسه في غير محيية لانه اليه لست نقلها صورتها اصل وجودها
مرحبت كونها بالقوة والمعارف على ما هم كما ذكره اشبه ونقاؤا وهو مستمر با
وفي غلبتها في الصورة وحيث مرصورة ما وكل صورة حادثة يحتاج في وجودها
الى استعداد للمادة حاصل من الحركة السردية على زعمهم واحوال اتفاقية وراجع
طبيعية او تسري فلما دخل في وجوده لصورته الحادثة في الجملة وللصورة انهم مدخل
في وجود المادة لكثير لا وحيث يزعم منه دور محال لان المادة في الزمان السابق
موجودة بالفعل بصورة مثلا وباعتبار وجودها في هذا الزمان بسبب الحركة والاعمال
الاتفاقية المذكورة مستعدة لصورته اخرى فاذا تم استعدادها فيفيض عليها من
المعارف صورة اخرى كونه لبا ووجودها بالفعل في الزمان اللاحق بهذه الصورة
وكذلك فلما دخل في وجودها باعتبار لمراسلها في الزمان السابق في قبيل
المعدة لوجودها في الزمان اللاحق لا محذور فيه فيحمل انما زيادة لسطا ولكن
ان يتوقف **الم** انه اذ حمل المعين على التامة للصورة فيجب لكثير اليه ايضا ^{العدة} فله
فيها لا نهائيا فانه اجزاء العدم التامة ولا شك لكثير اليه في كل زمان على قايمة
للصورة في هذا الزمان فاذا قيل لكثير المعقب للصور في هذا الزمان مدخلا
في وجود اليه فيفهم من الكلام باعتبار لمراسلها المعين بتعقيب الصور ولعل
انه المراد بالافرة في ذلك ما ذكرنا فانهم **الم** هذا ما نتم لو كان في قد ظهر
ما فيه **ن** في الاول الجواب ليس محذورا لان السابقين لا يخفى لمراده لا يرجع الى

له غير هذا الشك في انضمام شئ الى كماله في انضمام الوجود الى المهيبة العقلية لكونه بمنزلة النفس
 في الخارج مهيبة وجودية متميزة عن النفس كمال المهيبة الموجودة في الخارج المهيبة والوجودية
 منها وكما بقيت الوجودية بها قيا ما نفس من كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام
 متميزة عن الخارج في نوعيته ما ذكره المحل وكما ذكر المحل اوضح في اعادة الامام (اذ كان كلام)
 بوجه ما لو لم يخلو المقصود من كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى المهيبة في الذهن
 وبسببه يصير المهيبة بوجه في الخارج في كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 والوجود في انضمام في الخارج وهو طرف الانصاف وهذا الحكم خارج عن طرف
 المعقولة ووجهه في كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 لا ينضم في الذهن الى شئ من كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 منها لا ينضم في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 بالوجود لا ينضم في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 وتأثيرها انه لو كان كذلك لزم كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 غير محصية وما قاله المحقق في مصنفاته في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 بل بتأثير الفاعل في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 بالوجود الى كماله في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 مرادهم ليس الا لزيادة الوجود في الذهن كما قال في التوجيه في زيادة في انضمام الوجود الى كماله في انضمام
 بالمعنى الذي ذكرنا في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 متميزة ان فيه والعقل يفيضها ويكملها الى شئين في زيادة الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 لان الانصاف في الذهن واما جعلهم اياه في المعقولات الثانية فكان سببا
 في عمل المعقولات الثانية على الامور الباردة والبرودة في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 السهولة وهو ما يكون من ان الانصاف في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 في تعليلاتها على شرح التوجيه وحاشية في الحاشية في القول المقدمة القابلة لتوقف

في كونه المقدمة بمراتبه بطريق البديهي الاستدلال فقط واما التوقف فلان في انضمام الوجود الى كماله في انضمام
 شك وهو انهما لما تازعا في الوجود في كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 بزيادة تازعا في الوجود في كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 الامور في مرجع الشئ قد اورد هذا الشك في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 مما لا يحتاج اليه فوجه كلام الشيخ كما لا يخفى من انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 فكيف يكونان عند معقولنا فكما انهما لا يخلو عن كونهما في كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 النسخة في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 وبيان له في انضمام الوجود الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 الى الفلكات في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 الهيولى وهو انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 من العنصرات في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 الفاسدة الكائنة تقدم ما ما يخص الفاسدة الكائنة بالذات لان تصور التقدم فيها مع كونها
 متحدة على الهيولى انما هي في جميع الاحوال بعد ويزيد على انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 وعلى انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 بمسبب ان لو كان انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 لانه جعل فصل التعقيب شارة الى انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 لا كيفية تقدمها وهو كما ذكره انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 الاحتمال لم يطل فيها فذلك انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 طريق انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 صورتها في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 بنحو واحد وعلى هذا يصير مستقيما لان كيفية التقدم ما ثبت الى انضمام الى كماله في انضمام الى كماله في انضمام
 مادته نعم ان التقدم ثبت فيها جميعا كما لا يخفى من كيفية تقدم الصورة في الفلكات ليست

بعينها ما ذكره في تعريفات و انظر كلام الشيخ في هذا واحد فمذاهب موبدعة تفتية
الامام كذا الشيخ وجعل فصل التعقيب لبيان هذا التقدم في تعريفات لا كيفية فانهم
نرا اقول في هذه الاشياء الى هذه قدرتها لا تارة ايضا الى **الفصل** في القول لا تعلق له
الشك فيه ايضا قد اعترف بنعم برده عليه انه مع هذا الاعتراف لا يراه فافهم **المجموع**
والحال هو ان فضل الكم ان اراد به مجرد ما هو فضل الكم الى المتصل الذي يتصل به الكم **المفصل**
ففيه ولا انه لا حاجة اليه اذ المقدر هو الكم المتصل في الاصطلاح واما ان كان كيف يمكن ان
به عن الزمان اذ الزمان دخل في الكم المتصل والاريد به ما هو فضل الكم مع زيادته من قوله مترتبة
الى اخره في ما في اطلاق فضل الكم عليه المسماة برده عليه انه لا حاجة الى اذ فضل الكم معها
اذ هو ما هو في المقدر على معرفته ايضا خروج الزمان بهام اذ لا يلزم منها المقارنة
في الوجه اعم وما يلزم من ظاهره يصدق على الزمان ايضا اذ يمكن له ان يكون واحد
اجزاء اعم من صاحبه او متخلفا عنه او متاخر او قبله فلهذا المتبادر في الاشياء
الاشارة الى حسيته فيخرج الزمان فنقول انه لم يخرج هذه المقارنة و ايضا على هذا لا يمكن
الوضع على مجرد الاشارة الحسية كما في النقطة يخرج الزمان ويكون الوضع في الوضوح في
واحد هذا ثم انه يمكن ان يقيده في الوضع لا يخرج الزمان مستدرك لان المقدر ان الزمان
الثلاثة تعريف جامع مانع للتعريف وكذا المقدر له بعد ان نسمع ولا يدخل فيها الزمان
اعم ويمكن له ان يقيده في تعريف الخط ايضا لان المقدر ان الزمان هو طول ما عرض كان لا يصدق
على الزمان اذ لا يتبعه تعريف للزمان ان طول ما عرض ولو سلم انه في ذلك فغاية الاشياء
الى قيده في الوضع في تعريف الخط فالجواب اليه في تعريف الجسم واصلح الا ان يقيده
المعنى الى ذلك التعريف في تعريف النقطة من تعريف الخط ايضا ففكر فيما سواهما مستطرا
ولا يجوز فانهم **الفصل** في السبب والخط والخط في السبب في ما على الغالب في ظهور
الامر والافضل سبب لا يستلزم الخط وكل خط لا يستلزم الخط النقطة الا ان يراد بها
ما يخرج به الكرة ومحيط الدائرة مطلقا من ايرادها من جهة واحدة كما سيذكر في **المجموع**

فانهم **الفصل** في ان تمامية نقطة لا يخرج الجسم المخروط ينتهي بالسطح والاسطح فانه ينتهي
بالنقطة وتقوم له المخروط ينتهي بالنقطة حيث انه ينتهي جميع امتداداته فتقوم فانه
كيف يمكن ان ينتهي في الجسم مثلا بان يتوهم انتهائه الى نقطة ولا شك ان هذا التوهم
فيه ليس بصحيح فالصواب للجسم مطلقا ينتهي بالسطح والسطح قد ينتهي بالنقطة **المفصل**
فختلفت الاشياء انتهائه ولا دخل فيه لكونها من جهة واحدة او جهتين لانه
الحاصل له عند الثالث يصح **الفصل** في ان الاشياء اما الثالث فاذا اعتبر وضعه في الخارج
السطح ذاته وهو مقوله الكم ولا يكون مضافا الا باعتبار عرض اضافته له كونه سطحية النهاية
مخرج ان ينتهي عنده الجسم واما النهاية ان لا تقطع والنفاد فالظان من معنى نسبي للكم
للمعينة اضافة من غير مضاف فانه من حيث ان منسوب الجسم فاذا اعتبر الجسم حيث
ذاته وصيف النهاية اليه كانت نسبة اذ النسبة اذا اعتبر من حيث انه منقطع كما
اضافة الى المضاف اليه فانهم في حقيقة الثالث في الخارج هو حقيقة شئ
في الخارج معانية حقيقة في الذهن غير معقول الا ان لم نقل الحقيقة او يقر
الموجود في الذهن ليس هو حقيقة بل الشئ الخالف لهاد هو مخالف لما عليه الحق
ولو جعل للمغايرة بينهما على المغايرة الاعتبارية بمعنى انهم في الذهن هو ما في الخارج
لكنه شرط اخذه لا بشرط شئ اذ ما في الخارج هو الاخذ بشرط شئ او بشرط لا
باعتبارين ففينا نهج اذ انصورت الاجزاء الدمنية للشئ تصورت الاجزاء الى جهة
ايضا وبالعكس فلهذا التعاير بهذا الاعتبار لا يصح معلومية احدهما ومجولية الآخر
مردون رتبة فلا يصح له تصور شئ بالكنه ليعنى ان ثبات الجزء الخارج وكذا
التصور الحقيقة الخارجية لا يصح ثبات الجزء ليعنى ان ثباته في غاية الامر
لا يجوز له تصور شئ ولا يعلم للمتناظر تصور فيه من مميزات بحسب الواحد الخارج اعم لا
واما انه لم يصور الجزء الخارج فلا يتصور الا لمراد من التصور بالكنه والحقيقة اجمالا
وح لا يفرق للتخصيص بالجزء الخارج والجزء العقلي في الوضوح ووجه رجوع الى ذكر الامام

وظهر من عليه ما جاز في ما نحن فيه ولا بد من جواب لربنا المتصور الجسم كنه حقيقته
 ولا تصور السطح والتساوي والسطح والتساوي وسبق الكلام عند هذا تصور الجسم كنه
 حقيقة مفصلة هذا ويا ذكرنا في كلام الله ايضا فثبت **قال** الحق فان حقيقته
 ليست الا انه جوهري لا يتغير انهم يدعون حقيقة الجسم من الجواهر القابل للابعاد ونحوها
 عليه كثيرا والمطالب كما مر في السابق ايضا والله وعتدنا القول ان تصور الجسم بهذا
 الوجه ولا تصور ان تركيب السطح والصورة بل يحتاج في ثبوت الى دليل الى اخره قال
 الامام فافهم **قال** الله فان الابعاد الاخفى في هذا الجسم يدعى صورة في قد مرنا
 كلام مفصل متعلق بهذا المقام سابقا فذكر **قال** الحق ثم قال ذلك كنه الجسم كنه ان من
 الجائز لا يخفى انه على وفق هذا كنه الجسم كنه النهاية المتأخرة عن سطح ثبوتها للجسم
 على ثبوت السطح له والى الامام نقول ان النهاية ثابتة للسطح للجسم حيث جعلها
 اضافة عارضة للسطح فلو اعتبر عروضة للجسم كان عروضا بالوسط وما خاير عروضا
 للسطح وعروضا للسطح فكيف يمكن كنه الجسم كنه عروضا للسطح للجسم فافهم **قال** الله
 ثم انه لما اخذ النهاية تارة مع السطح لا يخفى انه على هذا يكون ماله الى منتهى الجسم اني ينتهي
 الجسم هو السطح بعينه فيظهر فاما ذكره سابقا لم النهاية من المضاف المشهور
 وليس هو السطح فافهم **قال** الحق وفيه نظر لان هناك العارض فكيف لم يبق لانه لم يبق
 له كنه اضافة للعارض فكيف لم يبق لانه كنه اضافة لك فلعلمها لك غايته لم يمنع ذلك
 لانه لم يدع اضافة فيه فافهم **قال** لو قال الله اضافة العارض للمعرض لا يتقدم على العرض
 لا تدفع المنقضى بالمعرض لا يخفى انه ولما تدفع المنقضى بالمعرض في كنه السطح فيه ايضا
 فافهم **قال** الله ثم السطح يلزم ذلك الانقطاع ما شاذ الام في شرفه في بيان ثبوت
 السطح للجسم بواسطة الانقطاع كذا ما بهذه العبارة ثم الذي يدل على العرض للسطح الجسم
 بواسطة التساوي هو انما يحتاج في اثبات سطح الجسم ما اثبات التساوي فاما تصور
 كونه متساويا لم يكن ان السطح ولولا انه ثبوت السطح للجسم بواسطة ثبوت التساوي لم يكن

الاعلى

الامم كنه لان العلم بثبوت الاوسط لا يصح في برهان العلم لا موقوف على العلم بثبوت
 الاكبر له انتهى ولا يخفى ان السطح لا يوجب ثبوت الاوسط لا يوجب ثبوت الاوسط لا يوجب ثبوت
 ومع بعده عن العبارة لا يتم في نفسه ايضا فافهم **قال** الله يربط به الشبهة
 بالتفصيل في ازالة هذه الشبهة لربنا لانه يريد بالنهاية لغير الذي ذكرنا في انقطاع
 الجسم ونفاذ هذه الغرض امر غير السطح عارض للجسم بسببه عرض السطح له ولا محذور
 ولما يريد بها لغير الاخر اعمده ينتهي الجسم كما يستعمل في المعرف كثيرا بهذا المعنى
 فليس صفة للجسم كنه عروضا للسطح بل من موهبة خارج محمول على السطح ومصادرة السطح
 بعينه ولما اخذ منه مبدءا كنه النهاية وصفه قائم بالسطح فلا يلزم في دونه اضافة
 فثبت **قال** الله واذا قطعت الكرة لسطح مستو حدث فصل مشترك بين السطحين
 هو محيط دائرة على سطح الكرة هذا اما لا يخفى انه لو كان للتكليف فيه مجال بان يكون المراد
 بالسطحين السطح الظاهر من القطعتين ويكون على سطح الكرة متعلقا كحدث اضافة
 لمحيط لالدائرة **قال** الله والجواب لهذا كنه فرض في العرض لا يرتفع في كنه
 اذ تحقق الامكان في الواقع لا يحتاج الى فرض فافهم كيف ولو كان كذلك لوجب
 فافهم لم يكن ممكنا وهو بطلان كونه مفروضا بعض انه ليس متحققا في الخارج ثم لكن
 لا فرق فيه بين الامكان وبين القطعية والمحورية والحاصل من القطعية مثلا كنه
 نقطة معينة فكيف في الكرة بحيث لا يتحرك كونه وظل هذا المعنى لا تحقق له في الخارج
 ولا يلزم كنه كونه موهبة ايضا موجودا في الخارج لكنه نفس امره واتصاف
 المعينة لنفس الامر به انصاف نفس امره وظل الدائرة مثلا قبل تقاطعها
 وقبل فرض المركز فيها ايضا في نقطة نفس امره فكيف لا يتصف بانها نقطة في
 داخل الدائرة بحيث اني خط يخرج منها الى الدائرة كونه موهبة فليس ثبوت كنه
 النقطة عند تقاطع وعند الفرض موهبة ولم يكن موهبة موهبة اذ لو اريد الوجه
 الخارج فبا لتقاطع الخيوط والفرض ايضا يحصل الوجه الخارج فافهم ولما يريد الوجه

النفس الامر فيتحقق في صورتين سواء قباي وجه لفرق بينهما ولوقيل المراد
 لهذا الامكان ايضا دخل في الفرض الذي ذكره لانه ما لم يفرض الامكان
 لم يتحقق خبر برده او رده فنفس هذا لا يفر حاله لا يكون المركز مثلا غير موجود
 فلا معنى لتوال الشئ واما المركز فعند ما يتقاطع اقطار او عند حركة ما او بعرض
 وقبل ذلك فوجه نقطه في الوسط كوجود نقطه في السطح وما ذكرنا من ان
 النقطة اخرج السطح ونحوها ايضا وبالحجة التي للمركز ذكره في النقاط والمحور
 ونحوه والمحيط يوجدان دائما في الدائرة والكرة بالقوة ولا يختص وجودهما
 بحال التقاطع والفرض المحرك دائما وجودهما بالفعل وفي الخارج فلا يكون لبعث الامور
 المذكورة ايضا نعم بعد الامور المذكورة يصير وجودها بالذات بالقوة المظهر فان
 قلت ففما ذكرته بزم لم يوجد النقاط والمحيط غير المتناهي في الجسم
 وجوده بهذا الذي ذكرنا ان القوة لا محذوفية ومريدية ففما الذي
 الخ احاط بان الحكم بالمكان وجود النقطة في فضاء الحكم بالمكان ثم انه مستلزم
 للفرض الحكم كمال الامام ليس فيه بل في نفس الامكان وقد عرفت انه ليس بالفرض
قوله وهذا الجواب لما يتم في قوله ما ذكرنا انه على تقدير الاعتبارية ايضا لا يتم
 هذا الجواب **قوله** اذ لم يفرض الامكان لم يتحقق في قدر عرفت تحقيق الحال فيه
قال ان لا تصور المنتصف فرض فصل عن التلطف به قد عرفت لم الكلام
 فيما قيل تصور المنتصف فصل عن التلطف به الخ فالصواب في الجواب هو
 ان ظهر لزم في الاستواء ان لا يفيد اليقين هو الاستواء التام واما الاستواء
 الناقص فاما يفيد الظن ومع ذلك لا بد من استواء اكثر الافراد والظاهر يفيد
 الظن ايضا والحكم الاوسط الذي بينه علمه بالاستواء يحصل اليقين فيه من الاستواء
 الناقص ولم يستواء اكثر الافراد ايضا فبالحقيقة شارة بعض الافراد
 ليعين الحكم الاول على النفس ثم لا يخفى ان الحسبات ايضا ليست بحيث لو ترتب

مباديها لا تحت المطالبة في القياسات بل ملاحظة تلك المبادي معدة ليعينها
 الحكم والحاصل للفرق بين الحسبات والنظريات ليس ان الحسبات ايضا
 مبادر كالنظريات ويكون بحيث لو ترتب يحصل على هيئة شكل في كمال القياسات
 المنتجة المعمول للمعرفة لا حاجة الى ترتيبها وجعلها على هيئة قياس في الهيئة بحيث
 النظريات فانه لا بد من تخصيصها وترتيب مباديها وجعلها على هيئة قياس في الهيئة
 اذ ظهر في كثير من النظريات ايضا الحاجة الى ترتيب مباديها على النحو المذكور وحظنا
 لك على التفصيل من النفس منتقل منها اليها بمجرد ملاحظة ان حالها وكونها في الواقع
 بحيث لو ترتب كانت على هيئة قياس بل ان الحسبات لا ترتب مباديها على هيئة
 قياس في الهيئة المعمول والنظريات ترتب مباديها كالمثال المنتجة القابلة للخ
 القمر مستفاد من نور الشمس لانه مبادر مناسب من حصول التشكلات البديرية والعلوية
 عند الاوضاع المحصورة للشمس في هذه المبادر لا يمكن ترتيبها على هيئة
 قياس حتى ينتج المطالبات المنتجة القابلة بان العالم حادث وهو ما شير وهو
 تلك المبادر الحسبية ايضا يمكن ترتيبها على هيئة قياس بل الظاهر انتقال النفس
 منها الى المطالب باعتبار ذلك ولعل في هذه الى ملاحظة الترتيب تفصيل وقد عرفت
 لعل الملاحظة التفصيلية غير محتاج اليها في كثير من النظريات ايضا فيمر ذلك يحصل
 الفرق بين الحسبات والنظريات مثلا لقول المثال المذكور القياس كترتيب
 هو لنور القمر لم يكن من الشمس لكانت احواله كالمثال مرة واحدة بل ارا
 كثيرة عند اختلاف اوضاعه بالنسبة الى الشمس كترتيب احواله كمنوره من الشمس
 ولا تخفى في مرتبة ترتيبها في تلك الاوضاع مرار الخط بيانه لنور القمر لم
 يكون من الشمس لكانت احواله كالمثال هو بهذا الحكم لنور مستفاد من الشمس كترتيب
 لا يحتاج الى ملاحظة القياس تفصيل وذلك غير لازم في النظريات ايضا كما عرفت
 فالظاهر المنتجة الحسبية من هذه الشريعة الترتيب لان نور القمر مستفاد من الشمس لكان

قد يطلق عليه ايضا مسامحة و قد افرق بينه وبين الاوليات كما انه باعتبار العلم الاول
 بين ما بالتحيز والاختيار في اسما مثل العقل السليم لا يجوز ان يكون له واحد نصف
 الاثنين مجرد ملاحظة الطرفين كجذوف شرطية له كونه فان فيها ما بالاراي
 او مجرد ملاحظة الطرفين لا يكمل العقل بل كونه له كونه في ذلك الاتفاق لا كونه
 بمعية الحدس الذي يعتبر عنه سبعة الاتفاق يحتمل بغير ذلك الاتفاق وكان الحدس
 صفة للعقل من قبيل الحدة والتوقد لا تفتقد استقلالات في مواد كونه العقل
 مع قطع النظر عنها متروك استوقفا عليه وبالجملة نقول لا شك للشرطية اثر اوردنا
 ليس لها مبادي ولا شك ايضا انها ليست من قبيل الاوليات ولا يمكن ارجاعها الى
 شيء اخر غير الحدسيات فلا بد من ارجاع الحدس الى نحو ما ذكرنا في استقيم الامر والتول
 بان هذه الشرطية من قبيل الاوليات والمقدمة الحديثة من غير ان يكون مستقلا في حدس
 باعتبار العلم لا انتقال مباديها يحصل دفعه بعيد جدا اما المقدمة الاوليات
 كجذوف بين هذه الشرطية وبين الاوليات واما المقدمة الثانية فلما عرفت
 انه كثير من النظريات لا شك في انهم بعدونه من النظريات يحصل الانتقال اليها
 من مباديها بملاحظة ترتيب تفصيل مع العلم لا في الانتقال من مباديها
 القدر مستفاد من الشمس انه تدرج وتفصيل وليس كيث يكون دفعه كما يظهر عنه
 الرجوع الى الوجدان مع اننا لا نكر ان يطلق الحدس على الانتقال الذي هو من المبادي
 الى المطالبات مرجع هذا الى الاصطلاح ولما حقه فيه الحاصل لنم كلامنا
 في الحدس في صفاهم ما اذا اذ هو لفظ لا طائر كونه بل كونه في الحدس في هذه
 الشرطية المذكورة فافهمنا وبين ما يجدونه في الاوليات وليس الفرق الا
 بان الحكم فيها يحتاج الى توفيق للعقل ويزيد حدة فيه حتى يكمل بها و مثل ذلك ليس
 في الاوليات ونحن نرى في هذه المقدمة بالمقدمة الحديثة سواء كان موقعا لا
 اوليا فالحكم ليس بمساعده في الفرق الذي ذكرناه ويشاهد في الاصطلاح فلا حصة

فيه ولنزل لم يساعده في الفرق فالحكم بينا البديهة والوجدان اذ ليس بيدنا الى ذلك
 سلطان الحق والبرهان هذا ونسب على ما ذكرنا من العلوم العادية في الفرق بينها
 وبين الاوليات فان الحكم فيها ليس مجرد ملاحظة الطرفين بل بعد ملاحظة العاديات
 وتتبع احوال الناس مثلا وكذا فان قلت ما نقول في التجليات والحوادث
 مثلا المقدمة التجريبية والمتواترة من التسميات مسهل في بعد اوجود والمقدمة الاخر
 التي هي عبارة عن علمنا في ذلك الفصل من الكثرة عند شدة كونه في ذلك الفصل
 ولم يزل هذا الجمع الكثير الذي راخبره الوجود بعد ان يتبع نواظيرهم على الكذب قلت في
 لم لا كلام لنا في الاصطلاح فخر الاصطلاح المقدمة التجريبية والمتواترة ايها كانت
 لا شغل لنا به لكننا نقول ليس بمسهل في بعد اوجود لاسك ان لمس الاوليات
 ولا نزاع فيه وظاننا ان حصل العلم بها من طريق التجربة والاختبار فمثل هذا
 انه ينبغي ان يكون في التجليات المتواترات واما المقدمة ان احوال فان اول
 منها لا بعد لم كونه من قبيل الحدسيات التذكرا ما انها تحتاج بعد ملاحظة الطرفين
 الى توفيق وذلك وكما ان الضم لم كونه من قبيل الاوليات واما جعلها من قبيل التجليات
 فله وجه له اذ لا مدخل فيه للتجربة واما المقدمة الاخر فجعلها من قبيل المتواترات
 مالا وجه له اذ لا مدخل فيها للاختبار وكذا من قبيل الاوليات وجعلها من الحدسيات
 التذكرا ما ايضا لا يخفى ولعل الظاهر انها من قبيل العادات اذ الحكم بها يحصل بعد
 ملاحظة الطرفين وتتبع احوال الناس ملاحظة عاداتهم وطرائقهم وليس
 سنهم وادابهم ولم يثبت قلت في تجريب احوالهم ليرجع الى التوسعات مالا يخفى
 بل العادات ايضا مرجع اليها فلهذا **قال** الله فانه ايضا سمي على الله اليه
 وسائر الصور لا يخفى لانه كان من ان كان سابقا لمس اليه لولم يكن
 لكان كونه في ذاته وعظم وصفه يمكن لمرتب لا مسافات بينهما اذ يجوز لم كونه في
 شرط لان يحصل المقدمة ارجاء متباينة في الوضع ويحصل له ان يسطر ان يسطر

في الوجود لم يكن لها حصة من الاسباط ولا امتداد بالذات وكان ذلك بالذات المقدار
وبالعرض لها والى اصل لم يمتد ظهور الاسباط والامتداد لا يزعم له كونه
وامتداد بالذات وكذا ما يكون ظهور الاسباط وامتداد شرط لا يزعم له كونه
بالذات **فقد برز** ان الله فلا شك في عظمه كيمع ان فيه كمالا لا يعلم
له الاثنان مثلا اكثر من الواحد ولما لم يقدر على اذ انتفاها فاة على التفرع والابتداء
يكونان اعظم من مقدار واحد اذ يحكي كل واحد اما اذا انتفاها لا يكون على سبيل
التفاضل فلان انما اعظم من مقدار واحد اذ ليس كل واحد في حجب المقدار نعم كونه
كل واحد بحسب العدد واكثرية الحق باقية كما لها فلا تخذ والامر لم يخلو اذ
انتفاها من جهة العرض لا يصير طولها اعظم من طول واحد مع لزومها الوجه بار فيها
ايضا ولا يدخل فيه كونه فاة من جهة العرض انما اعظم لها فيه كما لا يخفى اذ لا
للملك منها طولا ومع ذلك لم يصير الطولان ازيد من طول واحد فلم لا يجوز له ان يتداخل
المساحة ولم يصير العباداتما ان الله ازيد من العباد واحد ومير العبادات فغلبه
فالاولى ترك هذا الوجه والتمسك بالبداهة ولم يكن كونه الجسم لا بد له من مكان فالحال
فان كان المكان شغول بكليته لا يمكن له ان يتكبر فيه جسم اخر فانه او باطل
لانه يجوز ان يدخل في حيزه فاحتمال جسم العالم في حيزه فوجه وهو بداهة
لكن هذا الوجه جاز في الكائنات ايضا ثم لا يخفى ان امتناع الله في الجسم
الكثيف كالجود فوجه كانه لا محال لانكاره وتجويزه كانه مصادم للبداهة واما الام
اللطيفة فليس كذلك بله لثباته ولكن ان الحكم بالامتناع فيها ايضا لا يخفى على
لكم الجسم به شكل **فقال** الشيخ انك تجدها في الام في اوصافها تارة متناهية
ثم لا يدخل في الاستدلال كانه من قبيل الاستعداد فانهم وانظر الى الشئ في
لا يكون له الظاهر في الشئ فان كان منها احد غير اجسام واما في ذلك في امكن الخ
ولم يقرب محاليتها حيث لم يثبت لها ان لا يفرض املا الخ لعل بالام وبجر الكلام

فيه

فيه لكم عظيم ما ذكره كما ذكر المحشر ان سبط الخلد مطلقا سواء كان بعد المجد او حاليا او محلوا
او بعدا موهوما كما ان الاولان فقط وكذا الثالث اما الرابع فلان الشئ اذا لم يكن
للملك مقدار فكيف يمكن له ان يمتد اجسام اذ يحزم تقدره وهو موزون وكذا لم يشيخ
حيث قال في كنه اذ اوصافها في تاسيد الكلام لا ذكره نظر وكانه باعتبار ان اذا
جعل الشئ وسعة الخلد الاجسام المختلفة دليل على تقدره وبطلان كاشيتهما ففرضه
ملاية متحقق في اخر بعض قطع فيزعم بطلانه ايضا على ما بينا في الجائبة **قوله** وقد
اهل الشئ بانه وحسنات قبول الزيادة والقصص في ضمير بانه راجع الى ان الشئ
قد كنه في اوصافها تارة بحيث ليس ما بينها في وقت ضمير بان الله ما اهل بانه
نعم اجل سانه لان قوله قابل للمساواة والامساواة اشارة الى اصل الشئ
اكثر في العرض الذي يزعم منه المظن وبطلان كاشيته الخلد وكونه بعدا مفسودا في العرض
اجسام فيه كيتف العباداتما بانه لم يفرض على صفة وقوع الاجسام فيه بحيث ليس بانه
تارة جسم محدود وتارة عظم وتارة مغلول في العرض الاول معنى عند ذلك العرض
لانه اذا اختلفت العباداتما بين الاجسام فاما ليس ما بينها جسم محدود وتارة عظم
وتارة مغلول فاحاجة الى فرضه عليه ثم ان الشئ الى التقدير الذي يزعم في الخلد من جهة خلقه
العباداتما احتمالا تقديره ما يقع فيها جميعا بقوله ثم من الخلد الذي يقع بين
الاجسام قابل للمساواة والامساوات والتقدير فلم يهل سانه شرعا ولعل غرضه
من هذا الالهام الاشارة الى التفصيل الذي ذكره الشيخ كانه لا يجد له كبره اذ لا يغير
الخلد يزعم من اختلاف العباداتما بين الاجسام ولا فاية يعتد بها لان يتفهم اليه بعض
العباداتما كنه او بعضها صغير او هو من جهة التطويات لمرور الشئ
نعم يمكن له مناقش مع الله بان تقديره ليس كما ينبغي اذ بعد ما قال في سفر الخلد الواقع
بينها ما ان الشئ المحض لا يمكن له سعة في شرا او لا من لونه ثم يتبين ان باقائه في المثل
ولا حاجة الى شئ اخر فالاول كنه في الخلد من الجاهل في تقسيمه وكانه لا فاة

الشيخ فرض فيه اجاب ما يختلف ابعاده ما بينها اشار اجمالاً لما يميز من هذا المفروض ولزم ان يكون
مقدمة اخرى سبب ذكره اي هو حاصل الكلام وينتج الدليل في رجع التعميم الدليل وضم اليهم
الى الفرض المذكور فافهم قوله والظاهر للمعنى ذلك ففرض الاجام العظيمة والصغيرة في
قد عرفت ان كثر الفرض ما هو لازمة انما لا يظهر **قوله** فان هذا هو مقتضى السبب بالاجام
حقيقة لا ما ذكره انه مكره لم يكره انما هو مقتضى القول ليعتقد الخلق الواقع منها بها انه مقدر
الحلقة سبب للاجسام المفروضة التي في قوله ان فرض فيه اجاب ما يختلف ابعاده ما بينها
اي سبب فرضها لكذلك يمكن ان يكون غير مباشر اجاباً الى العباد ما بينها لا الى الاجام
وعلى تقديرين لا ايراداً ولا بعد ايضاً لم يرد في مجموع الغيرة الى اجسام لكسر مطلق
لا اجام لم يرد في الخلق وكما لم يرد في فرض اجاباً ما في الخلق مختلفة الابعاد ليعتقد
الخلق الواقع منها بالاجام اي الاجام المختلفة التي في فرض الفرض المذكور ليس سببها
ما بين الاجام المفروضة لا عرفت ان الفرض المذكور مستند لذلك فافهم **قوله** الخ قوله
انه تعريف للخلق ان كثر لم يرد في الخلق بالخلق كما قال في فرقان فرقاً من ان يرد
موسوم ممتد الى غير النهاية بعضها مشمول بالاجام وبعضه قال وقرره بزم انه بعد
مجرد تقدير الاجام وظل في النزاع مع الفوقى جميعاً والامام لا خصه بالبين
الاجام فالله منه انه بعد الموجه لئلا يسمونه بالبعد المطلق لا بعد الموسوم
الغير المتساوي الذي هو من سبب الفرق الاول ويندرج ايراد الخ جميعاً كما لا يخفى
ثم لو سلم لم يرد في الايراد الاول نفس لكسر لا كسر في دفع الايراد الثاني ليس كذلك
او ظاهراً بعد الموسوم الغير المتساوي متساو في فافهم **قوله** ان اللبس المحض لا يمكن
لم يقدر لشيء اخر قد بين انهم لا يقولون ان لشيء محض اختراع بل انه لشيء نفس امر
ولا لم يرد في الايراد الثاني لئلا يرد في الزمان ليس موجوداً في الخارج عندهم
على ما هو المشهور مع انه مقدر لا لشيء في الزمان ولم يرد في وجوده في الخارج عندهم
لكسر له منشأ انتزاع في الخارج وهو الآن اسباب وهذا بعد ليس منشأ انتزاع

ام قائل قد اجاب عن المحققين بان كلام الله ايراد واحد في نفسه لكلام الله
ايرادين لاجل لهما جوابه عن الايراد الاول للمع عليه بانه لكلام الله اذ كان في ركن
كان حاصله من هذا التعريف للخلق الذي بين الاجام الذي ليس بعد مقتضوا ولا يتنازل
البعد الموسوم او اللبس المحض وكذا لا يتنازل الخلق الذي لا يتنازل ولا يمكن الخ
بان قوله هو الذي ليس بعد مقتضوا ايراداً به انه ليس به عند بعض العالمين بل
وهو ظاهر اذ كان ايراداً واحد فيسقيم في هذا الجواب فافهم **قوله** الخ وهذا
يتم لو كان البعد المجرى في مراده لم يرد في الخلق الذي هو على السبب للخلق كما كان المقسم
الوهمية مستنداً لا مكان المقسم لانفكاكية هو له الوهمية كذا في اثنين في ركن
طبائع الجزئين طبائع الجزاء الخارج الموافق لما في الوهمية وما يتفكك عنه فيمكن انفكاكها
ايضاً وهذا انما يكون فيما اذا كان خارج منفكاً والبعد المجرى لا يوجد منه خارج
منفك بل الابعاد المنفكة من الابعاد المادية والحواسية لزم الشيخ اثبت في الصورة
الحسية طبيعة نوعية وظل في البعد المجرى صورة جسمية فيكون موافقاً للصورة الجسمية
المنفكة المادية فيتم الدليل قطعاً وقد وجد ههنا حاشية من المحقق الشريف بهذه
العبارة قد بين في سابق المقسم الوهمية ملازمة لا مكان المقسم لانفكاكية
وهو كاف في اثبات المادة وهذا طريق لا يحتاج الى فصل شبر بعد المجرى عنه
لعمرك على طريق اثباته لا يحتاج اليه نهراً وانت باقرنا خيرة بانه في الاجابة
الى ذكره فافهم **قوله** بل المراد بقوله انه على هذا يكون كل كلام الله والامام واحد
لعمرك كلام الله شتم اولاً في تبيين المناسبة لجميع الاعتقادات وكلام الامام
للخط واسطى فقط ثم المراد كجسم الهيئة عارفاً لا طرفاً اما العرف من القيام فيكون
المراد له الهيئة بعض الخط باعتبار كونها لفظ والسطح باعتبار كونها خطاً وعلى
هذا لا يشمل جميع الجهات وكلام الله يشملها في هذه الهيئة اي كونه اولى وايضاً لا
يناسب لشيء في اللفظ والخط باسب الخط والسطح واما انها خارجة عما هو محمول

لم يفهم الجهة وهو مفهوم من جهة الاشارة ومقصد المتحرك يعرف للاطراف السطح
 والخط والنقطة لكن ارد في المثال السطح والمخط فقط وهذا اولى فانهم **الحج**
 الا اننا تعلم بالغة لم ينته هذا انتد اذ كانه اراد بكونه من هذا الانتد موجودا في المكان
 كونه موجودا في الجهة اعلم لم يكون موجودا في نفسه اذ بان يتخرج منه والا فوجوده في نفسه غير
قيل الحج واما منه لان صور القياس التثا موقوفه عليها غير مطابق للكلام اشارة
 لانه جعل كونه الجهة ذات وضع مقصدا في نفسه وخرج بان صور القياس التثا غير موقوفه
 على شيء بل في رتبة كونه من هذا القياس يعلم لم يكن بالاشارة بالوقوف في الوقت
 بحسب التسمية وعلى هذا يجب ان يكون المصادرة التي ارد بها على المصادرة ^{مطلوبة} الا
 بل على تعيين الشيء بنفسه وفي لا يكون ما ارد به المحرر ايرادا اخر بل هو بعينه ايراد
الحج لان المحرر الذي هو الاكبر لا يكون للمحرر الذي هو الاكبر في القياس هو
 بتناوله الاشارة الذي في الحد الاكبر هو قولها حتى يستلزم المطاف للصواب بل في
 المحرر الذي هو الاوسط والحد الذي هو في الكتاب ويذكر لم يبق مراده بالمحرر الذي
 الاوسط وقوله الذي هو الاكبر الا الاوسط الذي هو الحد الاكبر في هذا القياس لان في
 هذا القياس الاوسط والاكبر متحدان اذ اراد بالمحرر الذي هو الاكبر المحرر الذي هو
 الاكبر في القياس الاول الذي ينتج منه صور هذا القياس اشارة مقصده المتحرك
 ومقصد المتحرك في وضع فانهم **قوله** فلا بد لم يكون المراد بتناوله الاشارة لها في
 على هذا يلزم ايرادا اخر وهو ان هذا القياس لا يعلم منه لئنه صور القياس التثا
 لان صوابه لم الجهة مثا رايها بالفعل ولا في السبق تناوله الاشارة على ظاهره
 وبقي لم المراد بالعلية التوقف في الجهة لا بالعلية الموجبة ولا في التوقف تناوله الاشارة
 بالفعل موقوف على كونه الجهة ذات وضع وعلى هذا ينبغي في الحد وان لم يكن بآية قول
 وكل في وضع قابل للاشارة الحسية ومع ذلك ايضا لا شك لم تعيين تناوله
 الاشارة للجهة كونه ذات وضع اي قابلة للاشارة لا يخرج عن ساقية كما لا يخفى

قوله ايضا على هذا توجيه لابد من ان الكتاب يجوز تناوله الاشارة وهو بعينه
 قبولها الظاهر سياق كلام حيث ارد هذا الايراد لئله على هذا التوجيه وبعد ذلك
 استحسن توجيه الحج لانه لا يرد على توجيه الحج وليس كذلك لوروده عليه
 لان كبر القياس الاول ليس الا لمقصد المتحرك في وضع اي قابل للاشارة لان
 مقصد المتحرك لا يلزم لم يكون مثا رايها بالفعل في ينتج لم الجهة قابل للاشارة
 لانها مثا رايها بالفعل الحج ايضا مقترن به حيث قال في قوله لوضعها فعلاه
 لم الجهة في نفسها وخلقها قابله للاشارة ويردح ما ارد ما ايضا مرانه لا يبين
 على هذا صور القياس التثا لان صوابه ان الجهة مثا رايها بالفعل فان قيل قد حمل
 الحج كبر القياس الذي ينتج صور هذا القياس لم مقصد المتحرك مثا رايها بالفعل
 حيث قال في الجهة لا بد لم يكون مثا رايها لا يقع نحوه في الجهة فثبت رايها واما
 ما ذكره انما مما نقلته بقوله واما قوله لوضعها في فاما ما بالسطح وكيفية ادهم
 قبول الاشارة كونه مثا رايها بالفعل ادق انه حمل هذا الكلام من حيث يخرج على انه
 مقصده اخر لا انه عبارة عن نتيجة القياس المذكور بانه نتيجة القياس المذكور لزم
 الجهة مثا رايها بالفعل كما هو صور القياس التثا المذكورة افضل السابق
 والشيخ بعد ما بين ذلك قال في الجهة لا بد لم يكون في نفسه وخلقها قابله للاشارة
 فخرج جاز لم يكون مثا رايها بالفعل ولا بد لم يكون الا يرد ان قلت على هذا كبر القياس
 مما اذ لا لم مقصد المتحرك لا بد لم يكون مثا رايها بالفعل ولو سلم فنقول لا يرد الا
 على توجيه اشارة بقوله فنقول نتيجة القياس في الجهة ذات وضع بالفعل فيجعلها صور
 ويعلم ايها السامع وضع بالفعل تناوله الاشارة بالفعل وهو بعينه صور القياس
 التثا المذكورة افضل السابق فلا يلزم ان الكتاب يجوز في بيان الاشارة ولا يلزم
 ايضا لم لا يبين لئنه صور القياس التثا نعم ايراد تعيين الشيء بنفسه باق كما اردت
 كل ما فيه بغير هذا الايرادين ولكن لا كبر لعلهم اشارة حيث قال في وضع قابل

لثلاثة الحسية يابعد ما ذكرنا الاله كبحر على الساحة فافهم **قال** الملح والاول لم يبق هذا الفصل
 في بيان هذه الصفة في غير كبر الحجة ما يتبادر الى الذهن من جهة الحاجة الى اثبات
 كمالها واليه الشئ وايضا لا شك في كونها مشا را اليها وكونها ما يقع كونها الحركة في
 مرتبة واحدة في الظهور والخفاء فانبات الاول بالثاني ما لا وجه **قال** الملح والاول في كونها
 متعاقبة قد عرفت ان هذا الكلام يحتمل وجهين احدهما انه كقولهم مراده ان مقتضى القياس
 معينة فكذلك حاصل كلام الشيخ في الحجة لا يتبع كونها الحركة ليس المقصود ان لا يوضع لها
 بل كقولهم في المقولات التي لا يوضع وح فتقول الملح او لا يوضع لها ومنها
 قابل للاشارة كقولهم في حيثما هي اما في الاول فالحجة على الثاني باعتبار جعل
 كبر القياس مقصدا للتحرك في وضع قابل للاشارة كما هو الظاهر ان مشا را اليه لا يفعل
 واما في الثاني فالحجة على الاول باعتبار جعل كبر القياس المشا را اليه بالفعل وانما هي
 كقولهم مراده ان مقتضى القياس انما هو الاول والاول بعد ما ثبت في الحجة
 متبادر اليها الاشارة بيان انها في نفسها قابل للاشارة والالام يتبادر اليها الاشارة
 امر لا يستدعي به امر فيزيه الكلام مطلقا على ضعف لان اصل الكلام قد عرفت ان
 لا طائل تحت وهذا ايضا بصيرة على دالته قد عرفت ان تطبيق كلام المحقق عليه مشتمل
 على التكليف التام **قال** والمحقق ما وجهه به صاحب المحاكمات قد عرفت ان وجهه
 ايضا **قال** ان لم يزل وجوده على اتي انكار الوجوه كانه اشار بجهة الاخبار الى
 وجه تقديم بيان كبر الحجة ذات وضع على بيان هيئتها بانه يجب على نحو الوجوه فكان
 المنة متقدمة على المنة وهو كما مر اذ هذا الوجه يمكن ارجاع جميع احوال الشئ الى كمال
 وجهه فتقدم على ما ينبغي فده ظاهرا فتقول ارجاع البحث الى البحث على المنة اقرب
 بان يتي ان كبر الحجة هيئتها واتي اسم المنة فانهم **قال** ان مشا را اليه على حقيقة
 طرف امتداد غير متقدم لا يغير ان على ما حققه لا يكون الحجة كل طرف امتداد بل طرف
 امتداد اول **قال** ان مشا را اليه واما ما يتحقق ذلك في وجوب تمام الامتدادات كغير

انه لا توقف لكم الحجة طرف امتداد على وجوب تمام الامتدادات اذ لا شك ان
 امتدادا متبعا واثارة وحركة منتهيتين في الحجة طرف هذا الامتداد والاثارة
 الحركة ولما جاز لم يكن امتدادا غير متناه واثارة وحركة غير متناهين فافهم
قال الشيخ واما ما هو عندنا من الحجة لو كان يحصل بالحركة لها وجود لا في نظر لان يحصل
 وحده بالحركة لان الام لا بد لم يكن وجوده وجودا في كماله فتقول ان تلك الحركة
 يحصل في شهادات العقول وظاهر النسبة ليس في موضع والجواب لم مراده بالحصول
 بالحركة لم يكن يحصل بالحركة وكبر مع ذلك ما اليه الحركة كالسواد لم يحصل بالحركة كغيره
 بقية المقام اذ الكلام بعد فنور الحجة اليه الحركة وكان الام انه ليس في مشا را اليه
 الحركة لم يكن موجودا فقد يتحرك المستحيل من السواد السبيل ولم يوجد بعد السبيل كما
 صرح به في اول الفصل ولا شك في النسبة ليس ما اليه الحركة ولم كان ما يحصل بالحركة
 والكلام بعد محل ما **قال** الملح اما ان ليس تمام فذل مقصدا للتحرك في كبر الحجة
 كقولهم موجودا في الايراد هذا الوجه غير موجه اذ لا حد لم يتناول في لزوم الوجوب للادوية
 مطلقا فالجزم ونحوها شفا ثالثا وهو الوجوب في الاليس عدم الوجوب في غيره وال
 ادوات الوجوب في الحجة وعدم الوجوب مطلقا فتخرج الوجوب في الحجة وهو الوجوب في
 الاليس ولا يبرهن منه الوجوب في الكيف ايضا وهو ظاهر فتقول ان هذا الايراد خارج في
 الوجه المطابق لمن الكتاب الذي ارادنا الملح ايضا بان في مقصدا للتحرك اما ان
 يجب لزم كقولهم موجودا اول يجب فان لم يجب لمقصدا للتحرك في التحصيل ايضا يجب لم يكن موجودا
 والافا الفرق في الجواب والاول في الايراد لزم في خصوصية الاليس الكيف
 ما لا يظهر في ادر احد الاراء من الفرق في وجوب الوجوه وعدم فلا يباين كخصيص
 الكلام بالاليس بخلاف ما يكون المقصود حصوله عند الجواب ايضا ما ذكره المحقق فانهم
قال ان مشا را اليه كقولهم وجود ذات وضع في على فقه الزام انك ايضا يبرهن لم يكن الحجة موجودة
 ذات وضع ولم كان وجودا بعد الحركة وذلك كبقينا اذ ليس في صفا سور وجود الحجة في الحجة

هذا ما نبه له والكلام في الخط الاول ونسوه الكلام في الخط الثالث والله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

واما هنا طرف الامتداد الا خود من التبريد الحجة فلا وما ذكرنا في بيان كشمسية
الحجرات لا يراى على كشمسية الشرف امتداد بل غاية ما يلزم منه لم يكن كل طرف
امتداد جهة بعد اعتبار الكثرة اليه نعم لم يكن كشمسية اصطلاحا اخر مشهورا على ما
اشترنا لكم لم يتغير فيما سبق قالوا نعم وهذا في كشمسية قبل كشمسية مراد الامام
مرجحات اثنان لقاطه لا اضلاعه وح لا يرد ما اوردده ولعله لئلا يخل الح
ايراد اثنان على هذا الوجه بل حله على وجهين اخرين. وبه التحقيق بكم دفع التساقط
هو فيه حنبط لان التساقط باق كما على هذا التحقيق ايضا لانه اذا لم يكن للكرة بعض
الحجم التعليمي لزم الحاجة بالفعل باعتبار الرئيس له امتداد اخر غيرته الى سبطه
فكيف يكون لشمسية السطح حجات ثلثا ليس له ايضا امتداد اخر غيرته الى الاضلاع
وهل هذا التساقط مع السطح الكروي على الجسم التعليمي لا ينج عنه بعد ايضا الزام
للم كشمسية جهة على تقدير حمل الامتداد على الامتداد بالفعل الزام حسين اذا ما هو
المعنى لشمسية الجسم مع السطح جهة ولا يلزم لم كشمسية كل جسم تعليمي ايضا جهة وقد كذب
عن الحنبط بان هذا التساقط هو الا يراى ان ذكره اثنان وعرض الحشر انه لا يرد على
الامام في التساقط الذي اوردده الح لائق على هذا البصير ايراد اثنان اظهر وكلام
الامام اتيح اذ على هذا التقدير يرد ايراد واحد ولكن ان ايراد شيئا ظاهرا
وعلى التقدير الاخر يرد التساقط الصريح الذي ذكره الح واداء اثنان ايضا ونعم
لم يكن شيئا جبا فلو ادعى ولو فرضت ادعاء في الحالين لتوجه على الح
ايضا انه قد غفلت عن ايراد اثنان واددت هذا الا يراى على الامام من قبل
اذ لم يرد الا يراى ان بها فان هذا اذ كان الح لم يتوكل بعد اثنان لم كشمسية الشرف
طرف امتداد على ما اشترنا اليه وح حل كلام الامام على ما ذكره الح مع كونه خلاف
الفظ كما ذكرنا يستلزم لم كشمسية ايراد باطلا ومع ذلك يكون كلامه تساقط صريح واما
اننا لم يكن عليه فكيف ايراد واداء اثنان لا التساقط الذي ذكره واما ايراد اثنان

الوجه بل معروضه كان ذلك المعترض غير ما ذكره المحل وانقلد بالوجه وغيره من ذكره
 المحل من غير ما ذكره السيد المحقق ايضا ويشكل في ان هذا المعترض اذا لم ينظر على غير
 اخر غير ما ذكره على تقدير تحققة ايضا بل كونه كذا يحتاج الى فرض غير واقع غير كونه
 ما نفا من قبل الشاهد لا واما بهما لم يبق لنزول المعترض من انقلد بالوجه الذي ذكره
 المحل لكلامه ان المحل لم يتبدل الغور بالضعيف الذي ذكره الشاهد هو هذا ويؤيد قوله
 يعزى اليه في شماله واما في الجواب فالحاجة الى ضم هذا المعترض اليه كما فعل المحل ويرا
 عليه ايضا للمحل لا يقول بان هذا المعترض انما ذكره الشاهد بل مراده ايضا ما مراده
 المحل وكان المحل على كلام المحل على ما جعل سببا بهام قوله والام على سبب
 سارا اوليا ريبا بجوابه بتبدل الجانب الغور ضعيفا والضعيف قويا فان لفظ
 بمجرد توهم لم يرد المعترض الذي ذكره الشاهد غير كاف في المقام بل لا بد فيه من امر اخر هو
 انقلد بالوجه لكلامه ليس المراد ما توهمه العبارة بل المراد من هذا المعترض الظاهر للعبارة
 لا يكفي في المراد بل لا بد من حملها على معترضين يتم المقصود واستعمال كلمة بمجرد في مثل
 هذا ليس بغير كمال لا يخفى وعلى هذا لا يرد ما اوردوه ويكتفى لنزول كلامه لا على
 ايراد على المحل بل تنبيه الكلام وهو ما لم يرد ما ذكره من انقلد بالوجه بيان لتبدل
 الجانب الغور بالضعيف الذي ذكره الشاهد لا لمراد المعترض ضم الى ما ذكره الشاهد لكنه
 على هذا كان يجب له يقول ان قول يعزى مراده ان كان لفظ بعض سقطت في الكتاب
 فتدبر ولا يكفي الفرض الثاني اذا المراد بالعالية النادر منها ما لا دخل في
 بيان الاستدراك كما ولا يمكن حمل ايضا على انه بيان للواقع ولا على انه دفع
 توهم من توهم لم يرد الفرض الثالث لعدم تنعيم الفرض الاول من كونه مستدركا
 بل كونه جابريا به لان هذا المعترض قد ظهر وكلام المحل بل ليس الكلام الا في هذا المعترض
 فاي حاجة الى ما به مرة اخر وكيف يمكن له ان يشأ مثل هذا التوهم من كذا يحتاج
 الى دفعنا فقم نعم يمكن فرض اخر لا هل يتبدل اليه من واما في لا يبعد لنزول

يق لعل هذا المعترض ايضا غير كاف اذا لم يبين ما له نسبة خاصة الى الوجه وهو لم يكتف على ما
 الذي مر من ان قول المحل بالعالية لان ذلك انما اذا فرض له الجانب الغور في الجواب
 صار ما هو الاضعف في الغالب لان لا يتبدل تلك النسبة فاليمين والشمال
 على هذا الفرض ايضا كما ما يفتين كما لا يخفى ما هو الا ان نعم لا يمكن تعريف اليه
 بانه الذي على الجانب الغور بل انما يعرف بانه الذي على الجانب الاضعف اذ
 ظ لم يرد باليمين ما له الهيئة المخصوصة الى الوجه لكلامه لا يتفق له النسبة المخصوصة
 وقع فيما على الجانب الاضعف في الغالب غير عنه بانه ما على الجانب الاضعف ولو فرض
 انها اعتقت فيما على الجانب الاضعف يعبر عنه بانه ما على الجانب الاضعف الاضعف
 وكذا الحال في شمال الا لمرتبته التسمية ليس الكلام فيه لانه امر لفظي كما مر
 الاشارة اليه ايضا فتأمل **قوله** انما يقول ليس المراد من اعتبار الركن في القدم
 فيه لمر الامام لم يفتقر يدور في الغور تحت قد يرد بها ما يتبدل بالفرض و
 قد يرد ما لا يتبدل بالفرض الاول هو ما على الركن الرجل فقل مراده بما على
 الركن الرجل هو الظاهر منه وهو عرف بقصد اذ العبارة منه لم يفرج بانه
 عبارة التوهم من كونه لم يبق عليه لمرادهم ليس هذا الظاهر بل معروضه هو ما ذكره
 الشاهد لا لمر يقي قوله فقد يكون المراد منها امر يتبدل بالفرض شيئا بانه مراد فيما
 بين القوم وهره ميم وايضا لعل كان فيما بينهم هذا المعترض ايضا من دون تفرج
 بالقيده الذي ذكره الشاهد في الظاهر على ظاهره وليس كلام الامام اعترضها على
 احد من بني الامام لعل كيف في مقابلة **قوله** الشاهد فاما بما يتبدل بتبدل
 بالانكسار الامام ايضا يقول بانه يتبدل فما لا يرد عليه الا الذي يقي مراده
 اما بينا لعل ذلك يتبدل بالانكسار في الحاجة فيه الى هذا المعترض الغريب الذي فرضه
 الامام كما اشار اليه المحل في طريقه للشرح **قوله** واما قول المراد بالاول هو
 القرب من فقد فليس كان مثل هذه التوجيهات لا يفر الامام الا لكلامه

المراد توجيه مثله لبيان ان كان في كلام انوم حيث ينطبق على العبارة
 الاخرى دون ان يكون الغرض من ذلك على الامام فانهم قد وضعوا قولهم على ما
 كل شخص الى اخوه لا يخفى ان اذا قام شخص على وجه الارض على نحو الطبع فيصدق
 على سطح من السماء الذي هو تحت الارض بالنسبة اليه ان جهة مراقبه الى قدمه
 بالنسبة الى راسه فيجب ان يكون جهة تحت فلا بد في توجيه كلامه ليعين ولا
 جهتين هما المركز والمحيط ثم في قوله تعريف لبيان ان من ينكح الجنتين
 فوق وايضا أسفل حتى يستقيم الكلام وهو كما ترى من التفسير الى انهم يفرقون
 بين ما لا يخرج بعد **المح** والاكوان قوله فيما يليه من ركا لعل فائدة ما تر
 لنسبته تلك الجهات او لا كان في الاثان ثم بعد ذلك محمول في سائر الام
 وح كان مع قوله فيما يليه بالنسبة الى نوع الانسان فانهم قد فكروا في
 التشبيه بما على ما يليه فائدة قوله فيما يليه لا يفرق هذا الوجه الذي ذكره المحرر
 بانه لا يخفى **المح** فلا مانع من ان يكون السلفية في لا يخفى انهم زعموا في بحث **المح**
 ان حركة الاجسام السلفية الى فوق واسفل انما هو مطلب امكنها الطبيعية للجهة
 كيف لمعان عند تحقيقهم يجوز له سحبا بالطبع تارة الى فوق وتارة الى تحت
 وح لا يلزم ان يكون جهة الفوق والتحت متمايزتان بالطبع بل غاية ما يلزم تمايز
 الامكنة بالطبع وكونه الامكنة في الجهتين لا يلزم تمايزهما ايضا بالطبع بل من
 الامكنة لم يقع في الجهتين بل انما في نفس الامتداد الذي طرفاه الجهتان وايضا
 نقول ان النار لو كان طالبا للجهة الفوق عنه سم ودر سطح المحرر وكان يجب ان يطلب
 الصعود فوق الافلاك الثمانية مع انه ليس كذلك بل انما يطلب له كونه في تلك
 القدر **المح** او للموتجه الى احد هاتين لا يخفى ان المتبادر من كونه في سطح محمود
 الى احد هاتين بطبع وبعض الاخر الى الاخر ليس لانه اذا حاجته الى ملاحظة مقدة
 اخر ولم يبق اولوية لما ذكره وقد قيل ايضا انه يمكن ان يكون مراده بكونها متمايزتان

بالطبع

بالطبع انما متعینتان بالطبع بقدرته انه جعل المد من هذا التمايز وح لا يتجه ما ذكره
 فانهم قد **المح** فلا مانع من ان يكون السلفية في لا يخفى انهم زعموا في بحث **المح**
 للمكان وعنده الجهة **المح** وايضا احد هاتين الى اسفل حتى في قوله في قوله
 بحسب اقتضا المكان لان بدن الانسان لنقله يميل الى مكان الارض فينفض
 له كونه من فوق فترفع اسفل على القدم لانه اقرب على تحمل الثقل من الراس الى غير
 ذلك من النوايا التشرعية ولا دخل للجهة في ذلك **المح** فانها طرفا امتداد متقابلان
 ويلزم من ذلك ان اراد بالتقابل مجرد كونها طرفا امتداد فما ذكره ثم للكم
 فيفهم في مد عام ولا يلزم منه انه اذا كان احد هاتين اقرب من جسم كونه
 الاخر غاية البعد عنه الا ان لم يقو ذلك القدر ومقو ذلك عطارا مثلا طرفا
 امتداد وليا كما ذكره ولزم ان اراد معناه امتدادا فلزم ان لم يفرق بين احد هاتين
 وطلب الاخر لعرض ذلك في احد مكانا فذلك القدر فذلك عطارا ايضا ونحوهما
 وكذا الحكم على الراس بالطبع والاخر من القدم كذا وهو ظاهر في المتقابلين
 المعنى ايضا لانه ان لم يلزم له كونه احد هاتين اقرب من جسم والاخر غاية البعد
 عنه واما الدليل على ذلك لم لا يجوز له كونه تقابلها باعتبار كونه احد هاتين
 والاخر سطح اخر منه في غاية البعد عنها مثلا كونه المحمود كونه كونه
 احد سطحه فوفا والاخر لتقابل ذلك في غاية البعد عنه كونه تحت الاخرين
 السطح الاخر بعيدا كونه ليرفض البعد منه بان يكون ذلك الجسم اعظم من الامتداد غاية
 البعد الموجه كما يقولون في الكره وكذا الاخرين سطحه امتدادا لان الاخرين
 ايضا بينهما غاية ابتداء فيجب ان يكونا ايضا جهتين متعینتين بالطبع مع لزم
 الجهة الطبيعية مخرجة في اثنين اذ يجوز له ان يكون متباعد هاتين بقدر متباعد الا ان
 بان لا يكون كونه حقيقيا لاني غاية البعد الموجود بين السطحين الاخرين ما هو في الواقع
 وقد قلت لعل العبرة بغاية البعد الموجه اذ يجوز له كونه العبرة بغاية البعد

في الواقع ولما كان بين امرين غير متساويين في القوة المتباعدة من لوازم الحسنيين ويجوز ان يكون
 لازما ان يكون هو الذي ان قلت طبيعة سطح واحد قد يكون له سطحان جهازا
 بالطبع متساويان بحسب قسمة ما يتولد في المركز ليس هو نقطة فرضية فكيف
 يمكن ان يكون متساويا بالطبع للمحيط واما اذا كان السطح كله على سطح واحد فيزوم
 له ان يخص حيزه فوق سطح المحمد بل يجب ان يكون سطح حيزه فوق فلا
 لهم ان يقولوا بان نقطة الفرضية باعتبارها بعدا عما عدا محيطها من مقابلة
 له بالطبع وكذا سطح المحمد باعتبارها بعدا عن سطحها من مركزها فخص من سطح
 بالفوقية وكذا ذلك لما ايقن ان قول السطحين المذكورين باعتبار كونهما
 في غاية البعد عن الاخرين متساويين بالطبع وكذا ذلك ما يتولد في **قوله**
 بل غاية البعد لوجوده قد عرفت انما لم يرد الا في غير لازم **قوله** ان قول هذا
 بانه جعل في الاشعار فيه باذنه ٢٢ بل ان جعل المتساوية بصفة الملا
 وابقى الخلاف على اطلاقه لكونه كان هذا مطلقا متساويا في ذكره الاستدلال
 له وحده ودال هذا مطلقا متساويا وكذا احد ودال هذا المتساوية فلا يتصور فيها كذا
 الجهة الحقيقية نعم فيه اشعار بان المتساوية في قول الشيخ فانه ليس حد المتساوية
 شامل للخلاف والملا وهذا بخلاف كلام الله لان نظمه انه جعل المتساوية بالاداء
 صفة للملا والملا وبما ذكرنا انه في ابراده معا كما ان كثر فان قلت اذا كان
 متساويا في الواقع فاني محذور في جعل المتساوية صفة لها جميعا حتى ينفرد بها
 عنه قلت جعل صفة لها لو لم تكن صفة محصورة في الملا ايضا كما في الملا والملا
 انه ليس كذلك فلهذا كما شرعنا في ذلك لا كقول الملا اذا كان متساويا كاللغز
 الذي يقول الا شرعنا في ذلك بل ليس بمتساوية اذ تجد فيه سطح على الف له
 في يجوز ان يكون المتساوية بصفة محصورة فيها والعجب ان لم يفسر بعد ذلك
 الملا الواقع بها بالبعد المفطور ومع ذلك يقول كذا الكلام على هذا

كلام الشيخ اذ يقول ان السطحين متساويين مدعا وهو ان كل واحد منهما
 المتساويان والاولى ان كل واحد منهما بصفة الملا وبغير الملا على اطلاقه واما
 استحالة كونه على الله سبحانه وتعالى الثابتة فيما سبق ولم يرد على ما يشهد به قد بر
قوله والعذر بان حاصل المعنى قد عرفت انه لا حاجة الى العذر من جانب الملا
 انه يمكن هذا العذر من جانب الله فاولا انه لا ياباه ولا ينكره بل هو بعينه باذنه الملا
 بقوله لكونه الملا ايضا لا كان متساويا في ذلك بل هو الملا على كونه في الله
 كلام الشيخ يوم كسر المتساوية بصفة الملا وذلك ان كونه صفة محصورة لها بياض
 الا بياض ليس بحد وليس له عرض له كلام الله صرح في كونه المتساوية بصفة الملا ايضا
 ولا يغير له هذا انهم لم يسموا له ان يندفع بقرينة المقام اذ لو كان هذا غير
 ايضا لوجب التوضيح لست في جميع الاقسام فعدم التوضيح له دليل على انه ليس
 كذلك لانه لو لم يكن الكلام على كونه كقول الله انهم اذ كان احسن ليس
 اعتراض المحقق ان يرد هذا بقدره فان قلت هذا انهم كقول كلام الله في
 له بتفسيره لان المتساوية في كلام الله كقول صفة للملا ايضا قلت فرق
 بين الكلامين اذ ليس في كلام الله سورة ذكر المتساوية بعد الملا والملا مثل
 ذلك لا يفي في المعنى انه موافق لان كونه صفة لها جميعا بل هو صفة للملا
 اياه ان في ذلك حيث افراد المتساوية ولم يثبت واما الله فقد جعل في نفسه كلام
 الشيخ المتساوية بصفة الملا والملا ولفظ له انهم ان جعل المتساوية في كلام الله
 صفة لها كما لا يكون على مراد ربه باساليب الكلام **قوله** في كونه الجسم المحيط بالجزء
 الكلام فيه **قوله** في ان الفهم في حشوه وفيه نظر اذ على هذا يصير قول الشيخ حشوه
 او لا حشوا لا لتركيبه وبقا انه بدل مثلا من ضمير حشوه والظن لضمير حشوه
 راجع الى المحيط وحاصل المعنى للمحيط وحده كيد طرف الاستعداد بالمحيط وركبه
 سواء كان في حشوه ذلك الشئ الذي فرض انه في حشوه المحيط ولله ان يفعل

في التسمية اول كبر وسواء كان ذلك في غير ذلك او في ذلك في غير ذلك
 وقد علم الحكم بالنسبة الى الله ايضا ولذا كان الكلام في تقدير الجنتين بحسين كبر
 احدهما محيطا بالآخر متبها على انه مع قطع النظر عن ابطال تحذير الجنة
 مطلقا بالدليل السابق في ثبوت اجوائه يمكن ابطاله في هذا الشق بهذا الدليل
 ايضا فانهم **قولهم** في التسمية اما قال بالاولى اذ يمكن له ان ياتي في غير
 الاول كقولهم قول الحق ولقد رآه في صريح في لمراده به او كقولهم سواء قاربه
 عليه ما اورد وقوله بان الاول لم يقل ما قاله وتوجيه الاول في كلامه
 كقولهم ذلك ايضا كونه لا وجه له **قال** الحق ووجهه هذا المقام في على هذا الوجه
 كقولهم قوله لم يكن محيطا متعلقا بقوله فلم يجب له تحذير به كما ان راليه السيد
 الشريف ويكنه لعل لم يمس كسب **البيان** الحق من له ان ياتي بعد فرض من جهة
 الفوق قال في التسمية من الالفاظ المتعارفة حتى يخرج بعد في عرض السطح **وقد**
 الحق في اي بعد وجه من جهة تحت قال في التسمية في التسمية من الالفاظ المتعارفة
 هذا التقييد مما لا حاجة اليه اذ كل بعد من المركز الى جهة الفوق **فقد** لا بد من تنبيه
 المتمد من احدهما الى الاخر بحيث لا يتجاوز عنها لم يحل قول الحق في جهة
 التمت على انه تمت منتهيا اليها فلا بد من ذكره في ذلك على انه لا بد من كونه
 الى جهة تحت لا لكونه في جهة منتهيا اليها ولا تتجاوز وجهه ما ذكره انه اذا
 نجا وزعنها فذلك الحق في بعد من تحت ليس الى فوق فيلزم خلافه في التمسك
 وهذا اما هو في صورة التباين اذ بعد التباين وزعن المركز كونه في جهة منتهيا الى فوق
 فلا يلزم خلافه في الاصل لكن في نقلنا عن حاشية وتقييد الالفاظ بالمتصا
 ما يات في قوله **فانهم** وكيف في الجواب كبر احدهما في هذا ايضا لم يثبت فيما سبق
فقد فذلك عالم يثبت فيها من كونه محيطا للواقع فيمكن له من سبب علم
 مطابقا للواقع نحو غير ما ذكره المحشر فيمنه بان بين ابعاد المتمد من سطح المتمد

لالي جهة تحت بعد من فوق وليس ينتهي الى تحت لكن تقييده في التسمية بعد
 بالمتن في دفعه فانهم **قولهم** في التسمية ويحكم ان ياتي مراده انما لفظ انه دفع ما ذكره
 بقوله ثم اقول لو ثبت اذ جعل الله في كلام الحق على انه جواب بتغيير البيان و
 التفسير اذ يفهم الى ما ذكره من الاصل مقدم اخر من هذا الاصل يقتضي الاضافة ويتم
 المظهر من حاجة الى الوجهين للذين ذكرهما في تقرير كلام الشيخ هذا المحصل ما يفهم
 من التسمية لكن فيها تنوير من وجهه وذلك لان في بعض النسخ التسمية انما هي لغيره
 كذا او يمكن له ان ياتي مراده ان لا ياتي وهذا لا يلزم قوله بل كونه من بعد ولا يلزم ايضا
 في اوله كونه من قبله اذ هو بعينه ما ذكره بقوله مراده فلا وجه لادخال تحت الاخر
 عنه ولو قيل لعل لم يمس سقطت قبل مراده في يلزم من كونه عدم صحة القول في غير
 باقي كماله اذ هو بعينه ما قلناه وكيف كان برده على قوله وذلك ايضا يقتضي الاضافة
 وكان الجواب جوبا بتغيير البيان والتفسير انه لا ياتي مراده من ذلك الاضافة
 عالم يفهم اليه لم بعد الخارج غير محذور ولا يتصور فيه القاية فلا بد من كونه بعدا حليا
 وذلك في صورة الالفاظ وهذا هو الوجه الاول بعينه ويرد عليه ما اورد في الحق النظر
 وليس جوبا بتغيير البيان والتفسير ايضا النظر الذي اوردته في الاول لا وجه له
 لان الاول هو لم كونه من بعد مراده بها ينتهي الى الاول لا من كل منهما ولا معنى
 لهذا النظر والجمله هذه التسمية كانهما موضوعا او مغلوبة اذ منتهما لا يمكن كونه من قبل
المحشر الحق فلو كان في خارج من بعض الجوانب جسم جاز له ان ياتي في جهة انه
 لم لا يجوز له كونه في التسمية من قبل التسمية حركة جسم خارج من المتمد اليه فكلما بقولنا
 لانه في اديم محض ولا يلزم منه كونه في جهة الحركة الواهية من جهة السفلى فكذا القول
 تلك الحركة ايضا كذا لان ياتي بعد تحقق جسم في تحت وتتحقق جسم في فوق
 لا شك في يوم حركة جسم منها ووجهها متوجه اليها نفس امر بخلاف حركة
 جسم خارج عالم الاجسام متوجه الى المتمد وهذا كما يقول في بحث هذا المتمد في الواقع

بين جسمين جسم لم يقدار توها نفس امرى ولصح توهم الحركة فيه واما الخد الخارج
 من الاجسام فليس كذلك وفيه ما لا يافى من اجسام كثيرة مؤلفة من عدة اجسام
 يكون منضوذة بعضها فوق بعض فيكون سطح الجسم الواقع فوق الجميع جهة الفوق اى سطح
 الاعلى ووسط الجسم الواقع تحت الجميع جهة السفلى اى سطح الاسفل فيكون كل حركة
 واقعة في عالم الاجسام اما من تحت الى فوق واما بالعكس ولا يزم فيه محذور واما الحركة
 المتوهمه في خارج عالم الاجسام فمن بمنزلة الحركة المتوهمه في خارج العالم بغير علم فان
 قلت ما ذكرته صحيح في الحركة خارج عالم الاجسام لكنه لا يصح في الحركة في عالم الاجسام اذ
 على الفرض المذكور اى كونه عالم الاجسام حيا ما كعبه منضوذة بعضها فوق بعض اذا
 تحرك جسم على سطح جسم حركه مستقيمة مثلا بحيث لا يفارقه الا كونه تلك الحركة
 الى فوق ولا الى تحت مع انها حركه نفس امرية لا دهيته قلت هذا واراد عليهم
 ايضا اذ يمكن على تقدير كونه العالم حيا زعمهم ايضا ان يحرك جسم على سطح مستقيم بحيث
 لا يكون الى تحت ولا الى فوق اى لا يكون من تحت الى فوق ولا من فوق الى تحت و
 يجوز لزوم كونها منتهية لسطح الفلك الذي هو جهة الفوق كانه لا ينفى في المرام
 لانه اذا لم تكن حركه مستقيمة الى جهة الفوق كونه من تحت اليها وبالعكس
 لو ادعى ان كل حركه مستقيمة لابد من كونها الى جهة الفوق او جهة السفلى كان بها
 الصورين في كل حركه منها الا عند مشكل جدا فان قلت نفرض ان جسمها يحرك على سطح
 الاسفل الذي فرضته في الاجسام المفروضة الذكر ذكرت انه جهة السفلى حركه مستقيمة
 لكن على الوراثة ان تلك الحركه من جهة تحت وليس الى جهة الفوق قلت عايناهم
 لم تكن حركه من جهة تحت كونه منتهية الى جهة الفوق الى كونه بحيث يفر به جهة الفوق
 ويبعد من جهة تحت لانه لا بد من منتهى الى جهة الفوق ويريد عليه البيان فان
 قلت لعل مرادهم بالحركة المستقيمة ان يكون الجسم بطريق هذه الحركة لا بد من كونه من تحت الى فوق
 او من فوق الى تحت قلت على ما فرضنا ايضا يكون تلك الحركة اما من فوق الى تحت وبالعكس

ويكبر

ويكبر له بحاجب علم قولنا قلت هذا واراد عليهم ايضا الى اخره بان الحركة على سطح مستقيم
 وان كانت الى اليمين واليسار يزم من كونه من تحت الى فوق او من فوق الى تحت
 قلت على فرضنا بالعكس مثله اذا فرضنا ان جسمها يحرك على سطح الارض حركه مستقيمة
 الى اليمين واليسار فلا بد من كونه كما يتحرك عارقي سطح الارض ويختلف نسبتة
 الى المركز منه ويبعد شيئا فشيئا الى اليمين الى المحيط فبطل ما ذكرتم لو منع احداه
 لا يزم من كونه كل حركه من تحت الى فوق وبالعكس بل الحركات الطبيعية فقط لكان
 للرد على الشيخ وفيه فتنه **بقوله** الملح فيكون الجسم الاخر كل بعد منه فبانه لم يرد ان يكون
 مفروض فغيره وان اراد به بعد الموجود فلم يكن لا ينفعه فاذن **قوله** ان قولهم الكلام
 واستقامته يعقرون ليس الامر كذلك بل كان الامر الجسم الاول كان محيطا بالثاني فالكلام
 وخرج عن النظام والمصل لم يحصل كهم الشيخ لم تكن له جهتين متقابلتين لو كان
 الجسمين متباينين فاذا فرض احداهما جهة واحدة جهة باعتبار القرب منه فالجهة الاخرى
 لا بد من كونه في غاية البعد منه فاذا كان كونه بالجسم الاخر كان ذلك الجسم بعيدا منه
 غاية البعد ولما كان البعد منه كانا في جميع الاطراف فالامر كونه ذلك الجسم كايانته
 في جميع الابعاد فيكون محيطا به فخرج الامر الى ان القسم المذكور كان كونه جهتين متباينين
 احدهما محيط بالآخر وقد ظهر له كونه المحيط كونه البعض وكفى في كونه محيطا الى اخره
 الدليل وظاهر الكلام مستقيم منتظم ولا يزم من فرض كونه احد الجسمين محدد الجهة بجهة
 القرب لم يكن تلك الجهة فوق اذا المقصود من احدهما اذا كان محدد الجهة فلا بد من كونه جهة
 الاخرى في غاية البعد منه بناء على ان الجهتين متقابلتين وليس فرض كونه تلك الجهة
 فوق او سفلا وموظف بالجهة كونه جهة القرب هو الفوق لانه مالا من غير ان اذا فرض
 كونه الجهتين متباينين كان كل جسم منهما محدد الجهة باعتبار القرب منه والبعد
 الاخر سواء كان فوق او سفلا ولو سلم ايضا لم تكن تلك الجهة فوق فلا محذور في غير ذلك
 تحتها على الفرض المذكور لان المراد بالبطل الفرض المذكور لا يقتضي في نفسه ان لا يكون

مستند بالجند والمفوض قد **برق** وذا فان لان ما يقوم به جهة القرب هو المحيط قد
 بما راننا انه لا محصل لهذا القول ام بالوجهين المذكورين **قوله** وذا ذكرنا ظاهر لم يرد
 واحد محيط بالاول فاسد البتة قد ظهر باذكارنا لعل في اي كلام فاقم
 وغاية توجيهه ليرتقي الى قد عرفت توجيهه وانه لا حاجة الى هذا التوجيه ام قد
 لكن لا يخفى ما فيه من مخالفة سابقة ولا حجة في لا يخفى لم يبق في الكلام من الشيخ
 ولا حجة لمكان ما نقله المحقق في خبر مما ادعاه المحقق ولزكان لم ادسابقة
 ولا حجة مما لم ينقله المحقق فلا يخفى في الاشارة عبارة من غير نظر ان يدلى على غير لكن
 نقول انه لو سلم لم يبق في اراد كونه الترتيب السابق واللاحق الفوق بجهة بعد
 التحت فلا مخالفة ايضا اما ولا فذلك ان ارادة بما على ما هو الواقع بوجههم
 كونه المحذور للجهتين حسبا وبعد باعتبار اللاحقة فلا محذور بوجه الفوق منه جهة الفوق
 وبعد جهة تحت اما اذا فرض في لم المحذور حسبان فالقرب بكل منهما جهة سواء
 كان فوفا او سفلا كما ذكرنا واما ما يفتقر الى الترتيب في خلاف الفوق على هذا
 التقدير لا محذور فيه بل يؤيد للمطابق **قوله** المحقق في ما لا بعد جهات مختلفة
 بالترتيب في فية لا يلزم لم كونه جهة بعد جهات مختلفة بالترتيب اذ يجوز لم كونه
 تلك الاجسام الواقعة في العباد مختلفة متصلة بعضها ببعض وكثير مجموع سطوحها
 العليا جهة واحدة ولا يلزم لم سطوح اجسام مختلفة كونه مختلفة بالترتيب ولا يلزم
 كونه بعضها بعد بعض بغير ترتيب ولو سلم ايضا فذلك بالترتيب فالترتيب على انه
 لا يمكن لم كونه الانواع المختلفة جهة واحدة مقابلة لجهة اخرى اذ غاية ثبت لم كونه
 لا بد لم كونه كونه مختلفا واقف ولم يلزم ازير ذلك وهذا القدر لا يكفي في المرام كما
 لا يخفى وكثير ليرتقي اذا كانت اجسام مختلفة الاعداد وكذا لو كان جسم واحد هذا
 الشكل فانه شك انه اذا فرض في نحو احواله في الاشارة من الجسم او الجزء الا في ذلك
 انها الى جهة الفوق ايضا هفت وليس في الفوق مثل في منها متبني ويزيد في المحذور بوجههم

اذ هو فرض في فرض في نفس امر اذا انه يكبر في فرض في خط في البعيد الى القرب
 فرضا واقبيا وبعد في جهة الفوق في جهة الفوق المذكور ايضا قد **قوله** المحقق في ذلك
 لا بد له من مخصص مؤثر في التخييل لا يخفى انه اذا كان عالم اجسام مركبة من اجسام
 مكعبة مثلا متفردة بعضها فوق بعض فنقول الجسم الواقع فوق الجميع يقتضيه ذلك
 الوضع او السعد الوهم او الجرد على اختلاف الاقوال ثم ما تحتها ايضا يقتضيه لم كونه
 مرتفع عما ساطع الاول اذ لم كونه ذلك السعد الوهم او الجرد وكذا الى ان ينزهر
 الى اخر الاجسام كما يقتضيه في عالم الاجسام الواقع على اوطافيتهم ومنفصلهم سواء
 سواء كان كونه لا يلزم خبر ما ذكره الشيخ قد **قوله** في قولنا في هذا المثال
 ليرتقي في ذلك ليرتقي ايضا بانقله المحقق في الشا وانه اذا كانت الاعداد مختلفة
 بالنسبة الى جهة تحت يلزم لم كونه الامور المختلفة بالترتيب واقعة في مقابلة جهة واحدة
 لكن قد عرفت ما فيه ودور الاحكام بالترتيب منها اظهر منها فيما سبق والحوال بالذکر
 ذكرنا سابقا لا يخفى في هذا كما لا يخفى مع انه في هذه الحركات الطبيعية في كونه
 لان ما في هذه الحركات الطبيعية الترتيب في الارض وما يليه ولا شك في هذه الحركات
 لا يمكن لم كونه في جهة متوجهة من جميع الجوانب في الفلك لان سمت الارض اقرب من
 مسدود الحركة من جميع الجوانب ما يتصور اذ اطلق الهواء والارض من حلق المركز ولم
 نشاهد قط فعل في لم يتحرك الى بعض الجهات انما بعد في فرض في الفوق في الارض
 ذكره لا بد في نفسه من بيان مع التماسه في التماسه بغيره فيمكن فيه اذ العلة كان في
 البعدين الا في اقلها جدا فلم يحس تقدم حركه الجسم الى بعض الجوانب من كونه
 منه وبين النقطة المفروضة البعد والحوال لير الهواء والارض اذا خليا وطبعها على وجه
 الارض ولم يتحرك على الاستقامة في جانب سمت الارض على جانب الا في تلك في
 اي جهة كان من اجزاء الارض يتحركان كذا فلو لم يكن النقطة التي من جهة السفلى في مركز
 الارض مثلا نسبتها الى جميع اجزاء سطح الفلك مستوية لما كان لك لم كونه في جهة

في موضع الذي كثر على طرف قطر افطار الارض يظهر ذلك القطر اذا اخرج الى الموضع الذي
 هو بعد اجزاء سطح الفلك بالنسبة الى النقط المفروضة وجهة سمت الارض في جهة
 اخرى كما لا يخفى واما ان كان بعض البقاع التي لم تشر اليها تلك المحاورة اذ ظلم في
 ان موضع كان يتحرك الى الهواء والدار الى جانب كذا الارض وكذا انما قلنا انما
 انه يجوز له لا يميز الحس من سموت الحركة للقطع بعدم تفاوت البقاع والاهتفاع
 في ذلك ولزم في جميعها يتحرك الى سمت الارض حقيقة اذ المكين فتركون بكمية لم يبق
 كل نقط من وجه الارض كمنه الجزء الذي في الفلك على كذا سمتها اذ في منها والجزء
 الاخر والى كان بعضها بعد النقط التي هي المركز من حيث بالنسبة الى اجزاء الارض
 وايضا غاية ما يلزم من هذا الدليل كروية مقعر فلك القمر ولزم منه كروية المجدد والمط
 فقال **قوله** فقد علم السيد وكذا عدم توقف دليله في اذ كان اثبات المجدد على تقدير
 عدم التناهي على كذا ذكر فلا وجه لاستلزام وجود المجدد لتناهي اذ على اذكر بكمية لم يميز
 المجدد في هاتين موجودا مع عدم تناهي الابعاد قلت اذا كان عدم التناهي محالا
 في الواقع فالمجدد لا بد له كمنه اجزاء لم يميز مستلزما لتناهي وهو كما نرى مع انه
 لا يلزم كلام الحج فيما سبق حيث قال الثاني لانه اثبات محدد الجهات موقوف
 على تناهي الابعاد لانها لو كانت غير متناهية لم يكن لها حدود فلم يكن المجدد موجودا
 والا لانه لانه اذا كانت الابعاد غير متناهية لم يكن له وجود المجدد اذ على هذا التقدير
 كمنه المجدد في حشو الابعاد فيكون ما وراءه فوقه فلا يكون المجدد محدودا ولا بعد تطبيق
 كمنه الحج ايضا عليه فصح له وجود المجدد مستلزما لتناهي الابعاد لكنه في توقفه عليه كما
 تامل **قوله** انه ما يتوقف عليه مع انه خلاف ذلك كمنه انه والحج فيما سبق بل
 صرح بما فيه المسئلة منها لو كانت المجدد محيطا لوجود المجدد اذ ثبت ان المجدد
 فيما بعد الطبيعة وبلا في الطبيعة في موضع اخر ولوقبل بعد اثبات التناهي يلزم وجود
 المجدد بدونه ولا حاجة الى اثباته فنقول في كمنه المسئلة للمجدد انه ثبت في

التناهي هو مستلزم لاجب قد يخرج لان في المجدد امانا في الجسم المتناهي او غير المتناهي
 ولا يمكن ان يكون في المجدد المجدد المجدد المجدد في الجسم المتناهي لو فرض انه يمكن
 له كمنه الجسم الغير المتناهي لكان محيطا اذ ليس في كمنه هو هذا بل ما ذكر
 منها بل ما ذكر منها هو المجدد لا يمكن له كمنه الجسم الغير المتناهي لانه لو امكن له
 يكون في الجسم الغير المتناهي لكان محيطا لا محاطا وهو لا بد ان يكون له في المسئلة
 منها لانه منها جميعا طبيعيتين ولا بد لهما المجدد سواء كانت الابعاد متناهية
 او لا وهذا المجدد لا بد له كمنه محيطا على ما مر به الحج فاثبات المجدد ايضا مراد منها
 وهو ليس موقفا على التناهي بل مثبت بدونه وكذا ان يكون محيطا مقبدا في التناهي
 المسئلة لم يبق لها وجه اخر ولو قيل للمسئلة منها ولزم كانت مذكورة وليس شئ
 مر اثبات خبرها موقفا على التناهي لكمنه وجود المجدد في الواقع موقوف على التناهي
 وهو مراد المجدد كما هو على عبارة قبل اوله انه على هذا اي حاجته الى العدول في المسئلة
 اثبات وجود المجدد الى انها اثبات احاطة اذ على الاول اليه بكمية هذا التوجيه
 وهو موقوف وثانيا لانه توقف المجدد مع غاية الامر استلزام كمنه عبارة السيد على
 ما بينا ولو سلم التوقف ايضا فنقول مثل هذا لا يعيد في احوال المبادي بل المبادي
 الى مبادي التناهي واما مبادي التصديق وثالثا لانه هو بعينه ما ذكره السيد اخرا لكنه
 حسن حيث اورد بدل التوقف استلزام لما توقف فلا وجه لاي رده من قبل
 هذا وما ذكرنا ظاهره في الوجه الاخير للسيد ايضا ولم يشر الى الاعداد في احوال مبادي
قوله فافهم واما في الجواب فلا نه اذا كان كمنه فانه ان اشبه ما ذكر سابقا لانه
 تناهي الابعاد السيد المكمل في الطبيعيات منها مسئلة اثبات محدد الجهات
 كما سبقت ومنها مسئلة تلازم الابدان والصورة وذكر انه لا حل كونه مبدأ المسئلة
 التلازم ذكره حيث ذكره ولم يقل انه ذكره هناك لاجل مبدئية لاثبات محدد الجهات
 حتمية وما اوردده لابق قول الشكاسية اشارة الى انه في سببية يجعل مبدأ الابدان

هذه المسئلة اذ يكون كبره مراده بحيث لا يزداد المسئلة شيئا لانه مبدئية لا يمتد
قال المجدد انما هو التقسيم الثاني في كنهه لان هذا هو المبدأ في تمامه
 على الحد جسم واحد كونه لا حيث هو واحد وقد فقه المجدد ايضا في محصل
 البرهان وخلصته نعم لو كان المقسم مجردا لانه لا بد من محدود للجسمين لما احتج الى
 ذلك ككثرة المقسم منها ليس محذور ذلك فافهم **قال** المجدد ايضا لا سبق الى الاشارة
 الى قد عرفت ما سبق لم يسهل لا يسهل كنهه الجسمين كسبين متباينين فيوز
 لم كونه السواء والارض جسمين كسبين متباينين فيوز والارض تحت
 اذا ثبت استواء الارض في مظهرها على جميع وجه الارض يكون كونه الارض
 فوقها وسمت القدم تحتها ولا شك ايضا انها متعينة في طبعا لا فضا وما ذكرنا
 سابقا من الاشارة الى تقسمها طبعا كانه عند الانصاف مكابرة ولا بد اذن من
 امر موجود في جميع الجوانب الا ان شك لنز في جميع جوانب الارض يصح الاشارة
 الى سمت وظلال الاشياء الى المعلوم انصرف ما يصح في هذا الموضع كونه
 جهة تحت في وسط الارض ووجهه الفوق وكل ما يتبعه منه في اي سمت كان كونه
 الكلام في انه انما كسب لم كونه جسم مستدير كونه جهة الفوق سطحه وكونه كنهه
 به ام لا فنقول لا كنهه لان غاية ما نعلم ما ذكرنا لم كونه جهة الفوق تحت
 متعينة بالارض ولم كونه جهة الفوق ما يقابل تحت في اي سمت كان
 وان في جميع السموات لا بد لم كونه في وجوده وهذا كنهه لا يتزعم ذلك بل كونه في
 تقدير تجوز وجوده او حسب ما يشاء كنهه مستدير بل كونه اذ انصرف في كونه
 فان قلت اذا كان جهة تحت معينة في المركز وكان جهة الفوق متعينة بالارض
 ايضا ما يقابل في جميع السموات فلا بد لم كونه في جميع تلك السموات امر كونه
 تلك الجهة متعينة وكونه نحو الحركات بالطبع والارض بالطبع وذلك لا يتصور
 في الفلك والملا غير المتساوي ما يتنوه فلا بد من جسم متساو كونه في كنهه الفوق

١٨١
 دكميه الى جانبها الراس بطبع والحركات الطبيعية وايضا لا يصح الاشارة في جميع
 الجهات ولا بد الاشارة لم كونه لها متغير فلا بد لم كونه جسم متغير بطبع الاشارة
 اذا المبدأ المتباين والحد لا يتصور فيها ذلك قلت نقبح جهة الفوق ليس باعتبار
 لم بعض الاجسام او الحركات طلبها لما عرفت لم حركات الاجسام المتغيرة
 طلب امكنها لا لطلب الجهة وسيا ايضا وكونها على الراس بطبع ليس باعتبار
 قرب الراس منها الا تراه اذا كان قدم شخص على راس شخص اخر وكانا على الارض
 الطبع كانت القدم في جهة تحت والارض في جهة الفوق مع لم قربها وبعدها
 عن المركز والمحيط سواء وكذا اذا كان راس شخص على راس اخر كان احدهما على
 خلاف الطبع والارض على دفقة مع استواء قربها وبعدها بالنسبة الى المحيط والمركز
 فيقول كنهه لتعني الجسمين المركز وبعده بان كونه كل حركة كونه الى المركز كونه
 سمت وكل حركة منه كونه الى الفوق وكذا اذا كان الراس ما يلا منه كونه الى
 الفوق والطبع واذا كان ما يلا اليه كونه الى تحت وعلا خلاف الطبع وبذلك اكل
 جسم مثلا كونه بالنسبة الى اخر فسمت المركز كونه كنهه واذا كان لا في كنهه
 كونه فوجه ولا يزعم لم كونه في تلك الجهة المعاكسة لغيره بل كونه بطبع كونه الحركة الطبيعية
 وميل الراس اليه وهو غايته المراد لا بد لم كونه في جميع السموات امر موجود
 يصح الاشارة الى جميعها واما ان تراه فلا نعم مع انك قد علمت سابقا لم بعد
 المفطور ايضا يجوز لم كونه متغير فيصير لم كونه هو جهة على تقدير كونه جهة
 الفوق امر متعينا وكونه سطح جسم فكونه غير لازم ما ذكرنا لا فقه علم سابقا
 لم كونه في جهة تحت لا بد لم كونه في غاية البعد والمحيط وذلك لا يتصور
 الا في الكرة ليس ما يصلح لتعريفه من الارض بل نعم اذا كان المحيط بعض
 اجزاء مجازا في بعض الاخر امكن البطلان في ما ذكرنا سابقا لم كونه في جهة
 من الجوانب في المركز لا شك ان كونه الحركة الاشارة الى جهة الفوق ولم كونه في

ليس فرضا محضا فلا بد له من كونه شيئا غير موجودا اما اذا كان كعبا وكذا فلا بد له
 على بطلانه احد ولا كانت له سنة مئة وكلها لهم غير منتظمة كما ذكرنا من جهة انفسها
 وما بالينا بالاعادة والتكرار وما اكثر ثنائنا بالنظر في الاكثر **قوله** والظاهر
 المشابه في كلام الشيخ قد عرفت له من التثابة على كونه صفة لكل واحد منها
 نعم انه كونه بالنسبة الى هذه الصفة محضه كما بالنسبة الى الملا وهو قد عرفت
 فالظاهر تخصيص الملا دون بقية التعوض لمحد والملا لما رايه من التثابة
 المذكورة الذي لو عرفت على وجه يعلم الملا ايضا فانهم **قوله** بل كل واحد يفرض فيه فهو
 جهة فان قلت في كونه مجموع التثابة جهة وهو متوقف في الجهات الثلاث وقد سبق
 له الجهة لا يكون متفصلة في الجهات الثلاث لو كان مجموع جهة واحدة كما
 له جميع سطح المحدود جهة واحدة لكان كما ذكرته واما اذا كان كل واحد منه جهة
 عليه فلا بد فان قلت في كونه الجهات غير متناهية وكلام في الجهتين **قوله**
 قلت في يرجع الى الوجه الاخير قال المي واثابتهما للمحد ودفع الملا في فيه
 المحدود انتهى **قوله** او الملا التثابة ليست فرضية فخر اعني بر فرضية نفس
 امر به وجب لان لا يمكن له كونه من جهة المتعينة بالطبع كيف والمركز
 معبوه جهة تحت هو ايضا فرض ولو شك بانه لا حيلة فيها بالطبع
 فلا يمكن له تحقيق الجهتان المختلفتان بالطبع فيها فارجع الى الوجه الاول
 كما لا يخفى **قوله** وجب ظاهر انه لا بد من لا يذم عليك لم ياذر كره لم يظهر انه لا
 له جميع المنقسم كذا الجهتين معا اذا اخذه في الاستقبال لا يستند اخذه والملا
 ايضا وهو **قوله** اقول يمكن تقدير الوجه الثالث على وجه لا يتغير في نظرية
 قد استعان فيه ايضا بالوجه الاول لا تنزل الى قوله فكل امرئ فرضا فاما
 كذا في عدم التمايز فانه هو الوجه الاول بعينه فانتهى **قوله** انه لان كل امتداد
 فلا جهتان في فيه نظر اذ لم يفرض في هذا المقام اثبات محدود الجهة الطبيعية

مطلقا

مطلقا اذ بعد اثبات تماثل الابعاد لم يجمع الاستدلال احد ومحد ولا حاجة
 الى اثبات الحمد كما سيجري به ان شاء الله في انفس ان لو فرض له استند له
 محيط ايضا كما ذكره المحقق فلا بد ايضا وان يجعل المسكن له محد الجهة الطبيعية
 محيط اذ لا يثبت بما ذكره الا ذلك لان محد الجهة مطلقا محيط وهو ظاهر
 ما ذكره ان شاء الله ولزم كل امتداد له طرفان لوجوب تماثل الابعاد فلا بد له من كونه محدود
 محدود الجهتين مما لا وجه له في هذا المقام كما لا يخفى **قوله** ويرى على التوجه الاول للملا ذكره
 في كونه كذا ليس مقصود من معنى كونه جسم واحد من حيث هو واحد محدود الجهتين
 فلو كان الواحد جميع الجهات محدود الجهتين فخر انه اذا كانت الجهتان فيه مجرد كونه
 محدودا لحد الجهتين بالقرب الاخر بالبعد لكان هذا كذا المنظر اذ مجرد ذلك
 لا يتم مقصودهم في هذا المقام من كونه محدود محيطا اذ على هذا يجوز له كونه محدودا
 لا من حيث هو واحد بل من حيثين احدهما القرب الاخر البعد ولا حاجة الى كونه
 محيطا بحد واحد من الجهتين سطح والاخر مجرد كونه فلا بد من ان لا يمكن له كونه
 الا من حيث جهتان كالمحيط والمركز له كونه جهة البعد لان البعد كونه خارجا
 والبعد الخارج ليس محدودا الى ان ينجب ان له كونه التحدية له كان كونه محدودا
 له كونه جهتان كالمحيط والمركز بحد جهة القرب محيط وجهه البعد كونه
 لان البعد الذي في محد ومعين وجب يتم المقصود فظهر له ما ذكره ان شاء الله منطبق على
 الدور وان لا بد من اخذ مقدمه احد في الشيخ في موضع آخر منها فان قلت
 لم لا بد له كونه جهتان هما القرب والبعد فخر اذا كان المحدود حسابا واحدا لا يتم
 يمكن محيطا فخر كذا من الجهتين من جهة القرب والاخر من جهة البعد قلت لا
 ينبغي ان يكون من الجهتين المتعنتين بالطبع لا بد له كونه في غاية البعد كونه
 فتدبر **قوله** الم لا له لانه لا يتوقف عليه قد عرفت باحقيقنا اننا لم نل لانه
 موقوف عليه اذا لم يبين له احد من الجهتين يمكن له كونه الجسم الواحد من حيث هو واحد

وهرجته القرب واما جته البعد فلا يمكن تحديده لان السبع حاصره و ليس محدد
 نعم لو كان جسم واحد لا وحيث هو واحد بل محيط و مركز فيكون تحديده اياها لان
 البعد داخل في تمام المرام وانه لابد له من مركز محيط على ما علمت فلهذا لم
 عن المقصود وبتبعه المحشر ايضا والعجب لم يلج في تقريره اللخص لنظن بصواب
 و هو ما قد غفل عنه فتثبت **قوله** ولا كفر عليك لانه الاستدراك قد علمت
 انه لا استدراك وانه لابد منه وقد نطق المحشر **قوله** لا يمتثل قول الله
 بكل واحد منها في فيه لانه كلمة النافرة في تعلق قوله بكل واحد منها بالنظر
 لا بالنظر وانه الظاهر ليس كل السلب الكلي لا يتوقف على تعلقه بالنفي
 لا بالنظر اذ مناط كونه سلبا ليس كل السلب الكلي بل هو السلب على كل واحد
 لا على الكمية وانه اما لا يتفاوت بجعل كل واحد منها متعلقا بالنظر او بالنظر كما
 لا كفر **قوله** ولكن لم يندفع الا يرد في بعض النسخ فانه في الايراد وانه مغلط في
 والصواب هو الاول اذ عند حمل الكلام على السلب الكلي يكون معناه انه لا يتحد
 الجسمان معا لئلا يوجب السلب في الواجب لانه متحدة اياها معا و انت خيرة انه على
 كان المؤنة لم يكن لها المحشر و حمل الكلام على السلب الكلي كان امر الغواض حال
 اذ هذا الالتزام كان لا ينفذ في غير اخر اياه فاقم **قوله** اقول كونه محدد
 لم يحد الجسمين معا في كنهه اذ هذا اما يستقيم بجعل قول الله فاذن لا يحد
 الجسمان معا بكل واحد منها على انه لا يتحد بهما جميعا على ما قرر المحشر في الدليل الاول
 على ان لم ينظم الكلام التبعه وكلام المحشر اما مع انه على تقدير حمل كلامه على
 ظاهره وهو **قوله** المحشر اما بيان لمط الاول فنقول كل جسم لا يندفع عليك
 له في الدليلين لا يبدلان على امتناع الحركة المستقيمة على المحشر مطلقا اما لا
 على امتناع خروجه بالكلية عن مكانه فلهذا لم يمنع خروجه عن مكانه بالكلية ولم يمنع
 له من قبضه عنه جزء ويجوز عن مكانه ثم يعود اليه و يتجلى كل طرف سطحه المقعر

بحيث يزججه على مكانه الطير او يتكاثف لغيره فينتفق منه مع بقا سطحه على المحشر
 كما له في الحالين وظل له الدليلين المذكورين لا يجران في الصور المفروضة ولا في
 اذ لم يمنع عليه طبع مثل هذه الحركات لم يمنع ايضا خروجه عن مكانه بالكلية لا بد له من
 دليل ولا يمكن ايضا ان يقي مقصوده ليس الامتناع خروجه عن مكانه بالكلية لانهم قد
 فرغوا على هذه المسئلة امتناع الخلق والالتزام والتخلي والتكاثف مطلقا على المحشر
 بانه على انه يستلزم الحركة المستقيمة وظاهرنا يستلزم الخروج من المكان بالكلية فانهم
قوله المحشر فلا شك في معارضة بالقدر غير انه لا شك في معارضة بالقدر مستدركه
 كما لا كفر **قوله** والحق لم يكن الجسمانية المذكورة اما على صلاحية في هذا بيان عدم تقديرها
 على الجهة متكل الا لانه يجب ان الجهة ثابتة لمحددا ومعينها جسم خاص فلهذا لم
 لم يحد صلاحية الجسم الاخر متقدما عليها والامر تورد العليتين على معر واحد وفيه
 لم يحد الجسم على ثمة كانه لم يثبت بعد و بان صلاحية الجهة لكونها صفة قائمة بالجسم
 في الصلاحية كونه صفة فادون من تقديرها على اجبه كان الجسم المذكور ايضا
 متقدما عليها مع انه قد ثبت لم يحد الجسم في الصلاحية المذكورة ليس محدد و يمكن
 لم ياقش فيما بين بان ثابتة هو الجسمين لا يمكن له لانه لا يحد باحد ما جرت به اثار
 اخر لانه لا يمكن له كونه الجسم الاخر من احد في كنهه و الحمد الجسمين هذا كله مع انه
 فرق بين التحديد والعلية اذ العلة لا يلزم له كونه محددة و هو في اذ كان الجسم
 سلة لا يلزم له كونه له دخل في التحديد فيلزم التحديد بالجسمين **قوله** اقول الجاهل في
 الجسم في فهمه في كنهه اما لا فلا شك قد علمت لم يحد المقصود تقدم المحشر على الكلام
 الاخر و حيث ذاهبا بل وحيث متحرك او متساويا او متحركا او متحركا فلا بد من ثابت
 عدم تقدم هذه الابات فيلزم المقصود المذكور الا لانه لم يثبت لم يحد الجسم الاخر
 لم يكن متقدما على الجهة لم يكن متساويا ايضا متقدما عليها فانه اما ما يافلا على
 ما ذكره يلزم تقدم المحشر على اجبه الاخر وحيث ذواتها اذ تقول لانه ذواتها

متقدمة على الجهة فاما ما ذكره عنها او معها على تقدير كونها مجردة عن تقدمها على الجهة متقدمة
 عليها وهم لا يقولون به وانما لنا فلما عرفت الفرق بين المحدد والغير في قولنا مجرد
 لتبيين ذلك لا محالة لم يستلجدة للجهة لم تثبت عدم تقدمها على الجهة الا
 بغير العقل عندهم لا مجرد الجهة لكن تقدم عليها ودور حصره في جسم عالم الك
 ار انه لو لم يكن مجرد الجهة لم يكن مجرد الجهة لم يكن متقدما عليها غير مسموعة الى ان
 تقوم عليها البرهان واما رابعها فلان الله قد ذكر سابقا للمعية على وجهين
 لزوميه وانفاقيه والتقدم على امرين بالحوالات السببية المتقدمة على الامر لا يتصور
 التام المقصود من قوله لانه لا يتصور له كونه انشأته عدم التقدم مع اللازم من
 الدليل كما يشير اليه قوله معية متعلق الانشأته عنها ولو التفت بذكر المحرر ثبت
 الزوم كما لا يخفى وما ذكرنا من الوجهين الاخيرين ان دفع بعض الاشكال الذي يعرض
 في المعام ما ذكرنا في الايراد الثلاثة فانهم **قوله** ولكن لا يفي في قاعدة استبعاد المذكور
 الجافية انه قد مر سابقا بالكلية مستقيمة كونه فوق الى تحت وبالعكس فلا
 يمكن له كونه حركة مستقيمة كونه فوق الى تحت وبالعكس في الجهة الطبيعية والغير
 ولو منع ذلك لانهم يبنون ما تسوه من الزم كتحديد الحد واليمين على ظاهر
 والنظر في المباحث السابقة وايضا على نهاية المنع ايضا على ما ذكرنا من انه لا يجوز
 للحد والحد من الموضع الطبيعي واليه لانها انما يكون على الجهة الطبيعية او اليها اذ
 يجوز لمرتين لكل الحركة في موضعها الطبيعي ليس الى جهة الفوق او اسفل سواء
 والادلى لمرتين فائدة استقياسه اذ ان الموضع طبيعيا بعد خروجه من
 ميل اليه فلا بد له كونه مراما موجودا اذ كانت الجهة الطبيعية له كما متقدمة كونه
 موجهة ايضا فيلزم له لا يكون له الجهة الطبيعية المذكورة متقدمة به وبقرينة لا يتجدد
 ويتعين بعد خروجه منه ايضا فيثبت المطلق انما اذ الم كالموضع طبيعيا
 فليس يتوقف بل بعد خروجه من الموضع لعله لا يتوقف الجهة الطبيعية

الترتيب بقرب تلك الموضع اذ لم يتبق موضع جهة مكانها الجهة الطبيعية ملحها
 يذهب لك على هذا ايضا يمكن له ان يثبت بان بعد خروجه المحدد كونه كونه يمكن
 جسم اخر مكانه وتجدد الجهة الطبيعية به وان لم يكن له سبق لغيره على سائر الاشياء
 وتابعه لانه لم يكن له مكان بل وضع فوضعه الطبيعي كونه فوق الاجسام و
 كونه له مكانا في جسم الاجسام كمنه كونه المحدد في مكانه الوهمي لا بالقدرة يقع
 كونه ولم يطلب الوضع الوهمي الا في حق الموضع بقوله في قوله لا يكون محذوف
 على ما قررنا بل مطلوبه كونه فوق الاجسام وهو حاصل في كونه الجهة الطبيعية
 انما متحدة بسطح الانسحاب الى الوضع مع الاخر بعضها الى بعض ايضا كونه
 طبيعيا على ما يصرح به في هذا اذا كانت الكيفية كونه طبعيا ما يلازم وضعه
 الاول ان كان حال التخلي والعود الى هذا الوضع فيستقر له كونه جهة وموضع فوق
 المحدد فكيف كونهما بغيره فانهم **قوله** وعلى هذا فتحيرنا في قوله في قوله نظر لان هذا
 الدليل سواء قرر فائدة استقياسه على ما قررنا او على ما قررنا المحرر قائم على تناسخ
 الحركة المستقيمة على الحد مطلقا بان يتوقف خروج المحدد من مكانه ويحرك فذلك
 انه في انشاء الحركة ليس في الجهة التي يقرب موضعها الطبيعي وانه ايضا يطلب تلك
 الجهة فتلك الجهة ليست متقدمة به وبقرينة لانها متقدمة به ولم يكن له كونه
 المحدد فظهر له ما ذكره الله ليس على الاخير ثم لا بد من طلبك لرسالة الايراد في
 على اسية لان موضعها لمر فائدة تقييد الحركة بانها في الموضع الطبيعي لغيره كونه
 من الجهة الطبيعية واليه حين يتم الدليل لان الناس فمما سبق انه محد باليمين
 الطبيعيين فادام لم تثبت انه عند خروجه من مكانه يلزم تحدد اليمين
 الطبيعيين لغيره لم يلزم محذور واذ اخذنا المكان هو المكان الطبيعي فحتمه
 جهة طبيعية ويلزم كونه في الغرض وليس غرضه لغيره كونه على الحركة المستقيمة
 الى غير تلك اليمينين ولا يجوز عليه الحركة الى تلك اليمينين نعم الايراد الذي ذكرناه

الى شيئا بقية برهان السيد ايضا ثم لا يخفى ان التوجيه لا ينقله الى بعض مكنية تميز
 على ما ذكره السيد على بعد قوله **قوله** احدهما انه لا يتصور له موضع في هذا العالم القائلين
 بان المكان هو سطح ومع ذلك لا يخفى ان هذا في الجسم الذي لا يحيط به سطح يتصور
 له مثل الحركة التي ليس بالحركة الابدية ويكون الجسم انما يحيط به سطح باللفظ والظاهر
 مكافئة ثم لا يخفى ان لو كان الكلام في امتناع الحركة على المحرك مطلقا فربما ينسب
 الى اجزاءه وحركتها في الغلج والصفاء والمنعح ظاهرا بحيث لا يمكن ان يكون
 قائم **قوله** واما فيهما ليس في راحة فضاء فيكون في ذلك في خوفه بان يخل
 شيئا فشيئا فيخرج من فيه بالكلية ويخرج من حيزه او مكانه ربا للكلية بدورها
 التكاثر في حيزه المكان ثم لو ادعى امتناع الحركة عليه مطلقا فلا راد على ذلك
 قائم **قوله** الى ولا يعين بالتقدم الطبيعي اذ لم يعين بالتقدم الطبيعي انما هو
 المحرك بان يقدم المحرك على ذات الحركة بحيث انها ذات الحركة تقدم بالطبع
 ظاهر لا يخلو لوجه كلامه انما بان مراده بالتقدم بالعلة تقدم الفاعل والتقدم
 بالطبع ما يكون رفع المسدود من حيزه الى حيز اخر دون عكس لكنه لا يمكن المسدود
 واما في هذا يصح الرد المذكور كما لا يخفى **قوله** اقول ما ذكره الامام اما في عدم تقدم
 الحركة في هذه البعينة ما ذكره لم يتصور ان يشبهها اما في معية عدم الحركة لذات الحركة
قوله قلت المقارنة بينهما اما هو بعد وجود الحاد فيهما ان اذا كانت المقارنة بينهما
 بعد وجود الحاد فلا محذور في علة الحاد للحج لان بعد وجود الحاد يكون للحج وجود
 لا يمكن حيز بل في المكان عدم الحركة وكانه اراد ببعده وجود الحاد عنده وج
 لا يرد هذا الايراد قائم **قوله** في ترتيب علة الحاد والظهور في انه سهل السمع في ثم
 لا يخفى انهم يقولون الفلك الاول مستند مع العقل الثاني الى العقل الاول والفلك الثاني
 مستند الى العقل الثاني فترتبة العقل الثاني على الفلك الاول مستحقا وعلى ما اترق
 به المحرك في المقارنة بين الفلك الثاني وعدم الحاد مستحقا والفلك الثاني في تلك المرتبة

في هذا الموضع

في هذا المكان كما اعترف به ايضا فترتب الحكم بعدم الحاد في مرتبة المكان مفقودا كان
 الجواب عنه غير متصور فانهم **قوله** الخ فتعرف الترتيب في الظاهر ليس في الشئ لم يبق قوله
 في المكان جزء للتوحيف فترتب تعريف الترتيب في المكان كان ذلك الجسم في المكان
 في الواقع بناء عليه اشعار بان الجسم الذي يحيط به السطح المذكور في المكان والسطح
 المذكور مكانه ومثل ذلك غير غريب في كلامهم **قوله** اقول في الجواب المراد بالمكان في تعريف
 مسر هذا اللفظ لا يخفى لم يفهم مسر هذا اللفظ وجهه ووجه المكان فخرج منها الجواب
 حقيقة الى ما ذكره اخيرا بقوله يمكنه ليرى **قوله** الخ ولزم عن هذا هو ما لا يفتقر الى
 الترتيب في رادته لزم في القسم الاول من اجابهم اني لم يحيط على الاطلاق بالتحقق الموضع و
 الوضع بحسب الاشياء الحاصلة عنه مطلقا واما تحقيق بحسب الاجزاء وبحسب الاشياء
 الداخلة وفي القسم الثاني تحقق جميع ذلك ذلك لا يستلزم لزم جميع ذلك في
 جميع اقسام القسم الثاني بل يكفي لتحقيق فيه في الجملة وهو كذا فلا يرد **قوله** وذلك لزم
 لزم كان محيطا على الاطلاق كان واحد باللفظ فلا يصح قوله ولزم كان محيطا
 في التحديد لزم كان محيطا على الاطلاق كان واحد باللفظ فلا يصح قوله ولزم كان محيطا
 لزم تعدد المحاط لان المحاط لو كان محظا مستقلا فكيف يمكن تعدد المحذور لزم اراد
 لزم المحذور في الجملة لزم كان محيطا على الاطلاق كان واحد باللفظ فلم يجز ان يكون محيطا
 التقدير للمحاط ايضا مدخل في التحديد والجواب بان كون المحاط محظا مستقلا في نفسه لزم
 يستلزم تقييده الذي هو تعدد المحذور في نفسه كونه مستقلا فكيف يحكم باللزوم
 الا لزم في العقل كان بناء على ما ذهب اليه بعض من بعض المحلات في العقل اللزوم
 وبين ادراك العقل ما كان فيه كد مع لزم الخ بفرقة هنا بعنوان الواقع ومثل
 ذلك لا شك في جوارحه العقل يستلزم لزم انما لا يكون حكم العقل فيها اذ بعنوان المحاط
 وهو هذا ايضا على هذا التقدير يظنون انها احتمالي الى كون المحاط محظا مستقلا محذور
 فلا يفتقر الى الشك في صحة الحد واللازمة لكون المحذور مستقلا محيطا على الاطلاق وتعدده

اللازم لكونه محاطا مع له احتمال غير محقق في حين فساد التشكيك عليه ما غير مستقيم
 الا ولربما لم التشكيك في لعمري المحمد هو المحيط على الاطلاق وهو من غلبة المحاطة
 له كونه واحدا وله المحيط مدخلا ويزنه تعدد المحمد اذ لا يمكن له كونه المحاط مستقلا
 بينه فلا بد له كونه المحيط ايضا مدخل فيلزم التعدد او بيقول التشكيك في لعمري المحمد هو
 المحيط على الاطلاق فيمكن له كونه واحدا والمحاط فيلزم له كونه متعددا على ما
 فساد وهو في الجواب لربما ان المحمد هو محيط لحيات الحركات المستقيمة
 له كان هو المحيط على الاطلاق فكان المحمد مطلقا واحدا بالضرورة وان كان هو
 المحاط فكان متعددا بآثار على ما ذكره من انه لا بد له كونه المحيط مدخل في كونه جوهرا
 فتدبر **قوله** المحمد واحد في الجاهاتين في لعمري المحمد هو المحيط على الاطلاق فيلزم له كونه
 سابقا لمرآة على تقدير كونه واحدا في الجاهتين بالمحيط والافضل المحاط فيلزم له كونه المحيط
 حشوا في التحديد جارية بها ايضا بان يبق انه اذا كان المحاط مثلا محدد الجاهات
 الحركات المستقيمة والمحيط محدد الجاهات المحاط كان المحيط كافيا في التحديد مطلقا
 والمحاط كان حشوا في التحديد وورد الاعتراض لمرآة في كونه حاشيا بالاعتراض بها
 وجوز بهما والاعتراض بان غرضه تحديد الجاهات كنه كان وهو حاصل على تقدير كونه
 المحمد شيئا واحدا على تقدير كونه شيئين على ما ذكره انه ليس في هذا الاعتراض
 جارية السابق ايضا على هذا في الجواب ثم لا يخفى انه لو جعل تردد الشيخ في
 في لعمري المحمد محيط او محاط على ما ذكره المحمد لا يندفع فيه هذا الاعتراض لانه لا يبين
 الشيخ انه على تقدير كونه المحمد محاطا لا بد له كونه جهة بالمحيط فيلزم بناء على
 ذكره سابقا له كونه المحيط حشوا في التحديد وتجيبة الاعتراض المذكور كما قرأنا لكن
 يمكن لربما في هذا الشيخ ان يبين سابقا له كونه التحديد بحسب بناء على ما ذكره
 من الوجه وهما تردد او لا في لعمري المحمد هو المحيط على الاطلاق او المحاط ولا شك
 لانهما التردد ما يعرف في بادى الامر وليس مما يظهر بطلان ما ذكره ثم بقاء ثم عرض

بل مرجع بناء على لعمري المحمد رخصة مختارة لفظه كان وشبهه بان المحمد الاول
 لا يتجدد جهة قبله لا كونه المحيط المطلق وله المحيط له كان له وجوده كما يجوز في بادى الامر
 لا بد له كونه جهة قبله بالمحيط ولا كان بطلان هذا ظاهر اذ لا يندفع ما سبق منه في بطلان
 كونه واحدا في الجاهتين بالمحيط والافضل المحاط لم يتوقف لابطال هذا الاحتمال بها وكثير
 بما رخصنا راندا اذ حمل قول الشيخ ولعمري المحمد الاول في معنى ما بينه المحمد في
 توجيه كلام الشيخ بان كونه كذا برسمه لا كونه ترجيحيا لاحد الا فتايل المذكور قبله
 واما اذا حمل على انه ترجيح لاحد اما على محله المحمد فتوجيه القدم ح اظهر كما لا يخفى
 لا يخفى انه يمكن توجيه كلام الشيخ ايضا بحيث يندفع عنه ما ذكرنا فاقول **قوله** وليس
 منها على لعمري المحمد تشكيك في ثبوتها ايضا ليس بغير در في المرام اذ على هذا ايضا
 يمكن لربما في كونه المحيط واحد في الجاهتين بكل منهما على المعنى الذي سبق ذكره من تشكيك
 لعمري المحمد ليس بغير في الجاهات غير ما في لعمري المحمد على ما ذكره المحمد اذ ما ذكره ليس الا
 لان في هذا لازم هذا المعنى وقيل له التشكيك في لعمري المحمد واحد او اثنين فلا وجه
 لان يبق هذا بناء على تفسيره لا المحمد فالاول لربما في هذا بناء على لعمري المحمد ما ذكره
 المحمد فانهم في لعمري المحيط واحد في الجاهات في لا يخفى لعمري المحمد لعمري المحمد
 كونه الجاهتين لكل من المحيط والمحاط وما ذكره المحمد لا يلزم منه ذلك فابرا للمحمد على
 لا يندفع عن المحمد بالكلية ثم انك توقف باذنه سابقا له كونه محاطا ما ذكره المحمد
 ايضا يلزم دخول المحاط في التحديد بالعرض بناء على ما ذكره الشيخ سابقا ولا يندفع
 ايراد المعترض فانهم قال في نفس الامر بالمحمد الاول لعمري المحمد جهة الجاهات لانه
 انما انه حمل تفسيره المحمد الاول في لعمري المحمد جهة قبله على المحمد بالذات
 وتوجيه كلام الشيخ ح انه اول السكت في لعمري المحمد بالذات لجهات الحركات المستقيمة
 اما المحيط على الاطلاق او محاط ثم عرض بقوله ولعمري المحمد الاول في لعمري المحمد
 هو الاول وفيه لعمري ما ذكره الشيخ لبيان لعمري المحمد الاول هو المحيط على الاطلاق ونعم

المحيط ليس محددًا ولا ونبه عليه الشيخ بذكر لا يدل على ازدياد المحل الذي لا يحده جهة
 فله ليس المحيط المطلق وإنما المحيط الذي لا يحد به جهة قبل ولا يدل على المحل
 بالذات لا يملكه لشيء محال بل هو المحل المحاط بمحدد بالذات لجهات الحركات المستقيمة
 ولما كان كد وموضع وجهته بالمحيط لا يثبت الشيخ يزعم لشيء منه الصورة يلزم
 لشيء محلي يتحد به البعض بدليل ما ذكره سابقا في إبطال كونه التحديد بحسين كونهما
 محيط بالاضافة لشيء ما ذكره ثم ليس بأسور هذا وقد علم بأنه يلزم منه التحديد لبعض
 فليكن ههنا أيضا كك كما شرنا في الحاشية السابقة لكن الظاهر منظور المحل ليس هذا
 ثم الصور في توجيه كلام الشيخ ما ذكرناه في تلك الحاشية **الثاني** لا يجوز لشيء محلي
 على موضع الحاضر به فيه أنه لا يريد أنه لا يجوز لشيء محلي حيث هو ذو وضع متقدما
 على موضع الحاضر في فهم لكنه غير مقيد ولا يريد لشيء ذاته لا يجوز لشيء متقدما على
 موضع الحاضر به فغيره ثم لا يجوز لشيء ذات المحيط متقدما على المحيط وما ذكره
 في بيان عدم جوازه فغيره كما سيجري **الثاني** وأما بعد كد وموضع يجوز لشيء
 محدد الموضع غيره يملكه لشيء محلي يجوز لشيء محلي المحاط بجهات الحركات المستقيمة
 وتحديد المحيط لموضع المحل ليس بها تقدم وتأخر ولا ثم انه لم يتجدد موضع المحل
 أو لا يملكه لشيء محلي موضع غيره بل التقدم هو اللزوم بينهما ثم لو اريد بالمحدد
 الأول ما لا يكون فوقه محدد آخر لم يرد عليه ما ذكرنا فافهم **قوله** أقول لا وقع لشيء
 إلا يراود يملكه لشيء محلي في نظر لان مراد المحل المحل الذي ثبت سابقا هو محدد جهات
 الحركات المستقيمة فغايتها ما يلزم على تقدير كونه محاطا لشيء محلي كد وموضع محيط
 وذلك لا يستلزم كد بالمحيط بجهات الحركات المستقيمة لان الحركات المستقيمة
 ينتهي عند المحيط فينتهي جهاتها به ولا دخل للمحيط في كد بها وما ذكره المحل
 مرادنا لا يرفع هذا الايراد لان موضع المحيط هو سطح المحيط ولا جهة للسطح ولا في
 نفسه جهة للحركات المستقيمة فليكن باعتبار كونه متطابقا على سطح المحيط الذي هو جهاتها

ومن هذا الاعتبار يتبين ويتجدد بالمحاط فليس المقصود بالمثل ما ذكره المحل في دور المحيط
 الذي فرض محدد الجهات الحركات المستقيمة لا يملكه جهة ولا يملكه الجهة الفوق الى
 اخر ما قاله ولو كان مراد المحل المقصود **الثاني** ما ذكره المحل فغيره التكلف والتعسف
 ما لا يخفى مع المحل قال **والا** لا يثبت في محلي محلي كد مراده انه يملك توجيه كلامه لشيء كد بعيد
 فله **ب** المحل والاشارة لا بد لها من جهة يمتد فيها في **سابع** المحل ذلك الجهة
 لا يملكه الجهة الفوق في نظر لان مقابلهما بجهة تحت لشيء كان باعتبار بعد جهتها
 فلهذا لم يبعد بعض المقابلة بالبيع والكمكان باعتبار حركة بعض الارباع اليها بالبيع
 ودرج بعضها عنه فليس كذلك المفروض انه لا يصح الحركة المستقيمة فيها ولم يمتد في
 جهتها لم يمتد اذ كان فوق المحيط لعرضه بالبيع لشيء محلي من فوقها فلهذا كانت
 تعين بالبيع فيه بعد تسمية ما مرر به من ان هذا مقتضاها المكان الطبيعي حيث لم يكن
 لشيء ميل الى مكان الا من فينبغي لشيء محلي من فوقه خربق لشيء على القدم لشيء
 هو أقوى على تحمل النقل من الراس **الثاني** لا يراود يرفع اثبات محدد الجهات الطبيعية
 والكلام ههنا بعد فرض ثبوتها فالقضية سلمنا لشيء فوق المحيط جهة الفوق كما هو لفظ
 وقد مر الاشارة اليه سابقا لكن لا يملكه جهة جهة هناك قبل وجود المحيط اذ يجوز
 لشيء محلي المحيط متقدما بالذات على المحيط كما ذكرنا ويتجدد محيطه ومركزه جهات
 الحركات المستقيمة ثم بعد ذلك بوجود المحيط ويتجدد ما فوق المحيط وجهه الفوق
 ولا محذور فيه فلا يلزم لشيء محلي المحيط محدد ولا ولا يملكه لشيء محلي محلي التحديد
 تقدم وتأخره اذ كان المراد من المحل الاول هو كونه الاول مقابلا لثانها
 محل المحل بالذات كما علم المحل فالايراد ظاهر ولو اريد ما ذكره انما لم يملكه
 فوقه محدد آخر يرفع عنه الايراد ان الاخران هذا وما ذكرنا ظاهر لما ذكره الشيخ سابقا
 مرانه اذ كان كد وجهتين احداهما بالمحيط والاخر بالمحاط كان كد به المحيط بالذات
 منظور فيه ايضا كما لا يخفى **قوله** بل ما علم لشيء محلي يتجدد بالمحيط ومعه في فية نظر

نانه لمراد المحيط لمركان محدد اتحد به جهات الفوق والحت ولا دخل للمحيط فيه فهو
 قريب مما قلناه من جهة الفوق والحت ولا دخل للمحيط فيه فهو قريب مما قلناه من جهة
 المحيط فانه مع كونه ظل اسطوان لعدم كونه مبنا ولا مبتنا بعد بر عليه ان هذا
 لا يتجس السوال الذي اوردته الامام بقوله تعالى لم يتولد المحشر قد عترف بوروده
 وللمراد به المحيط وصلاحيته كتحديد الجهتين فليكن هو المحدد بالذات ان هذا ايضا مثل ما ذكره
 المحيط فالفصل والاصل ان ليس هذا الكلام توجيه حسي من توجيه الحس في مخرج الاراد
 عليه بافهم وجهه بهذا الوجه مع ظهوره مع لم توجيه الحس انما هو انما عليه
 من غير فافهم وبما ذكرنا ظاهر لمرادنا لانه لم يكن فيه كنه لان غاية ما ذكره
 ان الشيخ ادعى للمحدد الاول ان بالذات هو المحيط وظل لانه لا يستلزم
 يكون مراد الامام حين استدلاله على هذا المطلب بان المحيط على وجوده كاف في تحيد
 الجهتين من غير تأثير لغيره فيه فلا يكون المحدد الا هو للمحيط ودخل في التحديد بالعرض
 نعم ما ذكره من ان العرض لكونه المحاط بمحدد بالعرض ولما كان الكلام يتم به دون سائر
 ارجاء المعان والماتة مع انهم مستقيم والصواب لاكتفاء به بان يفي للمراد
 وللمر لم يصرح كقول المحاط بمحدد بالعرض لكونه زاده على سبيل ارجاء المعان و
 الماتة ومثل هذا لا يعد في العرض غير مطابق كما لا يخفى ثم لا يخفى لكونه كونه
 المحاط بمحدد بالعرض في المحاط بمحدد بالعرض فلو كان السفل مطابقا اذ لم يذكر
 الامام ذلك من كتاب ما ذكره المحشر لانه في غاية الوهن اذ بعد ما سلم لمراد ذكره في
 كفاية المحيط في التحديد موافق لما ذكره الامام فامر هذه الزيادة سهل بل كونه مراده
 لمراد دليل الذي ذكره الله ومثله بما مر غير ما ذكره الامام لكنه خسر وقا ما ذكره
 من دخول المحاط في التحديد بالعرض على ما مر فغير انما لم يدر وجه التعايرة
 لمراد ذكره الامام هو الشرطية لمراد بالمراد وما ذكره الله هو للمحيط كاف في تحيد
 الجهتين فليكن دخول المحاط في التحديد بالعرض فافهم احداهما ولا فروع الجواب الحسني

ان كفاية المحيط في تحيد الجهتين لعله هو الشرطية لمراد بالمراد وما ذكره الله هو للمحيط كاف في تحيد
 عليها ولولم يكن عليها فليكن على للمحيط صالح لتحديد الجهتين فليكن هو المحدد
 ويحكم هو المحدد ويحكم كافي من من شرطية للمحاط بالعرض وحيث انما نقول ان
 كلام الامام لا مانع من حمله عليه وليس ذلك اكثر من شرطية فافهم ان في لمراد الله
 عليه فافهم **قوله** واما وجه الاستقامة فهو للمفروض في كنهه لان مراد المحاط ان
 فيما سبق كان المفروض في تحديد الجهتين احدهما بالمحيط والاخر بالمحاط وعلى هذا التفسير
 ثم انه يزعم لكونه للمحيط محدد بالذات والمحاط بمحدد بالعرض واما ههنا المفروض
 للمحيط محدد بالجهتين معا والكلام في انه هو المحيط على الإطلاق او المحيط لمر
 محيط بجمع افرح لان لا يزعم لكونه للمحيط محدد بالذات والمحاط بالعرض
 وعلى هذا لا يخفى ما ذكره المحشر من كونه لا يكون والصواب في الجواب ح لمراد لا تعاد
 بين لمراد في المحيط محدد الا حدى الجهتين وبقى ان كاف لتحديد الجهة الاخر فيكون كونه
 لها ايضا ويحكم المحاط داخل في التحديد بالعرض وبمر لمراد المحيط كاف في تحيد
 الجهتين فيكون كونه والها ويحكم تحيد المحاط بالعرض اذ كفاية لتحديد الجهة الاخر
 في الصورة الاولى ايضا اما بما على الشرطية لمراد كلام الامام او على الصلحية
 التي ذكرنا اذ لا وجه له ظاهر اخر غير ما ذكرنا من الوجهان جاريان فيما نحن فيه
 وهما ولما كانا غير مستقيمين لكونه عدم استقامتهما هو الذي ذكره الامام فلا
 محدد في حمله على الله نعم بر على الشيخ انه لا يلزم ما ذكره تحيد المحاط بالعرض
 ويرفع ما دفع به الله شك الامام ههنا فافهم انه يكفى لمراد في لمراد في لمراد
 لمراد للمحيط محدد بالجهة فوق المحاط فيصير بعينه مثل امر سابقا فافهم **قوله** وبما ذكرنا
 ظهر لمراد ذكره المحاط لمراد هو بعينه الايراد الذي اوردته الامام نفسه ولا يخفى ان
 يكفى لمراد يورده على ما ذكره الامام بوجه اخر فان يمنع صلاحية كل منهما لتحديد الجهتين
 اذ يجوز لمراد في التحديد باعتبار لمراد كونه المحاط لا المحيط للمحاط لا لا يحتمل ذلك

فانهم **قالوا** انما وجه تقدم المحيط على المحاط فقهه من ان لا يكون له كمال المراد
 بما مر تقدم المحيط على تعين موضع المحاط فحق تقدمه لا يتبع في المقام كما مر
 كان المراد تقدمه على جهة الموضوع حتى يؤول الى نحو ما ذكره الخ بقوله فاذ كان الى ايدى
 الشئ بعيدة بقوله فاما على الامس المذكور اذا فرضنا ان تقدمه كتحديه لجهة الموضوع
 على تحديه المحاط لجهات الحركات المستقيمة ففقهه ما ذكرنا انما يمنع ذلك ان تقدم
 فان قلت على تقدمه يستلزم ان يكون له في ان غير ما يقع به على ان اذا كان
 كل واحد منهما يصلح لعلية شئ فاذا كان احدهما مقدما بالذات على الاخر فكيف يستند
 العلية اليه وهما ليس كل واحد منهما مقدما على جهة الاخر وكيفية ذلك لجهة
 مقدما على تحديه الاخر لجهة غير فقلت انما يكونان فعالا لانه اذا كان المحيط مقدما
 جهة المحاط وظل ان ليس الجهة الفوق والجهة التحت لا يتعين بتعيينين ولكن
 جهة الحركات المستقيمة متعينا بتعيينين وما هو في تعين اخر ما لا وجه له كما يشهد
 في كونه الفوق مطلقا محدد بالمحيط ولما كان الموضوع من جهة التحديد بحيث انما فقط
 انه في مرتبة تحديه الفوق يتحدد تحت ايها مردون حاجته الى تحديه المحاط قطعا فيتحدد
 به الجسمان معا ويكون تحديه المحاط بغير من كانه كان بالعرض فيكون متعينا
 بتحديد تحت وتبين لعلية لجهة باعتبار مركزية المحاط كما مر فعلى ان يكون له التسند
 تحديه تحت الى المحاط بالذات ولنه كان المحيط مقدما عليه في تحديه جهة الفوق
 لم يبعد ثم لو فرض في ذلك ايضا ولا يسلم انه على تحديه تقدمه على جهة المحاط وتقدم كونه
 له على تحديه المحاط لجهة غير وصلاحيته لتحديد الفوق مطلقا والذات الفوق يلزم
 له كونه محدد بالذات مطلقا فنقول ما ذكره ان الزام على الامام حيث عترف
 بان انما يتقدم على كونه محدد مرجعا كساد التحديد الى المحيط فمثل هذا التقدم بطريق
 الا وهو لم يكن تقدم المحيط بالذات على المحاط بل لا يبعد في لزوم تقدمه
 على جهة المحاط بل على موضعه ايضا كيف للترجيح فانهم **قالوا** في بيان آخر

في ذيل هذا البحث هو ثبوت ادلاله تقدمه في مرتبة الابداع ثم ولم يذكر له برهانا او قناعا
 لا يكون في الحكمة وانما بالنسبة لثبوت كونه في المقام اذ تقدمه في مرتبة الابداع بغير ذلك
 الواسط وانما لا يقتضيه لانه يستند لتحديد المجتبهين المتعنيين بالطبع الى المحاط **والله**
 بينهما وكيفية الجواب عنه بانهم وقبل الالزام على الامام كما ذكرنا انما حيث اعتبر للترجيح
 الاكثمية فانه ليس بانفس منها فيثبت **قال** **الشئ** واما انما ينفذ ان العنصر المطلوب
 ما هو الجهة بالطبع انما على هذا البطلان اثبات المجتبهين الطبيعيين واثبات المحذور
 لهما باعتبار الحركات المستقيمة كما اثبتنا اليه **بقا** **قال** **الشئ** سواء كان مكانا مستقيما
 او لا يجوز ان اذ لم يكن مكانا مستقيما على جهة لا يقع للزق ان في جهة الفوق او
 في جهة التحت او في جهة تحت الا باعتبار القرب منها وحيث يلزم على تقدير كون جهة
 الفوق سطح الفلك لا على كونه الهواء والبار في جهة تحت وعلى ان يتصرف
 الهواء بعدا في استدلاله على تحديه المحذور لم يأت على عدم الحقائق بطلب جهة
 الفوق والتفالي تحت فلما يتعين بالضرورة لها معين وعلى هذا بطل طلب
 الحقائق الفوق ولو قيل لا يصح طلب الحقائق الفوق انه يطلب القرب منه
 حزين وما ذكرت بل انها اذا خليت وطباعتها على كونها حارة غير مكنتها الطبيعية
 تتحرك الى تلك سمت تقول هذا ايضا بطاير الهواء مثلا اذا كان في موضع
 النار وفي طبعه تتحرك الى سمت تحت على الهواء عند كماله على عليه هذا الكلام
 من ان **قال** بل نقول ان فرض النار في فوق فلك القمر وخليت وطبوعها تتحرك
 الى سمت تحت وبما ذكرنا ظهر ان الحركات المستقيمة لا اجل المكان وليست للجهة
 مدخل فيها كما مر **الشئ** رة اليه مرارا **قال** **الشئ** فاما على الامس المذكور اذا
 فرضنا في ما مر **الشئ** رة اليه مرارا انما لا يمكن له الحركة المفروضة كونه في جهة متعينة
 بالطبع مقابلة لجهة تحت من المركز بل يجوز له كونه القابل للتساوي مع مركز
 فلك القمر مثلا ومحيط بحيث يطلب منه بعض الجسم ويهرب عن الاخر وبعض

الاحكام العقلية على ان كديده لجهايات الاحكام العقلية ثابت عنده واما انك
 في كديده لجهايات الاحكام العنصرية بناء على الدار مثلاً يطلب مقولك القدر
 وكلام الملح يدل على كديده لجهايات الاحكام العنصرية ثابت دون غير فظهر
 انه لم يفتقر لمقصودهم ولم يعلم لمرادهم من قولهم لمر الجهايات المعبرة لجهايات
 الاحكام لمر الجهايات مستقيمة لمر الجهايات المعبرة لمر الجهايات المستقيمة فظهر
 فيها لانها متعينة بالطبع دون الجهايات التزعية لانها لا تعين لها بالطبع
 فلا عبرة بها لكن تلك الجهايات نسبتها الى الاحكام لمر الجهايات المستقيمة
 غير متساوية لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة لا يكون ذلك القدر
 فكيف يكون ثم جهة طبيعية قد اطلت الشا المحقق لفرض الحركة لمر الجهايات لانها لا
 الى فوق كاد الى اصل لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة في كونها ذات
 جهات طبيعية اعتبر وان في هذا المقام ولما ذكره من الجهايات الطبيعية جهات الجهايات
 المستقيمة لا تعتبر لانها مختصة بالاحكام لمر الجهايات المستقيمة وهذا
 ظاهر مخرج كل اتم حيث لا مجال فيه لريته ام ذلك الامام لا عرض له انك الثاني
 الذر اوردته شك في الفلك الاعظم لمر الجهايات العنصرية لمر الجهايات العنصرية لا
 وانه المحقق ازال شك وبين الجسم لا يطلب جهة من كديده لمر الجهايات المستقيمة
 الفوق مقولك القدر بل كان الدار مكانها في جهة الفوق بل انها يطلب
 جهة الفوق وملك الجهة ليست مقولك القدر بل الدليل الذي ذكره فظهر لمر الجهايات المستقيمة
 اسطح الفلك الاعظم ولما كمنه الانفصاك كلها في تلك الجهة فكان محذ الجهايات
 سائر الاحكام العنصرية والعقلية لكما لم يصح من جهة افادتهم بل اشرنا
 مرارا الى وجهها ووجهه عدم استقامتها لمر الجهايات المستقيمة على غفلة الملح
 عن مقصودهم ومرارهم فثبت ولا كمنه الفاضل **قوله** اما اولاً فلا بد من كديده على
 كلام الامام في الظاهر الامام مشكك في هذا المقام فلا ينبغي حمل كلامه على عدم انك

ودعرت

وقد عرفت بافضل ذلك فيه مالا محذوف فيه وانه ليس ما كمنه فظهر من كلامهم
 حتماً ينبغي انك فيه من كديده لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة وانه انك الامام بناء
 على ما عرض له من الوجه الذي ذكرنا من كديده لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة
 كلامه على عدم انك كما جده المحشر فليس عدم شك في كديده لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة
 كما في الملح على انك انك في القوم لكن اعتقده بناء على قوة انك الذي ذكره على
 معتقده **قوله** بهما لبيان الذي ذكره صاحب المحاكمات قد عرفت حال هذا الجهايات
 واما لمر الجهايات المستقيمة انك ليس على انك الامام واما في كلام الملح وهو
 لم نقل كلام الامام بعبارة والمحشر لم يراجع شرح الامام فان في كلامه في هذا المقام
 اذا دون ان وهو مما يؤيد توجيه المحشر لكلامه الملح على عدم انك كديده لمر الجهايات المستقيمة
 لم يراجع ان اذا لا دور المتخفف الوقوع لانه ما لا يسمع في المقامات البرانية
 كما قال المحشر الى اصل لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة
 وكانه ليس منه رايه الجبل على عدم كمنه الفلك الاعظم محمد السائر جهات الاحكام
 وقد ظهر ما ذكرنا انه على اوجه كان كلام الامام اسواء كان شاكا في المستدود
 مرجح لعدم لا يريه باوجه دو الملح اما انك فلما عرفت انه معتقده القوم
 فاذا كان احد شاكا فيه فكيف يجوز الاعتراض عليه بانه لم شكك فيه بل كان
 ينبغي لمر الجهايات المستقيمة عدمه واما ترجيح عدمه فظن لو كان مجال لا يبراد على الجهايات
 لكان لا يبراد على فظهر انك في القوم كلام معتقده من ذلك فلم شكك
 فيه اذا اعتقده فظهر انه يفر امره بين اوجه العقلية لا دخل فيها
 لا يرجع الى نزاع لفظي وفاقته صطاحيه كما لا يفوت لمر الجهايات المستقيمة لمر الجهايات المستقيمة
 ليس مجرد ذلك اما ما يلاحظ انك لا تعين لها بالطبع من كديده لمر الجهايات المستقيمة
 جهة طبيعية ولا شك لمر الجهايات المستقيمة في الجهة الطبيعية ولا فديرة بها بل ليست الجهة
 المعبرة عندهم سوا متعينة بالطبع لكن لم يثبت عندهم جهة متعينة بالطبع

الى الابد المذکور فانهم **قال** انما كان فيهما وهر الطبيعة المحالفة ما في الوسط
 وعدم المانع لا كفي في وجوده انما يجوز له ان لا يكون مقتضيا لغيره من كل ما يمكن
 مخالفة بين النفس الطبيعية كونه يحلها بها بواسطة الطبيعة وهو كما ترى **وقد**
 المح فلا حاجة الى قيد عدم الارادة فيه ان قد ذكر اننا لم نقيدهم عدم الارادة لانها
 النفس الحيوانية بالنسبة الى الحركات الالائية فادوم انه لا حاجة اليه وجوابا لغيره
 انه يظهر وكلامه انه حيث قال في الطبيعة بهذا المعنى نقابلها بالطبع الذي يعبر الاجسام
 حركاتها بما يرد في هذا التعريف فوالا على ما نرى واحد من غير ارادة وح تحقيق
 المعنى المذكور بايقان النفس لم يرد زيادة هذا القول يخرج النفس الفلكية ايضا كما هو
 النفس الارضية بقية الاول وظان انه لا دخل في اخراجها للنسج الواحد فلا بد ان
 كونه لعدم الارادة وانما لا حاجة الى قيد عدم الارادة الى اخراج النفس
 الفلكية كما يظهر وكلامه انه لا حاجة اليه مطلقا بل هو قابل بان يحتاج اليه
 لما ذكر سابقا ثم لا يخفى له لفظ فكل ما هو كذا يظهر من راجعة كماله ثم التوفيق
 به في هذا القول يخرج النفس الارضية مطلقا وبغير النفس الفلكية وهذا القول
 هو ما ايفوا وتوجيهه لذكره المح وان يخرج النفس الارضية من وجهه ووجهه بعيد
 عن كلامه انه على هذا يدعيه لم يرد على منجز واحد لا من اصله بل كغيره في عدم
 الارادة بل لا يبعد لربنا ان يكون كلامه ينظر على النفس الارضية في غير
 التعريف مطلقا به في التعيين واخره يظهر منه انما لا يخرج به في القيد به في
 كلامه وسر لا يخرج عن شئ من اجاب فانهم **قال** المح والمراد بانها جميع الحركات
 الذاتية فيجب ان لا قد ذكر اننا لم النفس الحيوانية كواجبها بالحركات
 الالائية من غير توسط الطباع في لا يصدق على طابعها انما الحيات بجميع الحركات
 الذاتية التي لا يكون فيها المراد بالحركة الطبيعة مبدءا او لا بجميع الحركات
 الذاتية لا كونه في الحركات والطباع التي لا تعارض صدق غير ذلك لانها كونه

او لا بجميع في اسبابه ولم يكن له في الحركات بخلاف النفس النباتية والحيوانية
 لانها لا يكونان مبدءا في اولين جميع حركاتها فانه لا يصدقها كالحركات الالائية
 فيكون لربنا ان لا المراد من الطبيعة من كونها مبدءا او لا بجميع ما يصدق عنه فيقال
 في محله لا بجميع ما يوجد من الافعال في محله هذا بخلاف النفس لان جميع ما يصدق عنها
 في الجسم لا يصدق عنه او لا على هذا لا يرد ما اورنا في **قوله** المح يطلق على
 عام لجميع الاجسام لا يخرج المعنى الثاني ايضا عام لجميع الاجسام على ما علم المح اذ علم لك
 ايضا صورة نوعية يصدق عنها الافعال من شئ من علمها ولو لم يكن كلامه انه يوجد
 المعنى الثاني في الفلك كما قرره المحس قال لا لم يقول يطلق على ما علم فانهم **قال** المح
 فلام لم يكن طبيعة واحدة لا يقتضي ان لا يصدق على كذا ادعاء شئ في هذه القضية
 لم الطبيعة الواحدة لا يختلف مقتضاها لالم لا طبيعة واحدة لا يختلف مقتضاها
 فلا اتجاه لهذا الايراد اصلها الايراد انما يتجه الى القول الثاني لانه القول
 وسيورد به فلا وجه لاي رده بها وما ذكرنا ما ظهر حال قوله فان الحيوان طبيعة
 واحدة بخلاف المعنى مع اختلافها عبيد مع لرفه خلا اضرها وهو لم يحول
 من كونها طبيعة واحدة بل كالمعنى مع اختلافها عبيد مع لرفه طبيعة الواحدة
 غير مختلف فان النفس الحيوانية طبيعة واحدة بهذا المعنى مع اختلافها عبيد
 الا على بل في قول طابع وهو طالع الصواب في الايراد لربنا لو كان المراد بالطبيعة
 المعنى الاول لكان مقتضى الطبيعة الواحدة غير مختلف فان النفس الحيوانية
 طبيعة واحدة بهذا المعنى مع اختلافها عبيد ما كان مراده ايضا هذا الكلام
 في العبارة فانهم **قال** المح لانه يرجع الى كل جسم بصدره فانه في ايضا
 السابقة **قوله** من غير الكلام هذا ما لا يخفى انه على هذا لن لم يصير الكلام بهذا
 لكن اثبات هذه لفظة انما هو مبدءا او لا بجميع ما يصدق عنه في محله بالذات لا
 مختلف مقتضاها مشكل مبدءا اذ يجوز له كونه من مبدءا او لا في ارادة كما يقولون في

النفس المنطقية العقلية على ما صرح به المحقق عند كونه ذا ارادة لا كانه يجوز له
 مقتضاه نعم ما وجد في الوجود من غير ان يكون لان النفس المنطقية العقلية ولها
 كان مبدأ اولها اذا ارادته لا يختلف مقتضاها في الواقع بزعمهم وهو الطابع
 ليست بذرة ارادة لكن لاكتفاء بمنزلة في المقامات البرانية ليس بشيء منها
 كلام بصريح اخر وهو انك قد عرفت ان لا حاجة في اخراج النفس العقلية ولا في اخراج
 النفس الحيوانية موجه على ما ذكره المحقق الى قيد على نيج واحد بل كفي فيه قيد عدم
 الارادة ولا حاجة اليه ايضا في اخره فيمكن له ان يوجد عموم الافعال على اثر
 ويراد قيد عدم الارادة فقط فلم يصير الكلام هذا ما لكم لا يخفى ان على هذا
 ادعاء هذه المقدمة لا يحل على شكل الاول لان لم يرد في اولها بالذات
 مردون ارادة كمالها لا يكون معنى التركيب والافعال المحل لا يسمي في الفصل
 الثاني سيجر ايضا ما فيه في المحل وبعضها يختلف في افعال القوة الحيوانية فيه بحيث
 اذ نقول في الطبيعة بها ايراد الفاعل لا في تقدير تسمية في الطبيعة الواحدة لا يقتصر
 شيئا غير مختلف لا اتجاه لهذا الايراد لان القوة الحيوانية ايضا طبيعة واحدة نعم
 يمكن الايراد على هذه المقدمة على ما مر مشروحا ويرجع الى ما في بعض المواضع
 لنرى مع الامام على المقدمة الثانية كماله في شرحه لا يدري عليه من كماله
 انه يمكن توجه الايراد بعد تسليم المقدمتين بوجه اخر غير ما ذكره المحقق بان يترك
 لنفس كماله جسم واحد طبيعتان مردون زودم تركيب على ما بينه المحقق في كماله
 لكنهما مقتضيان لما يقتضيان الاخر فلم يجمع الجسم البسيط الى الطبيعة واحدة
 لا يقتضيان شيئا غير مختلف لان الجسم المفروض في مقتضى هذه القضية مع
 انه لم يفسر شيئا غير مختلف فيه نظر لان الظاهر المراد من الطبيعة واحدة
 لا يختلف مقتضاها انه لا يتحقق مقتضاها في الواقع لا يوجد له مختلف
 مقتضاها ولم يتحقق مقتضاها المختلف في نوازل الطبيعة في المذكورين

لا يمكن له كماله مقتضاها مختلفا في وقت واحد وبشرط واحد بالمرس الذي ذكرنا
 بل لا بد من وقتين وشرطين ويكون هذا الاختلاف الكمال ايضا واقعا على نظام واحد
 ويصح استمراره في ما هو مرادهم في ان لا يرد الا يرد له مقتضاه في مقتضى الطبيعة
 المادة هي ان اراد بها المعنى العام فيمنع الكبير كما فعله بعض المؤثرين ولم يرد بها
 المعنى الخاص فيمنع انتاج المقدس فانهم المحل ولا يخلص من الكمال
 باعتبار عموم الافعال في مقتضى الطبيعة اذ لا يمكن له فرض مع الطبيعة
 حيوانية وفيه كمال اما اولها فاعرفت من مقتضى عموم الافعال لا بد من كماله
 في الجدة او بصفة الافعال الى المبدأ في كماله كماله بسيط فوه يصدر عنه
 جميع ما يصدر عنه في الجسم او لا وبالذات مردون ارادة وقوه اخرى يصدر
 عنه بعض افعال بالذات وبعضها بواسطة وكانت ذات ارادة ومع يمكن
 له مختلف مقتضاه هذه القوة فكذلك الجسم البسيط يختلف مقتضاها واما ثانيا
 فلا ما سلمنا نعيم الافعال لمعنى الجسم في هذا الجسم كان صادرا في الطبيعة
 او لا وبالذات كماله كماله في مقتضى القوة اخرى فوه باستخدامها كالنفس النباتية مثلا
 حيث تستخدم الطبيعة في الحركة في الاقطار والالوان ومع يمكنه تحقيق الاختلاف في
 النفس النباتية ايضا لا يختلف مقتضاها بالمرس المراد منها لان كل نفس يصدر
 عنها شرط خاص وقت خاص كماله دائما قلت على ما يرتفع الاختلاف في
 المقتضى مطلقا من نسبة القوة الحيوانية الى الارادة لا بد من كماله كماله
 بعد ما بطل البحث وثبت المثير في الجسم بوجه فادجه في مقتضى الطبيعة وهو
 ظاهر ان كماله كماله في الايراد بان يجمع الصور في جسم بسيط مع اذ
 يلزم كماله كماله في مقتضى مختلفين وهو كماله كماله في مقتضى مختلفين
 حيث حكموا بان الفلك له نفس مجردة ونفس منطوية مع انه بسيط ويمر على
 في الشرح ايضا في صورته الباطنية في الكليات لم يجمع صورته الباطنية

ولكن ان سببه وبين ما نحن فيه تخيل فرق فافهم **الحج** ومصلحة الجسم اذا اظهر ^{طبيعته}
 لا كقولنا هذا دليل مستقص كقوله في المواد مثل قولنا اذا فرض الحجة مثلا موجود
 او فرض عدم تأثير غريب فلا بد له من كونه جوفه الالهام والالزام لهذا فيكم
 وجود الالهام فيه مستند الى طبعه الى غير ذلك من النظائر الجواب **الحج** ^{قوله}
 اقول القائل لم يمنع وقوعه لا يمكنه فرض تخليته مع الاكتمال هو لا يخفى لانه خارج
 حقيقة الى الايراد المشهور الذي يريد على هذا الدليل وان يجوز له كونه تخليته لجسم مع
 طبعه محالا اذ على تقدير امكان تخليته نفوذ عدم تأثيره للمكان ايضا لانه ايضا من
 الاشياء الخارجية فيندفع هذا الايراد الى اصل المسئلة الا لا يراد ليس ليراد على حدة
 بل هو مندرج تحت الايراد المذكور لاني ليس كذلك اذ الايراد المشهور هو مجرد منع
 امكان تخليته مؤثر في وجوده للمكان لا بد منه ولا يبطل دليلكم وعنده هذا يجوز
 له سببه اقتضاء المكان لانه لا نقول وجوده للمكان اثر وتأثيره غير اخر وما لا بد
 منه هو وجهه واما تأثيره فلا بل هو داخل في الامور الخارجية لانه فرضت في الدليل
 فلم يبق سور مجرد منع امكان تخليته عن الجسم وهو بعينه الايراد المشهور فافهم ^{قوله}
 وانت اذا تأملت وجدت ما يندفع به ذلك الظاهر لانه ليس بالمادة كما في الدفع
 بل مراده من هذا المكان يرجع الى خصوصية الجسم اذ لو لم يكن في هذا الجسم خصوصية
 لم يجز به هذا المكان الخارجي غيره فيثبت له في الجسم خصوصية بغير ذلك وليس
 فرضنا سور خصوصية الجسم لانه داخل في الاقتضاء لانه مقتضية بانه في حدة
 المكان لا ساني اقصاء هذا المعنى فافهم **الحج** ^{قوله} ولم نقل كل جسم لان مجرد
 الجهات لا موضع الا اذا امكن له كونه الجسم بلا موضع بطل قولهم الجسم اذا اظهر ^{طبعه}
 لم يكن له بد من موضع معين ولوقيل الكلام في غير المحذور وهو لا بد له من موضع متناول
 اذ فرض وجود المحذور فرض وجود الجسم فيه فلا معنى لاشترط عدم جوفه في تأثير
 غريب اذ هو بعينه فرض تأثير غريب الى الترتيب نفوذ وجهه داخل المحذور دون تعيين

وفرض عدم تأثير غريب فلا بد له كونه التبيين وجانب الطبيعة لاني نفوذ المحذور ايضا
 داخل الجسم ويجوز الدليل فيلزم له كونه ايضا مكان طيور داخلها وهو محتمل اياهم
 لا نقول هذا الفرض محذور فرض الالهام الاخر فافهم فان قلت لعل فرض
 وجود الالهام الاخر فرض غير تعيين ثم فرض عدم تأثير غريب ايضا في قلت هذا
 ايراد اخر مشهور على الدليل ولا دخل له في هذا الايراد ويحكمه الترتيب الا لا يراد المشهور
 هو منع مقدرة الدليل وهذا اورده على وجهه لانه ذكره في جوفه الحقيقة جارية الدليل
 ايضا فظهر الفرق فافهم **الحج** ولعل نقول جزء بسيط في الظاهر لهذا الجواب
 يرجع الى الفرض جزء بسيط على مع طبعه محذور لا كونه موجودا وهو كما ترى اذا
 هذا الجواب جار في اصل الدليل ايضا كما هو الايراد المشهور لاني يرجع الى الايراد
 المشهور لما عرفت اننا لو قيل الفرق اذ جزء بسيط مادام مستقلا لا يخ
 عن قسره واذا فرض عدم تأثير خارج من الثانية في وجوده وظالم المكان هذا الفرض
 ليس يتحقق بل لا يبعد لانه في كل كافر ^{قوله} اقول هذا الجواب ما يصح
 لو جعل في انت خيرة ان ما ذكر حقيقة هو انه ذكره الحج بقوله وفيه نظر ليس ايراد
 على هذه الالتماس في لعل عن تفصيل التوضيح وبيان لهذا الجواب لو كان
 البعض نقضاً للآخر صحيح واما اذا كان نقضاً للآخر فافهم ^{قوله} اورد الحج اقتداء
قوله بل الجواب ان اذ عرفت حال هذا الجواب **الحج** ثم انقض بالركبانية
 ما ذكره في جزء بسيط جار بها ايضا لانه لا يخ عر قسره مادام الترتيب باقيا
 كما فيكم لانه في كل حال في جزء بسيط لفرقة محلي مع طبعه محال اذ محال
 التركيب ويتصل كل جزء بالآخر فان قلت فعلى هذا وجه لا يندكره تعيين
 المكان لطبيع التركيب قلت فانه وجه مناسبة التركيب للمكان الذي يوجد فيه
 المركب على ما سيشير اليه المحذور ايضا لانه مكان طبيعي حقيقي هذا ثم لا كونه ليعنى
 بالتركيب ايضا كان الوجه فيه لانه كونه على نحو ما حور انقض كجزء بسيط بان الدليل

يقتضى لم يكن موضع معين فلا وجه له الا ان قيل ان الجسم اذا فلى وطبعه
كان في مكان معين فلو لم يكن ذلك المكان مستندا الى هذه طبيعة كان نسبت
اليه مساوية لنسبته الى الامكنة الاخر فلا يصح وقوعه فيه وح كحر النقض ان الجسم
نسبته الى جميع اجزاء المكان جزءا الغالب مساوية مع انه يقع في بعضها فانهم
قوله او بان المراد بالمكان الطبيعي ان انت خيرة به على هذا التقييم ما ادعوه من
المكان الطبيعي واحد وفيه ايضا كلام **سبحر** **قوله** ان الشاهد اثباتا ان الطائر المطير
هذا الفصل اثبات الطبيعة وليس كذلك بل ان اثبات المكان الطبيعي وكونه
واما الطبيعة فقد اثبتنا سابقا نعم يلزم منه اثبات الطبيعة ايضا ولعل مراده
بالطبيعة مجرد هذا فانهم **قوله** هذا المعنى الوضعية نسبة الاجزاء بعضها الى بعض
فرضية اذا اجزاء فرضية نعم هذه قرب الوجود من تلك فانهم **قوله** وهو ان الوضع بهذا
المعنى في هذا الكلام مما لا وقع له اذ عدم كونه الوضع بهذا المعنى جزءا من القول لا يبرأ
اذ غاية الامر ان كل الامام يجوز اذ امره سهل **قوله** اقول هذا السؤال لا يرد على
اذ غرضه في الخارج هو هذا التوجيه عن بعد **قوله** لن لا يكون له دخل فيه اذ على هذا
ينهم بيان دليلهم اذ لو لم يفرض التحلية عن جميع الاغيار لا يمكن لمكانه الوضع
المعنى لا بل الغير بدون اقتضاء الطبع امر نعم يمكن ان يتي كونه حصول الوضع
للجسم موقوفا على الامر الخارج لا يقع في مدعاهم اذ يحصل الدليل ان يفرض
وجود الجسم ونفرض عدم تأثير غريب في حصوله في المكان وفي وضو وتلكه ونحو
ذلك لا شك انه لا بد من موضع ووضع وشكل معسات مثلا فذلك كونه له
مرطبه ولا ينافي ذلك كونه الوضع او الموضع مثلا موقوفا على امر خارج اذ لم
يكن له مدخل في اقتضاء مثلا اذا فرض له طبع الهواء يقتضيه كونه مكانه سطح
النازح دون كونه سطح الارض وفيه مدخل في ذلك اقتضاء فلو كانه الطبيعي
المراد منه وهو ان حصوله في ذلك المكان موقوفا على وجوده لا على كونه

196
لن لما في مدعاهم لم يكن امر خارج دخيل في اقتضاء اما توقف حصوله على امر
فلا وما نحن فيه من قبل التاليف اذ ان فرض عدم الامور الخارجية في هذا الى كيف
يكون لم يكن في موضع مثلاً مع توقف وجود الموضع على الامر الخارج بل الموضع
امر خارج اذ لم يفرض عدم الامور الخارجية بل يفرض عدم تأثيره في اقتضاء المكان
والفرق بينهما فان قلت لما ان يفرض عدم الامور الخارجية ونقول على مقتضى
الليكن يلزم كونه جسم ما في المكان في مكان قلت هذا يفرض في الخارج
لن يستلزم المحل فان قلت يمكن نقول ايضا لنعدم تأثير الامور الخارجية قلت
فلا انما لنعدم ايراد اخر مشهور والكلام في هذا في غير ذلك قد عرفت ما فيه
وقد مر ايضا الاشارة الى مثل هذا النقض فانه لا يخفى انه لا يمكن كلامهم على
ما ذكرنا اما اوله فلقوله على اشرنا وما اشار اليه من قوله سابقا او بان المراد
بالمكان الطبيعي وظل له هذا القول يقتضيه غلبة الغير في اقتضاء امر كذا او بان
فقط قوله لا يكون مقتضيا بان لا يكون سبب في الشرايط فانه همسا كلام اخر وهو
انه اذ قيل ان الوضع بهذا المعنى نسبة الاجزاء الامر الخارج ما يقتضيه اثره
من خارج ولا يكون فيه الدليل كما ذكره انما ما يرد المحل عليه وينهم دليلهم في
المكان ايضا سيما على اشرنا ونقول نحن ما قلنا او بان لا الخشوع في
انه يلزم من كونه الوضع بهذا المعنى طبيعيا مع انهم يقولون لن في هذا الوضع
لا يمكن لمكانه طبيعيا للهام البسيط لان اجزاء منتهية فليس يفي
اوله وضع امر خارج كما يجزى لن ان الوضع بالمعنى المذكور انما يقتضيه كونه
لن لا يكون طبيعيا بهذا الوجه المذكور ما مع لن الدليل خارج فيه وسبحر من كلام
فيه **قوله** اذ غرضه ان اذا وقع في مكانه ما ذكره انما يقتضيه كونه في ذلك
مع قطع النظر عن غيره فانهم **قوله** اذ كان الايراد عليه راجعا في فيه ان لا يقع
الايراد المذكور والى اذ حاصله لن في الشئ انما على تقدير هذه النسبة كونه

البسيط بحيث يكون مكانه جزء المكان الكلي لا المضاف ولا المضاف اليه وهو مطلق
 هذا الكلام الطويل الذي لم نذكره في بعض الاجزاء المفروضة جزء مكانه جزء المكان الكلي
 بطول بعض الاجزاء المفروضة جزء مكانه جزء المكان الكلي لا كل مكانه كالاجزاء المفروضة
 التي يكون سطحها النقط جزءا من سطح الكل وبعضها لا يكون كسائر اجزاء الاجزاء التي
 لا يكون سطحها النقط جزءا من سطح الكل مثل انة ويرفانه ليس سطح النقط جزءا من سطح
 الكل بل وقع تماس بين سطحه و سطحه بنقطة فلا يكون جزءا من مكانه جزءا من مكانه
 وليس منظره في الهندسة الفصل بل هو من باب التمثيل والغرض كل جزء فرض كونه
 سطح جزءا من سطح الكل على ما ذكرنا وعلى هذا ظهر له انه الحاشية الطويلة الذي لم يخرج
 كلها مخرجة جدا ولا حاجة الى بيان ظلالها بالتفصيل فتدبر **قوله** وكذا القول بان الجسم
 الذروي اليه يتخلى في المدة الغير المتناهية فيه كجسمه لانه لا يلزم من ارادة المثلث
 كتحلل الجسم الذروي اليه مدة غير متناهية ان يتخلى اما يلزم بعد خروج المركب عن مكانه
 بسطحه الى مكانه الطبعي وكجزء لا يقع في مكانه الطبعي مدة غير متناهية
 بل يتحلل ويرجع بطلها الى امكنة الطبعية فيزول التحلل المفروض ويرد على
 المقدار الطبعي وفيه انه بعد انحلال المركب يرجع لسباط الى امكنة نهالة
 له يقوم مقامه اما مركب اخر او بسيط وعلى التقديرين يلزم التحلل والتباعد
 الدائم بقول الجواب كماله فلا بد من الرد على هذا الجواب بل المتك باجتناب الحاشية
 الثانية **قوله** مستند لتعطيل الوجود مدة غير متناهية لا يجوز ان لا يلزم على تقدير
 الازالة والتاخير الثالث تعطيل الوجود في شيء واحد مدة غير متناهية اذ يجوز
 له ان يتحلل ذلك المكان بساط على سبيل التعاقب ولم يتحلل ايضا اجزاء البسيط
 كدو بطلان مثل ذلك التعطيل الغير المتناهي كما انه ليس بانها على ما عرفت
 كانه ليس بل يتناهى الطبع بالقبول انما كيف فهم فابهم بوجود المركبات
 وانما اظن انه في كل مركب بعض بساط مقصور اقل من اقله الدائم بهذا المعنى

ثم كذا في لوعة هذا القسم الدائم الذي لا يقبله الطبع لا كالمطلوب لا لاراد اول
 من المعنى ايضا اذ على ذلك لا احتمال ايضا يلزم مثل هذا القسم الدائم فتأمل وتقدم
 القسم على الطبع في الاول الى في الازالة والتاخير لا ينبغي عليك ان على الغرض الذي
 ذكرنا من مثل بساط متعاقبة المكان المفروض لا يلزم ذلك ايضا اذ يجوز له يخرج
 كل بسيط من البسيط المذكور بعد كونه في مكانه الطبعي الى ذلك المكان ويوجد
 الى مكانه الطبعي ويكرر له يرايه تقدم كونه البسيط بالقسم في مكانه كركب على
 كونه كسببة بالطبع وعلى هذا لا يرد كذا ما به الطبع عنه اقول **قوله** **قوله**
 الغالب على مجموع البوت لم يرد بالعلبة على مجموع البوت عليه كسبب ياد اجزاء
 على اجزائه بل عليه عليه باعتبار حلبة المركب الخصوم مكانه فانهم **قوله** المعنى
 نسبة جميع الامكنة اليه واحدة يراد ايضا مثل ما ورد في سابقه وكانه لم يرض
 له مقايته عليه **قوله** ان لا يكون المعنى لذلك هو الطبع واحدانية ان يجوز له
 كونه من اقول **قوله** العجب انهم ليسوا في المكان والشكل والكيف وغير ذلك كلها
 الى الطبيعة الواحدة مع اختلافها بالجنس ولا يجوز له تصدير عنها الشكل
 الغير المستدير باعتبار اشتماله على السطح والخط المختلفين نوعا وهو هذا **قوله**
 مركبة ونسبة فضيعة والعجب انهم يدعون في الفلك ايضا مع انهم يدعون
 له صورته النوعية ذات ارادة على ما مر به **قوله** في البين لم يرد وجوب الارادة
 لا محذورة من صور الامور المختلفة ولوقيل لصورته النوعية ايضا غير ذات ارادة
 كصور العام على ما قال به المعنى فله ايضا نفس منطبعة ذات ارادة صورته **قوله**
 على هذا الزعم وحاشك ان يجوز له كونه كسببة مستند الى هذه النفس الى مجموع النفس
 والصوره النوعية وعلى هذا لا محال انهم عدم حواجز اختلاف فان قلت على ذلك
 الدليل المذكور يقول الفلك اذ على وطبعه لا بد له كونه شكل معين وذلك **قوله**
 لا بد له كونه مستند الى لطبعه بدونه خلية النفس فانه قد ذكر قلت لعل الفلك لا

لم يوجد تلك النفس في لو فرض الفلك محلي وطبعه كان النفس ايضا في خلافه كما
 في اصل الاستدلال بصورة النوعية في ذلك الجسم حين لو فرض وجوده او يفرض عدم
 غريب منه بناء على عدم مكان وجود الجسم بدورها كيف لو لم يكن كذلك لزم
 لئلا كان الشكل وكذا ما في الجسمانية بان لو فرض الجسم موجودا بدون الصورة
 بصورة النوعية وبدون تأثير غريب ولا بد لئلا يكون له مكان وشكل وكذا ما
 فلا بد لئلا يستند الجسمانية **قال** الخ واما ان كان المعلق لا في ذلك الجسم
 هذا حيث يمكن ان الصور المختلفة لا يجوز لئلا يكون مقتضية لمكان واحد كما يجب
 الخ فان تبين الموازن يستلزم تبين الملازمات انت خيرة بان لا لزوم فيما
 فيما كان فيه وكانه اراد بالزوم الاقتضاء علم من كونه تاما او ناقصا على اي وجه
 كان لا استقام فيه اذ على ظاهره لا يصلح دليلا على ادعاءه كما لا يخفى على اوجه
 الا فلو كان على المدعى فانهم **قال** طرقات مختلفة كذا وجه ما في السطح والوجه
 لوازم مختلفة **قال** في الثانية فلا يكون لوازم قد عرفت ما فيه **قال** في الثانية
 في اشخاص متعددة فيه لئلا يكون للاول المختلف يجوز لئلا يكون لها واحد ولا يجب
 له حاصل الجواب على المعارضة ليس الا انما فكيف عقل عنه هذا ان قيل
 نحن نفعل الجسم مع قطع النظر عن الخصوصية ايضا لطلبها مع ما في ذلك
 للشيعة البتة فسادها مع قطع النظر عن الخصوصية لا يكون موجودا مع
 قطع النظر عنه لا يكون في موضع معين بل في موضع هذا القول لئلا يكون الجسم مع قطع
 النظر عن صورته النوعية ايضا يكون في مكان فلا بد لئلا يكون ذلك المكان له باقتضاء
 صورته الجسمانية النوعية والفرقة كما في **قال** في الثانية ولا الى عوارض كلية
 لانه ركيزة لا ينفك ما ذكر قبيل هذا انها لا يكون لوازم وقد عرفت انه
 لا لزوم فيما كان فيه **قال** في الثانية وفي بطلان اشق الاخير ما في ذلك كما
 المناقشة لئلا يكون من لئلا يكون لوازم للمهية ولا محذور فيه لئلا يكون لوازم

وهو المحذور وعلمها على ما ذكرنا من انه لا لزوم فيما كان فيه بعيد عن سابق كلامه كما لا يخفى
 ثم اقول لئلا الصورة النوعية قد اثبتنا اشياء ساقا ومقصود هذا الشكل **الشكل**
 وكذا ما في الجسم من مقتضياتها لا مقتضيات امر اخر وقد استدل عليه بان
 كل جسم اذا فرض عدم تأثير الامور الخارجية فيه كونه لا في شكل معين ومكان
 معين وهكذا وليس هذا مقتضاء الامور الخارجية بالفرق ولا يصلح بغيره
 الامور الداخلة لذلك صور الصورة النوعية فكون مقتضياتها ولا مجال في ذلك
 لئلا يكون غير تلك الامور المختلفة مستند الى عوارض المهية لفرق الخلو عنها فم
 يمكن ان لو فرض عليه ما اثر ما لا يكون جوارز استنادا الى الصورة الجسمانية او الخفى
 فندبر **الخ** لئلا يستند الى الفصل السابق الى الشكل الطبيعي كالمسند هو
 مصدر هذا الفصل نظر الى المتن **قال** فلما جاز الى اوسط المقادير لعل في سبيلها بيان
 للواقع لا الاحتياج لئلا يعيد **قال** ونقول لعل اختلافا في الاستدلال لا اختلافا
 اشخص او لخصف الجسمانية المشتركة الاحتياج الاول بطايش الى المحرر نفسه في
 حاشية الحاشية لم يكن كونه الاختلاف تحقيق في اشخاص متعددة فلا يستند الى
 ذوات الاشخاص و لوازمها لئلا قد عرفت دفعه باذكر ما اذا ثبت باقرارها
 لئلا الكلام بعد فرض الخلية على الامور الخارجية هذا ثم لا يخفى لئلا يكون الايراد والمحرر في
 الشكل على اجراء في المكان ايضا اذ اختلاف الما بين ايضا لانها بالانواع فب
قال الخ الجواب بان سوتها ما في العوالم كالمسند كالمسند ما في عالم عقل عليه
 الارض لم يكن وطبعها وعند اتصال ليس لها شكل غير مستدير وقد قيل انه لو
 السقف لكيفية الارض حيث خرجت عن الاستدارة ولا يعجز اليها والقول
 بانها ليست محلا بالطبع بعيدا لو اخذنا قطعة من التراب وصره الارض
 فما المانع من لئلا يكون كمالها فانهم **قال** لئلا يكون القاسر لا ازال الشكل ولم يزل
 الكيفية فان قلت الطبيعة كالمسند لئلا يكون لئلا يكون لئلا يكون لئلا يكون

للبسوة على اقتضاها للشكل ولم ينزل مقتضى الاول وحصيل مقتضى الثاني قلت
المقتضى الاول حاصل بالفعل والثاني بالذات والاول مانع من حصول الثاني والثاني
مثل هذه الصورة لا وجه لاول مقتضى الاول وحصول مقتضى الثاني كالحرف مع
كذلك الاختلاف بالثبوت والضعف في الانقضاء ابد ذلك يرجع بعضها في
حصول مقتضاه على بعض فان قلت مقتضى السوطة حفظ الشكل الحادث
ومقتضى الطبيعة الشكل الزايل فلم يحصل مقتضى الطبيعة وحصيل مقتضى السوطة
ولا يمكن التبريق ان احدهما حاصل والاخر ازيد وهذا مرجع ما قرر في رسالتي
قلت هذا ايضا من منع ما ذكرنا من حواجز الاختلاف بالثبوت والضعف في الا
مع انه يمكن التبريق في مقتضى الطبيعة لا بد لها من ازالة الشكل الحادث مع وجود مانع
عنها واحداث الشكل الزايل وبسببها يحفظ الشكل الحادث فقط
لذلك الثاني من الاول فاما قوله وهو انه يلزم في الظاهر تقرير بعض
هكذا لو لم يكن يلزم له كونه للفعل وضع طبيعي انه ليس له وضع طبيعي عندكم
المراد وفيه نظر لان لزوم الشكل ان يمكنه ان يتغير فاما ذكرنا سابقا لمرادهم
الانقضاء مستند الطبيعة به من خلية امرا خارج وذلك لا ينافي في توقف
المقتضى على امر اخر في حاصل الجواب ليس حاصل الدليل انما هو في وجه الجسم ووجه لا
ممكن معين ولفرض له لا تأثير لا خارج في فلا بد له كونه حصول ذلك
المكان باقتضا طبيعة وهذا كونه في الوضع اذ لا يلزم له كونه الجسم او فرض
وجبه له كونه له وضع بالنسبة الى الامور الخارجية لانه لا يكون امر خارج في
لا يرد ما اوردده المخرج كبريدج ما اثرنا اليه سابقا للجسم الجيب له كونه
ايضا كالمحدد ولو فرض وجوده في داخل المحدد في حاله لمكان فذلك ايضا وضع
بالنسبة الى الخارج فيستغنى الدليل عما ذكرنا ولا يخفى كلام المخرج عليه على اذكرنا
فانهم انما لا شك في الجسم لا يقتضون فيه منع كما لا يخفى في المخرج منقول

لن اراد الدليل هو لم فعل الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا يختلف بالنوع
فاما مكان المستدرة المختلفة ليست مختلفة بالنوع ولذا اراد ان يختلف ام
فهو كماله لا يميزه بعد ذلك حيث توجه بغيره لتقرير الامام في السؤال
فانهم قوله او هو مقتضى الطبيعة هو لعدم ليس مراد المخرج لكل صورة نباتية اذا اقامت
اكثر التركيب على صورة ابناء تلك الطبيعة مثلا قوله وايضا قد اشهر في فيه لم يميز
القلب على الاستمرار لكل التركيب بعد معارضة الصورة عليه كماله اذ يجوز له
يخيل التركيب في غير ما قوله فكان ماء وياقوت معا لمراد انه يلزم له كونه في
ماء وياقوت معا فاستحالته مستلزمة لمرادهم اذ الماء هو تلك الجزاء المائي في غير
الصورة الباقية في الياقوت هو ذلك معا ولذا اراد انه يلزم له كونه في الماء
الصورة الباقية في حتمه كونه في الماء المستند بعين النزاع اذ يقال
فان لا يستعمل لكل صور من نوعين من غير المانع من مقتضى ابعاض
التركيبات الصور التركيبية فلا وجه لازما هذا عليه كما لا يخفى ثم قول حصول الصور
في غير واحد لا يخفى فيما ذكرنا من النزاع بل يوجد صورة لا نزاع فيها اذ كلهم
متفقون على قناع الصورة الحسية النوعية في مادة واحدة والفرق بين الصورة
الحسية والنوعية دليل عليه ولا فائدة تشهد بكيفية الصورة الحسية في الطبيعة
نوعية المخرج به الشرح وايضا القول بالنفان في الطبيعة صور عندكم مع حلولها
في الابعاد بصورة بالصور النوعية والارواح فانهم قوله فان صورة سيفي
الاشياء المخصوصة في كونه اشياء المخصوصة صورة سيفي نظر كل الامور في مقتضى قوله
وعندهم لا لا ضعف في هذا اما الحاجة اليه في مقام اذ مجرد الاختلاف في كونه كماله
قوله اذ لو قيل مقتضى الصور النوعية واختلافها في مكانه لم يبق لعل كماله في الصور
والطابع انما كونه في غير كونه كماله في صورة مختصة في القوة عزه اخواني كونه
فيه اخوانا مختلف في القوة ولا يوجد فيه عزه كونه في صور القوة اسر في كماله

كما يشعر عبارة الخ حيث قال حذر اذا كان الجسم مركبا من الجوزين كان فيه تركب فحين
اذ على تقدير القول بعد الصور النوعية في الكواكب لثابتة لا يزعم كحق الامر المذكور
في الفلك ان ليس لكل جزء حق محضه اذ الاجزاء اتم غير الكواكب ليس لها قوة
مختصة بل لها القوة اسارية في الكل **فصل في قول** وايضا نقول لا شك لسطح
المقعر اصف وسطح المحب فلو كان مختلف المقدار في الكل فينظر لان كونه
المقدار في الشكل موجبا للاحتياج الى اختلاف في الفاعل والقابل بشرط ان يذكر
استدلالا ليس بذاك هو لزم في غير المستدير او مختلفه والسطوح والخطوط
النقاط فلا يمكن استنادها الى الطبيعة الواحدة المؤثرة في المادة الواحدة في القول
بان هذا الاختلاف لو كان موجبا لاختلاف في الفاعل والقابل لكان موجبا في
المستديرة ايضا بناء على اختلاف سطح المحب والمقعر في المقدار لا الصورة له
نعم هذا مما يريد على ما ذكره انه سابقا لان اصل الشك المعلق بكلمة استنادها الى الجسم
واما الاشكال المعينة فلا قد اوردده المحشر عليه فالحاصل لزم الدليل اما على ما ذكره
المختلفة بالنوع كالسبع والخط لا يمكن تصديقه طبيعة واحدة في مادة واحدة وعلى هذا
لا يرد هذا المنقضى بل ما يريد عليه مجرد المنع الذي اوردده الخ وايداه باذكرنا لكن
على ما هو ظاهر كلام الخ هنا حيث جعل النقص باعتبار الاشكال المستديرة المختلفة في
المقادير ومنتزعا بستانه ضد دراهم فاعل واحد واجاب علم النقص بكونه ضد دراهم
مخرج غير واحد يرد ما اوردده المحشر وكلامه معه واما انه في تقديره علمه اعطى على
ذكر وجوبه عنه بما اجاب فلا يرد عليه هذا الايراد اذ لعل جوابه هذا على سبيل الاستظهار
اذ هو لم يعتد بما اعترف به الخ **وله** اقول في نظر ان يجوز لركب في نظر لانهم ذكروا
للمركب اذ اثنى وطبعه فيكون لركب في شكل معين وثبتوا في شكله المعين مع طبعه
فلا بد لركب في طبعه بسيط بحيث اذ اثنى بسيط معه يصير عنه شكل على ما ذكره
المحشر وفي طبعه يزم لئلا يكون له شكل في طبعه احد طبعية الاخرى

اقتضاء

اقتضاء الشكل لو قيل لعل بعد منع احد القوتين الاخرى فقل الاستدلال
يحصل من ذلك الاقتضاء والمنع فقل من الاستدلال في مرجع في الحقيقة الى
الاخر فلا ولا الاقتضاء به وايضا يمكن لركب في مرادهم بان الشكل البسيط للشيء
الاستدلال في الشكل المذكور ما انه لا بد لركب في الجسم طبع يقتضيه البسيط
هو الاستدلال وذلك لا ينافي لوجوده فيه قوة اخرى يمنع ذلك الطبع عن اقتضاء
الاستدلال لانها يمكنه بمنزلة العاقل وهم لا يمنعون حوازم من القاصر عن حصول
الشكل المستدير للبسيط بالطبع وهو **فصل في قول** الخ والادخل في الصورة التي لا بد
عليك لمرساق الكلام شعوبان الاشكال الترادف هما منشا واما جواب
انه القابل بان في الفلك صورتين ذات خبير بان هذا الجواب لا يرد في
هذا الاشكال بل ينشأ منه وجود صورة الفلك الكلي في جميع اجزائه سواء قلنا بان
في الخارج صورة اخرى ولا وهو **فصل في قول** الخ فان قلت هذا السؤال لا يرد في
الخارج هو لا يخفى انه لا حاجة في السؤال الى المتيقن يزم عدم كفاية نوع الفلك
في شخوصه من توجه هذا القول في الخارج بل كلف لركب الصورة النوعية لركب الفلك
مستبعد وليس مستحقة في شخوصه لوجوده في الفلك الكلي والخارج والتمتين
وح لا اتجه لهذا القول **فصل في قول** الخ ولقد توفقت في قدر انما لزم وجود صورتين في
الجزء لا يتقصر التركيب الى كبر جميع الاجزاء كك بعد ذلك لا وجه لهذا القول
ولعله يقي لزم المسلم ان الجزء اذا كان نوعا محال للكل فيلزم التركيب فقلنا
واما اذا كان فيه صورة اخرى غير صورة الكل فلا يزم الا اذا كان جميع الاجزاء
لك وهذا الفرق كما ترى بل لا فائدة ان يجعل المساط النوعية وبقا اما بان جميع
الاجزاء اذا كانت انواعا محال للكل فهو المركب وان بعضها ايضا اذا كان
نوعا محال للكل فهو المركب لا فلا سواها كان بعض اجزائه او جميعها في صورتين
ذات صورتين ام لا او يجعل المساط كبر جميع الاجزاء ذات صورتين على ما قاله الا

—

كان شريها نوعا فالحال ان لا نهائم على اعتبار نوعيه لبعض على حال به ثانيا كما هو
 شكل الامر في المقام اما اوله فلان التزام الجسم ليس نوعا محال للكل بعيد
 جدا واما ثانيا فلان الجسم البسيط جزءه بصورة الجسم مع انها نوع محال لا
 لم يبق كونه الجزء في نفس نوع محال للكل لا عبرة به في التركيب بل المعية لم يبق صورة
 ببا صارت نوعا محال للكل وهذا ليس كذلك فافهم **قال** المحقق ما اذا اشتغل
 على سطح والمظهر له في بعض النسخ الذي غير الشئ تقريبا لانه ليس بجزء من ذلك
 الاستدلال وانت غير بانتهى لك اذا اشتغال على ما ذكره في تقريره ايضا ففعل مرادة
 له في صورة انتفاء الشكل الغير المستد بيزم ذلك الاشتغال وهو دلل ان معنى
 لك في الكلام بعد محل نظر اذا ظهر وجه تفسيره تقرير الامام اذ على النحو الذي
 ذكره لا يلزم الاشتغال على الامور المختلفة بالنوع اذ ليس فيه الاختلاف الا في المكان اعتبار
 اختلاف المقادير ومثل هذا الاختلاف ايضا لا يكون بالنوع لان اختلاف المقادير
 لا يكون بالنوع بانه على المقدار لا يزيد ولا ينقص متحدان نوعا في نظر ان
 اشكال المنزلة عليه ايضا لا يكون بالنوع فالصواب في العبارة كلام الامام كالم
 اذ لم يظهر للتعبير فائدة فافهم **قوله** كيف الصورة الجسمية يمكن ان يكون في الصورة
 الجسمية او اذ مسبوقة بالزمان ففعل مرادهم ما لا يكون كذا فافهم **قوله** اقول لا يلزم
 في الفلك الاشتغال الا في الاشياء كان ما ذكره في الحاشية من ان الواقع لا يرد على
 اذ لا يستقيم جدا ايراد اوجه ثم ما ذكره والفوق بين بعض الالوه وحقيق
 وبين القطبين فالحاصل ان الوجود لا يجرى ليس منزها عن الوجود فليس
 مشتركا بينهما كما لا يخفى **قال** المحقق فلو لم لا يكون مع طباع الالوه ما يمنع من
 قد عرفت انه يمكن ان يكون في هذا المنع غير ضار بالمقصد في هذا المقام كما ذكرنا اننا
 المحجوب بالانتماء الى القوة بصورة انما ان قلت كل واحد من اجزاء الكل
 لا بد له من طبيعة شاملة معينا فلا يجوز ان يكون له القوة بصورة لا يفعل في وجه

واحد في المجموع قلت بعد كونه كل واحد من الاجزاء طبع يتغير شكلا معينا هو الاستدلال
 ويكون تلك القوة بصورة قوة اخرى غير ذلك الطبع ويكون ثانيا في المجموع المركب
 وكانت ما نفعه عن غير الطبع المذكور وهو حصول الاستدلال في المحجوب كونه
 فعل القوة المركبة في غير الطبع فغير السؤال الجواب المذكور في سابقه فافهم **قال** المحقق
 الاعتماد عندهم الجليل في قال السيد لنمراد ان هذا الاعتماد عندهم في غير فليس
 بصحيح لان الاعتماد عندهم قد كونه اراد بالاجزاء الى غير المتين انتهى واقول الدليل الذي
 ذكره انما يتغير وجوده في كل الحركات حرك الكمية الكيفية ايضا وحصر الاعتماد
 في الشغل والخفة والاعتماد الا اراد ان يكون ليس بصحيح الا ان بقى السماع من انما
 لك في النظر الكلام انما متحدان فافهم **قال** المحقق اما الدليل الذي قبل الشئ والضعف
 انما قبل انما قبل مع الشئ والضعف لا انما في نفسها قبلها اذ لم يظهر
 من كلام الشئ تلك الدواعي والدليل الذي ذكره المحقق ايضا لا يدل على ان
قال المحقق معناه انما الدواعي هو سرعة في ليس كذلك بل مراد الشئ من السرعة لا
 لب حقيقيين مختلفين بل بعض الحركات كيفية فافهم الشئ والضعف وكل
 مرتبة مرتبة الشئ والضعف اذا ضيف الى مرتبة اخرى فوقها او تحتها كغير
 سرعة او بطء فالمرتبة التي يكون لها صفة الى فوقها بطء او مرتبة الشئ
 والضعف التي يكون لها صفة الى فوقها كغير مرتبة الشئ والضعف التي يكون لها
 الحركة ليس سرعة وبطء او المرتبة التي في السواد ليس الشئ والضعف او على
 هذا لا يتجوز الاعتراض التمر او رده **قال** المحقق لان المحسوس بالذات هو الالوه
 والالوه انما يتفصيل كانه باعتبار السرعة والبطء لو كانتا كيفيتين محسوستين
 لكانتا محسوستين بالبعد لا احتمالا سواء فيهما ثم فيه لم يفسد المحسوس بالذات
 في الالوه والالوه لا يوجب له لا يكون السرعة والبطء والكيفيات المحسوسة
 لجواز ان يكونا محسوستين بالذات والكيفيات المحسوسة غير متحدة في المحسوس

بالذات هو **نظري** **الحج** بل الحركة نفسها ليس بها فيه منع **قال** الحج بل السرعة والبطء ايضا فاما
عارضتان للحركة لانها كيفيتان يعرض لهما الاضافة فتقول بل الظاهر فان السرعة
البطء في الحركة لا يحصل بحج الاضافة فقط بل الحصول في وضع وفيها كالسواد
ونحوه كما يكمل به الشهادة والاشدة والضعف لما كانتا محضتين بالكيفيات على
ما بينوه في موضع ^{منه} **نظري** **الحج** ليست منها فلا يمكن لمركبها في نفس الحركة بل لا يمكن
في كيفية عارضة لها وتلك الكيفية والكيفيات المحسوسة بالسرعة والبطء والسرعة
محموسة بالذات في انواع تلك الكيفية او صفا ونوعا على اختلاف الاربعة في الشدة
والضعف الترتيب باعتبار الاضافة الى ما فوقها او ما تحته الشدة او ضعفا وكثير
نوع واحد منها بها جميعا باعتبار الاضافتين مراتب السرعة والبطء كما اودانا
اليه نعم لو لم يعلم ما ذكره من الشدة والضعف مختصان بالكيفيات وكانا ليس
اذلا دليل لم يحرم على ذلك وعامة يرجع الى اصطلاح ولا نزاع فيه اعلم الحكم
في انه لا يمكن له وجود الحالة التي تكون في الكيفيات مركبة كيفية ازيد من الاخر كيث
يترجع منها مثل الانقصر وزيادة ولا يكون بينهما تباين في الوضع في غير الكيفيات
ام لا سواء بطلان عليه الشدة والضعف في الاصطلاح ام لا والظاهرة يجوز ذلك
والعقل لا يابى عن تحققة في غير الكيفيات غاية الامر لا يسير في غيره بالاشدة والضعف
ولا نزاع فيه لا يمكن له في الحركة نفسها وجود فيه هذه الحالة وكل مرتبة من
مراتب الحركة اذ هي تستلزم الى ما فوقها او ما تحته كما يشهد به اذ ضعيفه لكن
لا معنى للاشدة والضعف مجردا عن عارضة الحركة كما ذكره الحج وفيهم من
كلامه بل في الحركة كونه انواعا وصفا مختلفا لسواد وكل نوع او ضعف منها
مرتبة من مراتب الشدة والضعف وليس تلك المراتب فيها بالسرعة والبطء
وكل مرتبة اذ هي تستلزم الى ما فوقها يكون انقصر منه والبطء اذ هي تستلزم
يكون ازيد منه واسرع كذا ينبغي لفهم هذا المقام **الحج** ويستفاد من الحج

ما يستفاد من الحج **نظري** **الحج** بل الحركة نفسها ليس بها فيه منع **قال** الحج بل السرعة والبطء ايضا فاما
عارضتان للحركة لانها كيفيتان يعرض لهما الاضافة فتقول بل الظاهر فان السرعة
البطء في الحركة لا يحصل بحج الاضافة فقط بل الحصول في وضع وفيها كالسواد
ونحوه كما يكمل به الشهادة والاشدة والضعف لما كانتا محضتين بالكيفيات على
ما بينوه في موضع ^{منه} **نظري** **الحج** ليست منها فلا يمكن لمركبها في نفس الحركة بل لا يمكن
في كيفية عارضة لها وتلك الكيفية والكيفيات المحسوسة بالسرعة والبطء والسرعة
محموسة بالذات في انواع تلك الكيفية او صفا ونوعا على اختلاف الاربعة في الشدة
والضعف الترتيب باعتبار الاضافة الى ما فوقها او ما تحته الشدة او ضعفا وكثير
نوع واحد منها بها جميعا باعتبار الاضافتين مراتب السرعة والبطء كما اودانا
اليه نعم لو لم يعلم ما ذكره من الشدة والضعف مختصان بالكيفيات وكانا ليس
اذلا دليل لم يحرم على ذلك وعامة يرجع الى اصطلاح ولا نزاع فيه اعلم الحكم
في انه لا يمكن له وجود الحالة التي تكون في الكيفيات مركبة كيفية ازيد من الاخر كيث
يترجع منها مثل الانقصر وزيادة ولا يكون بينهما تباين في الوضع في غير الكيفيات
ام لا سواء بطلان عليه الشدة والضعف في الاصطلاح ام لا والظاهرة يجوز ذلك
والعقل لا يابى عن تحققة في غير الكيفيات غاية الامر لا يسير في غيره بالاشدة والضعف
ولا نزاع فيه لا يمكن له في الحركة نفسها وجود فيه هذه الحالة وكل مرتبة من
مراتب الحركة اذ هي تستلزم الى ما فوقها او ما تحته كما يشهد به اذ ضعيفه لكن
لا معنى للاشدة والضعف مجردا عن عارضة الحركة كما ذكره الحج وفيهم من
كلامه بل في الحركة كونه انواعا وصفا مختلفا لسواد وكل نوع او ضعف منها
مرتبة من مراتب الشدة والضعف وليس تلك المراتب فيها بالسرعة والبطء
وكل مرتبة اذ هي تستلزم الى ما فوقها يكون انقصر منه والبطء اذ هي تستلزم
يكون ازيد منه واسرع كذا ينبغي لفهم هذا المقام **الحج** ويستفاد من الحج

المختلفان يلزمهما التوجه الى واحد المقصد في الاجتماع في الجسمين مختلفين
 بالذات لزم لبعض التوجه وعدمه ومحل لبعض التوجه امر او عدمه وهذا
 الوجه اقرب الى الاول لكنه بعيد عن العبارة اذ على هذا الوجه للتوجه لا اجتماع
 اجتماع لوكتين المختلفتين بالذات كما فعله ابنه من الطريقة في تقريره كما
 ثم يرد عليه انهم لم يردوا بزم قضا غير لازم عدمه اما اقتضائه ليس لهما
 او الجسم وعلى الاول فنقول ان ذلك لا يقتضي ليس في ميل واحد بل في ميلين و
 لا محذور في التفتيز من التوجه الى امر وعدم التوجه الى خلافه وليس امره
 ولكنه كما في جسم واحد نعم اذا كان اقتضاه ان ياتين لزم اجتماع المسافتين
 في الجسم ان التوجه وعدمه لكن قد عرفت ان مقتضاها ليس تمام وعلى الثاني فنقول
 القدر المستلزم هو الجسم لا يجوز لبعض الطبيعة امر او عدمه اما اذا كان فيه ميل
 فاشترط طبيعته الامر وميل اخر فحدث بالذات من غير ذلك ان متوسط طبيعته
 ايضا سيجر الى خلاف ذلك لا مرفلا ثم استحالته نعم لا يمكنه اذا كان الميلان
 موجبين لذاتك الامر من المتخالفين الامر انه كوز لم يحصل في الفعل ان يختار
 عرض ومصلحة في تعيين متناقصين وظاهره في كيفية النفس بقصد اليها مع و
 قضاها لهما باعتبار المصلحتين لكن لا يجوز كونهما موجبا وليس عليه الاقتضاء
 لغير الاختيار ايضا فتدبر **قوله** حيث قال لا كل منها لبعض ان دفع الجسم
 انظر لانه دفع الجسم الى جهة ليس الى الحركة اليها دفع لا فرق بينه وبين الدليل
 الا في القول بان الدليل الاول لا يمكنه ما اردفه بهذا الدليل مما لا وجه له
 بل الظاهر ان تكرار ما ذكره اول المتن وضع وليس وجهها اخر ثم لو تكلف حل
 على الوجه الثاني الذي ذكرنا في توجيه كلام ابنه في دفع الوجه كجمله كلام ابنه
 ايضا بل هو اقرب منه من كلام المحل فلم يخص بها الوجه الكلام المحل وكان عليه على
 ما سذكر في اخر الفصل وسنكلم عليه هناك **قوله** لكن المراد به التفاضل لا غير

لم يلفظ القادم اذا كانت مشعرة بقاء ليس لفسر حال السكون فالتفاعل فيها
 بل هو اظهر فيه فالعدد من منها ليس له وجه لزم لا يوجب عليك ان جعل ذلك في كلام ابنه
 وذلك بحسب تفاعل الطبيعة وليس لفسر رتبة في الحال المذكور قبله بقوله رتبة
 بعدهما وانما احدثت به على ما ذكره ومنت خبير بان ليس كذلك بل المراد ان يكون
 ابدأ حال من ليس لفسر رتبة في الطبيعة بل يدر بارة بسم بالمثل المنسوب
 الى القدر وارة بالمثل المنسوب اليه وارة بعدهما انما هو تفاعل ليس لفسر
 في الطبيعة وذلك لا يقتضي لم يكن حال عدم ليس حال تمام التفاعل وهو هذا الظاهر
 لانه في مراد ابنه بتفاد الطبيعة للمثل الثاني اذ اعداها له وسيجز من كلام
فيه **قوله** ثم كبد الطبيعة مثلها ليس بها بل هو الجوز بعد زوال الميل لفسر
 بحد وميل مشوبا بآثار لضعف الباقية من القدر لم يبق في الحال في الما كك
 العود الى البرودة الطبيعية بعد زوال الحرارة العرضية وكذا حركة الجوز الى كبد
 شيئا فشيئا بعد زوال اشتداد الحركات الطبيعية عند القرب الى المكان الطبيعي
 او لا مراخروما ذكره في هذا المقام لا لبقاء لضعف الميل والقدر الامر انه
 لو كان مجردا على وجه الارض ثم حركته لكان حركته الى كبد كك ايضا مع انه
 لا قسرا بقاءها **قوله** **قوله** المحل حيث ان تحقيق بعضه في قال السيد الكتاب
 لما تقدم منه في تعريف الطبيعة لانه ليس في الطبيعة من حيث انها
 مفقودة للقدر **قوله** **قوله** بل كونه من كنهها كنهها في كيفية متوسط بين غاية الحرارة
 القريبة والبرودة الذاتية في هذه الكلام الطبيعة اما مقتضية لغاية البرودة
 ولها البرودة الاصلية من تلك الغاية وما يكون من المتوسطات ليس اليها بسبب رتبة
 ايضا لقرابته منها وانه خبير بان غاية البرودة مما لا يتصور اذ كل رتبة في كنه
 لم تعرض فوقها ويزم لزم الوجه بعض الطبيعة امر وكونه مفقودة اما ما قيل
 مراده لانه مقتضى الطبيعة برودة مرغاية لمراتب الموجودة لا لتصور فوقها

مرتبة اخرى فيه مع كونها خلاف الظاهر العبارة انه حى حاجة الى التزام للماء بها
لا يكون متكيفا بتلك الغاية بل بالتوسطات مع كونه خلاف معتقدهم من عدم جواز
القسم الدائم اذ يجوز له كبح الماء اذ لم يكن مخرج له كبحه على تلك الغاية من البرودة
وايقظ به على الوجهين انه اذا كان مقتضى الطبيعة تلك المرتبة بقصور تلك الترتيب
المتوسط فلما لم ينزله بوجوبه اذ ظاهرا ليس من الخارج وليست ايضا مقتضى
الطبع على ما هو المفروض ولا تالشاما الا ليرتقى له الطبع بفعل مقتضاه لكن المادة
لما لم يكن لها لم يقبلتها بقاء على احوالها الى حرجية فيحصل فيها قدر ما يمكنها من الفعل
والى اصل لزوم تفاعل الطبيعة والامور الخارجية يحصل القدر والفقير مقتضى الطبيعة
هذه ثم الظاهر ان مقتضى الطبيعة يقتضيه مع كل امر وحال من خارج مرتبة معينة من البرودة
لكنه يمكنه ان يبق على حد ما ذكره في المكان والشكل الطبع للماء مثلا لو غلى في طنجرة
ولم يكن مخرج له الى الخارج فكأن مقتضيا للبرودة استبذها كبحه على حد معين اذ لا وجه
لغير المعين فيلزم له كبحه في المقدار مقتضى الطبيعة ويترتب ما ذكرنا ولو قيل لعله
لا يمكنه كبحه في الطبيعة معارة والامور الخارجية وتأثيراتها فيظهر الخلل في دليلهم
فتدبر قوله مع المقتدر ليس حرارة في فيه شكل حيث لم المقتدر اذا كان
حرارة وبرودة يلزم دخوله تحت حيزين مختلفين ليس احد هاد خد تحت الاخر
وهذا مع بطلانهم ويحجز من يكلم فيه اشارة الى انهم لم يذكروا ان
بين الميل القدر في الزمان اذ كبح الجسم في جميع الاوقات لك فلو كبحه في حال التحصيل
اذ لا خلاف ان يبق في جميع الاوقات بتفاعل الميل القدر والطبيعة ولو جعل التفاعل
متعلقا بعدهما فقط كما هو في المحرر فلو ايقظ غير مستقيم اذ عدم الميلين لا يلزم لهم
كبحه في التفاعل الميل القدر والطبيعة ولما راد انهم عود الميل الطبعي كبح
فقد اظهروا كبحه في تلك الحالة من غير الميل المنسوب الى القدر وبعدهما
الا لا يخلت وتيق براده انما كان مقتضى القسم الى العود الى حاله الطبعي كبحه

الحج المراد من فوق على حركته فوق قسم الى العود الى مكانه الطبعي طبعيا حاله كما قال
اذ عند صعوده الميل القدر وليس به وعبد البوطلة الميل الطبعي وليس به وبها
كلها معدومان وليس بعد ما وجع جعل ذلك سبب تفاعل الميل القدر والطبيعة
كانه باعتبار التفاعل له مدخل في حاله عند صعوده او كبحه في تلك الحالة
كما فعل المحرر على هذا يمكنه حمل ما ذكره في الماء ايضا على مثل ما ذكرنا بان يكون مراده
حين سخن قسم الى العود الى برودة الطبيعة بل حين تمام حركته في سخنه
الى العود الى برودة الطبيعة حاله ذلك ما ذكره في الحال كبح تفاعل الحرارة
العرضية والطبيعية اما على قياس ما ذكرنا بان يبق بعد زوال الحرارة العرضية
الى السطح من البرودة الذي هو مقتضى طبعه كان للحرارة الزايله مدخل في كبحه
الترقيعي اذ لو لم يكن الحرارة ايسر لكانت البرودة اسعفه في الطبع منها
ولم يكن مشوبا بالضعف ويكفي احوال هذا الوجه في الحج ايضا بما على ما ذكرنا في طهر
من بعد زوال الميل القدر كبح الطبيعة مثلها مشوبا بانما للضعف الدائمة فيها
لكنه قد عرفت انه محل كلام وعند هذا الكلام ينبغي ان يرد في انما اشارة الى انهم
فانهم **قوله** الحج والامور الخارجية لا زيادة في لان حركته في حاله عرضية كبح
له ما في فيه ليس من هذا القبيل **قوله** وجربا في القسم الى العود الى الاعراض في تحت
خبر بان ما في فيه لفظ انه اول القسم ولا يحتاج الى دفعه واصل **قوله** وانما هو الجواب
في الاخر سمي هذا الجواب بالاولا فلا يوجب جميع الامور حقيقة الى الاطلاق ولا يوجب
فيه بل انما النزاع اما بوجه الكيفية التي هي اسباب الترتيب كونه بل كبحه بوجه
ولم يختلفا بينهما في جسم واحد ام لا سواء بميلين ام لا واما ثانيا فلا
كونه الميل الذي في الحج المسكن مصفا بالعليه مع كونه لا يظهر منه اثر بالفعل
سبب القاسم وكونه في الميلين الذي في الميل المذكور غير متصف بهما معا فانه لا يخرج
مع ليس ما ينفي القوت من فطره سليبه بوجه توقف وتكلم تحت كما لا يخفى

ولعل ما ذكره سابقا لم يلح اردف دليل انما يدل على ان ما ذكره لم يقصده
 من ان ليس بعض الانواع انما يقصر عليه وهو كما ترى فانهم قد اوردوا استوفيق
 بالامام حيث جعل في لايه عليك لفظ هو ما ذكره الامام من ان المكان الطبيعي
 للجو مادام منتقلا هو الموضع الذي ينطبق فيه مركزه على مركز العالم لان
 ما لم يتحرك سقلا مادام يوجد فضا، وظنوا بانهم ان السكون عند المركز اشته
 فيكونا بالوضع المذكور لو فني وطبعه ان هذه الحركة ليست بالفرض والقول
 بان لا يطلب كماله ليس موافقا لانهم حيث ردوا على ثابت بقره وبما به اليرمع
 انما يجد بديته ان لو كان حفرة في كرة الارض بحيث خذت من جانب بلغت
 الى جانب اخر مفاطره وطرح حجر من تلك الحفرة فانه ينسحب الى المركز وطلب الكل
 في ما لا يتصور وجه فظهر انه يطلب كماله في تلك المنطقا على مركز العالم وبالجملة
 طبيعة الارض سواء كانت في الكون او في الخارج يقتضا ذلك لكونها اذا كان
 مستقلا اتصالا حقيقيا بالكل فليس له وجود الوجود الكل وهو صورة فيه ففضا
 وطلب المكان ويكفي في الالف، وطلب الكل ويكفي مكان الجزء من مكان الكل
 فرضا واذا كان منقصا فان كان في غير مكان الارض فاذا فني وجب ان يتحرك
 الى السطح الى السطح الى الارض فيمنع الارض من الحركة الى المركز فينتفيح بها على ذلك
 طبعه الا ان السطح اتصالا حقيقيا بالارض فلم يبق في فهو طبع علمه ولما كان في الارض
 فكله ايضا ما ذكرناه فانهم قد اوردوا ثبوتها ان توطيه لخواصها اعتراض في قد عرفت حال
 الجواب في كيف وح كالف في لا يخر لفظ كلام الخ لا يدر في هذا كذا اما ذكره بعد قوله
 وايضا على هذا ان في هذا ذكره من جهة الكلام لانه الجواب انما يكون مركزه في تلك المنطقا على مركز
 العالم حيث يكون مكانه جزءا من مكان الارض وهو انما يكون عند اتصاله وظنوا
 في سبغ الكلام ويندفع ايضا استوفيق الذي ذكره مراتب بالامام لكونه على
 الخ لانه انما في تلك جهة فانهم قد اوردوا استوفيق اتفاق واحد فانهم

مراد به من اتفاق كل واحد اتفاق اي واحد كان ولا دفع لايه عليه كما في قوله تعالى
 الخ انما كنسبة المحسنيين في الامر الثالث كل في متعلقه بالنسبة وكذا ايضا بعدة فهم
 في الخ كنسبة لها في الطويل في ذلك السيد في ذلك النسبة كما يصح اذا كانت اجزاء
 الحركة في حيث انطباقها على المسافة باجزاء اجزاء زمانها على التواتر بان يكون نصف
 الحركة في نصف زمانها ونسبتها في هذه وذلك انما يتصور اذا كانت الحركة في اول
 المسافة احرى على واحد واحد من السرعة والبطء وهو في الحركة الطبيعية والقسرية
 لان الطبيعية شتت في اخر المسافة والقسرية تضعف فيه فلو ان تلك الحركة كما
 كان زمانها اطول من مسير كذا كذا لطايل الا اذا كان نسبة الزمان الى المسافة
 كنسبة المسافة الى الزمن عليها وهو متوقف على الشرط المذكور انهم في نظر طوله
 قال في الحركة في اذ اتفقت في سرعة والبطء وختلفت في اوقات كان نسبة
 المسافة الى الطويل الى المسافة القصيرة نسبة الزمان الى الطويل الى الزمان القصير
 فالحركات الطبيعية والقسرية لهما في كل من يتفق فيهما حركتان متفقتان في سرعة
 والبطء في كل مكان قطعاً من دون ريبه ولزم لم يكن في هذه جهة عن موضع المستند
 ايراد وجهه ان على ان يكون حيان امكانه بان يفرض في الحركة الطبيعية على المسافة
 محسنت القوام بحيث كما استند الحركة غلط القوام ملك النسبة وفي القسرية على العكس
 فتدبر في قوله او عند اتحاد الزمان يكون مختلف في الحركة باعتبار المسافة لا يظهر
 وجه ارتباطها لانه الكدم بما سبقه فالظن ان هذا ايضا مزيان وهو يجب ان يتغير
 كونه القول المذكور هذا انما ليس في المسافة ما ذكره كنسبة الحركة الى سرعة الى الطبيعة
 في الفرض المذكور بعينه نسبة الزمان الى القصير الى الزمان الطويل فلم يبع نسبتهما
 وكانه قد سوه في الكتاب في تقدير الزمان وتأخير المسافة فانهم قد اوردوا في ذلك الحركة
 المختلفة في فية ايضا مثل ما في سابقه الخ لان مقدرة البرهان في دليل كذا يتحرك
 اعم لانها في الوحدة واما في الحركة في من لزم في البرهان ثلث حركات لان ما

سببه زمانه وفيه باعتبار السرعة والبطء ويقاس منها ما هو حركة ذر المعاك
الكثير والقليل واما عدم المعادق في جميع عمره المقابلة كما لا يخفى نعم اعتبر
بينه وبين ذر المعادق الكبر مجرد ذلك المعادق لما كان بها كان زمانه اقوال
فانهم **قال** الملح وهذا المقدار كاف في تحريكه لان ليس كل كبر يستظهر الملح بل
لان المفروض تحريكه بقوة واحدة فيه اياها الى الزمان ذكره الله لا يحصل في ذر
بل ما ذكره الملح انما ليس كبره كما لا يخفى والاولى ان ذر المعادق كان اذا اراده
فالحركة الصادرة عنه في حكم الحركة العفائية وهو كمد حالها وان كان بطيعة
فحكمها فانهم **قال** الملح فنول المعادق عنها لان الحركة في ذر المعادق انما
اقتضاه المكان غير المتكسر وهم قد اختلفوا بان الجوهرين يرميه في فوق
لا ميل فيه اوجه اسفل مع انه مقتضى لها في قولهم في ذر المعادق الطبيعة مع كونها
مقتضية للمكان بطيعة لا يمكن لها احداث في ذاتها كان بل انما يكون لها في
ميل الى حد معين وعلى هذا يكون ذر المعادق في السرعة والبطء لا بد لتغيره في ذر
وهره انما يتبين ان كبره ليس كبره الجسم مع اقتضائه للمكان غير متحرك اليه عند
خروجه منه ولزم ان يكون عائق في ذر المعادق لا بد لها والميل كما قررناه ويجوز ان
لا يمكن للطبيعة احداث ليس مع كونها مقتضية للمكان فان قلت اذا لم يكن
الحركة اليه عند خروجه منه فكونه بطيعة له في جهة قلت كيف في طبيعته
ليس كبره في جهة واحدة اذا كان في جهة واحدة كان فيه دليلهم على طبيعته المكان
لاست ازيد من ذلك **قال** الله ولا يفوق ذلك الا عند معادق
البدية شاهدة بان ما لم يكن الميل الذر هو مقتضى الطبيعة مقتضيا لحد معين
في السرعة والبطء لم يحصل في مصداق المعادق لها يعين حد السرعة
والبطء ولو لم يكن كبره كان جميع اجسام ذر كبره بطيعة واحدة مستقيمة
في السرعة والبطء عند اتحاد المعادق وليس كذلك فالملح في الطبيعة مقتضى

معينا والميل انما يتبين او باعتبار العوارض التي يكون الجسم الذر في فيه والتمثل
في التكاثف والاندماج والانتقاس والصغر والكبر وغيره وهذا الحد من الميل مقتضى
حد معين في السرعة والبطء ويكون ذر المعادق عائق فيصدر منه حركة على هذا الحد
فيقتض مضافة وزمانا محسبها واذا اصاب ذر عائق فينتج حصول مقتضاه
كسب قلته وكثرة اما بالكلية كما اذ غلبه ريسه او اما بالكلية وعلى انما
سقط في ذر السرعة والبطء بسبب المعادق وكسب ذلك القدر كسب قلته
وكثرتة فاذن يحصل من مجموع الميل والمعادق حد معين من الانتقاس والسبب
معين في السرعة والبطء والحد الذي يتركبه في القام في الاعتراض الذر زمانه
على هذا الدليل ان مقتضى الحركة بنفسها هو هذا الحد الذي ذكرناه وان مقتضى الميل
الذري كبره بالطبيعة اذ المصادفة عائق وهذا الحد لا يمكن له مقتضى الزمان الذر
هو بازائه في حركة الملوكات عند اتحادها في ذر قد يزيد عليه اذا وجد عائق
وساوت الزيادة كسبها وت العائق وعلى هذا يظهر من مقتضى على الدليل
مستظهر والايجات الترتيب في ذر المعادق ليس في سورتها بل في حركتها
على عائق وتكثيرة المقادير في ذر بل كل ما هناك لا يراى الذر او ذر المعادق
بشره اوجهه كما يظهر عند المراجعة اليها **قال** الله وهو بطيعة او النفس اليها
هما مبدأ الميل بطيعة في ذر الحركة القسرية اما اينية او وضعيه فان كانت اينية
فنقول يجوز للميل بطيعة والنفس عاقبة للقاسر من ذر كبره ما يميل بل يجوز
انما يقتضيان المكان الذر يخرج عنه القاسر فذو الميل لا يدخل في المعادق
لا علمت لمر في حال الحركة القسرية للميل بطيعة منتف مع ثبوت المعادق الا
لزم بدع البديهة في ذر المعادق خروجه من المكان بطيعة يمكن احداث الميل
ليس لم يكن مانع فارجح ان فيه مانع فان قلت اذا لم يكن بطيعة احداث الميل
فبعد خروجه من المكان بطيعة لا وجه لمعادقته للقاسر بل انما تصور المعادق اذا

امكنه احداث ميل افق معاودة لندفع الى مكانه الطبيعي واما اذا لم يكن له ميل فلا يكون
 معاودة قلت اذا كان الطبع مقتضيا للكان فادام في المكان تعاود في القاسر لئلا يخرج
 وبعد افرجه لعله معاودة الميل الى اصل منه لئلا يبعد عنه وله كانت وضعه
 نحو الحركة معاودة الطبع باعتبار الحركة مقتضيا للكون الوضع دون الحركة احداث
 ميل وسبح فيه زيكلام بل لا يبعد عن فعل المعاود لا يكون الطبع باعتبار امتثال الميل
 او الكمية بل افرجه كيفية ونحوه لا بد لغيره بيان ودور البداية منه فاقول **قول**
 الحج ولا يوجد سرية بطبيعة الكسب المعاودة قد عرفت ما عليه **الحج** لا يذكر ليس الا
 باذكري في الحقبة التي ادعاها بل عكسها او مذهبها **قول** ان كانت نسبة المعاودة
 الى المعاودة في معاودة لا يكون نسبة المعاودتين نسبة المسافتين بل الحركة التي تقترن
 بنفسها بالمعز الذي قررنا لم يقطع في ساعة اذا معاودة معاود بحيث
 يصير مقتضيا قطع نصف فرسخ في ساعة فاذا فرض معاود في كونه معاودة نصف
 ذلك المعاود كان يقطع ثلثه اربع فرسخ في ساعة فلا يحفظ الاستبان **قول**
 وذلك لان قلة المعاودة في الظاهر مما لا مدخل فيه الهام والاول الذي لم يبق فيه وجه
 الا فتداح للمعاودة القليلة لا يبعد لئلا يكون نسبتها الى المعاودة لكثرة نسبة السرعة
 الى البطء لان السرعة والبطء لا يعتبران في انفسهما حيث تكلمنا بالكم المنفصل
 كانت سرعة ازدياد البطء للمعاودة العتيدة انفسها الكثرة ولم اعتبر البطء
 بها كما ذكرنا **الحج** حيث تكلمنا بالكم المنفصل فمفصورة انما دار زمان كما بينا في فني كيم
 كونه السرية ايضا ازيد باعتبار المسافة فتصبح النسبة نعم لصح النسبة بهذا الاعتبار
 في صورة اختلاف الزمان والى المسافة فاقول **قول** نعم في اثبات المقدمة الثانية
 انظر في اثبات المقدمة الثانية ايضا يتضح المقدمة الاولى لان المعاودة لكثرة ازدياد
 من البطء والبطء انفس السرعة سواء اعتبر في انفسها او حيث موصوفها كما
 ذكرنا انما والمقدمة الثانية في واقع فيها اذ البطء انفس السرعة فيما نحن فيه بالي

وبكان وكذا المسافة العتيدة انفس الطول ونعم على الوجه الذي ذكره في النسبة هذا
 كما رواه ما ذكره في الوجه في فتح المقدمة الثانية فلا وجه له احد كما لا يكون **قول** الحج
 لان نسبة المعاودة لم قولنا من حاصل النسبة للمعاودة في المعاودة ونسبة الزمان
 الى الزمان بالفرض ان نسبة زمان عديم المعاودة الى زمان كثيرة المعاودة وزمان عديم
 المعاودة نصف زمان كثيرة المعاودة بالفرض انفس مكنة معاودة فيل المعادة في الفرض
 المذكور نصف معاودة كثيرة المعاودة واذا كانت المعاودة على نصف كان زمان الحركة
 ايضا على النصف طابقين كما كانت المعاودة ان كان الزمان اقل فكل زمان حركة
 قليل المعاودة فالفرض المذكور سنة فيزعم الحركة مع العائق لكي لا معاودة
 في الفرض المذكور كانت في ساعة **قول** اقول الصواب لم يبق ان قد عرفت
 ما وجه كلام **الحج** لم يلق قلب ولا تحريف ولا محسر في ما خذ معاودة فاعترض عليه ثم لم يبق
 رايانا من نسخ الحاشية كانت عبارة بهذا القول الصواب لم يبق معاودة قليل المعاودة
 نصف معاودة كثيرة المعاودة وزمان عديم المعاودة نصف زمان كثيرة المعاودة
 اذ لا عورر السلف الاول في عبارة قلب تحريف وانت خبير بان هذا ما لا
 له احد ولعلها كانت هكذا في زمان قليل المعاودة نصف زمان كثيرة المعاودة
 فوقع سهو من النسخ وعلى هذا مذهبهم في دفعه باذكارا من التوجيه لم كان من غير
 على هذا التوهم لم يغير قول **الحج** لان نسبة المعاودة الى المعاودة نسبة الزمان الى الزمان
 ايضا الى قوله لان نسبة الزمان الى الزمان نسبة المعاودة الى المعاودة كما لا يخفى اذ
 يجوز لنسخ **الحج** الحركة والسرعة والبطء في الاخر لهذا اليراد منه في باذكارا من التوجيه
 نعم اليراد على الوجه الذي قررنا سابقا لا يندفع به فته **قول** بر عليه ان لا حاجة
 الى فرض الحركات الثلاثة بل ليس بحج عدم الاحتياج اذ على هذا لا يتم الدليل بهذا نحو
 ولا ثبت مساواة الحركة مع العائق معها لا يوجب ذلك لان الحجة موجودة عدم الاحتياج
 لا كونه لم يبق في دفعه لهذا ليس محذور غاية الامر انه مكنة فانه دليل اخر من هذا الدليل

ومثل هذا لا يعجز عنه ولا يمكن ان يكون له غير هذا الاستدراك على الدليل لان في هذا
الوجه الآخر لا بد من التمسك بمقدمة لاحاقها اليها في الوجه الاطول وهو ما ذكره بقوله
فحين لا معاودة في زمانا كان يلزم الاستدراك لو لم يمتنع الوجه الآخر الى مقدمة
وهو **وظائف** الملح النسخ وجه التخلص عن الاشكال فيه بما ذكره عرفنا ان لا يمتنع فيه
ايضا **تلك** الملح قلنا في هذا البرهان زمانا ومسا فنان لم يمتنع ان يكون له كثر
في هذا الطريق والبرهان ايضا عبارة واحدة وليست مقدمة مرتقبات الشئ
بان يقي نفرض حركة عديم المعاود في فرض ساعة وحركة المعاود فيها عشرين
ثم نفرض معاودا على نسبة نصف لم يقطع تلك الساعة في ساعة فليدرك الخلف
ومنع امكان الفرض مشترك وكذا دفعه اما بطريق الشئ واما بطريق الملح على ما
يسمى فانهم **قد** اهدوا في هذا الطريق الذي اوردوه البركات في حيث
لانه اما لم يمتنع في الاستدلال بحجج مفارقة صنف كيث يقتضيه ليرتفع
في الزمان الاطول الذي كان له المعاود القوي قطع مسافة كسبها الى مسافة
عديم المعاود نسبة زمانه الى زمان ذر المعاود القوي في غاية اسما ذر البركات
ومرر بسم المكان ذلك مردون اقامة برهان عليه وكيف يسع مثل هذه العلوي
من غير حجة بل من قول به مع الملح ايضا اعترف بان لا بد من ثبات هذا المكان
والجسر نفسه انما يستعرف له واما الاستدلال عليه بما ذكره انما هو قول لان مع هذه
الزمان في وفضل الملح وظاهره على ما اوردوا البركات قطعا لان كثر من البركات
غير متساوية في الصنف لا يفسر سوى لم يوجد في تلك البركات من كثر من البركات
الاول في فرضها وذلك لا يستلزم له كثر مسافة في زمان الاول صنف مسافة
الاول واما كثره لانه كان تمام مسافة الزمان بازا المعاود وهو مخرج الزمان
يكون الحركة يقتضيه نفسها على الجسر التي قررنا سابقا قدر الزمان والمسافة
ومع افتقارها بنفسها على الجسر الذي قررنا سابقا فيما نحن فيه هو ان يقي للبركات

كثير ميل في الجسم المقسوم يقتضيه كثر الجسم المقسوم في سعة
لو لم يكن له معاود في مخرج الزمان وان تمام المعاود في الزمان في قطع الفرض ولو
فرض ثبات لكاي كثر تمام المسافة الزمان بازا المعاود فلا شك انما ثبتت
بما حققته الله وفضلته فكيف يقي انه يندفع اعتراض البركات على هذا التقدير
مردف حاجة الى ما فضلته الله وحققته كيف وقد عتكت الشئ في تمام هذا التقرير
ودفع هذا المنع الذي ذكرنا كثره النسبة كما صرح به الملح وظاهره من النسبة لا يتم
الا بما حققته الله وفضلته نعم لو دفع هذا المنع بما ذكره الملح وقوله لانه ما قطع في يصح
ليرتفع ان يندفع اعتراض البركات على هذا التقرير مردون حاجة الى ما حققته الله
وفضلته لكثر هذا الكلام لا يكاد يمتنع من قبل الشئ لانه في دفع المنع كثر النسبة
وهو موقوف على ما حققته لا يقي لعل المحضر اراد لفائدة تقرير الدليل بهذا الوجه
على ما فضلته الله انه يندفع عنه ايراد البركات مردون حاجة الى ما حققته الله
لانه يندفع بما ذكره الملح مردون حاجة الى حديث النسبة الموقوف على ما حققته الله لان
الشئ ايضا يقطع لذلك لان المحضر يصرح بان الام قد غفل عن ايراد البركات
لا يرد على هذا التقرير الذي اوردوه الشئ واوردوه عليه ايضا والشئ بنه عليه بان يكتف
يقول انه لم يقطع فانهم **قد** وذلك بافرضه من البركات المثلثا قد عرفت له مجرد
العرض غير كاف بل لابد في تمام الدليل ودفع منع امكان هذا الفرض دفعه على فضل
الشئ انما كثر كثر النسبة الموقوف على ما حققته الله وفضلته وبقوله ان الدليل يتم
بهذا الفرض مردون حاجة الى ما حققته الله نعم المنع الذي يرد على امكان الفرض موقوف
ودفعه على ما حققته الله وهو امر خارج عن الدليل فانه لا حاجة الى التوقف **قد**
فانها دفع ما اورد على التقرير الاول وهو ان لا يكون له في نفسه مثل اورد على سابقه
لهم تمام لو اكتفى مجرد الفرض المذكور لكنه قد واه جدا واذ كان لابد من ثبات مكان
فلا يرد باق كماله اذ يمكن له ان يتم ان لا يوجد بين مرات المثل من كثره نسبة الى المثل

الاول نسبة الزمانين لانهما عددية نسبة الزمانين مقاربه وبدون ذلك لا يمكن تقدير
 قطع ما في الزمان الا طول يكون نسبتها الى المسافة الاول نسبة الزمانين
 هذا ثم لا يخفى ان هذا الابدان لا واقع له اذ على تقدير كونه بين الزمانين
 نسبة لا يتحقق بين السيلين لا يحصل قطع في الدليل اذ لا شك انه يمكن تحقيق
 نسبة بين السيلين اقل من نسبة الزمانين وعلى هذا ايضا يكون المحذور في الجاهل
 بل كونه في **قوله** نعم بغير الكلام في هذا التقرير في جواز ايراد المقول كونه
 انه على هذا التقدير لا دليل يندفع الايراد ان المذكور ان نعم بغير الكلام في
 جواز تحقق المسائل في نسبة يقتضيه نسبة المذكورة وهو امر خارج وهو
 القول المذكور انما انما انما خالف اذ اقاله كونه اياه بغير هذا الاعتراض
 وهو مدفع باذكاره انه وفيه ما قد عرفت لم يذكره انه موافق على ما حققه و
 نفسه فلم يتحقق تفاوت بين التقريرين في الاحتياج الى احققة انه وفصل في
 ايراد ابد البركات او باذكاره الخ وهذا لا يتم من قبل انه كما ذكرنا انما وعلى
 وجه كان لا ادرى ان لا يرد الا في كنهه في ولا علمت لمجرد الفرض غير كاف
 حتى لم يبين مكانه وبيان مكانه بحيث لم يتوجه الا يرد الا في باذكاره انه في
 حديث النسبة كانه غير ممكن كما لا يخفى الا انه مدفع باذكاره الخ وهو لا ينفع انه و
 لو قيل مراده انه بغير هذا الاعتراض وهو غير اعتراض ابد البركات ففقيه ولا
 قد عرفت لم يرد الى ايراد ابد البركات واما ما لا جدوى في التسريح اذ فيه
 دفع ايراد وورد آخر هذا وحمل هذا الكلام على انما الفرض في الزمانين
 الا يرد ان لكثير الكلام في امكان هذا الفرض وهو مستدرك في ثبته
 الى ما ذكره انه وهو موافق على احققة وفصله ومع ذلك لا يندفع الايراد
 التام من كونه ايرادا على القول ان فائدة هذا التقرير انما في اعتراض ابد البركات
 والاعتراض الاخر على ما ذكرنا فما ليس كتميل اذ قوله نعم باذكاره الخ ايضا تقدير

انه مع ذلك لا يندفع الايراد انما تكلف بعيد وسياق الكلام خلفه انه يعقده
 له في هذا التقرير فوايد لا انه ليس يعقده له ولا يتم سيمر بعد ذلك بان انما
 قد غفل عن ايراد ابد البركات لا يتوجه على هذا التقرير وانما فيه عليه ما بهنهم ويجوز
 من هذا القول عاقل كان كقول **قوله** ليس المراد انه مفروض بل المراد انما حاجته الى
 هذا المكلف بل ظاهرا لمراد طه ولا محذور اذ هذا الكلام الخ لم يفرض حسب ثالث فيه
 معاداة اقل على نسبة المذكورة فتدبر على امر به احد ما كونه قطعاً في طول
 في الزمان المذكور وهو بالليل وليس مجرد الفرض اذ قد ثبت لم يكن كانت المعقود
 اقل كانت المسافة طول الا في كونه المسافة على نسبة المذكور وذلك ليس بالليل
 بل نفسه اولاً ولا يمكن استدل على امكانه اخيراً لو فرض في يوم محذور في كونه
 الفرض مفروضاً كان في مفروضه المعنى المذكور المحذور في الفرض انما لم يظهر فيه
 لعدم المحذور معناه لظن الى ما ذكره **قوله** باذكاره انما حيث قال ان نسبة
 المسافة في الظاهر انما هو الاول اذ لا فرق بينه وبين ما ذكره سابقاً كما يشير اليه
 ايضا قول الخ وقد عرفت لم يرد ان النسبة ضعيف لان في خبر كونه الاول السابق
 وكيفية ما هو ثابتا على هذا انما كان له اعادة التكرار بقوله على انه لا حاجة في
 ذكر وجوبه على عدم حسن التمسك بالنسبة ضعفه ووجهين الاول والثاني وعدم
 الاحتياج اليه وهو الوجه الثاني وعلى هذا انما كانه وكيفية لوجه الوجه الثاني
 بان يبق ما ذكره وفيه ثالث لم يرد على الفرض وجهه مادة الاعتراض بالكلية وكما
 ما في الكتاب في حاصله لم يرد في الطريق الاول لا به فرض السيلين على نسبة الزمانين
 وهذا الفرض مح على القاعدة ان من منه دفعه الى انما الفرض الذي لا حاجة اليه
 وهذا الوجه قريب جداً من سياق كلامه اولاً واخيراً كونه في كنه هذا الطريق
 ايضا بالنسبة وهذا المحذور لازم من ذلك النسبة سواء فرض السيلان على نسبة الزمانين
 اولاً نعم لو لم يمكن هذا الطريق باذكاره انه بل باذكاره الخ لكان هذا الوجه وجه هذا

ثم لا كفاية على أي وجه كان كسر قول المحل لم يصحف الميل إلى قوله وعلى القاعده منه كما
 اذ يكفي فيما ذكره من الوجوه من مسا إلى اخره فانهم قد قالوا في المحل لانه لما قطع ذو الميل التور
 مثلا في ساعتين ذراعاً وكما تضعف الميل يزيد لمسا في فيه كبت وهو للمل
 تضعف الميل الاضعف على سبيل التدرج في سبيل التناقض فان كان الابل
 فهو مما لا يناسب غير النهاية فلعله مع الميل الاولي قبل للميل زيادة
 الى ذراعين وهو موطول كان الثا فهو للميل يربح غير النهاية ويزم في كل
 مرتبة للميل يربح في ويصير ازيد من الذراع لكن لما كانت الزيادة متناقضة
 يجوز للميل ان يصل الى الذراعين والسر فيه للميل في المذكور على تقدير كسر المحل
 بنفسها للميل في ذراعين كونه في المحل معضيه لان قطع ذراع في ساعة
 ولا يمكن للميل قطع في اقل منها وكما اضاف اليها معادق يربح ذلك الزمان فاذا
 فرض للميل معادق كان قطعه للذراع في ساعة وذر المعادق القور كان قطعه
 في ساعتين فكل فرض للميل يربح في ساعتين على الذراع
 للميل الى الذراعين اذا ما دام يربح من الميل يربح للميل قطع ذراع في
 ازيد من ساعة بناء على تقدير المذكور فلا يمكن للميل قطع ذراعين في ساعتين
 لانه يربح منه قطع ذراع في ساعة مع وجود الميل في اقل من ساعة على
 الى الذراعين اذا فرض في الميل وح كونه كعدم المعادق ولا محذور
 اذا كان الميل في اقل من قدر كان فليصل الى ذلك نعم يربح على الذراع كلما ينقص
 الميل والنقصات لما كانت على سبيل التناقض كما هو المفروض في الزيادة
 اي في كل الزيادة متناقضة للميل يربح في غير النهاية لانه لا يربح في الوصول
 الى الذراعين وهو موطول وعقله المحل عن هذا البحث في وقت حاجتها للميل
 لم يتعوض لانه في مثل هذه الابحاث في المحل هذا هو الذي يظهر انه لو دفع
 منع المكان الفرض المذكور في التقرير الثاني باذكاره المحل اي في كل خلاصة

ايراد

ايراد البركات وادابها فثبت **قال** المحل حسابا لا دلة الاعتراض بالكلية
 انه لا يحسم مادته مطلقا ولم يحصل عقل الامام في المقام ام بر الغفلة من حيث
 لم يتقطن لان ايراد البركات يرد على توجيهه اي في غفلة اخر اعظم منها
 وانه من كلام الشيخ على نسبة ومع ذلك في النسبة غير الفرض حسابا لا دلة الاعتراض
 والى الاعراض ليس حقيقة الا على ما في النسبة وهو موطول لا يفي لعل المحل كلام
 ان في ايض على ما ذكره في دفع منع الامكان المذكور لان هذا لا يقتضيه كلام المحل
 ولا كلام الشافعية اذ على هذا لا دخل لان مع وعدة الزمان كونه نسبة المسافة
 القصيرة الى الطويلة كنسبة الميل القور الى الغفلة بل يجب للميل في لانه كما في
 الميل زدادا في كل مكان **قوله** اقول معترضه لا يبعد الاعتراض امر لو قد
 ظهر للميل الاعتراض وادرج ايض للميل الامام لم يفعل في المقام وللميل الغفلة من المحل
 المحض لا يربح على كسر النسبة ايض للميل مقصوده تنبيه الامام على ما ذكره
 المحضر فنوا ايض شريك لها في الغفلة لكن لا يربح من كل كلام عليه فاشاء في ذلك
 بل يحل كلامه على انه اول اورد الدليل العام على للميل كونه مطلقا بغير المعادق
 مما لا يصح وادرج عليه اعتراض البركات ودفعه انه انما بان امتناع المحل
 بغير المعادق مما لا ينشأ في المحل كونه في المعادق الدافع لكونه يوم احد
 الاختصاص بناء على كلام الشيخ محقق بها وادرج الدليل على التقرير
 المشهور الذي هو سهل من تقرير الشيخ استر با ان الدليل لا ينجر فما ذكره الشيخ
 بل في تقريره اسهل وكامل للميل فيه تعريف الامام حيث قلنا للميل الامام
 وجه كلام الشيخ بالطرق المشهورة فاشاء في التقرير مما اظهر للمعاري
 بينهما واما الى الامام فخط احداهما بالاخر ثم قرر دليلا للشيخ المحقق بهذا
 المقام على مجازات ما ذكره الشيخ ولم يتعوض لاعتراض البركات ودفعه
 لظهورها ما سبق وليس غرضه للميل ايراد البركات لا يرد على هذا التقرير

في دفعه الى اهتده في الاكباب السابقة واللام قد غفل عنه كيف هو قد
في بيان امكان الفرض كحديث النسبة كما اعترف به المحقق ايضا وهو مستفاد
من الاكباب السابقة بعينه فنثبت **قوله** في الجواب وعند ذلك السؤال
غير موجه فان السؤال في كونه بقية كلام الامام على المجموع اذا لم يكن جزء
منه قوة مثلا لا كالمجموع ايضا قوة وقد ادعينا نظير ذلك في غير هذا الموضع وفيه
لو لم يصح هذا المكان ضار لان هذا الكلام لم يعترض لانه معتقده غاية الامرات
لم يعترض له استظهارا او انقضاء بالجواب الا في الاخر ذكره وحاصل الكلام على هذا
انه في صدق الجسمين لم يكن قدر القوة قوة ومؤثره حتى يندفع ما ذكره الامام
من انه يجوز ان يصغر القوة كمالا كغيره فكم فعل القوة الحادثة
في الجسم لا بد من تقسيم بانقسامه فانه من كل جزء الصغرى لكان قوة ومؤثر
فحصل المظهر من كل قدر من القوة قوة ومؤثره فاذ كان مثل هذا المقدار في جسم
فيؤثر بالنسبة ويتم الدليل وللم كغيره مؤثره فكل جزء منها القوة فحصلت اجزاء
تلك الاجزاء اما كالمجموع قوة اخرى او لا او مجموع الاجزاء لا يمكن له كغيره قوة باء
على ما ذكرنا فيجب له كغيره قوة اخرى واللام كغيره الجسم المنفرد من قوة وقد فرضناه
ذات قوة ونقل الكلام الى تلك القوة ونقول ما ذكرنا بعينه فلا بد من ثبوتها الى
قوة كغيره جزء منه ولها كغيره قوة ومؤثره وهو المظهر لغير السؤال
متوجه ومشهور محذو وعلا فقد رخصت المدعى ان يكون كل جزء من القوة وله
كان صغيرا مؤثرا او ذلك المحذور في خلاف الفرض على ما عرفت فانهم
قوله في الجواب في الصف الاول لا كغيره الامام في بيان القوة التي في الجسم
كل جزء منه قوة ومؤثره في الجسم كغيره فكم فعل القوة الحادثة في جسم
يجوز له كغيره مؤثرا باء على كغيره شرط تانيه كل جزء من القوة في ذاتها
والانفراد فيؤثر له كغيره مؤثرا ولا بد له كغيره مؤثرا مقدار ذلك الاجزاء متفردا

في جسم

في جسم من فرضنا او كغيره مع ذلك المقدار من المس وثبت والى المذكور اذ وجود
كونه فرضين كل مؤثر لا يكفكم احد وهو طوح كونه في الصف الاول
بعد تسليمه مما لا يجدي **قوله** في الجواب وقد اشترطنا في الفرض المذكور ان لا ادري
اين شرطوا ذلك كيف يتصور ذلك لا يشترط بحيث ينفع في المقام لان
اعتراف الامام كما قد علمت انكم تفرضون حسابا من فترت تفرضون حسابا اخر
له من ضعف الميل الاول بنسبة خاصة ففعل الميل الاول الضعيف الذي
هذه النسبة لا يكون مؤثرا فاما محذو في كونه الحركة معه كى لا معه اذ معاودة فيه
على هذا اي وجه للقول بان شرط عدم الموانع الخارجية والضرر منها في مقابل هذا
الا معترض في لو قيل المراد لم يراد بالكل قدر القوة مؤثره لو لم يكن الموانع الخارجية
من الضعف وغيره لو كان قدر القوة في جسم لكان مؤثرا لو لم يكن صغيره و
يترك المحذو وفيه اول الظاهر كلامه انه قد شرط هذا الشرط في الدليل لم يشترط
ونما ينافي فرض عدم الضعف في القدر الصغير مما لا معنى له اذ لا يمكن ذلك القدر وكما
في ذلك القدر فيصير حاصل كل الجسم الذي فيه الميل القليل لو كان فيه ميل كثير
لكان معاودا وظل لم يزل هذا الجسم لو كان حركته مساوية لكونه عديم المساق
لا محذو وفيه ام وكذا لو قيل حاصل الكلام لغيره القدر لو اثر كان معاودا
وكان الحركة معه كى لا مع العايق وبالجمله الكلام لا يخفى عن تشويش **قوله** في الجواب
انه بان الكلام في القوة المنقسمة بانقسام كل ما قد عرفت ما فيه ويعلم
منه حال ما ذكره الجواب في تخطي **قوله** وذلك بان يفرض الجسم الذي في بين
قوى عظيمة هذا مع انه خلاف كلام الجواب وانه اذا كان كلاهما للجزء الصغير
لو كان صفة ما نفع لكان مضاربا اذ مرادنا انه في ذاته مؤثر له كغيره لان
الخارج الذي هو الضعف وسيم في زمان معين ثم فرضنا الجسم اذ لم يقطع
تلك المسافة فلا محذور بقطوعها في زمان اطول من الزمان الاول ثم فرضنا الجسم

وهو ضعيف كونه نسبة إلى أصل الأول من نسبة الزمان بلزوم الحذف المذكور يستقيم
 إذ يجوز له لا يكون الميل الضعيف الذي نسبة إلى أصل الأول نسبة الزمان إلى الزمان
 مؤثر الصنف ولا شك له في التجوز لا يندفع لغرض الجسم رطل القوي عظمها جدا
 أو كمالا نفرض عظمها يزاد معاودة ويعد نسبة زمانه إلى زمان عديم المعاوق
 فذا به فرض الميل الثاني من مسلك كثير اقرب من ذي النسبتان لعدم إمكان قلته
 بهذا الحد لا يكون مؤثرا إلى أصل لفرق في المعاوق القوي لم يكن عظمها جدا يعني في فرض
 ذي المعاوق الثاني على نسبة المذكورة لم يكن نسبة أقل منه بعد قليل إذا كان
 عظمها جدا لا بد من اقلية بعد كثير وعلى هذا يحصل تفاوت فيما نحن فيه بل عظمها جدا
 وغيره كما لا يخفى **قال** الله وأما القسرية فذلك لأن المجبة بعينها فانه وفيه بحث مشهور
 وهو القسرية إذا كان لها معاوق خارج فلا شك أنه يتجدد حالها ويحصل من
 الأصل الذي أوردته القاسرة في المقصود معاوقة المعاوق إلى مجرد معين
 السريعة والبطيئة كونه في زمان معين مسافة معينة وبالعكس وفي ذلك المقدر
 يقتصر المسافة أو الزمان محفوظ من الحركات الشتى في الزمان في ذلك
 منها بحسب المعاوق فله ذكره ولا يلزم الحذف والمذكور وهو مسافة حركته
 عديم المعاوق مع حركة ذي المعاوق وهو قد اشترطنا في السابق إلى هذا البحث
 بقوله وأما لو أورد على اثبات معاوقة فله في قوله أيضا أنه يمكن له في فرض الحركات
 الطبيعية ثلث حركات متساوية في قوام مافي المسافة وبفرض احدى هاتين
 مانع أخروا الزمان معه على النسبة المفروضة وكذا الفرض ثلث حركات متساوية
 مساوية في مبدأ الميل الطبيعي وقوام مافي المسافة احدى هاتين مانع أخروا الزمان
 معه على النسبة أيضا فيلزم له لا يكتفي في الحركة الطبيعية قوام مافي المسافة وفي
 القسرية مبدأ الميل يعني ما ذكره الله ولم يقلوا به يمكنه في الزمان أمور غير
 متساوية كما لا يخفى فانه **قال** الله والمعاد بالحيطة ما من المبيضة قد عرفت مافي الكلام

مفصلا **قال** الله لا نعلم أجاب كل ما فيه لموضع أيضا كذلك والادراك الذي
 من الموضع والموضع بناء على اختلاف المكان فكان قال ليس من الموضع
 موضع لفرقنا عموم الموضع على رار القائلين بالبعد والفرق يقل بعمومه على رار القائلين
 بالسطح فالوضع وعلى هذا ظهر له الترتيب في الشكل لا وجه له في فهم **قال** الله الحذف
 صار إلى به فلا دخل في أسئلة الظاهر من الاستدلال أنك لعلك تقول لم يكن لازم
 لم يكن موضع موضع وضع وشكل لانه بل كونه في ابتداءه وحده صار من هذا
 أو لا به غير ذاته والاصل أنه لا بد من أولية حركته في حركته خاص من الأمور المذكورة
 والأعزى الترجيح دون مرجع والسبح لله في الأولوية من الجسم والبال
 نقول عليها كمنه غيره وعلى هذا لا حاجة إلى ارتكابه جعل هذا القول بالأسئلة
 مقدر وهو ظاهر فانه **قال** الله في قوله فلو انتقل عنه لا سبب في لزوم الترجيح على مرجع
 إذ على تقدير كونه حصول الموضع والشكل للجسم ابتداء وحده بطريق الاتفاق
 لا بحسب الطبيعة كونه في الزمان إلى ذلك الموضع وعلى ذلك السهل في أسئلة
 مرجع دون سبب نقل متساوية فيصير له في المكان ككلم لا ينتقل منها إلا
 باقل وسقفيه وعليه دون سبب لكل مهامت وما في هذا الموضع قد بد
 اذن والجواب أن كونه ابتداء الحدوث في هذا الموضع وعلى هذا العمل مرجع
 ويخصى لما لا بعد أن الحدوث كما ذكره الله وقوله الموضع فله في كونه كونه
 وهذا أيضا باليقين المرجح السابق كان باقيا فلذا سيقتر الجسم على الحالة البقية
 لكن هذا لا يضر في الجواب الذي ذكره لأن إمكان جوابه فلا يضر الجواب مع
 أنه يمكن له يرجع في هذا الجواب أن هذا الأمر لم يكن لازما لذات الجسم فهو يرجع
 إلى الطبيعة ولما كان غير لازم له فيمكن له في قول الله عز وجل لا يكون لهما
 في ذلك الموضع على ذلك الشكل للزوم الترجيح مرجع مع أن الله قطعاً أنه عالم
 يحصل سبب في كونه الجسم في موضعه وعلى سلكه الأول فيمكن له في ذلك الأمر العارض

ولم يكن زواله لا يمكن زواله الا عند عود في سبب ما قبل الجسم من موضعه او شكله في
 اذا زال ذلك الامر شغل الجسم من موضعه او شكله سبب ما قبله دون لزوم ترجيح
 بلامرج فانه **قول** والحق في تقرير السؤال للزني لو كان تقرير السؤال هكذا
 لم يكن لتوال الشئ ثم لم يستقل بعد الحدوث في مدخل في الجواب لم يظهر له توجيه سوى ان
 قرر السؤال على النحو الذي ذكره المحرر وجهه باوجهنا ولعل مراد المحرر الايراد على
 ايفه وتوجيه كلام الشيخ مع عدم موافقة الكلام الشئ لا يضره وهو **قول**
 ولما هذه خلافه في توجيه نظر لان مشايقة هذا المخرج بعض الاسباب لا يوجد الحكم
 الكل بان جميع الاسباب لا يمكن لم يكن بعضها كذلك ذلك مما يكفي الساقض وهو
 مثل ما على الايراد على النحو الذي ذكرنا بان في توجيهه لا يحتاج استغناء بعض
 الاسباب عن موضعه او شكله الذي كان عليه ابتداءه وانه الى اقل ولما هذه
 في بعض الاسباب غير كاف لا عرفت لان خلاصة الايراد المذكور انه على الفرض المذكور
 يكون كونه على ما كان عليه من حدوث واستغناء عنه مردون ما قبل متساويين فلم يكن
 هذا دون ذلك ارادى منها كونه ترجيحاً مردون مرجح ولا يكفر لئلا يرد هذا النظر على هذا
 السؤال ولما كان لا يضر الجواب بالذرا ورده الشيخ كما استمرنا اليه نظيره انفاً وحاصل
 منه حصل في توجيه المحرر لك الفرض بان مرجح لتوجيه الشئ والمح على توجيه المحرر
 لمثل هذا المرجح الذي ذكر لتوجيهه على توجيهها على ما ظهر انفاً فانه **قول** ان الشئ لا يوجب
 اللاحق بعد وجوده كما مر من المنطق الظاهر فيه اشتباهاً لان ما مر من المنطق هو
 لشيء كل شيء بوجبه فبعد وجوده بل حقه وجوباً مع ان وجهه في الآن لغير فرض
 موجود او وجبه جوباً بالحق لا في وجهه بغير وجهه في ثابته الماكف وعلى هذا كونه
 وجوباً سابقاً وهو لا الكلام فيما نحن فيه في صيرورة الكون في المكان المكن
 بعد الحدوث ادلى باعتبار كونه في ان الحدوث في ذلك المكان فذلك كونه في ما مر
 المنطق كذا كغيره فالصواب في هذا الكلام والتول بان الحالة السابقة في كونه

مرجحة

مرجحة للحالة اللاحقة او القول بان ما ذكرنا من الجواب لا يضر ولا يكفر لئلا يرد هذا الجواب
 لا يكون اجاباً او لو قرر الايراد على النحو الذي قرر المحرر بان في لعله اذا خرج الجسم
 عن الوضع او الشكل الذي حصل السبب خارج محقق في نفسه ثم انزل القاسر يحصل
 ذلك السبب الاول ويعود الى ما كان عليه اولاً لانه يبعد جدا عن كونه الاتفاق على هذا
 بان كونه على انزل القاسر يحصل ذلك السبب الاتفاقي لا الاتفاقي كيف والاتفاقي
 عندهم لا يكون انما واكثر ما فيهم **قول** الشئ والاشياء على الجواب بان كل شيء في نفسه
 فرضه ان لم يرد له فرضه جميع الواجب الى توجيه مكره ففهم واستندط ولما اراد
 له فرضه على كل منها كخصوصه مكره ففهم لكونه لا كونه اذ يجوز لكونه في كل وقت على
 معين يقيناً وصفاً وشكلاً معيناً وعند زواله يعرف عارفاً اخر يقيناً وصفاً
 وشكلاً معيناً اخر وهكذا فلا يكون في وقت عارفاً اخر الوضع والشكل ولا يكون في
 منها كخصوصه لذاته نعم كونه ذاته مستنداً لمطلقاً وهو غير كاف في مرامهم هذا
 ثم لا كونه الشئ ما تعرض لجواب النقض بالبدية وما زاد في جواب الباعث في
 على لفرض الجسم محلي على الواجب الغريبه مكره ومنت خيرة بان اثنان في
 هذا المقام دفع هذا النقض والافترض الجسم محلي على الواجب الغريبه قد فعله
 قبل ذلك ايضا في دليل اثبات المكان لطبعه فاما مراد الوهم منها والاشياء
 على ان الشئ ثم كنهنا بما ذكره من الدليل اي وجهه فان قلت ليس الامر كذلك
 بل ارادهم اشتباهاً على الدليل وهو موجب لانه الوهم بان الشئ هو الدليل
 ما زاد الا على فرض الجسم محلي وطبعه وعند هذا الوهم المذكور محال وهذا زاد عليه
 لفرض الجسم محلي وطبعه عارفاً على الواجب الغريبه مكره في قول الوهم قلت انما
 هذا المكان مع ما عرفت انفاً وحاله لا يكفر في دفع بعض المدة لان الدليل
 جاريها مع انه قد تخلف عنه الحكم المدة انما هو مدته فان قلت المدة اذا
 وطبعها لا يفر من وجهه فطلب مكانا بل يتصل كونه كما سبق والشئ مع يقيناً

مرجحة

هذا اذا لم يشب لصوره النوعية
بل اذ لم يشب بها
الامر منه عدم

والعلم فاعلم فلا يستدرك على الشئ والمحمود الوصفين بل لو كان يستدرك فعلي الشئ
فانهم **قوله** بل الاظهر انها تقتضيه بطبع الجسم هو الحاصل الذي لا يمكن وجوبا بالنظر
الى طباع الجسم لا يلزم له مقتضيه بطبع الجسم كذا شبهه وط اذا يجوز له مقتضيه
الغير بحيث لا يكون للطبع فيه مدخل اعم الا انه كونه راداه انه قد يقتضيه بطبع
او كونه فرض الكلام في الحيات الطبيعية فانهم **قوله** وتوجيه كلامه انه ورد به
في قد عرفت لغير هذا الكلام وان الشئ تفسير لقول الشئ فتوجهه وقيل ان الشئ مالا به
له **قوله** بل الكلام في الاستدراك شئ هذا الاستدراك شئ مع كثره في الكلام
وليس ما يتجه عليه المضاف كما هو وكذا الكلام في الاستدراك ان الشئ راداه على المحل
وقد كررنا انه يريد على الشئ ايضا بل الشئ حقيقة **قوله** فامكن لمنزله
فانخرج ذلك الموضوع والموضع كغيره من كلام الشيخ لم يحصل الدليل له المحل الذي
لا يجب للجسم بالنظر الى طباعه بل لا يتقال عنه بالنظر الى طباعه فكلوه في طباعه الانتقال
عنه ولما كان هذا الظاهر لان الحاصل الذي لا يجب بالنظر الى طباعه لعدم
كمية طبيعية اذ الحيات الطبيعية لا كذا كونه وجوبه كما ظهر فيما سبق فلا كونه انتقال
عنه طبيعيا وعلى تقدير له لا يكون الحيات طبيعيا ايضا لا يلزم له كونه الانتقال عنه طبيعيا
اذ مع ان كذا الجسم بالنظر الى طباعه انه يمكن بالنظر الى طباعه الانتقال عنه لا
له طبيعة عن الانتقال وعلى الية هي الشئ ورتبه بان زاد هذه المقدمة الى انه
اذ لم يكن الجسم حيا له حال حسب طباعه ان يريده عنه فاسر فكلوه فيه مبدئ
بما على المحل المذكورة على ان ما يقبل القدر كونه فيه مبدئ ايسر ويرد عليه بعد
هذا الاصطلاح والترسيم له الحيات المفروضة لعلها لا يكون طبيعيا له حر كونه راداه
بالقائه فان قلت اذ لم يكن طبيعيا له ففر طباعه ليس الى خلاصتها قلت لا نعم
له ما لا يكون طبيعيا بغيره ليس ناشيا من الطبيعة لا كونه في الطبع من الاصل
وهو لا الذي في الكلام هنا في الموضع والموضع وما اذا لم يكونا طبيعيين فلا بد من

في الجسم من حيث لا يمتد من كل جسم في موضع او وضع طبيعي وسبح في كلام
 مع انه قد رآه يجوز له في الجسم في موضع الطبيعة مثلا ولا يمكن احداث دليل
 اليه وايضا نقول ان ما ذكره من ان المكان ليس به قاسر لارادة الامكان في
 الواقع فغيره اذ يجوز له في الانتقال عاجزا بالنظر الى ذات الجسم لكنه مستغنى
 في الواقع ولزم ارادة الامكان بالنظر الى ذات الجسم فغير مفيد ام اذا غاب
 ما ثبت من الحجج المذكورة لم يقبل القسرة في الواقع فلا بد فيه من مبداء ميل لا يقبل
 بالنظر الى ذاته وهو موط وايضا نقول جواز الانتقال للعالم كونه بالارادة فقط ان لا يكون
 بالنظر الى ذاته لم ينتقل عن الحالة المذكورة الا بالارادة كيف في الحال فما هي هذه
 المقدمة لبيان ذلك لان الحركة المستديرة لا يمكن ان تكون طبيعة على نعم فالأصل
 عن الوضع الذي لا يكون وجبا للحد ولا كونه بالارادة وح لا يحتاج الى مبداء
 ميل لما بين سابقا للحركة الارادية لا يحتاج الى عاقل بل الارادة كبد لها
 لا يبق له مبداء الميل في كونه نفس ذات ارادة ولا يعنون بمبداء الميل فيهم
 في الطبيعة فقط كيف ثبت بعد ذلك بناء على هذه المقدمة مبداء الميل المستدير
 للحد ومع انه يزعم ان الحركة المستديرة للفلك ارادية طبيعية لانا نقول
 هذا ولزم ان كان كذلك لا يثبت بحجج هذا الدليل وحجج نفس ذات ارادة بل غاية
 ما يزعم منه ان يجوز بالنظر الى ذات الجسم لم يحصل النفس منتقلا الجسم الى الحالة
 المفروضة لسبب ارادتها ولتعم اثبات وجه مبداء الميل بالفعل فان قلت
 اذا لم يكن للجسم كونه على شعور و ارادة لا يمكن له ان يحصل له نفس فانه
 ظا اذ لم يطمع عدم شعوره و ارادتها بصيرته بالتركيب ذات نفس شاعرة
 مرده وانظف بعد الاستحالات بصيرته ذات شعور و ارادة بل نقول يجوز له
 ان يكون جواز الانتقال بالنظر الى تاسر ذي ارادة فقط والحركة المستديرة الصادرة
 عن ذي ارادة في حكم الحركة النفسانية لانه لا يحتاج الى محدكده حالها والمعاداة

كلامه هو اذ لا يزعم فكل مبداء ميل في القول بان اذ جاز على الجسم الحركة القسرية
 الصادرة عن ذي ارادة جاز ايضا الحركة القسرية الصادرة عن ارادة محيطة
 الى دليل سلما المكان زواله القاسر غير ذي ارادة لكن لازم انه لا بد فيه من مبداء ميل
 كونه محيطة الى الحركة القسرية اذ غاية ما لازم من ذلك ان لا يقبل القسرة كونه
 فيه مبداء ميل طبيعي في حال الحركة القسرية لا بد فيه من مبداء ميل طبيعي لا
 مجرد امكان الحركة القسرية يستلزم وجود مبداء ميل وح يجوز له ان يكون
 الحالة المذكورة بالحركة القسرية الصادرة عن غير ذي ارادة ولكن يجوز له ان يكون
 في الجسم بالفعل مبداء ميل طبيعي بل يجوز له ان يحصل له ايضا في وقت الحركة القسرية
 المذكورة هذا ويكفي لم يوجب كل مبداء ميل في وجه اخذ ولو لم يكن الجسم اذا كان له حال لا
 له بالنظر الى طبيعة فيجوز انتقال منه بالنظر الى طبيعة و اذا كان ذلك الحار
 في الموضع والموضع بان لا يكون الموضع والوضع وجبا بالنظر الى طبع الجسم
 فيه مبداء ميل طبيعي لان ذلك الموضع والوضع اما ان يكون طبيعيا او لا ولا يؤول
 لما يمكن زواله في حين زواله لا بد له كونه في طبعه ميل اليه فففيه مبداء ميل على
 فله موضع ووضع طبيعي غير ذلك الموضع والوضع الى اصلين بناء على ما ثبت
 سابقا من كل جسم له موضع او وضع طبيعي فحق طبعه ميل اليه قطعا اذا
 عند خوجه عن موضعه ووضع طبيعي فيه ميل اليه على تقدم فثبت ما اياه
 وهذا ان كان اذ يلفظا ومغفر لك فيه ايضا امور اما اولها فيقول لزم
 له كل جسم عند خوجه عن موضعه او وضع طبيعي كونه احد شيئين على
 مامر واما ثانيا فنسلم ذلك لكن نقول على الحق الاول انه يجوز له كونه في حالة
 مستغنى في الواقع ولما كان مكانا بالنظر الى الذات وح لا يجب له كونه طبيعيا
 ميل اذ اللازم له كونه طبيعيا على تقدير مبداء ميل في الدنيا غير لازم لجواز
 استلزام الحاصل كونه طبيعيا على تقدير مبداء ميل لا يوجب كونه مبداء ميل

الذي هو رادهم الاثر في خروج المحدث من موضعه او وضعه لما كان محالاً عندهم لا يقولون
 بان فيه مبدأ ميل مستقيم بل يفهمون صريحا مع انه على تلك التقدير المخرج لابد من كونه
 ميلا مستقيما على ما هو المفروض الا انه يفرض بين المخرج بالنظر الى الذات والمخرج
 وبقى الاحتياط في المحدث بالذات كجذبة في كونه مخرج عن أشكال ولو
 فرض إطلاق مبدأ الميل على ليس محبة ايضا اذ لا يتم على هذا ما يجزى افضل الا
 مرانه بعد ما ثبت وجود مبدأ الميل فلا بد من وجوده اذ لا عاقبة لان وجود مبدأ
 الميل على هذا الإطلاق لا يستلزم وجوده ليس على تقدير عدم العائق وهو ظاهر
 فلان ما سبق بعد هذا الفصل عليه المحدث وفيه مبدأ ميل مستقيم لا يستقيم
 اذ الوضع الذي لا يجب للمحدث بالنظر الى طبيعته ليس ما يمكن لمحدثه من طبيعته
 يدعونه ويريدون عليه كونه في الجسم على الشئ الثالث ميل الى الوضع الذي
 هو طبيعي له معنى آخر كونه فوق الجسم مثله وهو واجب على عظمته
 بنينا كلامه ريث ما فهم **قوله** قلت لا شك انه على تقدير كونه الارض
 يمكن لمحدثه على هذا التقدير زوال وضع المحدث وبسببه الى الارض متساويا
 لمسكون الارض بالنظر الى المحدث جازي وعلا تقدير كونه يجوز بالنظر الى المحدث زوال
 الوضع وللمحدث في الواقع وزوال الوضع على هذا التقدير لا يكون الا بكون المحدث
 فيكون الحركة بسببه اليه ايضا فلما جاز زوال الوضع بسببه اذ ان المحدث لا يمتنع
 له سور ان ذاته لا يابى عن الزوال الا ان بعض الزوال هو موقوف على كونه كونه
 الزوال موقوفا على شرط لا يكون جازي في الواقع فان قلت كلاما ليس
 في الواقع بل ينقل الى الزوال اذ كان جازيا بالنظر الى الذات وكان الزوال
 موقوفا على شئ فلا بد لمحدثه ذلك الشئ ايضا جازيا بالنظر الى الذات لان
 امتناع الموقوف عليه بالنسبة الى شئ يستلزم امتناع الموقوف فاذا
 كان الزوال موقوفا على الحركة على ما هو المفروض فامتناع الحركة بالنسبة الى

المحدث يستلزم امتناع الزوال ايضا بالنسبة اليه مع قلت مع قطع النظر عن منع
 للمنتفع الموقوف عليه بالنسبة الى شئ يستلزم امتناع الموقوف بالنسبة اليه
 نقول المفروض للمحدث يمكن زوال الوضع بالنسبة اليه وذلك يستلزم للمحدث
 كونه جميع ما هو سبب لزوال الوضع متساويا بالنسبة والا امتنع زوال الوضع ايضا
 بالنسبة اليه وزوال الوضع له سبب متعدد من حركات الارض وحركة المحدث
 فاما كان احدهما بالنسبة اليه كاف في المقام فان قلت المفروض لزوال الوضع
 جازي بالنسبة اليه على تقدير كونه الارض ايضا وعلى هذا التقدير سبب الزوال ينحصر
 في حركة المحدث فيجب لمحدثه جازيا بالنظر اليه والالكان سببه ايضا متساويا فقلت
 من الملاحظ ان الموضعية لا يكون لبعضها وضع كونه او لا به وضع لبعضها الاغلاية
 الا على ان تلك الاجزاء مجرد ذاتها نسبتها الى جميع الادعاء على السوية لكن كونه
 له لا يكون مع اعتبار الال من الخارج ايضا كونه موقوف على كونه لا يكون متساويا
 تلك السبب مع فرض كونه الارض الذي هو امر خارج باقيا بحاله الارض لئلا يمتنع
 مثلا كونه بالنسبة الى ذاتها الخروج عن مكانها الطبيعي ولا يمكن له ان يخرج
 الخروج على تقدير عدم القاسر وعلى هذا التقدير يخرج الخروج في الحركة الطبيعية منها
 فيلزم لمحدثه بالنظر الى ذاتها خروجها عن مكانها الطبيعي بالطبع متساويا في
قوله ان كان في ذلك الجسم مبدأ ميل الى الطبيعة المحركة جيل السمع البنية وجود
 المسح حيث قال فكان فيس في ذاته جعلها وجود مبدأ ميل فكانه لاصل لم يذكر
 السمع لا كما دعيتم كما لا يخفى فانهم **قوله** المخرج المراد منه وجوب حصول كليات الاجسام
 في موضعها الطبيعية بالنظر الى منع لادبائهم وبيان اذ طبيعيا
 يقتض حصولها في مكانها فينظر اذ طبيعة الكل والجزء واحدة فلو تنفقت
 طبيعة الكل حصوله في مكانه انتفاء تاما لزم لمخرج الجزء ايضا مكانه لئلا
 ولعله نسي حديث الوجوب الال لئلا على تلك الطبيعة لو حب لمحدثه الكل في محله لا الجزء

لكثرة اقتضا الطبيعة كمالها في محل اقتضا تاما كما ذكره المحرر او كمالها واجبا كونه في
 محل سواء كان مقتضا الجميع او لا على ما فهمنا على ان المراد بالكل لكان مجموع الارض
 من حيث المجموع ففت ده ظ اذا اجزائه يخرج عن المكان بالضرورة ومنه عدم كونه
 المجموع في محل ولما كان المراد بالكل الاكثر فتوايضا مع كونه مالا دليل عليه فينا
 تعلم قطعا انه يجوز له الخروج بغير اجزاء الارض مثلا شيئا فشيئا من مكانه الطبيعي
 الى المخرج كلها ومنه كبره ولما كان المراد انه لا بد من بغير شئ من العناصر
 محالها الطبيعية لكان قل والنصف من اقسامها مثل ساقه وبالجملة هذا الكلام لا يعمل
 عليه ما قبل **فصل** في احوالها وهو ايضا محاذ لاقا سرنا ان اراد انه لا فاع
 كس يخرج كل الارض من مكانه بالتدريج فمفهومه وان اراد انه لا فاع سر حيث
 يخرجها دفعة فموضع كونه ممنوعا ايضا فيه انه لا يلزم له كونه خروجه دفعة بل كونه
 يخرج شيئا فشيئا **فصل** في احوالها وهو ايضا محاذ لاقا سرنا ان اراد انه لا فاع
 لذل كونه واجبا بالنظر الى الذات وهو ظ ولوقيل المراد منه وضع الجسم بالنسبة
 الى جسم اخر موقوف على جسم الاخر وهو غير مستند الى ذلك الجسم لعدم استناد
 الاسباب بعضها الى بعض فذا كونه الذات موقوفة لبقول هذا دليل اخر غير ما ذكره
 المحرر وحمل كلامه عليه بعد جدا ومع ذلك فيه لمراد بالوجوب بالنظر الى الذات
 انها ليس للذات على موجب بل ليس بالضرورة للذات بالنظر اليها وهو ظ
 وح لا يتم الدليل كما ذكره ايضا يلزم مقتضى هذا الدليل لكونه الوضع الذي هو طبع
 للمحل ويزعمون كونه فوق الاسباب واجبا بالنظر الى ذاته لبيان الدليل فيه
 فيكون رذاله فيلزم لكونه مبداء مستقيم فانهم **فصل** في احوالها وهو ايضا محاذ لاقا سر
 اجزائه في لمر الطبع اذا كان ذا ارادة كما يقول في الفلك لا يتم فيه ذلك وهو
 فاعا في الارض واذا انخرط استحقاق الوضع بالنظر الى هذا الطبع من حيث هو
 طبع فقط واما بالنظر اليه من حيث هو ذا ارادة فلهذا غير كاف في المقام وايضا

لزم هذا الدليل لزم لمر لكونه الوضع مع ضرورة القول ايضا وجوبا وقد مرح المحرر في
 انتفاصها او جزء القول وهو وجوب كلامه ايضا مقترح به على تقدير عدم
 وجوب مقتضى هذا الدليل يلزم جوار الحق على ان ذلك وهم لا يجوزونه وايضا يلزم
 مقتضى دليلهم هذا الحق مبداء مستقيم فيها اذ الجزء الذي هو فوق مثلا يكون
 له نصيب تحتها واذ ذلك بالحق والحق المستقيم فيجوز الدليل فانهم **فصل** في احوالها
 واخفها عنها جازها فالجيب في طبعها وجوب هو مستدير لا مستقيم قد ظهر
 باذكارنا سابقا وحال المقدمة البقية عليها هذا الجيب ما يرد به من جهة
 اخر وهو انه بعد تسليم لمر القاسم غير ذرا رده بقول العل عايقه الطبع باعتبار
 اقتضائه لكونه الوضع كمر مرة لا باعتبار انه مبداء مستدير كما ذكره وان
 اظهر اذ معا فلهذا لم يستدبر القاسم لمر كونه مستدرا لا فيصور الا بان كونه
 الميل الى اصل منها لاجتنب مختلفتين في المفروض لمر كونه مستدرا الى جميع
 الجهات فكيف يكون مبداء الميل عايقا له الا لمر مبداء الميل الذي يشتمل على ذواته
 عند تعلمه لكونه يصير المعاقبة بغير لمر القاسم الى جهة يترك بها وقفة بغير
 ارادة بل كونه الى جهة اخر وهو كونه اذ ان ثبت من قبل ان تبدل الوضع من جميع جهات
 وهذا التبدل لا يكون بغير ما ذكره لعينه او لان التبدل لا يكون الا فلا ولا يكون بغير
 لمر كونه بطبيعة لان الحركة الوضعية لا يكون طبعه عند هم فلا بد من كونه بطبع ذرا رادة
 فثبت مبداء مستدير ووجه فذا ذكره لمر لمر يقبل القس لا بد فيه مبداء مستقيم
 على سبيل الاستظهار والتأمل عن هذه المرتبة من الكلام وفيه ايضا لمر كونه مستدرا
 لكان كما ان اجزائه اذا كان فذا يجوز لمر كونه الانتقال جازيا بالنظر الى الذات مع امتناع
 جميع احتمالاته في الواقع او يتيح كونه بطبع ذرا رادة يقتضي مثلا الى جهة واحدة
 والقاسم كونه الى جهات اخر فنتصور المعاقبة بينهما وبالجملة الاحتمال الذي ذكرنا
 احتماله قاصح في دليلهم ما يوجه تقريره ان قلت الطبع اذا اقتضى لكونه مستدرا

فانقصر وضعها معينا وقد ثبت ان الوضع المعين لا يمكن له ان يكون طبيعيا قلت مقتضى
الطبع السكون لا الوضع المعين بل كل وضع يتفق مع طبع السكون عليه على هذا
اقتضاء الوضع المعين بالوضع والمقتضى بالذات هو اصل السكون كما لا يخفى
ان مقتضى حفظ الشكل في كل اتفق اقتضاء بالشكل الخاص بالوضع والخاص
بنفس الحركة ايضا بغيره لا يمكن له ان يكون مقتضى الطبع اذا الحركة لا يمكن له ان يكون مقتضى
بالذات فاقترعا واما اصل حصول الوضع فير عليه ايضا ما ذكرته فلو قيل ان
لا يكون الغرض منها الوضع بل امر اخر معلوم مثل هذا في السكون ايضا وكذا القول
للمطبع فيما نحن فيه ذواته فمقتضى الوضع المعين هو الحركة مع انه يمكن
ايضا نقول بخلافه ايضا في السكون فافهم **قال** الشارح وجوده في السكون مستبعد
بما لا يمكن له ان يكون له مبدأ طبيعيا لا تفر عنه في الحركة المستديرة لا
بكونه طبيعيا فيكون في ارادة وح نقول يجوز ان يكون له مبدأ طبيعيا في ارادة
وكونه مبدأ للميل باعتبار ان طبعه مطيع مع قطع النظر عن كونه مريدا وعاقبته
باعتبار انه مريد ولا ير المصلحة في الحركة وبعبارة اخرى مبدأ الميل الذي اشتهر
في الفلك في ارادة منتهى ومع كونه مبدأ للميل انه يجوز ان يكون له مبدأ في ميل الى
وح يجوز ان يكون له عدم المصلحة ويمكن له الرجوع الى ما ذكره المحرر في كل
الحركة لعدم اشتراط كونها في السكون مبدأ للميل النفس المنطبعة والعالي النفس
المجودة التي تشرتها الشئ فلا فلا في الارادة على الوجهين فيكون العالي فارجوا
فافهم **الحج** اذا كانت الساكن المتحرك غير متناه لا يحفل بالحجم في النقل اذا
فوق جسم يمنع عن الحركة بالاستدارة لا ليقول العقل لا يوجد في الفلكيات
ولا يمكن ايضا للشيء ان يكون في الحركة **الحج** وانه يقول المحرر في كل اجتماع
الحركة المستقيمة والمستديرة كما في الكرة المدحرجة والاولى في توجيه كلام الشارح
يقول العوق في خارج لا يتصور الا بان يدخل العاين جزءا منه في العوق وذلك

بالميل المستقيم او المركب في هذا لا يوجد في الفلكيات فافهم **الحج** وفيه النظر في كل
قال السيد وهو قوله واما يقول المحرر لو حرك حركه مستقيمة او مركبة ثم اذ كان
موقوفه اياه في حركه وايضا قوله وما استساكن المتحرك غير متناه لا يستلزم عدم
معاودة الساكن عن الحركة المستديرة اذ ربما اعتمد الساكن بالميل على اخر فيمنعه
عن الحركة بالاستدارة فان قلت دعور كقصر المعاد في الخارج في ذي ميل مستقيم
او مركب كقصر تقصيرها بالميل في ارض او مائية من مستد برفق لا يمنع
عن الحركة بالاستدارة ولا حاجة الى السكساكن لا يمنع عنها ولا يمنع وجود الميل
المستقيم والمركب في ذلك مستبعد وجوده عند المحرر ولا حاجة الى قوله واما يقول
المحرر فانه في نظر قلنا امتناع وجودها فيما عدا المحرر فلا فلا في كونه لا بد في
دليل انحرافه في كل الحركة ما ذكرته في ذلك فان قلت ان كان هو الظاهر وهو لم يرد
الميل المستقيم او المركب في الجسم الخارج فقط كاف في لطفه وعليه مع ما اورد
السيد انه ليس كذلك اذ يوجد وجه واحد للميل في الجسم الخارج مالم يحرك المحرر
في العوق بل لا يكفي مطلقا في حركته ايضا كما اشرنا اليه بل لا بد من حركته في
ولم كان المراد انه لا بد من وجه واحد للميل في المحرر بنا على اذكرنا في الخارج قوله
ولا حاجة الى قوله وهو هو في تصورنا في دفعه انظر ما ذكرنا وانه لا بد من حركته في
وح لا يرد ما اورد السيد ثم ما ذكره من انه ربما اعتمد الساكن في دفعه في دفعه
فافهم **الحج** فيقال فيه كان وجه السالك في الاول في السالك اما على اشرنا اليه وقد
عرفت دفعه على نعمهم او على انه يمكن له ان يكون في الساكن ما في اخر دون الحاجة
حسبه وفيه ايضا ان فعل النفس في اليد اما هو توسط اليد كما عرفت
واما في الثاني فمقتضى **الحج** وانه عرض بقوله اورد وجهه في نفسه بان شرحه في منطق
على المتن وذلك في الاظهر له تعريف الشئ بانه لا حاجة الى هذه الحجة التي اوردنا
الامام عن عند نفسه على بطلان المحرر لان الشئ اثبتا سابقا عند قوله في كل

مثله بجهة وضع ما يفرق له اجزائه على ما فرقه الله والام هناك كلام بغير الكلام
 على ما فرقه الله ولم يثبت له احد يحتاج منها الى اثبات لباطل واد
 الحجة عليها ونفسه لا من متن الكتاب والافعال لفرقه الحجة مشهورة بين
 اقوم فانهم **قوله** ولم يذكر عليه دليل يري بل اولى عليه ذكر المحاذات وقد
 بينه الله بوجه نظر اذ انظر الى الشيخ او الى الدليل بوجهين احدهما الباطل
 والثاني المحاذات على ما بينه المحاذات **قوله** ووجه الباطل في ظاهر كلامنا
 وكلام الله ايضا لا يابى عنه كلام الشيخ على ذلك لان قوله والحجة لفرقه الوضع
 اما يعرض من تأخير غريب كونه على الوجهين اذ على الباطل ايضا
 يلزم كونه الوضع من تأخير غريب باعتبار ثبوت الاجزاء في الهيئة وانه يصح على كل
 جزء ما يصح على الاخر ولا اختصاص له بالمحاذات بل على ما الله اوله لا يذكر
 الباطل مشغور بذلك فانهم **قوله** وذلك لانه اذا لم لا يخفى لفرقه مقدمه
 موصفا دليل الباطل على ما ذكره المحاذات لا المحاذات اذ دليل المحاذات لا
 يحتاج اليها والمخسر خلط بينهما وهذا ظاهر لكلام السخ حيث نفي الادوية
 اولاً ثم فرع عليه نفي الوجوب على الدليل الباطل لللفظ المحاذات الترادف
 في امين كونه يستنبط منها دليل اخر فنزاعنا اياها اليه ليس له ادلة كلام
 يمكن تطبيقه على عدم الدليل بهذا نحوهم فانهم **قوله** ولا اثر لفرقه منها في الكتاب
 عرفت لالباطل وابتداء الحجة عليه ما في متن الكتاب بعبارة الامم الامام
 او روجه ونفسه على الباطل زعم الشيخ لم يتعرض لها في الكتاب سابقا
 تعرض الله بانه لا حاجة الى ذلك لانه بين ذلك سابقا على ما قررنا فانهم
 فهم لم يتعرض لذكر المحاذات لم يجعلها دليل اخر اما لظهوره اولاً لانه لم
 يتفطن لامكان جعلها اية دليل على الخط والارضية بين اذ بعد ما ورد دليل
 على الخط واثبتة فلا فير في لا يتفطن لدليل اخر وهو طمع ان قد عرفت لكلام

الشيخ لا يطبق على هذا الدليل والمحاذات لفرقه الباطل في معرض الدليل كونه
 لا كان يمكنه يستنبط منها دليل بغير ما اياه دليل اخر فانهم **قوله** شارة
 الى انه ينبغي ان هذا الفصل هو الامام ايضا بفرقه الفصل على الفصل السابق اذ ثبت
 بالباطل عدم وجوب الوضع ثم بالفصل السابق ثبت وجوب مبداء الميل فان
 قلت الامام اثبت بالباطل صحة الحركة المستديرة لعدم وجوب الوضع غير كمال
 المر الفصل السابق ثبت لا فرق في الحقيقة بين عدم وجوب الوضع وصحة
 الانتقال ليس في اثبت صحة الانتقال حصل الاستغناء عن الفصل السابق اذ بعد
 ثبوت صحة الانتقال ايضا لا بد فيه من مبداء ميل اما بان الحركة لا بد لها من مبداء ميل
 واما بالنسبة لفرقه منها الله نعم لاحاجة على ذكره الى ان الفصل السابق لم يلزم
 لا يكون واجباً فهو ممكن كالمكتسب لا ابتداء الذي ذكره الله بقوله وهذا امر مفيد في
 نفسه ومنه عليه يتصور ليس نظراً الى انه مقدمه لان هذه المقدمة ليست شيئاً
 مفيداً في نفسه ولا خافياً فيما مر من كلامه في الفصل السابق ولم يلزم الوضع
 اذا امكن زوال المكان في الجسم مبداء ميل والامام قد اخذ هذا مع انه عند حوزة
 الى شرح المتن ياخذ حديث الوجوب لا يمكن ايضا فقد ظهر انه لا فرق بين كلام
 وكلام الشيخ سورانه اخذ مكان زوال الوضع ويمكن حصوله بغير الخوا
 وظ كلام الشيخ انه كثر ما يمكن زوال الوضع وهذا هو ما ذكره المحاذات وليس
 آخر فانهم **قوله** بان الاجزاء اذا لم يكن الا فرضية او فيه منع اذا الامور الفرضية
 النفس الارضية كثيرة ما كملت احكامها كسب الخارج وهو طم الآخ فان قيل
 زوال الوضع لا يكون كونه كونه اذ يجوز له كونه كونه الارض مثله بالاستقانة
قوله المحاذات وحصول الوضع في فيه انه ايضا يجوز له كونه كونه اجزاء الارض على الاستقانة
 على ميل التفريق فمائل في **قوله** المحاذات فمائل في مستقيم بمنس لفرقه كونه
 فان قلت على هذا بينه ببيان الدليل اذ تبدل الوضع لما كان كونه كونه كونه

حسم اخر فلما حاق الى مبدئ في المحل وقت لا فيه فيه او غرض المحل لهذا الابد
 واراد على الدليل سواء اخذ من والى الوضع او تبدل فلا فائدة في احد الاكثين
 فانهم **قال** المحل وهذا الكلام والامام هو مراده اما التعريف بالامام بان كلامه يدل
 على انه يقول بالحركة مطلقا كاف في الاستدلال مع انه ليس كذلك اذا ثبت سابقا
 هو انه يقبل بالحركة الفسرية في مبدئ مع انه انما كان يقبل بالحركة الفسرية
 او التعريف بالثبوت بان قبول بالحركة مطلقا كاف في الاستدلال كما ذكره الامام
 اذ كل حركة لابد فيها من مبدئ فاجب الى اخذ قبول بالحركة الفسرية واما ما كان قظه
 ما سبق حله ويكفي لم يرد مراده لهذا الكلام والامام يدل على قبول بالحركة
 مطلقا كاف في الاستدلال لا حاجة الى اخذ قبول بالحركة بالاستدلال كما فعل
 الامام فيما قبله فكيف تكتسب الاورد انما على الامام ووجه دلالة هذا الكلام
 على ما ذكره فانه لا يحفل بالاراد الذرا ورواها الامام بعد هذا يدل على انه
 حفي بالحركة الطبيعية والارادية اذ على تقدير حصول الاستعداد العام لها يلزم
 وجود دليل بالفعل اما الفسرية فلهذا على ذلك التقدير ايضا لا يلزم وجود دليل
 الطبيعي بحسب مبدئ نعم يلزم وجود دليل الفسري وهو عين السبب لا
 لانه يلقى قبوله لو وجد دليل حاصل حصول الاستعداد التام مطلقا اما هو على
 التفرع واحالة الامر على ظهور دليل في الحركة الفسرية لا يلزم ذلك ايضا فانهم
 ثم لا يحفل بالاراد على ما نقله الشيخ عن الامام في اخر الحاشية لا يحفل بالامام ما جعل
 الدورية الحركة المستديرة ولا انما انما نقل عنه ذلك وجود دليل على ما
 في كلام الشيخ ثم بعد ما ثبت وجود دليل ثبت وجود الحركة بالفعل فنقل
 الحجة وقا في آخر الفصل يكفي لم يرد مراده الشيخ هذا ايضا ويكفي لانه لا يكفي
 كونه مراده مجرد وجود دليل بالفعل ولا يمكن له ثبت وجود الحركة بالفعل
 ولذا لم يثبت في اراد الاراد فثارة كجعل المحذور وجود مبدئ غير متناهية

كما في الاعتراض الثالث واما وجه الحركة المستديرة بالفعل كما في الاعتراض الثاني
 والحاصل انه لا محذور في غير ذلك ليس سببا لمحصل فطر انما كلام الامام
 كما يورد اليه كلام المحقق في الامام فان الاعتراض الثالث ايضا بعد ما انزل
 المبدئ الغير المتناهية انه لا يلزم وجود دليل وجود الحركة ولا محذور لانه لا يكفي
 متوكة بالحركات المختلفة وهو لا يلزم لانه لا يكفي لانه لا يستلزم دليل على
 وجود الحركة فقد ازم في الاعتراض الثالث ايضا وجود الحركات الغير المتناهية
 فحصل المصلحة في الاعتراضين واحد الكذب بما على انهما في ملاحظة كلام النجاشية
 كما قرنا فانهم **قال** ونقد الاعتراض الثالث قد عرفت انه لم يجعل المصلحة
 الحركة المستديرة وليس الاعتراض الثالث مبنيا عليه اذ جعل المحذور وجود
 المبدئ الغير المتناهية بالحركات الغير المتناهية كما نقلنا والعجب من الشيخ
 صرح في الاعتراض الثالث بانه جعل المحذور وجود المبدئ الغير المتناهية لان
 ان مراده بوجه الحركة المستديرة ما يقابل وجوده بالفعل بقرينة جعله مقابلا
 فيشمل وجود دليل بالفعل كقولهم ولما اقمنا التزم المحذور في الجواب لا يلزم فانهم
قال لان الاستعداد يرجع الى الفاعل ومبدأ دليل فاعليه للحركة فلهذا نظر لان
 كلام الامام على ما مر به في الاستعداد التام الذي لا يحصل الا بحصول جميع الشروط
 وارتفاع الموانع اي الاستعداد وحده لان الاستعداد يرجع الى الفاعل
 لا الى الفاعل ومبدأ دليل فاعليه للحركة في الاراد عليه وكان نظره على
 الاستعداد امر حاصل في الفاعل والحكم سببه الفاعل وحده يكفي لم يرد مراده
 في القابل دون العلم بسببه او الا بالترك هذا الوجه الذي ذكره والافتاء
 باسمه فانهم **قال** الشيخ في ايضا بان الحاشية بسيطة يكفي لم يرد المحذور
 مجرد وجود دليل المستديرة فيها بل وجود مبدئ على احد الاشياء المدعى عليه لانه
 يمنع وجود ذلك المبدئ ايضا فيها على علمه لكان مبدئ دليل مستقيم وقد

وهو تفني الامام مع انه وان كان جعل المحذور اللازم كما هو وجوب حركاتها **مستندة**
لكن في بعض النسخ لا يلزم انما مستقيمة بالطبع والحس الواحد لا يتجمع ليل
المستقيم والمستدرك في عدم حصول تفاوت في بعض فافهم **الاشارة**
لنوع كونه لا يميل لا يتناهي بحسبها لا في الفصل السابق لوجوه على مائة
اذ اوضح الانتقال فلا بد من مبدأ ليس في ذلك الانتقال في الابدان متجمعا ما اذا
حصل على ما حله **الاشارة** فلا بد من حاصل ما ذكره **الاشارة** انه اذا وقع الانتقال في ما لم يكن
بالطبع ففيه مبدأ ميل بالطبع وهو لم يولد له كان بالصدفة فلا بد منه ايضا
ميل بالطبع يعاود فيقول اذا كان في الحركة على المحذور من جميع الجهات فيجوز
لنوع كونه احد الحركات بالطبع والاخر بالقدر ليس بالذات بالطبع الى جهة معينة
كيفية انتقاله من الحركة الى الجهات الاخرى فلم يلزم الا وجود مبدأ ميل واحد بالطبع
وهو ظاهري **الاشارة** بعد كل ذلك في شئ على ما حمل على كونه غير متناهي
نهذه الوجه واجاب بوجه اخر غير مستقيم على ما سيجر كونه كونه في القدر
غير جائز في الافلاك عندهم فاذا جاز الحركة على المحذور في جميع الجهات لم يلزم
كيفية بالطبع فلا بد من الجواب ما ذكره **الاشارة** فان قلت في هذا الجواب الى ما ذكره
الاشارة من قبل الحركة **الاشارة** في مبدأ ميل فقلت على ما سئل الاستظهار
والاشارة بانها ليس لا يولد على احد الحركة **الاشارة** في غير جائز على الافلاك
بل يتم بدونه ايضا كما امر **الاشارة** اية اوله في ما راجع الى العمل في الحركة **الاشارة** في كونه
بالنظر الى ذات الفلك كما هو المفروض في ذلك ان مستغنى الواقع لكنه قد عرفت
لنوع مثل هذا الجواز للحركة **الاشارة** في مستند ووجهه **الاشارة** في مبدأ ميل في الجليل
الى ما ذكره **الاشارة** من الجواب بل في الجواب ما ذكره فافهم **الاشارة** وقد مر مثل هذا
في السطر الاول كونه كونه تكرارا هو هذا ويكفي كونه كونه في جهة واحدة في الحقيقة
تكرارا لما ذكره من لا يمكن اما الامكان في كونه **الاشارة** في كونه **الاشارة** في كونه

على هذا الوجه

وفي كل من الوجهين نظر كما لا يخفى **الاشارة** وقد تحقق في الامور المذكورة للميل في كثير من
الامام بعد ما اوردها اعتراض النذر في **الاشارة** في هذا المسائل العائني لا يكون مبدأ
السكر والاشارة ان ذلك الوضع او الى الفلك من غيره وهو بطبيعة ما روي الى الحركة
المستقيمة لان ذلك في كل موضع لا يكون مبدأ الحركة المستقيمة في جهة اخرى فاذا
كان كذلك فقد وجد ما يقتضيه كونه الفلك متحركا على **الاشارة** في جهة فيجب كونه متحركا بالاشارة
لا نقول في هذا الكلام للميل العائني من الحركة لا بد ولا يكون مقتضيا للحركة في غير
لكل حال في هذا عائني من الحركة **الاشارة** في جهة الحركة **الاشارة** في جهة الحركة **الاشارة** في جهة الحركة
واذا كان كذلك امتنع الاستدلال بميل هذا الميل على وجود الحركة لاحتمال كونه يتوق
كل واحد منها بالآخر وبغير الجسم فالياء الحركة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
منه تحقيق في الامور المذكورة للميل الى الطبيعة في الحركة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
واورد في اعتراضه **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
ما ذكره **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
على وجود مبدأ الميل وبعد ذلك نقول مبدأ الميل موجود والمانع مفقود فلا بد
من وجود ميل وكذا الحركة على ما مضى **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
لعدم اعتبار الميل **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
يرجع الى القائل بعد ما وقع في الطبع في التوحيك لا في كونه كونه كونه كونه
وفي جواب ما ذكره **الاشارة** من حصر المعاد في ما ذكره لو لم فافهم **الاشارة** في جهة
ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع القرينية في جهة مع ما مر من الكتاب انه سيذكر
لعدم وجود مبدأ الميل المستقيم في بعض موانع **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
وهنا كما ينبغي ان يفرق بين العمل المحذور لا يمكن كونه مبدأ فلا يصح عليه الحركة
الاشارة في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة **الاشارة** في جهة
اذا لم يكن بالنظر الى طبع المحذور احدث الميل لا يجوز عليه بالنظر الى طبعه الحركة بالطبع

والمستقيم لا يجوز له ان يكون في مستدير ولا في غير مستقيم فيها
ولو تنزهنا عن ذلك وتكلمنا بمبدأ الميل مطلقا كما في القول بالحركة المستقيمة فقولنا ان
للمستقيمة ليس فيها مبدأ الميل المستقيم اذ وجود الميل المستقيم في العناصر لا يخرج كذا
انها اذا خرجت من مكانها الطبيعي بحيث طباعها ميل يتحرك به بالحوادث المستقيمة
اليها ولا دليل على ان ذلك في الافلاك غاية الامر ان الميل يخرجها عن طبيعتها الطبيعية
عند ذلك لا ينافي له كونه طباعها بحيث لو فرض خروجها منها احدثت ميلا مستقيما
اليها وهو ظاهر الظاهر انهم يزعمون ذلك حيث اعتقدوا ان لكل جسم مكانا او حيزا
طبيعييا يطلبه عند الخروج منه ويتوجه اليه على اقرب الطرق فان قلت لكل حاصل
كلام الله للمعاد لا يخرج الا على الحركة المستقيمة بغير نزول ومنها ومما اذا كانت بالحركة
المستقيمة فاللازم منه ان يكون حركتها بالقدر حركته مستقيمة وذلك لا يستلزم وجود
مبدأ الميل المستقيم لا المستدير كذا في الافلاك فانها لا يوجب عليها الحركة المستقيمة
لا بل كونه زوال وضعها بالحركة المستديرة فلا بد فيها من وجود مبدأ ميل مستدير فخرج
الجواب الى منع جريان الدليل في العناصر قلت بعد الاعراض عن عدم انطباق الكلام
الشيء عليه بكونه زوال وضع اجزاء العناصر ولما كانت الحركة المستقيمة لا تتبدل وضع
الاجزاء لا يمكن الا بالحركة المستديرة على ما يتوقف به الخفاء فليتم كذا في الاستدلال
كما ذكره الامام وجوز الدليل فيها والله اعلم من عليه بما ذكرنا مما كلفه في ما ذكرنا
استدلاله وايضا لا شك في اجزاء الارض تقبل الحركة المستديرة بالقدر فكذلك ايضا
لكذا في الطبيعة فيها على كونه العناصر كلها متحركة عندهم بالاستدارة بمكان
فذلك القدر لا يمكنه منع قبولها بالحركة المستديرة ثم هذا كلام آخر وهو ان الله في
الفصل السابق للمعانيات العامة حكى حصولها في كنهها الطبيعية ولا يمكنها الخروج
عنها فلو ان في عالم الافلاك في امتناع الحركة المستقيمة فليس فيها مانع ذاتي من وجود
مبدأ الميل المستدير فيجب له كونه فيها ايضا مبدأ ميل مستدير وحركة مستديرة على

كونه مستديرة في الافلاك لا المستقيمة بين المتساعين او بين لوجه مانع خارج
الحركة المستديرة فيها كذا لا يوافق قولهم ان في مبدأ ميل مستدير لا يجوز له كونه في
مبدأ ميل مستقيم وبالحركة خلق العالم **قال** الله وحكم بان ذلك المنفصل
بعينه كونه في انما فيه كذا لان ذلك المانع اما ذاته او غريب فان كان غريبا
فقد خرج الله تعالى عن المانع الغريب عن الحركة بالاستدارة لا يكون الا في
مستقيم او مركب متين ووجه عند المحدثين ان كان ذاتيا فكيف يمكنه ان يقتض
ذات البسيط شيئا ويقتض ما يتغير كما صرح به في تفسيره الله تعالى في المانع
غريب عن اصل الحركة بالاستدارة مستخر فيها ذكرنا ما هو خصوص حيزها فيمكنه
يكون شيئا آخر وهو كذا في اولى المانع ذاته ولا يلزم للقيض ذات البسيط شيئا
ويقتض ما لا بد ان حاصل الجواب بل هو المستدير المستدير كذا في الاستدارة
في الفلك لا يخرج عن الدليل المذكور على تقدير انه يدل على انه لا بد له كونه في
ميل في جميع الجهات بل الميل اليها بل بالحركة اليها كما لا يخفى ولا يكره فيها التخصيص
ام اولى للميل المستدير لانها لا كان ذاتا ارادة يجوز للميل المستدير المستدير في
بشرائط متماثلة اما لا يمكن ذلك في الطبيعة كذا في شعور لها في القول بالثابت
جواز الحركة في الجهات المتخالف بالنظر الى المحدث في كونه في غير مقتضى تلك
الحركات بشرائط مختلفة كذا في الواقع تحقق احد تلك الشرائط فتتحقق شرطه
فقط دون الحركات الاخر وفيه ايضا ما في الكلام عنه وانه لا على هذا انهم استدلوا
ام على وجه ليس بالفعل ثم الحركات بالفعل كما لا يخفى اذ نقول بعد كونه الحركات
الطبيعية بشرائط كذا في السكر ايضا جاز بالنظر اليه فلهذا تحقق شرط السكر ولم
يتحقق شرط الحركات كوجود المصلح في السكر مستلزم هو وبرد ايضا على تقدير
للميل المانع غريب سرنا ذكر انه اذا فرض انتفاء جميع الموانع الغريبة يلزم
للميل تحقيق في جميع الجهات بالذات بل بالحركة اليها بالذات وهو وجه

هذا الكلام ولزم ان محل ما لكن موافق لذات الشئ حيث يستدل بتفكيره كثيرا
 قوله ههنا لان مع ذلك لا مكان وقطع النظر عن الموانع الغريبة انهم ههنا هم
 آخر وهو انه كما عرفت الظاهر كلام الشئ له الحركة في جميع الجهات وان كان
 جازيا بالنظر الى طبع المحرك لكنه خصص جهة الجهات بالنظر الى الخارج وهذا
 في ان محل استدلال الشيخ على الظاهر وهو ان يقول لا جازيا بالنظر الى الحركة والعلو
 ففي طبعه سبب الميل اليها وروى في ترتيب اليه المقدمه التي ذكرها الشارح على تقدير
 اخذ تلك المقدمه لا وجه لا ذكره بل انصواب في الحجاب باذكار سابقا ولم يلزم
 ما يلزم من الدليل فيكون فيه سبب ميل مانع الحركة الى الجهات تسراده يتصور
 بان يكون فيه سبب ميل طبعه خاصه خاصه وكان ذلك مانعا عن الجهات الاخر
 التي يجوز انتقالها اليها فسر اوج لم يسم ما ذكرنا في بعد ان يجوز الحركة الى
 الذرف في الحركة في الجهات تسره هو الطبع الذي يربطه اليه والقول بانها
 له الحركة لا يكون معصرا طبعه قد عرفت الجواب عنه سابقا وكان الشئ قد
 زال عنه هذا وحمل كلام الشيخ على الظاهر واجاب على الايراد بما اجاب وهو كما
 اوتى كما قد سابقا ان من الكلام على عدم جواز الفرض ان ذلك قد مر في
 الكلام في **قوله** لا يلزم منه حركات غير متساويه بالفضل وقد عرفت
 ما فيه فلا وجه لان نفيه **قوله** اقول على هذا يلزم التعطيل في الوجوه انت خبير
 بان ما ذكره الشيخ من كل وضع وشكل لا يكتب بالنظر الى شئ يجوز بالنظر الى طبعه
 الانتقال عنه الذي هو من الحكم الذي يمكن تصوره ليس معصرا يجوز بالنظر الى
 طبعه الذي يتقنه هذا الكلام انه معصرا طبعه والنظر طبعه ما بل لا يلزم من علم
 ما ذكره في التعطيل في التجو والفسر الدائم بل يمكن ان يكون محالاً للطبع ولكن
 جازيا بالنظر اليه كما لا يخرج عن المكان الطبعي كما مثله بالنظر الى طبعه
 لكنه قد فاققتاه وهو لا يمكن ان يعلم ان الشئ اما يستقيم على تقدير

محل استدلال على الظاهر دون اخذ المقدمه التي منها انهم يلزم من كونها
 لزم يجوز بالنظر الى طبعه هو مقتضاه ترتيب استدلال فكان المحر ايضا ان يعض
 عما ذكرنا وشرعهم حيث منوا فلا يراد عليه اما لا يراد على الشئ محسوس
 ما فيه الكلام فقد ذكر **قوله** لان معصرا طبعه هو الحركة في الجذب قد ظهر ما لم يقتض
 الطبع على مقتضى دليلهم حيث حمل على ان الحركة في جميع الجهات بخصوصها لا طبع
 الحركة وجعل مقتضى طبعه الحركة خلاف مقتضى طبع الدليل كما في **قوله** واما اذا
 كان نفس في نفس النفس بالنفس حركه طبع الفلك او من وجهه فان كانت
 من وجهه حيث يتقدمه ليرطع الفلك الارادة وله ان يستدل بالحركة الوضعية
 اليه فانه مع انه خلاف ظ عبارة الشئ حيث يفهم منها طبع الفلك المحسوس خارج
 عن طبع الفلك فيه انه اذا كان الطبع الارادة وليست في التحصيل الجهة ارادة
 لمصلحة وكذا فلم لا يجوز له سبب اليه السكون في ذلك دون تفرقه اوجوب
 انما بينا له السكون لا يكون مقتضى طبعه قد عرفت مرارا ولكن لا يتغيره فنقول ان
 له كونه النفس الحركه من الفلك محصية جهة الحركة بارادتها فلم لا يجوز له كونه
 الفلك محصيا للسكون بارادته لانه ايضا ارادة على رأيهم وتفرقه كلامنا
 قلت قد ذكرت لزم هذه الكلمات على تقدير حمل استدلال على الظاهر وقطع النظر
 فان دواعي يلزم على الدليل من كون الحركة الى جميع الجهات معصرا طبعه فلا يمكن
 لزم من كون كونه معصرا طبعه قلت لا شك انه على تقدير كون استدلال
 على الظاهر لا يمكن لزم يقولون جميع الحركات الى الجهات المختلفة معصرا طبعه
 الفلك مطلقا لظهور بطلانه وعدم امكان صدوره عن عاقل بل لو كان فالو انا
 يقولون بان مقتضى طبعه الذي هو ارادة بزمهم بشرائط مختلفة لجواز تحقق
 ذلك بالنظر الى ارادة وليس يجوز بالنظر الى غيره وعلى هذا انه يريد السكون
 ايضا مثل تلك الحركات فيجوز له كونه معصرا طبعه بشرط ويمكن له كونه المحقق في الواقع

هو شرط مسمى وكذا دون شرائط الحركة فانهم **قالوا** ان الله تعالى لا يتغير بالزمن
 بل هو ثابت في ذاته بل هو كونه الجسم عند خروجه من مكانه الطبيعي غير متغير
 بل هو في نفسه مع كونه مقتضيا له ولا يتغير ذلك في كونه المكان مكانا طبيعيا
 له فتذكر **قالوا** ان الله تعالى قد رجع وتبدل في مكانه بالفساد في نظر اذ يجوز له ان يكون
 اخرج من مكانه بل قد رجع الى مكانه كالفائدة في الوجود فانهم **قالوا** ان لم يكن حادثا قبل
 المتكلم لا يحل له حدوث المكان في خوف عالم الوجود بعد وجوده لا يتصور هو
 فافهم وانه اما يتصور انما بان يفرض كل عالم الوجود حادثا وهو في مقتضى
 من كل حادث مسبوق بالمادة او يفرض له حسابا في حق المحدث وانه
 ما ذهبوا اليه من ان كونه في المحدث بغير الفوق والافق اذ يلزم 2 له لا تجد جهة
 الفوق به وايضا يلزم في هذه الصورة تقدم الفوق على الخلف وهم يكرهون مع انه على
 لا يكون في نفسه لا يكون المكان موجودا قبل المتكلم الكائن في ذاته لا بد له من كونه
 قبل ذلك الكائن مشغولا بالانسان والذات في المحدث في المحدث بالتدريج الفوق والافق
 ايضا لوجه خارجي وهو بالتدريج وفي حال الخروج في صورة بالتدريج وكما
 له صورة اخرى في بعض ذلك المكان الحاصل بالتدريج تدريجيا وهذا هو الحال في كل
 من قبل الحركة في الجوهر انما يتولد به كونه في الجسم ويصدق في غير ذلك في الجوهر
 او ردا ما لكنه بعد هذا كل كلام المتكلم في فافهم ان اذ كان موجودا او
 بغيره بان لم يكن موافقا له في الجوهر موجودا غير هذا الكائن على هذا ايضا يلزم تقدم
 الفوق على الخلف وايضا قوله غير هذا الكائن لا معنى له الا لغيره في موافق
 له راجع الى المكان والمراد بالموافق له في الجوهر بالصفية بالبيع وهو كذا
 او كان موجودا في مكان آخر وهذا المكان مشغول بالصورة الفاسدة في
 يلزم تقدم الفوق على الخلف وايضا هو مستلزم للمطلوب لانه اذا كان ما كونه في جوهر
 المتكلم فارجع عن مكانه الطبيعي في مستقيم الى مكانه الطبيعي فكان الكائن ايضا

كذلك موافقة له في الجوهر وهو المطابق قوله اشتغال الصورة الفاسدة على ما في النسخة
 التي عندنا ليس بكيفية بل بغير لغيره في أسفل الصورة الفاسدة فافهم **قالوا**
 والا ولا لغيره في هذا الشق لزم ليس مستقيم الا لائق المدعى هو لكل كائن وانه
 ايضا فيه مبداء ميل وعلى هذا المراد المختار انه لا يلزم اثبات له كائن لثبته فيه مبداء
 ميل بل كغيره في ذلك الكون الفاسد ويلزم له كونه مبداء ميل في الكائن او في الفاسد
 اذ هذا ثبت ما هو الفوق من هذه المسئلة من امتناع الكون الفاسد على المحدث فافهم
قالوا ان الله تعالى لا كيف يخرج عنه بناء على انه لا يقبل الفاسد فلا بد له من كونه مبداء ميل
 طبيعي وقد عرفت ان فيه وايضا على تقدير تمام يلزم منه الا لا يكون فيه مبداء ميل في المحدث
 لا ليس مستقيم والا ولا لغيره اذ كان اخرج من مكانه الطبيعي في مستقيم اليه
 اذ لا بد عليه من سريان المسئلة التذكير مرة من الجسم يجوز له كونه عند خروجه
 من مكانه الطبيعي لا كونه متكاملا واثبات ليس في نفسه الى ذلك المكان ولذا كان مقتضيا
 له فافهم **قالوا** في الخروج من المكان وهذا المكان الكلام بغيره يدعي ان الله تعالى
 المدعى له كائن وفاسد فففيه قبول الحركة مستقيمة وهو حرم سريانهم بل مرادهم له فيه
 مبداء ميل مستقيم وللوجه **قالوا** ان الله تعالى فقد كان له كائن وفاسد فففيه مبداء
 ميل مستقيم فيه انه لم يثبت بالذات لذكره على تقدير تمام له كونه فاسد فيه مبداء ميل
 مستقيم اذ على الشق الاول لا يلزم وجود مبداء ميل الا في الكائن فقط نعم في الشق الثاني
 لو قطع النظر عما فيه يلزم وجود مبداء ميل في الكائن والفاسد جميعا الا لا كونه المراد
 له كونه جسم يحصل فيه الكون الفاسد وففيه مبداء ميل مستقيم في المحدث سواء كان في
 الكائن او في الفاسد فافهم **قالوا** في المحدث في معارضه الظاهر منع **قالوا** في المحدث
 عليه الانتقال فيه مسامحة اذ لم يدع المستدل وجوب الانتقال بل اقتضاه بالطبع
قالوا في المحدث في المحدث لا مكان له في نفسه نظرا لانهم ولهم لم يمتثلوا للمحدث في مكانا طبيعيا
 لكنهم اثبتوا لها حيزا طبيعيا وكذا اجاب الدليل المذكور فيه باعتبار كماله لا يجوز له

حمل الاستدلال المختلف في كلام الشيخ على المتنافيين في بعض الامور المختلفين الذين
 يدعى في هذا المقام ان الجسم البسيط لا يمكن ان يكون في جميع مقتضاها علمها الى تغير
 دليل الشيخ على المتنافيين حيث جعلها التوجه الى جهة واحدة ومنها وفي تغير
 دليل الشيخ على المتنافيين مطلقا سواء كانا متنافيين ام لا وليس مراده في
 كلام الشيخ لفظ المختلفين فانهم **قول** اذ قد صرح الشيخ بان الفرق بينهما كسب العلم
 والمفروض في هذا الايل على ما جعله دليل عليه في قوله وكسب العبرة في دلالة ما والى
 الاكتفاء **قول** واقول مغزى كلام الشيخ في الطبيعة الواحدة لا يجوز في هذه المقدمة
 البتة كما في المقدمة التي حمل على كلام الشيخ عليها ومع ذلك حمل كلام الشيخ على هذا المعنى
 لا يخرج عنه اذ في السياق لم يأت في معنى الاربعة لا مضافات كما في الحركة
 بالاستدلال بما في الحصول في المكان وانما يدعى بعد ذلك امتناع مقتضاها كما في
 واحدة كما هو ظاهر كلامه بل في حقيقة الامر كلامه على امتناع اقتضاء المتنافيين
 لا المتنافيين وايضا يقول في ان النقص يرجع الى السمتاء الطبيعة للحركة
 والسكون حقيقة فتضاء الحصول في المكان والحركة والسكون ما يقتضيان بالعرض
 وتقول لو كان بناء كلامه على امتناع اقتضاء المتنافيين ولو ثبت في ذلك الكلام
 الا فتقول اذا كان الجسم على طريق غير المكان مقتضيا للحركة اليه حاصل في
 مقتضيا للاستدلال فيكون مقتضيا للمتنافيين لا في حال الخروج مقتضيا حقيقة
 الحصول في المكان لا الحركة اذ مقتضاه بالعرض وهو لا ينافي في الاستدلال وهو
 ظاهر ولو ثبت مقتضاه بالعرض فيلزم في صورة انتفاء اقتضاء المتنافيين في
 الحركة والسكون متنافيان فانهم **قول** والعموم والمفروض باعتبار ان لا يكون الجسم
 ايضا لا بد من كسب المعد التوجه والافراف فيقول انها متنافيان في الطبيعة
 الواحدة لا مقتضاه المتنافيين جارية الامر ليس في الفرق بين كلام الشيخ وان
 الشيخ يدعى في الطبيعة لا يمكن ان يقتضى التوجه والافراف من غير حاجة الى التوجه

تحت الكلية القائمة بان الطبيعة لا يمكن ان تقتضى المتنافيين اذ يجوز ان يكون الجسم في هذا
 ايضا بدنيا كما في كلية وانما يدعى باعتبار درجه تحت الكلية المذكورة وهو كما
قول وهو ما سأل اخوه مشهور على التفرير بين اني التفرير الشيخ وتقرير الشيخ
 ما قرره المحشر لا على ما قرره **قول** الملح واجاب عنه في الايراد ولم يجب عن الايراد
 على دليل الشيخ اني انت خبير بان الجواب الذي ذكره انما هو نسبة الى الدليلين على
 السواء اذ الجواب كما يشير اليه الملح لا يدفع الانتفاء الا على ان لا يمنع
 دفعه لنقص مشترك بين الدليلين كما لا يكون **قول** الملح لانه من دفعه باذنه
 الدليل على انه يلزم الاستدراك على الشيخ كما لا يكون **قول** اقول علم حوازه انما
 يكون على تقدير كونه في ذلك الاقتضاء بما لا يخفى في نسخ المحاكات التي عند الزم
 لمختلف مقتضى الواحدة بتقديم الحاء على التاء وهو الصحيح لان ما ادعاه
 على ما ادعاه انما هو ما حمل على كلامه عليه في الطبيعة الواحدة لا يقتضيان من مختلفين
 وكان في نسخ المحشر يتجلى بتقديم التاء على الحاء ولذلك شك في الاعتراض بان
 يلزم اذا كان الاقتضاء تاما وهو جواب تركه اذ في ذلك المراتب اختلاف مقتضى لا يختلف
 اذ ليس للتحلف اثر في كلام الشيخ ولا في كلام الملح ايضا قبل هذا بل ليس فيها
 حديث اختلاف فلا يخفى القول يلزم ان يختلف مع ظهور عدم لزومه لفظ
 لم يقتضاه الاربعين المختلفين لا يستلزم ان يختلف نعم اقتضاء المتنافيين يستلزم
 في نسخة الرعدة بالسنه مصححة ويذكر ان مقتضى الجسم على التوجه اليه بعض
 القرائن ولو قل المحشر ايضا في الكلام على اختلاف لا يختلف لظهور ذلك في
 وممكن بان يلزم اذا كان الاقتضاء تاما به لا يدخل في بل هو ايضا كما سيذكر في الملح
 بعد ذلك في توجيه المنع اما لا يجوز لو كان اقتضاء تاما بفراده وكانا زعماء الطبيعة
 بانفرادها لا يمكن ان يقتضيا مطلقا بل لا بد من مقتضاهما كما في شرطها
 كما سيظهر في الواحدة لا بعيد عنه الا الواحدة او غيره في قول المحشر اذ يجوز ان يكون

في بعض الأحيان في ما ظاهري لظهوره المتخالف لا اختلاف اذ اختلاف الزمان
لا حاجة اليه في اختلافه بقول كيف ما كان الا يراى عليه ليس الا ما يشي به الملح
ومر كلامه انه لا يدفع المنع بل ما يدفع المنع فقط اذ ليس حاصله الا لزمه
المقدمة لير ذكره في الطبيعة الواحدة لا يختلف مقتضاها غير مسلكها
لا يحرف في فوائده لهذا لا يراى بعد ما كان الملح في راليه فافهم **قوله** والحق
ما شرا اليه قد عرفت في كل كلام له عليه **قوله** ويدفع الا يراى عنها بان الطبيعة
الواحدة في قدر لزمه هذه المقدمة لزم مع مزيد **قوله** والمنع في ما ذكره
هو سيجر في كلامه الملح لان السكون شيئا موجودا يقتضيه الطبيعة قد
يتاقتضيان اقتضاها لا يقتضيه كالمقتضى امر موجودا الملح اذ قد يتفكر في الحصول
في المكان عند كلامه انه ان اراد التفكاك لاقتضائين والامر فيه هل
قوله انه ليس في الاوضاع وضع طبيعي لان حصر المطالب بالحرية المستندة
في الوضع بل يجوز له كونه غير لا بد لغيره **قوله** الملح في اقتضاها ليس المستند
ليس مقتضاها ليس المستقيم لتغاير المبدئين فلا يسبق به على انه تغير
بقول انه فاذن ليس مبدئا شيئا واحد ولا كثر فافهم اما اوله فلا بد بالضرورة
عنه ظوا اما ثانيا فلا بد لوجه ثابتا يتغاير بينهما بالتغاير بين مبدئيهما
الاول اظهر لثباته والظالم له انه اورد دليلا آخر على الاقتضائين لا يمكن
يكو ما وطبع واحد غير ما ذكره في الطبيعة الواحدة لا يقتضيان مختلفين
وهو لزمه من الاقتضائين احدهما طبيعي والاخر غير فلا يمكن له كونه غير واحد
فافهم **قوله** ثم اشار الى الاعتراض على انه في قوله وايضا اذ لم يتبين
الميل في اذ فيه لانه على ما سبقه انما هو كونه في نفسه لظهوره في ما سبقه
اعتراض سور هذا كما لا يخفى **قوله** وانت تعلم انه اذا كان دليله انه لا يمكن
الملح في اوله لزمه الا يراى في كل كلام له عليه دليله في لزوم التوجه

والاخر

والاخراف بالطبع في واحد وعنه على دليله في لزوم اقتضاها الطبيعة لزم
مختلفين جميعا لكن لم يكن من وجوب الشئ لان دليله انه يدفعه ولا وجه
الحجوب اطرحه بعينه اذ قيل على دليله في لزوم التوجه والاخراف في
الشيء واحد في حاله اما ان يجوز في حالة واحدة في جوابه بان يزم لم يقتض
الواحدة امرين مختلفين في دفع الا يراى في كل كلام له عليه دليله في لزوم التوجه
بان اقتضاها الطبيعة الواحدة لا يزم من مختلفين ايضا ما يمنع اذا كان مقتضاها
الطبيعة بالافراد اما اذا كان بشرط فلا فلا اجاب على الا يراى في نفسه ثم
اعتراض لزمه الا يراى في الحقيقة منع ونقض وما ذكره انه اما يدفع نقضه فقط
لا منه فبق المنع على قوله في الطبيعة لا يجوز له مقتضى امرين مختلفين اذ قد عرفت
هذا اظهر لك كلام المحرر مما لا طائل منتهى اما اوله فلا بد ما ذكره انه لا كان
هو بعينه ما ذكره الشيخ فكلما لزم المنع ساقط على دليله في ما ذكره او جازقا
كان ساقط على دليله لا مغرر لانه اذا حمل كلامه على ما ذكره الشيخ
فمنقوط لا اعتراض عنه على ما ذكره الملح اما كونه بالدليل الذي حمل الملح كلامه
عليه اراى في الطبيعة الواحدة لا يجوز له مقتضى امرين مختلفين في كل كلام له عليه
ايضا يرد عليه الا يراى المذكور لشمول المنع والنقض نعم نقضه في دفعه باجاب
به انه لكنه من غير من دفعه وعلى هذا في المنع من كلامه الشيخ من دفعه ما ذكره
فلا يراى وهو ظوا اما ثانيا فلا بد قوله وايضا انه نظر الى لزم المنع ساقط
قرر والدليل الى اخو الى شية لا حاصل له ايضا على ما ذكره لان الملح قال في المنع
دليله في ساقط ما ذكره انه في الدليل لان المنع على دليله ايضا ساقط
يصح له في المنع لما كان ساقط على الدليل ما ذكره انه فلا لم يتعوض له
لقد دفع النقض اعتمادا على السابق الذي هو اليه ولا يمكنه ايضا حمل هذا القول على المنع
لا يرد على دليله في ما ذكره على ما قرره من حمل على دليله في ما ذكره والاشهر الواحد

مراف

لا يمكن له كبر في طبعه اقتضاء امرين متباينين ولو بشرطين اذ على هذا يصير عين مسبقة
 كما في قولنا اصل كلامه في هذا المقام مختلف جدا فكان لم يتقطع المقصود الملح ام وحمل
 كلامه على معنى اخر فسقط فيما سقط فتدبر **المح** لا نقول ان له بقية كغير
 له التوجه والانحراف بالنسبة لغير واحد في زمان واحد مع سواها كان بالطبع اولا
 وحركة الكرة المدحومة انما هي بالاعتراض التوجه والانحراف فان قلت فالفلك ايضا
 يكون كذلك قلت هذا ايراد اخر وقد ذكره المحرر والاصل لا يراعى الدليل انما هو منع
 كونه الحركة المستديرة توجهها وانحرافها كما ذكره المحرر واما بعد تسليم ذلك كما
 هو ظاهر فلا وجه للفرق بين كونها بالطبع وبغيره فانهم **المح** اقول اثبات
 وجود الميل المستدير فيه لا يخفى ان على ما ذكره الامام في توجيه كلام الشيخ ليس اثبات
 وجود الميل المستدير في المحمد موقوف على امتناع الميل المستقيم اذ حاصله انه يصح على
 كل صفة منه ما يصح على الاخر من الوضع والمحاذاة وليس ذلك الا بالحوكمة المستديرة
 فيصح عليه الحركة المستديرة فيكون فيه ميل مستدير وذلك لا يتوقف على امتناع الميل
 المستقيم الا لانه لا يمكن ان يكون ميل مستدير على ان يكون له ميل مستقيم بالضرورة فلا
 ريب فيك بما ذكره انه من القسمة لا يجوز الا اذا كان في المستوي ميل بالطبع
 وح كبحاج الى الترتيب وذلك المبدأ لا يمكن له كونه مبدأ الميل المستقيم لا متناهي على
 المحمد وفيكون مبدأ الميل المستدير كغيره من سائر المبدأين غير تام الا ان
 يبق عدم تمامية الاول اظهر ثم على انما ذكرنا سابقا من لزوم الوضوح انما
 يكون كونه مكانا والاول متعنى عندنا والثاني لكان بالقسمة بعض مبدأين
 وليس ذلك الا بمبدأ الميل المستدير لان الميل المستقيم لا يعاود الحركة المستديرة
 كلامه كغيره ايضا اثبات مبدأ الميل المستدير في المحمد دون توقف على امتناع
 الميل المستقيم فيه نعم المتوقف ثابت على ما هو الظاهر كلامه انه قد تدرج
 يمكن له كبر في طبعه من غير ان يكون له كبر في طبعه اليومي في نفس

يتعلق

يتعلق بمجموع الافلاك الثانية على ما ذكره المحمد من جهة الى حركة الفلك التاسع لا
 لمرتب كونه المحمد هو الفلك الثامن ولا حاجة الى الفلك التاسع اذ لا فضل في
 الفلكيات وضعه فلا مانع من انما فيجب تسليم الاحتياج الى حركة الفلك التاسع
 نقول لا يمكن له كبر في طبعه الفلك التاسع بل فلك اخر وراءه ويكون موساكنة وبشرط
 لا يبعد في مقامها الذي هو من الفلكات البرانية وانما كبره ما سبق من عدم الفضل
 في الفلكيات ضعيف ايضا فانهم **المح** اذ حمل كلام الشيخ على اثبات الميل المستدير
 فيه نظر اذ لم يحل المحمد كلام الشيخ على اثبات الميل المستدير في باقية الافلاك بل حمله على
 اثبات امتناع الميل المستقيم وباقية الاحكام التي للمحمد ونزعم ان بناء الافلاك على
 وجه الميل المستدير فيها يشهد بالازعاج وهو ظاهر في هذا التكلف ولعله كان
 مراده من حمل كلام الشيخ على اثبات امتناع الميل المستقيم في باقية الافلاك خلاف ظاهر
 العبارة فوقع سهو في الكتاب فانهم **المح** فاذا ثبت لمراتبه ميل مستدير
 هو فيه نظرا لان ثابت ميل مستدير بالطبع لا يكون فيه ميل مستقيم مطلقا
 والخاص بقدر الميل المستدير قسرا مع لزم فيه ميل مستقيم بالضرورة بالارضاء
 حركة الافلاك الملوكة بالقسمة مطلقا فلا بد على انها بالطبع لا بالقسمة
 هذا يمكن له كبر في طبعه ميل مستقيم بقاء على جواز خروجها عن كونهها ولو سلم عدم
 جوازه ايضا كان جالسا على المحمد فيكون اثبات مبدأ الميل المستدير فيها ايضا
 موقفا على امتناع وجود مبدأ الميل المستقيم له لربطه بامتناع لمراتبه الدائم وهو
 كما تراقب على لمراتبه ايضا على هذا يمكن انما الطريق الذي ذكره الامام في المحمد
 انهم مردون توقف على امتناع الميل المستقيم كما لا يخفى فتدبر **المح** والاداء
 محل وقد ظهر مما مر انما على توجيه الامام يمكن له كبر في طبعه ثبوت الميل المستدير في
 المحمد ودليله لا يثبت في المطالب امتناع الميل المستقيم لعدم توقفه عليه **المح**
 والثاني انه لا يبعد معارضة لا كغيره لمراتبه لكان عدم وجود الميل المستقيم

وذكر الشيخ في الشفا وفيه نظرا في لو قيل ان ما ذكره المحرر لا كان لا يراده وجه احد ان
 اعتدوا بانهم يفسرون الرطوبة بالبلية هذه الخسر حذرك لان الشيخ بعد ما عرف البلية
 بان نقله ان الرطوبة قد يبق للبلية لا لغيره كما انه زعم لغيره القول ليس من المحرر
 الجمهور بل الكل او ما درويديه ان الشيخ بعد نقل هذا القول سفل من سبب الجمهور
 او بغيره من الخسر الجمهور لا يطلقون الرطوبة على البلية هذه الخسر الذي نقله
 عن الشفا ويكنى الخط في ان نقل هذا الاعتبار بل اراده الكلام ان في الخسر الذي هو محل
 النزاع وقال السجتي في العلم فيه وهذا ليس المعنى الذي نقله عن الشفا بل هو كيفية
 الاتفاق فقد خطا ان في خطا منها اذ لو لم يكن كذلك كان نقله عن الشفا هيبا
 عن البحث وهو لا يكون ان في هذا يندفع ايراد المحرر عنه لكونه ليس من جانب المحرر
 لنقل الشفا ولذا لا يطقون ان يظن ان البلية التي ذكرها ليست بالمعنى الذي نقله عن الشفا
 بل معنى كيفية الاتفاق فنسب الخطا اليه لا كونه الا باعتبار لغيره الجمهور لا يطلقون
 البلية على هذا المعنى وهو مرفوع بالنقل المحرر غاية الا لا يجوز نقله عن الشفا والاستعداد
 ونقل مصطلح اخر منهم ولم يلم عليه دخل في النزاع فانهم في العلم او الجسم الذي
 يقتضيه صورة النوعية الرطوبة لا كونه لفظ الرطوبة في هذه فكلهم مع البلية اي
 سهولة الاتفاق لا بمجرس هو ان في شكل اذ ظن الجسم الذي كونه الهواء جارا على ظاهره
 لا يبق ان يمتلئ وكذا الجسم الذي كونه الهواء ما قد ان باطنه ان منقطع مع الهواء طب
 بهذا المعنى فكان هذا المطلق في الشيخ اما اعتبار الجمهور واما على سبيل التجوز واليسار
 او على سبيل التفقه حاشا في ذلك **قل** ان لا يريد بهما لتعريف للبحث لغيره
 لو ذكر البلية والجفاف مع الرطوبة واليبوسة لكان ينبغي لتعريف لانها غير الرطوبة و
 اليبوسة اذ الجمهور قالوا بانها فذكر ما قلنا في ذلك التعريف وفيه **قل**
 المحرر ولم يذكر ما لا يندمهم وهو لا يريد البحث كذا في الشفا ان عند ما لم يفهم محله
 وقوله على ما ذكرنا في توجيه كلامه ان في بعيد جدا فانهم في العلم فينتقل عن وضعه بالنسب

الظاهر بالرفع والمغزاة منتقل عن وضعه بسبب التفرقة ولا يمتد كثيرا ولا يفرق بسهولة
 لان له قوام غير سبالي والمحرر على الاتفاق بنفسه فلهذا اقره بالنسب في كل ما يراجع
 الكلام في النزاع حتى يصح تقدير ان **قل** المحرر بما هو مفضل الاستعداد والظن
 معروض الاستعداد هو محله واما سبب الاستعداد فكانت في محبة عبارة **قل**
 والرطوبة من الكيفيات المحسوسة فظهر الفرق الظاهر لا فرق بين اليبوسة والصلابة
 وبين الرطوبة واليبوسة في المحسوسة وعددها والفرق في حكم كذا لا كذا **قل**
 ليفعل مبيها تامة تارة بعضها عن بعض فبانه اذا كان تعريف الرطوبة واليبوسة
 ملازم واحد كيف يحصل الامتياز بينهما **قل** وحاصل الوجه الثاني لتعريف الرطوبة
 ان المراد بالوجه الثاني قول الشفا وقد مر في الشفا وفيه ان لا فرق بين هذا الوجه
 الوجه الاول كان يجب له جعل هذا القول ايضا من جهة الوجه الاول وحصل الكلام على ان
 مراده حاصل الوجه الثاني للمحرر بعيد جدا **قل** اقول كذا يجب ان يكون ايضا في لا فرق بين
 به بين هذا الجواب والجواب الذي ذكره في الجواب سابقا **قل** المحرر وبمعنى
 كما علمت في هذا ما لا مدخل له في الايراد اذ على تقدير كون الكيفيات في علمه ومنفعة
 بنفسها ايضا كونه هذا الايراد باقيا كماله ووظيفته **قل** وليا مبدئين لفعل بالثبات
 سور الترطيب والتبييض في منع **قل** وايضا الحرارة والبرودة فيفعلان في الرطوبة
 واليبوسة وهما لا يفعلان فيهما فيه ايضا منع **قل** وهما فرق آخر وهو لغير الحرارة
 والبرودة في الفرق غير طر سواه اراد لغير الحرارة والبرودة فيفعلان بدو الخط من
 بالمجاورة بخلاف الرطوبة واليبوسة او انها يفعلان من بعد بعض المماسات بخلاف
 الرطوبة واليبوسة **قل** في الشيخ والمتوسط الذي رسته وهو كذا في هذا الحد لا يخرج
 اشكال في اقول في نظر لان الالة هي الجسم كيف هو كذا في هذا الحد لا يخرج
 هو الظاهر في عبارة الشفا لانه اراك تلك الكيفيات في الاجسام التي ذكرها منها
 اما هو متوسط جسم اخر من الماد الهواء وذلك المتوسط لو كان له كيفية في تلك

فان قلت يجوز له كونه في كل واحد من هذه المراتب
 الصورية قلت نعم بل يمتنع له ان يكون في كل واحدة من هذه المراتب
 الحقيقية بل ان يكون في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية
 ومنع ذلك لان كل واحد من هذه المراتب الحقيقية
 المادة لها حقيقة واحدة واما اذا كان مرادهم لمادة لها شئ واحد
 هو المظهر من كل هذه فافهم ان الشئ فاذن يلزم التسليم ان المظهر هو
 المظهر والشئ اما باعتبار ان المظهر هو المظهر لا يمكن ان يكون
 الشئ والمظهر الذي هو كونه في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية
 منظور الشئ بل ليس مراد الشئ الا انه اذا جاز له كونه في كل واحدة من هذه المراتب
 ظاهرة الى الاحقيقة واحدة فيلزم لجميع العناصر متفق في الحقيقة والاختلاف
 بالكميات فقط لا بالصور لا انه لا يجوز له ان يكون في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية
 لانه بعيد من العادة مع انه لا يحصل له في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية
 بل ان الشئ وعناصره من المركبات اليها الظاهر العنصر لا يختص بالجزء التحليل
 بل نسبتها الى التحليل والتركيب بل لا يمكن ان يكون في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية
 عبارة عن مجموع في نفسه لانه اذا كان ملحوظا في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية
 في الموضوعات بالاولى اما الاول فانه في جميع المركبات في العالم منها بعضها
 فقط واما الثاني فانه اذا دخل في هذه المقامات الجزئية بالنسبة الى مركباتها
 فنزل الى الظاهر كمالهم لم يكن كونه العناصر بالنسبة الى العالم الكلي بل باعتبار
 لنفسه ما كانت تلك القدر قد ملأه هذه الاركان ولا من حفظ فيه المركبات
 بل مجرد هذه العناصر متجزئة الى اربعة امكنة حسب اربعة وجوه تعرض لجزئية
 المركبات بل لان العنصر باعتبار جزئية المركبات في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية
 في الركن والظواهر كمالهم المظهر الى هذا الوجه اذ هو في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية

بين الجميع لعل اراد بالجميع جميع المركبات في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية
 النظام اذ الحقيقة الاركان كونها اجزاء جميع العالم اما مجزئا او افرادا ومجموع
 المركبات ليس شيئا منها فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 نظر الحق الى اذ هو الحق واما كونه في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية
 اذ يجوز له كونه في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 الى الفوق والسفل فان كونه في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 متساوية بالنسبة الى الفوق والسفل فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 الخفيف المطلق في حيث لان هذا ما يلزم اذ كان الخفيف الموضع اثنين والثقل
 الموضع واحد واما اذا كان الثقل الموضع اثنين فلما حصل للثقل الموضع واحد
 كانت في هذا يلزم ما ذكره واما اذا كانت في جافنا يلزم ولا فرق بين الاربعه واثنتي
 وغيرهما في ذلك كما نظره بالبال **قوله** وهو ان يلزم في جوابي ان قلت وقبل
 الشئ انه في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 يندفع بما ذكره العاقل ان الشئ هو كونه في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 العام العاقل ان الشئ هو كونه في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 لك في اجراء هذا الجواب من قبل الحق فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 الاجسام في نفسه نظرا اذ يلزم من كونه في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 لجواز كونه في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 يستحق بالقسمة دون لانه في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 اذ في المكان الذي رسمه لك لا يكون له في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 التماثل ايضا كما ذكرنا ولزم ان يكون له في كل واحد من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له
 في هذا المقام سواء كان باعتبار التماثل او باعتبار الخواص من المكان الطبعي
 بالنسبة الى عنصر معين واما يجوز له كونه في كل واحدة من هذه المراتب الحقيقية فافهم ان كان صاحب الحق فم من هذا قد فقت له

فظهر صريحاً انه في صدق جواب ايراد الامام عليه السلام في قوله انما في الكيفيات
 ايضاً وفيه غلط عظيم اذ هذا الجواب عند التحقيق كما في فقه الحق في الصورة الجوهرية
 القوة للحل لا يمكن الحركة فيها بخلاف العوض الذي لا يقوم المحل وظل لم يثبت لثبوت
 بها ارجو هو ما يقوم به المحل واعراض لا تقوم بها المحل ما عدا ذلك بيان مغايرتها
 بل هو المحل الملية الثالثة بعينها والعجب لم يلح المحل ايضاً عند من غفل عن هذا ما ذكره
 الامام عليه السلام في جوابه في استناد الصورة لنفسها او اشتداد المحل فيها
 قائم في الكيفيات اذ لم يبين الكلام في لزم ايراد بلفظ الصورة هما موجود
 مقوم وما يرد بالكيفيات اراض اذ على منها لا معنى لثبوتها لال كما عرفت
 بل لا بد من جعل المدعى احد الطرفين اما لثبوتها كالكيفية كالحرارة والبرودة وغيرها
 والمراد ان هذا في المعامير مثل اراض غير هذه الكيفيات بل كونه مهيئ ام لا اوله
 من المعلوم لزم مما شئت باعتبارها في الماء والمار والبار وغيرهما والكلام
 في لزمه الاثر من الكيفية ايضاً كالحرارة والبرودة او صورة جوهرية مقومة على تقدير
 لا شك لثبوتها في الجارية في الكيفيات على اى اجوبت من الوجهين الذين ذكرناهما
 نعم لو قيل لزم من المعلوم به لثبوتها الامر لا يشبه ولا يصفى كذا في الكيفيات
 كما لا يخفى بل كذا لثبوتها في الجارية وان لم يبق تركيز في محذور هذا الشق

فجاء المقصود
 لازم في الشق الاول ايضاً في الج
 ولزم كونه الله من نوع لا ينفك
 هو محذور هذا الشق صريح

على ذلك

ولا يمكن ان يكون في عين كماله المشهور في تفسير الحركة التوسعية فهو لزم ان لا يتغير
 باقي مبادئ الحركة الا في موجه في كل آن لكنه ليس من مقوله الاين قطعاً فوجه
 لا يقع في المقام احد ولزم ان يكون في وسط المسافة اربابين المبدأ والمنتهى
 لا الوسط الحقيقي كما نفهم من بعض عبارات اشقا فهو لزم ان من مقوله الاين موجه
 في كل آن مبادئ الحركة الى اخره لكنه ليس بتجمل هو امر كلي يصدق على كل اثن
 من الاين اشغف الموقوفة في حدود المسافة وهو في اذ كان كليا لا يحددهم
 في دفع الايراد اذ وجهه لا بد من كونه في نفس الفرد ووجه كونه شبهة فيه كما لها اذ
 وجهه اما في نفس فرد واحد او افراد متعددة وبجر الكلام الى اخره شبهة لزم
 اريد به غير ذين المعنيين وبقى انه ان شخص موجود في كل آن مبادئ الحركة الى
 اخره ومع ذلك كونه في كل آن نفرض فرد اخر من الاين فهو امر لا يقبل العقل
 السليم ولا يتصوره الذين القويم كالمشيء اليه المحشر ايضاً والصواب في دفع شبهة
 لزم للتحرك مبادئ الحركة الى اخره فرد واحد من المقوله سياتي منطبق على جميع زوايا
 الحركة لا على امانتها ونفرض فيه اجزاء وحدود كل في الجسم وكل واحد من نوع
 او فرد من المقوله اثن في الحركة وعلى هذا لا شك حالاً اذ تحتار لزم للتحرك افراد
 من متعددة من المقوله لكنها فرضية وبين كل فردين نفرض بكم فرض افراد
 غير متماثلة كماله الجسم والزمان بعينه فلا يلزم تنالي الانات ولا ما في حكم
 الجزء الذي لا يتجزأ ويكبر كل الج لكنه تكلف جداً **قوله** قلت اولاً لزم هذا القائل
 هو فيه نظر اذ على هذا يرجع الكلام الى اختيار الشق السابق الى السوادين
 لا يفر وقد اظهر المحل وهو **قوله** بعد اختيار هذا الشق لا يخفى لزم ذكره ليس اختيار
 هذا الشق بل اختيار الشق السابق ودفع ما اوردته المحل على اختياره فانهم
قوله والمتحرك بالفعل لا بد من كونه موجوداً فيه نظراً لانه لا يقتضيه العقل لزم
 ثبوت القوة من كونه لزم يقوم بشيخ اخذ عناية الامر لزم لاني مثل هذا الموجود المتحرك

في العرف وهذا ليس بها في المقسم وتفصيل القول فيه تعليلها تابع الشرح الجدير
 للتجويد **قول** لكن يلزم على هذا انه لو لم يوجد شيء من ان اراد يكون افرادا في الحركة
 كلها موجهة بالقوة في ضمن الفرد استحال الموجهة بالفعل في جميع الزمان لان
 امانه على ما قرنا انما في اشكال في ظهور انما الحرارة والاهاس بها اذ
 لم اجزاء المتصل الواحد وعدد وده ليست معدودة بل لها كونه الوجود
 وتترتب عليها الانا وتوقع بها الاهاس كاجزاء الجسم وحدوده ولا حاجة
 في دفع الاشكال الى التمسك بان الحركة التوسطية موجهة بالفعل فعل تلك الانا
 تترتب عليها والاهاس لا عبرة به بعد قيام البرهان ولنزل بقول ذلك الفرد
 اسباب كما هو ظاهر كلامه بل نقول مجرد لنزاع الحركة يمكنه من فرض افراد غير متناهية
 من المقولة في الاشكال في وجود الحركة التوسطية لم تستمر افراد المقولة
 لانفع له اذ ترتب آثار الحرارة على مثل هذا الامر مما لا يلبس به وكذا القول بان
 الاهاس لا عبرة به في هذا المقام ولوجود امثال ذلك لا تقع الامان على اليقينية
 وليست شعرا في ضرورة دعوتنا في وجود هذا الفرد استحال بان كان الباشع عليه
 ما هو المشهور في نفوذ وجود الحركة لقطع فضعفه على ما قرره موضعه ولما كان
 هذا الدليل الذي نقله الحجة على السبابة اشفاقا يوم لنزاع الدليل على نفوذ الفرد
 اسباب من المقولة كما يظهر عند الرجوع اليها ففيه ادلة السبابة اشفاقا ولما كان
 موثقا لذلك عند الناس يظهر انه ليس كذلك ثانيا انه سبب لم يرد اليه ذلك لكونه
 لا يجب اتباع مراده بل المتبع ما يستفاد من البرهان وهذا البرهان ظاهرا لا يستفاد
 منه سور السواد لا يشتهر بل الجسم يشتهر في السواد واما انه ليس منها سوادا
 فلا بل لا يربط له به اصم كما لا يخفى **قول** في نظر لان ما ذكره لا يمكن ان يبعد لنزاع
 للملح لا نقل هذا دليل الشيخ على ان السواد لا يشتهر بل الجسم فيه وظ
 لنزاع دليل الامام على عدم اشتداد الصورة بل قريب منه جدا فكذلك يظن انه

في العرف وهذا ليس بها في المقسم وتفصيل القول فيه تعليلها تابع الشرح الجدير
 للتجويد **قول** لكن يلزم على هذا انه لو لم يوجد شيء من ان اراد يكون افرادا في الحركة
 كلها موجهة بالقوة في ضمن الفرد استحال الموجهة بالفعل في جميع الزمان لان
 امانه على ما قرنا انما في اشكال في ظهور انما الحرارة والاهاس بها اذ
 لم اجزاء المتصل الواحد وعدد وده ليست معدودة بل لها كونه الوجود
 وتترتب عليها الانا وتوقع بها الاهاس كاجزاء الجسم وحدوده ولا حاجة
 في دفع الاشكال الى التمسك بان الحركة التوسطية موجهة بالفعل فعل تلك الانا
 تترتب عليها والاهاس لا عبرة به بعد قيام البرهان ولنزل بقول ذلك الفرد
 اسباب كما هو ظاهر كلامه بل نقول مجرد لنزاع الحركة يمكنه من فرض افراد غير متناهية
 من المقولة في الاشكال في وجود الحركة التوسطية لم تستمر افراد المقولة
 لانفع له اذ ترتب آثار الحرارة على مثل هذا الامر مما لا يلبس به وكذا القول بان
 الاهاس لا عبرة به في هذا المقام ولوجود امثال ذلك لا تقع الامان على اليقينية
 وليست شعرا في ضرورة دعوتنا في وجود هذا الفرد استحال بان كان الباشع عليه
 ما هو المشهور في نفوذ وجود الحركة لقطع فضعفه على ما قرره موضعه ولما كان
 هذا الدليل الذي نقله الحجة على السبابة اشفاقا يوم لنزاع الدليل على نفوذ الفرد
 اسباب من المقولة كما يظهر عند الرجوع اليها ففيه ادلة السبابة اشفاقا ولما كان
 موثقا لذلك عند الناس يظهر انه ليس كذلك ثانيا انه سبب لم يرد اليه ذلك لكونه
 لا يجب اتباع مراده بل المتبع ما يستفاد من البرهان وهذا البرهان ظاهرا لا يستفاد
 منه سور السواد لا يشتهر بل الجسم يشتهر في السواد واما انه ليس منها سوادا
 فلا بل لا يربط له به اصم كما لا يخفى **قول** في نظر لان ما ذكره لا يمكن ان يبعد لنزاع
 للملح لا نقل هذا دليل الشيخ على ان السواد لا يشتهر بل الجسم فيه وظ
 لنزاع دليل الامام على عدم اشتداد الصورة بل قريب منه جدا فكذلك يظن انه

اخذ هذا الدليل والشيخ وزعم انه يدل على نفوذ الاشتهاد في الصورة فاشارة الى
 هذا الدليل ليس كما زعم الامام انه يدل على نفوذ الاشتهاد في الصورة بل على نفوذ
 اشتهاد الصورة وحده لا نفوذ فيه لان كيف ايضا لا يشتهر كما اجور الشيخ الدليل
 فيه ومع قطع النظر ايضا عن الترخيل ان الامام اخذ هذا الدليل وجعل دليله على
 نفوذ الاشتهاد في الصورة نقول ان ادعاءه للمحقق في الخبر ما ذكره الامام في مقام الدليل
 لم يحل على ما اراده الشيخ وهذا الدليل لتقاربهما جدا وجعل دليله على نفوذ الاشتهاد
 الصورة اذ دلالة عليه مستقيمة وحده لا نفوذ بالكيل بل جعل دليله على ما ذكره
 الامام اذ في السبب ليدل على بل مقدوما فانهم **قول** فالجواب عنه على ما يستفاد من شرح
 في وقت عن حال هذا الجواب غفلة اشبه والمخ والمخترع حقيقة الحاشية فلا تصف
 بالتحرك بالفعل فتعرفت ما فيه **قول** لانه رد الامام وجوابه على دليله لا يخفى انه لا يقع
 دخل ايضا عند دفع ايراد الامام بما ذكره المختص من جميع افراد الحاشية بالقوة فلا يميز
 موجودا بالفعل فلا يميز المحل ايضا موجودا وهو انه اذا كان جميع افراد اسود بالقوة
 فكيف السور معدوم وكيف يشتهر ودفعه بان الاشتهاد ليس في اسود اذ ان
 السواد ليست يشتهر بل الجسم يشتهر في اسود ومفروضه انه في نفسه لم يكن ان يكون
 يمكنه من نفوذ فرد السواد لا يكون قبل ذلك لان ولا بعده وظن ان هذا
 لا يقتضيه وجود اسود بالفعل على انه ما ذكرنا انما مر انه لا ينعقد العقل من وجود
 شيء بالقوة معدوم لم يسم شيئا من ذلك لم يكن له كونه لا يشتهر في ذات السواد بل من
 الذي كوراي من كل من نفوذ فرد السواد لا يكون قبل ذلك لان ولا بعده مع انها
 لا يكون موجودة بالفعل نعم في مثل اسود الذي هو عرض لا يجوز ذلك بما على عدم
 قيامه بالذات فلا بد له من شئ فيه واما فيما هو موجود في نفسه فبانه على فلا يتحمله
 كما ذكرنا فثبت **قول** الجواب بل المراد بالهوية في هذا الكلام لا في مرادها وانما
 وتفصيل القول في نفوذ السواد بل المراد بكونه بالوجود بالفعل بالصورة اما كونه لا يشتهر

مبهمة في نفسها لا تحصل ولا تعين لها الا بالصورة المعينة او بمبهمة الصورة ففيه لا
 يتم بل ينقبض العقل من كون ذات شير مبهمة باعتبار الذات وايضا لا يعلم
 التقدير الاول ما لم يتشخص اليه مبهمة الصورة لا بالصورة المعينة على اذ
 المحشر اذ من استبعد جد الزكوى ذات الشير مستخفة ومع ذلك لا يحصل ولا يشر
 لها وايضا لو تم ذلك لكان بالنسبة الى الصورة لمسية بنا على وجه واحد
 واتصالها وانفصالها تابعة لها على ما ذكره المحقق الشريف في الصورة النوعية
 ايضا فلا محذور اذن في حركاتها في الصورة النوعية على تقديرين لا يخالف
 يكون حاصل الاستدلال للمتحرك لا بد له من حصول اليتولد من الصورة لا يحصل لها
 فمع انه بعيد عن اللفظ اذ ينفوخ حديث اليتولد قبل تبدل الصورة شير موجود
 بالفعل وبعد التبدل موجودا في الفعل يرد عليه بعد تسليم المتحرك لا بد له من حصول
 انه لا يلزم كون المتحرك غير متحصل على تقدير حركته اليتولد في الصورة بل من متحصل اما
 لمهية الصورة الحاصلة في نفس الافراد المتحركة او تلك الافراد على وجهين
 الاول لشرقي للمتحرك لا بد له من حصول قطع انظر عافية الحركة ومع ورود المنظر
 اذ يبين لمراد القول كلها بالقوة على ما ذكره الفارابي فلا يحصل لليتولد مبهمة
 الصورة ولا بافاد اذ تحقق المبهمة في ضمن الافراد اذ لم يتحقق الا في احدى
 المبهمة ايضا وفيه ان لا حاجة اذن الى التمسك بالمتحصل الذي يتطرق اليه الفتح على
 ما ذكرنا من كفاي لشرقي المتحرك لا بد له من كونه موجودا او اليتولد وجودا لها بدون الصورة
 فلو تحركت فيها لم يكن الصورة موجودة على ما ذكره الفارابي فلا يمس لها تشخص ايضا
 فوجه العدول الى التشخص الى المتحصل لم يرد على الاستدلال اذ كان حاصلا ما ذكرنا ان
 الثلثة ان ذكره المحشر واما كونه على المتحرك لا بد له من كونه شيئا متحصلا واحدا من
 اول الحركة الى انتهائها واليتولد عند تبدل الصور عليها بغير شيئا متحصلا وهذا هو
 النظر في العبارة بالنظر الى الاول ففيه منع من حصولها بالصورة وعلى تقدير

في
 كونه
 متحصلا
 شيئا
 متحصلا
 واحدا
 من
 اول
 الحركة
 الى
 انتهائها

تسمية اما هو في الصورة الجسمية فيحوز حركتها في الصورة النوعية كما مر وايضا مبهمة الصورة
 الجسمية فلا يتم انتم متبدل كقصدنا ومنع للمتحرك لا بد له من كونه كذا ويرد عليه ايضا
 الا بزيادة الاول والثاني والمحشر واما الفارابي الثالث فيكون كانه مبهمة بان المتحرك لم
 كان له فرد واحد سيال في الحركة الى اخر الكثرة لكان كذا فيكون في الافراد المختلفة
 في كل آن ففر صورته حركته اليتولد في الصورة يكون اليتولد في كل آن كان لها صورة
 اخرى فكانها من متحصل آخر كما لا يخفى واما كونه اليتولد غير موجوده بالفعل بدون الصورة
 على ما هو في العبارة اما الصورة المطلقة او المعينة ومع ايضا اما حاصل الاستدلال لشرقي
 المتحرك لا بد له من كونه موجودا او اول الحركة لم آخرها او انه لا بد له من كونه موجودا وحدا
 وعلى الاول مع قطع النظر عن لغوية بعض المقدمات على اذ ما اليها آتينا فنقول
 اول اذ لم يكن اليتولد موجودا انما الحركة فلم يكن مستخفة ايضا فالعدول عن تشخص
 الى الوجه لا وجه لم نقول للميتولد على تقدير حركتها في الصورة لا يلزم سلب وجوده
 بل من موجوده اما مبهمة الصورة او بافاد على تقديرين الاول لشرقي لا بد له من وجود
 المتحرك مع قطع النظر عافية الحركة ويمنع من سلب المسم وجوده في الجهد اذ يبين لمراد
 الحركة بالقوة على ما ذكره الفارابي ومع نقول ان المتحرك لا بد له من كونه موجودا في
 بل كغير وجهه بالقوة كما اشرنا اليه سابقا ولنفرض عدم اطلاق المتحرك على الحركة
 ح اذ ليس بها يراد على ما عرفت ويراد ايضا الا بزيادة الاول والثاني والمحشر واما
 الاول فلا اذ وجد الصورة الجسمية الجسم لطلق ايضا عندهم كانه بالصورة النوعية
 الا لشرقي ذلك على الثاني فنقول بعد تسليم المتحرك لا بد له من كونه موجودا او اليتولد
 على تقدير تبدل الصورة موجودة واحدة بنا على لشرقي تشخصها بمهية الصورة لا بالصورة
 المعينة وايضا اذ لم يكن موجوده واحدة لم يكن مستخفة واحدة ايضا بالاضافة وجه للعدول
 عن تشخص بل كان كذا لشرقي المتحرك لا بد له من كونه شيئا واحدا ثم نقول الا في احدى
 تشخص اليتولد بمهية الصورة والعدول عنه لا جبر وروا لا يرد على هذا الوجه متسا في ان

كل لا يحفز واما كونها متبوعة بالصورة وحاصل الاستدلال في كثر المتحرك لا بد له من نوع
واحد وحقبة واحدة واول الحركة الاخرى والى متبوعه عند تبدل الصور ليست كذلك
اذ قبل نوع موجود كما لا بد منه نوع اخر كما لو اء وضعت اذ لا ثم اولا للمتحرك لا بد
لكن كثر من اول الحركة الى اخرها نوعا واحدا لا يبرر للموتى كونه مع عدم بقائها
نوعا واحدا في الحال فما الفرق بين الكون والفساد وبين الحركة وما ياتي ان يتم في الحركة
في انواع الصور اما في افراد الصورة الجسمانية او الصورة النوعية فلا يردح ايرادات
المجسرات كما لا يحفز **قوله** وقول صاحب المصنف قوله ومنت خيرة لا يحفز لغير هذا القول كما لا بد
له اذ المصنف قد كان في المورد لم يستغنى الميتو بهية الصورة ولم يكره وعدل في ايراد
علم استغنى الى الوجود بالفعل ويحصل فلا معنى لان كلامه هذا على سبيل التمثيل والافا
لمستبدل الشئ لا الحقيقة اذ لو لم يكن متبعا للحقيقة حقيقة فاما مدة اعدول اليه وكذا
كان الشئ متبعا لافا وجه العمل عند فلا بد من كل كلامه على الحقيقة متبعا حقيقة وكنش
غير متبعل خرف ينظم اجزاء كلامه نعم فيه ما ذكرنا مفصلا فانهم **قوله** ومنت خيرة ما يكره
بما ذهب اليه الفارابي في قوله ظهر ما ذكرنا عند التمسك باذمبالية الفارابي لا حاجة
الى اخذ التخصيص ولا استبدال بغيره لانه لا بد له من كون المتحرك واول الحركة الى اخرها
موجودا كما عرفت وايضا على هذا الوجه للعدول عن الشئ كماله وايضا على
التمسك به كما لا يرد الا يرد الاول من الخشيرة بناء على زعم للمصورة الجسمانية
والجسم المطلق وجودها بالصورة النوعية اما مطلقا واما على تقدير حلولها
فيها الا لم يمنع ذلك **قوله** المصنف وايضا لو توارر الصور في وقتها حاله مما سبق
مفصلا **قوله** انه فنبه ههنا على للمصورة في وقتها لتوهم لزوم كون كثر من اول
صور كثيرة مقبولة في درجة واحدة **قوله** وهذا هو ملك الامر في الفصل الا لا كونه
ملك الامر في الفصل الا لا غير ذلك وكان لظن لم يتوكل على القول وهو لفظ في
هذا المقام على ما ذكره في قوله **قوله** رايه مبطل لغير الشيخ الى الان ما ذكره في قوله

اهام وسكونها بالبطع متبوعة عن تلك القوت بل استند ان تلك القوت لا اله الا الله
الطبيعي والوضع الطبيعي واشكل الطبيعي والكيفيات نعم ان في تعريف الطبيعة
انها ما يصيد عنه حركات فبذلك سكونها فبذلك حفظ لفظ ههنا وهذا الكلام اكارا لصحة
وما يصيد عنه الكيفيات باعتبار الحركات والسكنات يصيد عنها على ما مر
تلك الكيفيات في حقيقة ما باله الحركة ليس سببا في عبارة الشيخ في تطبيق
لفظها عليه كما لا يفرق لظن لغير الشيخ بعد ما ثبت استند الا في المذمورة
قوت في الجسم ذكر للمحركات والسكنات في مستندة ان تلك القوت لم يذكر فيه
دليلا لانه ظهر ما سبق اما الحركات لا يثبت فلما ثبت لم يكن طبع فكون الحركة اليه
مقتضى لطبع واما الكيفية فلما ثبت لم يصح في تلك الكيفيات حقيقة ما بالحركة
وهذا هو الوجه الظاهر لتطبيق على كلام الشيخ لا يبق لعل المكان وتكون الحركة
اليها وقوة والكيفيات وقوة اخر فلا بد من التمسك بما ذكره في قوله والطبيعي
المرتبدا الحركة والسكون اذ نقول قد عرفت لغيره ليست مقدمة مثبتة بالبرهان
الا ان بل ليس لا يوجد تعريف في غير كمال كثر والكم كونه تلك الا في وقوة
واحدة بناء على عدم احتياج الى الزايد كما ذكره في نظيره هذا المقام او انه لا يمكن
لكن كونه شير واحد صور مقبولة كثيرة في درجة واحدة كما اشار اليه الفارابي في قوله
الشيء والوجه عليه في مراجع الى الا يراه عليه في مشهور **قوله** وانهم بالفه استحالته اذ انما
الجهتان تقييد بينين فيبقى الوجه الاخر فقط **قوله** انما في سبيل انما في سبيل
مراده بالاستحالة ما هو المصطلح بينهم في الحركة في الكيف كما هو المشهور ومنت خيرة بانه لا دليل
عليها اذ كثر وانكاس على النحو الذي حققه عليه كثر كما لا يحفز في قوله عن حركات
العناصر في هذا ايضا لا حاجة الى القول بالحركة اذ يجوز لكونها اجزاء لها مصنوعة
مما تسمى سببا لزال الكيفيات الى صفة وحدوث كيفية اخر متشابهة في ان
واحد وهو في نظم كلامهم للماء كما مر من اذ ابردينه في كونه بالحركة حارته

ولا يكون له في انشائه كونه فردا في الحرارة الا بالقوة بمعنى انه اذا سكن في له يوجد له فرد في
الحرارة وكمية العدم وهذا امر لا يتبدل اليه بل الظاهر حواره من مقتضى معنى له كل ان
لفرض كونه فردا في افراد المفروضة في تلك الحرارة واذا سكن في له يوجد له بفعل
فردا في موجود بالقوة في ضمن تلك الحرارة لا ان يوجد له كونه العدم على قياس ما ذكرنا
سابقا في محبت البياض وما ذكرنا في انتفاض الكرم على اندرج فاجدا وهذا الكلام كان
خارجا عن محبت الكرم ذكرناه استطراد وتبعا ففهم **المع** غير مصطلح النظم الى الشيخ
فرد خصوصاً وعبارته اشفا كونه ظاهراً وعبارته اشفا كونه في كونه المحل المذكور
فمن الكلام على غير مصطلح الحكم **المع** فان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وقوا
ثم قال ظاهره لنفس السواد والبياض بينهما غاية الخلف مجزئ لغيره من غيرهما وانواع
الكرم وجنسها بناء على اختلاف الاربعة في الشدة والضعف فمختلفان نوعا
او صفات لا يوجد من هذا الخلف كالحمرة والصفرة والخضرة والبنفسج وغيره ما لم
كان بعض اصناف السواد او انواعه معتباً ببعض اصناف البياض في انواعه
ليس بينهما غاية الخلف بناء على عدم كونها في غاية الشدة والضعف بل الظاهر لا يوجد
صفان او نوعان منها كونهما في غاية الخلف اذ كل فرض مرتبة شديدة مثل السواد
ومرتبة ضعيفة من البياض كونهما في غاية الخلف واهو شدة واهو ضعف منها وهو ظاهري فليس غاية
الخلف بين السواد والبياض سوى ما ذكرنا ولذا كان كلف نفس عليها الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة بعبر لنوع الحرارة او جنسها في الفانوع البرودة او جيبها
غاية الخلف وللم كونه بين صفاتها وانواعها غاية الخلف فكل نوع او صنف او
فرد من السواد والحرارة مضاد ونقي الخلف غاية الخلف لكل نوع او صنف او فرد من البياض
والبرودة باعتبار الخلف بين جنسها او نوعها باعتبار نفسها وادع فالكركبات ايضا
بعضها مزاجها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس فكيف يمكن ان يكونا في غاية
خلف باعتبار نفس الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وللم كونه المزاجان في غاية

الشد والضعف لا عرفت انه غير لازم بل لا يكون له وجود انسان كذا في هذا الكلام من نفسه
كل شيء لا غبار عليه كونه لا يجد في هذا المقام اذ لنا لفرض مركبين كل واحد حار ان
مثلا لك كونه بينهما تفاوت في درجة الحرارة فاذا حصل منها تركيب ومزاج ثان لم
يعيد قانما استحال في الكيفيات المتضادة بالحرارة والبرودة فيكون له كونه في مثل هذا
المزاج من تعريفه اذ حصل له صفات على المصطلح فلا بد من وجوده على المصطلح فلا بد من وجوده
للفظ له البياض مثلا وفرضه يفي كونه لفرض فيه مراتب غير متناهية بحسب الشدة
والضعف واذا خرج من هذا الموضع كونه نوعا احب لفرض الحرارة والصفرة وغيرها
وكذا السواد وكل مرتبة المراتب المفروضة في عين البياض وداخل تحت البياض فقط
والمراتب المفروضة في السواد تحت السواد فقط وكذا المراتب المفروضة في الحرارة وداخل
تحت الحرارة فقط وهكذا وليس له كونه مرتبة الحرارة مثلا او المراتب الضعيفة من السواد
والبياض وداخل تحت جنس السواد والبياض معا كما فهمه المحققين في تعليقنا
على الاربعة القديسة للشرح المحمدية للتجريد لظهور بطلانه اما اوله فانه لم يطلق
على الحرارة انها بياض او سواد وكذا لم يطلق على البياض الضعيف بل الشدة جدا
انه سواد او على السواد الضعيف بل الشدة جدا انه بياض واما ثانيا فلانه في
ما تقر به من انه لا يجوز له كونه جنسان في مرتبة واحدة اذ فظ السواد والبياض
في مرتبة واحدة ليس احدهما جنبا للاخر فلو كانا جنسين لم يتلزم تحقق جنسين
في مرتبة واحدة واما ثالثا فلانه يلزم له لا يوجد بياض صرف ولا سواد صرف اذ كل
مرتبة لفرض مرتبة الشدة كونه لفرض فوقها مرتبة اخر كالمرو ولا مرتبة في بعده بل في
بطلانه فداد ههنا كلام آخر وهو ان لا مرتبة السواد والبياض فلهذا ذكرنا ولا اشكال
فيه واما الحرارة والبرودة ففيهما اشكال حيث انما اذا تساوى الحرارة على البياض
مثلا وقلنا لهما مراتب مختلفة بالشدة والضعف وكما اذا دخلت الحرارة فقط
وكذا البرودة ولا ريب في انه لا يوجد مرتبة كونه لشيئها الى كل منهما مستوية امرتته

الائمة الى فخذ جيلنا واذن تحت احد ما فقط يلزم الترتيب خارج فلا بد من جعلها فخذ
 تحتها فيلزم الحذف والمذكور الال الذي يندرج تحتها ليس كيفية احد بل عدم كيفية
 كالتمايز بين ادوية انما نوع على حدة ليس اخلا تحت الحرارة والبرودة وكذا النحل
 ايضا فبين هذه كونه من الحرارة في التفرقة بحيث تجاوزت عن كونه حرارة وكذا في
 وقد اشرنا اليه سابقا ايضا فتدبر **قوله** اراد ان يبين اسواء الله يدوم الظاهر مراده
 لمراسم اسواء الله معاد ومخالفة لسواء الضعيف غاية التمايز بناء على دخول تحت
 جنس السواد والبياض اكل من هذا دخل تحت اسواد والبياض معا بناء على نقلها عنه
 انه قابل بان المراتب بعد البياض في العرف وكذا السواد يعرف في ذلك تحت البياض
 واسواد معا وهذا مع بطلان ما عرفت لا يثبت في عدم التمايز كلام المصنف عليه
 على هذا في كل من السوادين المعروفين جعل اسواد والبياض معا فادوية جعلها
 متعادين باعتبار نفس السواد والبياض ولو قيل لكان منها باعتبار ان اسواد
 لا هو باعتبار ان بياض وكذا العكس فمثل هذا التصاد يكمل في كل من السوادين ^{التي}
 في مرتبة واحدة ايضا بل في سواد واحد ونفسه اذ يمكن ان يبق انهما باعتبار اسواد
 معاد لنفسه باعتبار ان اقرب البياض فكل واحد اسواد والآخر بياض فيكونان
 متعادين وهذا لا يجوز في السوادين لو فقيين في مرتبة واحدة والوحد الواحد
 ففقيه انه على تمام حكم الحكم باقربيه جدا هما في جنس السواد والآخر في جنس البياض
 اذ انظر انه لا تفاوت بينهما على هذا التقدير الا ان جعل مسا طالا قريبا الى اثنين
 الاقربيه الى المرتبة الشديدة يعرف منها المرتبة التي في الطرف لكن يعرف في الطرف
 انه لا يمكن له لو جد الا لغير الامر على الفرق ايضا على هذا كيف يمكن الحكم بتعادين
 السواد والبياض في ذلكا اخر كونه نفسا اسوادين باعتبار نقضها واما مع انها
 يمتنعان في محل واحد ولو تكلف في قبيل لاجتماعهما ليس من جنس واحدة
 كما ذكره المحقق في تعليقه فتدبر محتمل ان لم الحكم لغاية التمايز بينهما الا ان الحكم ملكا

غاية التمايز فجد مرتبة تحت احد ما فقط يكون مخالفة غاية التمايز للمرتبة الاخرى فخذ
 تحت الاخر فقط وبها الطرفان فتأمل **المصنف** لم يبين ان **المصنف** على
 الامر لم يذكر ما ذكره الشيخ وذكر ما ذكره لان العكس اظهر ذكره المصنف لم يذكر الشيخ ذكر
 استحالة الما في الطوبى وليس يستدعي المصنف ان يذكر **قوله** بل ذلك لقادة اخر من العلم
 ويمكن ان يكون مستدركا لعدم وجود الكيفية المتوسطة موقوف على استحالة لا يثبت
 وجوده على اثباتها فاقم **قوله** لا حاجة اليه لرد الثاني الى اخره الخائبة لكون
 ليس مراده من قوله فيما ينبغي عليه احد العامر الثلثة الباقية تأكيد اليه وما يديه
 بانها مع كونها على غيرها احد العامر الثلثة الباقية يظهر منها شرعها في الحركة العينية
 خريف لا حاجة اليه لرد الثاني الى اخره ما ذكره بمراده بيان كونه لا يراى الشيخ
 هذه الاشكال الثلثة حاصلها انه اورد ثلثة مثلثات على العامر الثلثة الباقية
 لا يمكن هذا الاستدلال بما الغالب عليه لا رقيبته الثلثة الاخر فادوية لكل منها
 مثلا وهذا انما في جميع ما ذكره فتدبر **قوله** اقول ان يقتضية الذات في هذا ايضا كما
 في صحة قول الله لان اسمه لا ولا في صحة تفرقة بقوله فالمراد منه وهو طواما
 كبر لم يدع له التحول لا يقتضيه ان اسمه لا يكون له قول وكذا التحول في
 عليه لا على ما عاده **قوله** اقول هذا انما يعلم من حيث الكون والبروز في هذا الذي يرد
 من العجائب في بطلان الاول معدوم مدته لا بطلان الاول في بطلان الثاني ليس اصل
 الدليل الا انهم يوضع فوق المجد يدعي ان الثاني كونه اعتبارا دخول اجزاء المجد
 فيه مع انه ليس كونه لها لا يتبعه بالطبع ولا قاسر ساك فيكونه استحال قطع فانظر الى
 ملازم لا يطالب به الاول والثاني وكان توهم ان المراد صعود الاجزاء الباردة للحجم
 الموضوع وبرز على الحس وهو كما نرى **قوله** اراد ان يبين ان **المصنف** لم يذكر
 لا كونه لم يحفظ الحس كذا الامام فلذا قال لان الامام قد في هذا المقام
 ولما كان قول النزيل يرد في الجهد ليس الجسم ارض او هو في الجسم ارض فهو

فأستتم في هذا الباب الحق لمعبدكم هم في هذا المكان العام ليس على براميس قطع
بدر على ما سبأ ظنية لمعبدكم نقل على تحصيلات شورية قد بر هذا ما نبرنا
عالم الكهنة في النمط الثاني ويتوالت الكهنة في النمط الثالث

تقدیر منطقیات

سبحانه في كلام الشيخ مغر مشرك هو هذا هو الذي سنده كذا الخ آخر ليجتدك
عليه نعم قد زاد عليه لم يتوغل في الاشتراك لا لشيء ما ذكره المحرر انما هو كلف النفس
موضوعة عند النفس لشيء كذا وما ذكره الخ في هذه النفس تعويضا رسيما لنفس ما كلف النفس
مشتركة لفظية بين النفوس الساموية والارضية لئلا يكفر لشيء كلام الخ ايضا اياها
منع الاشتراك اللفظي حيث قال من بعد اسم النفس هو فافهم اوضح الخ
بان هذه الاعتبارات هي جوارح هذه الاعتبارات اربا بشرط وبشرط لا وبشرط
في النوع والخفى يستند إطلاق الصورة على ما ليس كشيء الا لشيء يدعى اذا اخذ بشرط
بالنسبة الى الشخص بزم في المصطلح لشيء في النوع بالنسبة الى الشخص مادة الشخص
بالنسبة اليه صورة فليست بل الحق في كل جسم على المادة الخ قوله لشيء
اشد الحق لشيء الكمال في اعرف منيب الخ انواع مثلا الصورة التي فيه في الخ
انها كمال في الالف والكتاب في انها كمال في الالف والكتاب في الالف
محل الصورة مثلا لا في الصورة التي فيه كمال الخ لشيء كمال في الالف والكتاب في الالف
لذلك ذكر في تعريف النفس انها كمال في الجسم طبعي فلا بد له كمال في الجسم الطبعي
الواقع في تعريف انواعه من النبات والحيوان مثلا حتى كمال الكمال منسوب الى النوع
فيجب له كمال في الجسم لا بشرط انه هو نفس كماله على الانواع لان الجسم
المادة لا يمكن عليه فلو لم عليها بزم لشيء الكمال منسوب الى المادة وقد عرفت
انه لا يثبت اليها بل الى النوع وكسب نسبة اليها فلا مكانة منيب الى المادة الخ
دون ابعيدة والجسم الطبعي من المادة مادة بعيدة بالنسبة الى اكثر النفوس مع لشيء

والاول ايضا لا يتغير بالنسبة اليه وايضا لا يمكن ان يمتد الى النوع ايضا بل انما
فلا يمكن الجسم على المادة فيتم نسبة المادة الى النوع فقط دون النوع والحول
على الجنس كونه محتملا لا يمتد جميعا الى الجنس كمال على المادة ايضا فكيف يفيد
وبما ذكرنا ان دفع ما ذكره المحرر ان هذا لا يمتد الى الجنس كمال بل هو نسبة الصورة
والحيوانية مثلا فلا يمكن ان يكون الكفر ان كان لا يمتد فيه مع عدم كونه غنيا بالقيود
الاخيرة والقيود الاول محذور وانما اذا صحت سريرة الباقوت والزرع بعد وغيره
مثلا يعين على صورة انه كمال الجسم في اجزائه وبقوة مختلفة اذ لا شك انه يصدق
القوة على الصورة انوعه ثم لا يكفر انه على الاشياء مرميا صور العارضة والكيان
لا يفيد هذا المعنى في اخراج صور المعادن بل ما خرجت بالاجزاء المختلفة فكان على اما
ذكرها بما لا يوافق لان له مدخل في الحرارة وهما غير اخذ وهو ليس بعين المعادن
على ما نقل لصديق عليه انه فواجزا مختلفة كالمعادن فتدبر في الخ لاني لم اجد له بعد
لن لا الى اخره من صور الباطن والمعدنيات لا اتحاد بله الا يراهم كمالا يكفر
اشبه وغيره كماله الذي يحسن ادراكه لا يكفر له الا في توجيه كلام الشيخ لم يرد وقوله
وعلى بعض الاحوال غير الاحوال التي هي غير الصحة بل المرض فما حصل كلامه في الشيخ
والمرض اذا كان اما فطنة صحيحة لا يفتقد مرضه وجودا تمام ثم يترد في قول الشيخ
له الفطنة الصحيحة ايضا كالسليم والسكران لا يفتقر في ذاته وليس مثبتا في ذاته فلا
وانظر كلامه انه جعل قوله المذكور على الحال التي خلت فيها الادراك فقط او على
والباطل معا كالسليم والسكران وهو بعيد من وجهين احدهما ليس القول بوجود الفطنة
الصحيحة في السليم والسكران لا يخرج كما ذكرنا بينهما في اللفظ في سياق الكلام في قوله
لن الفطنة السليمة في ترقى من المرتبة السابقة وليس السليم والسكران في ذلك فبما ذكره
فتد وهو ما فتنبت الخ من اذا صبح باسمه تنبيه لا يخفى ما فيه فتنبت الخ
اجاب بقوله وليس هو في ذاته في ذكره وفيه ما لا يخفى ان في تقدير عدم ثبوت

يمكن الجمع بين كل منهما وبين ما هو المشهور بان كل ما هو المشهور على النفس يعلم
 ذاتها واما ما لم يثبت اليها في بعض الاحيان وكيفية العلم بعدم الغفلة لكان في مقام
 العلم وعلى هذا ما فاة بينه وبين ما ذكر هو وايضا برده على كونه الغفلة و
 انه هو لعدم الالتفات لاكتشاف العلم بالصور كما يظهر وكلمة من العلم بالصور
 ايضا لك ويرد عليه ايضا على ان يبين لم يتحقق عدم الالتفات في بعض العلوم
 كالعلم بمقتات النفس لا يستلزم حقيقة في جميعها ففعل العلم بالنفس لا يتحقق له
 عدم الالتفات وهو **قوله** كيف المشهور لالتفات هو فيه مع
 شبهة الوجدان كبلاد انه يلزم له على التصديق بشرطه التصديق بانه
 يلزم الالتفات في الطرفين في زمان واحد والمنازع كما في **قوله** في العلم انه
 يدرك لذاته فلا يوصل اليه في نفسه بل على تقدير تمامه لا يدل على ما هو مراد الامام
 اذ مراده كما نقل في النفس مع ذلك لانه اذا ما وعاية ما به هذا الذي عليه لم
 النفس لو وصل اليه مولى او ملذ يدرك ذاتها فلعلمها لا يدركها حال عدم وصولها
 اليها وهو يوظف في نفسه لئلا يلام ولذا ذكر هذه القضية او بعنوان النفس لا يتغير
 عن ذاتها وقيل ان لا يتغير في محجة لك لانه من التصحيح لعنوان النفس يدرك
 ذاتها بدون قيد الدوام ولعل وجهه انه لا حاجة اليه ليعب اقامة المحجة على هذا
 ثم اقامة المحجة على امتناع غفلتها عن ذاتها يظهر دوام الادراك ايضا لكنه استلزم
 عنه ما مر شرح الامام قدس الدوام ما هو منها ايضا **قوله** وكذا الملاية لثاتها
 بقوله واللام مفسر في النفس في الابرار لم يبق انه لا يدرك انه يولد ولينه
 او لم او لم مطلقا ولا يلزم من ذلك لولا يعلم ولا يثبت لان العلم واللذة اما
 كحسب ان يجوز ادراك المولم واللذة لا يتوقف على التصديق بانه مولى او ملذ
 له او مطلقا فافهم وكذا قوله واما كونه عبارة في الظاهر مرادهم من حصول
 العلم بالنفس في ذاتها علمها بها بالكنة لا بالوجه كما لا يخفى في لوجه ما ذكره وكذا

عقل النفس عن صفاتها في هذا دليل على الالتفات ايضا ليس يكاف اذ لو كان كذا
 لا يخرج الى البرهان ولم يعقل الا انكاره وعدم القبول كما لا يخفى واما ما مراد بالاول
 هو فان قلت هذه القضية لم يعلم من الاوليات فمن اقسامها ان لم يدرك
 كانهما والوجدانيات ولا يبعد عدم مراد الحسب ايضا اقوال ايضا ليس
 على الاستدلال كما مراد الامام لانه المقدمه التي اوردوها الشرح لم يعلم انه
 يدعي عن انتها او انه يعقده نظرية والحاصل لانه عار معلوميتها الذي هو
 ضروري في اجراء البرهان لم يعلم من جهة الى اخر ما ذكره لانه يدعي انه لا بد من
 اقامة البرهان من بيان المقدمات به بنيتها ونظرية فترد ما اوردته لتأمل
 اقول وجهه لانه يقول في نفسه لانه الامام لانه يقول في نفسه لانه
 في الايراد على المحجة في نفسه ما هو **قوله** ولا يلزم منه بطلان الدعوى كان بطلان
 كان عنده بدنيا وكان اثنان في بطلان ما ذكر دليل عليه الخ او لعدم العلم
 ببعضها فيه **قوله** الخ واما ان كسب بيان امتناع فعل الامام لا يدعي ان كسب
 ذلك في المقام حرم المرام بل لانه في المباحث ما يتعلق بهذا المقام فينبغي لم
 سلم عليها وعلى هذا لا يرد ويثبت هذا ايضا يمكن دفع الايراد لهذا نقلا عن المحشر
 في الحاشية ان بقية **قوله** الخ والى قوة اخرى من سبب المشا والظاهرة هذا
 لا ياسب كلام السج لان ظاهره لانه تلك القوة لا ياسب المشا والظاهرة
 الخ ليس المراد انها فتشان بل هما فتشان احداهما يدرك بواسطة وبغيره
 والاخر ما يدرك بنفسه بقوة شيز اخوان قلت على ما نوع الفا في قوله نقول
 انه قلت كانه يتفرع على ما ذكره مرارة قسم المشا والباطنة ما يدرك بواسطة
 او بغيره وسط اذ بهذا اظهر انه تقسيم في قسمين لانه قسم والمدرك بنفسه القوة
 شيز اخر قسم اخر فافهم على الشرح قسم الباطنة بتفسيره في هذا كما لا يخفى
 كلام الخ كما يظهر عند الرجوع اليه والوجه ما ذكرنا في توجيهه انفا والحق لم يحل

كلام الشيخ هو لا يفرق بينهما بل مع ما يرد عليه ما ذكره ليس منطبق على كل كلام الشيخ
بل المنطبق عليه ينبغي مراده كما ذكره انما ايضا لا يدرك لنفسه ليس بوسط
شيء اخر سواء كان في قبيل الوسط والصدق او قوة اخرى غير في حاصل كلامه
المدرک الذی استبان سابقا اما في المشرق والظاهرة او في المشرق والباطنة سواء
كان انما في الذی سجد الا ان بالعقل او غيره والمدرک لما لم يكن غير المشرق والظاهرة
لم يجوز احتمال اخر من كونه البدن او قوة او في كونه البدن مدرک لما كان
في الفصل الثالث ان عدم مدرکته على وزن المفعول يستلزم عدم مدرکته على وزن
الفاعل والمدرک في هذا المقام هو المدرک فلهذا لم يتعوض له في المشرق والظاهرة لما كان
من الظاهر ان ادراكها ليس بوسط شيء اخر غير ما بالمعنيين المذكورين لم يتسمها
المقسمين وقسم المشرق والباطنة اليهما وقد في ذلك المدرک لمرکب المشرق
الباطنة فاما مدرک بوسط او بغير وسط ثم ذكر ان ادراكه انما ليس بوسط
اما الوسط المقصود بغير فلا يخفى فيه واما غيره فكيف في المشرق والظاهرة انما
بالنفس كبد نفسها انها في ادراكها لنفسها ليست محتاجة الى غير ما في فاعل
فبقدر كونه المدرک المذكور اما في المشرق والظاهرة او في المشرق والباطنة امر اخر
الظاهر بوسط ثم امر بالنظر فيما ذكره سابقا وحقاقتي يعلم حقيقة الامر
والحاصل في هذه في هذا الفصل ليس في كونه المدرک المذكور غير المشرق والباطنة
الحسابية بل مجرد المدرک المذكور بمرکبة بلا وسط سواء كان في المشرق
الظاهرة او غيره وعلى هذا لا يرد عليه جميع ما اوردده المحشر وتوجيه الكلام على
ما ذكرنا اول ما ذكره انما ايضا حيث يتك في هذا الاحتياج في الوسط سواء
كانت قوة او غيره بالفرض المذكور وللمدرک فيه كان في هذا المعيار اما
فلانه يرد عليه ان المشرق ليس الا في ادراك لا يلزم كونه مدرکا واما ثانيا
فقد نعتت في المشرق المذكور ليس يجوز للمدرک في المشرق والظاهرة

اذ المفروض فيه انما هو احساس الذات في المشرق والظاهرة انما هو احساس
والادراك المحصول فلعلها يدرك في انما بالعلم المحصور في كونه في المشرق والظاهرة لم
لم يقسم المشرق والظاهرة ايضا في القسمين لان عدم احتياجها في الوسط انما يظهر
في علومها المحصولية واما في علومها المحصورة في ذلك العلم لم يعلم المحصور مطلقا
لا يحتاج في الوسط في تقسيم المشرق والباطنة في القسمين باعتبار علمها المحصول
فيها وبقدر ما ظهر في كلام الحجة ايضا في ذلك لوجه كلام الشيخ لوجه اخر ايضا
لا يرد عليه في ادراك المحشر وهو انما في هذا الفصل في النفس استبان مدرکها
هو نفسها بنفسها لا قوة اخرى ولا توسط امر في المفعول وكونه في العنوان كونه
وسط في الثبوت لا بعنوان الا كونه سواء كانت تلك النفس في المشرق والظاهرة
او في الباطنة انما في العقل او غيره وعلى هذا ثبوت المدرک ليس قوة اخرى في غاية
السهولة اذ لا يرد في المشرق والظاهرة في غيره ايضا لا معارفة بين المدرک والمدرک في
وكان هذا الوجه اول وجه الوجه السابق في هذه الجهة لكنه لا يكفي لعدم حمل كلام الشيخ
في هذا الفصل على محلهما والوجهين لا يستلزم ادعاء الشيخ لعدم العلم النفس ليست
محبوسة ولا متخيلة وموهومة اذ هذا الفصل لم يثبت كونها غير مدرکة بالمحس
وشبهه احد بل امر اخر كما عرفت وبالفصل الا انه لم يثبت الا كونها غير مدرکة بالمحس
واما كونها غير مدرکة تشبه فلا الا لربق قد اثبت انه لا معارفة بين المدرک
والمدرک وفي صورة التخييل وانهم المعارفة حاصلة فقط لكثرة هذا التعليل عليه
انه كما يفرق كونها متخيلة وموهومة بنفكر في هذا محسوسة ايضا فما الحاجة في الفصل
الا ان لا يحيل في زيادة الكشف والاحتياج وح صا حاصلا في كلام الشيخ في النفس
ليست يدرك بالمحس ولا يسهل كما سيجري به والذليل عليه للمحسوس والمحمل
معيار للمدرک لا معارفة بين ادراك النفس ايضا لما ذكره في الفصل الا انه
وبالمعنى المقصود في تعلق العلم المحصول بها بطريق احساس وشبهه وح لا يرد

ما اورد المحرر جواز كونه محسوسا مدركا لها بنحو العلم المحصور اذ ليس المدعى
 نعم على هذا كان الا لا بد من العلم المحصور لاعتبار الفاعل لا مرفعه بل فافهم
 اننا فرضنا اغفال المحسوس ان لم يتفكر في الفرض المذكور اغفال المحسوس الباطنة كيف
 ولعله لا يكون ممكنا ولهذا لو فرض اغفالها بما عرفت ان ادراكات فادراك النفس
 الباطنة لم يعلم انه ليس من القوى الباطنة اما بعنوان المدركة او بطريق الباطنة
 حاجة الى انك يجوز ان لا يدرك بنحو المحصور كما ذكر المحرر فافهم
 القوة الباطنة في علمها وجهها المعلوم لا حاجة الى اعتبارها في هذا التقييم كما ذكر
قال الملح لما ثبت مما ذكرنا مقصود الفصل الثاني ان رفع هذا الادراك لا يقع على ما ذكرنا
 الملح لم يثبت الا ان النفس ليست من القوى الباطنة لا من الاعضاء والفصل الثالث
 يثبت انها ليست من الاعضاء **قال** الملح او نقول الاستدلال بالمقدمة في قوله
 حاله الملح او نقول انما اورد المقدمة لانه في قوله لو كان المقصود من الفصل
 الثالث المدرك ليس شيئا والبدن فظهر ان الفصل الثالث ليس مقدمة له لان بيان
 كونه الادراك ليس بالشيء الظاهر يحصل بالفرض المذكور في الفصل الاول من اغفال
 المحسوس الا ان حقيقة الفصل الثالث من هذا وجه آخر ايضا وهو ان المدرك
 ليس ضروريا في كونه انما هو مدرك المشاعر الظاهرة هو البدن فظهر المدرك
 في الادراك المذكور ليس هو المشاعر الظاهرة او النفس مدركة لذاتها و مدرك المشاعر
 الظاهرة هو البدن وهو غير المدرك المذكور ليس هو المشاعر الظاهرة او كما
 لم البدن ليس ضروريا في كونه انما هو مدرك المشاعر الظاهرة ايضا فقلت بهذا
 الوجه للمدرك غير المشاعر الظاهرة وانت خبير بان هذه الوجهة كلها يمكن
 له يستنبط من الفصل الثالث كونه لا محذور هذا ايضا يرجع الى زيادة التكلف
 في فهم **قال** الشرح وان ادراك المركب لا يتفكر به عليه وعلى بقية المدرك
 الجمله حيث هو محله لا يحتاج الى ادراك التفاصيل والافراد والاولى له في قوله

الشيخ

الشيخ وذلك في ما يسمى من تفكيره بان كونه المدرك ليس هو الجمله
 بما يحده بالوجدان للمدرك حين ادراكه ليس بقدره بل هو ما هو عليه من
 فرض اغفال المحسوس اذ ادراك الجمله ليس الا بالمشافه انما تكونها غير ضرورية
 الادراك في سياق الكلام مشروبا به نصير نقول الشيخ وانما في قوله ضرورية في
 المدرك كونه انما هو انت خبير بان مراد الشيخ ليس من ادراكه للمدرك كونه
 الاشياء انما لا يكون ضرورية في كونك انت انت لان هذه الاشياء لا يكون ذاك فردا
 فذكر لك حين ادراكك ذاك غير هذه الاشياء كما ان رايه في اول الفصل حيث قال
 فاما ان اشئت عنه وتبدل عليك كنت انت انت ففعل في قوله ليس تفكيره
 في القول من هو كونه من قبل نفس المدرك من هذا الكلام من الشيخ لا كان فيه ثبوت
 مصداق حده في علمه على ما حده في علمه كذا فافهم **قال** الشيخ فهو مثبت في العلم قبله
 فيه لم تصور الذات قبل تصور الفعل يستلزم له لا يمكن الاستدلال بثبوت الفعل على ثبوتها
 كيف ولو لم ذلك ليدل ان علمه انما هو العلم بالبراهين لا بتدبيره فاذا ذكر الوجه لم يبق
 ان ائتمنه فذلك في العلم بالعلوم بالبدنية انما تصور في انك وعلمت انها ثابته اما
 قبل العلم بثبوت الفعل او مع وجوده فيكون الاستدلال في كونه من كونه عليه تكلف
 بان يقر مراده بقوله فهو مثبت في العلم قبل العلم بالبراهين انما هو ثبوت قبل الفعل فافهم
قال الشرح ولزم اخذ من حيث هو فعل فاعل معين في قوله عرفت فافهم **قال** الشرح
 وبالجملة الاستدلال في الفعل في قوله اول العلم بالبراهين الجمله ما ذكره قبله ليس كذلك وهو
 وثانيا لم يستدل بالفاعل على الفعل البتة لا يادرك معرفة ذات الفعل وثالثا
 لانه بالاستدلال بالفعل على الفاعل وثالثا انه لا يصح تفريع الذم في قوله فاذن ان
 اذ عدم التادير معرفة ذات الفاعل لا يستلزم عدم امكان الاستدلال على ثبوت
 وليس البراهين الباطنة كما ذكرنا انما فافهم **قال** الشرح لو حمل المدعى على انما
 لا يخفى انه لو حمل المدعى على النفس معبرة لا يخفى ان رفع قطع النظر عن الفصل الثاني

سواء كان العلم حقيقة أو مجردا من الحقيقة
بما لا يقوم مقامه حتى يصح الكلام فهو نفس الشيء
المتفق عليه في الكلام فاما بقوله لا يجوز
المتفق عليه في الكلام فاما بقوله لا يجوز
لكن كونه في ذاته نفس الشيء المتمثل في غيره
منه سواء في قول الشيخ لا من الممكن ان يكون
فما لا يجوز ان يكون في ذاته نفس الشيء
وغيره سواء كان ماديا او مجردا من المادة
في ذاته كونه حقيقة في ذاته كونه حقيقة
المتفق عليه في ذاته كونه حقيقة في ذاته
المتفق عليه في ذاته كونه حقيقة في ذاته
صورة منتزعة من الخارج ما يتبادر الى الصورة
لا يتفرع من المادة بل من نفس الامر الموحدة
ايضا لا بد من انتزاع صورة الحقيقة الموجودة
لا يمكن تمثيله في ذاته وهذا لا بد من انتزاع
الانتزاع لان المادة لا تتفرع في ذاته انتزاع
المادة وعلى هذا يكون علم الماديات في ذاته
وغيره نفس الحقيقة في ذاته كونه حقيقة في ذاته
المتمثل عند المدرك الحقيقة الموجودة في الخارج
من الخارج لكان العلم انفعاليا سواء كانت
اولا او غير منتزعة من الخارج سواء كانت
اولا كما اذا خرج احد صورة بانه في ذاته
والتوجه اليها كالمفكر في ذاته كونه حقيقة في ذاته

غير لازم ان تكون بالذات وصورها في ذاته
في غاية الحفاوة وهذا هو مقتضى الاختلاف
في اول الفصل في العلم والاما بقوله لا يجوز
فما لا يجوز ان يكون في ذاته نفس الشيء
والا فانه في ذاته كونه حقيقة في ذاته
والا فانه في ذاته كونه حقيقة في ذاته
على الصورة في ذاته كونه حقيقة في ذاته
الا فانه في ذاته كونه حقيقة في ذاته
اذا كان المعلوم في ذاته كونه حقيقة في ذاته
ولم يمتدح به الى العلم في ذاته كونه حقيقة في ذاته
موزيد الخارج كونه حقيقة في ذاته كونه حقيقة في ذاته
انهم يقولون في غير الموجودات الخارجية الموحدة
في الموجودات الخارجية كونه حقيقة في ذاته
اذا كان المعلوم في ذاته كونه حقيقة في ذاته
ايضا في الموجودات الخارجية كونه حقيقة في ذاته
مع القول ان احساسات الظاهرية ايضا تمثل في ذاته
الحاضرة عند المدرك كونه حقيقة في ذاته كونه حقيقة في ذاته
وغيره كونه حقيقة في ذاته كونه حقيقة في ذاته
فالذات متمثلة في ذاته كونه حقيقة في ذاته
والثبات اليها ولا بد من انتزاع علم حقيقة في ذاته
بان احساسات الظاهرية ايضا تمثل في ذاته كونه حقيقة في ذاته
بان الالصار بخرج اشاع كسبحه ايضا في ذاته كونه حقيقة في ذاته
يقولون في غير الالصار ايضا في ذاته كونه حقيقة في ذاته

في الخارج فلا يمتثل صورة منه في النفس بل لا يدركه الذهن بوسط ارتباطه بـ
 حاصل اليه واذا لم يكن امره الخارج فلا بد لتبين صورة في الذهن ليدركها ويعلمها
 واستقول بان الوجدان لا يفرق بين العلوم لا تقول عليه الا بغير الوجدان لا يفرق
 بين العلوم الحسورية والحسولية ايضا مع انهم يقولون لا لا ولا كبحسب الحقائق في الخارج
 دون انما فيه فتدبر **قوله** لم يعلم بالذات كذا ام لم يعلم بالذات كذا ام لم يعلم بالذات كذا
 والوجدان يحكم بعدم الفرق في حكم الوجدان ههنا م برابط الوجدان يحكم بالفرق
 بينهما اذ وجدنا انما نجد تفرقه بين ما اذا كان غير موجود في الخارج ونذكره في ما اذا
 لم يكن فان في الاول كنه اما اذكر كنه شيئا خارجا متفتتا اليه وفي الثاني انما كنه
 التفتتا الى النفس ورجعنا اليه ولو قيل لغير مراده حكم الوجدان بعدم الفرق الحكم
 بعدم الفرق لغير مراده اليه في الحاشية ال بقية في الايض قد علمت **قوله** ما نها
 والمحسوسات في غير نظر اذ ليس المحسوس على هذا المذهب على ما ذهب اليه في قوله لم يعلم
 بالذات هو الصورة لذاته صورة الصورة امر في الحس فيقول بان هذه الصورة ليست من
 المحسوسات فتنتزع من سمات ما لا فاعلم كما كثر **قوله** وايضا قالوا في هذه الحقيقة
 ليس الا الوجه الاول ولا يمكن ان يكونا في نفس الامر كانه مصادرة كما كثر
 في قولنا وايضا المنكرون للوجود النفسي في غير نظر اذ انكار الوجه النفسي جهلا بالفرق بين
 بان الله ركب الذات هو الصورة لانهم يقولون ان العلوم بالذات هو الصورة الى ما في الذهن
 لكنه يعلم بنفسه لم يعلمها هو الصورة الحاصلة في الذهن باذن الرب بل لا يعلمها باذن
 بل القول باذن الرب كسب العلم بها الامر الخارج سيما في الابصار بما على الصورة
 انتمعت منه وحصلت في قلبه ولذلك النفس الامر على النفس كيف وانكاره لنفسه حكم
 في ما ذكرنا ان ما يسمي هو الامر الخارج بسفطة بمرمجه لا يتصور له قول به عاقب فقد
 عرف من على هذا نظر انكار الوجه الذي من جهلا لا يفرق هذا القول ما فهم
 فلا شك انه ليس لنا التفات في الامر اذ ان ليس لنا التفات بان الصورة قائمة بالذات من

ومعه

ومتشعبة بتخففات ذمينة فممكن لا يجدي كما لا يخفى عليه اذ ان لا التفات
 ذات الصورة المتشعبة فممكن كيف والقائلون ان المعلوم بالذات هو الصورة الى ما في
 في الذهن يقولون لم يمتثل اليه وذات تلك الصورة اليه ولم يمد بنفسه انما
 الى غير امور الصورة الذمينة ام الامر الخارج لا يشترط بل لا يمتد الى ما في
 في غير نظر اذ المراد بالمهية ان كان خارجا في الامر الكلي فنفذ في اذ لا في الادراكات
 الجزئية لا يمتثل اليه المهية الكلية اصلا ولن يكون المراد بها هو به الشخص المجردة عن الوجه
 الخارج والذات فنفذ في غير معقول اذ لا يمكن له كنه شخص واحد موجود في الذهن
 والخارج معا بل الشخص الذي في غير الشخص الخارج اليه سواء قيل انه ليس في هوية
 الشخص امر سور المهية الكلية كونه يستلبي النوع نسبة الشخص النوع وذلك الامر متشخص بـ
 بل المهية الكلية اذ اوجبت صارت متشعبة بخلاف الوجه ام لا اياها اول فظا اذ المهية
 في كنه باعتبار كل وجه متشعبا فباعتبار الوجه الخارج متشخص باعتبار الوجه الذي في
 آخر اذ على الثاني فان ذلك الامر لا يمكن له كنه موجود بعينه في الذهن والخارج اذ على
 كنه امر كلي لا متشعب بذاته كما حكم به الوجدان وبالجملة الحكم بان الشخص الموجود في الخارج
 لا يمكن له كنه وجود بعينه في الذهن وارجح البديهة انكاره بسفطة بغير الادراكات
 الجزئية اذ قيل مثل شئ في الذهن فلا بد من شئ في الخارج الذي هو الشخص سببه
 بسم في الذهن لانه يمثل بعينه وهو لا يتوهم لغيره في قولنا بالشئ والمثال بان المهية
 يوجد بانفسها في الذهن على امور المحققين لان القائلين بالشئ والمثال لا يقولون
 بان مميزات الاشياء الكلية كالذات والفرق مثلا يوجد في الذهن بل الموجه منها في
 الذهن ليس الا اذ عقل مثل الامهية ذات الحقيقة والفرق في الشخص بل امر ليس
 حقيقة ذلك وعلى هذا القول الكليات الموجهة في الذهن بعينها هي الكليات الموجهة في الخارج
 نعم الجزئيات محالفة بالشخص الجزئيات الخارجية لكنها شبيهة بها في موانعها في امره و
 ما يستلزمها على الاشياء بانفسها يوجد في الذهن لان جريانه في الجزئيات ايضا كذا

والمعظم المحسوس ما هو في وجهه اتفق الذي ذكره في قول القائلين ان المعلوم بالذات
هو الصورة الذاتية والقائلين بانه الامر الخارج للشيء بعينه يرسم في الذهن
فانهم لا يقولون ان الشكل ليس بمقدار عظيم بل كونه يترقى لغيره في الصورة على سبيل
التماثل فلا يصل الى ما يورث القوة مثل ان يترقى الى الف ذراع الصورة التي
مرادها ان يترقى بعد نصف القوة والفر ذراع في صورة على ذلك القدر باقل
منه وثلاثة اذ في صورة على ذلك المجموع باقل من ذلك الاقل وكذا اذ يصل
الى ما يورث القوة كما لا يخفى **المع** يعني ان ارجعنا الى عقولنا قد مرنا ان هذا
الحكم غير متعين بل لا يبعد لغيره في الوجود ان شاء الله تعالى في وجه
كلام الله الذي يدل على انه لا يمتنع الادراك لشيء باضافته الى الصفات لا يتصور
فيها المطابقة والمطابقة فلا يكون من الادراكات اضافة الى الامور التي
الغير من كونه اساس اضافة بل الغرض انه لا يلزم من كونه صورة ذاتية بل كونه
في الصورة الى جهة اذ على هذا لا يتصور المطابقة بل لا بد من كونه ذاتيا
مع لغيره اساس ايضا لوجود المطابقة بل لا يتصور المطابقة ايضا على ما ذكرنا
سابقا لكنه لا يخفى ان المطابقة والمطابقة لغيره في العلم ليس على ما يقبل التماثل
كما لا يخفى في مثل هذه الصورة ايضا في ما لا يحسن من كلامه في هذا اذا حصل
عند قول الله للمسلم لا شك ان الامر الخارج لغيره في الجواب عن الاول ليس
ان لا يخفى ما فيه من تعسف التكلف اذ المعنى بان كماله ولا يرفع دفعه العاقل
واينهم الامام او رد الامام بالاستدلال في جميعه في العاقل فتتبع في النحو
من الجواب بالاستدلال والنحو بالحوارة مما لا وجه لكل ذلك في وجهه على السبيل
ان الله ما ذكره ولو فتح باب مثل هذه التكلفات لبعيدة لانه باب الازدواج
والاعتراض **قوله** والى اصله يستعدنا المادة لا يخفى ان المعلوم ليس الا في هذا
الساعة وهذه الكلمات اذ هي كاشية لما يحصل في العلم ولو سلم انه قابل في

لا يلزم

لا يلزم من كونه في اجوابا آخر من عليه ما اوردته بل كونه في اجابا بالواقع
لانه ما يوجد بعد من المحل نعم يرد على الله انهم في كلامه ان يجوز لغيره في
في جسم لا يكون في الجاهل منه اذ في ذلك فافهم **اقول** كونه في لزوم هذا
فوفيه لغيره في المنع هو منع ان يذكره الامام سابقا من ان يجوز لغيره في الصورة قائم
ببعض الاجرام الغريبة عن اذ ذكرنا اجرام على سبيل التمثيل كما مر في اليه المحسوس
هذا الكلام بعد الترتيل عنه والعجب من المحسوس قبل هذا ادعى لغيره في ذلك من اجل
الغرض ان يات فكيف يجوز بهما **قوله** وهذا اول ما ذكره الامام لان ما ذكره في قوله
الامام لا يقول ان الادراك هو انما هو ان لا يترقى في كنهها اذ هذه الامانة
حاصلة في اسود ايضا بالنسبة الى الجسم وحي لا يكون النزاع لفظيا فافهم **بعد الاتفاق**
على لغيره في الادراك كونه في لغيره في الامام كما ذكرنا في حصول الصورة لا يكون في الادراك
بل لا بد من اضافة اخرى على ما يدل عليه كلامه والاتفاق الذي بينه وبيننا هو الاتفاق
على لغيره في الادراك حصول صورة مرتبة وحصل اضافة من حصول الصورة او كونه
ما يلزم من اضافة اخرى لا يلزم من حصول على ما هو مراد الامام فتدبر **واما** في الادراك
عبارة عنه فليس يلزم ان يخفى لغيره في الادراك هو لظهوره في التميز ما لا يخفى
نعم تنبيه الازدواج على موضع آخر من كلام المعنى وهو قوله من ذلك جزم الادراك
هو لظهور الصورة وحصوله عند العقل بان ياتي ما ذكرته من لغيره في الادراك هو لظهوره
التميز ولله التميز موجه في العقل لا يستند من كونه في الادراك هو لظهوره في العقل اذ
لا يلزم من لغيره في التميز و لظهوره في لغيره في الاستدلال ايضا على ما ذكره الامام في السبيل
من انه لو كان في حصول الادراك لكان الجسم الاسود مدركا للسواد لانه حاصله
ولو قبل نعم به به لغيره في حصول الصورة للعقل ظهوره وتميزها عند العقل وفتح في هذا
المصطلح وحصول السواد للجسم فهو بعينه ما ذكره الله وليس كما اقول في قبل
نفسه ولا حاجة ايضا الى المقدمات التي اوردتها في المعنى فتدبر **المع** وقوله

لنسأل في الصور الخارجة من العلم ووجودها في الخارج كصور الشئ والوجدان كعلم
 الفرق فقد تفرقت في فضاء وكيف يتبعهم الفرق مع القول بالعلم
 بالذات في الابدان والوجدان كصور الخارج في الخارج كصور الشئ
 الامر الذي من اذ لو جاز من الفرق بينهما لم لا يجوز ان يكون في احد ما كصور الشئ
 في الاخر بدون واما لا بد من العلم ووجوده كحق المطابقة واما ان العلم
 والعلوم هو ان الخارج فلا يتصور الا مطابقة القول بالذات في الخارج لا كصور
 كلام فقيده اذ كان زيد في الخارج كصور بالذات في الخارج اما من غير بالذات
 اي في الاول والاول بطرقتا اذ يلزم من كونه المسمى في المسمى وهو خلاف البديهة
 على الثاني في قوله ان اذ لم يكن الصورة مدركة ولم يكن للمدرك الخارج فكيف يمكن
 الحكم بان الصورة مطابقة او غير مطابقة فلا بد من جعلها بمرآتية مقابلة الصورة
 بغير الصورة مثل لربى عدم المطابقة كمن يكمل العقل مثل ما في زيادة على صفة
 في الواقع ويصير على ذلك فلا شك في كونه في الخارج كصور حال عدم حصول الشئ
 اي في عدمه في العلم نعم على القول بكون الصورة مدركة بالذات يمكن جعل المطابقة
 والامطابقة باعتبار مقابلة الصورة بغير الصورة فالقول **في** الشئ لا يدرك
 ما يدرك الحسن والينا لانه يدرك المعاني في الحقيقة المجردة وما كان له صور
 وهو لا يمكن كغير هذا القول واما ما ذكره بعدة بقوله بان فاده بغيره كغيره
 لا مدخل في المرام اعم كما لا يخفى مع القول في فقه كونه في الخارج كصور الشئ
 خلافه على ما هو مصطلح **قوله** مشوبان الغيبة مختصة كمال الاحساس قول
 قول الشيخ بعد ذلك حيث قال في اللوح الغيبة المستحقة شيوان اللوح الغيبة
 التي في حال الاحساس من اللوح الغيبة المستحقة بالظن والظن في العلم حيث
 في العلم بالغيبة بالغيبة المستحقة في العلم بالغيبة بالغيبة بالغيبة بالغيبة
 منه مختصة وحيث لا يشترط كونه في اللوح الغيبة ولا بانها مختصة كمال

الاحساس كونه لا يندفع الا بالام لا جعله صفة مفردة فان قلت على ما قيل
 قول الشيخ لو ازيلت بعد ما اخرج لوازم المهية عن اللوح الغيبة اذا الامام
 على انه شامل لوازم المهية قلت اما ان يحل لوازم على جواز الازالة على ما فيه
 المحذور في يخرج لوازم المهية واما ان يقول له قول الشيخ لم يؤثر في كونه مهية
 لم يرد به لانه لو لم يكن سببا لزال المهية فربما لوازم المهية ايضا في
 زوالها لم يكن مستلزما لزال المهية وحيث لا يستلزمها انما هو كلام افواه
 لا يفهم كلام الامام لانه مراد الشيخ من الغواش الغيبة بها لا يسئل لوازم المهية
 ايضا بل لعلها على ما عدلته لكنه يتعرض على الشيخ بان جعله مفسرا لاهم من قوله
 ولوازميت في شمل جميع احوال في اللوازم في يختص بالحوادث واللوازم
 الى خارجة على هذا الوجه لا يراى الاول والاخير في الامام واما لا يراى الثاني
 منه فقد عرفت صفة سواء في علم كونه في المحذور وغيره على هذا يمكن
 لربى في جواب الامام ذكر ما انفك قول الشيخ لم يؤثر في كونه مهية لم يرد به
 وحيث لا يخرج من لوازم المهية كغيره لوازم الوجود والعدم وحوادثها
 غير مراد جعل الكلام على انه نفس الام لا يحصل له كونه في الجمل كمال اسع لا يخرج
 فقوله فانه لا يخفى على الناظر انه لا يخفى ان ظاهره في قوله **قوله** لانه
 على ما هو لفظي في ابطاره بيان ما ذكره في اخر هذا الشرح حيث قال
 والحب منه انه ناقص حقيقة هذا في مواضع غير معدودة وهو لزم الكليات
 لا يوجد في الخارج اذ هو امر حكلي لا يندفع الا بالام على وجود الكليات في الخارج
 لا مع صفة الاشتراك وحكم عليه بانها ناقصة لما قاله اولاما او قل عدم تقييد الكليات
 واراها مطلقا واما بانها في العلم لانه في مواضع غير معدودة
 وجود الكليات مطلقا لا مع صفة الاشتراك الا لانه في العلم كمال الامام
 في المواضع المذكورة على نفي وجود الكليات في الخارج او بقائه اذ في وجود

الكلي مطلقا في الخارج فالقول بوجوده بمعنى الكلية منقضة ايضا بطريق ان يكونا
 يتدفع الوجودان جميعا كما لا يخفى **قوله** والتحقيق ان الكلي لم يوجد في الخارج من حيث
 بان الموجود في الخارج من حيث هو موجود في الخارج كما لا يمكن له كونه مشتركا بين
 كثيرين بل هو شخص معين معارف للوجودات الخارجية الا ان وجوده في
 الذهن ايضا دون تفرقه والكاره مكابرة فكلما اتصف بالكلية لم يترك
 في الذهن دون الخارج كما هو ابراهيم ما لا وجه له ولو قيل ان الموصوف بالكلية ليس
 هو الموجود في الذهن من حيث هو موجود فيه فتركه مستغنيا عن ما قبل الموصوف
 بها هو الماهية الموجودة في الذهن لكنه لا من حيث هو موجود بل من حيث هو
 الالابطة الى الصل في من الماهية الموجودة من حيث هو موجود اي بشرط يشترك
 اجزاء هذا القول في الوجه الى جواز الماهية من حيث هو في الخارج من الماهية
 الموجودة في الخارج من حيث هو موجودة في الخارج من جهة التحقيق لكونه
 الاتصاف في طرف الذهن الى جواز جعل بعض الموجودات في احد هاتين حيث هو
 موجود معتمدا على ما يتوزع منه لصفه ويحكم العقل بثبوتها في الاتصاف بالكلية
 في طرف الذهن ولا في الخارج وحده كما ينبغي لغير طرف هذا الاتصاف ليس آخر غير
 الذهن والخارج مثل نفس الامر او نحوه ولم يجعل بعض الموجودات في احد هاتين
 من الصفه ويحكم العقل بثبوتها له سواء اذن الموجود من حيث هو موجود او من حيث
 هو فالانصاف بالكلية حاصل في الطرفين معا وليس بعد الاتصاف بالوجود مطلقا
 ذمنا كما ذكره بل في الاتصاف بالوجود الى جواز الاتصاف بالخارج وبالوجود
 التميز في الاتصاف بالذهن والوجود المطلق في القسم الثالث ولو جعل الاتصاف
 الخارج كما هو الاتصاف بالخارج لكان الموصوف في الماهية من حيث هو موجودة في الخارج
 فقط او بشرط الوجود في الخارج فقط وجعل ما سواه في الاتصاف بالذهن
 في القيمة ما ذكره ولم يترك الاتصاف بالكلية في الذهن دون الخارج وكذا ما ذكره في

الوجود لكن في الاصطلاح مع انه لا وجه ما سببه ما بين لم يوجد في كلامهم منه عين
 ولا اثر فحصل حكمه من بناء عليه ليس مستقيم ام لا كما انه يمكن وضع اصطلاحات
 اخرى ايضا غير ما ذكرنا بحيث يستقيم حكمه من الكلي والوجود ونحوهما في الذهن
 لكنه على جميعها حال ما ذكرنا في الاصطلاح **قوله** فمن تفرقت الموضوع بالقياس
 اليها قد مر ما فيه من فحاح الى ان تفرقت **قوله** ما هو قيد في موضوع الكلية لا يجوز
 صحة التعلق او ما يحذره هذه ليس قيد في موضوع الكلية البتة لظهور للمطابقة
 والاشتراك لا لبعض الصور فقط اذ الماهية فقط دون لغيره من مجموع
 الصورة وصحة المطابقة او مجموع الماهية وصحة الاشتراك في الوط وكيف يقول احد
 لمرحلة الاشتراك مشتركة بين كثيرين مع انها لم يوجد في شيء منها ام **قوله**
 ما هو قيد في موضوع هو فيه ايضا ما رافقا في مقابلة **قوله** وليس فيه لغيره من الصفات
 لا يخفى انه يعلم منه ظاهر الصورة زيد الشخص يوجد في الخيال والذات ايعاير صورة
 مرفوعة وانما العقل فلا يوجد الا الماهية التي فيه فقط سواء اترعت وزيد
 او عمرو والذات هي الصورة الى اصل منها فيه واحدة وهذا لكان مشتركة بينهم
 انما الحكم بارتام زيد بعينه في الذهن ما لا وجه له على رار القائلين بحصول الاشياء
 البقية في الذهن كما ذكرنا من قريب يبلغ فان قلت حصول زيد بعينه في الذهن
 معبر عنه بحصول الذهن باعتبار وجهه الى جوارح لغيره بديهية واما حصول الشخص
 خارج وجوده الخارج فقلت على هذا يلزم لكون الشخص كليا اذ يمكن لغيره كحصول افراد
 والقول ان الشخص امر لا يمكن فرض الكل فيه كسب الخارج لا الذهن حكم بحيث قد
 لم يقل من ان شخص زيد الخارج كحصول الذهن لكن نقول ان الشخص امر
 وراة الماهية في صورة ادراك زيد مثلا ولم يحصل شخص في الذهن من كونه شخص
 آخر شيئا به كما مر في نزول الاشكال في الفرق بين الادراك الجزئية والكلي ان
 في ادراكات الحواس لا شيء من ادراك العقل للماهية فقلت هذا ايضا لا يخفى

ففيه السبب التشنج ليس من خواص المادة بل من خواص النفس فلم يذكرها في الاخر
 تجريد السبب عن المادة والعقل انما هو المادة المحسية كما صرح في المحرر وهو
 السبب في المادة المحسية العقل ليس اعتبار للمادة سبب للتشنج بل انما
 السبب لا يمكن له كسبب العقل وليس له كسبب السبب في العقل انما هو المادة المحسية
 له كسبب في العقل وليس له كسبب العقل وليس له كسبب السبب في العقل انما هو المادة المحسية
 من الامور السببية التي لا يمكن سببها للتشنج لا يمكن سببها في العقل ولا في الخارج
 بالمادة وهو لا يذكر ما ظهر حاله اذ هو اللوحى الغريب لا يذكره المحرر على
 ما هو لازم له في يد عليه انفسه من غير ما ذكره اذ كان حقيقة مستلزما لتشنجها
 فالتشنج لازم له في يد عليه من غير ما ذكره اذ كان حقيقة مستلزما لتشنجها
 عنه وبالجملة كلهم في هذا المقام غير متعين مثبت انفسه ليس له فيه
 منع اذ حاصل كلامه بعد توجيهه للمجرد والمادة لا يمكن له حقيقة شئ من خارج ذاته
 بكل الحقيقة فهو لازم ذاته وتطرق المنع له في ذاته ولو فرض له مراده للمجرد والمادة
 واللوحى الغريب انفسه لا يمكن له حقيقة شئ من خارج ذاته فذلك انفسه مع ما فيه من
 لا كسبب الدليل انما هو عليه كما يرتفع **الحجج** والنفوس السائدة فيه
 انفسه فالتشنج في قوله بل بعد عودته الى القعود الى احتياج ما يظهر من كلام الامام
 الحجج والنفوس السائدة في ذاته قد عرفت انفسه محتاج الى توجيهه في تشنج
 الحجج فكيف حقيقة حاصلة لذاته في نفسه ان اراد الحصول عدم الغيب في انفسه
 لذاته فكيف لا يمكن العقل عبارة عن حصول هذا المعنى اذ يكون له عبارة عن الحصول
 بمعنى القيام وله ارادة معن اخرى **الحجج** وكل ما يقوم بغيره لم يكن فيه ان
 اراد انفسه غير قائم بذاته فممكن ان لا يكون له العلم من الحصول بهذا المعنى وكيف
 لا يقوم بغيره انفسه ما لا يكون له عاقل لذاته لا يكون له عاقل لذاته بهذا المعنى

والشئ

وله اراد انفسه غير عاقل عند ذاته بل عاقلية منها فنقط **الحجج** ونقول ان انفسه
 غير متعين في قوله والعقل انفسه لا كسبب للحجج لم يخذ كلام الامام على وجهه ولم يتفصل
 مراده اذ مراده على ما هو مراد شريحه له لا يكون قانا لغيره كسبب معقولا لذاته لانه حاصل ذاته
 ولا حاجة له معقولة بالفعل بل انما هو العقل لذاته بدون عمل فمحتاج الى العقل
 الغير له العمل فيكون كسبب صورة وما يكون قانا لغيره لا يكون معقولا لذاته بل كسبب للحجج
 فنقط لذاته فلا بد من معقولة له كسبب معقولا للغير ومعقولة للغير كسبب الى العمل فيكون
 وكسبب صورة فنسب للمادة العقل مطلقا مانعة من المعقولة بالفعل بل لا بد
 في المادى من عمل حتى يصير معقولا وما غيره فلا يحتاج الى عمل في حاصل جوابه لا يراد الذي
 اورده من قوله للمادة مانعة من العقل على هذا المعنى الذي مر به وعلى هذا لا يراد عليه
 ما اورده الحجج اما من المقتضى الا فلا بد من مبدع هذه الحقيقة فمنع واما من مقتضى
 الثانية فكل اراد باحتياج الغير الى العمل احتياج اشير من الفكر او كسبب الصورة
 وظانه لا يمكن العقل الغير الا كسبب الصورة الا في العلم بحضور وكان المراد بتفصيل
 الغير العقل المحصور اذ في هذا ما هو المشهور من العلم بحضور لا يمكن الا بالنفس ومقتضاها
 لا بالغير واما المنقضى فذاته ايضا فباقرارنا نعم يريد على الامام لغيره العمل لا يمنع
 الشئ من الكلام الشئ من غير النفس المادى وغيره فزاد في العقل الغير انما كان زالا
 محتاجا الى انتزاع وفي الثاني لا حاجة له والوجه الذي ذكره الامام لا بد من الذي اورده على
 هذا الكلام الا الشئ ليس غرض الامام دفع الايراد عليه الشئ بل ما هو المشهور منهم من
 للمادة مانعة من العقل فند **قوله** وكذا ينقض قوله كل قائم بذاته في هذا ليس هو
 المنقضى الذي اورده الشئ وهو لا بد ايضا منقضى هذا لا يتو ايضا فلا بد من كسبب
 الحجج فلا يحتاج فيه الى عمل قد ظهر حاله ما ذكرنا **الحجج** ومنع من المادة هو كسبب
 انه لا فرق بين المادى وغيره في الحاجة الى هذا المشغلات عند تفصيل الغير انما كان
 هو المراد في هذا المقام على ما هو ظاهر كلام الشئ هذا ما هو المشهور من العلم بحضور لا يمكن الا بالنفس

واما اذا جوز ذلك فيكون وجه الكلام بان مراد الشيخ من الماديات لا بد من حذف الثواب
 المادية اذ لا يوافق الشخص من غير شي معقولا اذ لا يتحقق الماد بل من وضع وكيفية
 ما لا يمكن حصوله في النفس المجردة واما الجرد فلا حاجة الى حذف شخصه من حصوله في النفس
 او من حذفه لا يلزم منها الوضع وكيفية ما يمكن حصوله في النفس في فان قلنا بان الشخص
 الى جرد حصوله في الذات فالجود الشخصي يمكن حصوله في شخص في النفس لا باعتبار وجوده
 ولنه قلنا انه لا يمكن في النفس من شخص آخر سببه فيقال **فقال** المحل ايضا لو كانت
 المقابلة في زمان فيمكن له كونه المقابلة في كل حد زمانا ومنه لا يبرر ان يقال في التقال
 الارتساعات الزمانية في الحاشية بعضها مع بعض مع انتقال المقابلة في الخارج وقول
 ان لا يلزم حين حركه النقطة الا الدائرة والخط ولو كان كذلك لغيره في النقطة زمانا
 فنقول ان من مقتضى المقابلة في الحد والخطا فيهما ليس بالابرار ان لا يكون عند حركه
 النقطة الا بالدائرة والخط مع انه لا بد من غير زمانا من رسم الدائرة او الخط
 في الحاشية وذلك لغير الزمان ايضا فاما ليقول فيقولنا ان المراد من القول في المقابلة
 لا يكون في حد واحد فقط زمانا اذ على هذا يلزم ان يكون في النقطة في كل ما لا يخفى عليه
قوله وهو متحقق في حد وزوالها عن ذلك الحد في مراد المحل لم يحصل الدليل في النقطة
 من في جميع الحدود مع انه ليس في جميع الحدود ولو كان الا لغيره بالارتسام في
 البصر لا كان كذلك ان يرسم في البصر صورة اشرفه الا عند حصوله في ذلك الحد
 ويؤول الارتسام عنه زواله عنه فلا بد من قوة اخرى ولا حاجة الى حصول النقطة
 في الحد اني اوزمانا وهو موقوف بما ذكرنا فظهر حال ما ذكره المحقق في **قوله** ولما
 بانه ينبغي مراده اسودا في قول الشيخ والمعامله وانت فخير بان هذا التبدل لا وجه
 له اعم اذ على تقدير القائل انما يمكن ما قبلها عليه لا بعد فكلما هو متعارف في ظهور
 الفاد واما بالعكس هو ايضا بطا في ذلك كونه المقابلة زمانية وزوالها لغيره لان
 ليس على الارتسام في النقطة في البصر عند جعله وهو لها مكان بحيث تحس المقابلة

منها وزوالها عنه زوال المقابلة من البصر او البصر فيكون ما بعد مقتضى اخر ينضم
 الى ما قبلها حيث ما وجهه من غير الدليل فانهم **الشيء** والجواب على الاول ان المقابلة لا تتشكل
 في الظاهر الا ان ارادوا النقطة الجوانب مثلا في اي حد يقع في المسافة في الهواء المحيط
 به مشكلا بشكلها بالمعنى الذي ذكرنا الى مكانها في غير مشكلا وهكذا على هذا لا يلزم
 عليه خلا **قوله** وعند المراجع المشرح الامام يظهر مراده من الشكل ليس هو ما ذكرنا
 فراجع **قوله** فاما نزل ما هو ما نزل لا يخفى فيه اذ بعد صيرورة الهواء طوبى النار لا
 يميز الحس من انه حقيقه او هواء وهو موقوف وكفر لما ذكرنا الامام في العقدة
 النار لا كانت البعد منه في النقطة الدائرة فانهم **قوله** وايضا فنقول سلم الهواء لا يمكن
 انه لا خروج من حركه في القول في النار مثلا كيف وكثيرا ما يتولد الهواء في القول
 بانه شفاف لا يقبل اللون ففقيهانه ما يقولون في النار فانها ايضا شفاف بل شفاف
 من الهواء فكيف قبلت ذلك اللون ان قلتم قولنا ذلك اللون باعتبار ما يظهر في الهواء
 فيخرج بذلك من خلاف الباطن وشفافية فيقبل قلنا كوزا وان لم نحيل بعض
 الامور في المجردة للنقطة نار او كمالا باهوية اخرى فحصل ذلك اللون في استماله
 بعض الامور بسبب النقطة الدائرة رعية ليست بعيدة ولا يكون في الحاشية
 الهواء ما راجع الى القبح في الوجود احتمالات اغرب من هذا في الكلام عند
 من هو السور وكيفية زمانا لم يكن قول الله تعالى في حاشية الهواء بالذات
 المشبوهة لا بعد فيه انهم انما يتولد في الهواء طوبى لما جاز من زوال الماء حين زوال النقطة
 لا يخفى عليه كما انما عليه **الشيء** لانه مع كونه مشكلا لا يكون انما في الهواء
 للشيء لا يراى انما الامام لم يقول في قوله ولم لا يجوز ان يكون ذلك في البصر وجعل جوابا
 عن قوله وهذا اوطى ما قالوه في كلامه على المحل مالا وجه لاصح وتوجه المحقق في البعد
 جدا كما لا يخفى عند القائل على هذا يدعي الامام ان دور زوال القول في شأبه
 ليس في الخارج سقطه وجهاته ثم نزل في ذلك في قال في المساعدة على حوارك

بعد ذلك عن قريب يمكننا انتزاع الصورة عند الخيلها وكذا اذا كانا قريبين
 بادراك الصور فاذا ادركنا ما يتاخر في انوارها الصورة المدركة اولها غير مشقة
 واذا كنا بعيدا عن الصورة فالتأخر فيها لا يلزم الحكم الوجه منحرفا في قربة بعد
 وبعده من كثر الحكم شيئا اخر ايضا المستقلة او متضمنة مع اقرب البعد
 فكلها بعينها كما انهم ايضا لا يدركون انهم يتاخر في سبب بقاء الصورة
 وزوالها عن خزانة الخيال فانهم لا يشعرون كسبب الشرحين وعلى هذا
 يمكن لتأخرها في فعل الشرحين الصورة اوله لانه اورد في مقصود كل ما يختلف الا
 فانه قد تم انقضى الاول على ضعف الحجة اي منعها واخر الاخر من عند فان قلت
 لم اورد الشرحين في مقصود اخر ولم يقدرها جميعا على المنع مع لتقدم انقضى اوله
 قلت لا اورد الا لام انقضاء بعد المنع فلهذا الشرحين لتقدم انقضى الاخر لتقدم
 ايضا اليها رعاية جانب الاكثر مع لدراسة مثال هذه الامور سهل لا يخفى
 الامعان فيه فانهم لا يمكن لهم كما يحسن بان المدعى في هذه الدلائل في الادراك
 لدراسة هذه الدلائل لدراسة قوتين احدهما الحس المشترك والاخر الخيال و
 لدراسة محلهما واحد وهذا الدليل مثبت ذلك واما اقترانهما في المحل فاما مثبت
 بعد بالدليل الذي ذكره على تعارض محلهما فبذلك الدليل لا يثبت ذلك
 اذ لم يجعل اهتمامنا في ذكره من الحكم القوة واحدة وكيفية القول لا احدا منها
 والحفظ لا يخل صورتهما وطولها مع وجود هذا اهتماما كاست القوتان المتعارفتين
 ولما كان محلهما واحد ايضا ولما اراد المدعى من القول لا يخل والحفظ لا يخل
 القابل للحس المشترك في الحافظة الخيال ولما كان احدهما المادة والاخر
 الصورة فتتأخر من اذهاب الحس من اذهاب وجود ذلك بل ارادوا انهم
 قوتين وانما راسخة مثبت قوله في المقصود ان المقارنة بين القول
 والحفظ في انتزاعها من طوائف قول الله واما اقترانهما في صورة يدل على معارفة

المصدرين لا ينفصم في الواحد لا بعد عنه الا الواحد والتوجه الذي ذكره الخش
 بعيد وايضا من قولهم هو الواحد لا بعد عنه الا الواحد والمثال هو الواحد
 يقبل الاشكال ولا يفظها على الحكم المجمع وليس واحد بعيد عن البعد الا لانه في عبارة
 من الامام ولعل الامام حسب انه في بيان وغير هذه العبارة والحكم على انه دليل
 واحد فلهذا حمل الشرح عليه كشرحه ايضا بعيد اذ على هذا لا بد من كون الله تعالى
 وهو **موظ** الخ لا يدرك الشرح صورة ما كان في الشرح هذه الصورة مدرك الشرح الصورة
 لانه في هذا الحكم لا يعرف انها صورة ما هو وكانه اراد بالادراك الادراك الخيالي
 اذ في هذه الصورة لا يمكن استحضار الصور الخيالية من غير ان يكون في الصورة
 المتأخرة ايها هو بالحفظ محقق بدرك الادراك فانهم الخ وكما يستدل
 باقترانهما وايضا على هذا يرجع الى الوجه الثاني حقيقة كل الحكم الخ مستند
 في الاستدلال كذا اذ ثبت في الشرح ان الشرح في الجواب لا يستدل بالادراك
 ايضا وجها فانهم **قال** الخ بل يخصصها عند انفس لمصولها في الاله ايضا على
 تقدير الحكم الادراك لمصول عند انفس كحكم الحكم الحصول في الاله ادراكا بشرط
 وعند انتفاء حكم الادراك متفانيا ولما كان الصورة محفوظة في الاله **قال**
 الخ فافتراق القول والمفظ لا يستلزم تغاير المبدأين لو قيل لدراسة الشرح في
 كتب الموضع على ما يجزئ **قوله** على تغاير المصدرين لا يرد ما اوردوه الخ لكنه بعيد
قوله اقول من هذا السبب في ان لا يخفى لدراسة من الواحد لا بعد عنه الا الواحد
 لا يريدون به ولا بعد على يد رآه الا انه لا بد من قصد والكثير من الواحد من جهات
 متعددة واما الحكم على الجهات لاجل الحكم في قوت واليات له فلهذا وهو موضح نقول
 اذ كان صدور الكثرة عن انفس باعتبار القوة والالات على انعموه لا يلزم لهم
 كبحر صدور الكثرة عن الحس لمسك ايضا بذلك الاعتبار حتى في الحكم الخيال اذ لم
 كبحر لانه لم يكن له قوت واليات بل كبحر الحكم باعتبار اخر وعلى ما صرح لدراسة

لعلها

الله في جواب النقص بنفسه جارية من الوجود لا ينفك عنه في الوجود
 مختلف مع لم يحصل الخلق الله لا ينفك عنه في صدق تلك الكثرة عند اذغاية الامر
 لم يحصل له بعد عنه ج ا مران او غلبه فلا بد من وجوده لم يحصل له كليات واعتبارات
 اخرى فليست بها اولاد لم يحصل له سبب الخيال فانهم **قوله** وهو لا ينفك عن الخلق
 هو يحصل لهذا الكلام الطويل الذي لا بان يرجع الى صدق الكثرة عن الخلق
 المشترك بالجماعات والاعتبارات لان ما ذكره من الواحد لا يصيد عنه الا واحد
 على تقدير تمامه يدل على انه لا يصيد عنه ففلا ان سواه كما في حقيقة واحدة
قوله لا ينفك عن الخلق المشترك بعد ر من ادراكات كثيرة ففلا تعدد بل لم
 يكون الا ادراك ففلا كما هو المسموع في هذا المقام لا بد له من كون ذلك لا يتم بكون
 الجماعات والاعتبارات ولا حاصل لان اصابه بالقصد الاول منه استبان الصورة
 ثم يصير سببا لا لوان والطول وغيره ما يقصد بان الالتماس يرجع الى كلياتها
 والاشياء كما ذكرنا كيف في كل كثره يكون له نوعه امران وبقى له الصادر بقصد
 الاول على الوجه هذا الامر والمفوضيات يصير بالعرض وعلى هذا كما يكون التقدير
 في الخلق المشترك في ادراكها الصور هذا الذي يكون له بعد ر في قبوله وحفظه ايضا
 كذا وما ذكره من القبول والحفظ حصصان مختلفان على ما يشهد به الفرقان
 فبعد تسليم لانه الفرقان على خلاف حقيقة ما نقول لا فرق في جواز صدور
 الكثير عن الواحد بالجماعات والاشياء بين لم يحصل له كثره مختلفة بالحقيقة او متفقة
 فيها وبالجملة هذه الحقيقة على تقدير تمامها يدل على انه بدون تعدد الجماعات والاشياء
 لا يمكن صدق الكثرة عن الواحد سواء كان كثره متفقة في الحقيقة او مختلفة وكذا
 يجوز مع تعدد الجماعات والاشياء صدق الكثرة عنه سواء كانت مختلفة او متفقة
 فانتم لو لم تشارك في ادراكها الصور المختلفة لم يكن له بقاء في صدور القبول و
 الحفظ عنه ايضا سواء سوا ففلا لم الطويل الذي لا ينفك عنه الخلق المشترك في هذه

لا ينفك

لا ينفك عن الخلق **قوله** وهو يختلف القبول والحفظ لم يكن له الخلق المشترك في
 قبوله وحفظه اذ في صورة ادراك النقطة الجواهر وكثرته اعتبرت بان الصورة
 يتفرع الخلق المشترك زمانا فيجرب النقص بالخلق المشترك الفرق بين الزمان القصير
 والطويل غير صحيح وهو **قوله** وبما قررنا ظهر له جواب النقص ليس مشترك قد
 عرفت حقيقة الحال **قوله** لكنه فاعل للقبول العلم به من الالتماس الموجود
 لم يحصل منه الكثير منها كثيرا مطلقا او بالثبات والامور المتباينة فلا يقبل امر
 اعتبار لم يحصل التحقيق انه لا فرق بين الامور الموجودة والاعتبارات في هذا المعنى
 لا ينفك **قوله** والنقص انما يكون متوجها عليها في حيزه خطا اذ النقص ليس على فرض لم يكن
 ثم قوه اخرى سبب خيالا اذ على هذا لا يقول له اصلا انهم استهوا على وجود الخيال
 فالأمر عليه بان دليلكم منتقض على تقدير لم لا يكون الخيال متحققا في بان وهو
قوله انه ينتج عما جازيا ما يقتضاه الحكم الكلي لا ينفك عنه الحكم الكلي لم يبدعه
 في المقام لا ينفك عنه بل ينفك عن الخلق لم يكن له كثره والحفظ والقياس الذي ذكره
 لا ينفك عنه هذا حاصل امران **قوله** **قوله** اقول الله لم يحصل الحال لا ينفك عنه
 اذ كلام الله ظاهر في عدم مراده معياره اقوتين من مجرد امثال لا معياره
 القبول والحفظ كيف على هذا الوجه لانه الحكم الكلي الذي ذكره وجعل النتيجة
 مناقضه ولوجود مثل هذه الامتالات لهجية لا ترتفع الا ان عنها هذا مع عرفت
 سابقا من بعد هذا **قوله** كيف من المعلوم بالضرر انه ما ذكره الخ والشيء
 اخر في تفسير حاصل كلامه في هذا الخ لم ينفك عن الخلق كذا كيف يرد عليه امر الخ
 وهو كما ترى **قوله** احد ما لم يذكره مستغنى عن العلم لم يحصل كلام الامام ليس كما ذكره
 حصره عليه هذا الايراد على عبارة هذه هذه الخية الضعيفة لانها بناء على
 لا معنى لشوا الخلق المشترك تلك الصورة الخيالية لا حصولها فيه وقد بينا
 انه ليس الامر كذلك ولم يشو الادراك حاله اضافة وكيف لا نقول ذلك في هذه

لا ينفك

الصورة اذا كانت حاصلة في الخيال لم يكن شعور بها ولولا الشعور لم يوراد
 حصولها لا احتمال ذلك فلهذا برهان قاطع على ان ما قالوه واذا ثبت الشعور
 امر واد حصوله في سبيل حصول هذه الحجة لان على هذا التقدير يجوز لمعقول حاصل في
 المشترك اذ احاطة فيه دائما لان من حصلت الحالة المسماة بالشعور في حصول
 الشعور على والاعتيت معقولتها انتم فقط انه لا يرد عليها الايراد المذكور
 ثم على تقدير كون الكلام على ما ذكره انتم فتوجهه في اذ لم يرد الادراك ليس محذور
 حصول الشئ للمدرك بل امر اخر واداه اذ حصول الشئ لا يتحقق في الخيال بل
 الادراك وح يجوز لمعقول الشئ في الحس المشترك بدون لمعقولية كماله ووج لا يرد
 احد ولا يحتاج الى الكلف ان ذكره لمعقولهم **فانهم** يقولون الامام لان تجوز حصول
 هو غير صحيح لا يكفي لزم نقله عن الامام ليس لا الادراك ليس هو مجرد حصول الشئ
 في الشئ كيف في الصورة في الحافظة مع عدم ادراكها لها وهذا امر صحيح قطعا
 ولقولنا حصول الشئ للمدرك مشترك على دور وظ ولعل مراده لمعقول حصول الشئ
 في الشئ ليس ادراكا بل اذا كان شئ وشانه الادراك في حصول شئ فيه او في الشئ بغيره
 لا ادراك هو الادراك ولا حجة في حصول شئ آخر كما ادعاه الامام وهذا هو كماله
 له وجه لمعقولية لا يكون للمعقول فيه محال ثم ثانياً مستلزمه في الشئ هو ما يمكن
 توجيهه بوجهين احدهما ان لا يتم مجرد حصول الشئ في الشئ بل الادراك وفي
 الية القريبة ادراك لجواز لمعقولية في احوالها حاصل في بعض اوقات
 الحصول في بعض وعلى هذا يجوز لمعقول الصورة دائما حاصلة في الحس المشترك للمدرك
 هو الالة القريبة للنفس في الادراك لمعقولية الادراك دائما لعدم تحقق
 الامر الاخر المذكور في بعض الاوقات وثانياً بما لمعقول ان الادراك مجرد حصول
 في الشئ المذكور وفي الية القريبة لا ادراك لمعقولية في الية الحس المشترك لا ادراك
 لها يكون في بعض الاوقات وعلى بعض الشروط في الوقت الذي لا يتحقق ذلك

انتم لا تكلمون في الادراك منكم الحصول فيه ادراكا في غير هذا اللفظ لمعقول
 فيه دائما مع عدم دوام الادراك في الوديان وبيان باي معنى كان وكيف كان ما يذكر
 الحس في هذه القول في الجملة وتفسيره ما لا نفهم له وجهاً فذكر في
 البطلان كما لعل مراده القائل لمعقولية الادراك حصول لمعقولية الشئ
 لكن في عبارة مساهمة **لو** وعلى ما قرأنا في حال ما ذكره صاحب المطبع على ما ورد
 فلهذا ذكره ايضا **فان** المطبع ان اراد انها غير حاصلة للحس المشترك لمعقولية الشئ ليس
 مقابل كماله انتم اذ مراد الشئ في ما ذكره الامام من لمعقولية حصول الصورة في الشئ في
 عن الالة لمعقولية لا يكون الادراك حصول الصورة للشئ بان لا نقول لمعقولية الادراك
 حصول الصورة لكل شئ حصول الصورة للمدرك وفي الصورة المذكورة لمعقولية
 للمدرك بل الالة لان الحافظة ليس مدركا وان كان الالة في شئ ما ذكره المطبع في مقابلة
 وهو بطريق الرد على ان يتناول في الخيال قول نحن في الحس المشترك لاذ نقول
 لزم حالة الادراك حصول الصورة حاصلة في الحس المشترك لمعقولية الادراك لان الحس المشترك
 ليس مدرك بل الالة لا ادراك الادراك انما هو حصول الصورة للمدرك لا الالة لان
 لفرق بين الالة القريبة والبعيدة كما ذكره لمعقولية حاصلة في الحس المشترك الى الادراك
 هو حصول صورة الشئ للمدرك في الصورة في الالة وعند حصول صورة الشئ في الالة القريبة
 الحس المشترك كالمعقول حاصلا للمدرك الذي هو نفس الحصول في الالة اذ عند الحصول
 في الالة القريبة بنفس الحصول عند ما ايضا اذ لا واسطة واما عند حصولها في الالة
 البعيدة كالخيال فلا يكون الشئ حاصلا للمدرك الذي هو نفس الحصول في الادراك
 منكم الحصول منها حصولا للمدرك بل في الالة لفظ الية البعيدة لا ادراك لمعقولية
 كما فيه بل ليس الحصول منها الالة الا لفظه فلم يكن ادراكا هذا لكونه قد عرفت للمعقول
 ايضا في محال ذلك ارجاع كلام المطبع الى ذكرنا كما انه ليس معقول كما لا يخفى اما اولها
 مرة في الخيال لا يكون على صورة يحصل وورد ليدرك من حصوله لانه لا يتحقق

انتم لا تكلمون في الادراك منكم الحصول فيه ادراكا في غير هذا اللفظ لمعقول
 فيه دائما مع عدم دوام الادراك في الوديان وبيان باي معنى كان وكيف كان ما يذكر
 الحس في هذه القول في الجملة وتفسيره ما لا نفهم له وجهاً فذكر في
 البطلان كما لعل مراده القائل لمعقولية الادراك حصول لمعقولية الشئ

بأنه يتحقق حقيقة وجوده في شئ من الماده واحدة بآء على وحدة مادة العلم
مطلقا بالشئ كمن بقاء الشئ كما لا بد من ذلك لبقاء الشئ في بقاء الحال لجاز
لم يتقبل عرض الماء الى الهواء مثلا بآء على وحدة مادتهما بالشئ بل لا بد من
كيفية الحسب بآءية حشر الحاشي وهو **نظم** لا م منع اخر قور هو انه لا يفي
لنظم المنع هو الذي نقده ان بقوله ان القوة العاقلة لم تكن الامام ذكر هذا المنع
والمنع الذي نقده ان بقوله قلنا فليكن نهم على انها مع منان براسها لتعلقها
بالخود وان شئ ربط احد بها بالآخر بان اوردته اصلا على الاول وجعل هذا المنع جوابا
عنه ولعل ما نقده الشئ بآء على انه نهم لم يمنع الاول من دفع بان هذا لا يتصور في غير
الخزانة على اقروه في موضعها ولذا اورد هذا الاعتراض واجاب عنه بالمنع الثاني
ثم دفع المنع على حشر منع المنع جميعا وحشر نهم لنظم المنع لم ينقد ان شئ
منع قور وليس كذلك بل نقده كما عرفت ودفعه عنهم على طرف التمام على ان شئ رليه
ان شئ اذ عند تمام مذكوره في اثبات لاخير للثبوت العاقلة دفع هذا كما علمت
لكم الانصاف لم يكن لهم في ذلك المعام غير تمام فانهم **قوله** واقول لكم لم يبق فيه
تفرع عندهم انه يشترط في نفسه نظرا اما اذا قلنا انهم يقولون لم يبق فيه صدق التاثير على
شئ في الوضع على ما قاله الشئ في التجريد لا في التاثير في المقارن وانما يتاثير في
يجوز لم يكن له افاضه العلوم الخفية والنفوس الفلكية بل كونه من الخزانة وكيفية وضع
هاب بها بنقل العقل الخفيف نفوسها المتلذذة ووجه الوضع في ظواهرها انما كانت
لا شك لم يبق لهم لافاضه العلوم كلها وجانب المبادر وانكارة مكابرة وانما الجا
فانه على نقده بر عدم كوافاضه العلوم الخفية والمباهر والنفوس الفلكية فما الذي
فان كان مصيضا بالنفس على الالات فمنع انه يزم في ما يفرجه كونه في فاعلا وقابلا
الذي هو خلاف من يزم لان القابل حقيقة هو النفس لا هذا الدرك حقيقة ومنهم ايضا
استلزام الشئ بغيره اذ لا شك في العلوم الحسية ايضا كالات للنفس على تقدير كونه

موجود النفس نهم استلزام النفس بغيرها وهو ايضا خلاف تقريرهم من فعل الشئ
النفس منه لا يجوز لم يكن له لاله او موهما لكما يقولون للنفس ايضا مجردة ولا وضع
منها ومن القوة الحسية ولو انك في الوضع مجرد كونها متعلقة بالبدن في انك تقول
لكل ان تقول ان لا حاجة الى الخزانة للمشترك كحال الذبول ان يجوز للنفس النفس
على حسب استعدادها في الصورة في تلك الحالة وفي حشرهم حساس حديد وهو ظو
لوفر في مصيضا المواد الحسية فيمنع ظهوره لافان لم يكن القول في انك فيه
ايضا ومن حاجة الى الخزانة فان قلت لعل يقولون عندهم كونه الصورة مخزونة في الخزانة
لا تحتاج الى افاضه على المشترك كحشر رد ومعضها ومنهم ما ذكرت بل كونه في الخزانة
المشترك كما هو في الخبايا يستلزم في المشترك ويتخيلها لانه يتخيلها في الخيال
يود عليه ليس كل اسألة افاضه هذه الصور الخفية حشر من ما ذكرت بل كل ما في مطلق
افاضتها وهو ظ فان قلت عسر لنهم لافاضه لصور الخفية من المبادر لكن ربط
وضع بين مواد تلك الصور وقوابلها والوضع الذي رتبته طونه في التاثير في المقارن
يتبادر لئلا في الوضع ايضا في اذ كانت لصور مخزونة في الخبايا كونه لرب في افاضتها
من المبادر على المشترك باعتبار الوضع الذي بين المشترك وبين الخبايا وانما اذا
لم يكن مخزونة فيه فلا يتحقق وضع فلا تاثير قلت لانهم انهم يحكم الوضع الذي هو الشئ
على هذا التقدير في الوضع بين المشترك والخيال ان يجوز لم يكن له افاضه تلك الصور
من المبادر على المشترك باعتبار تحقق الوضع بينه وبين مواد تلك الصور الخارجية
لا الخيال لا يبق انه يتحقق الخيال مع غيبوبة تلك المواد انما تقول غيبوبة تلك المواد
الظن لا يستلزم عدم تحقق الوضع بينهما وبين المشترك وهو ظ في نقول يجوز
لم يكن له افاضه مناسبة خاصة بين المشترك وبين النفس وبين المبادر وانما
حاصلها ان كان بين مواد تلك الصور وبين المشترك وضع خاص يخاف عليه لصور
من المبادر من حشرهم حساس حديد وهو لانه مولد وترزالت المناسبة والاستعداد

النفس من جهة حاجتها الى الله ومع قطع النظر عن ذلك نقول ان الله تعالى هو المبدأ المطلق للحس المشترك
هذه الحواس الخمس هي التي تسمى بالحواس الخمس لانه لا يوجد فيها مبدأ واحد وانما هي من الله تعالى
متعلق بالحواس الخمس المشتركة حيث لا يدرك الحواس الخمس الا بالحواس الخمس المشتركة
لما مر ذكره فافهم **قوله** وايضا كونه ليس هو الدماغ في هذا الجواب الذي ذكره
الحج والمريد الامام ومراجه الحشر في الجواب الجلي ليس هو العقل عند الله وقطع
الحج بل الله لم يتوقف الظهور به بامر من الله فافهم **قوله** انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لا يمكن ان يكون الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
يكون العصب اذا كان بينهما فافهم لان دور عدم الفرق بينهما مما لا وجه له اصلا كما
يكلم به الوجهان كذا في دور عدم الفرق بينهما في الذوق فان له وجهان في الحكم
الوجهان في النفس امد به كيف لا يكون بينهما فرق مع العقب اذ الحقيقة
لم يطل التحليل كذا في الدماغ فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
في المقام وليس الكلام في كيفية العلم ثم يكمل على تقدير كونه الله تعالى هو المبدأ معارضة على كونه
الحشر في هذا القول من ان قوله ونعلم ان التحليل الذوق ليس بالعقب على المحشر
بل هو من جهة المعارضة فان كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
وكونه ما ليس هو الدماغ وذكر العقب على سبيل التمثيل فكيف الدماغ فافهم **قوله** والحج
في الجواب الذي ليس هو الحس بل النفس بالحس لا يكون له هذا اليف ليس ما يمكن
النفس لديه اذ هو الامام اما كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
افهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
منه لانه كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
وهو لا يكون من لذوق سبيل ان لا يندفع باذنه الحج فافهم **قوله** ليس مثل
القول في العقب كذا في ما على اذنه من كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
يحل الذوق في الدماغ وانه خير بان ما ذكره الامام من حكم الوجهان لم
ينفع

ينفع بهذا كما ذكرنا على الحج ولو كان مراده من القول كونه الدماغ فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
كونه العقب فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
الوجهان نعم هذه الحواس الخمس لا يوجد في الحواس الخمس المشتركة
انما الصداقة التي بين وبين دلالة عليه لا يخفى على الامام فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
من قبل نفسه على امره بيقينه قال الامام بعد ما اورد بحثنا اول الحب الثاني اذ اذكر
صداقة بين وبين دلالة عليه لا يخفى على الامام فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
الدرك هو الصداقة التي بين وبين دلالة عليه لا يخفى على الامام فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
في نفسه جزئية ولكن لا يشوبها الا وحده حيث هو كلية فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
الصداقة التي بين وبين دلالة عليه لا يخفى على الامام فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
بين وبين دلالة عليه لا يخفى على الامام فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
هبة لا يمنع نفس تقوى به فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
وفاهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
لانه في هذا البيت ان ما اذا كان معلوما امره كليا لان الانسان الذي في ذلك
البيت يكمل كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
جزئيا بل لا يشوبها الصداقة التي بين وبين دلالة عليه لا يخفى على الامام فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ
يظهر من ذلك ان الامام انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
بالحس فكيف يمكن ان يكون بين جميع الحيوان لا يتوحد الا بتلك الصداقة
من حيث انها تلك الصداقة فافهم انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
بانه على هذا لا بد ما اوردته انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
كلية فكيف يمكن ان يكون بين جميع الحيوان لا يتوحد الا بتلك الصداقة
في تلك الاشياء من على ما بان الصداقة المذكورة انما غرضنا كونه الله تعالى هو المبدأ لانه لا يوجد في الحواس
بما لا يمكن ان يكون تلك الصداقة جزئية من حيث هو جزئية بل هو موافق

كبرية هذه الصداقة فذكرنا ان لو ادركنا هذه الصداقة لتعريفنا بولادتنا
 دليل على هذا وجه لا ذكره الله وهو بطريق الرد عليه ما به من الكفاية
 في لزوم دركنا هذه الصداقة الجزئية الحارة لو كانت اما بالسنه لان عليه وارجاع الكلام
 الله لم يذبحه مستقيم كما لا يخفى وقد نقلنا هذا الكلام اطويل الذيل في الامام زيادة
 في توضيح لمراده ليس في ذكره انما لا بد من عليك لزم في كلام انما حيث قال
 جميع الجودات لا يشعرون الا بتلك الصداقة مفاضة من لزم هذا الحكم في غير الذات
 الحيوانات ليس بخفي من في الذات حرة من منه اليه ان ليس لاسرار الذات في
 الحيوانات نفس طاعة على ما هو المشهور في الحكم كبرية من كبرية جزئيا او في الحكم كبرية من كبرية
 جزئيا فانهم **قال** الله وايضا الاستيناس الذي من كبرية كبرية صاهبه الى الاداء
 بالاستيناس من غير الصداقة وكيفية كل ما انما به الصداقة بالاستيناس فلا بد من
 الامام فقيه انظر ان لا فرق بين الصداقة والاستيناس الذي ذكره فيما نحن فيه انما لزم
 اراد انما نقل الكلام الى الحيوانات لعمري ان لا يكون لها نفس طاعة ولا يكون لها كبرية
 كليا فقيه او لا منع لزم لا يكون لها نفس طاعة وانما بالذات هذه القوة في الذات
 الذي هو المقصود الاسمي في هذا المقام كبرية بطريق القياس الغير للقبول في العلوم البرانية
 المحل ليست مدركه لها بالذات لانها جسمية حسانية في عدم المكان ادراك النفس في ذاتها
 للمعاني الجزئية المنزعة من الامور الحسية مادليل عليه **ورد** في بعض النسخ في الاصول في القوة
 ليست بكنافة لبعض النسخ الذي راينا برفقة عبارة هكذا في التاوية استغارة من
 ادراك النفس بواسطة الروح المحسوس في كل حي حسي وبواسطة الروح الذي هو
 مشتركة لجميع الحسوسات ثم لا يكون له ادراك في هذه العبارة كانه ما ذكره المحشر وادراكه
 كبرية لا كبرية في ناديتها عند الحزن وانها في الاشتباه والاختلال **قال** المحشر فينبغي
 ان لا يخبر ان الفرق بين الصورة والاشياء لا بد من لزم في هذه الشهادة ليس
 مبنية على عدم الفرق بين ليس في صحتها سورنا ذكرنا سابقا في توضيح كلام الامام

من انما نجد الذوق في التامع نعم كبرية ما ذكره مهنا بان القوة التي في الروح المنزلة
 لعلها كبرية المحفظ فقط لا لا ادراك فلا يميز ما ذكره فانهم **ورد** في التاوية
 الوهم لكان الوهم عالم بين الصور المتماثلة ومركبا لها جميعا فلم لا يجوز لكونه
 المشترك مدركا للمعاني فيكون مدركا الى الوهم فانهم **ورد** في التاوية
 وجه الاشعار انه يشعرون مهنا ادراكا لكبرية ليس للنفوس فينبغي ومنه الحكم
 الذي يميز المتعرف ويذكره الادراك هو امر اخر دون المتعرف فانهم **ورد** في التاوية
 في توجيه كلام الشيخ في هذا الجواب الذي ذكره المحل لعله لا ادراك وجه ايراد المحشر
ورد في التاوية الجواب ليس على ما ينبغي في الادراك على ما حمل هذا الجواب في اورد عليه
 لانه لزم على الوهم مدرك للذات لمركبة ومنه في هذا بواسطة التخييل على ما هو
 ظاهر في مهنا ويظهر ايضا ما سبقه من قوله ثم انه قد يشير في توجيه كلام الشيخ بعيد هذا
 اشارة الى هذا الموضع في برهان الجواب انه ليس مقابلا لادراك الامام اذ كان
 لزم الوهم مدرك للذات ومنه في التخييل فكبرية مدركا ومنه ما عاذا في اجاز ذلك فلم
 لا يجوز لكونه مدركا للذات ومنه في هذا معا بدون عاضة في التخييل في لا يتجوز في جواب
 لمرتب انه مدرك للذات انه ومنه في هذا بواسطة التخييل وهو لا يرد عليه اورد
 المحشر قطعا وانما اذا جزم كبرية واحد مدركا ومنه في هذا من التاوية كبرية في قوله
 ليس متصرفه اذ لا يجوز ما ذكره في هذا الجواب ام ولزم على ما هو في كلام الله من انه
 يمكن لكونه الوهم مدركا لا مورد متصرفا في التخييل احد مهنا انه والاذن بالذات او كان
 بالتيقن في ان بعيد عن كبرية بل لا يتجوز في ما يرد على هذا الجواب لزم توسطه في التاوية
 الوهم والتخييل مالم يتولوا به وانما كبرية كبرية التخييل ان المتعرف الوهم فيها لا لزم في ذلك
 ولا يرد عليه اورد المحشر ام ولزم على الوهم من المتعرف بواسطة التخييل
 وليس في التاوية في التخييل في كلام الله في غير هذا المحل اذ على هذا المحل كبرية
 مناط الجواب من كبرية بل لا بد من لزم في مهنا الجواب الذي هو في التاوية ولا يرد
 عليه اورد ولا احد محلا آخر على الجواب عليه فانهم **ورد** في الجواب في التاوية

كانه جواب قبل منه والى جواب ان كانه لا يحل عليه كما اننا لم نذكر
لا حاجة الى المتفرقة لا يحل عليه ما ذكره ليس موضع توافيق السؤال فافهم
ومتذكره بسرعة استعدادا لاستثباتها لا يذنب عليك لفظ هذا الكلام
الحافظ ليس متذكرا ايضا لانه سست عنها فيها والمقا الخروز المحفوظ في الوهم
بعد والى عنه وهو حال الذمول وح يوافق هذا المعنى للذكر ما سبكه ان لم يكن
الذكر وان لم يحفظ المحفوظ وعما هذا وجبكم الى حفظ متذكرا لفظ لك السان الذي ذكره
اشيخ بعد ذلك يقول ذلك اذا اقبل الوهم بقوة التخييل في يد على المراد طالت
وح كونه المتذكرا من المسترجع ان سبكه ان لم يكن عليه التذكر بهذا النحو الذي
ذكره اشيخ وان الوهم يقبل بغيره بقوة التخييل فتعوض واحد واحد من الصور المخزونة
في الخيال فينتزع المعنى الجزئي من بينها مما لا يدخل في لفظها ولا يخرج لقوله
ليرتبه استعدادا لاستثباتها وتصويرها مسعدة اياها اذا فقدت لان
الاستعداد لتصويرها ما يحصل من القوة التخييلية وانتزاع الوهم المتأخر الجزئية المنسبة
من الصور المخزونة في الخيال فالدخل انما هو كونه هذه الصور التثنية في دون مدخلية للفظ
اصد وهو لا يفيلا يلامح لفظ السر كما كبر انما هو على الذمول على ان
اولا ويكبر لم يحل كلام اشيخ على الذاكرة والمسترجع جميعا بان يكون السعة استعدادا
لاستعدادها وتصويرها انما هي الى الذاكرة ان ذكرنا اننا كما ذكرنا وقوله مسعدة
انما هو وقوله وتصويرها انما هي الى الذاكرة المسترجع وح يند مع عدم الملائمة بين اول
كلامه واخوه ومقر ما ذكرنا عدم مدخلية الحافظة في الاسترجاع والاستعداد ان
يقى الاسترجاع انما هو بعد النسيان والنسيان هو زوال الشئ من الخزانة فافهم
لم يكن نسيان فصح ان التذكر بعد النسيان ان يتم دون الحافظة ولها مدخلية في التذكر
ما فيه التعسف اما اول فلان النسيان لا يلزم لم يحل عليه بعد حفظ بل هو ادر كثير
وعقل عنه ولم يحفظ كان ذلك ايضا نسيانا ولم يحل عليه في الاسترجاع الى الحافظة ولو لم
على نقصان النسيان انما هو زوال بعد المعط في غير الحب لغويا لا حكما واما ثانيا فلان

عائ ما ذكر لم يحل عليه الحافظة في التذكر بعد النسيان كما صرح بطلان الاستعداد انما
المعنى عليه كما قد اشيع فلا وهو لا يحل عليه وكلام اسحق لا يخرج عن ضرب يقين **قال**
الحق ثبت المعنى على الصورة الحافظة لا يحل عليه التذكر يتم عند انتزاع الوهم المعنى
من المخزونة في الخيال ان تعرضها عليه التخييل ولا حاجة الى حفظ ثانيا في الحافظة
محرم الحافظة ايضا وحيد في التذكر بهذا المعنى بل هو امر خارج وهو كيف ولو لم
الحافظة وحيد في التذكر باعتبار انه كلفها المعنى بعد تذكره ثانيا لا ينبغي
لم يحل عليه وحيد في ادراك المعنى الجزئية ايضا بناء على انها بعد الادراك يحفظ فيها
فافهم **قال** اننا في الاسترجاع طلبنا الحافظة بالفكر لا كونه في ذلك الاشياء في
المساحة ادلت رايه كان يحفظ المحفوظ وفي الاسترجاع لا طلب لتلك الحافظة
وكانه اراد مدخله ما كان محفوظا في الحافظة ويكبر اننا في التذكر نسيان كونه الحافظة
كما اننا في التذكر فافهم اننا في المسترجع سبكه من كبر افعال مثل دور
متفرقة ودر كونه حافظة قد عرفت لم الحافظة لا مدخل لها في الاسترجاع انما هو الاسترجاع
الذي ذكرنا ويكبر لم يحل عليه بالحافظة الحافظة لصورته من الخيال فافهم اننا في التذكر
نظف في كبر لم يحل عليه الحافظة متعلقا بالمعنى فافهم اننا في الحافظة الحافظة
قد عرفت ما فيه **قال** الحافظة وحفظ الوهم الى الحافظة في ايضا ما هو **قال** الاحتياج
الى ان يتم المعنى في الحافظة حين الاسترجاع بمنزلة ادراك المعنى لعل مراده
دفع ما اردنا اننا لم الحافظة لا مدخل لها في الاسترجاع لكن لا ندر لزوجه دفعه
ولم حاصل كلامه الشئ هو بل لا مدخل للفظ في الاسترجاع بحسب الحافظة لا
مدخل لا ذكره في جواب السؤال وكان موضع التذكر المعنى في هذا الطريق
الذين ذكرنا فافهم عن الخيال الصور المخزونة في الوهم لا يكبر لم يحل عليه في الوهم
المعنى من هنا الا لم يحل عليه ذلك المعنى في الحافظة ثم اخذه الوهم منها سبكه
الاحتياج الى الحافظة في الاسترجاع وذهبت خيرة بان ادعاء هذا الكلام انما هو

ولا يوجد في كلامهم وظ عبارة الخ حيث قال يعجز عن الوهم على نفسه صور الخيال
المعين ويحفظ في الحافظة بدل على هذا فربما يقول شيئا من الحافظة
لمجرد عرض الخيال للصور دون ادراكه بعينه جدا وايضا على هذا لا يتجلى له صور
يقوله واقول يمكن لم يتبين الا لا ليقول بالارادة بناء على انهم في كلامهم اسحق
اليه وهذا لا يباين له كونه ساء الحكم الذي فيها كفى فيه من حجاج الاسترجاع الى الحافظة
على ما يباين فيه لكونه لا يخفى ان كان مغفرا لم يورد هذا الايراد بناء على ما ذكره الشيخ على
ما نحن فيه ولا ثم نورد على ما اورد من وجود الحافظة فانهم في كلامهم لم يتبين على
ما ذكره الشيخ من انه ربما يزدول في كونه له اسما في الحافظة للصور والحق الجزئية بل
للمعقولات ايضا اما هو للفق بين الذمولى والسياسة كما سببنا وانهم قالوا
بان في صورة انسان ليس المعلوم في الحافظة ولا حاجة اليها لهذه الصورة بل انما
الحاجة اليها الصورة الذمولى وما ذكره الشيخ من انه ربما يزدول في الحافظة الجزئية على الحافظة
ويتبادر في اخر ما قاله لا يفيد الا انه في صورة انسان لا يحتاج الى الحافظة وهو كذا
ولا يلزم منه عدم الاحتياج اليها في صورة الذمولى ايضا وهو موقوف فكلما لم يشر
في استخفاف جدا ولو اراد انه كما يمكن لم يشرع الوهم في الصور المخزونة في الخيال
حالة انسان فلكل يمكن لم يتبين انه ينتزع من الصور المخزونة في الخيال حالة الذمولى
ايضا وهو موقوف فكلما لم يشرع في استخفاف لان انتزاع من الصور المخزونة
في الخيال من غير ان يكون له في حالة الذمولى الاحتياج الى الكسب الجدي ولا في
ما هو بمنزلة كذا يمكن الوجود في فتدرك في كلامهم لم يتبين الفرق بين ادراك المعنى في
انت خبير بانه ما لم يثبت له الذمولى غير السنين لا سبب له من كذا استدر كذا
ايضا يقول انه في المعلوم لم يستخف رغاير استرجاع ورجوع الى المقارفة في
لم الفرق بين الحالات الثلاثة من الادراك في الذمولى والسياسة استخفاف خزانة
للمدرك ولا حاجة اذن الى التجسس الا في زمانه والى ان قلنا قد استدل على

الحافظة بل يرد عليه مثل ما يرد على اثبات الخيال ام لا قلت يرد عليه الايراد ايضا
لا يخفى اما لا يسلم انه يمكن استحضار المعنى الجزئية المفعول عنه بدون ملاحظة صورة
فارجيه او هيالية فالمرط اذا يروح انه لا حاجة اذن الى الحافظة بل يكفي ادراك
الصور وانتزاع المعنى عنها ولعل الفرق بين الذمولى والسياسة في حالة الذمولى
مدرك الصورة وينتزع منها المعنى ليس هو في زمانه بل وتزدون في صورة
يحتاج اليها او يسلم وحيث نقول يمكن لم يتبين الاستحضار للصور الادراك الاول
وكونه لا يوجد المعنى الحافظة فانهم في كلامهم ما كلف المعنى لا كلف له كذا
في صورة انسان فانه كما يكون في صورة الذمولى وظ انه يكفي لم يتبين له في حالة الاحتياج
في استحضار المعنى في جسم حاس جديد ولا انتزاع في الصور الخيالية فلا بد من خزانة
في خزانة اخرى غير خزانة الصور وهو حاصل الجواب الجواب الاول الذي ذكره عند التحصيل كل
عرفت ولا حاجة الى تكلف اثبات لنزاع هذه الحالة قد لا يكون الصورة مخزونة في الخيال
ايضا كما في هذا الجواب الى اصل لنزاع الجواب في الحقيقة يقول الجواب الاول مع
اخذ زيادة مستدرك لا حاجة اليها الا لم يكن في الزيادة زيادة توضح عدم
الخيال فتدرك في كلامهم كيف والمتذكرة التي في الحافظة لا يكفي ان لا يمكن عمل
المتذكرة في كلام الشيخ هذا في الحافظة لاستدراكها في القول اما الحافظة في
هو قوة خزانة فافهم **ولم** واقول في التوجيه من الله لا يباين في عدم الازمنة بناء
على الوهم كما هو مبني التخييل والتفكر والتذكر كذا بعد الحفظ في راسية وسلطان
على جميع الصور الحيوانية فففي هذا التوجيه لا كذا التخييل والتفكر والتذكر مع الوهم
ينبغي ضم الحافظة ايضا اليها في هذا الحكم وهو موقوف والاول في توجيه كلام الشيخ لم يتبين الحكم
بانها مع الوهم بناء على ان موضوعها كذا فالحافظة وهذا بناء على ان الموضوع
للمهم هو التوجيه لا لا وسط فكان ليطبق لا في الموضوع الحافظة ليس موضوعا فانهم
ولم كيف والحافظة لم يتذكره على ما ذكره في الحافظة من المتذكرة على ما ذكره

والوهم اذا كان مبدء التذكير كسبب اللفظ فيصح الحكم بان كان التذكير
مع الوهم دون الحافظة وانت خبير بان على تقدير كسبب الحافظة التذكير لا يصح كلام الشيخ
احد سواء وقع الاكاد بهذا الوجه الذي ذكره الله او لا على تقدير ان كان اللفظ
مع التذكير لا معنى للحكم بان كان احدهما مع الوهم الاخر وهو لا يقتضي عدم
صحته في توجه الله فلا بد من جعل التذكير في كلام الشيخ هذا على غير الحافظة كما ذكرنا
ايضا انما اتفاق الصور ليس به قول بل هو قول في هذا القول كيف الحافظة ايضا مشتركة في التخييل
والتفكير والتذكير في كون مبدءها جميعا الوهم كما ذكره الله ايضا وعرف به بقوله
والحفظ هذا ثم لا يكون لفظ المراد من التخييل والتفكير والتذكير في كل واحد من هذه
امر واحد وختلف التسمية باعتبار اما باعتبار التخييل والتفكير فمشهور وكنه
احدهما باعتبار التفكر في مركبات الجوهر والاخر باعتبار التفكر في مركبات الحكم
واما باعتبار التذكير فاما في التذكير في قوله ومثله كما بينته اليه عليها وحاصل
انها بعض الصور الخيالية على الوهم وينتزع منها الوهم لغير التذكير كما ذكره الله وعند
هذا يحصل التذكير لان التذكير هو ادراك الشيء ثانيا بعد تبيينه فمع التخييل والتفكير
هو البعض فغيره التذكير فلهذا كسبب مشتركة فلهذا ما يؤيد ما ذكرنا سابقا
للمتذكر لا يحتاج الى الحافظة الله والله في قوله هذا هو هذا الكلام مستدرك
في المقام بل كان كيف لم يبق في الشيخ لم يبق كون الحس المشترك مع كونه الحس
الظن هناك في قافهم الله على ذكره فائدة الترتيب فيه انه على هذا لا يصح ما ذكره
فائدة للتعبير **قول** الجواب الله بانهم مع قوله ذلك هو الامام ايضا اجاب بكون
عن نفسه لكنه اورد عليه ايرادان نعم ايرادانه لا يخرج عن ضعف فالاول لم يورد
الايرادات وكما بينتها لانه لم يورد الايراد الذي اوردته واجاب عنه **قال**
الله وانما قال على سبيل التضعيف لان القول الحيواني في لا يحفل له حمل كلام
الشيخ على هذه القول واصناف الانواع مع عدم استقامته بحسب المعنى وجوابه

الى ان يكون من التخلقات الباردة لا يستقيم بحسب اللفظ ايضا اذ كان لا يتوثر
بهذا الحس بهذا اللفظ ولله في صدقه بالعبارة وفي معارضة بالكلام فكيف
الشيخ الذي من اعظم الاصدقار والكارم الاخلاق وفكرهم سهوا في المقام و
بعد واخر المرام وليس مراد الشيخ ما منهوه بل مراده من التضعيف المصادرة والوضع
فما حصل كلامه انه فصل القول لنفسه لان نية على سبيل المصادرة والوضع فيهم
اشتغال به فان وجوهه لا دليل على المراد ما ذكرنا مع قطع النظر عن استقامته بحسب
اللفظ والحس ما ذكره في طبيعياتها حيث قال فصل في تقدير القول لنفسه على سبيل
التضعيف لتقدير القول لنفسه على سبيل الوضع ثم سفل بيان حال كل قوة فيقول
انتهر ودلالة من وجهين احدهما المراد بالشيخ في الشك في كونه اياها كونه عنوان الفصل
عبارة ثم كرر معناه بامارة اخبر في سبيل الكلام مراعاة لاجتهاد المرام وغيره
قال في اول الطبيعيات فصل في تقديره لظاهر الطبيعيات على سبيل المصادرة و
الوضع ثم للمر لا من الطبيعيات مبادر وسفها وضعا على ما هو الوجه
فيها فيها وعطرها بها فتقول انتم لا غير ذلك الموضع كما يظهر من تفصيح كتاب
الشيخ في هذا الظاهر قوله على سبيل الوضع هو ما ذكره او لا بقوله على سبيل التضعيف
واذا كان كلامه في الشك بهذا المعنى لمراده الله ايضا كذا وتاثيرها في القول
الترجيح بينهما انواعا متباينة لا هاتان اما في هذا الفصل الذي بعد القول على سبيل
التضعيف فظهر انه لم يفرق بين القول الحيواني والقول الانساني في لفظ الا انواع
والثانية هاتان ويدل ايضا دلالة ظاهرة على ما ذكرنا من في كلمات القائل حيث
قال القسم الثاني لصف الامراض والاسباب الامراض الكلية انتهى وجه الدلالة
فما جد ان ثبت في وايضا التباين بحسب الذات والذات يطلق كثيرا على كل مجموع
والجمل مع القول وهذه غير متباينة بالذات لكونها مطلق بذات واحدة ما يصح في
عليه كما لا يخفى ولعل المراد توجيه كلام الشيخ انت خبير بان هذا لا ينافي ارادة الله

ولعل المراد دفع الارياء الثاني فقط **اقول** لا كغيره على الظاهر فيه نظر اذا نظر
 منع انتقال التعليم وحركة فيما علمه المعلم في ذهنه تدريجيا كما لا وجه له اجمالا **انما** لا
 فقط واما الحركة فلذلك ايضا اذا لم يكن لها انتقال التدرج وهو حاصل منها بدرجة
 اذا لم يكن في الحركة التدرج في الحركة فاصلا او لا في الذهن ثم يتحرك في الذهن
 بل كغير وجوده في انما الحركة ايضا كما اذا فرض لم يتحرك في الخارج يوجد راسا
 تدريجيا ويحرك موفيقا وظل لم يتحرك في الحركة ولا يلزم وجود المسافة او
 والحركة فيها **كما** في صورة الاستفاضة من **بعض** لا كغيره في الاستفاضة من
 لم كانت تدريجيا في الاستفاضة والمعلم فلا بعد عد ايضا في الحركة
 جعل الفكر نفس الحركة انما او مراده ليعمل في كتيبتين معا لئلا كان في عدد
 الاستفاضة والمعلم منه او مراده اقرب لئلا كانت دفعة فليست ما نحن فيه
 وسيجز زاده **كلام** فيه **قوله** فتضعيف لان انتقال الاختيار لا كغيره بل في الضعيف
 اذا لم يكن لكون الحركة الاختيارية الى الحركة الانتقال التدرج بالاختيار وذلك
 للمعلم ينتقل تدريجيا معقول **المعقول** بالاختيار ولا معنى ايضا لكون التدرج
 بالاختيار الا ترتيب حصول **حيثما** مينة على المعلومات على حركة اختيارية
 فيها وهو حاصل منها لئلا وجه الضعف فيه **قوله** على انه عبارة صورة
 الحدس لا قد عرفت انه اذا كانت الاستفاضة على سبيل التدرج فلا بعد ايضا
 من الفكر او مراده دلل على كبره فالفوق ظ كالم تصور لم يكن للمفكر علم بانه
 بغيره على المقدمات تدريجيا فيقصه الانتقال من مقدمة الى الاخرى الى الحركة
 فيها فانه لذلك لا بعد الصورة **لان** في الحركة الفكرية الاختيارية وهذا بخلاف
 التعليم لان التعليم يعلم انما يقرر امية المقدمات تدريجيا فيقصه الى الانتقال والحركة
 فيها فلا مانع احد من عدة فكر او مانع فكر **فكذلك** اوفضان المقدمات ليس دفع
 واحدة انت خبير ان اشتد عليهم لئلا انتقال المبدأ الى المطالب للمفكر

وسبب التدرج فاذا كان فيض المقدمات تدريجيا فكيف يقصور الانتقال دفعة
 من الحركة الفعيلان دفعة حتى يقصور الانتقال دفعة واذا فرض حصول الفعيلان
 تدريجيا فليست تدريجيا لئلا يقد هذه الصورة وقيل الحدس على ما اشتد منهم بل انما
 الفكر او مراده ان لم يتوسط فيه الفقد والارادة في الحركة الانتقال ولم يشترط
 فيه فيقف قسما **الثاني** **الح** كخلاف المسفيض لا قد عرفت تفصيل القول فيه
 لا يلزم تدريجيا في الاستفاضة دفعة مطلقا بل قد يكون قد يكون فافهم **قوله** انما
 زائدة الحركات في خطأ كغيره لا كغيره بل في زيادة بل في غير المقام بل كغيره
 للوصول ويرجع حاصل الكلام **ح** ما ذكره انما يعني **قوله** **اقول** لا صواب
 نقول في اشتباهه اذ ليس هناك استفاضة كغيره مع ذلك ايضا العكس امر كما في
قوله **الح** فان الفكر شتم على الحركة الساسية لا كغيره بل في زيادة بل في غير المقام
 الحدس نظر له في النسبة صحيحة كانت او مجازا كما في الحركة اذا لم يحصل
 بل المنزل **ح** لا حاجة الى التدرج شتم على الحركة انما انما اذ يصح هذا الحكم باعتبار الحركة
 الا انما ايضا هو **قوله** **الح** في الفكر نسب المبدأ في البعية كغيره بل في زيادة بل في غير المقام
 سب الفكر كما هو عبارة **قوله** فافهم **قوله** **واما** ما ذكره من التوجيه فلا يخفى
 بل لا يكاد يصح لاستلزامه وقوع الحركة الثانية في الحدس وهو خلاف ما مر
 به الشيخ **قائل** **الح** دور بالابتداء الفكر فلا يختلف بالبعد دون كغيره لئلا يخلو
قوله **الح** هذا بعيد جدا كيف ومن الظاهر انما بالكم والكثرة في العلم بها ليس
ح ما هو المصطلح المختص بالعدد او لا عرض يتعلق به في العلم بل في العلم الواحد واقفة
 بل الظاهر مراده من الاختلاف بحسب الكيفية الفكرية والاختلاف بحسب الكم لان الفكر
 حركة وفي ما سبق التدرج فيها بخلاف الكم فان كثيرا ما يقع الاتفاق في العدد
 وهذا لئلا فرض انه محل للنسب فلا شك انه المراد وانه اقرب مما علم **الح** **قوله**
 بل المراد قد يكون يرد على هذا ايضا ما اورد على **قوله** **الح** **قوله** **الح** **قوله**

في الفكر في هذا الموضع كسبيرة لهبطوا لا يستلزم ثبوتها مطلقا فيكون خيرا
 كسبيرة الفكر الاخر وهو لا يوظف ولا يعلل على كلام المحل على انه حمل كلام الله على الفكر
 الواحد ليس فيه غش في البعد لكبر كل فكر فيه اختلاف الكيف في الكثرة والاختلاف
 الكبر في غير من انه كبر كبر فكر لا يحصل فيه الاختلاف الكيف ايضا بل هو في
 له هذا الفكر الكافي في الموضع لا يكون فيه تعادلات بالسرعة والبطء بالنسبة
 الى جميع المتفكرين فاجابانه مستبعد وعلى هذا لا يرد ما وردنا لك من رده على
 هذا ايضا لم يلزم عدم تحقق اختلاف السرعة والبطء في هذا الفكر اذ غاية ما يلزم
 من الفرض المذكور عدم تحقق الاختلاف في هذا الفكر نظر الى افراده المتحققة اشخاص
 لكبر كبر فيه اختلاف النسبة الى الفكر الاخر الكافية في المطالب الاخر وهو لا
 وظانه لا يشرط في المعايير بين الافكار كونها في مطلب واحد ايضا لظ
 له المراد له الاشخاص كسلف في الفكر كما او كيفا وفي الحدس كذا في الاختلاف في
 الفكر كسبيرة الكيف اكثر منه كسبيرة الكم وفي الحدس بالعكس وعلى هذا لا دخل لما ذكره
 هذا المطلب اما لفقيه لم الفكر تحقق فيه الاختلاف الكيف دائما لا الاختلاف في الفكر
 فتدبر **قوله** ويكبر ليرتق الاختلاف في كونه ظاهريا فيه ايضا على انه لا يبعد على كلام المحل
 ايضا عليه **قوله** بل الاصول ليرتق في كونه مائرا فيه ولا يفرق لوجوده في كلامه
 هذا الا الحدس الواحد لم يرد عليه ذكر ما يصير قريبا الى الصواب فانهم في الله
 ولما كان طرف النقصان في هذا الموضع بالنظر في سابق كلامه لم يلزم المطر
 النقصان هو لم يثبت جميع افكار الشخص على مطالبه وطرف الكمال وجود
 القوة التقديرية في اصل الاستدلال في ان الله لم يربط اشخاص الناس
 فيهم في ابدية ابدية في حد من جميع افكاره على مطالبه فيكم لم يحصل فيهم
 متساو في الحدس في الامم واهل هذه الجهة يكبر ايرادا على وجهين احدهما
 ليرتق الحدس في قابل الزيادة والنقصان فكما جاز الانتهاء في طرف النقصان

لا يعدم الحدس جاز الانتهاء في طرف الزيادة اعظم الحدس في انهما لم يثبت الحدس
 بالفكر ونقول لا وجب في الفكر الذي لا طرف له نفس له كبره طرف كامل انما هو
 وجب في الحدس الذي لا طرف له نفس له كبره طرف كامل انما هو في جهة ان طرفي
 الله احسن في نفسه لكبره في الامم او في الكلام الشيخ منه كما لا يخفى في كلامه
 اعترض وقال في الجمع على الوجهين ضيقة لانها لم يثبتت وهو كما قال ثم قال في
 المعية في اثبات القوة التقديرية لم يتناول ذلك لم يثبت في القوة التقديرية
 في التقديرات البدينية لانه يتوقف على تعليم معنيين في يتوقف مفردات
 التقديرات في التقديرات البدينية متوقفة على تصورات افرانها في العلم
 بان الكل اعظم من الجزء متوقف على تصورات الجزء والكل اعظم ولا شك في النفس لا
 قابله لهذه التصورات ثم التقديرات البدينية لانه يتوقف على تعليم معنيين
 فدان لا يتوقف مفردات تلك التقديرات على تعليم معنيين كان او لم يكن التقديرات
 البدينية هي التي تتركب تصورات افرانها كافي في الجزء بذات التقدير في ذات النفس
 انما فيه يمكنها من عدمه عند نفسها هذه القضايا الاولى ثم هذه القضايا الثانية
 غير متعانة بل هي ممكنة الاجتماع في كل من جمعت يلزم مراجعها على حصول العلم
 النظر في كونه كانت ايضا ممكنة الانصاف في العلم النظر في تعليم معنيين في العلم
 النظرية عند تركبها يلزمها علوم اخرى نظرية فاذن معتبر ما ذكرناه له كميل
 لجميع النفوس البشرية جميع العلوم النظرية من غير طلب تفصيلها على اوسع الوجوه
 ولا معنى للحدس في ذلك لانه لا يشغل النفس بتدبير البدن ومعارضة الوجود في
 معارضة لذلك فثبت لم يثبت الفطرة الاصلية هو الحدس في القوة والحدس في الحاجة
 الفكر لاجل العوارض الخارجية ولذا قال عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة فتهنؤ
 لا كافر له هذا الضعف كبر او حجة الشيخ اما اوله فان حصول بعض التقديرات
 والتصورات البدينية لا يمكنه جميع النفوس كما ادعاه كسبيرة لفظها في غير متساوية

وهو ظاهر انما يقال انما سلمنا ان كان حصولها لك لئلا يكون معها ما ينافي
 في كل شخص اذ ربما لم يطلع قوة البشر حفظ جميع المعلومات مع سلمنا لك لئلا
 لنسند حصولها وبقدرتها جميعا بغير حصول النظريات التي تكسبها
 البديهيات وحقها فكر اذ لا حصولها بالمطابق الذي لا يفسد حصول المطلوب
 لا بد من العلم بوجهان والالتقاط اليها من الصور الى صورة الذي ثم ربما
 على وجه يحصل له لظهور هذا الاخر ثم بعد ذلك ايضا لان ما يمكن حصول النظريات
 لكل نفس كل زعم اذ ربما كان شخص بحيث يثبت مطالبه عن افكاره ولو لم يكن
 ايضا حصول العلم لا يمكن شخص لا يتفحص جميع معلوماته ولا يفي قوة بذلك كما لم
 شخص لا كتب كثيرة ولا يمكنه ان يتفحص جميعها ثم ربما ذكرنا حال النظريات التي
 المتكسبة من النظريات **الاولى** الخ فذا فرق بين الذمول والسيان فيه للفرق
 بينهما غير متخفف فيا ذكره اذ يجوز ان يكون الفرق بان كونه الذمول استعدا وقرب
 لفيضان الصورة فيكفيه اذ لا يلتفت الى حال السيان اذ لم يكن فيه الاستعداد
 القوي بفتح الحاشية كسب بوجهه ما يمكنه ان يثبت ان الادراك حصول
 شيء له رك في حال السيان ليس هو حاصل الادراك بوجهه حاصل الادراك بالوجدان
 لئلا الذمول حاله متوسط بين الادراك والسيان فلا يجرى كونه الذمول حصول
 الادراك بوجهه وذمول بوجهه وذلك لا يتصور الا بان يكون حاصله في شيء هو كونه
 للذكر اذ لو كان حاصله في كمال الادراك ولو لم يكن حاصله في كماله لو كان
 فليس حاصله بوجهه والسيان وكان هذا حاصله اذ ذكره وهذا له كان حكما قريبا
 الوجدان لكن فيه بعد ما نرى ان لا يكون حاصله الا فاضله في غير متجه
 لانهم لم يتكوا بالافاضة وانما يستمر ما ذكره بل يحصل لديهم ما قررنا انفا وهذا
 الايراد ليس معارضا نعم فيما ذكره الخ انما هو كماله الى ما فافهم وسيظهر
 لك اننا نقلنا الى الامام يرجع الى هذا قد عرفت حاله الخ وله قوله

في مقدمة ليس لك بل يحصل كليها ايضا ما ذكره بقوله بل هو جواب سؤال في فافهم
 اقول قد مر انه لا يحتاج الى فهم في كونه ومنه اذ هذا الذي ذكره في كونه حاج ايضا
 كسب جديد وبذلك والذمول ليس في ذلك الحاشية بل بغير الوهم على استحضار المعنى
 متشا ومن غير ما يتبين في الصور الخيالية او يتبين عنها ايضا كونه لا يكون محال الخ
 يعرف عليه التخييل صور الخيال صورة تصور غير متبين من احد ما الخ الحاشية فافهم
 والاول بغير الذمول كما انه لا اولية فيه بل لا يبعد لئلا يثبت له ما ذكره الخ في اذ
 الذمول اذ كان في قوة الخور كان الادراك فيها ايضا قطعا اذ الذمول انما يمكن
 للذكر فكذلك حكم الادراك مستعدا او الكفاية لئلا يجرى مع ذلك يعلم منه الذمول
 ايضا باي اعتبار وذلك ليس فيما ذكره من التبدل وان مراده من حصول الذمول سبب
 الحاشية المتكسبة غير جديدة انت خيرة ان لا يتم من اللام على سببته كما حمله في الكلام
 على لئلا الذمول حاصل لقوة في حصوله فافهم **الاول** لم لا يجوز ان يكون في هذا الادراك
 اورد الامام وكلام الله تعالى في قوله وكان بناء على النفس العقلية لا يجوز ان يكون
 حاله بجميع الاشياء بالفعل انما وفيه **الاول** وفيه ما بعد وجهه السابق كانه يجوز الادراك
 بجميع الصور **الثاني** اقول كثيرا ما يتحقق الذمول في غير نظر انما لم يقر بان ذلك لا يثبت
 من جهة الاستحضار حتى يرد ما اوردته بل انما قال لئلا يكون له ملكه الاتصال على هذا **الاول**
 له لان الغرض الذي ذكره وانما يدرك النفس شيئا ثم يميز بين ما يميز بغيره لئلا يثبت
 ملكه الاستحضار لا ملكه الاتصال بل بعد ما لم يصير الاتصال ملكا لها بالنسبة الى هذا الذكر
 الخاص لا يمكنه ان يرجع بعد زواله مردون كسب جديد ولو سلم انه لا حاجة الى
 ملكه الاتصال ايضا فكان ينبغي ان يرد الايراد بان لا حاجة الى ملكه الاتصال لا الاستحضار
 وتوقف حصول ملكه الاتصال على حصول ملكه الاستحضار ثم اذ يجوز ان يكون النفس حظه
 لئلا يرد ما طويلا ومنه لئلا يقع ذمول الاستحضار في البين ولا شك ان يحصل ملكه الاتصال
 بالنسبة الى الحاضرين لئلا يرد لئلا يكون ملكه الاستحضار نفس الاستحضار ايضا وسبب

الكلمات الثلاثة اتية وغير اتية تفيد البحث عن تلك الكلمات والبرهان عليها فكان ذلك
البحث بالعرض لا بالبرهان مراد البحث في الحقيقة مشتركة بين الطرفين وهو كذلك
في معظم التجريد ايضا فالنفس معر مع حالها اتية بعد البدن فغيره اذ هو مكتف في الحكم
عن الكلمات لا للبحث عنها تفصيل ذلك الكلمات التي اتية ما هو وغيره ما هو مشترك
بينها فاقول الله لم يفرق بينا في ذاتية لان السمع ذكره لا ياربعاء غلط
التجريد على امتناع كسر النفس حسبانية طاعة الامام وذكر سائر البراهين في المنطق المذكور
وجعل المنطق والادلال المذكور امر اخر نصف تمام **الله** ولكن لا كل في الحكم
حيث هو ذلك المحل وان اراد به كسر محل الحكم سبب ذات المحل لا سبب غيره
لن هذا لا دخل له في افتام الحكم كيف وحل اللون وكونه في الجسم قد يكون سبب الغير
ومع ذلك فم لا يفتى به بانفس الجسم وحل اللون في ذاته سبب اتية وانما لا يفرق
من الفت ما الفت ما هو ولا يفرق ما به انه كسر المحل سريانيا كسر الحكم سريانيا
جميع اجزاء المحل فاذ كان كسر الحكم كسر جميع اجزائه فطبعه اخر فاما لا دخل له في افتام
ولا يحصل له اسم كالا كسر **الله** وهذا الارتفاع في ذلك الجواب ان اراد به كسر
الارتفاع لم يفسر سبب الغير بل ذات المحل فمع ما يرد عليه من ان يرد الجواب ان يرد ان
ما لا دخل له في افتام الحكم كما يجب انفا ولا يرد به لارتفاع الارتفاع سريانيا غلط
لكون لا يرد ان ذات المحل معز انه لا يحتاج الى الله في وسطه لان الله لا يفسد كسر
هذا الحول سريانيا كيف وعول للمعنى المستند في اوجهم اما المستقيم بانفس
اولا والاول بطه اذ هو المعلوم بالبدن بعد الوحدة الجزئية وكونه والمعنى الوتية
لا يتصور انفسها وعلى انفسنا نقول اذا جاز لم يرتسم الجزء في المحل المنقسم بدو
انفسه فيجوز انفسه ارتام اجزاء الحكمي اذ لا فرق بينهما في هذا الجواب ولو قيل
الوهم ليس مدركا للنفس مع كونه المعقولة فنقول ان البين لم يفتى
لما كان اما كسر المحل ولا مدخل فيه لان ذلك فاذا ظهر المحل في الحكم

كسر

لا يفسد انفسه فثبت ما ذكرنا مع الجواب ان العلم الله له ما به ركنا في الستة
فما اذ ليس بالنفس اذ هو على ما هو لا يفسد مع عدم انفسها ما يجبنا ايضا فنقول
انفسه الحال انفسه المحل كسر محققا كقول الامور العينية ولا يكون الامور الذمينة كما
سند كرايم والفرق منها فكيف ولو كان الامور الذمينة ايضا كذلك كانت لغيرها
مقدرة بمقدارين ولو التزم ذلك فقل لمراده ما مارجو والا فزمنه ولو اخذ منه
فعل في التزم لم يفسد في افتام مستند بقدر شعيرة ابد ام التزم لم يفسد
الذمينة لم يتقدر بمقدار محالها مارجو والصرف **الله** اقول لم يفسد الشيخ والله
ولا يفسد لم يرد المحل ليس المستند انفسه والله بانها افسد عدم انفسه مطلقا
كيف وقد صرح لم يرد المحل عدم انفسه على الاجزاء الوضعية وح لا يكون
سببه رك عليه بان افسد عدم انفسه مطلقا مستند ركيل مراد من هذا المستند
على التوجه الذي نقله في دليله ولو قيل على التوجه الذي ذكره وقد نقله وهو غلط على
هذا الوجه لا ذكره المحقق فافهم **الله** اقول في الفتى في في نظر اذ المراد من
الذمينة انفسه انفسه المحل في الانواع والاشياء الصانف المراد بها انفسها
الى خصيصها المنفرد في الانواع والاصناف فكونه داخل تحت انفسه في الفتى بها
وعلى هذا الوجه لا ذكره المحل فافهم في جوابنا في الجواب انفسه كذا الشيخ
على هذا اليراد لا يلزم تقوية بهذا الوجه بل بانها سبب تقوية على وجه المتبادر منه كالا
فهو انفسه لم يفسد لان جعل هذا اليراد على الجواب انفسه انفسه انفسه
وبين وجه الفتى به فيه با ذكره في قوله فافهم **الله** على انفسه في الانواع كونه في المحل
لا يدخل انفسه في الانواع كذا الفتى في الفتى بها في قوله فافهم **الله** على انفسه في الانواع كونه في المحل
شبهة على من الدليل حيث طلق المستند في الفتى في الفتى بها في قوله فافهم **الله** على انفسه في الانواع كونه في المحل
وفي المعقولات معان غير منفصلة لا محبة كذا في الفتى في الفتى بها في قوله فافهم **الله** على انفسه في الانواع كونه في المحل
الفتى بها في الفتى في الفتى بها في قوله فافهم **الله** على انفسه في الانواع كونه في المحل

انه جعل الارباق لكل صورة واحدة معقولة ليست لنفسه كما هو في كلامه السابق
 ايضا وحاصل هذا الايراد هو انه يمكن ان يكون معقول بنفسه اجزاء متباعدة كما في الوجود
 وحاصل صورة في الجسم كما كان محذورا وعناية ما يلزم ما سبق من ان اجزاء متباعدة
 المحل لم يكن هذه الصورة متباعدة اجزاء متباعدة لانه اجزاء مختلفة وهو كما
 لا يخفى انه على هذا يكون دفع هذا الايراد مشكلا اذ في ما ذكره الشيخ من الدليل اختلا كثيرا
 سيظهر ليس المراد ان يربطها حتى لا يقع بطريق العقل ما ذكره في مقام التبيين
 عليه ويمكن ان يكون كلام الشيخ على ما ذكره سابقا هو انه لا يمكن ان يكون كل صورة عقلية
 متكررة منفصلة فاذا كان محل تلك الصورة الغير المتكررة الغير المنفصلة حسبنا
 لزوم انك ما ذكرتها ههنا وحصل هذا الايراد لتلك الصورة الواحدة غير متكررة
 بالفعل ولا يلزم من حلولها في الجسم المنقسم بالقوة ان تتباعدات الانف ما تنفقه
 ايضا لك وهو لا ينافي وحدتها وعدم تكررها بالفعل وعلى هذا يكون دفع الايراد ظاهر
 اذ من العلوم انه لو لم يكن كونه لا يفرق بين ما كان في اجزاء متباعدة
 كانه بالقوة ولا محال للشك فيه فلو لم يذكره سابقا لم يفته المحل يستلزم
 قسمه الى صورتين لعقلية ايضا لانه لو لم يرد وان دفع الايراد وح كان ما ذكره الشيخ تنبيه
 على المدعى لا يقع فيه توجه الاكبات ثم لا يخفى انه على تقدير انه يتجه عليه بعض الاكبات بالذرة
 لا يتجه على تقريره الا في موضعين **قوله** في فلاح امالكم حصوله الى كل
 واحد كما هو في قوله في قوله في المعقول المراد به ان لا يرد به انه لا
 لم يكن امرزايه على مجموع التفسير فغيره اذ كل من هذه الشرائط يستلزم الال لم يكن مجموع
 غير كل واحد هو كذا لا حاجة الى امرزايه لانه لا بد لم يكن زايه على كل واحد
 ثم هو المجموع لا حاجة الى امرزايه وهو لا يمكن ان يكون زايه على
 المجموع لكن حصول المجموع نفس حصول كل واحد اذ لا يفرق بين الكل والجزء متباعدة
 في الماهية فلو كان الكل نفس الماهية وكون امرزايه والمقدار وشكل مثلا كان

بعينه حصول كل جزء اذا اجزاء هي من نفس الماهية كما جعل كل اية لم يكن التفسير
 في قوله في فلاح امالكم حصول التفسير على مجموعها وتوجه الكلام غير خفي وان يتجه
 ما اورنا من ان يرد على قوله وح لو لم يكن ذلك المعقول هو انه لا يمكن ان يكون ذلك
 المعقول لانه لم يكن مقتضا لذلك الامر ان يكون كغيره لم يكن مقارنا له قوله
 لو لم يكن مقتضا لكان حصول حصول التفسير قسما واستنداد وميل لم يكن
 عليه توجه اتحوا بان يقيد الامر الزايد لا يمكن ان يكون للمعنى الكل وارجح اولية
 الخارج لانه لم اجزاء متباعدة في بعضها جميعا فلا بد لم يكن زايه وانما
 نقول فاجب الى الربط لو كانت حصول المجموع كحصول التفسير لكان كذا يكفي
 لربط لو كان للصورة العقلية اجزاء متباعدة في الماهية فلم يكن تلك الصورة نفس
 الماهية والال لكان حين اجزاء بل لا بد لم يكن في امرزايه وبقي الدليل في آخره
 لكن هذا ليس الاستدراك المصطلح بل عناية لم يكن في الدليل في خبره بل الشيخ وامره
 اذ ان الشئ التطويل والاطناء سيما اذا حصل الكلام على انه تنبيه لا دليل في فهم
قوله احد الماهية شرط هو غير لازم بل يمكن ان يجعل شرط نفس احد التفسيرين
 او نفس المجموع **قوله** انما الشرط مع الموقوف عليه فيه نظر لان وجه
 المبانيه الموقوف سواء كان بعنوان اشترطية او غير ذلك ولا مدخل فيها لخصوص النظر
 كقول الامام في بيان بطلان القسم الاول والاول بطلان اوله لان الشئ الذي يحتاج
 الى غيره وجب لم يكن ماهية مخالفة لماهية ذلك الغير والال لم يكن احتياج احدهما الى الآخر
 اوله من العكس انما في كونه في نظر من هذه الجهة فينتظر ان خصوصي شرط
 ايضا وهو لا يوجب كونه شرط معيارا للشرط بالماهية امرا غير ظرف في فهم **قوله**
 الرابع انه يجوز لم يكن الشرط حيث اشخص فيه بحيث لا يعقل لزوم الربط للماهية
 المعقولة حيث اشخص في غير العارض والاشترط المذكور من هذه الماهية اذ
 الكلام في نفس الماهية المعقولة حيث هو ولا يمكن اشخص فيه ولو قيل انه يجوز ان يكون

اشخصية من المحل وذلك لا يبا في كلياتها ذاتها فيرجع حقيقة النظر الى الذات السو
المحل فالصواب المحل كقولكم كسر الشراط وحبب الصنفية وحبب العارفين المذكور
مصرف لطيفة الصنفية ولا يلزم مخالفة الكل في الهية النوعية مع التبيين والتمسك
الى اجزاء الميت به لا يقتضيه من غير مقتضى الاجزاء والكل في الهية النوعية الهية
الصنفية ايضا وهو شرط اذا كان الكلام في تعقل مثل الذراع وكوه واما اذا كان
في مثل الوحدة وكوه فلا ينافي له الجواب وهذا ما ذكر مرارته على وجه تقريره
لكلام الشيخ بتوجه بعض الافتراضات الذرية لا يتوجه على تقدير آخر هذا ثم اعلم انه يمكن
سحق هذا الدليل الجار في البطلان الشئ الاول والا بالصورة الخيالية بان يتي في
الصورة الخيالية المنقطة في اجزائها متباعدة حصول احد التبيين مع الاخر شرط في
حصول المجموع ضم والا لا يمكن تحقق الكل بدون الجزء وحي لولم يكن في المجموع اجزاء
عليها لكان حصولها نفس حصولها اجزاء ما ذكره هذا على محاذات ما ذكره وكلم
لن يبق لما شك في المجموع غير كل واحد من الجزئين ففيه زيادة في احوال دليل وثانيا
بنفس الذراع والذراعين متساويان اجزاء بنقص طوكي الجواب بعينها بان الصورة
الخيالية لها تشخيص ولا تجزأها لفرضية ايضا تشخيصات فرضية وكذا نفس الذراع
والذراعين عند وجودها في مادة واشترائط والحادثة يجوز لكم كسر اعتبار تشخيصات
مردون مخدورون كغير مثله في الصورة العقلية لما ذكرنا اننا واما في حصول الذراع
والذراعين متساوية العقل بان يبق لا شك لكم العقل يدرك الذراع الكلي وطول كسر
في العقل شروط حصول نصف من وبنم الدليل او يتي في احوال بنصف مثله في العقل
الى آخر الدليل وهو بان حصوله في العقل لا يشترط حصول النصف بل لكل ونصف
في العقل لا يمتنع شكل والحل ما ذكرنا اننا لم يمتنع في المجموع بقاء في الهية
الصنفية والاكاد في النوعية فان قلت قد مر للصورة العقلية مجردة عما يباير
ذاتها قلت هذا غير مناف لما ذكرنا فان الصورة العقلية اذا كانت صورة الهية

النوعية يلزم لكم مجردة عما يباير تلك الهية واما اذا كانت صورة الهية الصنفية
فلا يلزم مجردة عما يباير الهية الصنفية وعلى هذا القياس ولا كسر لشرائط المحل
بين البعض والدليل انما هو على ظن تقريره لكلام الشيخ واما على تقريره الآخر
الاخر فلا بد من مقتضى البعض فانهم **قالوا** في كنه لان حصول الجزء لا كسر
لكم حصول الجزئين شرط حصول العقل حين التمام والافتصال ليس لكلام
منه عين ولا اثر بل يذكر ان يكون شرط حصول العقل فواجب لا غنى له ما بل
كان الاول لم يزل العقل شرط حصول المجموع حصول الجزئين متصلا لا منفصلا كغير الجواب
عنه بان المستلزم لتقرير الدليل بهذا الالح اما لكم كسر كل واحد من التبيين
بافراد مع الاخر شرط في كونه ذلك المعقول معقولا او لا وحي يندفع ما اورد
وكذا ايندفع دفعه للوجه الثاني ايضا فان قلت احدكم كسر كل واحد من الاخر منفردا
مستدركا لشرائط كونه غير منفرد ايضا مستدركا لما الزموه في الشئ الاول
من الوجه الاول وكذا اعدم اشتراطه كذا ايضا مستدركا لما الزموه في الشئ الثاني
فلا حاجة الى اخذ الشرط لك قلنا يده بكثرة وجوه الفاد وفيها اخذنا
مطلقا مستدركا في الزام ما الزموه كما ذكرنا وبسبب كسر الجمع ايضا ولا دخل
فيه لاخذ لشرائط كذا انما لا يلحق لكم المستدرك كسر المستدرك وبكسر لكم
ايضا بان المحشر سيدفع بعد ذلك مستدرك الجمع بان هذا التقسيم ماله دخل
في لزوم البلاغ والكفاية الذرية اذ عاها الشيخ كما سيجر مفصلا وانت خبير بانه لو قرر
الدليل بهذا الم يلزم البلاغ والكفاية في القسم الثاني ان يجوز لكم كسر حصول التبيين
منفردا شرط في تعقل المجموع لكم كسر حصولها متصلا شرط فيه ولا يلزم البلاغ
في كل جزء فانهم **قالوا** الا لا يبق اذا قسم والفضل معصومة العقلية لا كسر لنز
انفصال الصورة العقلية بطريق التفكاك كانه غير معقول فيه ولا قبل وقبول الشيخ
والانفصال الوهمي كانه في ثبوت المادة وفيه قد تقرر عندكم لكم المقدار يحتاج

الى المادة في الذهن سواء كان نفس او قوة لها وعلا هذا يلزم لمكون المقدرة
الحياي مقارنا للمادة الالتر في مرادهم انه لا يحتاج في الذهن الى مادة مخصوصة
لا الى المادة مطلقا كما قال بعضهم لكن كان انظر كلام الشيخ انه لا يحتاج فيه الى
المادة مطلقا موافقا لما يحكم به الوجهان وايضا قد مر سابقا والمحتمل للمادة
الجزئية لا يحصل في العقل وتقبل الا تفصيل الى الاجزاء فلا بد لمكونه مادة فاما هو
جوابكم فهو جوابا لا للملح المقدر ليس له كل وجوه فاعلم ان لو يقبل احد
فقط في فيه انه يجوز لمكونه كونه كل منها مع الاخر شرط للحصول للمهية في صم المجموع
في العقل ولا يلزم منه عدم جواز حصول كل واحد منهما في العقل منفردا بناء على
حصول المهية في ضمنه لجواز لمكونه الكون المذكور شرط للحصول على المهية في كل
فرد وكذا امره على قوله اذا لم يكن كونهما مع الاخر شرط هو انه يجوز لمكونه
الكون المذكور شرط لتقبل المهية في الجدة ولكن كان شرط لتقبلها في ضمن هذين
ويكفي لمكونه لمكونه في اصل المهية المعلومة وحيث هو دون خصوصية وح نقول
في اصل الكلام لمكونه المعلومة وحيث هو اذا كان لها جزا في العقل والفرق انها
متشبهان ومتشبهان في تلك في المهية فكل واحد منهما في العقل ولكن شرط
في حصول المهية فيه فلا يمكن حصول كل منهما ايضا منفردا فيه لانه مشترك للعقل
في المهية ولا يمكن القول بان له كونه شرط للحصول للمهية في صم المجموع لان في الجزئين
لان المفروض للمجموع ليس الا المهية فقط ودون امراضها هو شان المهية المعقولة
ولو قيل للمجموع والذات هو المهية فقط لكنه لا يلزم لمكونه الجزا ايضا كلفه
لمكونه الكون المذكور شرط في حصول المجموع في الجزئين فكل واحد منهما في العقل
احدهما انه اذا كان شرط للحصول اصل المهية فكيف يمكن لمكونه كونه شرط للحصول
المهية مع شرا في ثنائيهما للجزئين اذا كانا اما المهية مع امراض فكيف يمكن لمكونه
كونا جزئين نفس المهية وحيث مر فان قلت فلهذا كيف لمكونه المهية وحيث

من المعلومة اذا كان لها اجزاء متشابهة في المهية فان كانت الاجزاء نفس المهية فيلزم
لمكونه شرا في النفس ولكن كانت المهية مع امراض فلا يمكن لمكونه المهية مع امراض
جزء المهية وحيث هو ولا حاجة الى التطويل الذي ذكره قلت نعم هذا دليل اخر
لا شك انه في غير كثير ايضا ما ذكره لكنه لا يلزم منه الاستدراك المصطلح في دليلهم
فيه مقدمة لا يحتاج الى اخذ فيها ذكره وهو لزوم كون شرا في النفس وانما يلزم
الاستدراك لو لم تؤخذ فيه مقدمة فاجبة نعم الاستدراك مع التطويل ثم لكن
الامر فيه بين وكذا لا يمكن على هذا القول كونه لا يكون الكون المذكور شرط للحصول
المهية في العقل الجدة ولكن كان شرط للحصول لها فيه في ضمن التفسير كما لا يخفى
فنقول قد ذكر الشيخ في حيث اما اوله فان مرادهم ان يكون الاستدراك في الجزئين
لو كانت الصورة منتزعة بالقوة لم يكن مجردة عن اللوحين المادية ولا حاجة
الى التقسيم المذكور اذا المخذور الذي ذكره الشيخ في الثاني ليس لاعداد التجرد
عن اللوحين المادية وهذا المخذور لازم مطلقا فلا حاجة الى التقسيم وقوله سبب فيه
قد رغب اقل منه بياغ اما هو ايضا لا يثبت بعض العوارض المادية والزيادة والتفصيل
كما صرح به بقوله وهو عارض لها سبب اذا كان عدم التجرد لازما مطلقا ولكن كان
من جهات اخر لا في هذه الجهة فقط انه لا حاجة الى اخذ هذا ايضا حتى يحتاج الى اخذ
التقسيم لاجله اذ في اقل منه بياغ وازداد عارض واحد وهو عارض المهية في المخذور
ليس بمرهم احد حتى يكتسب لاجله مثل هذه الزيادة واما ثانيا فلا ماسا للزيادة
العوارض مهم ولا خدشة في ازدياد التقسيم لاجله لكنه يقول لنزول المخذور ايضا
لازم مطلقا اذ على تقدير عدم الاشتراط ايضا لا شك لمكونه اجزاء اذا كانت
متشابهة ومتشابهة في تلك في المهية في كل جزء والمحل كونه المهية المعقولة جلة
سواء قيل بالاشتراط او لا وهو شرط في ثبوت لغيره اقل من الكون بل انما المسمى
لعونا على القول لنزول في كل جزء والمحل والذات كانت المهية المعقولة جلة لكنه يقول لمكونه

تعلقها مشروطا بحصول اجزائها في العقل غير المهيبة عنه حصولها في العقل اما
يصير معقولة اذا كانت بحيث يكون لها اجزاء خاصة حاصلة في العقل وفي كل جزء
ولكن كانت المهيبة حاصلة للمهيبة الى ملة منه ليست بحيث يكون لها تلك الاجزاء المهيبة
الى ملة فيه اما ذلك في الاصل في المجموع او في اقسام المهيبة ولكن كانت حاصلة في عقل الجزء
لكم كجزء لكم تعلقها مشروطا بحصولها في العقل في عقل غير متميز مستقلا
فهي حاصل الاستدلال في الصورة المعقولة لكان مشروطا في تعلقها كونها ذات
اجزاء خاصة حاصلة في العقل فكيف المهيبة التي في العقل والجزء متعارفان ولكن
لنرى في العقل عارض يقتضيه مهيبة او مجموع وليس له اثر في تعلقها حصولها
في النفس مطلقا ففي كل جزء من اجزاء المهيبة حاصلة فكل معقولة حسب حصولها
جزء منها ودرجاته في حصول الجميع وتسمى عليه في القول الاخر هذا انت خبير
بان على هذا لا دخل في عوارض المادية الا في موضع هذا كما فعل الشيخ الشريف
لما كان يحقق العوارض الاخر لازمة وليس له حكم بخصوص هذا الشئ فيه مدخل فيها
ايضا في هذا المعارض كثيرة الوجوه المحذورة لا يحفل الاستدلال بهذه الوجوه ايضا
يرد عليه ما اوردنا سابقا ولم يكن الا في المدخل في لزوم المحذور ولنرى
في الشئ الاول لكان المحذور لزوم انتفاء المهيبة التي كانت في العقل للمعارض
الذكور فزوده ثم ولنرى ان لزوم انتفاء المهيبة لعلوم فزوده ثم لا يخلو
فيه كما عرفت نعم هذا الدليل لعدم فيما اذا لم يكن المهيبة لمعقولة ذات اجزاء في
نفسها احد وكيفية انتفاءها بتبعيتها محلها فقط كما مر في الاشارة اليه في **قوله**
الحق في القسم الاول مستدرك لانه يكفر لنسبتي لا كغير هذه الوجوه والاستدلال
قريب جدا مما اوردته الامام وسبقه في قوله وتقول الوجه للمصورة في **قوله** وبما
قررنا في القسم الاول ليس مستدركا ايضا في قوله ظاهر مما يتعلق به الكلام
بحيث لا يرد عليه الخ الا ان الذي يرد به يقولون ان المهيبة لا كغيره قريب

صبارا في بعض الاول الذي سلكه الامام بن موسى عينه عند التأمل **قوله** واما المهيبة
التي في منه فبين او كما رتب الشئ في بنه بين البطلان اذا ذكره من الحكم
المخوف بوضع ودين معين لا ينطبق على ماله وضع ودين آخره سواء كان عروضا
له من قبل المحل او لانه ظاهرا في المانع من انطباق المذکور في الوضع والدين
المعين في ذات الشئ او كونهما لا يميز له واما اذا لم يكن في ذاته ولا لازما فلا
يمنع من انطباق ذاته على ماله وضع ودين آخر كيف والحكي الطبع كالتنبيه مثلا
كفيل له في عقل كل فرد منه وضع ودين معين مع انطباقه على الافراد الا في العقل
ليس لها هذا الوضع والدين المعين والصورة العقلية ايضا كفضل في النفس تعين
وتشخص خاص مع انه منطبق على ما ليس في ذلك التعين والتشخص بالمعبر في محله
الا انطباق على كثيرين على كثيرين خلقا بشر في نفسهم خصوصيات الكثرين وعدم
استدراك خصوصية احد واما الاتصاف بها سواء كان بالذات او بالعرض
فليس ينعى احد فان قلت مراد من الصورة العقلية لا به لكونه في نظر العقل معارة
مع عوارض جزئيات التابعة لموادها غير كونه في العقل لكونه عليها بعينه الانطباق
على تلك الجزئيات اذ لو كانت محفوفة في نظر العقل تلك العوارض لما امكن الحكم
المذكور وكان حكمها حكم الصورة المحسوسة في وعاءها الا يرد ما اوردته قلت ثم
انه اذا كانت الصورة العقلية في العقل محفوفة بوضع ودين معين مثلا يميز لهم
كيفية في نظر العقل ايضا كحكمها حكم الصورة المحسوسة لكونها في العقل
خواص الجوهر لا تترك للصورة العقلية على زعمهم ايضا كونه في النفس عوارض
معينه مستقلة لا يوجب تلك في اذاد امة ومع ذلك لا يميز لهم كونه في نظر العقل كذا
اذ لو كان كذلك لكان الحكم عليها بعينه لخطا بقية كثيرين كانه الصورة المحسوسة
وعدم العوارض الحسانية كلها لا به لكونه في الجوهر في كونه في الحسنة ما في باله لا
مع ماله والعوارض في نظر العقل لانه كذا مخصوص بما هو مجرد فليست بينه وبينه

مع لزم هذا الحكم في انوار البصيرة المطلقة كيف في الصورة لبيانها بتقدير بمقدار محالها على
مع لزم هذا الحكم لا يكون ملحوظ في الخيال وكذا المحسوسات الظاهرة بغيره نعم يرد على الخيال ان لا
اذن له ما ذكره من ان الانصاف بالعرض لا ينافي الانطباق اذ عرفت انه لو كان بالذات
ايضا لكان لا يكون داخل في الذات ولا لازما لها لا ينافي الانطباق الا ان لم يكن محالها
على الواقع اذ على الفرض المذكور كونه الانصاف بالعرض اولى انه اراد بها بالعرض ما
يعبر الشقين المتساويين للانطباق الذين ذكرناهما ويصور عليه انه لو كان
ما ذكرنا لكان ينبغي ان يكون في الشيء التام الترتيب والتميز لزم كونه موضوعا لها بواسطة
عروضها لمحلها فم ذلك لانه لم يرد عليها كذا ما فيه لكونها صورة عقلية كلية طارئة ما ذكره
من ان لانه لم يرد الصورة العقلية مجردة عن مثل هذه العوارض بل ان كانت مستانها مجردة عن مواد
جزئياتها المحسوسة وعن عوارضها واما انما يكون مجردة عن جميع العوارض المادية ففقيه
لزم تجرد الكل عن عوارض جزئياتها المحسوسة ايضا غير لازم اذ الم كبر الانصاف بها
ومثل القسمين المذكورين فان قلت ما ذكرته في الكل وكلامه في الصورة العقلية
ولا شك ان الصورة العقلية لا بد له من كونه مجردة عن عوارض جزئياتها المحسوسة فكل ما
واقع موقعة قلت ان لم يرد الصورة العقلية لا بد له من كونه مجردة عن عوارض جزئياتها
المحسوسة ان لم يكن في نظر العقل معاد عنها حتى يكونه الخالق عليها الانطباق فم كلام
ملاشاة اليه لانه لا بد من ان يميز من انصافها بها في العقل لزم كونه في نظر العقل ملحوظة
لكل كلياتها وايضا لو فرض انه يميز من انصاف الصورة العقلية في عقل شير لزم
ملحوظة في نظر ذلك كبر ما ذكره اذ الصورة العقلية اذ حصل لها الانصاف بالوضع
الاول مثلا متبعية محلها وقيل انه لا بد من كونه في نظر العقل مع ملحوظة كذا في ذلك
انه لا يمكن الحكم منه عليها بغيره الانطباق على ما ليس في ذلك الوضع والاولى اذ لا فرق
ام في امتناع الحكم على ما يكون ملحوظا بوضع ايسر معين بالانطباق على ما ليس في ذلك الوضع
والاين من ما اذا كان ذلك الوضع والاولى من قبل محله او من قبل جزئياتها لئلا يتكلف

لزم توحيد كل كلام المحشر على الخ على منه اوله ان بيانها لا بد له من كونه الصورة العقلية
في الواقع وعن عوارض جزئياتها المحسوسة لا من جميع العوارض المادية ففقيه لزم الجواب
عن الاستدلال لا يتوقف على الفرق بين عوارض الجزئيات وغيرها من العوارض الكلية
والقول ان يميز فيما كان فيه المحفوفية بما هو من القسم الثاني ولا محذور فيه اذ لو فرض
الانصاف بما هو من قسم القسم الاول ايضا لكان قادرا في الحكم عليها بغيره الانطباق
على كبر من محذور في الحكم على ما ليس له القول الامر فيه سهل اذ الصورة العقلية ولزم فرض لزم
انصافها عوارض جزئياتها لا يكون قادرا في حقها على جزئياتها لكن لا شك انها
في الواقع ليست متصفة بها فلا يخير اذن اذا قال الخ انه اريد بتجود الصورة العقلية كذا
عن عوارض جزئياتها لزم كونه في الواقع متصفة بها فم ذلك لانه يميز فيما كان فيه ولم يرد به
تجودها عن العوارض المادية غيرم لا يقع فيه جواز لزم في الشيء الثاني ايضا لزم انصاف
الصورة العقلية العوارض المادية المطلقة مطلقا غير متسع اذ الم كبر بالذات بالمعنى الذي
قررناه وهو لا بد من كونه في دور وكلام المحشر ولزم على ما ذكرنا انما يتكلف ما لم يرد
الكل كلام الخ محمد آخر لا ردي عليه اوردنا في **المراد** وسيرج ان الحق بمثل ذلك في نظر
اذ لا نسبة بين مكن فيه وبين ما ذكره ان الحق اذ ما ذكره ان لم يكن كذا في الشيء
ام لا بالذات ولا بالعرض لا يمكن ان يكون له وضع واما ما له وضع بالعرض ولزم كونه في وضع
بالذات فيجوز له كونه له وضع كالشيء فانها ولزم لم يكن لها وضع بالذات لكونه حل
فيها الصورة الجسمية المقدار مع انها ذاتا وضع بها على انها يحصل لها الوضع بالعرض
باعتبار حلولها فيها كذا في النفس فانه قد ثبت له ليس لها وضع لا بالذات ولا بالعرض
فم لزم كونه في ما له وضع وما كان فيه هو له ما له وضع بالعرض كونه لزم سطوع على ما ليس له
ذلك الوضع وكما منها من البين ولعل نظره انه انهم وكلام انهم لزم لا وضع لزم
لا يمكن له كونه له وضع ولا فرق بين ما له وضع لزم وبين ما له وضع معا بوضع
اصل فيه ولا ينافي ان لا فرق بين الانطباق والحلول في هذا المعنى ونقول اذ الم كبر حلول

موجه وكيفية التماس فليكن اي وجه كان ايراد الامام لشيء لم يقل العلم مراد الشيخ هذا
 وينظم لفظ القوة لكن لا كقول من حمل القوة على المكان الخاص بما فيه ماصح به
 الله سبحانه وتعالى فاجاب بانه ولو كان في فيه انه على هذا بصيرة الكلام قليل لم يكن
 سانه انه اذا حمل القوة على المكان الخاص وقيل لم يقل شيئا من خاص النظر والعقل
 صه وذلك لتفصل المتفصل بعينه حاصل الكلام لم يقل شيئا من المتفصل وجب تفصل
 ذلك لتفصل ولا سانه لان المكان الخاص بالنظر لا غير ليس الا هذا وهذا
 ليه في المقام ام كما كثر في الله وانما لم يكن معقولا هو كونه مقارنا للعقل فكيف
 لم يبق في هذه المقارنة مقارنته لشيء كجسمه الخارج والمجرد على تقدير لم يصب مقارنته
 لشيء آخر كجسمه وجب ذلك لشيء في الخارج لانهم انهم من لم يكونا على قدره اذ لتفصل
 عبارة عن حصول الشيء المجرى عن المادة باعتبار وجه العلم ان الذي فان قلت في
 بالوجه ان لم يحصل لشيء لم يستند علمه بعبارة الامر انه اذا كان حاصله له اعتبارا
 وجهه الخارج كونه المجرى على ما به بالعلم المخصوص ولم يكن باعتبار الوجود الذي من
 فبالعلم المخصوص على ما في وجهه كان حاصله اذ ليس المصنف في العلم
 المخصوص قلت على تقدير صحة هذه المقدمة وتسلیمها لا حاجة الى هذا الدليل لانه
 كبر لم يدع ان ذات المجرى وحاصله باعتبار وجهه بذاته لانه حيث جعل
 الدلائل اثبات صحة علمه بالغير او بها معا قلت على هذا ايضا فكيف لم يبق لاجابة
 في هذا الدليل اذ يكفي لبق المجرى عالم بذاته وكل يعلم شيئا بانه لم يعلم انه يعلم
 هو مفهوم خارج عن ذاته فثبت انه يعلم لم يعلم غير ذاته ايضا هذا وسجرت في كلامه
 في العلم فان المجرى لم يكن في فيه لانه بعد ذلك فنزل فثبت ان لكل معقول
 قائم بذاته عالم بالغير ولذاته بالمكان وعلى هذا لا مست عقول غيره لان هذا الايراد
 من الحج مبطول كما وجه الشيخ ولا يخفى البتة من ان الامام لم يصر هذا الوجها من وجه
 والحوادث في قوله هو الجواب الذي سبقت له من علمه اعراض الاول للامام لكن

ستعلم

ستعلم فيه او نفس المعقول في قوله وكل معقول فهو ما قل بالمعقول لغيره وفيه تكلف
 اذ انظر لمرادهم بالمعقول في هذا المقام المجرى كما قال الامام اذ علم المجرى منقول على
 هذا المقتضى في نفس عيقت كما تم وعلى تقدير لم يرد المجرى فلا شك انهم يعنون بالمعقول
 المعقول لا يقتضون بالمعقول لغيره فانهم في الله قدمت فيما مضى لم يقارن
 المادة ولا كقولنا ان شيئا من غير ما مضى ليس الا الصورة مثلا لا بد في تفصلها من تجرد
 عن المادة الجزئية فقط للمجرد هذا يستند لم يكن الصورة ونظائرها حاصلة في العلم
 الذي هو ان خروجها من المجرى باعتبار انها ليست داخلية في موضوع كل معقول
 فمن ثمة ان مهية لم يقارن معقولا هو هو فاسد لانه لم يراد له مهية لهوية
 وكذا ليست ما يعقل ففده فلو لم يراد له تخفها لك فمما لا كبره اذ تخفى
 المجرى ايضا كذا واما باعتبار المجرى المادة اذا كانت مانعة لم يتفصل لشيء فيكون الفهم
 لم يتفصل ايضا وهو ايضا كبقية لان كون الصورة مثلا مع تلك المادة الجزئية غير ممكن
 لم يتفصل وكما في العقل ما في وجهه سلم لم يكن الصورة في المادة عاقلة وهو
 فكيف لا تخفى الخارج ايضا مانع ولم يتفصل المجرى فليز من على هذا المجرى ما في العلم
 لم يتفصل ايضا واما باعتبار ما ذكره المجرى في قوله لا ثابت للمادة مانعة من التفصل من
 ففيه لم يكن المادة الجزئية مانعة من التفصل اذ ادراك الوجه الكلي كيف يكون
 وادراك الصورة الحاصلة في المادة سببا بعنوان التفصل **قوله** لو امكن لم يكن
 عاقلة امكن لم يكن معقولا قل كوز لم يكن طبعه الصورة الحاصلة في المادة عاقلة
 من كونه لم يكن معقولا سيما في الصورة الشخصية لا بد لم يكن عاقلة لكنه يقول ان
 كل كونه عاقلة لشيء لم يكن كونه عاقلة لذاته معا لم يكن شيئا بانه لم يعلم ذاته لان
 كل ما يدرك شيئا بعنوان التفصل والكيفية لم يكن يدرك ذاته كذا وهو موضح في قوله
 لم يدرك الصورة الشخصية شيئا بعنوان الكيفية وعامة ما يزعم منه لم يدرك ذاتها
 ايضا بعنوان الجزئية بعنوان الكيفية ولا محذور وفيه هذا والا لانه في توجيه

كلام الشيخ في اشتراط كونه العقل ماديا انه ثبت فيما مضى للمادة لا يمكن كونه في
الصورة العقلية لاستلزام لغتها ووضعه انما هو وضعها ووجودها فيكون خارجا
عن هذا الحكم الذي نحن بصدده ولما قيل فيقول استثناءكم للصورة المادية وكذا في الحكم
ليس بمجدع جريان ذلكم فيها اذ لم يرد هذا الدليل الذي ذكرتم منها جاريها ايضا
بان في الصورة كصفي العقل فيصير عليها المقارنة مع معقول آخر فيجب لربيع عليها
في الخارج مقارنته معقول لها وهو العقل فيفما هو جوابكم في جوابنا فان جيتتم بان
ما يلزم من الدليل ان كان مقارنته الصورة العقلية في الخارج للصورة المادية كغيره المستلزم
اذا كان لها لانا لايستقيم شأنها الادراك فنوع من ادراككم مبطلة حيث ثبتتم لزم
الصورة العقلية لا يمكن كونه في المادي في المطلق حصول شئ في شئ لكان ادراكا
فلا يمكنكم القول بانها حاصلة في الصورة المادية لكنها ليست بمادة لها ولزم كونه
مطلقة ادراكا بكون حصول شئ في شئ كان وما نه الادراك ادراكا فلفعل مجردا
ايضا لا يكون شئ في الادراك دون شئ في غيره لا غير بينه ولا بينه ولم سبق
في الجاهل الباقية ما يدعي ذلك ولم اجتمعت بان اللازم من الدليل ان كان المقارنة
في الخارج بالنظر الى هيئة الصورة كغيرها مانع عنها فكذا نحن ايضا نقول في شأن الجود
لكم لا كونه في الحقيقة يرجع الى الاعتراف الذي سنده الشيخ من انه يجوز لكم التوقف
ما نفا ونحكم عليه ما كان ثابته **قوله** الا وقت الاقتران بالمادة فيه لزم كونه
قائمة بذاته في الجود لا يمكن كونه مقترنا بان المادة وقتا ما لا يمكن الكلام على التوفيق
وهو كما نرى **قوله** مسير اليه صاحب الحركات انه ايضا صرح به حيث قال
وكل شئ كونه في الوجود محسوس **قوله** نعم ما ذكرته من الوجه هو توجيه كلامه انه قد
عرفت ما في هذا التوجيه الاول في توجيه كلامه انه لزم كونه في الجزء الاول من كلامه
القابل وكيفية الجزء الاخير فانهم **الشيخ** في النظر في هذا وجه الامام قوله في قول
يمكن لربيع المادي لا كونه في الحقيقة لثابت عاقل لذاته ليست في ضمن عقل

مستقلا للغير ولا في ضمن مكانه وهو ظاهر **قوله** انه لا يقضي استلزام ان عدم العقول
بالقياس اليها لا يقضي الاستلزام في نفسها فقط قطعاً لا استلزام في نفسها ولزم ان
انه لا يقضي الاستلزام بالنسبة اليها في لامت ما جعله من هذا الفصل من الحكم
بعقل الذات والغير على امر وعلم **قوله** لا يجوز لربيع في العلم انما هو العلم
كما لا يجوز وايضا نقول اذ ثبت انه يجوز لربيع ما يعقل ما يعقل الوجه فيظهر لزم ما ذكره
من الجود مطلقا يصح لربيع العقل بطا اذ لا عاقل لزم متنع العقل بالنسبة اليها
لزم متنع عقل مجرد بالنسبة الى نفسه ايضا اذ لا فرق في الدليل بينا وبينه ولو
قيل انه حكم الوجدان به بانه لا مانع من ادراك الجود واذ كان ذاته حاضرة
عنده فيدركها بالنسبة فففيه لزم على نفسه بوجهه كغيره في المقام من كل مجرد
عالم ولا حاجة اذن الى هذا الدليل الطويل الذي سلكتم لزم هذا يستلزم علمه بالفعل وهذا
الدليل يستلزم الاصحته فان قيل هذا يلزم على الامام حيث جعل العلم المعصومي
علم الجود بذاته واما على الشئ فلا لانه جعل العلم معصومي علم الجود بذاته وبغيره فقل عليه
انه على هذا يريد لزم علم الجود بنفسه لا يستلزم الاصحته مقارنته لنفسه وهذا يستلزم
المعصومي هو معصومي مقارنته لعقول غيره كما لا يخفى وايضا قد ذكرنا قبيل هذا ان بعد
اثبات العلم بالذات يمكن اثبات صحة العلم بالغير ايضا بوجه خفي مما فتا **قوله** الخ
على انه لا ورود له ولا جعل الكلام في العقول لا الجود وقد عرفت ما فيه **قوله** لا يجوز
في كلام الشيخ انه لا يجوز في احوال شية لعدم ثبوت المراد بالمكان بالنظر الى المهمة
ولا ينافيه عدمه بالنظر الى الواقع وما يحجر كلام الشيخ عدم الامكان بالنظر الى
المهمة ولا ينافيه عدمه بالنظر الى الواقع ويحجر لربيع انه ايضا يندفع ما يدفع به الشيخ
الوجه انما فلا ينبغي ايراده مهمنا ثم لا كونه لارادة الاخير ايضا وقوله الخ ولزم
سلما فلم لا يجوز لربيع في الخارج لازم مانع عن ذلك يرجع بالحقيقة الى الارادة
الذي سنده الشيخ على نفسه اضر او كسب عنه فمما ينبغي ايراده ايضا في عدم ذلك

المنوع وكان منقولاً من غير أن يعرف له ايضاً فافهم **قوله** المحل لانه ثابت مطلق المقارنة
 اوفيه ليعمل الدليل اما ان ثبت صحة مطلق المقارنة بالنسبة الى الماهية فيصح انما
 الخارج ايضاً ولما لم يكن في الخارج مقارنة لمعقول بالجوهر الاخرين فلا بد ان
 المقارنة بالجوهر ان كانت ارفق من المحل لانه لو كان هو معضراً للمحل او ان ثبت مطلق
 المقارنة فثبت في الخارج فكان هذا الجوهر ايضاً ممكناً فيه وهو لنزق للجوهر الاخرين
 غير ممكنين فلهذا الاول يرد او لا يرد المحشر وثانياً لانه في غير المقارنة الدليل
 له سببه لا يمكن على صحة مطلق المقارنة ليس الا باعتبار وجود المقارنتين في الواقع فاما
 كان وجود المقارنتين دليل على صحة مطلق المقارنة كان دليل على صحة ما نسبتهما ايضاً
 بطريق الاول فيلزم بعقود ما ذكرتم انه يلزم من صحة المقارنة بالنسبة الى الماهية صحة
 بالنسبة اليها في الخارج ايضاً صحة ما بين المقارنتين بالنسبة الى الماهية في الخارج مع
 انكم تولون امتناعاً في اصل الدليل وكبر من المحل انما كانت اية وعلى الثاني يرد ايضاً
 ما اوردوه لمحشر ولصحة مطلق المقارنة في الخارج لا يستلزم صحتها لجميع انواعها بل
 يكفي صحة بعضها ففعله يصح اخذ المقارن من الاخرين فافهم **قوله** هذا اما يتم
 لنزاعه في المقارنة لسبب واحد ان الماهية كما هو مذكور في هذه الفقيه لم يكن مستنداً
 في مكان المقارنة لانه نفسها ولما راد له كان المقارنة ليس على ذلك كما يدعي عليه
 اقول لو سلم هو فانت خبير بان بعد ثبوت المقارنة بالنسبة الى الماهية منع لزوم صحة
 المقارنة في الجبل لانه في غير صحيح فالوجه انك تقار بالمعنى الاخير فافهم **قوله** المحل انما لو بين
 صحة لو بين صحة المقارنة بالوجه انما لم يمكن له استدلال الجوهر الذي ذكره المحل من ان
 المقارنة في الخارج للمعقول وليس كذلك المقارنة للمحل لانه فثبت المثل اذ على هذا
 لم يثبت الا صحة المقارنة للام الخارج للمعقول وتلك المقارنة لا يلزم للمعقول
 بالمقارنة المطلوبة اذ يجوز للمعقول ان يكون الام الى غير فنيه او بالعكس حلواً عندها كما
 انشأه اربابها الا ليرتقي الامر القائل بانه لا يمكن للمعقول ان يكون في غير حلولها

بالنظر الى ذاته اذ يبق على محاذات ما ذكره انما للمقارنة ثبت صحتها بالنسبة الى
 الام الخارج بالنظر الى ماهية فيلزم للمعقول صحة بالنسبة الى وجود الماهية ^{فثبت}
 المطلق فافهم **قوله** المحل وعند السوال الخامس لا يريد ايضاً على ما قررنا لان ما ذكر
 اعلم للام استدل على صدق المقدم الذي اخذ به القياس يستشأن على
 حور البرهان بهذا الجواب اما بيان صدق المقدم وهو لم يرد فانه لا يمكن عليه
 للمعقول غيره فدين كل ماهية مجرد يصح للمعقول معقوله وكل ما يصح للمعقول معقولا
 وحده يصح للمعقول معقولا مع غيره وكل ما يصح للمعقول مع غيره يصح للمعقول مع ما
 غيره بناء على المعقول انما يستند حصوله من اربابها في القابل فان كل ماهية مجردة
 فانه لا يمنع للمعقول ان يمارها من غير كونها كالمهية بحيث يصح للمعقول ان يمارها من غير
 اما التوقف على حصولها في الجوهر القابل او لا توقف ولا دل على ان حصولها في
 ذلك الجوهر عبارة عن مقارنتها لذلك الجوهر فلو توقف صحة مقارنتها لغيره على حصولها
 في ذلك الجوهر مع ذلك لكان المثل لنفس المقارنة لكانت صحة المقارنة موقوف على وجود
 المقارنة وهو محال لان وجودها من غير صحة وجودها فثبت للمعقول صحة مقارنتها غير ذلك
 الماهية المجردة لتلك الماهية المجردة سواء وجدت في ذاته او في الخارج فانه يصح
 للمعقول ان يمارها في ذاته او لا من لنفس المقارنة لانه مجردة لماهية مجردة انتهى وقت
 بان هذا الاستدلال مضعف لان مقارنتها الماهية المجردة مع ما في اخره لا يتوقف
 على حصول تلك الماهية في العقل لان حصولها في العقل عبارة عن مقارنتها الماهية المجردة
 لغيره واذ لم يتوقف عليه فاذا كان تلك الماهية في ذاته او في الخارج يصح للمعقول ان يمارها
 غير ذلك لا شك انما يتجه عليه ولا يمنع عدم التوقف المذكور لان المقارنة او المقارنة
 احد الجانبين لاخر والمقارنة الثانية مقارنتها للمحل وهو انوعان مستبيان فلما
 محذورة في توقف احد على الاخر وثانياً بما سلمنا عدم التوقف لكن لا يلزم منه صحة
 العقل لانه مقارنتها للمحل وعلى ما ذكرتم ما ذكرتم صحة التوحيين الاخرين والمقارنة

غير هذا النوع ولا يلزم صحة النوعين صحة الثالث وهذا ان لم يكن
 رابعا فحاشا وما يتجهان غاية الكفاية كما لا يخفى وما ذكره المحقق لا توجه له اصل
 الا لم يتكلف دليل الدلالة في الاستدلال على امتناع توقف المقارنة
 الاولى على المقارنة الثانية جاز في امتناع توقف المقارنة الثالثة ايضا على المقارنة
 الثانية والمقارنة متخرفة في هذه المسئلة فاذا لم يكن ثمر منها متوقفا على حصول المية
 في العقل لطلب المقارنة لا يتوقف على حصولها في العقل فعند حصولها في الخارج
 ايضا يلزم التسليم عليها المقارنة فاذا فرض تسليم هذا الدليل على مسلم الامام
 فيلزم عليه التسليم صحة المقارنة في الخارج ايضا وبما تكلم المحقق على هذا وهو كما ذكر
 اذ بعد تسليم انه اذا سلم امتناع التوقف بين المقارنة الاولى والثانية بالدليل المذكور
 يلزم التسليم امتناعه بين المقارنة الثانية والثالثة ايضا فنقول انه لا يلزم من تسليم
 صحة النوع الثالث اذ كونه لا يوقف النوع الثالث على الثاني ومع ذلك لا يكتفى
 صحيحا وهو لا كيف وهو بعينه ما ذكره المحقق بقوله نعم هذا الكلام لا يكاد يتم في خبر
 صحيح والما لسؤال السادس هو ايضا غير وارد على الترتيب المذكور في قوله نعم
 هذا ايضا غير متجه لانك قد عرفت ان نقلنا لمرحل السؤال الخامس انه لا يلزم ما ذكرتم
 صحة النوع الثالث للمقارنة اي مقارنته المحل الى نسبة الى مية الجود اذ غاية ما ذكرتم
 صحة النوعين الآخرين للمقارنة بالنسبة الى مية وصحة النوعين لا يستلزم صحة النوع الاخر
 وظانه يتجه لم يبق سلبا لصحة النوعين لا يستلزم صحة النوع الاخر بالنسبة الى مية
 لكن لا يلزم صحة في الخارج اذ يجوز ان يكون تلك الانواع الثلاثة جازا بالنسبة الى مية الجود
 لكن عند كونها في الزمن ليس ما فيه اعتبارا ولا يكون غير ذلك المنع بعد تسليم كمال
 كماله اذ لم يسلم الا لصحة المقارنة لا يوقف على الوجود العقلي لان المقارنة ثابتة في
 الوجودين ولا يستلزم الاول الثاني كما صرح به المحقق ايضا فيقبل هذا نعم يرد على الامام لم يرد
 تسليم صحة النوعين الثلاثة بالنسبة الى مية الجود لا يكتفى لم يبق لعل تلك الجوازات

الزمن لا يسيده اشيع للمقارنة الثالثة لا يقو في الزمن الا لم يبق كما قلنا
 سابقا لانه الجواز بالنظر الى المية لا ينافيه عدم الجواز في الواقع ويكتفى لم يرد
 ايضا بما ذكرنا هناك ثم لا يبق على الامام انه اذا سلم صحة النوع الثالث في الزمن
 فقد ثبت الدليل ايضا لان النوع الثالث يستلزم انتقال انما كان اذ ظلم الامام
 لم يلزم وجوب التسليم عاقلة في الخارج لا التسليم عاقلة ولو كان في الزمن وفي
 لان انه اذا صح حلول شيء في الزمن وحل فيه عاقلة وهو لا يوافقهم في
 المحل وحاصله لم يكن مكان مقارنته العقل وقد ظهر مما مر سابقا تفصيل لتوقف فيه
 ولا حاجة الى الاعادة **قوله** اقول فيه ما مر من ان اللازم على تقدير التسليم قدمه في
 هذا النوع الذي يشعر به كلامه **قال** الله والجواب لم يعتبر حصول الانسان
 قد عرفت لم يرد على كلام الامام في سؤال السادس اذ استظهرنا انه لا يرد
 ما اوردته الله لان الامام لا يقول بان المية في الزمن والخارج لا يكون متحدة
 بل انما يقول بان يجوز التسليم للمية في الزمن حال لا يكون لها في الخارج فيجوز التسليم عليها
 المقارنات الثلاثة في الزمن وفي الخارج وذلك مما لا شك فيه ولا يلزم منه عدم
 مطابقة حكم العقل في الخارج وارتفاع الوثوق بحكمه ما كان ما ذكره الله با
 لمخالطة شبهة نعم يرد على الامام ما اشترنا اليه انما مر به سيظهر وكلامه اشيع للمقارنة
 الثالثة لا يكتفى لم يحصل في الزمن وقد مر فيه فاهم المحقق فليس من الغريب
 ما المراد به لا يخفى لانه سؤال قريب من الاشارة الى المسئلة المذكورة الامام فما
 بالان يكون متجهما وانه انما لا ينافي غير متجه لاني لعل هذا كونه اعتبارا للمقارنة في طريق
 الاستدلال لان الاستدلال بهذا النوع المذكور المحقق بقوله فنقول كل معقول مظهر انه
 لا فرق بعينه به مية وبين تقدير الامام على ما نقلنا من ان الامام اخذ فيه التوجه
 في الزمن ليس يوقوفا عليه صحة المقارنة وانت خبير بان هذا لا يستلزم صحة المقارنة
 في الخارج كما مر اننا لا نعترض واراد قطعا وهو ما مر في اقول قد عرفت انه سيجزى

هذا قد مر فيه الكلام غير مرة **قال** المحل والحق مسلم فلانهم مكانها في هذا ايضا
 قريب من التراض السحس كما قرنا فوا ايضا واراد كونه فافهم **والنعم**
 برعليه ما اثرنا اليه من لازم للمهية هو المقارنة العقلية في فية نظرا اذ بعد ما سم
 امكن المقارنات اثنت للمهية والمفوض الى النوع الاخير لا يمكن له كحصيل العقل
 لا يجر فلم سبق الى كونه ذلك النوع في الخارج وكيف يصح لتبقي في مقابلة للذات
 للمهية هو المقارنة العقلية ولعل هذا الكلام منها سهاوا وانما مقامه عند جواب
 هذا السؤال حيث قال المحل وعن الثاني بان امكن المقارنة حيث المقارنة
قال المحل سنهاه لكن لم لا يجوز له تحقق المقارنة الخارجية اذ تحقق المانع قول
 سنهاه ايضا لكن لم لا يمكن العقل سبانه للفظ لمرادهم لم يكن مجرد يصح العقل
 انه يصح له كحصيل الادراك العقل اذ لا يمكن بعنوان الجزئية الا لا كحصول
 وج نقول عاية ما ذكرتم انه يجوز له كحصيل المهية المجردة في الجرد في الخارج وحصول
 الشئ للحد ادراك له لانه الشئ فيكون المهية المجردة معقولة وموثر العقل
 ويرد عليه لتفعل هو ادراك المهية المجردة اذ حصلت في الجرد كحصيل لها عوثر
 وغوثر مشتملة مثل الحصول في المحل فعله لا يمكن لذلك الجرد له حظها بدون
 تلك العوارض والغوثر ولان المهية اذا كانت في نفسها حالية عوثر
 والغوثر فاذا كانت حالية في شئ فتمكنه له حظها على ما عليه في نفسها ولن
 كانت في هذا الى ان عوثره عوارض غشبية عوثره خارج لا يبرر للمهية
 حاصل في الجرد سبانه في نفسها حالية عوثره عوارض غشبية عوثره خارج لا يبرر للمهية
 لا يمكن للجوهر له حظها بحد عوثره عوارض غشبية عوثره خارج لا يبرر للمهية
 الا يمكن من جوهر الجوهر والما الجرد فيمكنه البقاء لانه عاية من غير دليل ليس في ذلك
 نعم اذا اكتفى في الحد بحد مجرد لم سواء كان بريا او كليا فانه يتوجه ذلك
 ففعل مرادهم ذلك فانهم **قال** المحل وعن الثاني بان امكن المقارنة حيث

المهية هذا غير متجه في مقابلة الاراد اذ حاصل الاراد للمقارنات حيث المقارنة
 المقارنة حيث المقارنة غير شرط اذ فيه اثنت لعلها يجوز بالنسبة الى
 المهية في الذهن فالمرور لا يمكن جوازه بالنسبة الى المهية بل سيبه ويقول
 لذلك الجواز لعله يكون في الذهن فالقول بان امكن المقارنة حيث
 المهية لا يتجه في مقابلة ولو اراد بالمقارنة حيث المقارنة حيث
 نفس المهية غير شرط اذ فيه انه لم ثبت ما ذكرتم والنتيجة ما مر مرار للمقارنة
 الا غير مستحسن انه لا يمكن في الذهن وقد تقدم القول فيه ويمكن لتبقي قول
 المحل لمراده انه ثبت صحة المقارنة بالنسبة الى المهية فكما يكون ثابا بالنسبة
 الى المهية كونه ثابا لانه في الذهن والخارج فانه منع وعلى هذا اوله كان
 متجها في مقابلة المنع لكن برعليه ما سبق مراد المحل واريادنا والى اصله في
 كلام الله والمغالطة وقيل شتر اذ اللفظ حيث زعمنا الثابت بالنسبة
 الى المهية هو اللازم للمهية بالمعنى المصطلح لكن لا كونه للمهية سيبه ذلك
 وبقر الكلام على انه ثبت **قال** المحل واما توجيه الامام في الفلح في الكتاب
 لا يفرق الامام لم يالف من الكتاب في شئ عاية الا لمر المقتدة لمر ذكره
 ربح مقوله فان كان ما نفهم بذاته فلا مانع له حقيقة لمر يقارن لمر العقل
 وكرهه ايضا في ضمن قولنا ان كانت حقيقة مسلم لم يمس عليها مقارن الصورة العقلية
 ليس بيبه ولا اقام على دليل فافترج الامام وعند نفسه دليل عليه كالفعل عنه وقد
 ليس في لغة المنع اذ ان فرضا انه يمكن لتبديل ما ذكره لمر دليل اخر غير ما ذكره
 الامام وفرضا ما منه ايضا وهو انه قررره لانه وبينه المحل اذ ليس لهذا الدليل في كلام
 الشيخ من ولا اثر نعم كونه الدليل الاوثان لا يمكن لمر يرد على الامام لمر مع وجود
 الدليل التام فانه مثل ذلك الدليل الضعيف واما الاراد بالمحال ففقد قد
 ظهر لمر الدليل انه ليس تمام ولا يجد ايضا لتبقي انه مع ما منه لا يمكن لتبديل

لم تصور العقول ليست مستقلة كذا نية بالتوأم كذا لا يخفى انه على انه لا يكون انقوصا مستقلا
 بالتوأم عتبا لانه لا يدخل له في عدم القبول احد بل كان الا ان انقوصا لعدم كونها
 موجبة عليه ان يجوز له كونه مستقلا في عدم القبول لا بعد حمل الاستقلال في كل على
 الوجود الا ان في ان يكون الجوابين احدهما ذوقا فورا وليس احدهما
 تلك الصورة ليست موجودة بالوجود الا ان يكون في غير ذوقا فيها وهو قول ليس
 احدهما لتلك الصورة لا اولوية فيها في القبول على عرق فالتألفا للصورة
 العقلية لا يجوز له كونه غير ذوقا كما مع انه لا مانع فيها من التعلق بالذوقية
 والجواب ح ان كضار المانع فالأده غير مانع بل يجوز له كونه مانع افور
 الوجود الا ان مثل ذوقا غير مانع لا يستقيم له بل في بعضه بالقبول ليس في بعضه
 الا فالتا ونسبتها جميعا لنفس لان ما سلمت ونسبتها لنفس هو صورة
 الكائنة بالنفس في نفس الكلام في ذوقا في انه لم لا يجوز له كونه في تلك الصورة اخر
 فذكرها تلك الصورة فلتلقا كونه في ذوقا غير مت وية نسبتها لنفس على هذا
 لم لا يكون كلام الشيخ على هذا النحو السؤال والجواب لا نسبه بل ان في ذلك ما يمكن
 له كونه في نفس نسبتها لنفس نسبة واحدة فلو جوز له كونه في تلك الصورة اخر
 لكانت نسبتها لنفس في نفس مثل نسبة تلك الصورة فلا يكون قبول تلك الصورة لها او لا
 العكس وعنه ان يكون كلام الشيخ على هذا النحو السؤال والجواب ايضا لكن تلك الصورة
 لا يخرج عن اشكال واما القول بعدم الاستقلال بالتوأم فقد عرفت حاله ما ذكرنا فيه في
 الاحتمال السابق واما طسنا الكلام في محيطه انظر باطراف المقام ولنفعه فيما بين
 من لا قول في انه علم حقيقة الحال في عدم كونها محلا لعدم استقلالها بالتوأم
 سيمر ما فيه الكلام ان في الجواب لتلك الصورة لا يمكن ان يكون في النظر في تلك الصورة
 الى قوله واما وجد تلك الصورة جوابا احد فالتألفا للصورة لا يمكن في العقل
 مستقلة بالتوأم في بل غير في المقام العقول لم كونه العقول حاصلة فيها بل كانت

حاصلة معها في غير اخر واذ لم كونه حاصلة فيها بل حاصلة معها في غير اخر لا يكون قبولها للعقول
 او لا من قبول العقول لها واما لم كونه احد منها معوقا بل لا خلاف في واحد منها
 لا خلاف ان العقل يحصل العقل في العاقب وفيه لا كفر اذ بعد ما ثبت له العقل
 العقل ليست حاصلة معها في غير اخر فكيف لنه في فليت عاقد لها لان العقل
 حصول العقل في العاقب لا وجه لان ثبت بعد ذلك لتلك ليست حاصلة في الصورة
 لانه مع عدم الاحتياج اليه مستقلا في غير منفصلا كما لا خلاف في بل لم يعرف الكلام عن
 ظاهره وبقوله في الجواب الى قوله وليس في احد من الصورين جوابا مستقلا وليس في
 جواب اخر وحاصل الجواب الاول لتلك الصورة كونها غير مستقلة لا يمكن له كونه في غير
 وحاصل الجواب الثاني انه ليس في لويه بين تلك الصورة في القبول على هذا في الجواب
 الاول لنه ان بعد ذلك يقول ان الشيخ لا يقول ان كل ما لا يكون مستقلا لا يمكن له كونه
 في غير اخر فحاصل الجواب عليه لا يمكن له كونه في غير اخر فالتألفا للصورة لا يمكن له كونه
 في غير اخر وحاصل الجواب عليه لا يمكن له كونه في غير اخر فالتألفا للصورة لا يمكن له كونه
 العقلية حاصلة فيها وليس في عدم في طسنا على عدم استقلالها بل ما ذكره بقوله
 واحد لعلنا على ادعاء انها ليست قابلة لغيره من العقل العقول وكونه قولنا في صلتين
 في غير واحد براديه الا ان من المصالح نفسها او بوجه لعلنا يلزم لمصادرة والمجذور
 المذهب عنه كما لا خلاف على هذا فيستقيم الكلام لكلمة من عليه ان شاء الله تعالى
 ان في لا وجه لعدم الاستقلال بعدم اولوية القبول لان عدم الاولوية كاف في
 المطول لا دخل فيه لعدم الاستقلال في ذلك لم يبق وحاشي الشيخ ان لا يقول
 لقيام الصورة الحزنية بالخوارج على محالها وكونه كونه العقل عدم الاستقلال في جوابا
 مستقلا وعدم الاولوية وجها اخر وكما لا خلاف في عدم الاستقلال على عدم الوجود الاول
 كما ان شاء الله تعالى لا كفر في توجيه الوهم لو كان بالخوارج والذكر في غيرنا ليس
 الجواب في وجه كان وجهه في مقابلة واذ كان بالخوارج فكيف كلاما وجهه في مقابلة

من قوله كبره ليس ايراد على الشيخ في هذا الكلام في هذه المسئلة من جواب
 الخ على الجواب المذكور الشيخ بان يرد على جواب الشيخ النقص الجوهري والبيان
 الى الجواب هو الذي ذكره الشيخ في التخصيص كذا في جواب الخ في هذه المسئلة حيث لم يرد
 الجواب بالتخصيص بل على الجواب بالنقص المذكور لا في جواب الشيخ واصل ليس كما عرفت
 الا ان كل كلام على انه دليلان كذا في ذلك بان لو ارد ان الاشكال بالكلية
 لم يتجه جواب الشيخ وتجه جواب الخ ثم قال انه يمكن الجواب عن هذا الاشكال بما ذكره من
 النقص عبارة عن حصول مساوئ كثيرة الى ان ما ذكره وبه تخصيص المذكور انما هو النقص
 ثم امتدح جواب الشيخ بان هذا لا يرد على الشيخ لان راد الشيخ دفع الاشكال
 اخذوه ويندفع ما ذكره على بينة وحاصل الايراد عليه التخصيص المذكور في الجواب
 عن هذا الايراد كما لا يخفى نعم التخصيص منقضا ما ذكره في قوله كبره فيكون له في
 به الايراد على الشيخ اذ لو ارد على الشيخ له ما ذكره من عدم الاولوية غير مستقيم ومنه
 الكلية عليه لم يرد له ما ادعى عدم الاولوية في الصور العقولية الحاصلة
 في العقل ولو قيل ان كيف يندفع الاشكال في مثل الكلية كوابك له لم يتناول عرض
 هذا الجواب ليس الادفع الاشكال عن الصور المذكورة وليس بضر في الاشكال مطلقا
 وكان الاول له كذا في قوله والجواب بالتخصيص قوله كبره فيقول كبره في
 ايراد على الشيخ اذ تخصيص كلامه في دعوى عدم الاولوية باعداد مثل الكلية ونقول
 انه قصد جوابه في السؤال المذكور في هذا الاضمار فلهذا **يقول** لانه سوال عن
 الصورة في مراد من الصورة العقلية الحاصلة في العقل لم يعقل بعضها بعضا لانها
 لم يعقل مطلقا ثم لا يخفى ان هذا التخصيص الذي مراده من هذا الكلام ان الشيخ لان الشيخ لم
 يقل سوانه بالانساب ليراهم لم ينفقوا لتفصيله ان يعقل الصورة العقلية
 من ذلك الاول في كل ما ذكرنا سابقا لانه الاشكال لا اتجاه له ولا حاجة
 الى ارتكاب التخصيص من الكلام مخصوص في الواقع بغير الكلية ونظرا في كلامنا

وذلك لانه اذا كان كل منها معقولا في ظاهره منطبق على تقرير السؤال في
 البنية من الوجهة الثالثة اسبقه ويمكن توجيهه بوجه ينطبق على الوجه الثالث
 ايضا بان يبق تعلم بديهة له الصورة العقلية اذ هل فيها صورة اخرى موجودة كانت
 تلك الصورة الاخرى ايضا معقولة لاحتمال الصورة الاولى في سياق الكلام
 اخرون وهذا الجدل في الامر الاعتباري الذي ذكره في الصورة المعقولة اذ ان كل ما فيها
 البنية بمنزلة ذلك فلا تنفك عنه في دفع الوجهة الثالثة من السؤال ايضا لكما دعاه
 تلك البنية لا يخرج عن اشكال كما مر وتطبيق كلام المحقق على هذا الوجه اشكل نعم لو
 كان ذلك الادعاء معقولا لا يجعل كلام الشيخ دال على وجه يندفع به كلامه في السؤال
 على ما مر عليه لا شارة فافهم الخ في عبارة الامام في قوله انما هو انما هو
 بانه لا موصوف له المعنى فيه وان بعض المعنى في دفعه بقوله وحيث لم يمنع المراد
 بعدم امتناع الاولوية وهو ان توجيه كلام الشيخ في كلامنا سابقا لم ينفك عن
 في هذا المقام لمع وج لا توجيه كلام الامام في مقابلة لوجه ظاهره في المنع فلا بد من
 على الاستدلال بان الاختلاف في المهية بين شيئين يعترض بحرية في حالته لا في
 يرد عليه كلام الشيخ من كبره شيئين حالا والاخر محال فيقتضي اختلافها بالمهية واما
 عكس هذا الحكم فيوجه ثالثه في ضمن هذا الكلام عرض بالامام من كبره لا يمكن مستقيما
 موافقا للاساليب بل يمكن على هذا الادعاء وهو ان كل ما فيه فتنه في الخ والحكم في
 الامام ليس الامنا قد عرفت الخ فيه الخ واما بانه الكلام في جرح التوجيه لا في
 انه على ما قرنا كلام الشيخ ليس فيه جرح التوجيه اذ بعد ما حمل توجيه كلام الامام على
 الاستدلال لعدم استقامته بوجهه اجاب عنه بمنع لفظة التوجيه من كلام الامام على ادعاء
 ولا خروج عن التوجيه في كلامه لا بعد ذلك لانه لم يجر كلام الامام في التوجيه المذكور
 بالحركة والبطون على الاستدلال بان المختلفين بالمهية يجب كبره في حالا والاخر محال
 فيستقيم اذن في جوابه ما ذكره انما هو في حاله السطوة ومحملة الحركة ليست بمنزلة

مرتبة كما زعمت من غير انما هي واحدة وصفة لا خور في العكس ثم بين بوجهين انما
 واما ثبت بالاستدلال في مقام آخر في الحقيقة كونه احد المعقولات لا حقيقة وصفة
 للاخر حتى يحقق فيها الى الية والمالية وظل في مثل هذا ايضا ليس خروج عن القانون والوجه
 اعم من فيه موافقة لما كل الموافقة فانهم قالوا ان الله عز وجل هو الذي خلقهم في
 سابع الهمزة المقارنة المطلقة لا يفرق في العلم بالان في غير ذلك ولا يمكن تكييف
 وبقى ان لا يفرق ان تكتف بعينه جدا وكان التزام بحيث لا يرد مراد مثل تلك الكلمات
 في سقط الا يرد رتب في الية لا يرد في باقي كما لا يفرق في الية في الية
 ح و يقول ما بال تصور الحيوانية بذكرها بقا رتبها كجولة في محلها ولا يدرك الصورة العقلية
 مقارناتها بخير هذه المقارنة ولا به ايضا والتمسك بشيئا ذكرنا سابقا فتذكر
 الملح والظاهر في جواب التور الحيوانية في قد عرفت انما على ارفع الملح لمنصب
 السائل المنع ومنصب الشيخ الاستدلال لا يستقيم الاكتفاء بمثل هذا الجواب في جواب
 السؤال فتدبر قال الله ويعبر المحرر بتجوده عقلا بالملكة هذا الاصطلاح لم يعهد
 في كلامهم اذ العقل بالملكة في اصطلاحهم لاكتفى بما اذا كانت النفس مدركة للمعاني
 المعقولة الكلية من اذ حصل لها ادراك الجزئيات البديهية ايضا في لها العقل
 بالملكة كيف قد ذكرنا في وجه تسمية العقل السيوطي انه شبيهه بالسيوطي الحالية
 على احوالها فلو لم يكن مرتبة النفس بعد ما حصل لها ادراك الجزئيات عقلا بالملكة
 لزم لم يحصل الواسطة بين العقل السيوطي والعقل بالملكة لم يقولوا به وتوجيه كلامهم
 بانهم ارادوا النفس الحالية في مرتبة العقل السيوطي العلوم كلها الى العلوم الكلية
 اذ العلوم الجزئية لا يحصل في النفس ففقد حصولها ايضا فيصدق على النفس انها
 الحالية عن العلوم كلها كما يظهر من كلام الملح كما ان ليس ما يعاين به اذ ليس يظهر هذا
 التحصيل من كلامهم بكونه يظهر في ما ذكرنا من انظر لم يرد له المعنى المعقول قد يقال
 الجواب المستقل بقوله كالعقل السيوطي ايضا غير موافق للاصطلاح المهور العقل

السيوطي

السيوطي على اصطلاحهم لا يقارن مع مقبول بل كما حصل للنفس معاني غير ما كان يخرج
 من العقل السيوطي الى العقل بالملكة الا لم يحل كلامه على انه يقارن لمعنى المعقول العقل
 السيوطي ولم كان يخرج بذلك عن السيوطية وايضا لو سلم ان مراد المقوم ما ذكرنا
 من التوجيه بقول على هذا ايضا عند ما يحصل للنفس بذكرها كما كان يخرج عن العقل
 السيوطي الى العقل بالملكة كما ذكرنا في ذلك ان لا شك ان يكون لم يقارن بها غير مقرون
 بالغواش والمقارنة بالغواش لا يفتقر العقل السيوطي الى العلم بالملكة على التمثيل
 بان يكون مقارنه الامر المقرون بالغواش للعقل السيوطي مثلا لا مقارنه الامر المذكور
 للنفس لان هذه المقارنة منحرفة عنها هذا الحكم امر في لغة الاصطلاح سهل قال
 الملح وان كلام الله لم يحسوس البديهي اذ ان قرره احساس في التحصيل في فيه انه لا
 حاجة لمعمل الكلام على اربعة مرات احساس في التحصيل اذ في صورة احساس البديهي
 كذلك انما في الحسوس الغواش ومع ذلك كغيره مقارنه بالنفس لم يولد في لها
 ويكون النفس في عقل السيوطي لانه ما انطبق في النفس بعد فالصواب لم يحصل الكلام
 في جميع احساسات ظاهرة وباطنة فانهم قالوا في الملح والاولى في هذا المبرر في كونه
 بعد هذا التوجيه من كلام الشيخ فانظر قوله وذلك طرد كلام الامام في ان لم يذكر الله
 من الجواب هذا الا يرد الاخير من الامام سحرا على كلام الامام في اسئلة على الوجه
 الثاني في تقرير السؤال قبل ان يرد في الجواب اذ في حله على الوجه الاول ثم المودع في حجب
 كما بينه الملح من المذهب ليس الا امكان العقل لا فاعلية ففقد فاعلية لا مدخل في حجب في
 يكون بعد ان يفرد ما بالوقار وليس في ذلك شأنا في الما ذكرنا في عدة بلا وفاقا كما هو
 الظاهر منه هذا ثم لا يفرق على كلام الامام في التوجيه الثاني في غير اشكال لان الامام غير من
 في الوجه السابق على هذا الوجه لم المقارنات الثلاث اتررت سابقا سلمنا انه يجوز
 بالنسبة الى الهية لم يكن في كونه جازيا بالنسبة الى الهية الذاتية لا الهية الى خارجية ومنها
 فرق ثم اورد هذا الوجه وقام في لم وقعت المساعدة على لم الهية عند وجودها

الى جبريها المقارنة للكم لم يجوز له زيدا لازم يمنع عن ذلك كانت خيرة ان لفظ
 له لا يرد اسبق على هذا الا يرد يرجع الى الوجه الثاني الذي ذكره الخ في تقرير هذا
 السؤال لا هذا الا يرد وانته اذا كان محل هذا الوجه على الوجه الثاني فلي اذا حمل الوجه
 السابق ويكفي لم يبق لغيره على الامام كانه توهم للمهمة الذاتية والخاصية مختلفان
 فاعتراض به كوز لم يوجب المقارنة بالنظر الى المهمة الذاتية الخارجية فلهذا اجاب بان
 المهمة فيها واحدة واما الصورة العقلية بعارة المهمة في الخارج والصورة العقلية
 ليست نفس المهمة وعينها يصح حمل الوجه الاخير على الوجه الاخير كما هو اولى ان يحمى
 ان المقارنات الثلاثة يجوز لم يصب بالنظر الى نفس المهمة كذا بشرط الوجود لزم من
 وحاصل جوابي لم اعتبار المهمة وحيث من غير وجه حيث في العقل وفي اعتبار
 الاول لا يخلو بشرط يصب لم يبق لغيره شرط الصحة المقارنة وهذا ايضا يصح حمل
 المذكور لم هذا الجواب بل كان غير مستقيم كما سيظهر لك لا بعد لم كونه مراد منه بقرينة
 ما ذكره في هذا الفصل الذي نحن فيه لتوجيه عدم ذكر الشئ الشرط اللاحق وحيث
 شخصية المادة التي يجرى بها باعتبار كونها صورة عقلية وتقرضه للامام بانها خطأ
 في ذكر الشئ المذكور لان ما ذكره في هذا توجيه يرجع ماله بالحقيقة الى هذا الجواب
 الذي ذكرنا فان قلت الامام قد عترف في الوجه الاخير على ان قلت عنه لم يرد عنه
 وجهه على الجبري يصب عليها المقارنة فكيف يجوز ذلك لم يرد هذا الوجه على الوجه
 الثاني لان حاصل الوجه السابق للمهمة الخارجية لا يصب عليها المقارنة قلت يجوز لم
 يبق للمهمة بالنظر الى نفسها يصب عليها المقارنة في الخارج لكن التشخيص الى الجبر
 يمنع المقارنة فيه وهذا نافع للامان لان معظم المستدل ان له حيث صحة
 المقارنة للتشخيص للمجرد الخارج من حيث استمكان تفعله لنفسه مهمة الجبر
 وعلى تقدير كون التشخيص الخارج مائلا لاستمكانه على كل حال كذا فان قلت ما من
 للمهمة يصب عليها المقارنة في الخارج لكن المهمة الخارجية لا يصب عليها المقارنة

مع للمهمة الخارجية ليست المهمة الى صفة في الخارج قلت لم يكن التشخيص غير الجبري
 وكبر امر النسبة النوع نسبة النفس الى الجنس فالامر في هذا يجوز لم يبق للمقارنة
 في الخارج يصب بالنسبة الى أصل المهمة لكن التشخيص مانع عنها ولن لم يكن كذلك بل كان
 التشخيص هو كون الوجه فنية خفاء وعناية ما يكفي لم يبق لم العمل المهمة بحيث انها اذا
 وضعت تحققها في الخارج منفك عن خصوصية ما فيه على مرافقة اطلاقها كانت لا يابا
 عن المقارنة لكن خرج وجهها على اطلاقها وكنت بها لخصوصية باعتبار وجهها الخارج
 بحيث انها لا مسا فاذ قلنا **وهو الذر** رتبة رتبة في النظر الاول الى جوابي لم
 هو الذر رتبة رتبة في النظر الاول وهو قوله وفي هذا توجيه نظرنا اما اول اطلاق
الخ وهو للموجود في الخارج والامر للمهمة الذاتية مثلا اذا حصلت في النفس فتر
 غير زيد الموجود في الخارج فلا حاجة الى هذا التقدير الذي ذكره اذ ظاهرا الكلي غير الجزئي
 وظايف لم يرد كيف في المقام اذ لم المعلوم بالغة انه يجوز لم يصب في ثبوت الشئ في الامان
 ولا يمكن ثبوت فرد في الخارج وبهذا يتم السؤال والامر في صورة ادا كونه
 لا يمكنه الى اصل في الذر عين زيد الموجود في الخارج بل غيره في ان خلافه عبارة
 فيه انه لا دخل له بالمقام لان الكلام في المهمة المعقولة الكلية كوز لم يصب مقارنتها
 لمعقول آخر في الذر ولا يمكن مقارنته فردا في الخارج وظاهر هذا اما في
 له فيه وايضا نقول ان الامر الاول لعمامة ما يزم من كلامه للمهمة المعقولة باعتبار مجموعها
 بالتشخيصات الذاتية فرد لتلك المهمة غير فردا في الخارج مثل مهية الان اذا حصلت
 في النفس يصير اعتبارا لكتابتها بالعوارض الذاتية فردا لان غير زيد الموجود
 في الخارج وعلى هذا لا يتجه السؤال الذي اوردته عليه اذ في الاصل لم يصب المهمة الذاتية
 فردا من فرد خارج ولم يزم من كونها لجزئية فردا وهو وظاهر ان الامر الثاني فيكون زيد
 الموجود في الذر غير زيد الموجود في الخارج ومساواة المهمة لا يستلزم ازيد
 من كونها امتا ويدين في المهمة الذاتية لم يصب بل كان مشايير جدا كيث لا يمكنه

المشابهة بين فريدين آخرين وقد مر سابقا لنزله ليس قولاً بالشيء والمثال قال
 قيل اذا كانت اثنان في الله فكم يكون زيد في ركان الحقيقة بخص
 اقول قلت لم كان المدرك بالذات لامر الخارج فلا شك ان كان الامر الذي
 فنام لم ادركه بغير صورته مع انه على تقدير المعاينة بين ما في الله من الخارج
 على ما اعترف به بكم لم يبق للمدرك غير زيد وان شئت كما في الهية الاخر
 غير الهية الانسانية بل امر زايده عليها وهو ظواهر الجواب فافهم **والله** يعني تعدد
 الحقيقة الشخصية ولا يخفى ان هذا الكلام لانه لا يخرج اما لم يقول لم يمتحق مع
 واحد بكونه وجوهات متعددة وينطبق على كل وجه واحد من هذه الوجودات فقط
 لم الكلي ليس الا هذا والى قوله ليقول الكلي كونه حصاة افر من كونه مقياسا بالخص
 لمصلحة الاخر بمنزلة زيد امثلا معيار لعمد كونه هو بية غير هوية عمود من غير ان اذا
 ادرك انه حاضرة عنده لا يصير ذلك سببا لادراك ذات زيد حضورا عنده
 وهذا الجواب ليس كذلك لان صورة الحق على كل واحدة منها هي كسب الوجود
 فوسيلة ظاهرة اذا فرق البين بين زيد وعمود بين تلك الصورة وكما لم العلوم
 بالغة لم حضور زيد غير حضور عمود وادراكه واحواله غير ادراكه احواله وكذا لم علوم
 في الوجود لم صورة زيد لغيره في ذاته غير صورته لغيره في ذاته بكونه حضورا غير حضوره
 وادراكها وصفتها واحوالها غير ادراكها وصفتها وهو الماد مع ذلك هو نفسه
 ايتم اعتراف بان اشخص الخارج غير اشخص الذات وظل لم غير اخبره ليست بمورد
 الوجه بل باعتبار اهل الهوية التي تنزع منها الوجود ولا ظل لم كونه احد في ربه
 من هذا الوجه انما نقول ان اشخص اماله كونه عن الوجود الهية باعتبار كل وجه كونه
 اشخص معيارا لاشخاص تلك الهية بالهوية او كونه امر اخر حقيقة غير الوجه
 نسبة النوع نسبة النفس الى الجسد وبهية الهية باعتبارها كونه المعارة
 بين الاشخاص من جهة وعلى الاول ظل لم اشخص الخارج اذا كان له وجودات

متعددة في الاذنان كان كليا جارية بالذات لغيره اشخص باعتبار الخارج لغير
 لم يبق لنزله امثلا جزء معناه انه لا يمكن فرض صدقه على كثير من كسب الخارج واما
 كسب الوجه لغيره فلا بل كونه فرض صدقه كسبه على كثير من وعلا هذا الموقر بين الكلي
 والجزئية لم الكلي هو ما يمكن فرض صدقه لكسب الوجه العلم على كثير من والجزئية لا كسبه
 كذلك وفيه نصف وعلا انما نقول ان الله به حاكمه بانه لا فرق بين فريدين في الصورة
 مثلا المصلي في ما يتيم في الخارج وبين صورتين من زيد المصلي في ذمتين في المعارة
 كسب الهوية والبيان كسب الذات والقول بان الاولين فيها امر اخر واما الهية
 الهية في الاخر ليس كذلك بل لسيا اشخص زيد واعتبار باعتبار الوجه ككلمة كسب
 وكلف لم يبق ذلك من اشخص زيد يتالم وبيته وياكل ويشرب وغير ذلك و
 الصورتان لا حظا لانه غير ذلك وهو امر اخر في صورة مكبرة مركبة والوجه
 في جواب السؤال يظهر ما ذكرناه في المشابهة لبقية فافهم الخ اذا حقق هذا التصوير
 معقول علم فيجب ان اسوالا التي اوردته سابقا من اسوالا الثلاثة هو
 هذا البينة فبعد الجواب عنه باذكرة بقوله تعالى بان امكن المقارنة بحيث الهية
 لا وجه لا يرد هذا السؤال ويتوصل لجوابه فاما المرق عاينة ما يلزم من الجواب على المقارنة
 في الخارج بالنسبة الى نفس الهية وبعد ذلك بغير الايراد ايضا بانه يجوز لم الصبح بالنسبة
 الى اشخص الخارج كما قررنا آنفا اذ يبق الحق ما ذكره الخ سابقا كان توجيهها للكلام
 على محاذات ما ذكره الله ولم كونه صيا عنده ولم صر عنده ما ذكره هناك ولو لم يكن
 هذا الكلام من الشيخ جوابا عن اسوالا التي لان مجموعة المقارنة بالنسبة الى الهية
 لا يستلزم صحتها في الخارج فلا بد من التمسك بما ذكره الشيخ بهما وحيث كونه منقلا
 على الله وحيث خيرة بانه على هذا يمكنه لغيره في لا يلزم حمل كل من الله على ما حمل حشره على الله
 بل كونه حمله كما ذكرنا آنفا على انه حمل كلام الامام على احد الوجهين السابقين واجبا
 عنه وحيث هذا الايراد الذي ذكره الخ باق كالم ولا بد من الجواب عنه فخل هذا الكلام من الشيخ

على الجواب عنه كما فعله الخادق ما أثبتته استهتقا هو صحة المقارنة في الخارج بالنسبة لنفس المهية
ولا بد من إثباتها بالنسبة إلى الشخص فقد انفصل لاجلها وتسمى أيضا وجه آخر للكلام في فهم
الخارج وفي قول الشيخ يجب مهية النوعية في كلفه انه ليس بلفظ كلف الشيخ لا لفظ الجاهل
مهية نوعية فظ لنزول الاستلزام لكون الصورة المعنوية الموصوفة بنفسها
وعلى تقدير تسليم لانتها على كونها الخارج والذات فربما لا يدل الا على كونها مهية
الكليات المعنوية بالصفات الذاتية والمعنوية بالصفات الخارجية فربما لا يدل
المهية على كونها مهية فظ كلف الخادق على كونها الحقيقة الخارجية التي ذكر انفا انه يتعد
بحسب الوجه كونه النوع بالنسبة إلى الشخص الذاتي والخارجي وحيث ان ذلك ثم نفهم
من كلامه بآراء على تغييره الاستلزام لانتها لانتها تمام المهية لوجوده في المهية وقوله
وتمام مهية الصورة العقلية لكونها الحقيقة الخارجية كالنوع بالنسبة إليها لا النوع الحقيقي
بناء على ان تلك الحقيقة تمام لانتها الموصوفة بالخارج وليست تمام الصورة العقلية بل
تمام مهيتها فلذلك يكون كالنوع الحقيقي او النوع الحقيقي كونه تمام مهية فردية لا كونه
تمام احد هما وتمام مهية احدهما وبطلان ذلك الحقيقة على ما حققنا انفا كونه تمام
حقيقة فردية لا تعد فيها الا كسب الوجود فلا يمكن لكونه غيرا في مهية
احدهما اذ هو مهية دون الآخر وهو ظرف لا يمتنع في تغييره لاسلوب وبقى مراد
من هذا الكلام ليس توجيه انها ليست ذاتا مقيما بل كالنوع بتوجيه من حيثها بالنوع
مر حيث انها تمام مهية فردية كالنوع واما وجه عدم كونها نوعا حقيقيا فكانه ما حققه
انفا ان النوع كلف تلك الحقيقة جزئية هذا ثم استنباطه من كلام الشيخ انها منسوبة إلى
النوع لا النوع بالحقيقة بناء على لفظ النوعية وانت خبير بان استعمال لفظ المهية النوعية
في المهية انما هو نوع حقيق شاذ في ذاته من غير ان يشاعر بما ذكره فرد النوع
ايضا نسبة إليه فانهم **قال** الخادق في المنهج باق ووجهه ظلاله لانه لا يرد بقوله ان
المقارنة انما هو بالنظر إلى المهية مع قطع النظر عن سائر العوارض الذاتية انما تعتبر

الامكان بالنظر إليها ثم كلف الخادق في كونه ذلك الامكان الثابت لها باعتبار
العوارض الذاتية وهو ظاهري لا حقيقي بالبرهان ان المكان المقارنة بالنظر إلى
صلى المهية مع قطع النظر عن العوارض الذاتية فمما ادعاه لازم من الدليل على المهية
في الذات من لانتها مقارنته للشيء في المحل فيكون مطلق المقارنة محجوب بالنسبة
إلى نفس المهية واما ذلك الصلة مستلها بالنظر إلى نفس ذاتها مع قطع النظر عن العوارض
الذاتية فلا استهتقا الجواب ان الامكان في المقام مختلفان وتشخيص عظيم غير
لنفسه القول فيه مقول ما ذكر سابقا جوابا ليراد الامام بانه يمكن لكونه مهية
المقارنة بالنسبة إلى المعنويات التي هي لا في الخارج ولها مكان المقارنة وحيث
المهية لا يخرج اما ان يراد به كما هو ظاهري الخادق انما هو هذا صحت المقارنة في الخارج
وهذا الاشكال الذي ذكره الشيخ مهيا واجاب عنه هو اشكال وارد بعد صحة المقارنة
بالنسبة إلى المهية في الخارج او يراد منه الاشكال متعلق بالجواب المذكور وما لا
لناخذ المكان المقارنة بالنسبة إلى المهية لا كيف في اثبات امكانها بالنسبة إليها
في الخارج ايضا اذ كونه لكونها لا مكان شرطها حاصل في ذاته من اذ مانع في الخارج
وعلى تقدير تسليم لكونه مهية في الخارج وعلى الاول كلفه من السؤال اما صحتها المقارنة
بالنسبة إلى المهية في الخارج غير كافية اذ كونه لكونها لا مانع خارج او شرط من شرط
وهذا هو الذي ذكره الخادق في توجيهه لاول السؤال ورده واما الوجه الثاني الذي ذكره
الخادق وكلفه من اننا لم للمقارنة في الخارج صحيحه بالنسبة إلى المهية لكونه لكونها
صحيحه بالنسبة إلى الفرد الخارج منها وقد ذكرنا سابقا كمال ما في توجيه هذا المنع وعلى
لا وجه لما ذكره من انهما اشك يمكن توجيهه بوجهين اذ الوجه الاول لا يتم شرعا
الا لمرتكب وفي حال الوجه الاول للصحة بالنسبة إلى المهية في الذهن والخارج
غير كافية بل لا بد من اثبات صحة بالنسبة إلى الفرد وحيث كونه لكونها لا مانع شرط
حاصل فالذات من شرطه الخارج وعلى اي وجه كان فقد عرفت سابقا ما يرد على هذا الجواب

لاثبات صحة المقارنة بنسبة الخارج وبعد هذا القول اذا ثبت صحة المقارنة بنسبة
 الى الماهية في الخارج وبنسبة الحكم في هذا الشك على الوجه الاول والوجهين فنفذ
 على ما ذكره المحرر من صحة الوجه الثاني فنقول الاول ان بعد الجواب عن الشك في
 له مثبت للمقارنة صحة بنسبة الفرد الخارج كونه الشك الثاني حاله ان يقض
 بالحيوان بانه يجوز بنسبة اليه المقارنة مع اقسامه مثل مع لفظة الذي هو المحل
 الساطع لا يصح مقارنته معهم له الدليل الذي ذكره في الجواب خارجية وعلى هذا كونه
 جواب الشيخ بان صحة المقارنة ثابته بنسبة اليه وهو لا يقول لك لا يصح بنسبة الى
 الحيوان الساطع هذا ما محض وكذا ما قاله وانه اذا كان الامر بنسبة الى
 المعنى لم ينسب لك فالمعنى النوع بطريق الاول وهو ظاهرياً للمراد بالاستعداد
 في هذا الجواب بمعنى التعارف او لا مكان الذات وعلى التقديرين المراد بالقبول
 والمعنى والعبودية اما الذاتيات او الزمانيات فان كان المراد بالاستعداد
 المتعارف وبالثلاثة الذاتيات فمحصل الجواب ح له الصحة لم يفتقرها بنسبة
 الى الماهية في الخارج اما لم يفتقر لانه للماهية بمعنى انها حيثما كانت واي
 فرد منها كان هذه الصحة ثابتة لاهلها ولا ذلك الفرد ولا اذ حمل لازم الماهية على ظاهر
 لم يتفقد اذ كونه لازم للماهية بهذا المعنى لا يستلزم ازيد من كونه الصحة ثابتة
 لاهلها في الزمن والخارج والمفروض له قد ثبت سابقاً والحكم اهله ثبوتها
 للفرد الخارج وهذا مما لا يلزم اذ ليست لازمة لها بالمعنى المذكور بل كونه ثابتة للفرد
 الذي دون الخارج ووجه نقول الفرد الذي من اما لم يفتقر استعداد المقارنة قبل
 المقارنة بالذات او معها او بعده والافعال باطلان بالضرورة على الاول كونه
 الاستعداد كسبب الماهية في القسم الاول لان الماهية قبل المقارنة ولو كانت قبليه
 بالذات مستعدة عن الواجب الغريب فذلك كونهها في هذه الماهية غير استعداد
 سور ذاتها في جميع القسم الاول وفيه انما لازم انه لا بد لم يفتقر للمقارنة استعداد

كونه لم يفتقر فيه على رايهم ووجه لا يحتاج الى الاستعداد على تقدير كونها عادية لان
 احتياجها الى الاستعداد وكونه الحوادث مطلقاً محتاجاً الى الاستعداد مما سلكنا جميعاً
 اليه لكن الاستعداد قائم بالمادة لم يفتقر المحرر حالها لا بالوجود كما هو المقرر
 عندهم وعلى هذا ينهدم بيان الدليل سلكاً قيا به بالوجود لكن نقول كونه لم يفتقر
 للمقارنة في ذهن مثلاً قائماً به في ذهن اخر اذ في الخارج كيف وعندهم الاستعداد
 لا بد لم يفتقر سلباً بالزمان على الاستعداد فالمقارنة في ذهن لا بد لم يفتقر استعداد
 فنجد المقارنة فلا بد لم يفتقر المحرر الجواب في جانب آخر قبل هذه المقارنة يقوم
 الاستعداد به وهو وظ وعنده هذا كونه لم يفتقر الاستعداد لا من سور الماهية عن الواجب
 الغريب ضد الماهية في الزمن غير منفك عن الواجب والامور الغريبة فلا فرق
 محلها وكذا في الخارج سلكاً للاستعداد لذات الماهية كونه لازم رجوعه الى القسم
 الاول اذ قد عرفت للمراد من القسم الاول اذ اوظ لن كونه الاستعداد لنفس الماهية
 لا بعض الاثبات في الزمن والخارج جميعاً وقد عرفت انه ليس بمفيدة اذ الحكم
 بعينه هذا كونه لم يفتقر الشئ في الخارج ما فاعر صحة المقارنة ولو اراد بان القسم الاول
 معناه لفظ رجوع هذا القسم اليه كونه لا يكون القسم الاول مفيداً للمطلوب
 وقس عليه الحال ايضا اذا كان المراد بالاستعداد معناه التعارف وبالثلاثة
 الزمانيات ووجه يرد ايضاً انه اذا لم يصح لم يفتقر الاستعداد مع المقارنة فكيف
 يكون الحال على تقدير لزوم الماهية الذي هو مطلوبكم اذ كونه في الزمن والخارج جميعاً
 مع المقارنة فما هو جوابكم فهو جوابنا ولن ارى بالاستعداد الا مكان الذات وبالثلاثة
 الذاتيات في كونه لم يفتقر قبل المقارنة وانه لنفس الماهية لكنه ليس بمجد
 كما عرفت مفصلاً ولو اراد بالثلاثة الزمانيات ففتح رايه مع المقارنة او قبلها
 ولا محذور فيه وهو ظ وعنده الثاني كونه حال الشك له صحة المقارنة بنسبة الى
 الماهية غير ما فاعر اذ كونه لم يفتقر للشيء شرط بوجه في الزمن او مانع في الخارج وعلى

على تقديرين كانت هي لما في الخارج كما هو لفظ وهذا اشتد الانطباق على الكلام
التي في هذا الفصل وفي ايضا كبر في الحكم الجواب الاحتمالات الاربع المذكورة
وعلى هذا الزمان المراد بالاستعداد معناه ان لا يستنبط بعض حاله ما سبق
سواء كان المراد بالثلاثة الذاتيات والزمانيات وبعضها لا فو ماسية والاشياء
الاخرى ولكن كان المراد به الامكان واريدها الثلاثة الذاتية فتقول المراد بمراد
الاستعداد للمهية لم يستعد ثابت لما في الذهن والخارج معبر عنه كجزائها
لن يقارن في الذهن والخارج جميعا على كونه في الذهن والخارج طرف المقارنة
في كماله انه ليس على لازم قول في كونه المقارنة حال الارتام فتقول المراد بمراد
المهية لا كونه الا حال الارتام فتقول المراد بمراد المقارنة فبقية انه غير ان يجوز ان يكون
المهية ثابتة لما في الذهن والخارج ولكن كونه النسبة الى المقارنة المطلقة
الحاصلة في نفس المقارنة الذهنية اذ لم تثبت فيما سبق الا هذه هي النسبة الى
المهية وثبوت هذه النسبة لما في الذهن والخارج لا يلزم صحة مقارنتها في الذهن
والخارج ولكن كونه النسبة الى المقارنة المطلقة على كونه طرفين للمقارنة وهو
ولا يكون ايضا انه على هذا لا يلزم ان يكون النسبة المقارنة شرط ذمه حتى يثبت ان ليس في
الذهن صور المهية على ما قاله الشيخ وتقرير ان المذكور على ما قررنا على هذا وما ذكره الشيخ
ولكن كان ظاهره ان المسك بالشرط الذهن او الخارج الى وجه كونه خيرا لا حاجة الى
ذلك بل كونه تقريره لرب لم يصح للمقارنة المطلقة التي انتموها بالنسبة الى المهية لا
لن يصح مقارنته للمهية الخارج انفس على كونه الخارج طرفا للمهية هو ايضا فلو لم يرد
ان يصح المقارنة حال الارتام فقط على كونه الطرف للمقارنة ويكون معقول الجواب
ان المقارنة ما هي في الذهن والخارج جميعا وهو المراد بمرادها للمهية كما قررنا
في الذهن فقط وفي قول الشيخ لا يرتام النسبة ثابتة لها فثبوت هذه النسبة لا يبعد
الارتام بالذات او قبله فبقية ان كمال الشئ الغير وان لم يرجع الى القسم

القسم الاول المعنى المذكور ان يجوز ان يكون النسبة المقارنة المطلقة الثابتة في نفس المقارنة
لاذنه نفس المهية بدون اعتبار اراخه وكانت ثابتة لما في الذهن والخارج جميعا دون ان
يصح لها المقارنة في الخارج على كونه الخارج طرف المقارنة كما في غير مرة والمراد بمرادها
ثبوتها لما في الذهن والخارج على كونه طرفين للاستعداد للمقارنة في كماله انه لازم للمهية
وذلك لا يلزم صحة المقارنة في الخارج بان كونه الخارج طرف المقارنة لا يفتقر الى كونه
في الخارج انما بالنسبة الى المهية فلا يلزم ان يكون كونه النسبة الى المقارنة هو الجواب وهو لفظ وقدما
وجه صحة هذا المنع سابقا وايضا جواب الشك الا في ان رسيده ان الشيخ مبني على ان ليس
محصلة الامر المعنى الجسدي يصح بالنسبة الى المقارنة كقولنا ولا يزول في كونه نفس مهية
مع كل نوع منه لا يصح ذلك بالنسبة اليه وظاهره انه نظير ما في فقهنا من ان يكون المراد بها عند
الاشياء في قولنا لا يكون هذا هو ان جعل الشك الاول عليه على التقدير الاول فلهذا انما على التقدير
الثاني ليس في الكلام فتوى الجواب في الشك الاول ان ذكره كونه حكمة امر اخر غير
هذا الشك كما عرفت فلهذا ايضا لا ذكره الشيخ في جواب الشك الثاني فتقول ان الشك في بعضه
هذا وقد سطر على ما ذكره حاله اذ اراد به بالثلاثة الزمانيات فتدبر **قول** في نظره وجه واحد
مراد للمهية المعقولة في نظره ان بناء على ان النسبة قبل المقارنة ان قبل الارتام
في الذهن كونه مجردا عن اللوحي الغريبه وعلى هذا لا يرد للمهية المعقولة غير مجردة عن اللوحي
مطلقا لان مقارنتها باللوحي حال انعقيل الكلام فيها قبل ان بالذات او بالزمان **جواب**
الح ولو تم هذا الكلام في الاستدلال في حق معرفته لرب ليس على المقارنة قبل الارتام مجردة
عن اللوحي مطلقا لان مقارنتها باللوحي حال انعقيل الكلام فيها قبل ان بالذات او بالزمان مجردة عن اللوحي
مطلقا وفي المصنف التقسيم الذي ذكره الشيخ لم سم الاستدلال لم يكف ما ذكره الح وهو
نعم عليه لم يرد في ما اشبه بان ما ذكره انما توجه عدم ذكر الشيخ ان شرط اللوحي من حيث ان
مراد الصورة الذهنية خارجة عن المحسوس في الكلام في نفس المهية ودرجته عن اللوحي ليست
لكن كونه ما ذكره الح كافي في الاستدلال كما ذكره كمال الشئ سلم عن هذا لا يرد فافهم **الح**

اشي لم يوج له كماله في القسم الثالث في هذه نظر اما اوله فانه نقول يمكن الحكم مراد الله
القسم الثاني في القسم الاول هو الحكم حصول استعداد المقارنه حاله الاراد في العقل
الذي هو المقارنه وهو قسمان احدهما هو الحكم الاستعداد المذكور مقارنا
بمعنا بالذات الاراد في العقل الذي هو المقارنه او مقارنه بالذات او مقارنه
عليه لك في الحكم مقدم الاستعداد بالذات على الاراد في مقارنه لمصوده مع اننا
نحكم مقارنه لا مقارنه بالذات بل اننا نعلم ان كونه مقارنه لا ينافي كونه مطلقا او كونه مقارنه
مستقلا لا مطلقا بل مستقلا في العقل في نظر محال في القول في سلم المطلق ولما نقول
لكي لا يقول انه لا يوجد في غير المقارنه ولا في المقارنه لعل المقارنه هي المقارنه فان قيل ليس
مراده لم يقدم الاستعداد على الاراد في مقارنه لما في حصول الاستعداد عند حصر
مرادنا كونه في القسم الاستعداد للمهمه الذي يرمي في هذا المقارنه مقارنه لما في حصول
القسم الثاني في القسم لا يرمي الاستعداد للمهمه كما يشوب كماله في هذا المقارنه
الايراد بالوجه الثاني فقط ولا كونه مقارنه كونه في المقارنه ايضا فانهم في المقارنه
للمقسم الاول مستدرك في هذا ولذا كان كذا في الامور في المقارنه الرابع
سيعرج بان الاراد في مقارنه انه يمكن الحكم المراد كونه الاستعداد عند الاراد
الذي هو المقارنه كونه في زمانه ولما بالبعيد والبعيد والبعيد الزمان في المقارنه
والبعيد الزمان في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
اما لازم في قدرانه يمكن الحكم المراد بالاستعداد المكان الثاني في المقارنه كونه
في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
ما فيه من المكلف ثم لا كونه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
بالبعيد والبعيد الزمان في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
هذا هو المقارنه لان ما اراداه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
ليس له الاستعداد اما كونه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه

كان اما كونه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
اما كونه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
تلك المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
وظ ايضا في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
المخرج في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
منه لا يظهر له مقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
لا يوجد في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
ام سيما في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
لعله كونه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
راجعا الى المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
ليس على المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
مع حصول المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
الاستعداد في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
فكشيت الاستعداد لها لذاتها وللوارثها لانه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
ايضا مقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
لكن الاستعداد كان مقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
لما في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
في ثبوت الاستعداد لا كونه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه
الذاتية او الزمانية واما اذا كان الاراد في المقارنه في المقارنه في المقارنه في المقارنه

على فعلية قطعا و اعلم ان الفعل لابد ان يكون نفس الحقيقة الى جهة ولا يمتزعا منها و قد نزل ذلك
 له في زمانه قبل حصول الشعور بهذا الفعل المعين اما باعتبار نفس حقيقة الخارج او باعتبار
 الصورة المنتزعة منها وقد عرفت ان شيئا منها لا يمكن ان يكون على فعلية وحصول علم آخر
 غير ذلك العلم سابق بالذات على هذا الفعل فيعرف وقد عرفت ايضا انه على تقدير حصول
 علم آخر لا يكون معلومة نفس هذا الفعل المعين بل شئ آخر شبيه بها بل العلم
 البذل حين حصوله ايضاً حاله كذلك لم نقل بان العلوم في الهمسات هو العلم
 الخارج عن الصورة المنطبعة منه في الذهن كما هو في الشئ اذ في العلم ليس الشخص
 الذي من عنده هو الشخص الخارج عن شئ به كما هو سابقا ايضاً واذ اختلفت اقسام المناصب
 بين المدرك والمكتسب في الخارج فيحوز العلم في اول الامر باق على طبيعة الكيفية
 خاصة معنوية افرادها وتلك المناصب تتحقق في كل فرد كما ان شئ بالية وتلك المناصب
 يمكن ان يبق لها الطبيعة بالذات باعتبار الامور الخارجة عن الوقت والمحل الا
 ونحوها وهذا في الحقيقة توضيح وتأييد لما سيجيء من بعض منوع الامام كما سيظهر فاعلم ان
 على بصيرة **قال** الى قوله فان وجد غذا آخر في الظاهر انك لا تدري ان هذا الغذاء
 من لحم في الحيوان قد يصير للفعل الجزئية من الاراء الكلي كما في كل الغذاء اما هو باؤه
 على لحم في بعض الاوقات قد لا يريد الحيوان اكل هذا العيش مع انه باكد والليل على ان
 لم يرد له في مقام بل غذا آخر لا كذا ذلك ليل على انه لم يخل الغذاء الجزئية ولم
 بل كحل الكلي و اراده وظن ان لا وجه لثبته على اقره انه سور ذلك ان شئ جوابك
 بين اوله على هذا ولحق كيفية صدور الفعل الجزئية من الحيوان وذكر ان الجزئية الجزئية و
 الارادة الجزئية حالها ايضاً فلا تغض على ما ذكرنا وظن ان لا وجه لذلك بل زول الاشكال
 ولا يندفع دليل المذكور فلا بد من التوضيح لدليله فتعوض اخر ان قوله فان وجد غذا آخر
 لفتح هذا الدليل كما فعل الشيخ ايضاً لك فظهر ان ذكره الى ما توجه له كما ذكره **في قوله**
 لانه لم يصح التحليل والتذكره والشيخ انه صرح بالتحليل فلعلم انه لم يصح التحليل
 التذكر معناه ان لا يكون كماله على اعم من الهماس بل بالتحليل فقط وحل التحليل فقط على

مر الهماس غير بعيد **قال** في قوله وحصل الشعور بمفعول المعين قد عرفت بان المراد الشعور بفعل
 المعين الحاصل حين حصول الفعل المعين الهماس لا يمكن ان يكون على فعلية بل هو علم
 السببه فلا يكون المقام قطعا ونس على الجاهل في حكمه حركة اسن وليس ان وغير ذلك
قوله ومعلوم ايضا انه قد عرفت ان لا بد على تقدير كون الفعل اختياريا مسمى بالعلم حصول
 العلم في الزمان السابق او في زمان الفعل ايضاً لك لا باعتبار كون العلم هو نفس الحقيقة
 الموجبة او الصورة المنتزعة عنها لانها ليسا ففعل بل الاخير انفع والاول دل على كونه
 انفعاليا في الاصلح لكنه شبيه به وحكمه حكمه فيما نحن فيه فانهم **قوله** ومعلوم ايضا
 ان لا كحل لارادة الفعل لا بد من تعليل بالمعلوم من الفعل الصادر بالارادة بالعلم لا
 بالمعلوم منه بالعلم الانفعالي وشبهه وهو **قوله** بقا النظر في تقدم هذا الهماس
 الى اخره ان شئ قد عرفت حقيقة العلم فيه بالانزاع عليه ثم هناك كلام اخر وهو انه اذا كان
 العلم سابقا بزمان سببه فذلك سبب الهماس وقطعا بل بالعلم ان كان سابقا
 المحرر حصول العلم بالاشارة والهماس انما جعل هذا سببا في الاراء من شئ
 لا عرشته لانه صرح بالتحليل ايضاً كيف يمكن ان يكون الهماس منه الاور متفقا بالذات
 على الكل لان الكل بعض من الامور والهماس به متاخر بالذات علم وقطعا
 فكيف يصح ان يكون الهماس اما مقدم بالذات على الكل او بزمان سببه فانهم
قال لا يكون في جزئية الفعل فيه مسامحة وكذا في قوله وهو لا يصير جزئيا بحسب الغذاء
 الجزئية وفي العبارة لم يبق في الاول لا يكون في كحل الفعل الجزئية وفي الثاني وهو لا يصير جزئيا
 شمل الغذاء الجزئية **قوله** اقول ان السبب في افور يا والا يزم من فيه نظر ان لم يستكمل
 مما تده بل كحل واحد مستمر سببا لاشارة بالهماس كما لو كان سببا في علمها كونه
 والعجب ان المحرر سيعرض في اخره لما شئ به ومع ذلك قال هناك **قوله** بل المراد ان في
 بعض الصور لا يكون له كحل في بعض الصور كذلك لا ينع في المقام ام بل لا بد من الكيفية
 في الصور بل على ما قد عرفت دفع ما اورده عليها فانهم **قال** الى ما يوجب خبره

لغيا تخيلنا اولاً ذلك الفعل تخيل فرياد لم يكن في ابتداء عاقلين منه وهذا احتمال
 ولم يوافق ما ذكره في كيفية صدور الحركة الجزئية وانما تخيل اجزاءها في شتى
 على ما مر وسيجري ايضاً مفسداً لكنه احتمال غير بعيد اذ كور لم يكن له محل الحركة الاجزاء اولاً
 لصدور الفعل الجزئية لكنه على هذا سيطر في كيفية صدور الحركة ولم يعلل في صدور الفعل
 الجزئية لانه لم يخلل الجزئية اذ بقي انما في انما الفعل ايضاً تخيل ذلك الفعل جزءاً جزئياً
 اى به كما على سبيل الاستمرار ولم يكن مشغولين بفكر اخر غاية الامر انما لا نشعر بالتخيل
 وانما نذكره وظل الشهور بالشهور وده كره غير الشهور ولا نذكر انهم وهذا الاحتمال
 ليس ممنوعاً لكنه لا يخرج عن بعد فان قلت لم ردت سابقاً على المحرست او ردت على
 الخ ما اوردته في هذا الكلام والحال نقول بورد الايراد عليه قلت فرق بين هذين
 وجهين احدهما ان الكلام الجزئية في ذلك المقام عليه لم يكن من قبل المنع والى ذلك
 المحرست في الثانية لانه لم يكن على سبيل الاستمرار لانها كلاماً مستنداً في الثانية
 منع ولا شك في اثبات ان الصورة المفروضة لتخيل الجزئية حصل شكل جديد واما الجزئية
 فليس فيه منع وهو ثابتان ان حصل كلام المحرست انما في ذلك الفعل الجزئية
 الية وهذا سبب في صدوره وكان الايراد عليه لادراك ثباته لانه لم يكن في
 لانه ادراك انقطاعه او سببه ليس يمنع في المقام وهذا الكلام في انه كوز لم يكن
 ادراك كحلي حصل الفعل او في ثباته وظانه لا يرد عليه الايراد المذكور لانه لا شك
 في صلاحية سببية الادراك التخيلي الذي لا يكون متغيراً في الامر الموجود في الخارج سواء كان
 متقدماً عليه بالزمان او لا اذا كان مقدماً بالذات هذا واما انطباق الكلام في الثاني
 هذا المقام ولا يتأخر في وقوع التكرارات صد با على الطلاب وخوف وقوع الغفلة عنهم
 بعض ما يرمي في هذه الابواب **قوله** انما لا يكون الامام ولا يكاد في الحركة المعسرة لا يكون
 لم يكن حاصل صدور الفعل كجمل جزئية فقط لم يقصد ايضاً لم يتعلق بامر جزئية فاما
 لم يكن المقصود وجود الكلي في الخارج او وجود فردة لكنه كونه الفرد ملحوظاً بعنوان الكلي

في كونه ولم يكن كجمل جزئية فان كان هو الفرد الخارج بعينه فله تعلق المقصد بالفرد
 الجزئية ولم يكن غير فان كان له يد عالماً بان ما في ذهنه غير الامر الخارج فلا يمكن
 تعلق المقصد به بل ما يتعلق المقصد بفرد اخر سببه الفرد ملحوظاً بعنوان الكلي والشبه
 المذكور ولم يكن عالماً بذلك فيكون تعلق المقصد بالجزئية الذرية ومنه لم يكن
 هو الفرد الخارج بعينه بناء على زعم انه الفرد الخارج **قوله** انما لا يكون الامام
 المتحرك لها في الزمان فيجب ان مراد الامام انما كاد في الجاد الحركة من حيث حركة
 في الموضع الفلاني في الوقت الفلاني يعني انما تصور الحركة بعنوان انها حركت في الموضع الفلاني
 في الوقت الفلاني ونحو ذلك اذ لا تصور الحركة بصورة بهذا الوجه لا يكون جزئية لانه لا
 يتصور من صدقها على كبرياء في الحركة المتحركة في الموضع الخاص في الوقت الخاص
 يتصور انما افراد غير متشابهة فظهر انما كاد في الجاد الحركة الكلية ونحوه بالكلية وجوده
 في المادة المفروضة الوقت المخصوص بعينه خصوصاً لما على ما مر ايضاً ولم يقصد افراد
 المهية بالمادة والوقت على هذا الايراد اوردته انما اما قوله لم يعلل المتحرك
 المسافة والزمان بعض شخصية الحركة فلانه لم يرد لتعيينها في الخارج بعض شخص الحركة
 في الخارج فزوم دلالة مقترفة لكنه كلامه في تصور الحركة في بسا في الزمان
 المعين بوقت المتحرك المعين ايضاً لا يوجب كونه تصور بوجه جزئية واما في مورد ذلك
 ولما راد لتصور هذا الوجه تصور جزئية فهو ادل من ادراك الامام بذلك
 واما لتناقض التناقض اقد هما فقد ظهر ايضاً دفهما ووجه البيان ثم التناقض
 انما انما ليس الا واحداً اذ بناء لتناقض الاول على قوله انما لا يكون الامام
 التناقض الاول غير على الواقع مع قطع النظر عن ادراك الامام بما عترف به اخوانه
 حصل الكلام في الحركة الجزئية في الموضع الفلاني في الوقت الفلاني كونه مستنداً على التناقض
 بناء على الواقع في الحركة الكلية في الموضع الفلاني بجزئية ايضاً مع قطع النظر عن
 الواقع هذا ما قضى ما ذكره اخوانه كنهس الحركة بالوقت والمحل ومكمله لم يكن بناء

التناقض الاول على ان قصد الحركة حيث هو كباقي قصد ما وجب معين في الموضع
 الفلاني في الوقت الفلاني اذ على هذا يكون الحكم وحيث هو حركة برهنة فخصه وهذا
 ايضا فاسد اذ الجار صفة للحركة وحاصل الكلام انما كاد ان يجاد الحكم وحيث هو حركة
 كانه في الموضع لغت في لا محال لتوهم تناقضهما فانهم قالوا **قال** الملح لان متحركا وحده
 يمكنه ان يصير عنه مظهره انه يمكنه ذلك في الواقع ولو كان راداه يمكنه ذلك بناء على
 امكان حدوثه في مكان مختلف بالسرعة والبطء فهو ذلك كان كذلك لكن ليس ان
 المراد كحل الحركة على حد معين من السرعة والبطء في موضع معين في زمان معين وانما
 اراد امكانه بدون ذلك فدخل كلامهم **قوله** اقول لا يكفي ان يخص بعض الجزئية في
 محل قول الامام انه انما يتخصص في تلك الجزئية بسبب كخص المحل في الوقت على ان
 يتخصص في نظر المحرك بسبب كخص المحل في الوقت فلهذا اذ كره جوابا لانه لا يخص
 لا بعض الجزئية والا ولفظ توحيد كلامه ما ذكرنا فانما المراد ان الموضع في الفعل الجزئية
 هو المقصد الكلي لا المتخصص الجزئية بناء على ما ذكره من القطع بالمحل بالاستقراء وتخصيص
 ذلك الفعل الجزئية اي جزئية في الواقع بسبب كخص المحل في الوقت فلهذا سبب التقيد
 الجزئية وقد عرفت وجه انتفاع ايرادها مفعلا ولعل المحل في الكلام الامام على علمها
 لان بعد هذا يعتزض الامام بان المحل لا يلزم له كية الارادة الجزئية بل يمكنه
 كية هو القابل فيقول كلامه هذا على ما حملنا توهم فيه ثبوت تكرار فليتأمل الملح هذا
 الكلام توهم في قدم مرارته في اللفظ انما يعبر عن جميع انواع الاعتراضات المتباينة
 وج لا ابهام كما لا يخفى **قال** الملح والمعارضة تسليمه ولو كان المعارضة تسليمه الدليل
 فيلزم تسليمه لاول ايضا فكيف المعارضة خارجة فانه المعقول مطلقا وبغير قيد
قال الملح وانما نشأ هذا لان الارادة الجزئية حادثة في تقرير هذا انقضا او طمنا معارضة
 اذ على تقدير كونه معارضة كونه غاية الوهم اذ حاصله في الفعل الجزئية لا يحتاج الى
 ارادة جزئية لان الارادة الجزئية حادثة ولا بد لها من حادثة وتمام حوائجها

ومنه وصحة اذ الارادة الكلية انما تكون لان الكلام انما ليس في خصوص حركة الفلك حتى
 ينحصر في كونه ارادة الكلية فبذلك على ما فهم من في هذا ايضا قالوا لا يقرر بهذا
 لو لم يكن الارادة الكلية كافية في صدور الفعل الجزئية ولا بد من ارادة جزئية تنتقل الكلام
 الى تلك الارادة ونقول ان الارادة الكلية لا يكفي في صدور ما على ما ذكرتم من ان نسبة الكلي
 الى جميع الجزئيات سواء فلا بد من ارادة اخرى جزئية في هذا الكلام وعلى هذا يمكن فيه
 الحدوث في كلام الامام بيانا للواقع لان بناء الارادة عليه كما ذكره الملح وزعم له في
 السؤال لا يتحقق في الارادة الجزئية بل يطرد في جميع الحوادث ولا يكفي في هذا ايضا وجه ضعف
 قوله هذا ثم لو جيب عن النقص بان الارادة الجزئية لا يلزم له كية سببها ارادة جزئية
 اخرى لا يكفي له من حيث علم الارادة الكلية مع وجود محض غير الارادة الجزئية فوجبا
 في هذا الدليل ايضا فانهم **قال** انه من شغل لم يحصل في الحد الذي يريد ان كان هذا اريد
 اذ الغرض من قوله ارادة كية الجسم في هذا ما هو المسافة مقدرة على ذلك الكية قد ثبت
 ذكره وهو ان ارادة ايجاد الموجد غير معقولة فلا بد من كية ذلك الكية موجودا حال ارادة
 فكيف الارادة متقدمة عليه بالضرورة ولا حاجة الى فهم هذا الكلام اليه امه وليس ان كية
 يصح لان كية دليل برهنة حتى ان وجه اخر لتقدم الارادة على الكون كما لا يخفى
قال انه فاذن ما هو كونه في الحد الذي يريد به لا يكفي له ما ذكره من كية ارادة الاكبر
 لا يتعلق بالموجود فلا بد من كية المراد معدوما حال ارادة لا يفيض له كية في كية الجسم
 في حد من كية في علم ارادة لانه ان الارادة لا امر يرجع اليه الجسم الذي هو القابل وهو
 ظنم لو ثبت له ارادة الكية في حد ما لا بد من كية في الحد الذي قبله لان ارادة الاكبر
 لا يتعلق بالموجود بل الامر اخر ثم ضم اليه ما ذكره انه اخو الكلام الذي حكاه بزيادة
 بان بقى ارادة الكية في حد ما لا بد من كية في حد قبله وكية في كية في ذلك الحد
 كونه في حد قبله لا يتبع كية الجسم في آن واحد في مكانين فلا يجوز ما ذكره الكية في ذلك
 علم ارادته كان هذا الكلام ان لم يكن ما ذكره في حد ما من ارادته انما هو لا امر يرجع اليه

القابل للارادة لفاعله مستقيما وليس فتيه **فقد** **الشه** وهو كل ارادة سبيل
بنا خونها فيه بحيث لان الارادة التي تعد مع الوصول الى باضه فالوصول الاخر الذي
الارادة سبيله وما فرغ عنها وهو ايضا آتى بالضم الاله كونه مقصدا تلك الارادة
او مقصدا لها على الاول مع كونه مستندا للحلف المعبر عنه التامة اذ لا ليس
على هذا الوجه امر آخر كونه موقوف عليه لذلك الوصول لزم تنافي الآيات والفرق بين
الحلف الذي هو فصل في العلم التام والعم الذي لا يوجد فصل فيه وتخصيص الاستماع
بالاول دون الثاني كما ذكره بعض المعقولين له ام اذ لم يلل اليه على امتناع الحلف
عبارتها بالسوية وعلى الثاني كونه بين الاثنين زمان بالضم وفي ذلك الزمان لا يوجد الحركة
تقطع مع انها لا يبقا رزنا ارادة مستمرة اذ لو فرض من معانيتها لكانت ايضا لكان تلك الارادة
للقطع الاخر من الحركة لانه انقطع فاذ جوز كحق هذه القطعة بغير تحقق الارادة
فلجوز تحقق كل الحركة ايضا بدون المعارضة الارادة بل نقول ساء على ما ذكرنا لكي لا
سنت على هذا النحو الذي قررنا الكلام وبين كيفية صدور الحركة في هذا المقام لانه الارادة
ليست معارضة للحركة في جميع قطعات الحركة تنقل الكلام في كل صدق الارادة وسيره
كما ذكرنا وعلى هذا يبطل الكلام ريب ولم يبق له وجه معقولية هو فظهر انه لا بد من تقيظ
النحو الذي ذكرنا من الارادة الجزئية على تقدير تسليم الاحتياج اليها لتحقيق اول الحركة
ولا يلزم استمرارها معها ولو لم يبق من هذا ذلك لكانت تلك اثناء الحركة اذ
الحركة التامة كيف لو انتفت منها الارادة لانقطعت الحركة قطعا فنقول فليقلح
بان الارادة مستمرة معها وعلى هذا لا بان كونه كل جزء سابق من الارادة على الجزء
من الحركة وذلك الجزء من الحركة على الجزء الاخر من الارادة على ما صورته في المظهرين وهما
علمت بل على كل جزء من الارادة على الجزء وهو من الحركة كماله ومنطبق عليه
حتى كونه كل الارادة على كل الحركة وهي على كونه الارادة لا بد من كونه متقدمة بالزمان
على المراد على ما دعاه الله ثم لم يكن التقديم الذي اذ لو سلم لزوم تقدمها في الجمل

ايضا فنقول بحقق اول ارادة جزئية اجمالية قبل الحركة ثم يستمر باستمرار الحركة وكيف تقدم
الارادة على المراد ما هذا المقدر ودعوى ان عليه غير مستم فان قلت فعل هذا كيف
يصير على الارادة وبما وجه يصير الارادة مستمرة لغير القارة من الامر القارئ بهذا
مستطاع الحركة فقط وكان مغرض الله من التزام تلك الارادة والحركة وتعاكس امر
العلمية منها التفسير من هذا التزام وعلى اذ كرت الالتزام باق كجالبه الارادة وان
انفرد في الحركة قلت هذا الالتزام له جواب آخر قد حققناه في تعليلاتنا على شرح
الجديد للتجربة وجوابه فاطلبه ثم ولا عيب في دفع ذلك الالتزام سواء كان في الحركة
او في الارادة على الى اثبات امر آخر غير فارمها كونه على لها بل كونه نفسا فقط
على ما بيناه واما كان التزام تحقق الارادة مستمرة مع الحركة مهنا لاجل التوصل
يكن بان الحركة لا يصير من حصول ارادة معها كما اشرنا اليه انقالا لدفع الجحود والرد
هنا ثم لا كفى له مهنا معنيين احدهما لانه لا بد من الحركة الارادية من ارادة مستمرة
معها في جميع زمان وجودها في وقت اخفلات الظاهرة ايضا يتحقق تحصيل ارادة
للحركة خفيان ولم يستمر بها ولم يتذكر ما وجب فالامرط واما ما لم يبق انه لا بد من الارادة
وتحصيل حين اشعر بالحركة واما حين اخفله عنها فتدفع في حين الشعور بالحركة
واما حين اخفله فيكون له لعل سببها الارادة اجمالية لم كانت قبل الحركة كالمشروع
ذلك الحين بحيث لو شعركا لكان مرير الحركة في هذا الوقت طالبا له ثم لو قيل
بمزوم التحيل والارادة الجزئية في اجماله علمت ولو لم يلزم زومها وقيل انه يكون
العلم والارادة الكلية في اجماله ايضا في الاستمرار وعدمه على الجزئين مردون تفاوت
فقد **قوله** اما اولاهي ويكفي كونه شارة ايضا الى ما ذكرنا من الابدان **قوله** واقول استناد
الجزء او هو لا يخفى لانه لا جزاء الوهمية سواء كانت من الحركة او الارادة لها وهو كجب
نفس الامر وليست معدومة صرفه بالضم والكارة سقط وظالم مثل هذا الوجه كيف
في العلمية والحلولية ولا عيب الى وجه مفرد ودعوى الاحتياج غير بينة ولا مبينة وعلى هذا

يندفع ما اوردته فانهم **قوله** وايضا معنا موجود ان احد ما في كونه الكلام في كل قطعة
 الحركة وكل قطعة الارادة وعدم مكان استناد كل من الكليتين بنفس الى الاول لان
 فما ذكره انما سانه لم يزل كل قطعة الحركة لا يمكن له سببه كل قطعة الارادة مع سانه
 كل قطعة الارادة اليه لم يزل سانه لا يمكن استناد كل من الكليتين بنفس مع قطع النظر
 عن الاجزاء الا انهم لم يقولوا ان ليس كل سبب جزئي من الكليتين على جزئي من الاجزاء
 مردون فاعلم انهم لم يردوا انهم لم يزل سانه لا يمكن استناد كل من الكليتين الى الاول
 ولما كان هذا انتهى فلو ادعى الكلام ولان استناد فلا بد من ابطال هذا الكلام
 انما تذكر انما الى السبب والافعال وهذا لا يظهر فيه غلط ولا قبح فانهم
قوله وكل قطعة الارادة في الحركة الواحدة وهذا لا يجوز كما انما استناد
 كل قطعة الارادة الى الحركة الفلكية نقل الكلام الى تلك الحركة فان استندت الى الارادة
 نقل الكلام اليها فلم يحسم مادة الاشكال وهو انما استناد اجزاء حركة الفلك الى
 متميزة مفردة من لا يرد عليه هذا الاشكال وبما ذكرنا من انما يخص السبب استناد
 الاشكال المذكور الى الحركات التي لها بذاته لا وجه له فانهم **قوله** انما وجوب السبب
 الشيخ لم يستدل في نفسه نظرا لان ارادة الامم هو انما على تقدير جعل المحض لصدور ارادة
 جزئية من الارادة الكلية لقطع السبب عليها من ارادة اخرى جزئية فليكن حال الحركة
 ايضا كسبب من جهة النفس جزئية سببه له ادراكات وارادات جزئية
 كما هو مرجح شره ووجه ما ذكره انما لا اتجاه له في مقابلة ادعاء ما ذكره الشيخ ثبت
 للفلك وجود نفس بحد ذات ارادة وهو غير كاف لانه نفس لعلها كونه نفس
 الكلية وانما الكلام في اثبات النفس الجزئية ويجوز ان يثبتها لا يثبت في نفس
 بل لا بد من انما استناد الدليل المذكور الى الشيخ وكلام الامام قدح في هذا الدليل فلا بد
 من دفعه لوجه آخر وهو ان كان انما لو لم يزل ارادة الامم منع وجود نفس مطلقا
 في سائر الكليات فكيف يمكن استنادها الى نفس احد فلذا اجاب باجاب

لكن

لكن هذا التوهم ماسد لتفريح الامام بان لا يمكن اثبات النفس الجزئية فانهم **قوله** الخ
 فقد خالف الامام في هذه المقامات وقد ذكر من هذا المراس في هذا الكتاب وهو ليس
 بشيء لان تقديم المقامات على المعارضة ليس بواجب وما ذكر في بيانه من المعارضة من
 تسليم الدليل ومنع المدلول ولما قضى من الدليل فاما قضية بعد المعارضة من الدليل
 بعد تسليم ردودها من المعارضة ليس تسليم الدليل ان لو كان تسليم الدليل لا يصح معه
 منع المدلول كيف وكثيرا ما يقع من الدلائل التي هي صورة القياس المعبرة في الميزان
 ويسمونها معارضة وتكونها بالعارض الدليل الذي لا يمكن على صورة المعبرة وهو
 على ما نحن عليه كان صورة القياس لا يخلو فيها من لو سلم الدليل من السبب المدلول اليه
 لانهم عرفوا القياس بقولهم من منته على تقدير تسليم قول آخر فلا يصح اذن تسليمه ومنع
 المدلول من قولهم لا بد من تقديم المعارضة على المقامات لان المعارضة لا يخلو
 بيان خلل اجزاء الدليل كانه المقامات الاحتمالية والمقضية بيان خلل تفصيلي فلا
 للماسب تقديم بيان خلل الاجزاء على تفصيلي بريد على الامام انما قالوا انهم
 لم وقت المساعدة على الفعل الجزئية لا بد من حصوله من ارادة جزئية او فاقال
 ثم قال بعد ذلك انهم لم وقت المساعدة على انه لا بد مع الارادة الكلية للحركة سبب
 آخر في حصول الحركة الجزئية لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك السبب هو تخصيص القابل وهو
 الى ادراكات جزئية انتم ولا شك انتم هذا منع بعد تسليم فانهم **قوله** انما وجوب
 ما هو لولم يعد العارفة في هذا ما ذكرنا سابقا انما يدل على ان السبب ارادة بامر الوحي
 الذي ذكره انما **قوله** اول العلل وجه الضعف في الارادة الكلية هو انما يخلو من الامام
 قد سلم ان مع وجود الارادة الكلية لا بد من امر آخر محض وفي انما يكون ذلك المحض
 هو العاقل الاول الذي في وجه الضعف انما يكون ذلك المحض اسبقا من عدة لاحقة
 كما ذكره الامام وايضا الاستعداد ايضا امر تدبر في سبب كونه على الحركة وبذلك لم يبق
 تدبر كونه الاستعداد عند كونه كونه كونه في الآن في تصحيح كيفية صدور الحركة فلا يجوز

